

مركز دراسات الدكتوراه : الجماليات و علوم الانسان
تكوين الدكتوراه: مختبر الدراسات النفسية والاجتماعية والثقافية
تخصص: علم الاجتماع

الحركات الاحتجاجية بالمغرب حركة 20 فبراير نموذجاً

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور أحمد شراك

اسم الطالب:
عبد الرزاق أبلال
ر.و.ط: 2220801856

إهداء

إلى روح أخي الغالي محمد
إلى والدائي اللذان لهما الفضل في تعليمي وفي كل ما أنا عليه اليوم
إلى إخوتي، إلى الدعم والحب والحياة التي تجري بداخلي
إلى أسماء، رمز الصبر والوفاء ونبع العطاء
إلى دفء العمر وحلاوة الأيام كرم وإكرام
إلى كل أساتذتي الذين غرسوا بداخلي عشق المعرفة والصبر في طلبها
إلى كل الذين ساعدوني في إنجاز هذا العمل، وإلى كل من يحلم بمغرب يسع
الجميع.
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

ما كان لهذه الأطروحة أن تستوي لولا ثقة أستاذي الجليل الدكتور أحمد شراك، ودعمه المتواصل وتوجيهه لي طيلة مساري الجامعي منذ الإجازة إلى اليوم، وليس فقط ما يخص إنجاز هذه الأطروحة، والتي وجدت في نصائحه وتوجيهاته، وأعماله الفكرية دليلها نحو النضج والاكتمال. فله مني فائق آيات الشكر وعميق الامتنان، مع متمنياتى له بطول العمر وموفور الصحة والعافية. كما أتوجه بخالص شكري لزوجتي أسماء، وابني كرم، وابنتي إكرام على صبرهم علي طيلة مدة إنجاز هذا العمل الذي كنت فيه بينهم جسدا بلا فكر، وحضورا بلا شكل. مثلما أتوجه بجزيل الشكر لأبي وأمي وإخوتي حيث الدعم والحب اللامحدود الذي كان يمنحني قوة أكبر لانتهاء هذا العمل والإصرار على تحدي ظروف المرض.

كما أشكر أخي عياد الذي وجدت فيه كل الأمل في مواجهة صعاب الحياة ومضان البحث العلمي، وكل الدعم من أجل مواصلة البحث وإنهاء هذا العمل، مثلما وجدته في صديقي وأستاذي العزيز الدكتور جمال فزة، رمز الشموخ والعطاء. ولا يفوتني أن أشكر عزيزتي منى، أخت زوجتي، على مساعدتها اللامحدودة في كل ما يتعلق بالجوانب التقنية لهذه الأطروحة، فبدونها لم تكن لتخرج بهذه الصورة الأنيقة والترتيب المحكم، ومن خلالها أشكر أصهاري على تشجيعهم ودعمهم الدائم والمتواصل.

وفي النهاية، أتوجه بخالص الشكر إلى الأستاذ الصديق عبد الإله المنصوري، والأستاذة الصديقة إيمان الدوزي على مساعدتهما في إنجاز هذا العمل، خصوصا في شقه الميداني، حيث كانا حلقة وصل ضرورية في التواصل مع عديد من نشطاء الحركة الذين أشكرهم على تفاعلهم وسعة صدرهم ودورهم الكبير في إنجاز هذا العمل واستوائه على الصورة التي هو عليها الآن.

مقدمة:

تظهر الحركات الاجتماعية والاحتجاجات داخل أنساق الدولة. وهي تستهدف أجهزة الدولة ومؤسساتها من أجل الضغط وإحداث التغيير الذي يكفل لها تحقيق المطالب. وإذا كانت الاحتجاجات والحركات الاجتماعية في عيون الماضي ممارسات هوسية لجماهير جانحة، أو هي ردود أفعال تلقائية، وغير عقلانية، على توترات اجتماعية؛ فحتى في السوسيولوجيا الدوركايمية ظلت سلوكات الجريمة، الانتحار، العنف السياسي، الاحتجاجات والثورات نماذج لأشكال السلوك الاجتماعي الأنومي، أو هي تعبير عن حالة الأنوميا في المجتمع، فإنها باتت اليوم، بسبب انتشارها الواسع في كل الأنظمة السياسية، في نظر معظم علماء الاجتماع جزءا لا يتجزأ من الممارسة السياسية، بل وجودها مقياس لمدى ديمقراطية النظام السياسي الذي تناضل من أجل الضغط عليه. وسينظر إليها البعض الآخر كتعبير عن أزمة أو نهاية الديمقراطية التمثيلية؛ فالناس ما عادوا اليوم يثقون في الأحزاب السياسية والعمليات الانتخابية، ولا يرون فيها ما يضمن مصالحهم ويعكس اختياراتهم وطموحاتهم، ولذلك باتوا أكثر ميلا، في التعبير عن هذه الطموحات والدفاع عن هذه المصالح، إلى الاحتجاجات وتنظيم المظاهرات، وحمل الشارات، وتوقيع العرائض... إلخ، معبرين عن ديمقراطية جديدة: ديمقراطية الأسفل أو ديمقراطية "ما بعد الديمقراطية كما يسميها كولين كراوتش.

وإذا كانت الأنظمة العربية تعاني من حساسية شديدة تجاه الاحتجاجات وترى فيها تهديدا لسلطتها، فقد ظلت تكتم أنفاسها وتقمع كل محاولة للتعبير عنها، حتى سكن الخوف النفوس وبات كل واحد يتوجس حتى من قريبه إذا ما رغب في التعبير عن حجم الظلم والاستبداد الجاثم على أنفاسه. فإذا جاء وعد 2011 وأشعل الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في جسده بقتل الاحتقار والظلم الذي يعيشه كل يوم، احترق معه كل الخوف الذي سكن النفوس وأسكت الأصوات لعقود طويلة في كل الربوع العربية،

فاشتعلت ساحاتها وميادينها باحتجاجات غير مسبقة في تاريخ المنطقة ككل، وتبخر الصمت بهبوب رياح الاحتجاج، وذهب الاستبداد أو رحل رغم جوقات التزمير والتطويل والتلهيل التي دامت عقودا من الزمن العربي، فعلت الأصوات للحرية والكرامة، وبحث الحناجر المطالبة برحيل زعماء الاستبداد.. لم يعد السكوت من ذهب، فالأجيال تتدافع نحو التقدم والحدثة بعيدا عن تلك الوصفات الجاهزة والفيتامينات الإيدولوجية التي تعمل على إخضاع الصغير للكبير، مهما بطش وسرق وتعسف.. لقد سقط القناع! ⁽¹⁾.

بهبوب رياح الربيع العربي على المغرب أزهر الاحتقان الداخلي للبلد حركة احتجاجية واسعة النطاق جعلت من يوم 20 فبراير اسمها لها، فسقط القناع عن مقولة الاستثناء المغربي التي روج لها الإعلام وكثير من الأقلام، وانكشف زيف مقولة الانتقال الديمقراطي، أو على الأقل كشفت الحركة توقف قطاره عن المسير، وتوقف الأحلام والآمال في مغرب يسع الجميع. وبقدر ما عرت الأحداث والاحتجاجات عن زيف الخطابات، فقد كشفت عن تطور نوعي في بنية وأنماط الاحتجاج، وعن نضج كبير في الوعي لدى مواطن اليوم، ولدى فئة الشباب على وجه الخصوص. فمن زمن تمردات البوادي على المخزن في القرن التاسع عشر إلى الاحتجاجات السلمية لحركة 20 فبراير وغيرها من الحركات الاحتجاجية التي بات يشهدها الفضاء العمومي، اليوم، على نحو مكثف، مرورا بزمّن الانتفاضات الحضرية ما بين ستينيات وثمانينيات القرن الماضي، شق فعل الاحتجاج بالمغرب طريقا جديدا لم يعد يقبل فيها المرور من مضايق الصخور، صخور النقابات والأحزاب والإيديولوجيات، أو المرور فوق جسور العنف والمواجهة، تسلكها طبقة ضد الدولة. طريق تلزمك إشاراته بوضع حزام السلامة، فهو سبيل الأمان وكسب الرهان، وهو طريق تقودك إليه مسارات متعددة: المسيرات، الوقفات،

¹ - أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي أو الثورات التأسيسية، مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، فاس، المغرب، ط1، 2017، ص 6.

الاعتصامات، معارك الأمعاء الفارغة، المشي بأقدام حفاة، حمل الشارات، المقاطعات، بل حتى حرق الأجساد إن لم يعد يجري بها دم الحرية والكرامة والمساواة.

ينم هذا التحول أو الانتقال في بنية ونمط الاحتجاج الذي مثلته حركة 20 فبراير عن ثقافة جديدة تلوح في الأفق، تمثل قطيعة مع ثقافة يبدو أنها آخذة في الذبول: ثقافة الخضوع والطاعة والرضا بالقليل باسم القناعة، ثقافة التنظيم وسلطة الزعيم. تهتف هذه الثقافة الجديدة باسم الذات أولا قبل الجماعة وبحقها في الحرية والعيش الكريم دون توسطات أو حاجة إلى تنظيمات أو سلطة انتماءات. إنها ثقافة المواطنة التي ترفض كل أشكال الريع السياسي، وتجعل من الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، بوصفها حقوقا إنسانية وقيم غير مادية، أساسا للعيش في وطن يسع الجميع، وشرطا لأي تعاقد جديد.

تحكي هذه الثقافة عن قصة تحول عميق يعيشه المجتمع المغربي على مستوى بنيته الديمغرافية والمجالية والثقافية والسياسية، ونظام علاقاته الاجتماعية أيضا. ولعل الرغبة في قراءة هذه القصة التي صدرت في 2011 تحت عنوان "حركة 20 فبراير" والكشف عن فصولها وتفاصيلها، قراءة سوسيولوجية هي ما حملتنا على البحث في موضوع الاحتجاج، وشكلت مدار هذه الأطروحة التي جاءت وفق بناء هندسي حاولنا فيه قدر الإمكان الوفاء بشرط التوازن بين فصول هذه الأطروحة، شكلا ومضمونا، وذلك بتقسيمها إلى بابين بستة فصول، كل باب يشتمل على ثلاثة فصول.

حاولنا في الباب الأول الذي جاء معنونا ب "الحركات الاحتجاجية من البناء إلى التطور" التأسيس السوسيولوجي للموضوع، أو قل العمل على بناء أرضية متينة لموضوع البحث تسمح لنا بتملك الموضوع وفهمه فهما جيدا يبدأ بتحديد الدلالة السوسيولوجية للحركات الاجتماعية وتتبع التراكم النظري الحاصل في شأنها وينتهي بالكشف عن الجذور التاريخية للممارسة الاحتجاجية، على اعتبار أن البناء الكلي للظواهر الاجتماعية

من منظور سوسيولوجيا الفهم لا يكتمل إلا بالكشف عن سياقاتها التاريخية، إذ التاريخ مهم في بناء المعنى وإنتاج الدلالة.

"الحركات الاحتجاجية من التمثل إلى بناء الموضوع" هو عنوان الفصل الأول من الدراسة. حاولنا من خلاله رسم الحدود الطبولوجية للموضوع، خاصة وأن الفعل الاحتجاجي له أبعاد متعددة: اجتماعية، تاريخية، سياسية، اقتصادية، نفسية، ومن تم فموضوع الحركات الاحتجاجية يشكل في الحقيقة مدارا للعديد من الحقول المعرفية: العلوم السياسية، التاريخ، السوسيولوجيا، علم النفس... إلخ، وذلك بتمييز المفهوم عن غيره من المفاهيم المتجاورة والملتبسة: الانتفاض، التمرد، الثورة، بشكل يتيح لنا امتلاك القدرة على توصيف حركة 20 فبراير: هل هي انتفاضة، أم تمرد، أم ثورة، أم حركة احتجاجية أم هي حركة ترتقي إلى مستوى الحركة الاجتماعية. رسم هذه الحدود لا ينفصل عن ضرورة تتبع مسارات البحث الأكاديمي حول الاحتجاج في المغرب عبر استحضار الدراسات السابقة، وذلك من أجل تحقيقي هدفين اثنين: عدم الوقوع في خلط مفاهيمي ومنهجي عند تناول الموضوع، والوقوف على منسيات البحوث السابقة من أجل البناء والتطوير وتجنب التكرار الذي يجعل الموضوع رجع صدى لدراسات سابقة، ويمنح البناء الإشكالي للموضوع قوته ومثاقته وراهنيته أيضا.

في الفصل الثاني "سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية" حاولنا الوقوف على التراكم النظري الحاصل على مستوى دراسات الحركات الاجتماعية، من أجل امتلاك عدة نظرية متينة تسمح بقراءة الحركات الاحتجاجية في السياق المغربي، وهي قراءة لا تروم البحث عن صلاحية لفرضيات الدراسة انطلاقا من هذا التراكم النظري، فذاك شأن الدراسات الكمية، وإنما هي قراءة تروم تبيئة هذا التراكم في سياق غير الذي أنتجها، غير أنه ليس سياقاً مفصلاً بشكل كلي عن السياق الذي تجري فيه أطوار الاحتجاج عندنا، ما دمنا

نعيش في مجتمع معولم. من هنا ضرورة الربط بين الحركات الاجتماعية والعولمة الذي حاولنا أن نبينه أيضا في هذا الفصل.

جاء الفصل الثالث ضمن هذا الباب الأول معنونا بـ "الجزور السوسيو-تاريخية للحركات الاحتجاجية بالمغرب" والذي حاولنا فيه القيام بنوع من الحفر التاريخي لظاهرة الاحتجاج بالمغرب، وعيا منا بأن الفهم لا يكتمل إلا بالعودة إلى التاريخ كما ترى المدرسة التاريخية في السوسيولوجيا، وبأن للظواهر ذاكرة ينبغي استنطاقها لفهم تجلياتها في الحاضر، كما أن الوعي بالظاهرة لا ينفصل البحث في تاريخها، إذ الوعي ذاكرة، أي حركة وصل بين ما كان وما سيكون، بين الماضي والمستقبل عبر الحاضر طبعاً. وعليه، فقد كان هذا الفصل أهمية الحاجة إلى التاريخ ومدى راهنية البحث في القرن التاسع عشر بالضبط، حيث بدأنا هذا الحفر مع انتقضة الدباغين بفاس أو ما سمي بـ "بعية بلمدني بنيس (1873) إلى حين 2011"، تاريخ تشكل حركة 20 فبراير، مروراً باحتجاجات مرحلة الاستعمار، ثم عملنا بعد ذلك على قراءة هذا المسار التاريخي الطويل من الاحتجاج من خلال ربطه بطبيعة النسق السياسي وتحولات هذا النسق في زمن العولمة ما دام الفعل الاحتجاجي فعلاً سياسياً في العمق.

في الباب الثاني الذي جعلنا له عنوان "الخلفيات الاجتماعية والثقافية والسياسية لتطور الحركات الاحتجاجية بالمغرب" حاولنا أن يكون تماثلياً مع الباب الأول، فجاء هو الآخر موزعاً بين ثلاثة فصول، ورام تحقيق الوصل بين الجانب النظري والميداني بشكل يضمن للدراسة قدرتها على صهر ذلك التراكم النظري والإرث التاريخي المرتبط بموضوع الاحتجاج بغرض فك شفرات تحول بنية ونمط الاحتجاج، وفهم الأسباب والظروف الولدة للاحتجاج اليوم.

هكذا، فقد خصصنا الفصل الأول "تحولات المجتمع المغربي وتغير بنية ونمط الاحتجاج" من هذا الباب للكشف عن الدلالات المضمرّة لتغير بنية ونمط الاحتجاج بين

الأمس واليوم، وهي دلالات لا تضرب في عمق التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي على المستوى الاجتماعي والثقافي والسياسي. وحتى لا يتحول موضوع بحثنا إلى أطروحة في التحولات الاجتماعية للمجتمع المغربي فقد اقتصرنا على بيان هذه التحولات انطلاقاً من مؤشرات دالة يتم ربطها بتيمة الاحتجاج الذي هو موضوعنا الأساسي: اتساع رقعة التحضر وظهور المدينة النيوليبرالية، انخفاض نسبة الأمية، تراجع معدل الخصوبة، تغير بنية الأسرة المغربية، ظهور الفردانية ورفض السلطوية، انتشار ثقافة الاستهلاك ووسائل الحياة المادية، ثم أخيراً المصالحة مع الذاكرة السياسية كمؤشر على تحول في السلطة السياسية. وهي مؤشرات كفيلة، في نظرنا، بمنح المرء القدرة على فهم مختلف التعبيرات الاحتجاجية لمغرب اليوم.

أما الفصل الثاني فحمل عنوان "حركة 20 فبراير بين المسار والمآل" فقد جاء تطبيقياً بامتياز، عملنا فيه على الكشف عن المعاني التي اتخذتها الحركة في سياق تفاعلها مع أحداث الربيع العربي من جهة، والأوضاع الداخلية للبلد من جهة ثانية، وذلك من خلال قراءة تفكيكية لمضمون الوثائق التأسيسية للحركة، وكذا طبيعة مطالبها وأهم شعاراتها، وتحليل لأهم مضامين المقابلات التي أجرتنا مع عدد من نشطاء الحركة. وقد قادتنا هذه المعاني والدلالات إلى تحديد هوية الحركة التي اعتبرناها حركة اجتماعية لا تشذ في مضمونها عن الحركات الاجتماعية الجديدة، حتى وإن نقصها التنظيم والفعل المستمر، فقد كشفت عن جيل جديد من الصراعات التي يدور رحاها حول قيم ومطالب غير مادية: الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهي قيم تنصهر بالضرورة داخلها باقي المطالب الأخرى حتى وإن كانت مادية، كما قمنا ضمن هذا الفصل بإبراز مكانة الافتراضي ضمن الحركة، خاصة وأن الربيع العربي الذي جاءت الحركة في سياق انفجاره قد أطل علينا عبر الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الإنترنت. ولما كانت الحركات الاجتماعية اليوم تظهر وتختفي كالوميض فقد آلينا على أنفسنا

ضمن هذا الفصل أن نبرز عوامل أفول نجم الحركة؛ وهي عوامل ذاتية مرتبطة بالحركة ذاتها، وأخرى موضوعية تتجاوز الحركة وتقع فعلها على مستوى إنتاج أسباب الضعف والضمور.

في الفصل الثالث والأخير الذي جاء معنونا بـ "ما بعد 20 فبراير: خيبات وتحولات" فقد حاولنا تفكيك مفارقة رهان الحركة في الدفع نحو تحقيق تحول ديمقراطي وصعود قوى الإسلام السياسي، وهي مفارقة حكمت الربيع العربي ككل. وإذ التحول الديمقراطي رهان لكل حركة احتجاجية تجري بأنفاس ديمقراطية فقد كان لزاما علينا، ضمن هذا الفصل، ربط الاحتجاج بمداخل التحول الديمقراطي والعمل على إبراز حدود وممكنات هذا التحول بالنظر إلى الشروط والأوضاع الراهنة للمغرب. تتبع التحول الذي يمكن أن تحدثه الحركة في الواقع المغربي قادنا، في نهاية هذا الفصل، إلى الحديث التحول الذي طال دور المثقف الكلاسيكي الذي كان في السابق الأداة الإيديولوجية للتغيير، خاصة وأن أحداث الربيع العربي بشكل عام، قد كشفت عن صعود نجم فاعل جديد هو المثقف الرقمي.

الباب الأول: الحركات الاحتجاجية بالمغرب، من البناء إلى التطور

الفصل الأول: الحركات الاحتجاجية بالمغرب، من التمثيل إلى بناء الموضوع

1- مدخل مفاهيمي:

مما لا شك فيه أن تنامي نزعة التخصص قد جعلت الدراسات العلمية اليوم قطاعية بامتياز، ولم يعد الباحث، تبعا لذلك، يطمح لبسط نفوذ سطوته العلمية على كل المواضيع من أجل انتزاع الحظوة والاعتراف كما تبسط العنكبوت خيوطها في كل الاتجاهات لانتزاع حقها في الحماية والحياة. و"إذا كانت المنهجية السوسيولوجية تعلمنا شيئا ما، فإنها تعلمنا أن طموح الوصف الكامل للواقع المدروس ليس سوى وهم من الأوهام"¹)، ولذلك فالباحث السوسيولوجي لا يبسط نظره على كل الظواهر الاجتماعية، بل يركز فقط على جانب معين من جوانب الظواهر الاجتماعية التي تكون قد استرعت انتباهه وشحذ لها أدوات اشتغاله التي نجد من أهمها المفاهيم التي ترسم لفكره مسار اشتغاله، حيث إن المفهوم ليس مجرد أداة بقدر ما هو حركة فكر ومسار اشتغال دقيق ومنتظم. من هنا أهمية البناء والتدقيق المفاهيمي في إضفاء المعنى والنظام على منطق الأشياء التي تبدو في ظاهرها وكأنها سلسلة من الظواهر العشوائية، وفي ترسيم الحدود بين معاني ودلالات المفاهيم التي تقع على تخوم الموضوع الذي يشتغل عليه الباحث.

من الواضح أن دقة النتائج التي يطمح أي باحث إلى بلوغها، تظل مشروطة بوضوح التشخيص (تشخيص الظاهرة موضوع البحث) الذي لا يتعلق فقط بالمؤشرات والبيانات، بقدر ما يتعلق بوضوح المفاهيم بوصفها أدوات وآليات يوظفها الباحث بغرض تفسير الواقع وفهمه. إن المفهوم هو أداة مجردة يستعين بها الباحث لتمثل موضوع بحثه وإعادة بناء الواقع المدروس، ذهنيا على نحو استشكالي. فمن المؤكد، أنه ينبغي للمفاهيم الجديدة، أن تكون على علاقة مع مشكلات هي مشكلاتنا، ومع تاريخنا، وخاصة مع

¹- Christophe Brochier, Comprendre et pratiquer la sociologie, Raisonement, vocabulaire et rapports d'enquêtes, Arman Colin, 2015, p. 38.

صيروراتنا. لكن ينبغي لها أيضا، أن تكون قادرة على إسماعنا صوت تغيرات جديدة، ورنات غير معروفة، وتحقق تقسيمات مخالفة⁽¹⁾.

إن المفهوم هو ما يمنح الباحث القدرة على تملك موضوعه والإمساك بمشكلات هي في تغير مستمر. من أجل ذلك، ينبغي للباحث أن يكون حذرا عند استعماله لمفاهيم قد تكون مشبعة بتصورات خاطئة تسوقه نحو نتائج مغلوبة وزائفة. فلغتتنا اليومية حبلى بألفاظ وكلمات إدارية وسياسية، وصحفية... تجتاح وعينا، وتمرر جملة من التصورات المتباينة من حيث الدقة والوضوح⁽²⁾، وهو ما يستدعي المرور من المفهوم المقبول بشكل تلقائي والرائجتدوليا من خلال التواصل والتفاعل اللغوي اليومي، إلى المفهوم كتصور ذهني مبني نظريا ومنهجيا. هكذا، وبشكل عام، يعد المفهوم تخصيصا وتمييزا للمفهوم الراج. إنه يسمح بتمثل أكثر دقة لواقع معقد، بعد تشذيب وتعديل وحذف للواجهات الخاطئة، والأوهام التي تتضمنها عادة المفاهيم المسبقة. ومن ثمة يمكن القول، إن المفهوم هو فكرة أقل عمومية وأكثر تجريدا، وأكثر دقة. إنه نتيجة، ونتاج مجهود التعيين والتخصيص⁽³⁾.

عندما يحاول الباحث تحديد بعض المفاهيم التي سيوظفها في بحثه، يصادف تعريفات عديدة مطبوعة بطابع العمومية، حيث يطرح التعميم مشاكل عديدة بالنسبة للدراسة الجزئية التي تريد البحث في أنماط محددة من الفكر والعمل، ونعتقد أنه ليس من الأسلم أن نزيد في تعميم المفاهيم بغية حسن استعمالها، لأننا إن فعلنا ذلك، سنعدم

¹ - جيل دولوز، فليكس غتاري: ماهي الفلسفة، ترجمة ومراجعة وتقديم: مطاع صفدي وفريق الإنماء القومي، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط1، 1997، ص 49.

² - بول باسكون: إرشادات عملية لإعداد الرسائل والأطروحات الجامعية، بحث في العلوم الإنسانية، ترجمة: أحمد عريف، الرباط، 1981، ص 9.

³ - عياد أبلال: الحركية الاجتماعية والتحولات السوسيو-مجالية، الشباب، الأسرة والوعي بالتغيير، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص 11.

خصوصية المفاهيم لفرط تحسينها ⁽¹⁾، وسيضيع على الباحث استنتاج ما للظاهرة المبحوث فيها/ عنها من مزايا وانفرادات. بيد أن التقليل من معنى المفاهيم لا يعني بالضرورة حصرها في بعد واحد ووحيد، وإنما مجرد التقليل من مداها بشكل يستبعد من حقلها الدلالي قدر الإمكان كل ما قد يرتبط بها من مضامين لا تدخل في مجال اهتمام الباحث، ذلك أن المفاهيم هي في تعالق دلالي وارتباط نظري. واختصاراً، يتعلق الأمر بنوع من الانكماش المفهومي الموظف لتحقيق هدفين أساسيين:

- صياغة تعريف براغماتي، يروم التحديد الدقيق والمباشر للمفهوم موضوع الدراسة، وذلك اعتماداً على مضمونه الأكثر بروزاً. تعريفاً تقاس مردوديته حسب قدرته على تيسير تناول الموضوع من الوجهة الجزئية.
- الحيلولة دون فتح الملفات التاريخية ذات الصلة، والتي تستغرقها النقاشات الالابستيمولوجية.

هكذا، وبالعودة إلى موضوع بحثنا "الحركات الاحتجاجية بالمغرب، حركة 20 فبراير نموذجاً" نجد أن مفهوم الحركات الاحتجاجية يظل مفهوماً مركزياً، يتيح العمل على تعريفه وتحديد امتلاك القدرة على توظيفه إجرائياً في قراءة المشهد الاحتجاجي بالمغرب، ورصد تعبيراته وتغيرات أنماطه، بوصفها مؤشرات دالة على تحولات عميقة يعرفها المجتمع المغربي والعالمي أيضاً، ما دمننا نعيش اليوم في مجتمع الشبكات على حد تعبير "مانويل كاستلز"، مع العمل على تمييزه عن بعض المفاهيم الأخرى المجاورة، من قبيل الحراك الاجتماعي، والثورة، والتمرد، والانتفاضة، والتي غالباً ما يقع الخلط بينها عند تناول بعض أنماط الفعل الجمعي، وأشكال الرفض الاجتماعي ذي البعد السياسي.

¹ - سيد الدين الأطاسي: أبعاد الدين الاجتماعية، مشترك تحت إشراف، عبد الوهاب بوحدية، الدار العربية للكتاب، بيروت، 1985، ص 26.

من أجل ذلك، وبهدف حصر دائرة المفهوم الدلالية بما يتناسب مع موضوعنا، وكذا الإشكال الذي انطلقنا منه في هذا البحث. وبالرجوع إلى عدد من القواميس والمراجع النظرية والدراسات السابقة، سنعمل على استخلاص تحديدات دقيقة وإجرائية للمفهوم، كفيلة بإبراز دلالاته السوسولوجية والعمل على إخراجها من الخفاء إلى التجلي العلمي والإجرائي.

(أ) الحراك الاجتماعي: La Mobilité Sociale

هو حركة الأفراد أو الجماعات بين مواقع اقتصادية واجتماعية مختلفة في هرمية أنظمة التراصف الطبقي، خاصة أنظمة الطبقات الاجتماعية. وترى مونيك فانسيان (M.vincienne) أن كلمة حراك تتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي:

وضعية الانطلاق (situation de départ).

حركة (mouvement).

وضعية الوصول (situation d'arrivée).

انطلاقا من هذه الملاحظة ترى مونيك فانسيان بأن هناك أربعة أنماط من الحراك يمكن تحديدها بسهولة: "الحراك الجغرافي، الذي يعني تغيير وضعية الفرد في المجال (الهجرة)، الحراك المهني، الذي يعني تغيير المهنة، ثم الحراك الاجتماعي الذي يعني مغادرة فئة اجتماعية للالتحاق بفئة اجتماعية أخرى، وأخيرا الحراك الثقافي الذي يعني بالنسبة لجماعة ما اكتساب خصائص الثقافة الفرعية للثقافة الأخرى"⁽¹⁾.

عند التأمل في هذه الأنماط التي تعتبرها مونيك فانسيان سهلة التحديد، نجدها غير ذلك على مستوى الواقع، إذ هي متداخلة ومتشابكة على مستوى الواقع؛ فالحراك الجغرافي الذي لا يشذ في كثير من جوانبه عن مفهوم الهجرة، غالبا ما يكون متبوعا بحراك مهني،

¹– M. Vincienne, Du Village à la Ville, (Système de mobilité des agriculteurs), Ed. Mouton, Paris, 1972, p.9.

اجتماعي وثقافي. أما الحراك الاجتماعي فيستعمل من طرف الاقتصاديين وعلماء الاجتماع للإشارة إلى تلك التغيرات التي تلحق بالتراتب الاجتماعي في مجتمع معين. في هذا الصدد يقول جون فالارشي (Jean Vallarché): "إن الحراك، أي تغيير المكان بالنسبة للاقتصادي وبالنسبة للغة العادية له معنيان: فقد يعني تغيير المهنة، أو العمل. وهنا يكون الأمر متعلقا بحراك مهني. وإذا ما أخذنا كلمة "مكان" بمعناها المجالي الترابي فالحراك يعني ببساطة تغيير السكن. وهنا يكون الحراك جغرافيا فحسب" (1).

لكن، غالبا ما يتم الخلط بين مفاهيم الحراك الاجتماعي والحراك الطبقي والحراك المهني بوصفها مترادفات، في حين رسم آخرون تمييزا دقيقا بينها. ويمكن أن يزداد الوضع سوءا في التحقيقات التي تساوي فيها الحراك الاجتماعي مع التحركات، سواء أكان على مستوى الجيل أم في نطاق حياة شخص واحد بين نسبة الدخول النقدية (الاسمية) المختلفة أو حصيلة المكاسب (2).

تاريخيا، يمكن إرجاع دراسات الحراك الاجتماعي إلى فترة ما بعد 1945 (تاريخ انتهاء الحرب العالمية الثانية)، عندما حاول علماء الاجتماع تقييم ما إذا كانت اللامساواة الاجتماعية، عادة ما تتعلق بالطبقة، بصدد النقصان كلما ازدادت المجتمعات ثراء. جادل بعض علماء الاقتصاد في أنه ابتداء من مستويات دنيا لعدم المساواة قبل التصنيع، قاد الانطلاق نحو نمو اقتصادي إلى تعميق اللامساواة. لكن، عبر الزمن، ومع ازدياد الحراك الاجتماعي، فإن اللامساواة مالت إلى الاستقرار وصارت في الاتجاه المعاكس. ففي آخر الستينات من القرن الماضي، وجدت دراسات في الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا من الحراك الاجتماعي العمودي (هو حركة إلى أعلى أو إلى أسفل على السلم الاجتماعي

¹ - J. Vallarché, La Mobilité Professionnelle des Ruraux dans une Société Libre, Ed. Universitaires, Fribourg, Suisse, 1954, p.11.

² - جون سكوت: علم الاجتماع، المفاهيم الأساسية، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط2، 2013، ص 172-173.

والاقتصادي)، على الرغم من أن هذه الحركة كانت صغيرة للغاية أو محدودة. وكان الحراك الطويل المدى، مثلاً، من الطبقة العاملة إلى الطبقة العليا لا يزال نادراً جداً. أما الحراك نحو الأسفل فكان أقل انتشاراً بكثير؛ لأن أعمال ذوي الياقات البيضاء والمهن الراقية نمت بسرعة أكثر من أعمال ذوي الياقات الزرقاء، جاعلة أبناء العمال أصحاب الياقات الزرقاء قادرين على الانتقال إلى عمل الياقات البيضاء⁽¹⁾. أي أن الحراك نحو الأعلى أو ما يسمى بالحركة الاجتماعية الصاعدة، ارتبط بانتقال المجتمع الأمريكي من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة الذي تشكل فيه الكفاءة المعرفية والمؤهلات العلمية للأفراد أساساً لانتقالهم من وضع اجتماعي أقل، إلى وضع اجتماعي آخر أفضل منه، وليس اعتماداً على خبرتهم العملية المشروطة بقوتهم الجسدية.

قام ليبست وبنديكس (S.M. Lipset and R. Bendix) بدراسة مهمة حلاً فيها معطيات من تسعة دول هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية والسويد وسويسرا واليابان وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية. وركزا على حراك الرجال من عمل ذوي الياقات الزرقاء، إلى عمل ذوي الياقات البيضاء، فتوصلا إلى نتائج لم تكن متوقعة. لم يكن هناك دليل على كون المجتمع الأمريكي أكثر انفتاحاً من المجتمعات الأوروبية؛ حيث كان الحراك العمودي (الصاعد) 30% في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما تأرجحت في أوروبا بين 27% و31%. هذه النتيجة ستدفع ليبست وبنديكس إلى اعتبار المجتمعات الصناعية كلها كانت متشابهة فيما يخص زحف وتوسع أعمال ذوي الياقات البيضاء التي عززت الحراك إلى الأعلى. غير أنه اليوم لم يعد من المقبول دراسة أنماط واتجاهات الحراك الاجتماعي بمعزل عن أهمية النوع الاجتماعي والعامل الإثني، بعد ما صارت

¹ - أنتوني غيدنز، فيليب صانت: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة: محمود النوادي، مراجعة: سعود المولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2018، ص 181.

المرأة منافسة للرجل في سوق الشغل، وانفتاح المجتمعات المعاصرة على بعضها البعض نتيجة ثورة وسائل الاتصال المتطورة، وبفعل الهجرات البشرية المتدفقة.

من الناحية السوسيولوجية يدرس علماء الاجتماع ملمحين أساسيين للحراك الاجتماعي. تنظر الأبحاث في الحراك المابين - جيلي (La Mobilité Intergénérationnelle) أي دراسة اتجاه حركة الأفراد (إلى أعلى أو إلى أسفل السلم الاجتماعي) أثناء حياتهم، وذلك انطلاقاً من مقارنتهم بوضعية آبائهم أو أجدادهم. هذا الأمر يتيح إمكانية قياس ما إذا كان للطبقة دور في حصول حراك اجتماعي؛ حيث سيعتبر البعض أنه كلما كان النظام الطبقي أكثر مرونة أتاح للأفراد القدرة على تحقيق حراك اجتماعي صاعد، والعكس صحيح. بمعنى آخر، إن للطبقة تأثير قوي في حياة الناس وحركيتهم. لكن إذا كان هناك حراك اجتماعي اليوم أكثر حدة مما سبق، فإنه - نظرياً - يجوز القول بفقدان الطبقة لتأثيرها، وأن المجتمعات اليوم سائرة في اتجاه أن تصبح أكثر خضوعاً لحكم الأهلية والكفاءة وأقل فوارق اجتماعية⁽¹⁾. وهو ما سيثبتته ساوندرس (P. Saunders) انطلاقاً من معطيات ميدانية مستقاة من الدراسة الوطنية لنمو الطفل (1996)؛ حيث سيبين أن الأطفال البريطانيين الأذكاء والمشتغلين أكثر ينجحون بغض النظر عن الامتيازات والعقبات الاجتماعية التي تواجههم. لا تتصف بريطانيا بالمساواة، لكنها أساساً مجتمع عادل (العدالة هنا بوصفها إنصاف)، الأمر الذي يجعل المكافآت تمنح لأولئك الذين يعملون من أجلها، وبالتالي يستحقونها. لكن يرى آخرون أن المؤهلات الفردية عامل يحدد المواقع الطبقيّة للأفراد، لكن تبقى طبقة أصل الفرد (الانتماء الطبقي) ذات تأثير قوي جداً، وبالتالي يصبح من المفروض على الأطفال الذين ينحدرون من طبقات اجتماعية محرومة بذل مجهودات أكبر وإظهار مؤهلات وكفاءة عالية أكثر من

¹ - أنتوني غيدنز، فيليب صاتن: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، سبق ذكره، ص 182-183.

غيرهم للحصول على مواقع طبقية مشابهة ⁽¹⁾. خاصة وأنهم يكونون ضحايا لعنف رمزي تمارسه الطبقات العليا ضدهم كما بين بيير بورديو في كتاباته.

هكذا، يمكن القول مع عياد أبلال، إن الحراك الاجتماعي كمفهوم لما يتم استخدامه بدقة، يصير حاملا لتصورات أكثر احتضانا لأنماط المراكز الاجتماعية التي ينتقل الأفراد بين ثنائياها أكثر مما يتم تحديده ببساطة عن طريق الفئة أو الطبقة الاجتماعية وحدها. وإجرائيا، فالحراك أو الحركية الاجتماعية تكمن في مرور الأفراد من فئة اجتماعية تتميز بعدد من المستويات: الدخل، والترتيب المهني، والهالة، وبمجموعة من القيم والمعايير وأنماط السلوك، ونمط الحياة المنقولة بواسطة الجمعة المتميزة من طبقة اجتماعية إلى أخرى، وبمجموعة من العناصر المادية (المداخل، السكن...) والثقافية (القيم والمعايير والتمثلات) والتي تشترط الوجود الفردي ⁽²⁾.

وما دما نشغل على موضوع الحركات الاجتماعية بوصفها قوى تغييرية، فإنه من الأفيد التساؤل عن الطريقة التي يؤثر بها التحول الاجتماعي أو الثورة في الحراك الاجتماعي. نظر هيرتز وزملاؤه إلى هذا الأمر انطلاقا من تركيز دراستهم على دولة بلغاريا خلال مرحلة ما بعد الاشتراكية، وهي الدراسة التي خلصت إلى تسجيل تراجع حاد في الحراك الاجتماعي البين جيلي بين 1995 و2001. وهو زمن التغير الجذري، والكساد الاقتصادي والتقليص الكبير في معدل الإنفاق العام، خاصة في التعليم. وقد تعرض على وجه الخصوص أطفال الوالدين الأقل مستوى في التعليم الراقى إلى تراجع مطلق في مستوى التحصيل العلمي أثناء هذه الفترة مع انخفاض في الحراك الاجتماعي بين الأجيال.

¹ - نفسه، ص 184.

² - عياد أبلال، الحركية الاجتماعية والتحولات السوسيو-مجالية، سبق ذكره، ص 17.

يرجع هيرتز وزملاؤه أسباب هذا التراجع إلى الانخفاض الكبير في تمويل التعليم ونقصان عدد المدارس، وارتفاع نسبة البطالة، والتحول في التوجه السياسي بعيدا عن رهان المساواة التي كانت في النظام السابق (1). هكذا، يبدو من الطبيعي أن التخلي عن النموذج الاشتراكي نتيجة فشله، وانتقال المجتمعات الاشتراكية إلى النموذج الرأسمالي سيحدث تمزقا كبيرا، لكن من المنتظر أن تجعل الأزمة المالية العالمية في 2008 الأمر أصعب لقلب الاتجاه الذي ذهب فيه هذا التحليل لمفهوم الحراك الاجتماعي كما يدعي ذلك أنتوني غيدنز.

وإذا كانت المفاهيم بناءات عقلية لأحداث ووقائع مادية، فمن الطبيعي أن حركة هذه الأحداث وتغيرها يجعل المفاهيم ذاتها في حراك. لعل هذا الأمر ما يقف عنده الباحث عند بداية قراءته لسوسيولوجيا الربيع العربي للباحث السوسيولوجي أحمد شراك، الذي يعرف الحراك الاجتماعي في سياق أحداث الربيع العربي بأنه "فعل احتجاجي ممتد في المجتمع.. يشمل كل عناوين الحركة الاجتماعية، سواء كانت حقوقية أو نسائية أو اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية.. بل ويشمل "التحالفات الديمقراطية والشعبية التي أسقطت بعض الديكتاتوريات، مالي كمثال، والأبرتهيد في جنوب أفريقيا. والتحالف الذي قاد انتصار "لولا" في البرازيل. ولئن بدت هذه الطلائع متواضعة بالنظر إلى الهجوم الامبريالي الراهن، فهي تبقى مجرد طلائع للمقاومة الكامنة لدى جبهة شعوب الجنوب" (2).

¹ - أنتوني غيدنز، فيليب صاتن: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، سبق ذكره، ص 186.

² - أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي أو الثورات التأسيساتية، منشورات مقاربات، فاس، المغرب، ط1، 2017، ص 16.

ب) الحركات الاجتماعية: (Les Mouvements sociaux)

يركز مفهوم الحركة الاجتماعية (Mouvement Social) في صيغته المبدئية على الاحتجاج السياسي، ويتناول الصلة بين المجتمع المدني والنظام السياسي خارج أنماط المشاركة السياسية المؤسسية. وتم تأكيد جوانب عديدة لهذه الصلة طوال السنوات وباختلاف التقاليد البحثية.

تطورت الأعمال التي تتناول الحركات الاجتماعية بداية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي الأعمال المبكرة تم تناولها بأسلوب نفسي من خلال المنهج الذي يركز على "السلوك الجمعي" أو وفقا للمنهج الوظيفي البنوي الذي يركز على دور الحركات في الاستقرار الشامل للمجتمع. ويقوم علماء النفس الذين يدرسون المجتمع الجماهيري عادة بصياغة مفهومية للحركات الاجتماعية على أنها تكيفات تفكيكية للوظيفة التي يقوم بها الأفراد إزاء الضغط الشخصي. بينما ينظر الموظفون البنويون للحركات الاجتماعية على أنها مؤشرات للتوتر في النظام الاجتماعي. وتضمنت قائمة كبار الكتاب في تلك الفترة، الوظيفي البنوي نيل سملسر (Neil Smelser) والمنظر الاجتماعي ويليام كورنهاوزر (W.Kornhauser) وعالم النفس الاجتماعي رالف تيرنر الذي عول كثيرا على الاتجاه التفاعلي الرمزي في تفسيره للحركات الاجتماعية.

في السبعينيات سيحدث تطور أنموذجي في دراسة الحركات الاجتماعية، خاصة مع انفجار الحركات الطلابية وانتشارها. ستبرز هنا نظرية جديدة سميت بنظرية " تعبئة الموارد" التي ستعتبر الحركات الاجتماعية عمليات اجتماعية طبيعية يحدث فيها التغير الاجتماعي والسياسي على يد جهات سياسية من خلال التراكم العقلائي ونشر الموارد. وأصبح التوجه الملهم سلوكا تنظيميا، وليس نفسيا أو نظرية اجتماعية عامة. وفي ضوء

وجهة النظر هذه اعتبرت الحركات الاجتماعية مشابهة للتجمعات المنظمة الأخرى، مثل جمعيات الأعمال. وتضمنت قائمة الكتاب الذين عملوا في هذا الإطار، مايرزالد (Mayer Zald)، وبمرور السنوات أولى العديد من دعاة هذا المنهج عناية فائقة للتفاعل بين الحركات الاجتماعية والسياسية اليومية، وطوروا ما عرف لاحقا برؤية "العمليات السياسية" لتشارلز تيلي (Charles Tilly) وآخرين. واكتملت هذه الطروحات في الثمانينات على يد مؤلفين ركزوا على العلاقة بين الحركات الاجتماعية وأنصارها في المجال والتناول العامين، من وجهة نظر معرفية، وهي التي وضعت إطارا للاستراتيجية المتبعة للحصول على الدعم الشعبي.

ظهرت حركات التحرر اليسارية بوصفها عوامل مهيمنة في أوروبا، وبخاصة في الثمانينيات، وقدمت أطروحات متميزة من قبل تفضيل الأبنية التنظيمية المسطحة والقيادة الدوارة أو غير الرسمية. وتطورت الأبحاث المتعلقة بالمجال بوجود وجهة نظر أوروبية متميزة أكدت على النقيض من المنهج الأمريكي، قضايا الثقافة والهوية وحادثة الاحتجاج السياسي المتكرر الذي تبنته حركات مثل الحركات البيئية، والحركات النسائية. ومن الكتاب الكبار لما عرف لاحقا باسم الحركات الاجتماعية الجديدة نجد آلان تورين (Alain Touraine) وألبيرتو ميلوتشي (Alberto Mellucci) وكلاوس إد (Klaus Eder).

ولاحقا، تطور التقارب المتبادل بين الباحثين الأوروبيين والأمريكيين الشماليين، وظهرت موضوعات جديدة كانت أكثر انتشارا مثل العناية الخاصة بشبكة الحركات الاجتماعية ودور العواطف ودور الصحافة ووسائل الإعلام (وبخاصة في وجهة النظر المعروفة باسم "تحليل حدث الاحتجاج") ودراسة حركة مناهضة العولمة التي تشكلت

حديثاً. وأخيراً، تم تناول الحركات الاجتماعية في السياسة العامة، والتي كانت قد بدأت أيضاً بالحصول على قدر ملموس من الاهتمام⁽¹⁾.

توضح دوناتيللا ديلا بورتا (Donatella Della Porta) وماريو دياني (Mario Diani) أن الحركات الاجتماعية "تتخبط في علاقات صراع ونزاع مع خصوم محددين بوضوح، وتربطها شبكات غير رسمية كثيفة، وتشارك في هوية جماعية متميزة". هذا يعني أن ثمة اتجاهها نحو فهم وتصور الحركات الاجتماعية على ضوء تفاعلاتها مع الخصوم. تأسيساً على ذلك، يمكن اعتبار حركة اجتماعية معينة شكلاً فريداً من أشكال السياسة التنافسية أو الجدالية، تتميز بأنها موجهة بالهدف، وينفذها أفراد أو تنظيمات تعمل خارج النظم أو المؤسسات السياسية والاجتماعية.

تؤشر بعض تعاريف الحركات الاجتماعية إلى كونها فعلاً أو سلوكاً جماعياً أو تمثل أنواعاً خاصة من الفعل الجمعي. ويكون هذا الأخير، في رأي الباحثين الرواد، موجهاً لتحقيق التغير بصورة لازمة. وتمثل الحركات الاجتماعية، في رأي دارنوفسكي (Darnovsky) وإبستن (Epstein) وفلاكس (Flacks): "الجهود الجماعية التي يقوم بها أشخاص خاضعون اجتماعياً وسياسياً لتحدي ظروف وافتراسات حياتهم.. ويصبح الفعل الجمعي "حركة" عندما يرفض المشاركون قبول حدود القواعد المؤسسية القائمة، والأدوار الروتينية"⁽²⁾. كما تمثل الحركات الاجتماعية، في رأي دياني وببسون (Bison) "عمليات اجتماعية تتألف من ميكانيزمات معينة عن طريقها ينخرط الفاعلون في فعل جمعي"⁽³⁾.

¹ - جون سكوت: علم الاجتماع، المفاهيم الأساسية، سبق ذكره، صص 176-177-178.

² - Wienclaw Ruth A. & Howson Alexandra (2001). Major Social Movements, In, The Editor Of Salem Press, Theories Of Social Movements, California, Salem Press. p.39.

³ - Dentice Dianne And Williams James L. (eds) (2008). Social Movements : Contemporary Perspectives, Cambridge Scholars Publishing. P.1.

أورده د. سيد فارس، الحركات الاجتماعية وممارسات التأطير.. مقاربة أنثروبولوجية، عالم الفكر، عدد 170، المجلس

ويتمثل المعيار الأساسي للحركة الاجتماعية في أنها تهدف إلى إحداث تغييرات أساسية في النظام الاجتماعي. بما يعني أن الحركات الاجتماعية تنظم الأفراد، والموارد، والأفكار لإحداث التغير الاجتماعي. وهو نفس الأمر الذي يؤكد تعريف كل من مكارثيوزالد (McCarthy & Zald) للحركة الاجتماعية، بأنها تشير إلى مجموع الآراء والمعتقدات السائدة في جماعة معينة، والتي تمثل تفضيلات لتغيير بعض عناصر البناء الاجتماعي و/أو توزيع المكافأة في مجتمع معين. ويعرف جينكنز (Jenkins) وفورم (Form, 2005) الحركات الاجتماعية على نحو تقليدي بأنها "الجهود المنظمة الهادفة إلى إحداث تغير اجتماعي" ⁽¹⁾.

تكشف إذن، مقاربات مفهوم الحركات الاجتماعية عن أربعة عناصر:

- 1- شبكة من التنظيمات.
 - 2- هوية جماعية مشتركة.
 - 3- تعبئة الأفراد للمشاركة في أفعال وأنشطة غير مألوفة تقليدياً.
 - 4- تحقيق أهداف اجتماعية، أو سياسية معينة.
- تهدف إذن، الحركة الاجتماعية إلى الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لفئة أو أكثر من فئات المجتمع. وتركز الأدبيات الكلاسيكية في دراسة الحركات الاجتماعية على ثلاث نقط جوهرية في تعريف مفهوم الحركة الاجتماعية.
- فكرة تجمع، وفق مقياس صغير أو كبير، وتنظيم ذي بعد محلي، أو جهوي، أو وطني.
 - فكرة برنامج، ومطالب اجتماعية، وثقافية، أو إيديولوجية، نضال من أجل مصالح مادية أو رمزية، من أجل قيم محافظة أو حديثة.

¹ - د. سيد فارس: الحركات الاجتماعية وممارسات التأطير. مقارنة أنثروبولوجية، سبق ذكره، ص 160.

• فكرة الفاعل المعبى، قائد واحد أو أكثر، تتوفر فيه كفايات فكرية وتنظيمية (التحدث أمام جمهور، تنشيط اجتماع، تدبير تفاوض بين مصالح متعارضة).

وما ينبغي الوعي به هو أن الحركات الاجتماعية ليست تنظيمات كباقي أشكال التنظيم السياسي من أحزاب ومجموعات المصالح، وإنما هي شبكات قد تشمل تنظيمات رسمية أو لا، حسبما تحتم الظروف المتغيرة، ومن ثمة فلا يمكننا اعتبار تنظيم مفرد، مهما كانت سماته السائدة، حركة اجتماعية؛ فبالرغم من أن تنظيمًا ما قد يكون جزءًا من إحدى عمليات الحركة الاجتماعية، فإن الاثنين ليسا متماثلين؛ لأنهما يعكسان مبادئ تنظيمية مختلفة⁽¹⁾. ويؤكد عديد من الباحثين على أن الاختلاف الرئيسي بين الحركات وغيرها من الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين يكمن في المفارقة القائمة بين الأساليب التقليدية للمشاركة السياسية (كالتصويت أو ممارسة الضغط والتأثير على الممثلين السياسيين) وبين الاحتجاج العام. وفي الوقت الذي وطدت فيه الموجة الجديدة من التعبئة الجمعية الداعية إلى العدالة العالمية منعطف القرن، لا تزال سياسة الحركات الاجتماعية لا تعدو إلى حد كبير أن تكون "سياسة ميادين". وعليه، يبقى لاستخدام الاحتجاج، كمصدر رئيسي من مصادر الضغط، تأثيرات مهمة على بنية الحركات الاجتماعية واستراتيجيتها⁽²⁾.

تحدد الحركة الاجتماعية بصفة عامة، بكونها شكلًا لفعل جماعي متوافق عليه لصالح قضية من القضايا. يقتصر الفكر الماركسي على رد الصراعات السياسية إلى صراعات مصلحة بين الطبقات، وبين أجزاء الطبقات الموجودة، وإلى إظهار كون الأحزاب السياسية إنما هي تعبير سياسي مطابق، بدرجات متفاوتة، لهذه الطبقات وأجزاء

¹ - دوناتيل ديل بورتا وماريو ديانى: الحركات الاجتماعية، مقدمة، ترجمة: نيرة محمد صبري، مراجعة: شيماء طه الريدي، مؤسسة هنداي، 2019، ص 46.

² - نفسه، ص 50-51.

الطبقات. إذن، تتميز الحركات الاجتماعية بطابعها المنظم، وبتحضير الأهداف وتهيئتها، ووضع برنامج، أو مجموعة من المطالب، وبوجود ناطق رسمي أو قائد، وأخيرا بقبول قواعد اللعبة السياسية المقررة.

بناء على ما سبق، سنشير بمفهوم الحركات الاجتماعية إلى شبكات غير رسمية كثيفة يشترك أفرادها في هوية جماعية متميزة، ومعتقدات وأشكال تضامن مشترك، وترتكز على أطر قوية للفعل الجمعي، وتتخبط في علاقات صراع ونزاع مع خصوم محددين بقصد الدفع بالتغير في اتجاه معين.

ج) التمرد: La Révolté

يمكن النظر إلى التمرد بوصفه شكلا من أشكال التحدي العنيف والمواجهة المسلحة للنظام القائم من قبل بعض الفئات، أو الجماعات المدنية، أو العسكرية أو الاثنين معا. وقد تكون التمردات منظمة أو غير منظمة. ففي الحالة الأولى تتخذ أعمال التمرد شكل الهجمات المسلحة المخططة ضد قوات النظام أو ضد بعض الأهداف والمنشآت الهامة. وعادة ما ترتبط هذه الأعمال ببعض القضايا الأساسية مثل سعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة. أما في الحالة الثانية، فتتخذ شكل الهبات العنيفة المرتبطة بقضايا موقفية ومؤقتة¹). والتمردات يمكن أن تكون عامة أو محدودة.

والتمرد، من الناحية الاصطلاحية، كمقابل لكلمة (Révolte) الفرنسية يشير إلى تغير مفاجئ في المواقف؛ تغير ينجم عن رفض للواقع أو له علاقة بالدفاع عن هوية أو وجود أو فقط كرد فعل ضد اعتداء. أما المتمرّد العاصي (le rebelle)، فيعرفه أحد

¹ - توفيق إبراهيم حسنين: الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي، مكتبة مدبولي، مصر، 1996، ص 285-286.

الباحثين الألمان بكونه شخص تواق إلى الحرية، وجد نفسه مجبرا على مقاومة الرتبة أو الوقوف ضد منطق القدرية⁽¹⁾.

أما عبد الرحمان رشيق فيعتبر التمرد نوعا من أنواع الاحتجاج الاجتماعي إلى جانب كل من الحركة الاجتماعية والحركات الاجتماعية الجديدة، على اعتبار أن الاحتجاج الاجتماعي جنس أعلى أو عام، أما التمرد فيحدد كصنف أو فاصل نوعي بلغة المنطق. يتميز التمرد بطابعه العنيف وبغفويته وسرعة زواله. ويرتبط في نظره بسياق سياسي متوتر، حيث يبقى الأداة الوحيدة التي يمكن اللجوء إليها لاحتلال الفضاء العمومي، ولو مؤقتا، حتى يستطيع السكان التعبير عن سخطهم وحرمانهم⁽²⁾. ومن خلال تحليله لظاهرة التمرد في المغرب، خلص عبد الرحمان رشيق إلى وجود ثلاث سمات مميزة لهذا السلوك الجماعي الحضري الجديد:

- التمرد رد فعل جماعي عفوي، أي أنه لا تنظمه ولا تقوده أي حركة اجتماعية أو سياسية.
- التمرد محصور على فئة الذكور الذين لا يتراوح سنهم ما بين 12 و 15 سنة. أي أنه سلوك طائش.
- انطلاق شرارة التمرد تقتضي أرضية ملائمة كوجود جو متوتر داخل المدينة (حالة إضراب مثلا)، واكتظاظ مكاني لشرائح اجتماعية غير محظوظة داخل مساكن في حالة سيئة، تترجمه كثافة ديمغرافية عالية، وغياب نسبي للدولة خاصة في المناطق الهامشية، إضافة إلى غياب المؤسسات تسمح للسخط الاجتماعي أن ينصرف عبر قنوات مناسبة وسلمية.

¹ - Jünger Ernest, Traité de Rebelle ou le Recours aux Forêts, Traduit de l'Allemand Par Plard Henri, Ed, Christian Bourgeois, 1986. p, 44.

² - عبد الرحمان رشيق: الحركات الاحتجاجية في المغرب، من التمرد إلى التظاهر، ترجمة: الحسين سحبان، منتدى بدائل المغرب، ماي 2014، ص 26-27.

إن التمرد وعودته المتكررة خاصية مميزة للنظام الذي لا يسعى إلى تدبير التناقضات الاجتماعية إلا من خلال التهيب، والقمع والعنف الجسدي⁽¹⁾.

د) الانتفاضة: L'émeute

لغويا، اقتبس لفظ انتفاضة كمقابل لكلمة (émeute) الفرنسية التي تحيل إلى العاطفة والانفعال العاطفي (émotion) من فعل نفّض أي حرك الشيء ليتساقط ما علق به أو بداخله. ومن خصائص الانتفاضة أنها عفوية، تندلع في مجالات متعددة، تخترق فئات اجتماعية مختلفة (عاطلون، عمال، فئات وسطى)، أغلب عناصرها من الشباب، تأتي بشكل مباغت للجميع، وأحيانا حتى بالنسبة للفاعلين المباشرين فيها، وتصاحبها أعمال تخريب ونهب، كما أنها تتميز بعنف المواجهة بين قوات الأمن والمتظاهرين، تستهدف مظاهر السلطة السياسية والاقتصادية والمالية (مراكز الشرطة، أبنائك، محطات بنزين، سيارات، محلات تجارية ومباني فاخرة... إلخ) وتفتقد لعنصر الاستمرارية.

ومن مميزات الانتفاضة، أيضا، أنها غير منظمة ولا أهداف واضحة ومحددة لها، وبقدر ما تندلع وتنتشر بسرعة، فهي كذلك تتلاشى بسرعة.

وقد قسم جوليان فروند هذه الظاهرة إلى نوعين: يجسد النوع الأول قطيعة مفاجئة في مناخ متوتر ومتأزم ناتج عن تراكم الأحقاد وتفاقم السخط والقلق والضجر النابع من استحالة وجود منفذ أمام الوضع القائم والطموحات الجديدة، أما النوع الثاني، فيتولد من جراء خدش للكرامة تمت تعميقه عند مواجهة حدث طارئ بواسطة الغليان المباشر⁽²⁾.

وبهذا المعنى، تصبح الانتفاضة آلية معبرة عن شكل خاص من الصراع يتطور حسب دينامية خاصة به، الشيء الذي يستلزم إضافة الإيضاحات التالية:

¹ - نفسه، ص 36-37.

² - Julian Freund : Utopie et Violence, Ed, Manuel Rivière et Cie, Paris, 1978, pp 175-185.

أولاً: لأنها تعبير عن العنف الجماعي التلقائي، فالانتفاضة تظل مرتبطة بالظروف التي أنجبتها.

ثانياً: من خصائصها الاندلاع بشكل مفاجئ وبدون مشروع واضح ومحدد، إذ هي عبارة عن فعل مضطرب تجاه وضعية ما، أكثر مما هي فعل منسجم.

ثالثاً: تنفجر الانتفاضة إثر التقاء مجموعة من الإرادات المضطربة التي تنصهر فيما بينها بعد أول عملية جريئة تخالف، فجأة، القوانين المعمول بها، الشيء الذي يفتح الباب أم سيل لا محدود من المخالفات النابعة من "غريزة تحرير الطاقات العدوانية" والتي لا تملك أية استراتيجية قارة وإجرائية⁽¹⁾.

بناء على هذه المعطيات، يطرح بعض الباحثين ضرورة التمييز بين الانتفاضة، كرد فعل عنيف وهدام، محدود وعابر، محدد مجاليا واجتماعيا وليست له مطالب أو أهداف واضحة⁽²⁾ وبين بعض الحركات الاجتماعية التي تتحدد، في آخر المطاف، بقدرتها على تغيير النسق السوسيو-اقتصادي الذي تتواجد داخله، أو تؤدي إلى تغيير جوهري في ميزان القوى ضمن نطاق صراع الطبقات، أي داخل سلطة الدولة⁽³⁾، نظرا لكون عنف الجماهير، أو عنف الشارع، لا يبدو أنه يمثل حركة محددة الأهداف، بشل كاف، واضح، مسترسل، ومنسجم يسمح بإعادة النظر الشاملة في النسق السياسي أو الاجتماعي السائد⁽⁴⁾.

وفقا لمعجم الحركات الاجتماعية، يبدو للوهلة الأولى عدد المشاركين مسألة حاسمة في التعريف: هكذا، ففي حين يتم تصنيف سرقة المواد الغذائية كفعل فردي يجري في

¹- Julian Freund : Utopie et Violence, op. cit. pp 175-185.

²- Abderrahmane Rachik : Ville et Pouvoirs au Maroc, Ed, Afrique Orient, Casablanca, 1995, pp, 109-112.

³- Manuel Castells : La question Urbaine, Maspero, Paris, 1972, p. 444.

⁴- عزيز خمليش: الانتفاضات الحضرية بالمغرب، دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2005، ص 19.

الخفاء ولا يتبناه أحد، فإن انتفاضة الخبز تفترض وجود عدة أشخاص يسعون إلى نفس الهدف وتجمع بينهم خصائص مشتركة (انتماء مشترك، ملمح مهني)، الأمر الذي ينقل التساؤل إلى بعد ثان: اعتبارا من أي عدد من الناس نستطيع الحديث عن انتفاضة؟ تتنوع الإجابات التي نجده من بينها إجابة تشارلز تيلي الذي يعتبر الانتفاضة تفترض تجمع 50 شخصا كأحد أدنى، بينما يقترح جون نيكولا أن أي مجموعة مكونة من "أربعة أشخاص على الأقل لا ينتمون إلى نفس الأسرة" تمثل عتبة كافية للبدء في الحديث عن انتفاضة. غير أن هذا التعريف المبني على العدد تعرض لانتقادات ومراجعات كثيرة، وباتت الانتفاضات، خاصة مع تنامي الوسائل التقنية للقمع التي تمتلكها الدول مقارنة بما يستخدمه المتمرّدون، في تراجع كبير ولم تعد تشكل تهديدا كبيرا للأنظمة السياسية. وفي الواقع أنه منذ 1968، من سنوات الرصاص في إيطاليا إلى الجيتوهات الأمريكية مرورا بالأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن سجل الانتفاضات الحضرية اتسم بقدر كبير من التجانس، مما أفضى ببعض الباحثين إلى وصفها بالمواجهات الطقسية. ولهذه الأسباب، أصبح تعريف الطابع التمردى لحركة ما مبني على الرجوع إلى خطاب الفاعلين أنفسهم، وعبر تفسير ديناميات وفواعل الحركة ⁽¹⁾.

هـ) الثورة: La révolution

توصف الثورات بأنها البراكين الضخمة في مجال العلوم الاجتماعية، إذ تتفجر محدثة تغييرات اجتماعية واسعة النطاق. وباعتبار الثورات شبيهة بالبراكين، يرى العديد من المحللين أن ما يدفع الثورات للانفجار هي القوى البنيوية العميقة التي تهز الأساس الراسخ للبناء الاجتماعي، ومن ثمة فالثورات ظاهرة راديكالية تقوم على الجدة والجديد، وليست مجرد دورة متكررة من تغيير الأنظمة كما كان يعتقد أفلاطون وأرسطو. فحتى

¹- Olivier Fillieul, Lilian Mathieu et Cécile Péchu : (sous la direction) Dictionnaire des Mouvements Sociaux, Presses de sciences po, Paris, 2009 pp. 300-303.

حين تؤدي الثورات إلى تغيير النظام، فإنها تشكل في هذه الحالة حركة دائرية من صعود نظام وهبوطه من دون أن يحدث أي جديد في التاريخ الإنساني.

في الواقع، كان مصطلح الثورة في الأصل تصنيفاً فلكياً يشير إلى حركات النجوم المنتظمة التي تدور وفقاً لقوانين. وهو مصطلح لم يكتسب أهميته المتزايدة إلا من خلال كتاب كوبرنيكوس *de revolutionibus orbium coelestium*. إن الثورة في هذا الاستخدام العلمي نجدها قد احتفظت بمعناها اللاتيني الدقيق، مظهرة بوضوح الحركة الاعتيادية الدائرية للنجوم، وبما أن ذلك هو خارج تأثير الإنسان، وبالتالي فهو لا يقاوم، فإن تلك الحركة لم تتصف بالجدّة ولا بالعنف. على العكس، إن الكلمة تشير بوضوح إلى حركة دائرية متكررة. إنها ترجمة لاتينية بالغة الدقة لمصطلح وضعه بوليبيوس⁽¹⁾، وكان أصله قد نشأ كذلك في علم الفلك واستخدم على سبيل التشبيه في علم السياسة، وقد يبدو تالياً أن هذا المصطلح غير متلائم مع التجربة التي استعمل من أجل توضيحها. "وإذا جرى استعماله في شؤون تتعلق بالبشر على الأرض، فلا يمكنه أن يشير إلا إلى قلة من الأشكال المعروفة للحكم تدور بين البشر الفانين في تكرار أبدي وبالقوة نفسها التي لا تقاوم والتي تجعل النجوم تتبع مسارها المحدد سلفاً في السماء"⁽²⁾.

بيد أن الثورة حملت معنى ضمناً إضافياً ثبت في نهاية المطاف أنه حاسم في مجرى الاضطرابات الثورية الفعلية؛ أوحى بضرورة حركة لا تقاوم وفقاً لقوانين ثابتة كانت تعمل خارج سيطرة الكائنات البشرية. وبهذا المعنى، أصبح من الممكن في خضم الفعل

¹ - بوليبيوس (Polybe): عاش ما بين 200-118 ق.م. مؤرخ يوناني، قام بالتأريخ لفتوحات روما وسيطرتها على العالم.

² - حنة أرندت: في الثورة، ترجمة: عطا عبد الوهاب، مراجعة: رامز بورسلان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص 57.

الثوري، أن يرى الأفراد أنفسهم كأنما جرفهم تيار الأحداث التاريخية الذي لا يرحم والذي يمكن فهم منطقته من دون إمكان تحديه أو تحويله (1).

ترتبط الثورة حسب حنة أرندت في الدرجة الأولى بنمو الوعي التاريخي؛ أي إنها تتضمن فكرة التجلي الفجائي لمجرى في التاريخ جديد ولا سابق له، لقصة جديدة ولمستقبل مشرق. وبما أن الاضطرابات السياسية ليست جميعها ثورات، فإن ما يميز الثورة هو وجود أناس يعتبرون أنفسهم كائنات تاريخية قادرة على تشكيل المستقبل، على خلق شيء جديد أو مبتكر. لكن ما هذا الشيء الجديد المبتكر؟

تجيب حنة أرندت عن هذا السؤال، فتعتبر الحرية الشيء الجديد الذي لم تعرفه كل الوقائع السياسية الأخرى قبل العصر الحديث، لذلك لم تكن الثورات موجودة قبل ظهور العصر الحديث، لا بل هي في تقديرها، من أحدث الوقائع السياسية الرئيسية (2). إنها الحرية الأصلية التي تتيح المشاركة في الشؤون العامة، أو الدخول في المجال العام، وهو ما يفترض وجود علاقة وثيقة بما يمكن تسميته بالحرية الإيجابية: أي قدرة الأفراد وحقهم في المشاركة الفاعلة في الحياة العامة، وممارسة دور في اتخاذ القرارات التي تحكمهم، وبالتالي تطوير أنفسهم بوصفهم يتمتعون بطاقتهم الإنسانية ويحققونها.

إن الثورة وفق هذا المعنى تأسس لمجال الحرية التي لا ينبغي أن تحددها المسألة الاجتماعية؛ أي مشكلة الفقر التي شكلت السياق الاجتماعي الذي جرت في إطاره اثنتان من الثورات العظمى الثلاث الحديثة، وهما الثورتان الروسية والفرنسية (لقد تجنبت الثورة الأمريكية قسطا كبيرا من التأثيرات المزعجة للمسألة الاجتماعية، ولهذا السبب ترى أرندت أنها كانت أكثر نجاحا)، حيث بسبب وجود المسألة الاجتماعية، يضع التمييز بين

¹ - فيليب هانسن: حنة أرندت، السياسة والتاريخ والمواطنة، ترجمة: خالد عايد أبو هديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص 259-260.

² - حنة أرندت: في الثورة، سبق ذكره، ص 14.

التحرر من القمع وتأسيس مجال للحرية⁽¹⁾، وهو ما يعني أن الثورة تصير لا بوصفها تأسيسا للحرية، بل بوصفها تحقيقا للمتطلبات الصارمة التي تقتضيها الضرورة.

إن ربط حنة أرندت الثورة بالحرية هو ما نجده أيضا عند ألكسيس دو توكفيل لما يتحدث عن الثورة الفرنسية وعلاقتها بالنظام القديم. يقول دوتوكفيل: "بفضل الحرية تشكلت الأرواح القوية، والعبقريات الجسورة التي تدعو للفخر والتي شهدنا ظهورها بعد ذلك، والتي جعلت من الثورة الفرنسية موضوعا في آن معا للإعجاب والفرع من جانب الأجيال التي تلتها. وسيكون من الغريب حقا أن نفترض أن مثل هذه الفضائل الشجاعة للغاية كان بمستطاعها أن تنبت في تربة لم تعد الحرية قائمة فيها"⁽²⁾. ولئن كان التقليد الماركسي في تحليله للثورات يتجه صوب البعد الاقتصادي ويركز أكثر على دور الصراع الناتج عن التناقضات الطبقية بوصفها دينامو الثورات، فإنه مع ألكسيس دوتوكفيل يمكننا أن نضيف إلى الطابع الاقتصادي والاجتماعي للثورات بعدا آخر، يتعلق بالبعد السياسي، وعندئذ سيكون التفكير في العمليات الثورية مشروطا بضرورة ربطها بالدولة.

من هذا المنطلق تعني الثورة الاستيلاء بالقوة على الدولة باسم حركة اجتماعية صارت لديها القدرة على إثارة الأزمة للدولة، حيث لا توجد ثورة بلا حركة اجتماعية-

¹ - تميز حنة أرندت بين الحرية والتحرر؛ فالحرية التي تدرك بمعنى الضرورة، مع ما يقتضيه ذلك من سلبية إزاء ما هو عنيد، هي ذات صلة واضحة بالحرية السلبية، أو إزالة العوائق من أمام العمل. إن أقوى تحليل للحرية السلبية هو ذلك الذي قدمه توماس هوبز لما اعتبر أن حرية كهذه تتعلق بغياب العراقيل أمام حركة الكائنات نفسها تفرضها رغباتها التي لا تقاوم؛ باختصار، تفرضها مطالب الضرورة. ولا تنكر أرندت أهمية هذا الشرط، مادام يتعلق بغياب القمع. إلا أنها تنكر فعلا أن هذه هي الحرية. إنها بالأحرى ما تسميه بدلا من ذلك التحرر. "وبما أن التحرر الذي يتميز بغياب القيود وامتلاك سلطة التحرك، هو حقا شرط للحرية، فإنه من الصعب بمكان تحديد أين ينتهي مجرد الرغبة في التحرر، التحرر من القمع، وأين تبدأ الرغبة في الحرية بوصفها طريقة في الحياة". لكن، أيا بلغت صعوبتها، يجب أن نميز بينها إذا ما أردنا الحفاظ على معنى الثورة بوصفها تأسيسا لمجال الحرية. أنظر بهذا الصدد، حنة أرندت: في الثورة، مرجع سبق ذكره، صص 38-39-40.

² - ألكسيس دوتوكفيل: النظام القديم والثورة الفرنسية، ترجمة وتقديم: خليل كلفت، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2010، ص 238.

حسب آلان تورين-بما أنها هي التي تهيئ شروط قلب نظام الحكم. إن الثورة بهذا المعنى تمثل قطيعة كبرى يعقبها تغير سريع وعنيف على مستوى النظام الاجتماعي والسياسي لمجتمع ما، ومن ثمة فهي تفرض أزمة شرعية عميقة للنظام القائم. هنا تختلف الثورة عن الانقلاب الذي لا يروم إلا إلى إحداث تجديد بسيط للنخبة الحاكمة، في حين تنحو الثورات إلى إحداث تغيير راديكالي في النظام الاجتماعي والسياسي القائم⁽¹⁾، ولا توجد ثورة كذلك إلا إذا كان الفعل الاجتماعي يعتمد بالكامل على العمل السياسي.

في الثورة، تعد الحركة الاجتماعية حاسمة وعاجزة في آن واحد؛ فالحركة الاجتماعية تقوم بدور المرجع الذي تنطلق منه ولا تقوم بدور الفاعل الأساسي. ومنذ زمن بعيد، ودعنا فكرة أن العامل السياسي ليس له دور سوى تمثيل المصالح الاجتماعية، اكتشفنا الحركة الذاتية، بل اكتشفنا، في غالب الأحوال هيمنة السياسي على الاجتماعي. وقد هيمنت على قرننا العشرين بشكل كبير العوامل السياسية، كالشمولية، والاستبدادية، وأيضا القومية، بل وحتى الديمقراطية كما فعل تشرشل وديجول. إن الاعداد لثورة ما أو تشكيل موقف ثوري لابد من ظهور أزمة نظام، تتأسس على المطالبة بالحقوق الاجتماعية، والتي تهدف إلى تغيير هذا النظام.

تُظهر العملية الثورية كذلك بشكل واضح نفوذ العوامل السياسية على العوامل الاجتماعية. فالثورة تعمل أكثر فأكثر على تقليص قواعدها الاجتماعية، وتبتلعها أكثر فأكثر الصراعات الداخلية من أجل الحصول على السلطة السياسية. إنها تتشظى في الوقت الذي تتجذر فيه، إلى أن تدمر نفسها، أو يتم تسريحها من قبل سلطة مستبدة تستمر مع ذلك في التشدق باسمها. والثورتان الأكثر أهمية هما الثورة الفرنسية والثورة السوفييتية. لكن، الفارق الأساسي بينهما هو أن الثانية صارت منذ أكتوبر ثورية على نحو

¹- Raymond Boudon, Philippe Besnard, Mohamed Cherkaoui et Bernard-Pierre Lécuyer, Dictionnaire de Sociologie, Edition du Club France Loisirs, Paris, 2001, p, 201-202.

تام؛ أي أنها انتهت إلى خلق سلطة ثورية، في حين أن الأولى شهدت مرحلة طويلة من بدايتها جعلتها ديمقراطية أكثر منها ثورية.

غير أنه من الصعوبة بمكان تحديد أثر الثورة بنشوء سلطة جديدة، بما أنه سيكون من الخطأ عزل العامل السياسي. ومن الأدق القول: إن العملية التي تبدأ بـ "الاضطرابات الاجتماعية" يتم السيطرة عليها بمنطق سياسي يفضي إلى تكوين "طبقة جديدة قائمة"، نخب قائمة بتحديد الفئات السياسية التي يعود عليها مفهوم النخبة، والتي تستمر في حمله فوق الفئات الاجتماعية⁽¹⁾.

2- دراسات بيبلوغرافية:

يشكل الاطلاع على الدراسات السابقة للباحث ضرورة علمية لا مناص منها لرصد حدود دراسته، والتمكن من استيعاب موضوعه بما يؤهله لتقديم إضافات نوعية تغني البحث وتزيد من دقة نتائجه، مثلما أنها تصون الباحث من الوقوع في دوامة التكرار والاجترار التي تقع ضحيتها العديد من الأبحاث التي تتغلق على نفسها، فتظل بذلك أسيرة تصورات معينة ومحدودة، تفقدها خصوصيتها ورسالتها التي تبقى مشروطة بالانفتاح على مختلف الأبحاث والدراسات التي أنجزت حول الموضوع، كما تساعد أيضا عملية الاطلاع هذه، الباحث على بلورة وتحديد موضوع اشتغاله تحديدا منهجيا و طبولوجيا، بما يمكنه من تجنب كل تيه منهجي و خلط ابستمولوجي.

انطلاقا من هذه القناعة العلمية، ومن أجل وصف وتقييم مسارات البحث الأكاديمي حول الاحتجاج في المغرب، عملنا على قراءة العديد من الأبحاث والدراسات التي تهم من قريباً أو من بعيد موضوع اشتغالنا، في أفق توضيح مجال البحث والدراسة الذي نود أن يكون أكثر تبلورا وصياغة وتشكلا من الناحية السوسيولوجية، خاصة وأننا وجدنا متنا

¹ - آلان تورين: الثورة أم الديمقراطية؟، ترجمة: محمد سيف، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 88، ماي- يونيو 1998، صص 45-50.

سوسيولوجيا وافرا في شأن دراسات الحركات الاجتماعية والاحتجاجية كما ظهرت في المجتمعات الغربية، لكننا بالمقابل سجلنا حضورا باهتا لدراسات اهتمت بموضوع الحركات الاحتجاجية بالمغرب أو بالوطن العربي، حيث غالبا ما ارتبطت هذه الدراسات بمجال العلوم السياسية، أو تمت دراستها في ارتباط بما سمي بثورات الربيع العربي، في شكل تقارير صحفية أكثر منها تحليلات علمية.

في هذا الصدد، يسجل الباحث عبد الحي مودن ملاحظة بالغة الأهمية، ترتبط بالإشكالات النظرية المتعددة التي يطرحها الربيع العربي على البحث الأكاديمي؛ فالكتابات العربية في معظمها عالجت موضوع الاحتجاج كظاهرة سياسية تحت يافطة مفهوم الثورة والمؤشرات المعلنة عنها. غير أن مآلات الربيع العربي بعد ست سنوات من اندلاعه، وتباين مساراته ما بين الحرب الأهلية، الثورة والثورة المضادة، الانقلاب، الاحتجاجات السلمية، والانتخابات، تدعو إلى توظيف المفاهيم التي ابتكرتها السوسيولوجيا السياسية التي تقيم تمييزا بين هذه الأشكال والتعبيرات المتنوعة لما صار يسمى بالسياسة التنازعية، والتي لا تمثل فيها الثورة إلا شكلا واحدا من أشكالها وتعبيراتها.

يتعلق الإشكال الثاني بكيفية تأطير وفهم الحركات الاحتجاجية السلمية التي تحدث في ظل أنظمة غير ديمقراطية، مثل الأنظمة العربية، في الوقت الذي ظلت فيه المقاربات السائدة تنظر إلى الاحتجاج كمؤشر على مدى انفتاح النسق السياسي، ومن تم ربطه بالأنظمة الديمقراطية. أما الإشكال الثالث فيرتبط بالتساؤل حول مدى قدرة الربيع العربي بوصفه حدثا كبيرا وظاهرة سوسيو- سياسية على الارتقاء إلى منزلة الأحداث المحولة، أي

التساؤل عن قدرته على خلق تأثيرات بنيوية عميقة تعمل على تغيير طبيعة الأنظمة السياسية التي عاشته (1).

تعكس قراءة المتن العربي حول أحداث الربيع العربي التي انطلقت شرارتها في تونس مع حرق الشاب التونسي محمد البوعزيزي لنفسه في ولاية سيدي بوزيد، في 17 دجنبر 2010، وانتشارها بعد ذلك في العديد من الدول العربية بما فيها المغرب نفسه، توجهها عاما نحو مقاربتها وفق الباراديغم الثوري. ويحيل مصطلح الربيع العربي الذي عرفت به هذه الاحتجاجات على الموجة الثورية التي كانت قد اجتاحت أوروبا سنة 1848، وسميت بربيع الشعوب، أو الإصلاحات الديمقراطية التي قادها "ألكسندر دوبتشيك" في تشيكوسلوفاكيا سنة 1968، قبل أن يتم سحقها بالدبابات السوفيتية، وأصبحت تعرف بربيع براغ، كما أنها قورنت بالثورات المخملية التي عاشتها أوروبا الشرقية بعد سقوط جدار برلين سنة 1989.

تبنت كتابات روائيين وشعراء عرب مفهوم الثورة كتوصيف للحالة التي عاشتها بعض الدول العربية وتحديد المواقف منه. فالروائي المغربي الطاهر بنجلون سيصف في كتابه "الشرارة" الاحتجاجات التي اجتاحت الشارع العربي بأنها "ثورة طبيعية على غرار ثمرة يانعة سقطت ذات يوم شتوي من تلقاء نفسها، مسقطة معها ثمارا أخرى: شرعت الأشجار تتراقص وكأنها في احتفال بهيج" (2).

سيعتبر الطاهر بنجلون أن أكبر انتصار لهذا الربيع يكمن في عفويته وتمرده على كل وصاية أو قيادة (قائد، أو زعيم حزب، أو حركة دينية) وهو ما يجعله قريبا من

¹ - عبد الحي مودن: مسارات البحث الأكاديمي حول الاحتجاج في المغرب، مساهمة ضمن تقاطعات التاريخ والأنثروبولوجيا والدراسات الأدبية، أعمال مهداة إلى عبد الأحد السبتي، تنسيق: عبد الرحمان المودن، أحمد بوحسن، لطفي بوشنتوف، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2018، صص 175-197.

² - الطاهر بنجلون: الشرارة، انتفاضات في البلدان العربية ويليها بالنار، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2012، ص 10.

الانتفاضة في نظره. هنا يبدو الطاهر بنجلون كعنصر ضمن "فريق الانتفاضة" - على حد تعبير السوسيولوجي المغربي أحمد شراك-، الذين عملوا على قراءة الربيع العربي على مستوى التنظير، لا على مستوى الاستعمال، كما هو شأن المفكر المغربي محمد نور الدين أفاية مثلا، والذي سيعمل على توظيف مفهوم الانتفاضة بالمفرد أو بالجمع، دون تحديد، في قراءة أحداث الربيع العربي، وكأن الأمر محسوم في الاستعمال والتداول. وهذا ليس مأخذا في تقدير أحمد شراك، لأن الباحث - في نظره - كان على جدول تفكيره تحديد مفاهيم أخرى؛ التعددية والإعلام والديمقراطية والتحديث... إلخ، وقبل ذلك، التباسات الديمقراطية في عالم مخصوص وهو العالم العربي ⁽¹⁾. أما عبد اللطيف اللعبي فقارنها بـ "الطبقات الجيولوجية التي تحركت وأدت إلى الزلزال. لم تكن طبقات القارات المادية، بل كانت طبقات بشرية. طبقات كان يعتقد أنها مستقرة، مربوطة إلى الأبد على أعمدة الخضوع والقدرية". واعتبر اللعبي أن ما يحدث في تونس ومصر ينبئ بأن هناك "تحولات عميقة عوض الترميمات التي تعم في كل مكان، والمغرب لا يمكنه أن يخرج عن القاعدة" ⁽²⁾.

أما على مستوى الكتابات السوسيو-سياسية، التي حاولت تفسير أحداث الربيع العربي في عدة دول عربية كمصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا؛ فبمجرد الاطلاع على عناوينها نجدها قد صادقت على مقاربة الأحداث كثورة. يكفي أن نشير هنا على سبيل المثال لا الحصر إلى الكتابات الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات بالدوحة حول الثورة التونسية أو الثورة المصرية ⁽³⁾، أو كتاب سمير أمين بعنوان "ثورة

¹ - أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي، سبق ذكره، صص 24-26-27.

² - Abdellatif Laabi : Un Autre Maroc, Edition de la Différence, Paris, 2013, pp. 68-70. أورده عبد الحيمودن، نفس المرجع السابق، ص 176.

³ - عزمي بشارة: الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت، 2012 - مجموعة مؤلفين: الثورة التونسية، القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية، بيروت، 2014 - مجموعة مؤلفين: الانفجار العربي الكبير، في الأبعاد الثقافية والسياسية، بيروت، 2012 - مجموعة مؤلفين: أطوار التاريخ الانتقالي، مآل الثورات العربية، بيروت، 2015 - سهيل الحبيب: المفاهيم الإيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، بيروت، 2014 - جواهر

مصر"، وكتابات مركز دراسات الوحدة العربية بمشاركة العديد من الباحثين والمفكرين من مختلف الدول العربية. أما السوسيولوجي التونسي الطاهر لبيب فقد اعتبر توظيف مفهوم الانتفاضة في وصف ما عرفته المجتمعات العربية من حركات احتجاجية واسعة هو استرخا ص على العرب، وانتقاص من قدراتهم ومهاراتهم، منافحا في ذلك عن حق العرب في صنع التغيير عبر النهج الثوري الذي ليس حكرا فقط على المجتمعات الغربية. يقول الطاهر لبيب في مقال منشور بإحدى الجرائد الفرنسية تحت عنوان استفهامي: هل الثورة ممكنة عند العرب... كم هو عنصري هذا السؤال؟

"ويبدو أن بعض النخب استقبل هذه الفكرة (فكرة الانتفاضة). والتسميات ليست بريئة، بل هي استراتيجية كاملة، وقد دار الكثير من التساؤلات بين كونها ثورة وكونها انتفاضة، إنها ثورة فعلا" ⁽¹⁾.

قرأت كتابات عديدة، سواء في العالم العربي أو في الغرب ⁽²⁾، الربيع العربي باعتباره إعلانا عن انهيار جدار الصمت الذي أطبق على المجتمعات العربية لعقود

الجموسي: الافتراضي والثورة، مكانة الأنترنت في نشأة مجتمع عربي مدني، بيروت، 2016 - نادر سراج: مصر الثورة وشعارات شبابها، دراسة لسانية في عفوية التعبير، بيروت، 2014. وهي جميعها أعمال صدرت عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة، قطر.

¹ - ياسر مرزوق: قراءة في كتاب سمير التنير: الانقلاب الشعبي في الوطن العربي، الاثنين 2 يوليو 2012، جريدة سورييتنا.

[https:// www.facebook.com/souriatna](https://www.facebook.com/souriatna).

ذكره أحمد شراك في كتابه: سوسيولوجيا الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² - يمكن العودة في إطار الانفتاح على الكتابات الغربية عن الربيع العربي مثلا، إلى عمل ممثل تحالف الليبراليين والديمقراطيين بالبرلمان الأوروبي كورت ديوف: الثورات العربية، وجهة نظر أوروبية، ترجمة: محمد سامح، دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2016. عمل فيه المؤلف على إقامة نوع من المماثلة بين الثورة الفرنسية والثورات العربية من حيث الأسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مثلما عمل على قراءة المشهد الثوري في العديد من البلدان العربية كمصر وتونس وسوريا وليبيا، ومناقشة الوضع في كل من الأردن ولبنان وتركيا أيضا، مع تركيزه على الوضع الأوروبي الكارثي في العالم العربي، وتنظيم داعش والإسلام المتشدد، وتساؤله في ذلك عن احتمالات خوض أوروبا حربا ضد هذا التنظيم.

طويلة، إلى حد تم نعتها بأنها مجتمعات ساكنة، لا يمكن أن تعرف طريقا للتغير غير الذي يأتيها من الخارج (استعمار أو إصلاحات مفروضة من مؤسسات دولية أو دول أجنبية)، فأبرزت قدرة هذه المجتمعات على صناعة التغير وتهديم أوثان الاستبداد؛ وما عدا بعض الاستثناءات، فإن الكتابات المتداولة لم توظف مفاهيم وإرث السوسيولوجيا السياسية حول الحركات الاحتجاجية، بل قرأتها كمؤشرات تؤذن باندلاع الثورة وسقوط النظام، وذلك بسبب ضعف تاريخ هذه الحركات وتعارضها مع الطابع السلطوي للأنظمة العربية التي غالبا ما واجهت كل أشكال المعارضة المجتمعية بالنار والحديد، ومن ثمة فالاحتجاج في مثل هكذا أنظمة يعد مجازفة حقيقية، غالبا ما تنتهي فصولها في السجون والمعتقلات السرية. أي أن تكاليف المشاركة في الاحتجاج بالنظر إلى فوائده تكون باهضة، حيث احتمالات نجاح الاحتجاجات في الأنظمة القمعية تكاد تكون منعدمة.

إذا كان الاحتجاج عبر التاريخ قد ارتبط بالتعبير عن الغضب والرفض والمواجهة والصراع، وبالتالي النظر إليه بوصفه ظاهرة تعبر عن أزمة مشروعية نظام سياسي قائم، وإشارة إلى إمكانية اندلاع الثورة، فإنه ظل في إطار الأنظمة السلطوية مطبوعا بالقمع والخوف والسرية والتعتيم، وهو ما حرم المقاربات الأكاديمية من المعطيات الضرورية لفهمه بشكل دقيق. وفي نفس الوقت كان العنف الجائر من طرف الدولة يدعو الباحثين إلى التعاطف مع المحتجين وتوظيف كتابتهم للدفاع عن قضاياهم المتعارضة مع التسلط. ولعل هذه المقاربة هي التي أطرت التحاليل الأولى للربيع العربي (1).

تدعو صيغة الربيع العربي مغربيا ومآله إلى التفكير في مقاربة جديدة لظاهرة الاحتجاج في الأنظمة غير الديمقراطية. هذا المآل في المغرب يتمثل في استمرارية النظام السياسي، بعد موجة الاحتجاج التي قادتها حركة 20 فبراير، وبالطابع السلمي الغالب للاحتجاج ولطريقة تدبيره من طرف الدولة وأجهزتها، والتي اختلفت عن الطريقة التي

¹ - عبد الحي مودن: مسارات البحث الأكاديمي حول الاحتجاج في المغرب، سبق ذكره، ص 179.

قوبلت بها الاحتجاجات في باقي الأنظمة التسلطية الأخرى، حيث كان العنف هو السبيل لقمعها والتحكم في عنفوانها، لدرجة تم فيها وصف - على مستوى الإعلام الرسمي وفي بعض الكتابات - حكمة النظام المغربي وتبصره في تعامله مع الاحتجاجات بـ "الاستثناء المغربي"، وهو المصطلح الذي لا يعمل إلا على إفقار الفهم النظري للظواهر، إذ ما حصل في المغرب لا يعد استثناء بقدر ما هو ظاهرة عادية تحدث في كل الأنظمة الهجينة⁽¹⁾. وتدعو هذه الوضعية إلى مواكبة نظرية الاحتجاج في ظل الهجانة⁽²⁾، وتتبع مساره ومقارنته بالاحتجاج في مراحل سابقة (وهو ما سنعمل عليه في الفصل الثالث من هذا البحث).

منذ أواسط التسعينيات، سيجد البحث الأكاديمي المهتم بموضوع الاحتجاج والحركات الاجتماعية تراكما نظريا وتنوعا في المدارس، وصراعات فكرية بين الكتاب المتنافسين في هذا المجال. وكان التحدي النظري الأكبر يكمن في البحث عن مقترحات نظرية بديلة عن الطرح الماركسي في تفسير الظواهر السياسية كالاحتجاجات التي لا تعدو أن تكون في نظره تعبيرا عن صراعات طبقية. وهو الطرح الذي شكل الإطار المرجعي للكثير من الكتابات الأكاديمية حول الاحتجاج. في نفس الوقت، تؤكد المعطيات

¹ - نفسه، ص 181.

² - الهجانة أو الأنظمة الهجينة هو المصطلح الأكثر ملاءمة لوصف أنظمة سياسية تقع ما بين الديمقراطية والاستبداد. إنها أنظمة تتميز بكونها تمارس سياسات متناقضة من حيث المضمون؛ بحيث تسمح ببعض الممارسات الديمقراطية (الانتخابات مثلا) في ظل بيئة سلطوية. على هذا المستوى تسهم الأنظمة الهجينة في تكوين بيئة محفزة لتحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات؛ ففي هذه الأنظمة لا يكون هناك حسم لمصلحة جهة ما، بمعنى غياب الاستبداد الكامل الذي يمنع وجود أي شكل من أشكال التنافس أو الخلاف أو الصراع، وفي الوقت نفسه لا توجد ديمقراطية كاملة تسمح بوجود تنافس ديمقراطي وفقا لأسس التعددية والتداول السلمي للسلطة المكفول بقوة القانون. لذلك، فإن بيئة الأنظمة الهجينة هذه فيها بعض من مظاهر الديمقراطية والكثير من مظاهر الاستبداد. وبناء عليه، فإن التنافس السياسي عادة ما يبدأ خلافا في وجهات النظر والمنطلقات الفكرية لينتهي إلى صراع هويات يؤدي إلى تفكيك المجتمع. إن الأنظمة الهجينة لا تعمل في الحقيقة من خلال ممارساتها ومؤسستها الديمقراطية ظاهريا إلا على تحديث الاستبداد. لتعميق النظر في هذا المفهوم يمكن العودة إلى مقال بلال الشوبكي: الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات، مجلة سياسات عربية، عدد 25، مارس 2017، صص 7-19.

التجريبية عن الاحتجاجات الحضرية محدودة التفسير الماركسي بوصفها التجلي المادي للصراع الطبقي داخل المجتمع.

في مقاربتة للاحتجاجات الحضرية، نجد عبد الرحمان رشيق قد انطلق من التراكم الفرنسي حول الاحتجاجات والحركات الاجتماعية والخلاصات التي انتهى إليها مفكرون فرنسيون أمثال آلان تورين في رفضهم اختزال كل الأشكال المتنوعة من التنظيمات الاجتماعية الجديدة التي تظهر في المجتمع الفرنسي من جمعيات الأحياء، ولجن السكان، وتنظيمات مستعملي الخدمات العمومية، وجمعيات آباء التلاميذ، ونقابات المستهلكين، والمراكز الثقافية، في مفهوم الصراع الطبقي. على ضوء ذلك، عمل رشيق على تعميق النقاش حول مدى اعتبار التمرد الحضري حركة اجتماعية، حيث سيصر على التمييز بين المفهومين، منتقدا في ذلك الكتابات التي وقعت ضحية الخلط بينهما؛ فالانتفاضات الحضرية كانت تلقائية ومؤقتة، في حين تقتضي الحركات الاجتماعية شرط الاستمرارية⁽¹⁾. لكن رشيق ينبه إلى أنه بالرغم من الضعف التنظيمي للانتفاضات، وبالرغم من عدم ارتباطها بتنظيمات حزبية أو نقابية، فإن الدولة لم تجعل من العنف الأسلوب الوحيد في التعامل معها، بل نجدها قد استجابت لمطالب المحتجين بتراجعها عن القرارات التي أشعلت فتيل المظاهرات، وبادرت على إثر أحداث سنة 1981 إلى إعادة النظر في سياسة تهيين المدن. ولم تكن ردود فعل الدولة تلك إلا مظهرا من مقاربة أشمل في تدبير الاحتجاجات بوسائل لا تقتصر على ممارسة العنف الآني، بل على تخطيط طويل الأمد لا يتوقف عند المقاربة الأمنية، بل يسعى إلى احتواء المطالب المجتمعية ومواجهات الشوارع من خلال إنشاء هيئات استشارية توفر تمثيلية للحركات الاجتماعية والاحتجاجية.

¹- Abderrahmane Rachik : Sciences Sociales et Violences Collectives au Maroc, Prologue, N 16, -22, 1999, pp. 19-25.

هذا التدبير لا يخلو من انتقائية تسعى بشكل أساسي لخدمة استراتيجية الدولة، لكنه في نفس الوقت يوفر القنوات التي تمتص غضب الشارع بطريقة استباقية وتواكب تدبير الأزمات عند حدوثها. يمكن اعتبار هذه المجالس التي تنوعت لتشمل قطاعات متنوعة مثل الأمازيغية، والتعليم، والمنافسة الاقتصادية، ومشكلة الصحراء، ومحاربة الرشوة أدوات لإضعاف الحركات الاحتجاجية ولتدعيم تحكم الدولة في تدبيرها، لكنها تعلن أيضا عن اعتراف رسمي من طرف الدولة بالتنظيمات الممثلة في هذه المجالس وعن توفير قنوات التعبير والتأثير لهذه الجمعيات، وفي نفس الوقت لا تمنح المشاركة في هذه المجالس مبدئيا من مواصلة التعبئة واللجوء إلى الاحتجاج⁽¹⁾.

كان هذا التحول الذي عرفته مقاربات الدولة للاحتجاج ولتدبير الأزمات عن طريق الهيئات الاستشارية يشير إلى تحول في طبيعة سلطوية النظام المغربي الذي لم يبق كما كان في السابق مهووسا بالمنع الممنهج والمحاصرة المتواصلة للحركات الاجتماعية. كما يشير هذا التحول أيضا إلى تطور أشكال الاحتجاج الجماعي التي تعكس في العمق الصور التي اتخذتها علاقة الدولة بالمجتمع منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي إلى اليوم، وهو الأمر الذي عمل عبد الرحمان رشيق على تبيانته من خلاله تحقيقه لزمن الاحتجاج الجماعي الذي كان يتكون في الغالب من الإضراب القطاعي للموظفين والمستخدمين، وإضراب الطلبة وتلاميذ الثانويات، حيث سيعتبر أن سجل الفعل الجماعي لمغرب الستينيات والسبعينيات لم يكن له من وسيلة للتعبير عن نفسه غير الاحتجاج الاجتماعي في زمن اتسم بسيادة السلطوية والمواجهة بين الملكية والقوى السياسية المنبثقة عن الحركة الوطنية. لذلك، كان كل احتجاج اجتماعي يكتسي بعدا سياسيا ضد الدولة

¹ - عبد الحي مودن: مسارات البحث الأكاديمي حول الاحتجاج في المغرب، سبق ذكره، ص 188-189.

(¹)، وأصبح المس بالأمّن العام العبارة الرئيسية التي تلصق بأي حركة احتجاج، والتي تسمح بإلغاء اجتماع عمومي، أو بجل جمعية.

كان النظام السياسي المغربي في الفترة التي تلت استقلال المغرب إلى حدود مطلع التسعينيات نظاما مغلقا، غير متسامح مع الاحتجاج وكل أشكال احتلال الفضاء العمومي، تقاديا لأي مخاطر محتملة، ولإيقاف السخط الاجتماعي في المهد قبل أن ينمو ويتقوى. وأمام هذا الوضع، لم تجد القوى السياسية المعارضة من أجل ضغطها على الدولة وانتزاعها لحق صدارة المشهد السياسي من سبيل سوى اللجوء إلى الإضرابات العامة التي كانت تتحول في كل مرة إلى أحداث تمرد (1981، 1991)، محدثة بذلك اضطرابات في المدن ولدى النظام السياسي أيضا. يسمي عبد الرحمان رشيق هذه المرحلة العمرية من تطور الاحتجاج الجماعي بزمان الاستثناس الاجتماعي الممنوع.

المرحلة الثانية شكل فيها التمرد سجلا جديدا للاحتجاج الاجتماعي، وهي تمتد من الثمانينيات إلى غاية التسعينيات من القرن الماضي. في هذه الفترة كان الاحتجاج يجري داخل فضاءات مغلقة كالثانويات، والكليات، والمعامل والإدارات والمقاولات العمومية، ليستقر فيما بعد، داخل مقرات النقابات والأحزاب السياسية المعارضة. هذا التمرد سيتركز داخل المدن، وبالضبط بالأحياء الهامشية حيث الاكتظاظ والكثافة السكانية مرتفعة.

هكذا، فبعد أحداث التمرد التي وقعت في يونيو 1981 ستعمل الدولة على اعتماد تدبير سياسي جديد يقوم على تبني سياسة حضرية أسند أمر تنفيذها إلى وزارة الداخلية. وقد كان الغرض من هذه السياسة القضاء على مدن الصفيح، وتحقيق إدماج اجتماعي-حضري أفضل لساكنة اعتبرت خزانا لانفجارات اجتماعية عنيفة. وبالمقابل ستكف الدولة

¹ - عبد الرحمان رشيق: الحركات الاحتجاجية في المغرب، من التمرد إلى التظاهر، سبق ذكره، ص 33.

عن اعتماد القمع والعنف أسلوباً وحيداً للقضاء على الاحتجاجات والتمردات الحضرية⁽¹⁾ التي يرجعها رشيق إلى ضعف الدولة وعدم قدرتها على تدبير التناقضات الاجتماعية من جهة، وإلى الهشاشة الاجتماعية من جهة ثانية.

وعلى الرغم من اتخاذ الدولة لهذه السياسة أفقا لتجفيف منابع التمرد والانتفاضات الحضرية وكل أشكال احتلال الفضاء العمومي، عبر تعزيز التدخل المتعدد الأبعاد لمختلف أجهزة الدولة في الوسط الحضري خلال ثمانينيات القرن الماضي، فإن هذا الأمر لم يمنع من بروز المجتمع المدني، حيث ستبدأ في الظهور أشكال اجتماعية جديدة للاحتجاج في الوسط الحضري، وفاعلون جدد في مجال التعبئة الاجتماعية، فرضوا أنفسهم في المشهد الحضري، مثل الحركة النسائية، والحركة الحقوقية، وحملة الشهادات العليا المعطلين، والطلبة، والأمازيغ، والجمعيات ذات الصبغة السياسية-الدينية، واغتنت ذخائر الاحتجاج وتنوعت ما بين توقيع العرائض، وإعداد تقارير بحث وتقص، وعقد ندوات صحفية، والقيام بوقفات، ومسيرات، ومظاهرات خاصة من قبل جمعيات حقوق الإنسان⁽²⁾.

بعد أن كانت الاحتجاجات الاجتماعية في السابق تتخذ شكل نزاعات اجتماعية أفقية (صراعات طبقية) صارت -حسب عبد الرحمان رشيق- منذ بداية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة تنزع نحو الإفصاح عن نزاعات اجتماعية جديدة ذات منحى عمودي، تنتظم حول قيم جديدة، تعكس هويات وأنماط هيمنة جديدة غير مشروطة بعلاقات الإنتاج، وتعمل على إزاحة الأشكال الكلاسيكية لتدبير النزاع الاجتماعي والتمثيل السياسي بأسلوب سلمي يقطع من كل محاولة عنيفة لفرض المطالب.

¹ - نفسه، ص 37.

² - نفسه، ص 38-39.

ارتبط انتقال الحركات الاحتجاجية بالمغرب من عنف التمرد إلى سلمية التظاهر بداية بقضايا عامة عربية، تخاطب شعور الانتماء إلى الأمة العربية، والأمة الإسلامية (حرب الخليج 1991، القضية الفلسطينية...). غير أن ما راكمته الحركة الاحتجاجية للمعطلين من ذوي الشهادات العليا من ذخائر غنية ومتنوعة للاحتجاج (المسيرات، المظاهرات، العرائض، الاعتصامات، الإضرابات عن الطعام، محاولات الانتحار حرقا...)، شكل منعطفا حقيقيا في مسار الاحتجاج بالمغرب. ولئن كانت صورة احتلال الفضاء العمومي من طرف الحركات الاجتماعية الكلاسيكية لم تخل من ألوان إيديولوجية، فإن حركة التنسيق التي أنشئت منذ 2006 سعت إلى تجاوز الفوارق الإيديولوجية لتشمل كل الحساسيات والتنظيمات الحزبية والنقابية، الجموعية والحركية، حيث ارتبطت مطالبها بالتنديد بغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، مثلما ارتبطت مكانيا بالمدن الصغرى المهمشة⁽¹⁾.

هذه المطالب الاجتماعية التي شكلت الإطار العام لحركة التنسيق ستحتل عند حركة 20 فبراير موقع الهامش، إذ بدت ثانوية جدا بالقياس إلى المطالب المعلنة، التي هي بالضرورة سياسية ولائكية. وإذا كانت حركة التنسيق حركة بلا قيادة، وبدون إيديولوجيا، فإن حركة 20 فبراير لم تشذ عن هذا الاتجاه، فقد آوت في آن واحد، أفرادا من الشباب المتحزبين وآخرين غير ذلك، وجمعيات مطلبية، وجمعيات حقوق الإنسان، أو ذات الطابع السياسي- الديني. فقد غزت تنظيما مهيكلة، ليست في حاجة إلى التعبئة بقدر ما تبحث عن إطار للاستيلاء بكثافة على الفضاء العمومي، وإلهاب حماس عدد أكبر ممكن من الناس، بل فتح مواجهة مع النظام في تقدير عبد الرحمان رشيق. لقد كانت حركة 20 فبراير تبحر بدون بوصلة، وتحرص على أن تحافظ على توازن هش بين الحركات السياسية التي تخترقها بتعددتها وتنافرها المفرط. لكن هذه الحركة أتاحت رؤية

¹ - نفسه، ص 49.

أوضح، وإذكاء لحدة النزاعات الاجتماعية، خلال سنة 2011 برمتها. إنها المرة الأولى التي تنظم فيها تعبئة مطلبية جماهيرية، وسلمية، في مدن متعددة في وقت واحد، أي بمعدل أربعين مدينة كل يوم أحد⁽¹⁾.

وإذا كان بروز حركة 20 فبراير في المشهد المغربي قد ارتبط، من جهة، بسياق إقليمي عرفت فيه الدول العربية ثورات أطاحت بأنظمة سلطوية عتيدة في إطار ما سمي بالربيع العربي، فهي من جهة ثانية، تعتبر نتاجا لسيرورة طويلة من الاحتجاج الاجتماعي. ولما كانت هذه الحركة تقتقر لفئة قائدة، ووساطة، وغياب تنظيم مهيكّل، إلى جانب غياب مطالب اجتماعية مقابل هيمنة مطالب سياسية وعلمانية، وهي في الحقيقة سمات مميزة للحركات الاجتماعية الكلاسيكية، فإنه تبعا لذلك، نجد عبد الرحمان رشيق يمنح نفسه الحق في طرد حركة 20 فبراير من دائرة الحركة الاجتماعية، والحركة السياسية أيضا!! إنها لا تعدو أن تكون مجرد فعل جماعي مؤلف على شكل تحالف اتجاهات غير متجانسة سياسيا إلى حد بعيد. ويحاول هذا التحالف طمس تناقضاته السياسية وخلافاته الإيديولوجية بصفة مؤقتة، فلا تبرز غير الشعارات التوافقية⁽²⁾: ضد الاستبداد، والمحسوبية، والفساد، والدستور، والتهميش، والعزلة، والإقصاء الاجتماعي، وارتفاع تكلفة المعيشة، وما إلى ذلك.

يسجل عبد رحمان رشيق عودة تحكم الدولة في المشهد الاحتجاجي وخنق منسوب تدفقه ابتداء من سنة 2013، إذ سينخفض عدد الاحتجاجات إلى أكثر من 40%، في سنة 2014. فقد كان يقدر بنحو 8500 احتجاج حتى تاريخ 30 دجنبر 2014؛ أي

¹ - نفسه، ص 50-51.

² - عبد الرحمان رشيق: حركة 20 فبراير: تنويع للاحتجاجات في المغرب، مساهمة ضمن الكتاب الجماعي: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، تحرير وتقديم: مراد ديان، تمهيد: جون واتربوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص 147.

بمعدل 31 فعلا جماعيا في اليوم في ذلك العام، مقابل 52 فعلا جماعيا في عام 2013.

وفي تفسيره للعوامل المتحكمة في هذا الانخفاض فيؤطرها ضمن نظرية الفرصة السياسية دون ذكر لهذه الفرص الجديدة التي أتاحت للدولة استعادة سلطتها على الفضاء العمومي وتحكمها في انسيابية الفعل الاحتجاجي، اللهم إن كان يقصد بها نجاح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية لعام 2011 وقيادته للحكومة، وسعيه إلى إثبات قوته في إنفاذ القانون، وقدرته على الحفاظ على الأمن العام التي قادتها بعض الحركات الاجتماعية، وتنزله لقرارات سياسية مؤلمة، حتى وإن كانت غير شعبية مثل الاقتطاع من أجور المضربين، قمع الاحتجاجات غير المرخص لها، الإخلاء العنيف لمختلف أشكال احتلال الفضاء العام (الفراشة أو الباعة المتجولون، هدم الأكواخ ومختلف أشكال السن العشوائي). تصلب الدولة واصرارها على تنفيذ القانون لم يشفع لها من أن تظهر حركات احتجاجية على مدار عامي 2015 و2016، اتخذت شكل تنسيقيات أعادت للاحتجاج وهجه، وأكدت على أن حركة 20 فبراير لم تمت، بل روحها ما تزال سارية في الممارسات الاحتجاجية التي صارت تتغذى أكثر من مفهوم "الحركة" الذي يشير إلى ذلك الإحساس العميق بالظلم والاحتقار والإحباط من لدن ساكنة ساخطة.

عموما، تستند الشعارات والمعجم المطلبي للحركات الاحتجاجية، كما يفهمها عبد الرحمان رشيق، إلى ثلاثة مفاهيم أساسية تتداخل فيما بينها: التهميش، والإقصاء الاجتماعي، والكرامة بوصفها الصيغة الإيجابية لـ "الحركة"⁽¹⁾.

على مستوى فضاءات الاحتجاج الاجتماعي، يسجل رشيق تمركز الاحتجاجات بالمدن الكبرى؛ ففيها سجل أكثر من نصف الحركات الاحتجاجية المطالبة. تحتل فيها

¹ - عبد الرحمان رشيق: حركة 20 فبراير: تنويع للاحتجاجات في المغرب، سبق ذكره، صص 148-154.

مدينة الرباط موقع الصدارة. غير أن الاحتجاج عن طريق احتلال الفضاء العمومي لم يعد وقفا على المدن الكبرى، حيث أخذ هذا الاحتجاج يمتد شيئا فشيئا إلى المدن الصغرى والبلديات التي وصل إليها السخط والتذمر الاجتماعي، بعد نقله إلى المشهد العمومي.

أما فيما يتعلق بالأشكال الاجتماعية للاحتجاج فنجد عبد الرحمان رشيق يستند في تحديدها إلى نظرية الفرص السياسية ونظرية الحرمان النسبي، فبحسبه لا تستطيع أي حركة اجتماعية أن تبرز إذا لم تستند من حد أدنى من الفرص السياسية الملائمة⁽¹⁾. هذه الأشكال الاجتماعية للاحتجاج يمكن حصرها في خمسة أساسية بناء على تطورها منذ الاستقلال إلى اليوم:

- حركات جماعية في شكل أعمال تمردات "معدية" في سياق سياسي سلطوي، وتتميز هذه الحركات بعفويتها، وعنفها الدامي، وبطابعها المؤقت والسريع الزوال (أعمال تمرد سنوات 1981، 1984، 1990).

- ردود أفعال اجتماعية، سواء كانت نصف منظمة أم لا، والتي هي نتيجة لاعتداء خارجي. مثال ذلك السكان الذين يتجمعون للتدبير بهدم السلطات العمومية لمساكنهم الصفيحية، أو لمساكنهم التي تصنف في صنف البناء العشوائي، يتميز هذا النوع من الاحتجاج بسرعة زواله.

- حركات جماعية منظمة من الأعلى، من قبل السلطات المحلية، مثلا، من أجل نهج سياسة لتجديد بنية وتنظيم الأحياء التي تسمى أحياء غير نظامية، أو من أجل امتصاص أحياء الصفيح.

- أعمال احتجاج جماعية منظمة من قبل حركات اجتماعية مهيكلة (نقابات، حركات نسائية، حركات حقوقية، الأمازيغ، حملة الشهادات المعطلين، جمعيات ذات طابع ديني...)، لها زعمائها، وإيديولوجيوها، وبرامجها، ومطالبها المحددة بدقة.

¹ - عبد الرحمان رشيق: الحركات الاحتجاجية في المغرب، من التمرد إلى التظاهر، سبق ذكره، ص 68.

• حركات اجتماعية منظمة في شكل تكتل بين حركات متنافرة تنافرا مفردا من الناحية السياسية. يحو التكتل مؤقتا اختلافاته الإيديولوجية، ومواقفه السياسية، ويبرز الشعارات المتفق عليها وحدها (ضد التهميش، والعزلة والإقصاء الاجتماعي، غلاء المعيشة، والفساد والسلطوية، إلخ). حركة التنسيق التي يقودها مناضلون ينتمون لمنظمات اليسار (الحزب الاشتراكي الموحد، وحركة أطاك المغرب، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وحزب النهج الديمقراطي)، والسكرتارية المحلية في جهة سيدي إفني وطاقا، أو حركة 20 فبراير، كلها مثال يوضح، على وجه الإجمال والتقريب هذا النوع من تنظيم الاحتجاج⁽¹⁾.

• إلى جانب هذه الأشكال الخمس للاحتجاج الاجتماعي، يورد عبد الرحمان ثلاثة أنماط أخرى للاحتجاج يسميها بالاحتجاج الاجتماعي التضامني التي يمكن أن تتداخل بعضها مع بعض:

• تضامن ترابي متسم ببعد عفوي، وميكانيكي، بل اندفاعي وغريزي، تهيمن عليه روابط القرابة الدموية، أو الإثنية، أو الأسطورية. إذ تتأسس أفعال الاحتجاج الجماعي، هنا، على تضامن عشائري أو طائفي مقرر سلفا (الانتماء إلى دوار أو إلى قبيلة...) ويضرب رشيق لهذا الشكل من الاحتجاج التضامني مثلا بالمسيرة التي نظمها سكان جماعة إمبضر القروية (عمالة تنغير) يوم 31 ماي 2012، لدعم أقاربهم وجيرانهم الذين دخلوا في اعتصام منذ 6 غشت 2011، وكانوا يحتجون أيضا من أجل الحصول على مناصب شغل، وضد تدهور محيطهم الطبيعي.

• تضامن عقلاني وفقا لقيم (عدالة، إنصاف، مساواة...)، أو وفقا لمنطق المحاسبة لما سيتحمله الفرد من تكاليف وما سيجنيه من أرباح، دفاعا عن مصالحه الخاصة، المادية و/أو الإيديولوجية. يركز الاحتجاج هنا على تضامن قبلي (الانتماء إلى

¹ - نفسه، ص 68.

أحزاب أو منظمات سياسية أو نقابية، أو إلى جمعيات حقوق الإنسان، أو إلى مجتمعات (من السكان، إلخ). والقرب المكاني ركيزة هامة أيضا للتنظيم الاجتماعي للأفعال الاحتجاجية. يمكن التمثيل لذلك بالنساء اللواتي يسمين بالسلاليات، واللواتي يطالبن بحقوقهن في الأراضي الجماعية على غرار الرجال. وقد استطاعت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، ومنتدى بدائل المغرب، تعبئة ألف امرأة أتين من مختلف جهات المغرب. كما أن النساء السلاليات قمن برفع دعاوي أمام المحاكم الإدارية بالمغرب. وفي سنة 2013، أصبح من الممكن مشاهدة تنظيم قوافل نحو أماكن السخط الاجتماعي من قبل جمعيات، وتنظيمات سياسية، أو نقابية. وتتيح مظاهرة التضامن مع المحتجين جلب اهتمام وسائل الإعلام بالاحتجاج الاجتماعي، ومن ثمة إخراج الساخطين من عزلتهم وهشاشتهم.

• تضامن عاطفي عفوي مع فرد واحد أو أكثر من أفراد غفل (ليس لهم لون سياسي، وفضوليين، ومقلدين...) بعد صدمة انفعاليةتضمن تعبئة اجتماعية كبيرة من قبل فاعلين سياسيين أو نقابيين أو جمعويين، خاصة بعد تناول الإعلام لحدث صادم (حادث اغتصاب، انتحار، تعذيب خادمت بيوت صغيرات من قبل مستخدميهن...) يستجيب له الشارع بشكل فوري وعلى نحو جماعي وكثيف⁽¹⁾.

يرجع عبد الرحمان رشيق بروز وتنظيم هذه الأشكال الاجتماعية للاحتجاج إلى تغير في بنية السلطة السياسية. فمع وصول الملك محمد السادس إلى هرم السلطة ستفتح مسالك الوصول نحو الديمقراطية لتبرز معها علاقات جديدة بين المواطن وبين مختلف أجهزة السلطة، قائمة على إرساء ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها، وعلى ثقافة الإنصاف والمصالحة مع الماضي الجريح (سنوات الجمر والرصاص)، وبالتالي ستتراجع السلطوية التي ستجد في التغيرات الاجتماعية التي تجري تدريجيا في الوسط الحضري

¹ - نفسه، ص 75-76.

خلفيتها الاجتماعية، وهي تغيرات مست بنية الأسرة وطبيعة العلاقات بين أفرادها، حيث ستبرز الأسرة النووية التي ستحتل فيها الأم مكانة مهمة، وستنشأ بذلك قيم جديدة داخل الأسرة قوامها التواصل والحوار عوض العنف والإخضاع، والحب والتقدير، عوض الخوف والطاعة⁽¹⁾.

على خطى عبد الرحمان رشيق، عمل الباحث في القانون العام والعلوم السياسية " الحبيب استاتي" ضمن أطروحته⁽²⁾ على رسم مسار تطور الاحتجاج بالمغرب، مميّزا فيه بين ثلاثة أجيال يسهل فيه على الناظر عزل الجيل الأول عن الجيلين الثاني والثالث من حيث طبيعة الاحتجاج داخله، في حين يتعذر ذلك بالنسبة للجيلين الثاني والثالث نظرا للتداخل الذي يحكمهما على أرض الواقع:

1- جيل الاحتجاج السياسي: يرتبط بفترة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. يمثل فيها الإضراب القطاعي للموظفين والمستخدمين واحتجاجات الحركة الطلابية والتلاميذية الشكل الوحيد للاحتجاج، حيث التظاهر في الشارع العام غير مسموح، في ظل سياق سياسي سلطوي موسوم بالقمع والتهديد تجاه كل من يحيد عن خط السلطة، سواء كان فردا أو تنظيما، حتى لو كان معترفا به من السلطة نفسها. لذلك لم تكن الصراعات الاجتماعية في زمن الاحتقان تجد لنفسها متنفسا غير الانتفاضات الحضرية الكبرى كتلك التي عرفها المغرب سنوات 1981، 1984، و1990. إن هذا الجيل الأول من الاحتجاج بالرغم من استنكاره للتمهيش الاجتماعي فقد كان يضر في عمقه رفضه للإقصاء السياسي⁽³⁾.

¹ - نفسه، صص 80-81-82.

² - الحبيب استاتي: الحركات الاحتجاجية بالمغرب، حالة حركة 20 فبراير، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، 2016/2017.

³ - الحبيب استاتي: نفسه، ص 249.

2- جيل الاحتجاج الحقوقي: ارتبط ببروز قنوات وأنماط احتجاجية جديدة لم تكن مألوفة قبل تسعينيات القرن الماضي الذي اتسم من الناحية السياسية بنوع من الانفراج الذي أتاح اكتساح فاعلين جدد للمشهد الاحتجاجي بالمغرب أبرزهم الفاعل الإسلامي، والحركة الأمازيغية والحقوقية وحركة المعطلين. هنا، سنلحظ بشكل جلي زحف التظاهرات والمسيرات والوقفات، علاوة على الإضراب، على خريطة الفعل الاحتجاجي بالمغرب بوصفه فعلا للصراع حول الفضاء العام⁽¹⁾.

3- جيل الاحتجاج على السياسات التنموية: انطلق منذ سنة 2005، وارتبط بالاحتجاج على فشل السياسات العمومية في رفع التهميش والإقصاء والهشاشة عن الكثير من الشرائح الاجتماعية بالقرى والمدن الصغيرة. فنمت بذلك الحركات الاحتجاجية واغتنت ذخائر الفعل الاحتجاجي لتضم أشكالاً جديدة على درجة من الإبداع الذي يعكس في الحقيقة، تطور الوعي الاحتجاجي لدى المجتمع المغربي، مثل تنظيم الرحلات والمؤتمرات والحملات الإعلامية، والقيام بمسيرات تجاه العاصمة، ووضع الكمامات على الأفواه، وتوظيف الجسد في الاحتجاج إما بتعريته أو التهديد بإحراقه. وهنا يشير الباحث الحبيب استاتي مستندا على إحصائيات عبد الرحمان رشيق إلى هيمنة الوقفة كنمط احتجاجي على باقي الأنماط الاحتجاجية الأخرى، مقرا بصعوبة الإجابة عن تلك التساؤلات المرتبطة بالعوامل الكامنة وراء صدارة هذا الشكل الاحتجاجي، ومنبها في نفس الآن إلى الدور الذي يلعبه الغموض الكبير للوضع القانوني الذي يحيط بالوقفة في علاقتها بباقي الأشكال الاحتجاجية الأخرى. ستشهد هذه المرحلة أيضا بروز حركة التنسيق كفاعل جديد في المشهد الاحتجاجي المغربي⁽²⁾.

¹ - نفسه، ص 252-253.

² - نفسه، صص 254-262.

هذا التحقيب الزمني للفعل الاحتجاجي بالمغرب سيمكن الباحث من رسم صورة لهذا الفعل الذي شكل فيه العنف ميسما لكل الحركات الاحتجاجية الجماهيرية ليس فقط بالمغرب، بل حتى في باقي بلدان العالم العربي، إضافة إلى طابع العفوية وغياب التنظيم. غير أن ما يستحق الذكر في نظره، هو أن خاصية العفوية هذه قد أخذت في التراجع بعد أن تحولت الحركات الجماهيرية إلى حركات صغرى ومحدودة، أقل تلقائية وأكثر انضباطا وقصدية وتنظيما. فمنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي ستبدأ الحركات الاحتجاجية في التحرر من قبضة أسوار المقرات النقابية والساحات الجامعية لتبدأ في احتلال الفضاء العام الذي يشكل في نظر الباحث ثاني ملامح الفعل الاحتجاجي بالمغرب، وهو الملمح الذي سيتأكد أكثر مع نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، حيث أخذ فاعلون اجتماعيون جدد يمارسون ضغطا على الدولة من أجل اكتساح الفضاء العمومي: الإسلاميون، النساء، المعطلون، الأمازيغ، الحقوقيون... إلخ. بفعل المتغيرات السياسية التي شهدتها المغرب على مستوى العلاقات بين مختلف الفاعلين، تشكلت الملامح الأولى لاستراتيجية احتلال المجال العام، سمحت لهؤلاء الفاعلين بالبحث عن أساليب احتجاجية متنوعة لاقتحام الفضاء العام عبر تظاهرات سلمية، أو من خلال تنظيم وقفات واعتصامات، وضمنت للمغاربة التحرر نسبيا من عقدة الخوف الذي كان يتملكهم عند التفكير في النزول إلى الشارع العام في السابق (1).

أما الملمح الثالث للفعل الاحتجاجي المغربي فيجد تعبيره في مبدأ السلمية الذي صار المحتجون يرفعونه عند كل حدث احتجاجي. هذه السلمية تأكدت أكثر بفعل نوعية الفئات التي انخرطت في الممارسة الاحتجاجية، ويقصد الباحث هنا فئة خريجي المعاهد والجامعات الباحثين عن الشغل، والذين اكتسبوا بفعل تكوينهم العالي وعيا بعدالة مطالبهم وبشرعية الممارسة الاحتجاجية ذات الطابع السلمي، ومن ثمة عملت هذه الفئة الجديدة

¹ - نفسه، ص 271-272.

على لعب دور بيداغوجي في نشر ثقافة الاحتجاج السلمي وتوسيع نطاقه. هذا الانتقال من العنف والمواجهة مع الأجهزة الأمنية للدولة، كما كان الأمر في السابق، إلى اعتماد السلمية نهجا في التعبير عن الرفض والاحتجاج تجاه السلطة، يفسره الباحث - استنادا إلى محمد كولفرني- بتحول سوسيولوجية الاحتجاج من الذكورية والشبابية التي تطبع انتفاضة المهمشين والفقراء إلى التظاهرة التي تعرف حضورا مهما للنساء والأطفال كإشارات ديمغرافية على طابعها السلمي الذي يعضد بإصرار كثير من المحتجين على حمل الأعلام الوطنية وصور الملك محمد السادس، في ممارسة لنوع من الرقابة الذاتية لاتقاء عنف الأجهزة، خصوصا أن هذه الأخيرة ما زالت تتسرع في استعمال العنف متى توارت ضرورات التلميع والضغط الخارجي⁽¹⁾.

ساهم التطور التاريخي والتوسع المجالي للاحتجاج في المغرب، والذي ارتبط من ناحية بتراجع المجال القروي لصالح المدن والحوضر وبالانتقال من زمن السببية إلى زمن الاستقرار وبناء الدولة الوطنية، وبالتحولات الاجتماعية والتوافقات السياسية بين القصر والمعارضة التي شهدتها المغرب خصوصا بعد فترة التسعينيات من ناحية ثانية، في توسيع مجال الاحتجاج وتطور مضمونه على المستوى الكمي والكيفي أيضا، بوصفه ملمحا رابعا من ملامح الاحتجاج المغربي حسب الحبيب استاتي، الذي لم يبرح المعطيات الإحصائية للباحث عبد الرحمان رشيق في كتابه "الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر"، معتبرا أنه رغم تطور الممارسة الاحتجاجية في المغرب واغتناء مخزونها، فهي ما تزال تعيد إنتاج نفسها باستمرار، وتحافظ على نوع من الثبات، نظرا لاستمرارية فواعل هذه الممارسة، بل تجذرها في الواقع المغربي، ويقصد الباحث الهشاشة الاجتماعية التي يربطها بعوامل عدة: منها ما هو خارجي يتعلق بتبعية سياسة الدولة ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي إلى تقلبات السوق العالمية للطاقة، وتوصيات

¹ - نفسه، ص 273-274.

المؤسسات المالية، وما هو داخلي، وخاصة ما سبق أن عرفه المغرب من جفاف، وما تبعه من ارتفاع عدد من المواد الاستهلاكية في إطار تحرير السوق، وإعمال قانون حرية الأسعار والمنافسة.

هكذا، يبقى الفشل في تدبير الأزمة الاجتماعية الخط مفتوحا على التوتر بين الساكنة والدولة، كمؤشر سلبي على استمرار تعارض مصالح الفاعلين داخل النسق، وفي الوقت نفسه كعلامة إيجابية تعمل على تطوير عناصره وإعادة إنتاج آليات التأقلم الدائم مع ديناميته. وبالتالي، يبقى الاحتجاج بما هو تعبير عن صراع اجتماعي ثابتا، يروم من خلاله المحتجون الضغط على الدولة وإرغامها على تقديم تنازلات تخدم مصالحهم. إن المحرك الأساسي للممارسة الاحتجاجية في المغرب - في نظر الحبيب استاتي - يشغل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. كما أن فشل الحركات الاحتجاجية في تجاوز حالة التشتت التي ترافقها، وقدرة النظام على احتوائها أو القضاء عليها بالقمع والترهيب هو عنصر آخر يشهد على طابع الثبات الذي يسم الممارسة الاحتجاجية بالمغرب، ويحرمها من أن تتحول إلى حركة اجتماعية مستمرة في الزمان والمكان نظرا لارتباطها بمصالح فئوية وقطاعية محدودة يفقدها القدرة على التحول إلى قوة تغييرية، ويمنعها من التجذر الاجتماعي الهيكلي لها⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بحركة 20 فبراير التي أرادها الباحث نموذجا لدراسته الميدانية، فسيخصص لها الفصل الأول من القسم الثاني لأطروحته. فعلى امتداد حوالي 109 صفحة (من الصفحة 298 إلى الصفحة 407) يناقش سياق نشأة الحركة بين العامل الخارجي ممثلا في التأثير الذي مارسه الثورتين التونسية والمصرية، ضمن ما عرف إعلاميا بثورات الربيع العربي، أي الاحتجاج ضد التسلط والفساد الذي يسم كل الأنظمة العربية، والعامل الداخلي المتعلق بالأعطاب الاجتماعية والسياسية التي تعيق تطوير

¹ - نفسه، صص 281-293.

الواقع الداخلي، منوها بكون الحركة قد سمحت رغم ذلك بعودة الاحتجاج إلى خانة الطلب السياسي بعدما انحصر بحسبه لعقود من الزمن في خانة "الطلب الاجتماعي".

عودة السياسي إلى الممارسة الاحتجاجية بالمغرب من خلال حركة 20 فبراير تعكسه في نظر الباحث طبيعة المطالب المرفوعة والفاعلين المشاركين في الحركة. مبرزاً في الوقت نفسه، التأثير الذي مارسه النظام السياسي المغربي في موت الحركة، وذلك بنهجه لاستراتيجية ذكية قامت أساساً على المصاحبة والاحتواء والتحييد. لكن بالرغم من الأفول السريع للحركة، وهمود جذوتها، فقد استطاعت حرارتها أن توقد فتيل حركات احتجاجية أخرى، وتبث بذلك روحاً جديدة في الممارسة الاحتجاجية التي قادتها ساكنة طنجة في شهر أكتوبر 2015 احتجاجاً على طريقة تدبير شركة أمانديس، التي هي جزء من شركة فيوليا الفرنسية التي تسهر على التدبير المفوض للماء والكهرباء الذي عرفت تكاليفه ارتفاعاً مهولاً، كانت سبباً كافياً لإشعال فتيل الاحتجاج بمدينة طنجة. بعدها بأقل من شهر، سيقود الطلبة الأطباء احتجاجات واسعة رفضاً لمسودة مشروع قانون "الخدمة الصحية"، لتتوج سنة 2015 بمسيرة احتجاجية ضخمة للأساتذة المتدربين احتجاجاً على مرسومي وزارة التربية الوطنية القاضين بفصل التكوين عن التوظيف، وتقليص قدر المنحة نحو النصف.

بعدها، سيقدم الباحث قراءة تحليلية في النصوص القانونية المنظمة لحرية الاحتجاج، سواء تلك المتعلقة بالمواثيق الدولية، أو القوانين والتشريعات المغربية، كما سيعمل على رصد واقع تدبير الفعل الاحتجاجي بين المقاربة الأمنية والقرارات القضائية، منهيها أطروحته بالمداخل النظرية المفسرة للاحتجاج (نظرية الحرمان النسبي، أطروحة الصراع الطبقي، نظرية الفرصة السياسية ونظرية تعبئة الموارد، ونظرية التأطير)، من دون امتلاك القدرة على الحسم في أحقية أي منها في الظفر بامتلاك القدرة التفسيرية للاحتجاج في السياق المغربي.

أما الباحث السوسيولوجي عزيز مشواط⁽¹⁾، فسينتهي، من خلال دراسته لحركة 20 فبراير، وتحليله لخمس عشرة مقابلة أجراها مع نشطاء الحركة بمدينة الدار البيضاء، إلى التأكيد على أن ظهور الحركة جاء نتاجا لسياق سياسي داخلي مولد لمشاعر الإحباط والإحساس بالضميم نتيجة لغياب العدالة، وآخر خارجي تمثل في أحداث الربيع العربي التي كانت بمثابة محفز لهذا الشرط الداخلي، خاصة وأن أغلب المبحوثين ظلوا يعتبرون حركتهم نسخة مغربية من الربيع العربي. وبغض النظر عن طبيعة الحركة ومكوناتها، يعتبر عزيز مشواط أن الحركة استطاعت أن تبني منطقا احتجاجيا يبنى بين هدفين: يبنّي الأول على رفع مطالب سوسيو-اقتصادية من قبيل ارتفاع كلفة المعيشة والبطالة وتردي الأوضاع الصحية وأزمة التعليم، وفي نفس الوقت رفع مطالب مدنية وسياسية تركز على إعادة النظر في التوجهات الكبرى للمجتمع وفي نموذج السلطة السائد، وهنت نلمس تشبع الباحث بفكر آلان تورين وتصوره لمنطق اشتغال الحركات الاجتماعية الجديدة، وهو ما سنعمل بدورنا على تبنيه وتعميق النظر في شأنه بخصوص هذه الدراسة.

في دراسة ميدانية⁽²⁾ شملت 500 من ناشطي حركة 20 فبراير، عمل الباحث في العلوم السياسية "بن أحمد حوكا" على اختبار فرضية مدى وجود علاقات دالة إحصائية بين المتغيرات السوسيوديمغرافية والقيمية للمبحوثين، وذلك بغرض محاولة بناء الخصائص السوسيوديمغرافية والثقافية والنفسية والسياسية المميزة لملاح الناشطين في الحركة، مع إبراز التأثير الذي تمارسه هذه الخصائص في النزوع نحو الفعل الاجتماعي.

¹- Aziz Mechouat : Le Mouvement du 20 Février au Maroc, identité, organisation et discours, Presses Académiques Francophones, Allemagne, 2013.

²- للاطلاع على الدراسة، يرجى العودة إلى مقال بن أحمد حوكا: التحولات الثقافية ونشأة الحركات الاجتماعية: دراسة حول دور القيم في إنكاء السلوك الاحتجاجي عند ناشطي حركة 20 فبراير، مجلة أبحاث، العدد، 61-62، 2015، صص 38-59.

هكذا، رام الباحث من خلال دراسته الكشف عن دور التحولات القيمية في نشأة الحركات الاجتماعية بالمغرب، خاصة وأن العديد من الدراسات السابقة اختزلت هوية النشاط في الطبيعة الموضوعية للمتغيرات الديمغرافية (العمر، المستوى الثقافي) والسوسيو-اقتصادية (الفقر، البطالة). وكان ذلك يتم في صورة تقديرات مفرطة في التعميم، بحيث كان مفهوم الشباب على سبيل المثال يتجاوز الضوابط السوسولوجية المعروفة، وكان الربط بين الوضع السوسيو-اقتصادي والاحتجاج يكتسي صبغة اعتباطية في غياب المؤشرات الاحصائية الدالة⁽¹⁾.

على مستوى الملامح السوسيو-ديمغرافية والثقافية لأفراد العينة المدروسة، فهي تنقسم إلى ثلاث فئات: فئة عمرية أقل من 30 سنة، تشغل حصة مهمة بنسبة 48% من مجموع العينة. بينما تمثل الفئة العمرية ما بين 30 و 49 سنة نسبة 47%، فيما الفئة الثالثة التي يتجاوز عمر أفرادها 50 سنة فنسبتها لا تتعدى 5%. أما من ناحية المستوى الدراسي فنجد أغلب المبحوثين حاصلون على الإجازة. وبالرغم من حضور المستويات التعليمية الأخرى (ماستر، دكتوراه)، إلا أنها تمثل نسبة الأقلية. يمثل الذكور في هذه العينة ما يقارب 70%، بينما نسبة الإناث فلا تتجاوز 30%. هنا يسجل الباحث أنه كلما انتقلنا تدريجيا نحو الفئات العمرية التي تتجاوز الثلاثين إلا وتبدأ نسبة الإناث في التراجع.

فيما يخص الوضع السوسيو-مهني، تهمين على العينة شريحة العاملين بنسبة 42.71%، وفئة الطلبة ب 26.28%، ويشكل القطاع العام المصدر الرئيسي للفئة الأولى (70.4%). وينتمي أغلب المبحوثين من الناحية الموضوعية إلى الفئة ذات الدخل المتوسط (57%) كما يصنف هؤلاء وضعهم السوسيو-اقتصادي الذاتي بأنه متوسط على العموم، حيث بلغ المتوسط العام للنتائج 4.24 بانحراف معياري قدره 1.6.

¹ - بن أحمد حوكا: التحولات الثقافية ونشأة الحركات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 39.

أما فيما يخص الملمح القيمي لناشطي الحركة، فقد اعتمد الباحث في بنائه على أعمال عالم السياسة الأمريكي "رونالد انكلهارت" لأنساق القيم، حيث سيتم الاشتغال في هذا الجانب على استعمال مجموعة من الأزواج والمؤشرات المتعلقة بالتحويلات القيمية. ويتحدد الموقع على الزوج القيم التقليدية/ القيم العقلانية من خلال أجوبة المبحوثين على مقاييس فرعية تتعلق بدرجة أهمية الله في حياة المستجوب ومدى احترامه للسلطة وافتخاره بوطنيته، ثم بمواقفه تجاه قضايا الإجهاض. في حين يرتبط الموقع على الزوج قيم البقاء والأمن/ قيم التعبير عن الذات بطريقة تفاعل المبحوثين مع المقاييس المتعلقة بالثقة الاجتماعية وحرية التعبير ودرجة الاحساس بالرفاه، وكذا مواقفهم تجاه المثلية الجنسية. أما مؤشرات التحويلات القيمية فتسمح بملاحظة مدى حصول انتقالات ثقافية عند ناشطي الحركة⁽¹⁾. وبتطبيق تقنية التحليل العاملي للمكونات الأساسية لمعالجة أجوبة الناشطين على مقياس الحرمان النسبي، تمكن الباحث من التمييز بين أربعة أنماط من الحرمان النسبي:

- ❖ الحرمان النسبي الاجتماعي (المبني على المقارنة مع الآخرين).
- ❖ الحرمان النسبي المرتبط بالاستهلاك.
- ❖ الحرمان النسبي المرتبط بالإكراهات الاقتصادية.
- ❖ الحرمان النسبي التركيبي العام (تركيب عام للأنواع السالفة).

هكذا، انتهى الباحث إلى الاقرار بوجود فروق بين الذكور والإناث في المعدلات المحصل عليها على مستوى الحرمان. ومن أجل دراسة دلالة هذه الفروق، تم اللجوء إلى حساب اختبار T-Test للعينات المستقلة. أوضحت المعطيات بأن الفروق التي تعزى إلى الجنس تهم على الخصوص الحرمان النسبي التركيبي العام والإحساس بالعيش تحت

¹ - نفسه، ص 41-42.

الإكراه الاقتصادي، أما الاختلافات المسجلة في المعدلات المحصل عليها من طرف الإناث والذكور في النوعين المتبقين من الحرمان، فتبقى اعتباطية.

وتكشف الدراسة أيضا وجود علاقة بين الحرمان النسبي والعمر، حيث يتضح بأن الإحساس باللاعادلة الاجتماعية يزيد مع التقدم في السن، وذلك باستثناء ذلك النوع من الحرمان النسبي القائم على المقارنة مع الغير، حيث يميل هذا الأخير إلى الانحدار عند الناشطين الذين يتجاوز سنهم الثلاثين سنة. ويبدو بأن التقدم في السن يمارس رقابة ذات طبيعة نفسية-اجتماعية على التأثير الذي يضطلع به النظر إلى ما في حوزة الغير في الإحساس بالظلم الاجتماعي. ولكن، أثبتت نتائج تحليل التباين الأحادي بأن الأجيال الصغيرة أقل إحساسا بالحرمان من الكبار، خاصة فيما يتعلق بالحرمان العام والحرمان المتعلق بالعيش تحت الإكراهات الاقتصادية⁽¹⁾.

في تحديده لخصائص السلوك الاحتجاجي عند ناشطي حركة 20 فبراير، كشف الباحث بن أحمد حوكا عن الدور الذي تلعبه بعض المتغيرات السوسيو-ديمغرافية في الحث على الاحتجاج. هكذا، فقد أبانت نتائج دراسة الترابطات عن وجود علاقة دالة إحصائيا بين المستوى التعليمي والسلوك الاحتجاجي عند ناشطي حركة 20 فبراير، حيث ينزع الاحتجاج نحو التصاعد عند المبحوثين ذوي المستوى الثقافي والعمرى المرتفع. إلا أن وثيرته تبدأ في الانحدار الطفيف عند الناشطين الذين يتجاوز عمرهم الأربعين عاما. أما متغير الجنس، فيظل عاملا مؤثرا إلى حد كبير، ليس فقط فيما يتعلق بأشكال احتلال الشارع العام، ولكن أيضا في تفسير الفروق في وتيرة الاحتجاج عند الإناث والذكور. هنا يلاحظ الباحث أن الفروق التي تبدو جلية بين الذكور والإناث في ممارسة الاحتجاج لا يمكن ردها إلى عوامل طبيعية بيولوجية، حيث تميل هذه الفروق نحو الانخفاض كلما تمكنت الإناث من الحصول على مستوى تعليمي عال ودخل مرتفع، ومن التحرر من

¹ - نفسه، ص 49.

أسر بعض الوضعيات التي تفرض عليهن أعباء أسرية وواجبات اجتماعية مضنية. وتشير دراسة الترابطات أيضا إلى وجود علاقات دالة بين السلوك الاحتجاجي ومتغيرات سوسيو- ديمغرافية أخرى كالوضع العائلية والعمل القار والدخل.

وهناك مفارقة جديرة بالاهتمام في نظر الباحث، وترتبط بالعلاقة مع متغير الوضع السوسيو- اقتصادي الذاتي. فقد كشف التحليل العاملي للمكونات الأساسية المطبق على أجوبة المبحوثين على مقياس السلوك الاحتجاجي لرونالد انكلهارت على وجود نمطين من الاحتجاج: الاحتجاج المشروع (المظاهرات والإضرابات المرخص لها) والاحتجاج غير المشروع (المسيرات غير المرخص لها).

وعند ربط هذين النمطين من الاحتجاج بالوضع السوسيو-اقتصادي الذاتي، يتضح بأن معدل المبحوثين الذين يختارون الاحتجاج غير المشروع، يتأثر بطبيعة تمثل هؤلاء لوضعهم الاجتماعي، حيث يرتفع هذا المعدل عندما يتم تصور الوضع السوسيو-اقتصادي الذاتي كوضع متدن، بينما يميل إلى الانخفاض التدريجي كلما كان التمثل إيجابيا. ولا تنطبق هذه القاعدة على السلوك الاحتجاجي المشروع. إذ نلاحظ ارتفاع معدل الناشطين الذين ينخرطون في المظاهرات التي يعتبرونها مشروعة كلما كان هناك تقييم إيجابي للوضع الاجتماعي والاقتصادية المعاشة.

تظهر المعطيات المجمعة من طرف الباحث بأن السلوك الاحتجاجي لناشطي حركة 20 فبراير يرتبط على نحو دال من الناحية الإحصائية بالحرمان النسبي التركيبي وكذلك الحرمان المرتبط بالاستهلاك، إضافة إلى الإحساس بالعيش تحت الإكراه الاقتصادي. وبالرغم من أن الارتباط بين الاحتجاج والحرمان النسبي الاحتجاجي (المبني على المقارنة) يبدو غير دال. فقد حاول الباحث دراسة دور التفاعل بين الدخل وهذا النوع من الحرمان في إنكاء الفعل الاحتجاجي. وهنا خلص الباحث إلى كون الحرمان النسبي المبني على المقارنة الاجتماعية لا يؤثر كثيرا على السلوك الاحتجاجي إلا عند اقترانه

بالدخل المتوسط. هذه النتيجة تجد تعبيرها العميق في نظرية الحرمان النسبي. كما أن السلوك الاحتجاجي يرتبط من جهة أخرى بعقدة التسلط التي تتجلى بالخصوص على مستوى السلوك الاحتجاجي غير المشروع والسلوك الاحتجاجي التركيبي. وتؤكد معطيات الباحث بأن السلوك الاحتجاجي يكون أكثر احتداما عند المبحوثين الأقل إقرارا بعقدة التسلط، بينما تميل وتيرته إلى الفتور عند أولئك الذين يسجلون معدلات عليا على مقياس التسلط. واستنادا إلى نفس المعطيات، فالمبحوثين الذين يفضلون تلقين أبنائهم فضائل الاستقلالية أشد احتجاجا من أولئك الذين يفضلون تربية أبنائهم على الإيمان والطاعة. أما علاقة السلوك الاحتجاجي بمنظومة القيم عند ناشطي حركة 20 فبراير فغنية بالنتائج الإحصائية الدالة. حيث إن هناك علاقة دالة إحصائيا بين قيم التعبير عن الذات والسلوك الاحتجاجي. وتطبق الملاحظة عينها على القيم العقلانية. فالمبحوثون حاملون لهذا النوع من القيم يسجلون وتيرة مرتفعة من الاحتجاج أشد بكثير من حاملي القيم التقليدية وقيم البقاء. ويبدو أن ظهور هذا النوع من القيم لدى فئة من المجتمع المغربي يذكي أشكالاً من السلوك السياسي لم يكن حجمها معهودا حتى الماضي القريب.

هكذا، انتهت الدراسة إلى التأكيد على الدور الكبير الذي تمارسه المتغيرات الثقافية في انخراط الأفراد في الفعل الاحتجاجي خاصة قيم تأكيد الذات. ويفسر هذا العامل لوحده ما يقارب 15% من السلوك الاحتجاجي. وهناك عامل آخر لا يقل أهمية عن العامل الأول، ويتعلق بالتأثير الذي تمارسه الشخصية غير المتسلطة على التحاق الأفراد بمجموع المحتجين. ويدل ذلك على أنه كلما كان المبحوث ذا شخصية ديمقراطية ومتسامحة تجاه الاختلافات الإثنية والعقدية والسياسية، كلما أبدى استعدادا كبيرا للانخراط في الاحتجاج ضد السلطات القائمة. ويساهم هذا العامل بما يقارب 17% في تفسير الفعل الاحتجاجي عند العينة المدروسة. وهناك متغيرات سوسيوديمغرافية مؤثرة أيضا في السلوك

الاحتجاجي وتعلق بالعمل القار والجنس. ويفسر هذا العامل الأخير 8% من الظاهرة الاحتجاجية، ويرتبط بانخراط الذكور أكثر من الإناث⁽¹⁾.

سيعود الباحث بن أحمد حوكا للبحث في العلاقة بين الاتجاه نحو الديمقراطية والاحتجاج السياسي في العواصم العربية، ضمن دراسة منشورة بمجلة المستقبل العربي⁽²⁾، محاولا الإجابة عن تساؤلات عدة تتمحور حول مدى تأثير الثقافة السياسية الناشئة في أوساط ساكنة العواصم العربية في الاتجاه نحو الاحتجاج السياسي، وذلك في ضوء المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية لهذه الساكنة، مع التركيز على قياس الوزن الذي يعود لمتغيرات هذه الثقافة في تفسير انخراط ساكنة العواصم العربية في الاحتجاج السياسي الثوري. مفترضا وجود علاقة سببية بين ضروب معينة من الثقافة السياسية الناشئة في الإيكولوجيا الحضرية عند الديمقراطيين المستأين، وبين الاحتجاج السياسي في العواصم العربية، حيث تنبني هذه الفرضية على مصادرة ضمنية تفيد بأن عوامل التحديث التي توفرها الإيكولوجيا الحضرية للعواصم تسهم في حدوث تحولات ثقافية عند الأجيال الصاعدة. وتتحدد هذه التحولات بالاتجاه نحو تبني منظومات القيم الحداثية المتمثلة بالاستقلالية والتعبير عن الذات والتطلع إلى الحرية. ويسهم التعاقب الديمغرافي للأجيال - إضافة إلى تحولات الشروط الاقتصادية والثقافية للتنشئة الاجتماعية داخل الإيكولوجيا الحضرية - في الانتقال العميق والبطيء في الوقت نفسه، إلى أنساق جديدة من المعاني تؤدي الحداثة دورا مهما في صياغتها. لذلك، من المتوقع أن تأخذ تلك التحولات شكلا أكثر وضوحا في أوساط الفئات الاجتماعية الشابة والمتعلمة، كونها الأكثر تعرضا لموجات التحديث.

¹ - نفسه، صص 49-52.

² - بن أحمد حوكا: الثقافة السياسية الحضرية في الوطن العربي: العلاقة بين الاتجاه نحو الديمقراطية والاحتجاج السياسي، المستقبل العربي، عدد 458، أبريل 2017، ص 37-67.

للتحقق من مدى صلاحية هذه الفرضية، تبنى الباحث منهجية قامت على إجراء توليف بين الاتجاهات السلطوية/الديمقراطية والتقدير الذاتي للإنجاز المؤسسي (الثقة في المؤسسات السياسية الديمقراطية كالبرلمان والحكومة). تسمح هذه التوليفة بتصنيف المواطنين إلى أربع فئات من زاوية الاتجاهات السياسية:

أ- الأوتوقراطيون الامتثاليون.

ب- الأوتوقراطيون المستأوون.

ت- الديمقراطيون الامتثاليون.

ث- الديمقراطيون المستأوون.

يقوم البحث على دراسة الصنوف الأربعة من الاتجاهات السياسية ودورها في تأجيج السلوك الاحتجاجي عند ساكنة العواصم العربية الثائرة، مع التركيز على الفئات المستاءة من الديمقراطيين. وقد تم بناء متغيرات هذه الدراسة بشكل رئيسي من معطيات المسح العالمي للقيم (World Value Survey) وبشكل ثانوي من بيانات الموجة الثالثة للبارومتر العربي. وتجدر الإشارة إلى كون العمل على بناء المتغيرات وتحليل البيانات قد تم باستخدام حزمة الأدوات الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

باستثناء دمشق التي لا تتوفر المعطيات في شأنها، فقد شمل البحث ثمانى عواصم عربية شهدت احتجاجات كبيرة في إطار ما عرف إعلامياً بثورات الربيع العربي. ويتعلق الأمر بالرباط والجزائر العاصمة وتونس العاصمة وطرابلس والقاهرة وصنعاء وعمان والمنامة. وقد ارتأى الباحث إضافة بيروت، العاصمة اللبنانية إلى قائمة العواصم العربية الأخرى، بناء على التطورات الأخيرة المتعلقة بأزمة النفايات. وقد بلغت عينة الدراسة ما يقارب 4055 مبحوثاً من معطيات البحث العالمي حول القيم.

يذهب الباحث إلى التأكيد على وجود فوارق جوهرية بين الامتثاليين والمستأئين فيما يتعلق بالمتغيرات السوسيو-ديمغرافية من جهة، والمتغيرات القيمية والمعرفية والسياسية

من جهة أخرى، وذلك استنادا إلى التحليل الإحصائي للمعطيات الكمية الخاصة بالعواصم العربية. فالبيانات الديمغرافية للمبحوثين-موضوع التحليل الإحصائي-تدفع في اتجاه التأكيد على كون الاستياء السياسي ينتشر بين الفئات الشابة، على الخصوص من ساكنة العواصم العربية، إذ يراوح متوسط الأعمار في أوساط الديمقراطيين والسلطويين المستأين بين 28 و39 سنة. ويميل هذا المتوسط إلى الارتفاع عند الأشخاص ذوي التوجهات الامتثالية. وتشير نتائج التباين الأحادي إلى وجود فروق جوهرية بين هذه التوجهات لفائدة الديمقراطيين المستأين. تجدر الإشارة إلى الارتفاع الواضح لنسبة الديمقراطيين المستأين في الأجيال الصغيرة وذلك مقارنة بالفئات الأخرى.

على مستوى الدخل، يتقدم الديمقراطيون الامتثاليون عن الفئات الأخرى، متبوعين بالديمقراطيين المستأين، بينما يسجل المبحوثون ذوو التوجهات السلطوية أدنى معدل على هذا المتغير ($F=16.77$; $p<0.001$). من جهة أخرى، يصنف هؤلاء أنفسهم، على مقياس الوضع الطبقي، ضمن الطبقات الكادحة. وتتسجم هذه النتائج إلى حد كبير في نظر الباحث مع الدراسات التي تتناول علاقة الاتجاهات السلطوية بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، كما تشكل تأكيدا وصفيا لأطروحة سيمور مارتان ليبست حول عجز الفئات الاجتماعية الدنيا عن تبني الديمقراطية كنظام سياسي بسبب تقشي العقدة العامة للتسلط في أوساط المنتمين إليها.

ويبين تحليل التباين الأحادي وجود فروق جوهرية في حيازة الرأسمال الثقافي المؤسسي لفائدة المبحوثين المستأين ضمن صفوف الديمقراطيين والسلطويين، حيث يتميز هؤلاء المحبطون بحصولهم على مستوى تعليمي مرتفع مقارنة بالأشخاص ذوي التوجهات الامتثالية ($F=10.86$; $p<0.001$). أما فيما يخص الوضع العائلي، فإن الفئة العازبة تشكل ما يقارب 40% في فئة الديمقراطيين المستأين ويتميزون بشكل كبير من ذوي التوجهات الأخرى. وتشير نتائج البحث إلى غياب فروق دالة بين الاتجاهات

السياسية حينما يؤخذ متغير الجنس بعين الاعتبار. أما على مستوى استعمال الحاسوب والإنترنت فالنتائج المتوصل إليها تؤكد تفوق الديمقراطيين المستأئين عن غيرهم، وهو ما ينبئ -حسب الباحث- بنتائج مهمة على مستوى إعادة النظر في المسلمات التي تقوم عليها سلطة الزعماء الدينيين والسياسيين، فالإقبال على الإبحار في العوالم الافتراضية قد أسهم في إعادة صياغة مفهوم الفضاء العمومي عند الشباب المتعلم في الوطن العربي، صياغة نقدية (1).

كشفت الإحصائيات المعتمدة من طرف الباحث تصدر فئة الديمقراطيين المستأئين للاحتجاجات في العواصم العربية، خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و2014، متبوعين بالسلطويين المصابين بالإحباط الاجتماعي والسياسي. أما الامتثاليون، فقد ظل انخراطهم مرتبطاً بالظرفيات والحسابات الصعبة (2). هذه الاختلافات يرجعها الباحث إلى تأثير مجموعة من المتغيرات أهمها تلك المتعلقة بالحرمان النسبي، أي ما يخص مشاعر الاستياء من الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمبحوثين، وتعكس عدم الرضى عن الحياة والوضع المالي للأسرة. وأخرى متعلقة بالموارد المتاحة، أي تلك المتعلقة بالإمكانات الذاتية والموضوعية التي يكتسبها الناس في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، والقابلة للتعبئة في سياقات معينة. بتعبير أوضح، تشمل هذه المتغيرات المستوى التعليمي والدخل واستعمال الوسائط الاجتماعية والانخراط في المنظمات الطوعية، إضافة إلى الاهتمام بالسياسة. أما المتغيرات المتعلقة بالتحولات الثقافية والقيمية فتندرج ضمن الثقافة السياسية التي تنتج من التعرض لموجات التحديث الاجتماعي والاقتصادي، وتمثل قيم التعبير عن الذات أهم الأطياف الثقافية الدالة على حدوث تحولات ثقافية. وعادة ما تكون مصحوبة بالرغبة في تحدي السلطة القائمة والاتجاه نحو الانخراط في الحركات

¹ - بن أحمد حوكا: الثقافة السياسية الحضرية في الوطن العربي: العلاقة بين الاتجاه نحو الديمقراطية والاحتجاج السياسي، المستقبل العربي، عدد 458، أبريل 2017، ص 47-48.

² - نفسه، ص 61.

الاجتماعية ذات النزعة الاحتجاجية. وعلى الرغم من وجود علاقة ارتباط دالة بين تأثير متغيرات الحرمان النسبي والنزوع نحو السلوك الاحتجاجي، فنتائج الانحدار المتعدد ترجع كفة الحادثة الاجتماعية ومفعولاتها الثقافية على حساب مشاعر الحرمان النسبي⁽¹⁾.

لا يفوت الباحث بن أحمد حوكا الفرصة للإشارة إلى ثقل تأثير الموارد الرقمية والجموعية والسياسية في تفسير الانخراط في الاحتجاج، إذ يصل مقدار التباين المتعلق بهذه المتغيرات إلى 24%. ويفسر الانخراط في المنظمات الطوعية لوحده 14% من التباين في السلوك الاحتجاجي. وتسمح هذه النتائج بإدراك دور الأهمية الميدانية لهذه الروابط المرنة في الانتشار العلائقي والمجالي للثورة. وتتسجم هذه النتائج مع الأطروحات المتعلقة بأهمية رأس المال الاجتماعي المؤسس على الروابط الأفقية في نشأة الحركات الاجتماعية. أما وتيرة استعمال شبكات التواصل الاجتماعي، فتفسر 5.4% من التباين، وهو ما يتوافق - حسب الباحث - مع عدد من الدراسات التي تجعل من الثورة التكنولوجية مدخلا للتحويلات المعرفية والاجتماعية والسياسية. أما قيم التعبير عن الذات، فهي حسب الباحث تمارس تأثيرا كبيرا على السلوك الاحتجاجي خاصة في أوساط الديمقراطيين المحبطين. وتشكل هذه القيم متلازمة نفسية- ثقافية، تركز الرغبة في الاستقلالية وتحفز على التعبيرات السياسية المشاكسة، وتحتل المرتبة الثانية في نسبة التباين المفسرة (9%)، وتسهم إلى حد كبير في تغذية المشاعر المدنية الضرورية للانخراط الطوعي في المنظمات (F=0.02; P<0.01) والاهتمام بالقضايا السياسية (F=0.08; P<0.01). وبذلك، فهي تمارس فعلا مباشرا على الاتجاه نحو الاحتجاج، وفعلا مباشرا عبر جسر النقاش السياسي والانخراط في المنظمات الطوعية اللذين يؤهلان للاحتجاج من خلال إكساب المهارات المعرفية والذكاء الوجداني. هذه المتغيرات تفسر بمقدار 40% من

¹ - نفسه، ص 64.

السلوك الاحتجاجي على المستوى الفردي، وهي نتيجة جديرة بالنظر إلى مستوى التحليل ومحدودية المتغيرات المعتمدة (1).

عموماً، يمكن القول إن الباحث بن أحمد حوكا، قد حاول من خلال هذه الدراسة التدليل على وجود ترابط بين الثقافة السياسية الناشئة في العواصم العربية والانخراط في الاحتجاج، استناداً إلى مقارنة كمية اعتمدت لغة الأرقام والتحليل الإحصائي الذي برهن على وجود فروق جوهرية بين الاتجاهات الثقافية المستاءة والأخرى الامتثالية، وذلك في ضوء المتغيرات الديمغرافية والقيمية والمعرفية والسياسية. هذه المقاربة الكمية ستفرز الديمقراطي المستاء كملح ثقافي -سياسي يستحق الملاحظة العلمية نظراً للمواصفات الثقافية والسلوكية التي أبان عنها. وبالرغم من إقرار الباحث وجود اختلافات مرتبطة بالسياقات الثقافية، نجده يضرب صفحاً عن هذا الإقرار لما يعتبر أن نموذج الديمقراطي المستاء في العاصمة العربية ينسجم، في الخطوط العريضة، مع النماذج التي تمت دراستها في المجتمعات الغربية والآسيوية والإفريقية، لكن دون ذكر لهذه الدراسات!! وحبته في ذلك، التأثير الكبير الذي تمارسه فواعل التحديث ضمن سياق معلوم، على مستوى التتميط الثقافي لأساليب التفكير والفعل السياسيين. فالديمقراطي المستاء في العاصمة العربية الثائرة، ينتمي إلى الأجيال الشابة ويتوفر على مستوى تعليمي عال ودخل متوسط على العموم. ومن الناحية العلائقية والمعرفية، ينخرط في المنظمات الطوعية ويظهر مستويات عليا من التعبئة المعرفية ويهتم بالسياسة في معناها غير الرسمي. وكنتيجة لذلك، يعانق الحركات الاحتجاجية أكثر من ذوي الاتجاهات الأخرى (2).

¹ - نفسه، ص 66.

² - نفسه، ص 66-67.

يبدو جليا أن الباحث بن أحمد حوكا في تفسيره للاحتجاج، سواء عند ناشطي حركة 20 فبراير المغربية أو في العواصم العربية لم يسلم من جاذبية المقترَب النظري لأطروحة الحرمان النسبي التي نجدها عاجزة عن ملاحقة الفعل الاحتجاجي بالمغرب أو الوطن العربي، خاصة وأن الحرمان يكاد يكون طيفا ملازما لحياة المواطن العربي من الماء إلى الماء، فلماذا إذن لم يُشعل هذا الحرمان المحايث لحياة المجتمعات العربية شرارة الغضب والاحتجاج لديها قبل هذا التاريخ؟ فالمظالم الاجتماعية موجودة، وبصورة دائمة، ولا يمكنها، تبعا لذلك، أن تفسر تدفق الأفراد في سيل الحركات الاحتجاجية والثورية التي عرفها العالم العربي مؤخرا ضمن ما سمي بثورات الربيع العربي، أضف إلى ذلك أن القول بأن مشاعر الحرمان والإحباط وفقدان الانتماء من شأنها إفراز الثورات وإيقاد فتيل الاحتجاجات إنما هو قول متهافت يعكس رغبة في التفسير تخفي إرادة جعل المركب ممثلا للبسيط، ونفي خصوصيات البنيات وإرجاع الاجتماعي إلى النفسي واختزاله في ميكانيزماته الفردية، أي اختزال الفعل الجمعي المركب إلى مجرد حشد مختلط من السلوكات الفردية، وذلك في تجاهل تام للديناميكيات وأشكال التعالق التي تولّد فيها المشاعر الفردية ظواهر كبرى كالحركات الاجتماعية والثورات.

تفسير نشأة الفعل الجمعي لا يمكن رده إلى خليط من المشاعر النفسية المحبطة دون دراسة الظروف التي تمكن من تحويل مشاعر السخط إلى تعبئة واحتشاد في علاقتها بالموارد المتاحة والمعاني التي يضيفها الفاعلون على أوضاعهم ورهانات مشاركتهم، وهامش الحركة التي يسمح بها النظام السياسي وأشكال التحالفات ودور القيم والثقافة في تحريك المشاعر وتحويلها إلى أفعال اعتراض جمعية ومنظمة. وإذا كان الباحث بن أحمد حوكا قد جعل من القيم السياسية الناشئة عن التعرض لموجات التحديث الاجتماعي والاقتصادي، خاصة قيم التعبير عن الذات، مبررا كافيا لتفسير الدافع نحو الانخراط في الاحتجاجات التي شهدتها العواصم العربية، مطمئنا في ذلك إلى تحليلات رونالد

إنجلاهت التي تُرجع صعود الأشكال الجديدة للاحتجاج إلى حدوث تغيرات جذرية في مستوى القيم لدى المجتمعات الغربية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا عند نهاية ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي، من قيم مادية ترتبط بالرفاه الاقتصادي والأمن الشخصي والجماعي، إلى قيم ما بعد مادية تنزع نحو تعضيد الاحتياجات التعبيرية: الإنجاز الفردي وتقدير الذات، توسيع حرية التعبير والمشاركة الديمقراطية والحكم الذاتي على المستوى العام. إلخ، متناسيا أن هذه التحليلات بالرغم مما تبديه من وجهة تفسيرية فهي في الحقيقة أقرب ما تكون لبناء مشيد على رمال متحركة، إذ من الصعب جدا رسم حدود فاصلة بين القيم المادية وما بعد المادية عند تفسير الأنماط الجديدة للاحتجاج؛ فمثلا نجد حركة العدالة العالمية تتناول، في نفس الوقت، قضايا ذات طابع مادي واضح، ترتبط بظروف الحياة والمعيشة الأساسية، رغم أنها كثيرا ما يجري تعريفها بأسلوب يمزج الاهتمامات المادية بقضايا الاستدامة وحماية البيئة وما شابه ذلك من قيم ما بعد مادية. ثم إن هذه التحليلات المنصبة حصريا على القيم لا تساعدنا في فهم الأسباب التي تجعل من منظومة القيم المتشابهة قادرة على تحفيز ودعم الفعل الجمعي، وعاجزة، في ظروف أخرى، عن تقديم الحافز الملائم. مثلا، إذا أخذنا الدول العربية خلال فترة الربيع العربي، فرغم احتكام شعوبها لنفس المنظومة القيمية، فإنها لم تشهد جميعها نفس النمط من الفعل الجمعي، إذ هناك من عرفت ثورات أطاحت بأنظمة سياسية كتونس ومصر، ومنها من ارتدت إلى حروب طاحنة كسورية وليبيا، وهناك من عرفت احتجاجات سلمية انتهت بإصلاحات سياسية كما حدث في المغرب. وإذا عدنا بالتاريخ شيئا إلى الوراء، تحديدا خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، لاحظنا تناميا كبيرا في القدرة التعبئية للحركات البيئية والمناهضة للطاقة النووية في ألمانيا مقارنة بنظيراتها في فرنسا، رغم التشابه الكبير في معدلات انتشار القيم ما بعد المادية في كلا البلدين.

إن قرار الأفراد المشاركة في فعل جمعي ما لا يتوقف فقط على اعتناقهم لقيم ومبادئ معينة، أو تبنيهم لاختيارات محددة، أو كليتهما، بل يعتمد أيضا على تقييم معقد للفرص المهيئة للمشاركة في الفعل والقيود الحائلة دون ذلك. فالقيم تصاغ من خلال أهداف محدّدة، وترتبط باستراتيجيات السلوك الملائم، ومن ثم من الضروري تفسير الوضع الخارجي باعتباره مناسبا للفعل، أو على الأقل يتطلب التعبئة الفردية، بدلا من كونه ملائما للتراجع أو الامتنال. ومن الضروري أن تتوافر القدرة على تحويل القيم الفردية إلى قيم جمعية، مع تعيين عناصر التقارب والتضامن مع الآخرين ممن يعتقدون نفس القيم. صحيح أن الثقافة تؤثر على الفعل، لكن ليس عن طريق تقديم القيم الجوهرية التي يوجّه إليها الفعل، وإنما عن طريق تشكيل ذخيرة أو مجموعة من الأدوات، تشتمل على عادات ومهارات وأساليب يعتمد عليها الأفراد في إنشاء استراتيجيات الفعل. من هنا يكمن واحد من الشروط المسبقة المهمة لنجاح الحركات في قدرة ناشطيها على إعادة صياغة قيمهم ودوافعهم في سبيل تكييفها بطرق أفضل مع التوجهات الخاصة لقطاعات الرأي العام التي يودون تعبئتها. وفي إطار هذه الحاجة إلى المرونة والقدرة على التكيف، فإن التماهي القوي مع معايير وقيم معينة ربما يشكل عائقا أمام حرية الفاعلين ويقيد قدرتهم على الفعل، أو يفشل، على الأقل، في تفسير أسباب تعدد أنماط الفعل الجمعي عند وجود منظومات قيمية متشابهة.

تعد مونيّا بناني الشرايبي واحدة من أبرز من اشتغلوا على موضوع الاحتجاج لدى الشباب المغربي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي؛ فدرستها الموسومة بـ "خاضعون ومتمردون: الشباب في المغرب" تعكس هذا الاهتمام بأشكال الاحتجاج والحركات الاجتماعية التي أفرزتها هذه الفترة من تاريخ المغرب المعاصر، والتي نجد من أبرزها حركة المعطلين من حملة الشهادات العليا.

عابنت مونيا الشرايبي انتفاضة فاس سنة 1990، واقتنعت بأن هذه الحركات تتميز باستقلاليته عن التنظيمات الحزبية والنقابية التي سبقتها، وأنها تعبير عن ميلاد الفرد المستقل عن تلك التنظيمات الكلاسيكية، وبالتالي فهي تعبر في الحقيقة عن ظهور ثقافة سياسية جديدة، وطرق جديدة للتعبئة تسعى إلى تحقيق أهداف عملية عوض تبني مطالب كبرى كتلك التي كانت تحملها الأحزاب دون أن تتمكن من تحقيقها. وفي نفس الوقت، فإن هذه المطالب الجديدة استطاعت أن ترغم الدولة على قبولها والتفاوض بشأنها عوض قمعها ومواجهتها بالعنف كما كانت تفعل في السابق. هذه التحولات في نظر مونيا الشرايبي تعبر عن زمن سياسي جديد مختلف عن كل من الزمن البارد، وهو زمن اللا-تسييس، والزمن الساخن، وهو زمن المواجهات العنيفة. هذا الزمن البديل، زمن المفاوضات البرغماتية⁽¹⁾، وهو ما يعني ممارسة السياسة الحديثة الفعالة.

بالرغم من المعطيات الميدانية التي قدمتها الشرايبي، ومن توثيقها لظاهرة سياسية جديدة تتجلى في بروز الفرد على حساب تراجع الهويات الحزبية والقبلية التقليدية، إلا أنها في هذه الدراسة لم تول أي اهتمام للتراكم المعرفي النظري الغني على الصعيد الدولي في حقل الحركات الاجتماعية والاحتجاجات، موضوع كتابها. ونتيجة لذلك، فإن عددا من الأفكار الميدانية التي توردها ظلت تبدو كسلوكات معزولة، استثنائية، في الوقت الذي تعتبر فيه ظواهر اجتماعية على مستوى أوسع من المغرب. وفي نفس الوقت، فإن الأطروحات النظرية التي عالجت هذه المواضيع كانت ستوفر إمكانيات لتعميق معالجتها، كأطروحة الفرص السياسية التي سادت في حقل السوسيولوجيا السياسية طيلة فترة السبعينيات، والتي أبرزت دور الانفتاح السياسي الذي يشهده النظام السياسي في السماح بظهور الحركات الاجتماعية ودعم مطالبها. كما أن دور قيادات الحركات شكلت محور أطروحة تعبئة الموارد. أما موضوع الشعارات فاعتبر المدخل الرئيسي لأطروحة التأطير.

¹- Mounia Bennani –Chraïbi :Soumis et Rebelles : Les Jeunes au Maroc, édition, Le Fennec, Paris, 1994, p. 24.

لقد قدمت دراسة مونيا الشرايبي معطيات ميدانية حول كل هذه القضايا، لكنها عرضتها كمعلومات وصفية، وهو ما حرم أطروحاتها من بعد نظري كان سيسمح بالتدقيق في المعطيات التجريبية لبحثها، ويمكن من تعميق التشخيص الذي قدمته التحولات التي عرفتھا ظاهرة الاحتجاج⁽¹⁾. توقفت الشرايبي في دراستها على حقيقة بروز الفرد المتسيس الجديد الذي يختلف عن السياسي الراديكالي المهووس بالقضايا الكبرى، لكنها لم تجد ضرورة لإيضاح الطريقة التي تمكن بها الفرد الحداثي في المغرب من تركيب هوية جماعية تتسم بالبرغماتية، وللمسارات المتنوعة التي يتبعها هذا التحول الجديد.

ستعود مونيا الشرايبي إلى هذه القضايا في كتاب أشرفت عليه رفقة الباحث الفرنسي في شؤون الحركات الاجتماعية أولفیهفییول (Olivier Fillieule) وأصبح مرجعا فرانكوفونيا أساسيا في دراسة الحركات الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية⁽²⁾. كما أنها ستعمل مرة أخرى على تقديم قراءة تركيبية ونقدية في نص مشترك مع نفس الباحث لأهم الاتجاهات النظرية في معالجة الثورات في مقال نشر ضمن عدد مخصص للربيع العربي في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية. ولا يقتصر هذا النص على الحركات الاجتماعية والاحتجاجات، بل يعالج أيضا الأطروحات حول الثورات. وفي الوقت الذي تبرز فيه الشرايبي وفییول المساهمات النظرية في هذا الحقل، إلا أنهما يدعوان إلى التراجع عن التركيز على إعطاء الأولوية لتحديد العلاقات السببية وبذل المجهود عوضها في توصيف الحالات الثورية وتوثيق تدرج مراحل الفعل الثوري. وعكس هذا الموقف المنهجي الشعور بخيبة الأمل من المشاريع التنظيرية الكبرى التي ظلت تعد بتقديم

¹ - عبد الحي مودن: مسارات البحث الأكاديمي حول الاحتجاج في المغرب، ضمن تقاطعات التاريخ والأنثروبولوجيا والدراسات الأدبية، سبق ذكره، ص 190.

² - Mounia Bennani- Chraïbi, Olivier Fillieule (dir), Résistances et Protestations dans Les Sociétés Musulmanes, Paris, Les Presses de Science Politique, 2003.

تفسيرات علمية موضوعية لظواهر الثورات والحركات الاجتماعية، بدون أن تتمكن من تقديم أجوبة مكتملة ومقنعة.

يشير عبد الحي مودن إلى أن غياب الاهتمام بتفاصيل المعطيات المتعلقة بالاحتجاج وباختلاف طرائق تعامل الأنظمة غير الديمقراطية معه جعل مفكرين وازنين في تحليل الاحتجاجات يغفلون الطابع السلمي والمستمر للاحتجاجات في أنظمة هجينة كالمغرب. فقراءة نعوم تشومسكي (N. Chomsky) مثلاً لبداية الربيع العربي في أحداث "أكديمإزيك" قرب مدينة العيون في جنوب المغرب في نونبر 2010، والتي عبر عنها في استجابات تليفزيونية، أغفلت تاريخ الاحتجاج السلمي في الصحراء سواء قبل الربيع العربي أو بعده، والتي لم تؤدّ لا إلى سقوط النظام ولا إلى تنامي حدة الاحتجاج في الصحراء، ولا إلى تخلي الدولة عن المقاربة السلمية في مواجهته، على خلاف توقعات تشومسكي. كما أن التصنيف الذي اعتمده تشارلز تيلي للأنظمة السياسية وعلاقتها بالاحتجاج، والذي وضع في إطاره المغرب كدولة قوية ومستقرة، لكنها غير منفتحة على الاحتجاجات⁽¹⁾، يغفل معالجة هذه الظاهرة في ظل الأنظمة الهجينة على غرار المغرب الذي يعرف تزايد الاحتجاجات السلمية منذ التسعينيات، لدرجة أصبح فيها الاحتجاج ظاهرة عادية في الحياة اليومية المغربية⁽²⁾.

تعكس دراسة الباحث السوسيولوجي عبد الرحيم العطري "سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية، أسئلة الثابت والمتغير"⁽³⁾ رغبة قوية منه في إيجاد موطئ قدم

¹ - أورده عبد الحي مودن: مسارات البحث. Charles Tilly: Regimes and Repertoires, op.cit., pp. 70-80. 192
الأكاديمي حول الاحتجاج في المغرب، ضمن تقاطعات التاريخ والأنثروبولوجيا والدراسات الأدبية، مرجع سبق ذكره، ص

² - عبد الحي مودن: مسارات البحث الأكاديمي حول الاحتجاج في المغرب، ضمن تقاطعات التاريخ والأنثروبولوجيا والدراسات الأدبية، سبق ذكره، ص 192.

- عبد الرحيم العطري: سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية بالمغرب، أسئلة الثابت والمتغير، منشورات مقاربات، فاس، المغرب، 2017.

للسوسيولوجيا على خريطة البحث الأكاديمي حول موضوع الحركات الاحتجاجية بالمغرب، خاصة أمام النقص الحاصل على مستوى التراكم المعرفي في مجال السوسيولوجيا السياسية بالمغرب حول هذا المبحث العلمي، من جهة، وأمام وفرة المتن الإعلامي وهيمنة العلوم السياسية على حقل دراسة الحركات الاحتجاجية بالمغرب من جهة ثانية. تأتي هذه الرغبة من انهمام الباحث وانشغاله بقضايا الشباب والنخب السياسية والأعيان؛ فأعماله المنشورة شاهدة على هذا الانهمام في زمن صار فيه النشر في تراجع خاصة باللغة العربية.

هكذا، واستنادا إلى عدة منهجية تقوم على توظيف الملاحظة والمقابلة في جمع المعطيات من جهة، واعتمادا على متن غني، لكنه متفرق، مستخلص من المتابعة اليومية لما تنشره الصحافة الوطنية من أخبار ومتابعات صحفية للاحتجاجات بالمغرب، خاصة خلال فترة إنجاز الدراسة، وعلى الرواية الشفوية من جهة ثانية، حاول الباحث عبد الرحيم العطري على امتداد تسعة فصول فهم الشروط الاجتماعية والسياسية والثقافية المفسرة لبروز وتطور الفعل الاحتجاجي بالمغرب، محاولا في ذلك الإمساك بالثابت فيها من المتغير منها، المنفلت من قبضة التصنيف تحت ثقل السيرورة التاريخية وتعددية الحركة الاحتجاجية التي تخترق حدود الطبقات والانتماءات الجنسية والمهنية...إلخ. فالفعل الاحتجاجي يخترق النسق الاجتماعي برمته، مما يجعل من محاولة التصنيف مغامرة محفوفة بمخاطر الاختزال أو التعسف، "ذلك أن القراءة التصنيفية مهددة دوما بالوقوع في فخي اختزال المتن الاجتماعي أو ممارسة نوع من التعسف في حقه، وهذا ما يستوجب تقوية آليات الحذر الإبستمولوجي وتجريب أكثر من خطاطة لاختبار أكثر الطرق والاقتراحات التصنيفية في ها الشأن، وذلك أملا في فهم السلوك الاحتجاجي وتفهم

مساراته وأشكاله" ⁽¹⁾. ولما كان الاحتجاج فعلا معبرا عن صراع اجتماعي بين فاعلين متعارضين، زادت الاتجاهات النظرية المفسرة للصراع من صعوبة التصنيف الذي "مهما بدت موضوعيته وجدوايته المعرفية، يبدو هشا ومتجاوزا بعد تغيير زوايا النظر واستحضار معطيات أخرى، إلا أنه بالرغم من ذلك كله، فلا مناص من الأخذ بالتصنيف الفئوي، من أجل الاقتراب أكثر من حقل الاحتجاج الاجتماعي، واختبار مقولاته واكتشاف دينامياته الممكنة" ⁽²⁾.

انتصار الباحث للتصنيف الفئوي قاده إلى تصنيف الحركات الاحتجاجية إلى حركات عمالية وفلاحية وطلابية ونسائية ودينية، فضلا عن الحركات الجديدة التي صارت تبصم المشهد الاحتجاجي المغربي والدولي منذ العقود الثلاثة الأخيرة. مثلما ستقوده تيمة العنف إلى التمييز في الحركات الاحتجاجية بين حركات سلمية وأخرى عنيفة. ولما كانت الحركة الاحتجاجية في الأصل ممارسة سلمية ⁽³⁾ كان جنوحها نحو العنف نتيجة منطقية لفشلها في تحقيق أهدافها انطلاقا من استراتيجية اللاعنف، وضعف قدرتها على تجاوز الحالات المنتجة للاحتجاج و الاحتقان؛ فأمام استمرار نفس أوضاع التوتر والاختلال، لا يجد المتضررون في النسق من وسيلة إلا تحيين الفرصة للتمرد والرشق بالحجارة وحرق السيارات كما حدث في الأحياء الباريسية الهامشية السنة الماضية ⁽⁴⁾ وهو ما يعكس اقتناع الباحث بالقدرة التفسيرية لأطروحة الحرمان النسبي حول فواعل الاحتجاج والتمرد، "فشروط إنتاج الحركات الاجتماعية تظل مفتوحة في الغالب على عوامل الإقصاء والتهميش وإخفاقات التنمية، فالتوسع شرائح الفئات التي تعيش تحت عتبة

¹ - عبد الرحيم العطري: سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية، أسئلة الثابت والمتغير، منشورات مقاربات، فاس، المغرب،

2017، ص 42.

² - نفسه، ص 45.

³ - نفسه، ص 53.

⁴ - نفسه، ص 58.

الفقر أو تظل مهددة به، فضلا عن سيادة واقع من لا تكافؤ الفرص وعدم احترام الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية و الثقافية واللغوية، كلها مولدات مركزية للنفس الاحتجاجي الذي يتطور إلى مستوى الحركة الاجتماعية التي تتخذ أكثر من صيغة وواجهة للتعبير عن مطالبها وحساسيتها. وهذه الشروط جميعها يمكن التعبير عنها بمفهوم الحرمان النسبي كما يقترحه تيد روبيرت غير " (1).

وإذا كان عبد الرحيم العطري يقر بمحدودية القدرة التفسيرية للطرح الماركسي الذي يعتبر الاحتجاج صورة معبرة عن التناقضات الموجودة داخل المجتمع، وكذلك نظرية الصراع التي لا ترى في الاحتجاج تعبيرا عن مرض أو اختلال في توازن المجتمع كما ترى ذلك الوظيفية البنيوية، بقدر ما هو صمام أمان ضد الأزمات الفجائية التي يمكن أن تعصف باستقرار المجتمع وتوازنه. فالصراع ليس حالة مرضية بقدر ما هو ميكانيزم اجتماعي يعمل على الحفاظ على حيوية المؤسسات الاجتماعية، ويسهم في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية، فإنه لم يدخر جهدا في الانتصار للمقاربة البنيوية التي تنتظر للاحتجاج وفق مقولات الأزمة واختلال النسق، وهي المقاربة التي تخترق كل تحليلات الباحث للفعل الاحتجاجي في هذه الدراسة، بحيث نجده يستشهد في غير ما مرة بالسوسيولوجي الفرنسي بيير بورديو الذي يعد في نظر الكثيرين آخر البنيويين. وهنا يقول الباحث عبد الرحيم العطري: "... فظهور بؤابر الاحتجاج يعبر عن الميل نحو التغيير ولو بدرجات دنيا، ويعبر أيضا عن اختلال ما في النسق العام، الشيء الذي يؤدي إلى شذو معطيات الصراع والتنافس بين الفاعلين الاجتماعيين، أملا في التغيير والتجاوز، أو من أجل تحصين المواقع وإعادة إنتاج نفس الأوضاع بالنسبة لمن يملكون وسائل الإنتاج والإكراه.

¹ - نفسه، ص 62-63.

ومهما يكن من أمر، وسواء تعلق الأمر بانهجاس بالتجاوز وتحصين المصالح أو ارتكان إلى عناصر التكريس وإعادة الإنتاج، فإن التغيير واقع لا محالة، باعتباره فعلا طبيعيا في مسارات الأنساق وتحولاتها، وهو ما يعني أن الأزمة والاختلال يقودان إلى الاحتجاج ويساهمان بطريقة أو بأخرى في تغيير خارطة اللعب، ولو بشكل نسبي، فالتفسير البنيوي ينطبق بقوة على الحركات الاحتجاجية، وذلك بالنظر إلى أن كل حركة احتجاجية، ومهما بدت بسيطة وهامشية، إلا وكان لها بالغ الأثر على مجموع النسق الذي تنشأ وتلوح فيه" (1).

بالرغم من رهان الباحث على جدوى التفسير البنيوي في فهم الممارسة الاحتجاجية وقدرته على تعرية الشروط الخفية، المحركة لهذه الممارسة، فإنه ظل بحكم مراسه السوسيولوجي متقدا أمام سلطة الإغراء والجاذبية الذي تمارسه الأطر النظرية على الباحث، فتجعله غير قادر على رسم مسافة تجاهها بما يمنحه الحق في نقدها وكشف بياضاتها. وهكذا؛ ففشل الحركات الاحتجاجية في بلوغ أهدافها لا يمكن تفسيره في نظر الباحث على نحو بنيوي، بقدر ما يمكن رده إلى أسباب ذاتية متعلقة بإمكانية افتقارها لتنظيم محكم وفعال، أو إلى غياب سند فكري يسهم في توضيح الرؤية والمرجعية، " فكلما كان الفعل الاحتجاجي مفتقدا لمقومات التنظيم والتماسك ومبتعدا عن مبدأ وضوح الأهداف والإطارات المرجعية، كلما كان التوقف في مستهل الطريق أو منتصفه أفقا محتملا له، مما يعني أن الإخفاق الاحتجاجي ليس بالضرورة مسألة موضوعية مرتبطة بمدى قوة أسياد النسق وخبراتهم في الاحتواء أو التهميش، ولكنه مسألة ذاتية أيضا، تتصل بمعطيات القوة والقصور التي يحوزها الفعل الاحتجاجي" (2).

¹ - نفسه، ص 68-69.

² - نفسه، ص 81.

غياب التنظيم والافتقار لسند فكري موجّه، يجعل الحركات الاحتجاجية تتسم بميسم العفوية. وهو الميسم الذي يطبع أغلب الحركات الاحتجاجية بالمغرب في نظر الباحث، حيث لا تجنح في أحسن الأحوال إلى التنظيم إلا في وقت متأخر، هذا إذا لم تخب وتنتهي منذ البداية. كما أنها لا تقود إلى تحقيق تغيير جذري لما يجري في أعمال النسق، ولا تحقق في الغالب انتصارا كليا على موجبات الاحتجاج. وبهدف استجلاء الأسباب المفسرة لهذا القصور المزمّن للحركات الاحتجاجية بالمغرب سيقوم الباحث عبد الرحيم العطري بإخضاع تاريخ المغرب، خاصة القرنين التاسع عشر والعشرين منه لاستتطاق سوسيولوجي، قاده في نهاية الأمر إلى الاقتناع بصعوبة العثور على خطاطة جاهزة ونمطية لسوسيولوجيا الاحتجاج المغربي، فحينما يكون الاحتجاج بجينات سوسيو-اقتصادية وحينما آخر يكون بلبوس سياسية، وفي مناسبات أخرى يكون خارجا من رحم البعد الثقافي أو الديني، وفي أوقات أخرى يندلع بشكل عفوي، وبغير سبب واضح المعالم⁽¹⁾.

لكنه بالرغم من ذلك، ظل الباحث عبد الرحيم العطري وفيما لحرفة السوسيولوجي المرتبطة بالمهمة التأطيرية للممارسات الاجتماعية ورفعها لمستوى التنظير انطلاقا من مفاهيم ومقولات مجردة، تسمح بالفهم وإمكانية التعميم. فقد حاول بناء على ذلك، استقراء أقوى لحظات الاحتجاج المغربي واكتشاف شروط إنتاجها. ففي زمن السببية شكل الملمح الانقسامى للمجتمع المغربى أبرز العوامل المفسرة لاحتجاجات القرن التاسع عشر، وهو تفسير يشي بنوع من التسرع في استعمال مبستر للمادة التاريخية في نظر السوسيولوجي المغربى "إدريس بنسعيد" حيث "السببية التى عرفها مغرب ما قبل الاستعمار لا تعنى الفوضى ولا تشتغل بعفوية كما هو أمر الحركة الاحتجاجية وإنما تحيل إلى تصادم مشروعين سياسيين يسعى كلاهما إلى الطعن في مشروعية الطرف الآخر وفي اختياراته

¹ - نفسه، ص 115.

السياسية أو العقدية أو الاقتصادية" ⁽¹⁾. فالأزمات البنيوية التي مر منها كل من المجتمع والدولة المغربية، والصراع السياسي القائم على تعارض مصالح الفاعلين في النسق، إضافة إلى وطأة العامل السوسيو-اقتصادي المرتبط بالإقصاء والتهميش وعسر المعيشة وتوالي سنوات القحط والجفاف وانتشار بقعة الفقر في نسيج المجتمع المغربي، كلها عوامل مفجرة للفعل الاحتجاجي بالمغرب في نظر الباحث.

تعكس هذه التفسيرات في الحقيقة مدى تشبع الباحث عبد الرحيم العطري بالتفسير البنيوي وبنظرية الحرمان النسبي كمدخل نظرية لها من القدرة الكافية على تأطير الممارسة الاحتجاجية بالمغرب. وهي الممارسة التي ظل فيها الإخفاق الجزئي وعسر الانتقال إلى مستوى الحركة الاجتماعية ميسمها الثابت، في حين شكل التوجه السلمي والانتقال من الصدامية إلى المطالبية السلمية، ثم الإبداعية في الشكل والمضمون، فضلا عن تعدد الفاعلين وثراء الثقافة المطالبية طابع التغير الذي طالها ⁽²⁾. هذه القناعة التي اهتدى إليها الباحث لم تكن مجرد تأمل نظري، بقدر ما هي حصيلة دراسة ميدانية شملت خمسين مبحوثا، وتتبعها لثلاث وعشرين حركة احتجاجية بشارع محمد الخامس بالرباط.

التزام المثقف العضوي تجاه قضايا مجتمعه، والرغبة في القبض على معنى منفلت في زمن سائل، هواجس حكمت انخراط الباحث عبد الرحيم العطري في حركة 20 فبراير التي أربكت في نظره الكثير من الحسابات، وكشفت محدودية كثير من الفرضيات، وأثبتت لدعاة التحليلات السياسية المتسرعة أن الشباب لم يطلق السياسية، بل يفضل ممارستها بطريقة مختلفة، بعيدا عن الدكاكين السياسية وقوانين اللعبة السياسية التي تؤبد لآل الحال والمآل في مملكة الاستثناء الوهمية أسباب السلطة والنفوذ والتحكم. هي حركة نشأت في إطار جدل تأثير وتأثر بما يعتمل في العالم العربي من حراك اجتماعي وسياسي، وبحثا

¹ - انظر التقديم الذي خصه الدكتور إدريس بنسعيد لكتاب عبد الرحيم العطري: سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية، المرجع السابق، ص 11.

² - عبد الرحيم العطري: المرجع نفسه، ص 125.

عن نص الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية المستل من متن الحلم المغربي والعربي عموماً، من طرف خفافيش الظلام والرجعية وقوى الفساد والاستبداد. انطلقت الحركة من العالم الافتراضي بأسماء مستعارة لتعمر في مرحلة الانتشار شوارع الكثير من المدن المغربية، آخذة معها أطراف وحساسيات مختلفة من المجتمع المغربي أفقدها الانسجام، فجعل الانقسام طابعها المميز في مرحلة ثالثة كنتيجة طبيعية لمجتمع يستند في اشتغاله وانطراحه على البعد الانقسامي، فبالرغم من كل الانتقادات التي وجهت للنظرية الانقسامية، فالواقع في نظر الباحث يؤكد أنها ما زالت تمتلك راهنية وقوة تفسيرية في المجتمع العربي عموماً. وفي مرحلة الأعمال والتنفيذ ارتمت الحركة بقوة الأشياء في أحضان اليسار الجذري وجماعة العدل والإحسان المحظورة، لتدخل بعد ذلك على الخط حساسيات سياسية أخرى كالعدالة والتنمية والتيار الأمازيغي، لتبدأ التراجعات عن المشاركة والتراشق في الاتهامات بين قوى الحركة والمخزن عبر أذرعه الإعلامية والاجتماعية (حركة الشباب الملكي كمثال).

على الرغم من فشل حركة 20 فبراير في خلق تغيير جذري يقلب موازين القوى لصالح الطبقات المسحوقة، ويعيد كتابة التاريخ لصالحها، فإنها استطاعت في نظر الباحث عبد الرحيم العطري أن تضمن الاختراق الاجتماعي لكافة حساسيات المجتمع الثقافية والاجتماعية والسياسية، وأن تحدث رجة قوية في أركان السلطوية وتدفعها لإعادة النظر في قواعد اللعب والممارسة السياسية، فلم يعد لدى مواطن اليوم/ الفاعل التاريخي الجديد، ذلك الرهاب عن المخزن بأن يده طولى، وأن الدولة لها قدرة كبيرة على التحكم في كل تضاريس المجتمع، بل صار يعلي صوته محتجاً في أوجه الفساد دون حجاب أو خوف من ذكر أزماته، دون أن تمتلك حتى القدرة على الرد⁽¹⁾.

¹ - نفسه، صص 241-245.

في نهاية الدراسة يؤكد الباحث أن راهنية الاحتجاج المغربي ما يزال يشكل مساحة لصوغ أسئلة سوسيولوجية تروم الفهم عبر إنتاج المعنى وتبديد الغموض الذي يسم الفعل الاجتماعي، مذكرا بأن محاولته لم تبرح هذا الأمر، لذلك فهي لا تدعي لنفسها الكمال أو معانقة الاكتمال، بقدر ما هي في الحقيقة إجابة مؤقتة قد تصير متجاوزة في درس سوسيولوجي آخر يروم هو الآخر تفكيك رمزية الاحتجاج في الزمن المغربي.

مع نهاية 2018، سيصدر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بالدوحة، عاصمة قطر، كتابا ضخما حول حركة 20 فبراير، يرصد فيه مآلات التحول الديمقراطي في المغرب. شارك في هذا العمل (يشتمل على 832 صفحة) حوالي 26 باحثا يتوزعون على حقول معرفية متعددة: الهندسة، الإعلام، التاريخ، الحقوق، القانون العام والعلوم السياسية والدراسات الدولية، الجغرافيا الحضرية، الأنثروبولوجيا، اللسانيات، البلاغة والفلسفة، الاقتصاد والسياسات العامة.

لا غرو إذن أن نجد التنوع واحدا من السمات المميزة لهذا الكتاب، إذ إنه يقوم على تحليلات من مختلف المشارب والمرجعيات والمواقف، ذات خلفية أكاديمية وغير أكاديمية، ليصهرها في بوتقة تروم مقاربة إشكالية "عسر الانتقال الديمقراطي بالمغرب ومآلاته" درسا وتحليلا. ولما ظلت معظم التحليلات التي حبل بها الكتاب مشدودة لحقل العلوم السياسية والقانون الدستوري، فسنترك أمر التفاعل معها موزعا على مفاصل الأطروحة، خاصة في الفصل الأخير منها، وهو المعني بدراسة مآل حركة 20 فبراير الاحتجاجية في علاقته بمفارقة صعود الإسلام السياسي للسلطة ورهانات الحركة في التحديث السياسي والتحول الديمقراطي، على أن نقصر -هنا فقط- على تقديم قراءة تفاعلية، على نحو إيجابي ومنتج، مع كل من مساهمة الأنثروبولوجي المغربي "عبد الله حمودي" (عن الربيع المغربي) والباحث الأمريكي وأستاذ السياسة والشؤون الدولية في جامعة برنستون "جون واتربوري" (المغرب 2011-2018)، المضي قدما أم في حلقة

مفرغة؟)، وذلك لاعتبارين: بالنسبة لعبد الله حمودي، فكونه أنثروبولوجيا يفرض علينا، بالضرورة، التفاعل مع مساهمته دون الخضوع لسلطان رمزيته بوصفه واحدا من أبرز علماء الأنثروبولوجيا في الوطن العربي، أما بالنسبة لواتربوري فمن جهة أولى، نعتبر التفاعل مع مساهمته قد جاء من منطق اعتمادها نموذجا للتحليلات التي اصطبغت بلون العلوم السياسية والشؤون الدولية في قراءة الربيع العربي في نسخته المغربية من منظور مقارن، خاصة وأن الرجل خبر الشأن المغربي والعربي عن قرب⁽¹⁾، أي أنه يمتلك رؤية جوانية وبرانية للأوضاع العربية والمغربية على وجه الخصوص، ومن جهة ثانية فقد مكنه وضعه كباحث أجنبي من التحلل من سلطة الرقابة التي تفرضها الأنظمة العربية على مثقفها تجاه كل محاولة لتحليل أنساق السلطة وبنيتها، وهي السلطة التي تظل جاثمة على أنفاس الباحثين العرب، وتشكل عائقا يحول دون تطور البحث العلمي الجامعي، وهو ما يفترض - بالضرورة - في مساهمته، كباحث أجنبي، قدرا من الجرأة في التناول والموضوعية في التحليل. وعليه، لم يكن اختيارنا لجون واتربوري نابعا من سلطة الانبهار وما تولده من عقدة نقص تجاه الأجنبي، أو من تبخيس لعمق الباحث المغربي وقدرته على تفكيك المشهد السياسي المغربي أو العربي عموما، وإنما لأسباب موضوعية مرتبطة بسلطة الرقابة ودوائر الخوف التي تسيج بها الأنظمة السياسية السلطوية نفسها ضد كل محاولة للتفكيك والخلخلة والتعرية والفضح.

تقع مساهمة عبد الله حمودي في الفصل الحادي والعشرين من الكتاب، وذلك ضمن القسم السادس منه، وهو قسم تضمن شهادات ورؤى بشأن الربيع العربي في نسخته

¹ - أنجز جون واتربوري دراسة مرجعية عن المغرب بين عامي 1965 و1967، وثقها في كتاب "أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية، والذي جرى نشره في عام 1970، ليقوم بعد ذلك كل من عبد الأحد السبتي وعبد الغني أبو العزم وعبد اللطيف الفلق بترجمته إلى العربية، منشورات مؤسسة الغني، ط1، 2004، أما آخر طبعة فكانت الثالثة سنة 2014. الكتاب في الأصل أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية، ظل محظورا في المغرب، حيث كان تداوله بين القراء سريا إلى حين بداية الألفية الثالثة، خاصة مع مجيء حكومة التناوب التوافقي في المغرب.

المغربية. قدم عبد الله حمودي في هذه المساهمة قراءة للربيع المغربي من خلال ربطه بالإطار العام الذي اندرج فيه، والمرتبط بالمنعطف الذي عرفته الأحداث بالمغرب خاصة مع اعتلاء ملك البلاد محمد السادس سدة الحكم، في أثناء حكومة التناوب التي قادها الراحل عبد الرحمان اليوسفي، والذي أزاح قبضة الرصاص المستحكمة التي أقامها الحسن الثاني على امتداد سنوات طويلة. فكان لزاما على ملك شاب حديث العهد بالملك أن يعمل على تعزيز سلطته بتغيير استراتيجية والده، ومن ثم، طرأ تغير في الخطاب، ونفذت بعض الإجراءات القوية بالنظر إلى الدينامية الظرفية، وفتح سجل حقوقي جديد يطوي مع العهد القديم ويجبر انكساراته؛ فتم تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، وأطلق سراح معتقلي زمن الرصاص، وعاد المنفيون (أبراهام السرفاتي) ورفعت الإقامة الجبرية عن مرشد جماعة العدل والإحسان الشيخ عبد السلام ياسين، وأزيح إدريس البصري، وصارت الصحافة أكثر حرية، وكذلك الشأن بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني.

يعتقد عبد الله حمودي أن نفحة الانفتاح والليبرالية هذه ظلت طوال السنوات الأولى لحكم من جرى نعته "ملك الفقراء" متنفسا حقيقيا، وأملا لبلد يتصف إلى حد بعيد بالعجز الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي، وبالركود على جميع المستويات، وبغياب الآفاق. بيد أن ذلك لم يدم طويلا، ولم يصل على نحو خاص إلى الطبقات العميقة للمجتمع، ولا انعكس إيجابا على الأداء الاقتصادي للدولة.

لم ينتظر النظام طويلا لينقلب على تجربة الانتقال الديمقراطي بتسريح حكومتها وتنصيب تكنوقراطي على رأسها (إدريس جطو)، محدثا بذلك قطيعة مع العرف الديمقراطي. ولئن كانت التعديلات الدستورية التي جرى إدراجها منذ عام 2011 في أعقاب هزة "الربيع العربي" وما حمله من آمال عريضة في التغيير والتحول الديمقراطي، فقد انكسرت هذه الآمال على صخرة السلطوية، حيث ظلت البنيات العميقة للتحكم السياسي مستحكمة في الوضع، لا بل تشدد الخط السياسي المحافظ بوصول حزب

العدالة والتنمية للسلطة وقيادته للحكومة، حاملا شعار الدين برنامجا وإيديولوجيا، من دون أن تكون له الأهداف نفسها التي تبناها الشباب ومنظمات المجتمع المدني أو الأحزاب الديمقراطية.

هكذا، لم تجر أي قطيعة في العمق بين عهدي الحسن الثاني ومحمد السادس، وإنما استمرارية متصلة، حتى على مستوى سياسات التحديث الانتقائي الذي هو نهج يعود إلى فترة الحماية، مع تسجيله ملاحظة ذات أهمية مرتبطة بتحكم المجرة الملكية والفئات القليلة المرتبطة بها في أغلب القطاعات الإنتاجية خاصة قطاع التعدين⁽¹⁾. ولئن بدا المغرب مختلفا عن بقية دول العالم العربي من حيث حرية التعبير السياسي والتنازلات التي قدمها العهد الجديد، فما ينقص هذه التنازلات الإمساك الحقيقي بزمam رافعات التغيير، سواء ضمن المجال المؤسساتي والسوسيو-اقتصادي، أو المجال الرمزي. ومن ثم، لا يمكن لأي شيء حاسم أن يبلغ منتهاه، أو أن يجري تعديله من طرف آليات التحكم المتأصلة في جهاز السلطة، إلى درجة أن يصبح مطموس المعالم.

في سياق مواصلة الطريق، المتمثل في السيادة والحكم، والاستمرار في الاستقطاب وائتمان صناديق الاقتراع بما يضمن الإبقاء على الوضعيات الاجتماعية والسياسية القائمة في الواقع و/ أو الناشئة، طرأت هزة "الربيع العربي" مع بدايات عام 2011 التي كانت مفاجئة وأخذت على حين غرة أغلب محلي المنطقة: علماء السياسة المنغرسين، ربما إلى حد مفرط، في بعض أشكال شبكات المحسوبية، أو المركزين إلى حد بعيد على حركات "الإسلام السياسي" فحسب؛ وناقدين ما بعد الكولونيالية الهادفين إلى تفكيك الإنتاجات الخطابية للغرب، والصامتين عن الأنظمة السلطوية في المنطقة، والمبررين، على نحو غير مباشر على الأقل، للعلاقات بين القوى القائمة. وأخيرا أخذ هذا الحراك على حين

¹ - عبد الله حمودي: عن الربيع العربي، مساهمة ضمن الكتاب الجماعي: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018. صص 728-729.

غرة من كانوا داخل النزعة الاقتصادية المفرطة وداخل نسخة عفى عليها الزمن للصراع الطبقي. هذا الحراك الذي ابتدأه الشباب، وانضمت إليهم شرائح جد معقدة من مختلف فئات المجتمع يرفعه حمودي إلى مستوى الثورة، بحيث شكل في نظره معنى جديداً يقطع مع النظريات السابقة. لقد كان فعلاً حركة اجتماعية وثقافية ترفض جميع أشكال الاضطهاد ما بعد الاستعمارية وتطالب بالتغيير على مستوى الحياة الواقعية، غدتها مجموعة من العوامل ذات الوقع الشديد، والتي صبت الزيت على النار، كالحرمان من العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والإحباط الفردي والجماعي، والمس بكرامة الذات، من طرف أنظمة فاسدة سلطوية. لقد كان حراكاً لا مركزياً، ذا زعامات متعددة، خارج إطار الأحزاب والنقابات التقليدية، ومُشكلاً من حركات متناهية الصغر مرتبط بعضها ببعض عبر الأنترنت، ليضحي سريعاً حراكاً عابراً للحدود الوطنية⁽¹⁾.

تتأخر هذه الحركة - بحسب عبد الله حمودي - في تشكيل شبكات على أرض الواقع؛ بيد أن هذا الأمر يتبلور ببطء مع التضاعف غير المسبوق لأشكال الاحتجاج. حيث إننا نشهد ربما شكلاً جديداً من "الثورة الدائمة" في الفعل وفي الأفكار، من شأنها، من غير تدمير الدولة والطبقات ذات الامتيازات، أن تحصرها باستمرار في زاوية ضيقة، وأن ترغمها على الرضوخ لمطالب المجتمع، هذا إن لم تنهر الأنظمة نفسها في أي لحظة. إنها تعبر عن إرادة التغيير النابعة من الداخل التي أضحت اليوم عميقة جداً. وستؤدي حتماً، عاجلاً أو آجلاً، إلى تجاوز العوائق والعقبات. ولما كانت جدة "الربيع العربي" ملمحاً أساسياً، لأبد في نظر حمودي من التذكير بأنه قد تغذى من مآلات صراعات الماضي، وهي الصراعات التي جرى قمعها بلا رحمة، وعلى نحو دموي في الغالب، من طرف الأنظمة القائمة. ومهما استفادت بعض الجماعات المتواجدة من تحويل الرهانات القائمة تجاه مصلحتها (الإخوان المسلمين في مصر، النهضة في تونس،

¹ - عبد الله حمودي: عن الربيع العربي، سبق ذكره، ص 731.

وحزب العدالة والتنمية في المغرب)، أو سعت الأنظمة الحاكمة نحو تقديم تنازلات عبر إصلاحات سطحية، فحركة الاحتجاج ستظل في تصاعد مستمر ولن تتوقف أبداً؛ فهي تروم العيش الكريم، وحفظ كرامة الذات، والحرية.

رغم ذلك، لا يخفي عبد الله حمودي تشاؤمه إزاء أمرين: يتعلق الأول بعدم قدرة النخب الحاكمة على التوافق والقبول بالحلول الوسطى نظراً، إذ تعوزها الخبرة التاريخية المؤهلة لذلك. هذه النخب التي تشكل ما يسمى "الدولة العميقة" قد جرى إنشاؤها من طرف الاستعمار، وجرى تعزيزها في أعقابها، عبر اللجوء إلى الخبرة الأجنبية، الإنجليزية والفرنسية أولاً، ثم الأمريكية لاحقاً، كما هو الحال في دول الخليج. أما الثاني فيتمثل في أننا نجد أنفسنا اليوم، في أعقاب هزائم الحركة القومية العربية، الاشتراكية والوحدوية، أمام هذه الحركات التي تزعم استعادة عظمة "الأمة" من خلال برنامج ديني، إذ إننا عرضة لأن نتحرر من سلطوية من أجل سلطوية أخرى مبنية على احتكار الخطاب الإلهي، ومن ثم كارثة الحقيقة المطلقة في السياسة.

يحد من حدة هذا التشاؤم أن هذا الاتجاه الأخير قد دخل في أزمة. فأجنته الأكثر راديكالية تتلقى الهزيمة العسكرية مستردة ورقة الإرهابيين الخاسرة. كما تتقطن الشعوب جيداً لمازق الأجنحة العنيفة لهذا الاتجاه، وعقم برامج أجنته المسماة "معتدلة". وإذا كنا في الماضي قد عرفنا خيبات أمل البناءات الوطنية التي جاءت مخيبة بالنسبة إلى السواد الأعظم، وخطرة على الأمد الطويل بالنسبة إلى بيئتنا، فإننا اليوم نشهد خيبة أمل الانتقالات الديمقراطية التي لا تمثل انتقالات حقيقية في الواقع، وآمال تحرر مصادرة من طرف الفكر الأحادي، أو جرى تحويلها إلى حروب أهلية، في حال لم يجر وأدائها في المهد من طرف العسكر. ورغم خيبة الأمل هذه التي تجترح دواخل عبد الله حمودي، فهو يوصي بأن يظل تفاؤل الإرادة نبراساً؛ على اعتبار أن عدداً متنامياً من الشباب بدأوا يعون بالأسقام التي تنخر الأخلاق والمجتمع، ولأن الإرساء العميق للتطلعات التي تجلت خلال

الحراك الذي هز دول المنطقة في عام 2011 سيضع حتما حدا للكوارث الحالية بتهيئة انتقالات ديمقراطية حقيقية⁽¹⁾.

أما جون واتربوري فقد مهد للكتاب بمساهمة حملت عنوانا استفهاميا "المغرب 2011-2018 المضي قدما أم في حلقة مفرغة؟"، مجيبا في نهاية مساهمته التي جاءت تفاعلية مع لفيف من الباحثين المغاربة المساهمين في هذا الكتاب الجماعي بأن الانتقال الديمقراطي في المغرب لا يمضي قدما، بل يدور في حلقات مفرغة؛ فلامح الصراع بين "المخزن" والأحزاب "الوطنية" لم تتغير كثيرا، على الرغم من حداثة ظهور جماعة "العدل والإحسان" و"حزب العدالة والتنمية". وإذا كانت الفترة 1956-1965 فترة صراع بشأن الدستور الأول، وهو وثيقة وضعت في نهاية المطاف في عام 1962 وفق شروط أملتها الملكية، فإن هناك أوجه شبه - يقول جون واتربوري - بين حكومتي عبد الله إبراهيم (1958-1960) وعبد الرحمان اليوسفي (1998-2002)، كما توجد بين "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية" و"حزب الأصالة والمعاصرة". وقد يدفع نص التنازلات التي قدمتها الملكية في المغرب تجاه ضغوطات حركة 20 بالفهم نحو جعل بداية الانتقال الديمقراطي عنوانا له، فهذه التنازلات، بالنظر إلى الشرعية الدينية والسياسية والتاريخية التي ينعم بها العاهل المغربي و"المخزن" منذ فترة طويلة، لن تتال من أسس السلطة الشريفة. وبالتالي فما أقدم عليه الملك كرد على تحدي "حركة 20 فبراير" لا يعدو أن يكون غير تجسيد لسلوك ملكي تعود جذوره إلى التاريخ المغربي. وفي هذا لا يشكل رأي واتربوري استثناء عما أجمع عليه المساهمون في هذا الكتاب الجماعي، خاصة وأن

¹ - عبد الله حمودي: عن الربيع العربي، سبق ذكره، صص 733-738.

الملكية تظل مهيمنة على مفاتيح السلطة بشكل غير قابل للنقض أو التفاوض: الدين، العدالة والأمن، والدفاع⁽¹⁾.

سينتهي جون ووتربوري إلى هذه القناعة بناء على منظور مقارن للتحويلات المعاصرة التي يعرفها المغرب، وذلك على ضوء نظريات الانتقال الديمقراطي التي تمثل البلدان العربية بالنسبة إليها تحديا كبيرا. وهكذا، وبعد قراءته لمجموعة من تجارب الانتقال الديمقراطي بشكل مقتضب، لكنه لا يخلو من عمق (أفغانستان أيام الحكم السوفياتي، الجزائر، السودان، مصر، سورية، إيران، المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، العراق، تركيا) يسجل ووتربوري أن طريق الانتقال الديمقراطي شائك ومعقد، ولا يمكن رسم مساره بقلم واحد عند جميع الدول، كما أن نتائجه غالبا ما تكون مظنونة، غير محتمة. فغالبا ما تظل الديمقراطية مجرد واجهة للتحكم والفساد، وباروميتر تقيس به الأنظمة مدى قوة مختلف التيارات دون تعريض نفسها للخطر، كما أنه يبقى مفتوحا للعرضية، وتؤثر فيه قوى فاعلة متعددة وحوادث خارجية. ورغم هذا التحليل لا يمنع جون ووتربوري من الانتصار للمقاربة البنوية التي يمثلها "سيمور مارتن ليبست" في رهانه على دور المحددات القبلية لنجاح أي انتقال ديمقراطي، ذلك أنه من غير المحتمل تجذر الديمقراطية بوصفها نوعا من الثقافة السياسية في غياب الشروط القبلية الأساسية: التعليم، التمدن، وجود طبقة وسطى واسعة... إلخ⁽²⁾. ولعل هذه الشروط هي ما تعوز التجربة المغربية في الانتقال الديمقراطي وتجعله انتقالا أجوفا، يدور في حلقة مفرغة.

¹ - جون ووتربوري: "المغرب 2011-2018 المضي قدما أم في حلقة مفرغة؟"، مساهمة ضمن الكتاب الجماعي: 20

فبراير ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018. ص 57.

² - جون ووتربوري: "المغرب 2011-2018 المضي قدما أم في حلقة مفرغة؟"، سبق ذكره، صص 59-65.

3- موضوع الدراسة:

إن ما حدث في العالم العربي في الآونة الأخيرة (أحداث الربيع العربي) يشكل استثناء في التاريخ السياسي للمنطقة، ويؤمئ إلى نهاية سردية ما انفكت تصف المجتمعات العربية بالركود، وبأن تحولها لا يمكن أن يكون إلا بفعل قوة خارجية، ويشي بأن مياه كثيرة قد جرت تحت الجسر فغذت حقل المجتمع وأنبئت به سنابل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. كما تشي هذه الأحداث، أيضا، بتطور نوعي في أشكال الفعل الجمعي لدى هذه المجتمعات، التي لا يشكل فيها المجتمع المغربي استثناء. فمن زمن تمردات البوادي على المخزن في القرن التاسع عشر إلى الاحتجاجات السلمية لحركة 20 فبراير وغيرها من الحركات الاحتجاجية التي بات يشهدها الفضاء العمومي، اليوم، على نحو مكثف، مرورا بزمان الانتفاضات الحضرية ما بين ستينيات وثمانينيات القرن الماضي، شق فعل الاحتجاج بالمغرب طريقا جديدا لم يعد يقبل فيها المرور من مضايق الصخور، صخور النقابات والأحزاب والإيديولوجيات، أو المرور فوق جسور العنف والمواجهة، تسلكها طبقة ضد الدولة. طريق تلزمك إشاراته بوضع حزام السلامة، فهو سبيل الأمان وكسب الرهان، وهو طريق تقودك إليه مسارات متعددة: المسيرات، الوقفات، الاعتصامات، معارك الأمعاء الفارغة، المشي بأقدام حفاة، حمل الشارات، المقاطعات، بل حتى حرق الأجساد إن لم يعد يجري بها دم الحرية والكرامة والمساواة.

لقد عادت التحولات الحاصلة على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي للمغرب منذ مرحلة الاستعمار، والتي باتت وتائرهما، اليوم، تجري بسرعة أكبر بفعل تأثيرات العولمة وسلطة الشبكات وعالم الرقميات، هذا الطريق الجديد في الفعل الاحتجاجي، ونقلته من مجال التنظيم السري في أفق المواجهة وما تستلزمه من عنف وعنق مضاد، إلى مجال التنظيم العلني الذي تشكل العوالم الافتراضية ومواقع التواصل الاجتماعي منطلقه، والفضاءات العمومية مسرحه، والتغيير غايته. هذا الانتقال والتحول

العميق في مسالك الفعل الاحتجاجي بالمغرب، والذي ينم عن تحولات ثقافية واجتماعية وسياسية وقيمية هي بمثابة نهر عميق يشق طريقه تحت الصخور، يعد في نظرنا كافيا لإخضاعه لمحك الدراسة العلمية، ولآليات التفكير والبحث السوسيولوجي على وجه الخصوص، متخذين في ذلك من حركة 20 فبراير الاحتجاجية نموذجا نسلكه نحو معانقة دلالات هذا التحول الذي تجري أطواره لا على مستوى طرائق الاحتجاج وآلياته فحسب، بل أيضا على مستوى بنيات المجتمع المغربي ككل، حيث حركة 20 فبراير هنا، بمثابة منظار يمكننا من رؤية آثار هذه التحولات في الفعل الاجتماعي والسياسي، مادام الاحتجاج ممارسة سياسية بمعان أخرى.

هكذا، يقتضي منا الفهم السوسيولوجي لدلالات هذا التحول ومساراته، وإدراك مستوى تأثيره في النسق الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع المغربي، عدم النظر إلى حركة 20 فبراير كحركة احتجاجية جرت هنا والآن، في الحاضر فقط، ذلك أن للاحتجاج جذورا في التاريخ ينبغي العودة إليها لفهم ما يعتمل في الحاضر، مثلما لا ينبغي فصلها عن سياقها الإقليمي والعالمي؛ فالمجتمعات اليوم كعقد الشبكة لا تنفصل عن بعضها البعض في الحال والمآل، ولا النظر إليها كحركة مفصولة عن سيل التحولات التي مست البنية الديمغرافية والمجالية والسياسية والقيمية للمجتمع المغربي، حيث كان من نتائجها: ارتفاع منسوب الوعي، تفكك سيرورات التنشئة الاجتماعية، ظهور قيم جديدة مرتبطة بالفردنة والفردانية وتعزيز الثقة بالنفس والتحرر من السلطوية التي كانت تغذيها الأسر التقليدية المتمركزة حول دور الأب أو الجد، إضافة إلى تغير بنية الأسرة وما ارتبط بها من تغير في بنية السلطة داخلها، بفعل تراجع معدل الخصوبة وتعليم المرأة، ومن تم بروز جيل جديد يسائل قيم السلطوية والرشدقراطية التي يمكن اعتبار الحراك العربي عموما وحركة 20 فبراير بالمغرب على وجه الخصوص، إعلانا عن موتها سياسيا.

من هنا باتت تلوح في الأفق معالم ثقافة جديدة تتغلغل في نفوس المغاربة وتحكم اختياراتهم وتصرفاتهم. ثقافة حديثة تجعل من كرامة الكائن البشري القائمة على تمتعه بكامل حقوقه الاجتماعية والسياسية والثقافية بعيدا عن كل تمييز عرقي أو ديني أو إيديولوجي أو لغوي أو مجالي أساسا لها. هي ثقافة باتت تغذي الممارسات الاحتجاجية اليوم أكثر مما مضى. في هذا الصدد يقول الأستاذ أحمد شراك: "إن الملاحظ العميق لمسار المشهد الاحتجاجي بالمغرب، يسجل حضور ثقافة مضمرة في هذا المشهد، وهي ثقافة جديدة لا تراكمية تمثل تطورا منفصلا في صيرورة التاريخ، ثقافة يمكن حصر ملامحها في أربعة أساسية.

- 1- ثقافة جماهيرية فيها انتقال من المفترض الرقمي إلى الواقع المادي، بكل محاولات هذا الانتقال من جدة، وجديد وجدية.
- 2- ثقافة تنظيمية على غير منوال، ليس عبر القنوات التنظيمية الكلاسيكية من قيادات وأجهزة تنظيمية، ولسان حال ورقي (جريدة) ومجتمع مدني مواز (من جمعيات ونقابات).
- 3- ثقافة احتجاجية بدون زعيم تنظيمي، أو كاريزما على منوال الثورات المعروفة في التاريخ، ثقافة احتجاجية جماعية، ذات قيادات أفقية حركية وميدانية.
- 4- ثقافة احتجاجية بعيدة عن الطموحات الجارفة والفردانية لأصحابها تريد أن تغرس ثقافة جديدة في الأنفس من أجل استئصال الثقافة الزبونية، أو ثقافة البيع في المزاد السياسي، أو ثقافة اقتسام الكعكة، أو ثقافة التواطؤ، وفي المجمل ثقافة الريع السياسي⁽¹⁾.

¹ حوار مع أحمد شراك ضمن: المثقفون والانتفاضات العربية، وجهات نظر مغربية (إعداد وتقديم)، جامعة محمد الخامس أكادال، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: الكتاب الجامعي رقم 10، ط1، 2014، ص 114.

هذه بعض الملامح الأولى لثقافة الفعل الاحتجاجي لمغرب اليوم التي سنعمل على تعميق النظر والمطالبة السوسيولوجية بشأنها، لعلها ثورة ثقافية جديدة تنذر بتشكيل نسق اجتماعي جديد.

4- دوافع الدراسة وأهدافها:

مع هبوب نسائم الربيع العربي تفتق المشهد الاحتجاجي بالمغرب بواحدة من أكبر حركات الاحتجاج السلمي التي عرفها المغرب في الزمن الراهن، جعلت من 20 فبراير 2011 تاريخا لولادتها واسما سمت به نفسها؛ فملئت الشوارع وشغلت الناس، أربكت النظام وحركت الأقلام لفهم ما يجري؛ فالحدث عظيم، وعظمته في جدته وسرعة تمدده في الناس والجغرافيا. وبقدر ما كان الحدث سريعا كانت الكتابات سريعة، أو قل بتعبير أدق متسعة في تحليلها لمجريات الأحداث، حيث غلب عليها الطابع الصحفي، وغابت، بالتالي، عنها النفحة العلمية التي لا تنتظر للأحداث والظواهر كجزر متباعدة، بل تحاول لملمة شتات هذه الأحداث ووضعها في أنساق تفسيرية أو تأويلية عامة تحكي عما يتخفى وراء هذه الأحداث. أو لم يكن باشلار يردد دوما أن لا علم إلا بما هو خفي!

وإذا كانت احتجاجات حركة 20 فبراير قد خبا لهيبها وشيع الكثيرون جنازتها، فالاحتجاج ظل كبومة مينيرفا لا يلبث أن ينبعث من رماده، وظل طيف الحركة حاضرا في الاحتجاجات التي ستأتي بعدها (احتجاجات ساكنة طنجة ضد شركة أمانديس، احتجاجات الطلبة الأطباء، احتجاجات الريف، احتجاجات الأساتذة المفروض عليهم التعاقد...)، فكانت العودة لدراسة حركة 20 فبراير من منطلق علمي ضرورة لا محيد عنها لفهم هذا السيل الجارف من الاحتجاجات التي باتت تؤثث الفضاء العمومي لمغرب اليوم، غير أن هذه العودة نجدها قد جاءت من باب العلوم السياسية التي بدأت تتناسل، من داخل مختبراتها، وإن على قلتها، أطاريح جامعية حول حركة 20 فبراير، مقابل

حضور جد محتشم، إن لم نقل غيابا تاما لدراسات مخصوصة أو أطاريح جامعية حول الحركة من منظور سوسيولوجي، هذا إذا استثنينا بعض المقالات المنشورة في بعض المجالات العلمية المحكمة والتي تبقى محدودة بحكم إكراهات النشر وضوابطه في هذه المجالات.

لعل الرغبة في تغطية هذا الخصاص كان من بين الدوافع التي حملتنا على التفكير في موضوع حركة 20 فبراير، دون أن نتفصل عن الرغبة في إخضاع الفعل الاحتجاجي لتشريح سوسيولوجي يبرز مفاصل هذا الفعل وأبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية. من هنا تروم هذه الدراسة تحقيق بعض الأهداف نذكر منها:

المساهمة في إغناء النقاش العمومي حول موضوع الحركات الاحتجاجية بالمغرب من منطلق علمي ينهل من المقاربة السوسيولوجية المنفتحة على حقول معرفية متعددة خلفيته النظرية وعدته المنهجية.

الاستفادة من التراكم النظري الحاصل على مستوى سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية في فهم الدلالات الخفية لانبثاق حركة 20 فبراير في الفضاء العمومي المغربي خلال سنة 2011، والتمكن من إدراك أسباب أفولها والخيبات التي ترتبت عنها والتحويلات التي أفرزتها.

المساهمة في بناء فهم علمي لموضوع الحركات الاحتجاجية، بوصفها ممارسة سياسية طبيعية تحدث حتى في الأنظمة الديمقراطية، وليست تعبيرا عن انفجار تحدثه رغبات نفسية مكبوتة مرتبطة بتعاظم مشاعر القهر والحرمان.

الكشف عن الخلفيات الاجتماعية والثقافية والسياسية لتطور الحركات الاحتجاجية بالمغرب، وامتلاك القدرة على رسم مسار هذا التطور ومآلاته.

جعل المعرفة العلمية حول موضوع الحركات الاحتجاجية أرضية لبناء سياسات
عمومية ناجحة تقلص من دائرة الصراع وتدفع نحو تسريع وتيرة الانتقال الديمقراطي.

5- إشكالية الدراسة وأسئلتها:

إن الإشكالية التي يروم هذا البحث الكشف عن مفاصلها تتمحور حول الدلالات
الاجتماعية والثقافية والسياسية لتحول بنية ونمط الفعل الاحتجاجي بالمغرب، انطلاقا من
حركة 20 فبراير، وهي إشكالية يمكن التعبير عنها من خلال التساؤل المركزي التالي:

إذا كانت الأزمات الاجتماعية والتناقضات الطبقية الآخذة في الاتساع في المغرب،
تميل إلى التعبير عن نفسها في شكل حركات احتجاجية، فكيف يمكن فهم الرفض الذي
باتت تبديه هذه الحركات الاحتجاجية في أن تتخذ، بالضرورة، مضمونا طبقيًا؟ وإذا كانت
الحركات الاحتجاجية أدرا للتعديل الاجتماعي، تنتج عادة عن أزمة الأوضاع المعيشية
التي تجعل الحياة اليومية لا تطاق بالنسبة إلى معظم الناس، وتكون مدفوعة بأزمة ثقة
عميقة في المؤسسات السياسية للدولة، وبرغبة قوية في تجاوزها، فبأي معنى نفهم تغير
وجهة مطالبها نحو الحرية والكرامة وهي مطالب غير مادية في الأساس؟ ما هي مؤشرات
هذا التغيير الاجتماعي والسياسية والثقافية؟

إن تعميق هذا الإشكال المركزي والكشف عن تمفصلاته، على اعتبار أن الإشكال
بناء نظري يحتمل التعدد والاختلاف، وهو خطوة أساسية في مسار البحث العلمي عموما
والسوسيولوجي خصوصا، يقتضي منا العمل على تفصيل محاوره وتفريعه إلى أسئلة
جزئية، فرعية، يسهل فهمها والعمل على ضبطها. هكذا، يحق لنا أن نتساءل:

- ما المقصود بالحركات الاحتجاجية، وما الذي يميزها عن أشكال الرفض
الجماعي الأخرى كالتمرد والثورة والانتفاضة؟

• هل يمكن اعتبار الحركات الاحتجاجية حركات اجتماعية أو لاحتجاجات اجتماعية؟

• هل يمكن للتاريخ أن يكون منظارا كافيا لرصد مسارات تطور الحركات الاحتجاجية ومعرفة آثارها في البنية الاجتماعية للمجتمع المغربي؟

• ما هي المؤشرات الاجتماعية والثقافية والسياسية لتطور الحركات الاحتجاجية بالمغرب؟

• ماهي ظروف وسياقات بروز حركة 20 فبراير الاحتجاجية بالمشهد الاجتماعي والسياسي المغربي؟ وبماذا توحى مطالبها وطبيعتها وتركيباتها ونوعية شعاراتها؟

• ما هي حدود تأثير حركة 20 فبراير في نظام سياسي مبني على الولاء والطاعة، وكيف يمكن فهم مفارقة مآل الحركة المطالبة بالحرية والمساواة والديمقراطية وصعود الإسلاميين كجبهة محافظة إلى السلطة بعد انتخابات 2011؟

6- فرضيات الدراسة:

بما أن الفرضيات هي بمثابة إجابات مسبقة يقدمها الباحث لموضوع بحثه، فإنها تعتبر أيضا من أهم الخطوات المنهجية في كل بحث سوسيولوجي تفرض في نفس الوقت استخداما جيدا لها لإبراز وإعادة إنتاج الاختلافات وأوجه التباين والتقابل بين مختلف مكونات موضوع الدراسة، لذا وكما أشرنا سابقا، سننطلق من فرضية مركزية مفسرة تمت صياغتها على الشكل التالي:

نفترض أن الحركات الاحتجاجية تعبير عن تغيير اجتماعي في سياق معولم يمس بنية المجتمع المغربي ككل ولا يرتبط بطبقة أو فئة اجتماعية محددة، يجد في تنامي قيم الفردانية والاستقلالية ومساءلة السلطوية، وانتشار ثقافة الحقوق والحريات في صفوف جيل شباب اليوم مؤشرات دالة عليه.

الفرضيات الفرعية:

بتحديدنا للفرضية المركزية التفسيرية أعلاه، فإننا وتماشيا مع الخطوات المنهجية التي يفرضها البحث السوسيولوجي لعدد من الأسئلة /الإشكالية، سنحاول تقديم بعض الإجابات الفرعية المفترضة لها، والتي نروم من خلالها الإحاطة الشاملة بمختلف المحددات الاجتماعية والثقافية والسياسية المفسرة لبنية وسيرورة الحركات الاحتجاجية بالمغرب.

- نفترض أن حركة 20 فبراير لها جذور في تاريخ المجتمع المغربي، وأن العودة للتاريخ قادرة على كشف هذه الجذور ومنح القدرة على رسم مسارات الفعل الاحتجاجي بالمجتمع المغربي.

- نفترض أن عدم تناسب ارتفاع النمو السكاني مع الضغط المتواصل على خدمات المدينة من جهة، وتحولات بنية الأسرة المغربية وعولمة أسلوب الحياة القائم على ثقافة الاستهلاك والتمتع من جهة ثانية عامل مفسر لتنامي التعبيرات الاحتجاجية اليوم.

- نفترض أن العولمة وثورة وسائل الاتصال المعلوماتي كان لها دور مهم في خلخلة سيرورات التنشئة الاجتماعية وعلاقات السلطة داخل المجتمع، والتعجيل بميلاد جيل جديد يحمل قيم جديدة تنهل من معين ثقافة الحقوق والحريات، وتتعارض مع ثقافة الخضوع والوصاية، قد شكلت سياقاً عاماً لبروز الحركات الاحتجاجية وتناميها في المشهد السياسي المغربي.

- نفترض أن الانفتاح النسبي للنظام السياسي بالمغرب، إلى جانب اندلاع الثورات العربية شكل فرصة سياسية استغلها الشباب لتأسيس حركة 20 فبراير بالمغرب

- نفترض أن الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي شكلت أرضية مناسبة لتعبئة الناس وتنسيق الجهود لانطلاق حركة 20 فبراير الاحتجاجية.

- نفترض أن الخطاب الملكي للتاسع من مارس 2011 قد عجل باحتواء الحركة وحد من سقف مطالبها.

• نفترض أن تعدد القوى المشاركة في حركة 20 فبراير وعدم انسجامها من جهة، وغياب مشروع سياسي بديل لديها، وحملات التشويه التي تعرضت لها من جهة ثانية، قد ساهم في إضعاف الحركة وولد إحساسا بالخوف لدى المشاركين خاصة مع تحول بعض الثورات العربية إلى ثورات دموية، وهو ما استغلته التيارات الإسلامية لصالحها في التعبئة من أجل الصعود إلى السلطة، خاصة في ظل تنامي نزعة العودة إلى الدين التي يشهدها العالم اليوم.

• نفترض أن حركة 20 فبراير بالرغم من موتها شكلت أرضية خصبة لتعزيز تطور ثقافي يقوم على الانتقال من ثقافة الخوف والخضوع والوصاية إلى ثقافة المطالبة بالحقوق والحريات.

7- منهجية الدراسة وأدواتها:

إذا كانت هذه الدراسة قد آلت على نفسها البحث في دلالات تغير بنية ونمط الاحتجاج كفعل اجتماعي يحمل دلالات سياسية، فإننا نجد في المقاربة الكيفية سبيلا للقبض على هذه الدلالات ومنح القدرة على رصد التحولات التي تجري في أعماق المجتمع، التي باتت تجد اليوم في تنامي التعبيرات الاحتجاجية إحدى مظاهرها. وإذا كان البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية يقوم على جمع النصوص وتحليلها وتأويلها بهدف اكتشاف أنماط ذات دلالة تصف الظاهرة قيد الدرس، مثلما يروم الوقوف على المعاني التي يمنحها الناس لأفعالهم وسلوكاتهم، خاصة إذا علمنا أن المعاني تميل إلى التحكم في سلوكات الفاعلين وتوجه اختياراتهم وتحدد قراراتهم، أي وصف تجارب الناس من الداخل بشكل يتيح للباحث سماع هدير التحولات العميقة التي تجري في عمق المجتمع، والتي تعجز الانتظامات الإحصائية والعلاقات السببية التي يفرضها التناول الكمي للظواهر، عن التعبير عنها.

بناء عليه سنعمد تقنيتين أساسيتين في المنهج الكيفي لجمع المعطيات في أفق تحليلها وتأويل دلالاتها: تقوم الأولى على تقنية تحليل المضمون، والتي ستتصب على وثائق الأرضية التأسيسية لحركة 20 فبراير، التي سنجد من بينها شريط فيديو يدعو إلى التظاهر يوم 20 فبراير من أجل تحقيق مطالب الحركة، وهو شريط أنجزه مجموعة من نشطاء الحركة بالرباط. في هذا المستوى سنعمل على تحليل هذه الوثائق وتأويلها، وفق إطار نظري يلحم كل مفصل الأطروحة، بغرض معرفة المسار الذي قطعتة الحركة في سياق تشكلها من المجال الافتراضي إلى التجسد الواقعي، وإدراك طبيعة الشروط المسهمة في إنضاج الحركة، ومعرفة طبيعة القوى المشكلة للحركة، وتلك التي ستلتحق بها، خاصة وأن هذه الوثائق لم تأت دفعة واحدة، بل جاءت وفق تسلسل زمني استغرق مدة شهر تقريبا، وهي المدة التي كانت كافية لخروج الحركة إلى الفضاء العام. كما سنعمل على تحليل مضمون بعض شعارات الحركة، مركزين في ذلك بشكل مكثف على تحليل مضمون شعار "حرية، كرامة، عدالة اجتماعية" بوصفه البوتقة التي انصهرت داخلها باقي شعارات الحركة. تحليل يروم امتلاك القدرة على تفكيك شفرات هذه الشعارات واستنتاج مخزونها الدلالي، وذلك عبر ربطها بطبيعة ونوعية المطالب التي رفعتها الحركة، حتى نكون قادرين على إبراز ملامحها وتحديد هويتها.

أما التقنية الثانية فستجد في المقابلة المبنية طريقها لجمع المعطيات، وذلك لكي نتمكن من إجراء مقارنات بين إجابات المبحوثين، وتكميم بعض جوانبها خاصة ما يتعلق منها بالمتغيرات الاجتماعية للمبحوثين لقياس مدى توفر عناصر تعريف الجيل السياسي في العينة المعتمدة في البحث.

٢١ تركيب العينة:

لما كان موضوع دراستنا يروم الوقوف على الدلالات التي يتخذها الفعل الاحتجاجي اليوم من جهة تغير بنيته وأنماط تعبيراته، وتماشيا مع المنهج الملائم لهذا الغرض، فإننا

سنعتمد عينة نظرية، غير احتمالية، تضمن لنا ارتباط المشاركين بموضوع البحث وبؤثرته النظرية. وهي عينة يتم فيها اختيار المشاركين على طريقة كرة الثلج، بحيث كل مشارك يدلنا على مشارك آخر ممن تربطه به علاقة نضالية في صفوف الحركة، خاصة وأننا حرصنا، قدر الإمكان على ألا يقتصر بحثنا على مدينة واحدة، وذلك بغرض اكساب نتائج البحث قدرا من الصلاحية يقوم على إمكانية عقد مقارنات وإدراك الفروقات بين أجوبة المشاركين في البحث. وقد جاءت عينتنا مشكلة من 46 مشاركا (بينهم تسع إناث فقط)، موزعة من الناحية المجالية على ست مدن أولها الدار البيضاء، لما لهذه الأخيرة من أهمية ديمغرافية، اقتصادية، ورمزية بالنسبة للمغرب، إذ هي مدينة مليونية، يشهد التاريخ المعاصر للمغرب أنها عرفت أكثر من حركة احتجاجية منذ بداية الاستقلال، كما أنها تحتضن النصيب الأوفر من النخبة المغربية السياسية، والاقتصادية، والثقافية، إضافة إلى الرباط والقنيطرة وطنجة وتازة، وذلك بهدف توسيع مجال الدراسة الميدانية بما يمكننا من تعميم أكثر للنتائج وضمان قدر أكبر من الموضوعية كشرط أساسي لكل دراسة علمية.

🔍 تحليل المعطيات:

لا يمكن، نظريا، معالجة أية معطيات دراسة سوسيولوجية، كيفما كانت طبيعتها، كمية كانت أم كيفية، دون التسلح بخلفية نظرية تشكل مرجعية التحليل في نهاية المطاف، وإلا أصبح البحث مجرد تأملات شخصية أو ضربا من ضروب التخمين التي لا تنتصر في نهاية الأمر إلى أية نظرية، أو أطروحة، أو قاعدة. لذلك، وبالنظر إلى طبيعة موضوع هذه الدراسة، فإننا سوف نعمل على جعل نظرية الحركة الاجتماعية خلفية لهذا العمل، وأرضية تمشي عليها تفاصيل الدراسة، ولحمة تجمع بين أجزائها، مع الميل أكثر إلى ما راكمه في هذا المجال عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين ضمن سوسيولوجيا الفعل الاجتماعي الذي لا ينفصل، في نظره، عن التاريخ، ومن هنا أهمية

البعد التاريخي في قراءة مسار تطور الفعل الاحتجاجي، كفعل يعبر عن إرادة الذات في كسب رهان الصراع وامتلاك ناصية التوجه الثقافي للمجتمع، والذي يبقى مفتوحا على تغيرات دائمة تبعا لتقلب الصراعات والتفاوضات بين الخصوم. ولما كانت الحركات الاجتماعية تعبيراً عن عودة الفاعل الذي غيبته القراءات البنيوية التي ظلت تعطي قيمة، في تفسيرها للتحويلات، للبنيات على حساب الفاعلين، فإن قراءة معطيات هذه الدراسة، خاصة تلك المتعلقة بالوثائق التأسيسية للحركة، ومطالب هذه الحركة وشعاراتها، وإجابات المشاركين في الحركة، من هذا المنظور يصير بالنسبة لنا التزاما تفرضه نظرية الفعل الاجتماعي كما صاغها آلان تورين، وذلك من أجل إدراك معاني ودلالات هذا الفعل (الاحتجاج هنا) انطلاقاً من هذا الإطار النظري، وعبر ربط هذه الوثائق، ودليل المقابلة بمتغيرات وفرضيات الدراسة وإشكالياتها المركزية.

8- صعوبات الدراسة:

يعد الاشتغال على موضوع الاحتجاج عملاً مضنياً ومعقداً بامتياز، وينبع هذا التعقيد من طبيعة الموضوع التي يجد الباحث فيه نفسه وهو يحل تمفصلات الاحتجاج يقترب من مناطق الحدود التي ترسمها السلطة السياسية، أو قل تلك الخطوط الحمراء التي لا ينبغي له البحث فيها، خاصة وأن الاحتجاج وإن بدا ممارسة اجتماعية فهو ممارسة سياسية بمعان أخرى وآليات أخرى، خارج القنوات الرسمية التي تضعها الدولة وتتحكم في منسوب النشاط بداخلها. هذا الأمر يجعل الباحث يعيش قلقاً وتوتراً، بل صراعاً مريراً ما بين الوفاء للموضوعية العلمية التي تقتضي منه قول الحقيقة كاملة دون تبسيط قد يجعل من المعرفة العلمية معرفة منتجة للوهم والكذب، وذلك بتعرية الجذور وكشف الأقنعة التي تتوارى وراء خطابات الفاعل السياسي، وبين الوفاء للالتزامات المؤسسة التي ينتمي إليها ويشغل تحت إطارها ووفق قوانينها، والتزاماته الأسرية تجاه أسرته وأبنائه، ذلك أن قول الحقيقة قد يكون مكلفاً في سياق ما زال فيه الاحتجاج مفتاحاً

للزنزن، وممارسة لم تطبع معها الدولة بشكل كبير، وإن أبدت، في الحقيقة، نوعا من الليونة تجاهها.

تأتي صعوبة الدراسة التي واجهتنا أيضا ونحن نبحث في موضوع حركة 20 فبراير من ذلك التبرم الكبير الذي أبداه كثير من النشطاء الذين تواصلنا معهم، عبر شبكة علاقاتنا الشخصية، من القبول بإجراء مقابلات معهم، خاصة وأن الأمر تزامن مع بدء محاكمة نشطاء حراك الريف والعقوبات الثقيلة التي طالت عددا كثيرا منهم، وهو ما دفعنا إلى تأجيل النظر في إجراء المقابلات إلى حين انفراج قد يلوح قريبا في الأفق، ولم نكن ندري أن الجائحة سيكون لها رأي آخر، فقد ألزمتنا ظروف جائحة كورونا وما استتبعها من حجر صحي وتشديد لإجراءات التنقل بإجراء مقابلات إلكترونية جاءت فيها إجابات المشاركين في البحث مكثفة، ولم تسمح لنا، بالتالي، باستغلال الإمكانيات الحوارية التي تميز المحادثات المباشرة. وبقدر ما حدثت الجائحة من حرية الحركة والتنقل إلى المكتبات بغرض الحصول على كتب تفرضها سيرورة إنجاز البحث، فقد زاد ألم إصابة أطرافي السفلية (الركبة بالضبط) بجرح داخلي لا تهدئه غير المسكنات شريطة عدم الجلوس على المكتب لمدة أطول، من الإسهام في تعميق حدة هذه الصعوبات التي انضافت إليها صعوبة الموضوع وتشعباته، خاصة وأنه يشكل مدار تقاطع لعدد من الحقول المعرفية. غير أن شغف البحث من جهة، وصبر الأستاذ المؤطر وتشجيعه الدائم لنا، إلى جانب تشجيع أسرتنا ظل نبراسا ومدللا لكل الصعاب حتى الصحية منها، رغم قساوتها.

الفصل الثاني: سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية

1- مفهوم الحركات الاجتماعية:

تظهر الحركات الاجتماعية والاحتجاجات داخل أنساق الدولة. وهي تستهدف في الغالب سلطات الدولة التي تعمل على إحداث التغيرات والإصلاحات التي تجيب على مطالب المحتجين. إنها تعبر عن وجود صراعات رمزية داخل المجتمع، تسعى إلى إحداث تغيرات اجتماعية وسياسية عبر الاشتغال على خط القيم الثقافية، مادام التغير السياسي هو تبني مؤسسي للقيم الجديدة المنتشرة في ثقافة المجتمع، وعلى هذا الأساس تجسد الحركات الاجتماعية الحاجة إلى فضاءات اجتماعية جديدة تتوسط الدولة والمجتمع المدني، وتعمل على خلق أشكال اجتماعية، وجماعات وشبكات، مفرزة بذلك لقيم جديدة وعلاقات سلطة جديدة تروم تحقيق تحول ديمقراطي والضغط على الدول التسلطية من أجل تقديم إصلاحات سياسية حقيقية⁽¹⁾.

مما لا شك فيه اليوم أن الانتشار الواسع للحركات الاجتماعية والاحتجاجات قد فرض على معظم علماء العلوم الاجتماعية الذين يدرسونها، النظر إليها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الممارسة السياسية- ويستخدم للإشارة إليها على نطاق واسع مصطلح السياسة الجدالية أو الشقاقية⁽²⁾ contentions politics، فالناس لم تعد تعتمد فقط في التعبير عن احتياجاتها والدفاع عن مصالحها على المؤسسات السياسية التقليدية من أحزاب ونقابات، بل تلجأ أيضاً إلى الاحتجاجات والمظاهرات، وحملات جمع التوقيعات، والمسيرات والتنظيمات التي تعبر عن مطالبهم في التغير الاجتماعي، وبهذا المعنى

¹ عبد الرزاق أبلال: الحركات الاجتماعية والتغير السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، العدد الأول، أكتوبر 2017، ص 259.

² يرى الأستاذ أحمد زايد في ترجمته لكتابي هانك جونسون: الدول والحركات الاجتماعية، وآصف بيات: الحياة سياسة، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، الصادران عن المركز القومي للترجمة بالقاهرة سنة 2018 و2014، أنه يصعب ترجمة هذا المفهوم إلى العربية، حيث ترجمه في الأول بالسياسة الجدالية، وفي المرة الثانية بكلمة الشقاقية. وفي الحالتين فهي سياسة تمارس بين طرفين، هما الدولة من ناحية، وآخرون يحاولون إتلافها من ناحية أخرى.

تصير الحركات الاجتماعية نمطا من السياسة يقوم بها الناس، هي ليست بحال سياسة للنخب⁽¹⁾.

نعتقد أن الفهم العميق للحركات الاجتماعية والاحتجاجات بوصفها ممارسة سياسية تنازعية لا يستقيم دون العودة بالتاريخ إلى الوراء، خاصة ما يتعلق بتاريخ تشكل الدولة الحديثة في الغرب، وهي عودة نخالها قدرة على حمايتنا من الوقوع في الخلط الذي وقع فيه الكثير من الدارسين للحركات الاحتجاجية سواء هنا بالمغرب أو بالوطن العربي، بين الحركات الاجتماعية وباقي السلوكات والممارسات الجماعية ذات الصلة، كالتمردات والانتفاضات والثورات والانقلابات... إلخ. فالتاريخ يساعدنا في هذا الصدد لكونه يفسر سبب دمج الحركات الاجتماعية لبعض الملامح الحيوية (مثل مسيرة الشارع المنظمة) والتي تميز الحركات الاجتماعية عن أنواع أخرى من السياسة، ولأنه كذلك يساعدنا على الوقوف على التغيرات الدالة في عمل الحركات الاجتماعية، مثلما أنه يمكننا من التنبؤ بإمكان حدوث تغيرات ومسارات جديدة في المستقبل. وأخيرا، يدعونا أيضا إلى الانتباه لظروف التحول السياسي التي جعلت الحركات الاجتماعية أمرا ممكنا⁽²⁾. فتاريخ شيء ما - كما يقول جيل دولوز - هو عموما، تعاقب القوى التي تستولي عليه، وتعايش القوى التي تصارع من أجل الاستيلاء عليه. والموضوع ذاته، والظاهرة ذاتها، يتبدل معناهما وفقا للقوة التي تستحوذ عليهما. والتاريخ هو تغير المعاني، أي تعاقب ظاهرات إخضاع عنيفة إلى هذا الحد أو ذاك، ومستقلة بعضها عن بعض إلى هذا الحد أو ذاك⁽³⁾.

¹ - هانك جونستون: الدول والحركات الاجتماعية، ترجمة، أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2018، ص 9-10.

² - تشارلز تيلي: الحركات الاجتماعية 1768-2004، ترجمة وتقديم، ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005، ص 37.

³ - جيل دولوز: نيتشه والفلسفة، ترجمة، أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2001، ص 8.

يذكر تشارلز تيلي ثلاثة أشكال من الخلط يقع فيها الدارسون للحركات الاجتماعية عند إهمالهم الشرط التاريخي في دراساتهم:

1. إن المحللين والنشطاء غالبا ما يستعملون مصطلح "حركات اجتماعية" بشكل فضفاض ليشمل جميع الأعمال الشعبية ذات الصلة، أو على الأقل جميع الأعمال الجماعية الشعبية التي تلقى استحسانهم، فالنسويات، على سبيل المثال، يدمجن وبأثر رجعي النساء البطلات على مدى قرون قبل عام 1750 بالحركة النسائية، بينما تصبح أية مبادرة شعبية في أي مكان في صالح البيئة بالنسبة لنشطاء البيئة جزءا من الحركة البيئية على مستوى العالم.

2. كذلك غالبا ما يخلط المحللون غالبا بين العمل الجمعي لحركة ما وبين المنظمات والشبكات التي تدعم أو تؤيد العمل الجمعي، بل إنهم يعتبرون المنظمات والشبكات عنصرا مكونا للحركة الاجتماعية بحيث لا يمكن فهمها بمعزل عنها.

3. إن المحللين غالبا ما يتعاملون مع "الحركة" كفاعل أحادي فردي، الأمر الذي يطمس شيئين مهمين:

(أ) المروغة التي لا تنقطع، وإعادة تنظيم الصفوف الذي يستمر دائما في إطار الحركات الاجتماعية.

(ب) التفاعل بين النشطاء والقاعدة الشعبية والمستهدفين والسلطات والحلفاء والمنافسين والأعداء والجماهير التي تصنع النسيج المتغير للحركات الاجتماعية.

إن تضخم المصطلح ليشمل جميع أنواع العمل الجماعي الشعبي في الماضي والحاضر، والدمج بين الحركة وجمهورها المؤيد وشبكات أو منظماتها، وكذا التعامل مع الحركات كفاعل أحادي، يعوق أي جهد لوصف وتفسير كيفية عمل الحركات الاجتماعية وتطورها عبر التاريخ⁽¹⁾. في هذا الصدد يسجل جون ماركوف (John Markoff)

¹ - تشارلز تيلي: الحركات الاجتماعية 1768-2004، سبق ذكره، ص 42-43.

ملاحظة بالغة الأهمية، فيقول: "إن الحركات الاجتماعية كما نعرفها اليوم كانت آخذة في التفتح في إنجلترا أواخر القرن الثامن عشر وأثناء القرن التاسع عشر، وتجدرت في أوروبا وأمريكا الشمالية، وأماكن أخرى. ولكي نفهم لماذا، لابد أن نأخذ في الاعتبار كثيرا من التغيرات المتصلة ببعضها البعض: حكومة قوية مع ملك مستضعف، وشعب ينظم نفسه لتأكيد مطالب على تلك الحكومة، ونخبة سياسية تدعي أنها حكمت باسم الشعب، وتحسينات في وسائل النقل وعلاقات تجارية تربط بين أناس بعيدين عن بعضهم البعض، وبدايات محو الأمية على مدى واسع، ووسائل الإعلام والاتصال الجديدة التي أدت إلى شعور الناس المنفصلين جغرافيا بأنهم يتحركون وفق إيقاع مشترك" (1).

على نفس الخط الزمني، يشير سيدني تارو (Sidny Tarrow) إلى أن الحركات الاجتماعية ظهرت في القرن الثامن عشر نتيجة للتغيرات الهيكلية التي كانت مرتبطة بال رأسمالية، مثل أشكال الارتباط الجديدة، والاتصال المنظم الذي يربط المركز والهامش، وانتشار المطبوعات، ومعرفة القراءة والكتابة. وبذلك ترتبط الحركات الاجتماعية - كالثورات - بالحدث والرأسمالية (2).

يمكننا أن نضيف لما سبق ذكره، أن ظهور الحركات الاجتماعية في إنجلترا - على نحو خاص - كانت وراءه أيضا نقلة ديمغرافية مهمة، جعلت مدينة لندن تتنافس اسطنبول على مرتبة أكبر مدينة أوروبية، وبالتالي ثاني أكبر عاصمة في العالم بعد بكين، إذ سينتقل عدد سكانها في غضون خمسين سنة فقط (من سنة 1750 إلى سنة 1800) من 675 ألف نسمة إلى 865 ألف نسمة، أي بزيادة 190 ألف نسمة. إضافة إلى توفرها على أكبر ميناء بأوروبا، وتحولها بذلك إلى مركز تجاري واسع النفوذ والتأثير، ومركز

¹ - تشارلز تيلي: الحركات الاجتماعية 1768-2004، سبق ذكره، ص 47.

² - فالنتين مقدم: العولمة والحركات الاجتماعية، ترجمة: أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2017، ص 24.

للأعمال المصرفية على مستوى العالم، ومن تم إنضاجها للشروط الأساسية لابتكار الحركة الاجتماعية⁽¹⁾.

إن تركيز تشارلز تيلي- في جانب من تحليلاته- على دور العامل الديمغرافي واتساع رقعة التحضر خاصة بمدينة لندن في ابتكار الحركة الاجتماعية، هو ما نتبناه أيضا في أطروحتنا حول تطور الحركات الاحتجاجية بالمغرب (انظر الفصل الأول من الباب الثاني)، وهو ما تراهن عليه أيضا الباحثة في العلوم السياسية بسمة المومني في تفسيرها لأسباب للثورات العربية والحراك السياسي بالوطن العربي ضمن كتابها: فجر العرب، شبابه وعائده الديمغرافي⁽²⁾.

هكذا، فظهور الحركات الاجتماعية في إنجلترا وأوروبا وأمريكا ارتبط بسياق تاريخي محدد، عرفت فيه هذه البلدان والمناطق تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، كانت ورائها أسباب متعددة، يمكن حصر أهمها في أربعة أساسية: الحرب، والحركة البرلمانية، والرسملة، والحركة البروليتارية⁽³⁾. لقد أعطت تأثيرات حرب السبع سنوات⁽⁴⁾ (1756-1763) بين فرنسا وبريطانيا العظمى دفعة قوية لنشأة الحركات الاجتماعية،

¹ - تشارلز تيلي: الحركات الاجتماعية 1768-2004، سبق ذكره، ص 78.

² - بسمة المومني: فجر العرب، شبابه وعائده الديمقراطي، ترجمة: فادي ملحم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2016.

³ - تشارلز تيلي: الحركات الاجتماعية 1768-2004، سبق ذكره، ص 75.

⁴ حرب السنوات السبع، ويطلق عليها أحيانا الحرب البومرانية: هي حرب جرت بين 1756 و 1763 م. شاركت فيها بريطانيا وبروسيا ودولة هانوفر ضد كل من فرنسا والنمسا وروسيا والسويد وسكسونيا، ودخلت إسبانيا والبرتغال في الحرب بعد مدة من بدايتها عندما هوجمت إحدى جيوش المقاطعات المتحدة الهولندية في الهند. كان هناك سببان رئيسيان لهذه الحرب وهما:

1- المنافسة الاستعمارية بين بريطانيا وفرنسا في أمريكا.

2- النضال في سبيل السيطرة والنفوذ في ألمانيا التي لم تكن دولة موحدة آنذاك.

انتهت الحرب بعقد معاهدة باريس 1763 حيث ثبتت الحرب مركز بروسيا الجديد كدولة عظمى وجعلت بريطانيا الدولة الاستعمارية الكبرى في العالم على حساب فرنسا.
أنظر: موقع ويكيبيديا على شبكة الإنترنت.

إذ بالرغم من خروج بريطانيا من هذه الحرب منتصرة، ظلت خزانة مستنزفة وحكومتها غارقة في الديون، الشيء الذي حتم عليها البحث عن موارد مالية لتعويض خسائرها المالية وتغطية نفقات مؤسساتها العسكرية المترامية الأطراف، وذلك عبر إحكام الرقابة على الجمارك وفرض رسوم وطوابع باهظة على الكثير من المعاملات التجارية والقانونية. هذه الإجراءات عمقت من السخط الشعبي وأشعلت شرارة المقاومة ضد ما عرف بقانون الطوابع (من 1765 إلى 1766) التي ستوحد بين المستعمرات على نحو لم يسبق له مثيل، حيث حثت المقاومة على مقاطعة الواردات البريطانية وكونت اتصالات ممتدة عبر المدن التابعة لثلاث عشرة مستعمرة وبعضها من المستعمرات الكندية. وقامت جماعة "أبناء الحرية الإكليريكية" بتنظيم وفرض المقاطعة على مستوى المستعمرات، ولم يتم إلغاء العمل بقانون الطوابع (1766) إلا بعد أن كون التجار والحرفيون وغيرهم من قاطني المدن شبكة مقاومة محكمة⁽¹⁾.

أما الحركة البرلمانية فأثرها على السياسة لم يكن أقل. فثقل الضرائب والديون التي فرضتها الحرب زادت من سلطة البرلمان مقابل تراجع سلطة الملك وأعوانه، حيث كان كل طلب حكومي لأموال جديدة بمثابة إعلان عن بداية نضال يحصل فيه البرلمان على تنازلات جديدة. (كما أن الموافقة البرلمانية على الضرائب قد خفضت أيضا من التمرد المفتوح ضد فرض الضرائب، على عكس ما كانت عليه المستعمرات الفرنسية والأمريكية في القرن الثامن عشر). ومع ازدياد سلطة البرلمان صار النجاح السياسي غير مرهون برعاية ودعم الملك - كما كان الشأن في السابق - بل بارتفاع أسهم الحركات البرلمانية لدى القاعدة الشعبية القومية على نحو كبير (سواء بالنسبة للذين لهم حق التصويت أو من ليس لهم حق ذلك). وهو نفس الشيء الذي قام به الأمريكيون، إذ عملوا على استثمار جهودهم في تعزيز سلطة البرلمان على المستوى القومي ومستوى الدولة بشكل خاص.

¹ - تشارلز تيلي: الحركات الاجتماعية 1768-2004، سبق ذكره، ص 69.

أما حركة الرسمة - حسب ما يذكر تشارلز تيلي- فقد وقعت على جانبي الأطلنطي، حيث ارتبطت بنمو رأس المال الزراعي والتجاري والصناعي من حيث المدى والمجال. فكانت بريطانيا العظمى قوة صناعية وتجارية لا تضاهى عالمياً، مثلما أنها حققت أيضاً زيادة هائلة على مستوى إنتاجها الزراعي. وشكلت المستعمرات الأمريكية القديمة روافد هامة ساعدت في تدعيم الاقتصاد البريطاني، والتي شهدت هي الأخرى توسعات زراعية وتجارية وصناعية هائلة بعد عام 1750. وبالرغم من الدور الإيجابي لأصحاب الأرض وأرباب المصانع في الدفع بعجلة الاقتصاد البريطاني نحو مزيد من التقدم، فإن الرأسماليين التجار على نحو خاص كان لهم التأثير الأكبر على الاقتصاد البريطاني والأمريكي⁽¹⁾.

فيما يخص الحركة البروليتارية، فلم تقتصر فقط على اتساع حركة التصنيع وزيادة العمل في المصانع (بالرغم من حدوث هذا الأمر على مستوى واسع وبشكل لم يسبق له مثيل)، وإنما ارتبطت بالزيادة في عملية الإنتاج المعتمدة على العمل المأجور من أجل العيش (تشارلز تيلي 1984). لقد كان تركيز حياة الأراضي والاستئجار في الزراعة البريطانية، قد عمل على الزيادة على نحو هائل من نصيب العمال المأجورين وسط جميع المزارعين. غير أن الحركة البروليتارية بالرغم من ذلك كانت أسرع بكثير في المجال الصناعي من أي مجال آخر، حيث فقد الحرفيون المستقلون الأرض أمام العمال المأجورين في الورش والمصانع. وتغيرت الصورة بشكل كبير في أمريكا الشمالية، حيث قام العبيد بتمثيل نسبة متزايدة من جملة العمل في الزراعة الجنوبية، وكانت الحركة البروليتارية تشبه نظيرتها البريطانية التي وقعت في المناطق الساحلية للتجارة والتصنيع،

¹ - نفسه، ص 76.

لكن الحدود الآخذة في الاتساع وفرت فرصا عديدة لصغار الملاك والتجار ⁽¹⁾. لكن، ما علاقة هذا الأمر كله بنشأة وتطور الحركات الاجتماعية؟

يمكن توضيح تأثير هذه العناصر الأربعة (الحرب والحركة البرلمانية والرسملة والحركة البروليتارية) على نشأة الحركات الاجتماعية على النحو التالي:

❖ ساهمت زيادة تعبئة الموارد للحرب وارتفاع تكاليفها في التأثير السلبي على رفاة عامة الناس، لكنها بالمقابل زادت من القدرة التفاوضية للبرلمان حول الشروط التي يمكن بموجبها أن يساهم أصحاب الأراضي والتجار والعمال والجنود وغيرهم في الجهد الجماعي.

❖ بالرغم من محدودية حق التصويت، فإن تحول السلطة نحو البرلمان عمل على زيادة أثر الأعمال التشريعية على رفاة الجميع بشكل كبير، واكتسب الجميع في بريطانيا العظمى والمستعمرات، بسبب التنظيم الجغرافي للتمثيل البرلماني، مزيدا من الاتصال المباشر مع الناس - مع المشرعين المنتخبين - الذين كانوا يقومون باتخاذ تحركات سياسية متعاقبة.

❖ عملت حركة الرسملة على تعزيز الدور الكبير والتأثير المستقل للتجار والماليين في لندن وأماكن أخرى، حيث أصبح ثقلهم لدى الحكومة أمرا لا يمكن تجاوزه، بالرغم من استمرار سيطرة كبار أصحاب المزارعين وأصحاب الأرض على السياسة الوطنية.

❖ عززت الحركة البروليتارية من استقلالية العمال وفكت ارتباطهم ببعض أصحاب الأراضي، و خلقت لهم الفرصة لولوج الحياة السياسية والتأثير في مجراها.

¹ - تشارلز تيلي: الحركات الاجتماعية 1768-2004، سبق ذكره، ص 77.

❖ عززت هذه التغيرات في مجملها، من التحالفات العارضة بين كل من الأرستقراطيين المنشقين والبورجوازيين الذين لم تمكنهم قوتهم العددية من مواجهة تكتل الطبقات الحاكمة، والعمال الفاقدين للحماية القانونية والاجتماعية.

❖ سهلت تلك التحالفات من ملائمة وتوسع الجمعيات ذات الأغراض الخاصة، والاجتماعات العامة، وحملات الالتماس والمسيرات المنظمة وغيرها من الأشكال ذات الصلة في رفع المطالب من قبل الطبقة العاملة ونشطاء البورجوازية الصغيرة، لكنها صعبت على السلطات مهمة الحفاظ على الحظر القانوني لتلك الأنشطة الخاصة عندما انضم إليها عامة الناس.

❖ أبعدت تلك التحالفات الطبقة العمالية نفسها ونشطاء البورجوازية الصغيرة عن العمل الهدام، وأكسبتهم الخبرة في رفع المطالب والتأثير في الشأن السياسي.

❖ خلقت التحركات المشتركة بين الأرستقراطيين المنشقين والبورجوازيين الراديكاليين والبورجوازيين الصغار الغاضبين والعمال إرهابات ومساحات قانونية لأعمال الحركة الاجتماعية، حتى بعد انتهاء الحملات والتحالفات التي كانت جارية آنذاك.

إن هذه التغيرات لم تحدث بشكل فجائي، وعلى نحو سريع. فبين الأحداث المضطربة لعام 1768 وتوافر سياسة الحركة الاجتماعية بشكل واضح أمام عدد متنوع من الفاعلين على جانبي الأطلنطي، كان قد مر نصف قرن آخر من الكفاح والتطور⁽¹⁾.

هكذا، يمكننا القول، إن الحركات الاجتماعية قد تطورت في الغرب بعد عام 1750، وقد انبثقت عن توليفة ابتكارية تسلسلية تقوم على ثلاثة عناصر أساسية:

1. مجهود عام، منظم ومستدام، يقوم على إملاء/ تقديم مطالب جماعية لسلطات معينة (يمكن إطلاق تسمية الحملة على هذا العنصر).

¹ - نفسه، ص 77-78.

2. توظيف توليفات من بين أشكال العمل السياسي التالية: خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، لقاءات عامة، مواكب مهيبة، اعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة، بيانات في الإعلام العام، مطويات أو كراسات سياسية (يمكن تسمية هذه الأنشطة والتحركات بذخيرة الحركات الاجتماعية (Répertoire des mouvements sociaux)

3. تمثيل المشاركين لجملة من الصفات العامة الموحدة، وهي: الجدارة، والوحدة، والزمخ العددي، والالتزام تجاه أنفسهم و/أو تجاه قاعدتهم الشعبية (1).

ما يميز الحركات الاجتماعية عن غيرها من أشكال الفعل السياسي الذي كان سائدا قبل 1750م هو اجتماع هذه العناصر الثلاثة، بحيث سنجد على مر التاريخ حضورا لهذه العناصر في ممارسات وظواهر سياسية لكنها ظلت متفرقة، وغير مترابطة، مما يجعل وصفها بالحركة الاجتماعية أمرا غير مقبول علميا. فمثلا دأب البروتستانت في أوروبا على شن حملات شعبية مستدامة ضد السلطات الكاثوليكية من أجل الحق في ممارسة عقيدتهم والقيام بشعائهم التي كانت تبدو في أعين السلطات ضربا من الهرطقة. وانخرط الأوروبيون في قرنين من الحروب الأهلية والتمردات التي كان للانقسامات البروتستانتية/ الكاثوليكية دور محوري في وقوعها. ومن ثمة فإنه بالنسبة ل ذخيرة التحركات، كإنشاء الجمعيات ذات الأغراض الخاصة، واللقاءات العامة، والمسيرات وغيرها من أشكال العمل السياسي، كانت موجودة بشكل فردي قبل زمن طويل من تجمعها في الحركات الاجتماعية. ليس إذن وجود عنصر واحد، بل التوليفة بين تلك العناصر الثلاثة هو ما خلق تمايز الحركات الاجتماعية (2). وإذا كان لنا أن نورد بيانا في هذا الأمر، اعتبرنا العصر الحديث وبداية تشكل الدولة البيروقراطية الحديثة لحظة مفصلية في تشكل الحركات الاجتماعية وتطورها إلى المستوى الذي نعرفه اليوم،

¹ - تشارلز تيلي: الحركات الاجتماعية 1768-2004، سبق ذكره، ص 37-38.

² - نفسه، ص 40.

خاصة إذا علمنا مع "هانك جونستون" أن فهم شكل الدولة الحديثة فهما تاما لا يمكن أن يتم دون النظر في دور الحركات الاجتماعية والاحتجاجية ⁽¹⁾. فكيف إذن نمت وتطورت هذه الحركات؟

2- ذخائر الحركات الاجتماعية:

(أ) ذخيرة الاحتجاج قبل الحديث:

كان الاحتجاج في المجتمع ما قبل الحديث محليا ومحدودا من حيث طبيعته وزمن حدوثه، كما كان في الغالب يتم على نحو درامي، يتخذ شكل تمرد عنيف، لأنه يتشكل عبر فعل مباشر يعبر عن مطالب ومظاهر حرمان ⁽²⁾. كما كانت الدولة ما قبل الحديثة منقسمة بين التنظيم المحلي الذي يسيطر عليه الأعيان وكبار الملاك، وبين تنظيمها القومي (الوطني) الذي يتصف بالمحدودية والتمزق من جهة، وبالتجسد في شخص الملك أو ممثليه من جهة أخرى. فمن أشد وأكثر التعبيرات وضوحا على هذا الأمر، عبارة لويس الرابع عشر التي قال فيها "أنا الدولة". هنا، يورد نوربرت إلياس (Norbert Elias) في كتابه "مجتمع البلاط" قولاً بليغاً في توصيفه لحال الدولة في فرنسا الكلاسيكية: "الجهاز الشاسع المعقد الذي كان لويس الرابع عشر يتربع على قمته، يظل جهازاً خاصاً أو خصوصياً في كثير من الوجوه، إذ إنه يظل امتداداً لدار الملك، إنه نوع من البيروقراطية الميراثية" ⁽³⁾، بيروقراطية في خدمة المجد والعظمة، بحيث لم يكن هناك تمييز واضح بين النفقات العمومية ونفقات الملك الخصوصية. وبصرف النظر عن غطرسة ما كان يعرف بملك الشمس في فرنسا، فإن الدولة ما قبل الحديثة كانت مكونة من شخصيات تضم

¹ - هانك جونستون: الدول والحركات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² - نفسه، ص 17.

³ - Norbert Elias, La Société de cour, Traduit de L'allemand par Pierre Kamnitzer, Archives des Sciences sociales, Paris, Calmann- Lévy, 1974, p.18.

الملك، والنبلاء، والأمراء، وملاكي الأرض، وكبار القضاة المحليون، وقضاة الصلح وكبار رجال الشرطة (الشرفاء) ⁽¹⁾، وهم أشخاص متناثرون بأعداد قليلة إلى الحد الذي يجعلهم يشكلون الدولة في عقول الجماهير المحلية. ولم تكن هناك مؤسسات ولا تنظيمات كما هي اليوم، بل فقط يوجد رجال معروفون في القرى والمدن، يملكون سلطة تقليدية يمررونها بقدر قليل من الضوابط. بهذا المعنى كانت الدولة مجسدة بطرق لا توجد في الدولة المعاصرة ⁽²⁾.

تتوافق إذن، ذخيرة الاحتجاج ما قبل الحديث مع شكل من المجتمع كان يتصف أساساً بأنه مجتمع ريفي، محلي، زراعي تقليدي، يعرف درجة واضحة من التدرج الاجتماعي. وقد كانت سلطة الدولة محدودة بالمقارنة بالاختراق العميق الذي تمارسه الدولة الحديثة في حياتنا اليومية بدءاً من جمع الضرائب وحتى تحديد من له الحق في الزواج، وما ينبغي أن تكون عليه المقررات الدراسية.. إلخ. هكذا، فالاحتجاجات لم تكن تظهر إلا عندما تكسر الالتزامات التقليدية أو عندما تصبح الظروف غير محتملة. ففي فرنسا مثلاً، كانت أعمال الشغب الريفية وانتفاضات الفلاحين المعروفة باسم الجاكية ⁽³⁾ La Jacquerie تركز في الغالب على الظلم الواقع عليهم من ملاك الأرض وغياب العدالة في فرض الضرائب، وارتفاع أسعار الغذاء. ويحدث في حالات أخرى أن يقوم الفلاحون بتدمير الملكية؛ فمن الأفعال المألوفة تحطيم مساكن العمل التي يعمل فيها

¹ - الشريف Sherif هو مصطلح يجمع ما بين كلمتي "شيري ريف" وهو مصطلح يرجع في الكلمة الإنجليزية القديمة Scirgerefa، والتي تعني المسؤول الملكي المعين لحفظ السلام في جميع أنحاء شيري أو المقاطعة أو الرعية نيابة عن الملك. أورده أحمد زايد ضمن ترجمته لكتاب هانك جونسون: الدول والحركات الاجتماعية، ص 24.

² - هانك جونسون: الدول والحركات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ الجاكية: بالفرنسية Jacquerie هو اسم يطلق على الثورة التي قام بها الفلاحون في الجزء الشمالي الشرقي من فرنسا في 28 ماي سنة 1358م، بزعامة كليوم كارل Guillaume carle ou karle ضد طبقة النبلاء، بسبب ضغط الضرائب وسوء المعاملة التي كان الفلاحون يقابلون بها من طرف النبلاء أو ممثلي الملكية. وقد كانت ثورة قصيرة المدى، حيث سيتم إخمادها في يونيو من السنة نفسها، لكنها كانت جد عنيفة، عمل فيها الثوار على ذبح النبلاء، واغتصاب النساء، وحرق الأطفال، وقتل المواشي وإتلاف المحاصيل الزراعية. عن موقع: www.universalis.fr

الفقراء لحساب المقاولين المحليين نظير مبلغ زهيد يدفع لهم لسد رمقهم. لقد كان الظلم المرتبط بمثل هذا العمل القسري ظاهرا للقرويين المحليين. وهم غالبا ما كانوا يهاجمون المنازل ويحطمونها. ومن الأمور الشائعة أيضا في هذا الصدد تحطيم الأسوار التي تسيج الحقول التي كانت مفتوحة أمام القرويين في يوم ما، والغابات التي كانت مكانا لألعابهم. وكانت مثل هذه الأعمال الجمعية تصل إلى الحاكم المحلي أو القاضي الذي يبيت في مظاهر عدم الرضا الشعبي، إما بتلبية مطالب القرويين المتمردين، أو معاقبتهم، حيث كان هذا الإجراء هو الأكثر احتمالا (أو اختيار حل يجمع بين المسلكين) خاصة وأن علاقات السلطة قد جرى تداولها عبر التاريخ في شكل عملية لا نهائية من الصراع والمساومة⁽¹⁾.

أما في المدن فإن الخطوط العامة لمخزون الاحتجاج فكان يتخذ شكل حشد (على نحو أكبر مما كان يحدث في القرى) موجه ضد ممارسات السوق غير العادلة مثل الغش في الميزان والمقاييس أو في حالات نقص الخبز، والتي كانت تؤدي إلى إحداث تمردات وأعمال عنف، يتم فيها مهاجمة منازل التجار ومخازنهم ونهبها، وأخيرا نجد عملية تحطيم الآلات من قبل العمال (كانت تسمى في إنجلترا ظاهرة الخوف من سيطرة الآلة، وهي تشير إلى تصرف العمال البريطانيين في بداية القرن التاسع عشر تجاه آلات النسيج، إذ كانوا يتعمدون تكسيروها لاعتقادهم بأنها سوف تقضي على فرص العمل بالنسبة لهم ولأبنائهم). وهو سلوك يعبر عن شكل من أشكال الاحتجاج ذي الطابع الخاص والمحدود، والذي يعكس القلق العمالي الحضري، حيث كان يدمج بين الانتقام وبين مظاهر المعاناة الأخرى مثل نقص الطعام⁽²⁾.

¹ - مانويل كاستلز: شبكات الغضب والأمل، الحركات الاجتماعية في عصر الأنترنت، ترجمة: هايدي عبد اللطيف،

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2018، ص 28.

² - هانك جونستون: الدول والحركات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

عموما، تتفق الخطوط العامة لهذه الاحتجاجات مع ما ذهب إليه تشارلز تيلي (1995) في تحليله للاحتجاج الشعبي في بريطانيا العظمى (1758-1834). فقد اعتبر أن أشكال النزاع أو الاعتراض ما قبل الحديثة تتميز بثلاث خواص أساسية: فهي محدودة بمعنى أنها محلية، حيث كانت المطالب ومظاهر التعبير عن السخط والمعاناة لا تتوجه إلى الملك أو البرلمان، ولكن إلى السلطات المحلية التي كانت تواجه ذلك - كما سبق وأشرنا- بالقهر أو الاستجابة، وهي تركز على القضايا الملحة مثل نقص الغذاء أو الغضب الذي يتولد عند القبض على أحد الأشخاص أو بسبب التجنيد. وهي انقسامية تعكس صفات الدولة التي وصفناها آنفا⁽¹⁾. لكن مع بداية القرن التاسع عشر ستبدأ هذه الصور من الاحتجاجات الشعبية والعنف الريفي التي ميزت فترات العصور الوسطى والمجتمعات ما قبل الصناعية في الانزواء بمجرد ظهور الدولة الحديثة، لصالح الحركات الاجتماعية. لكن، إذا لم تكن هذه الصور من أشكال الرفض والاعتراض والاحتجاج حركات اجتماعية، فماذا عسى أن تكون هذه الأخيرة؟ بمعنى آخر، ما هو الشرط الأساس لارتقاء الفعل الاحتجاجي إلى مستوى الحركة الاجتماعية؟

يجيب آلان تورين (Alain Touraine) عن هذا السؤال بنوع من الصرامة، فيعتبر أن وجود نضال مطلبى لا يشكل في حد ذاته حركة اجتماعية؛ يمكن لهذا النضال أن يكون دفاعا جسديا، استخداما للظرفية على سوق العمل، وحتى ضغطا سياسيا. لكن، لكي يصير حركة اجتماعية، يجب عليه أن يتحدث باسم قيم المجتمع الصناعي وأن يجعل من نفسه المدافع عنه ضد خصومه الرئيسيين. لا وجود لحركة اجتماعية في المجتمع الصناعي مادام العمال يتعارضون مع التصنيع، يكسرون الآلات أو يقاومون تقنيات جديدة، حتى حين يكون ذلك من أجل أسباب مهمة ومشروعة بمجرد ما تهدد

¹ - نفسه، ص 17.

هذه التقنيات وظائفهم⁽¹⁾. أما "هانك جونستون" فيعتبر هو الآخر أن الاحتجاج في ذاته لا يمثل حركة اجتماعية مادام ليس موجها ضد الدولة كتنظيم سياسي حديث. يقول في هذا الصدد: "إن الاحتجاج لا يشكل حركة اجتماعية. حقيقة ... هناك عنصر استمرار في عمليات نهب الحبوب في إنجلترا وفي أحداث الشغب المرتبطة بالخبز في فرنسا، والتي كانت تظهر بشكل متكرر، ولكنها لم تكن موجهة ضد الدولة، لأن الدولة كما نعرفها الآن لم تكن موجودة"⁽²⁾. وإذا كانت الدولة ما قبل الحديثة مجسدة في شخص الملك أو فيمن يمثلونه، فإن الاحتجاجات ما قبل الحديثة كانت هي الأخرى تتلون بلون طبيعة الدولة، أي أنها كانت مجسدة، وموجهة ضد أفراد متعينين، بوصفهم مسؤولين عن مظاهر الحرمان والسخط الشعبي، وبإمكانهم تلبية مطالب المحتجين. كما أنها كانت مباشرة، لحظية، ومحدودة زمكانيا، تتشكل على نحو سريع حول الأهداف المحلية. وأخيرا، كانت هذه الاحتجاجات فجائية لا تستند إلى تنظيم أو تخطيط محكم، وهو ما كان يسقطها في العنف الوحشي في غالب الأحيان، فتتخذ بذلك شكل تمردات عنيفة.

إن الحركات الاجتماعية هي شكل حديث من أشكال الاحتجاج. تطورت جنبا إلى جنب مع تطور الدولة وفي اتصال وعلاقة دينامية معها. "إنها ليست تيارا للرأي، بما أنها تدين علاقة سلطوية تدرج على نحو ملموس في المؤسسات والتنظيمات، ولكنها هدف التوجهات الثقافية من خلال علائق السلطة وعلاقات التفاوتات الاجتماعية"⁽³⁾. وبذلك فهي تعكس في نظر مانويل كاستلز (Manuel Castells) قدرة الفاعلين الاجتماعيين على تحدي السلطة المتضمنة في مؤسسات المجتمع، بهدف المطالبة بتمثيل قيمهم ومصالحهم. إنها نوع من السلطة المضادة التي في تفاعلها المستمر مع سلطة الدولة

¹ - آلان تورين: نقد الحداثة، ترجمة: عبد السلام الطويل، مراجعة، محمد سبيلا، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2010، ص 244.

² - هانك جونستون: الدول والحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 22-23.

³ - آلان تورين: نقد الحداثة، سبق ذكره، ص 247.

يتحدد شكل هذه الأخيرة وغيرها من المؤسسات التي تنظم حياة الناس. فما هي إذن ذخائر هذه السلطة المضادة؟

(ب) ذخيرة الاحتجاج الحديث:

ترتبط إذن الحركات الاجتماعية الحديثة بالدولة، وكما أشار تشارلز تيلي بالنسبة لحالة بريطانيا العظمى فإن مخزون الحركات الاجتماعية الحديثة قد ظهر بمجرد ظهور الدولة الحديثة، التي بدأت في منتصف القرن السابع عشر والقرن الذي يليه، وكلما أصبحت الدولة أكثر بعدا عن الشخصية، تركز ذلك في الاحتجاج⁽¹⁾. ذلك أن ارتباط الحركات الاجتماعية الحديثة والمعاصرة بالدولة معناها أنها تجعل من هذه الأخيرة هدفا لها، وذلك بغرض التأثير على السياسة المتصلة بمصالح الأفراد. فمع بداية القرن الثامن عشر شرعت الدولة في الاتساع لإنجاز وظائف أكبر من مجرد جمع الضرائب والجمارك والرسوم وأشكال الجباية الأخرى، وبذلك فقد فتحت نفسها للضغط من قبل جماعات من المواطنين ومن قبل الفعل الجمعي، وذلك من خلال:

❖ مضاعفة نقاط الاتصال بالدولة - إنشاء مكاتب ومصالح حكومية ووزارات -
ومن ثم إتاحة الفرصة للتأثير.

❖ مضاعفة دوائر تنفيذ السياسة الخاضعة لتشريعات الدولة.

وقد أشار تشارلز تيلي إلى أن زيادة تكاليف صناعة الحرب قد دفعت الدولة إلى ممارسة وظائف جديدة غير جمع الضرائب، كإعانة الأرامل وتقديم معاشات للجنود والبحارة الجرحى، وذلك لممارسة مزيد من الضغط على تجنيد مزيد من الذكور في الجيش، بحيث لم يكن ذلك إلا بداية. فلقد كانت أزمات نقص الغذاء أثناء فترات الحرب تجبر الدولة على أن تتخبط في توفير الطعام وتنظيم السوق، هذا بجانب تحقيق مطالب

¹ - هانك جونسون: الدول والحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 24.

القوات العسكرية. ولقد كان مفهوما لدى الدولة في أفعالها تلك أنها إذا لم تقم بهذه الوظائف فسوف يتفجر الغضب الشعبي، مما يعقد عملية صناعة الحرب، ويهدد مصالح النخبة ويرفع من تكاليف الضبط الاجتماعي. هذه الوظائف الجديدة تعكس مسار تشكل الدولة في أوروبا، وهو المسار الذي عمل تشارلز تيلي على رسم معالمه الكبرى في كتابه "الإكراه والقسر ورأس المال في تشكيل أوروبا"، مع تنبئه الشديد لتنوع أنماطها.

يصف تيلي ثلاث مراحل من تركيز رأس المال الاقتصادي. ثم يصف بعد ذلك ثلاث مراحل من مسار تركيز رأس مال القسر والإكراه، معتبرا هذه الأخيرة انعكاسا لتركيز رأس المال الاقتصادي (السلطان الاقتصادي). في المرحلة الأولى "يستخرج الملوك من الأهالي الموضوعين تحت رقابتهم، رأس المال الذي يحتاجون إليه على شكل ريع عقاري أو إتاوة أو خراج، ولكن في الحدود التعاقدية"⁽¹⁾. تظل الدولة هنا داخل حدود النمط الإقطاعي، حيث تركز الدولة رأس المال على أساس علاقات ما قبل الدولة. المرحلة الثانية، مرحلة وسيطة، تمتد بين عامي 1500 و1700: تستند فيها الدول إلى رأسماليين مستقلين يقدمون لها قروضا، أو إلى المشروعات المدرة للربح، أو كذلك إلى مؤسسات تجبي لها الضرائب من المزارعين. هناك إذن، بنية مالية مستقلة مرتزقة (لها طابع الارتزاق) لأنها لم تندمج بعد بالدولة. أما المرحلة الثالثة فتبدأ انطلاقا من القرن السابع عشر: كثير من الملوك سيعملون على إلحاق الجهاز المالي بالدولة ويعملون على إدماجه بها (مرحلة التأميم).

أما بالنسبة إلى القسر والإكراه (أداة القوة)، فإن المسار الموازي هو:

¹ - Charles Tilly : Contrainte et Capital dans la Formation de L' Europe: 990-1990, Traduit de l'anglais par Denis- Armand Canal, Aubier histoires, Paris, librairie européenne des idées, 1992, p 88.

المرحلة الأولى: تشكيل قوات مسلحة عبر تجنيد الملوك لمجموعة من الخدم والإقطاعيين، حيث يدين هؤلاء (الإقطاعيون) للملك بخدمة خاصة، لكن ضمن حدود تعاقدية.

المرحلة الثانية: تمتد من عام 1500 إلى 1700؛ كان خلالها الملوك يلجؤون أساساً إلى مرتزقة يزودهم بهم محترفون ومتعهدون موازون للمزارعين المكثرين الذين يديرون مزارع.

المرحلة الثالثة: تم فيها العمل على ضم الجيش والبحرية ودمجهما في بنية الدولة، مع الاعراض عن اللجوء إلى المرتزقة الأجانب، مقابل العمل على تشكيل قوات مجندة من المواطنين عن طريق القرعة.

سيكتمل في القرن التاسع عشر مسار الضم: الدول الأوروبية أدمجت الجيوش والأوليات المالية في آن، ملغية المزارعين الآكاريين والمقاولين العسكريين ووسطاء آخرين. واصلت الدول التفاوض، كما كان الحال في الحقبة الإقطاعية أو في الحقبة الوسيطة، ولكن مع محاورين آخرين، ثم بدأت – وهذا انتقال مهم- تتفاوض على معاشات ونفقات، وإعانات، وعلى تربية عمومية، وتخطيط مديني...إلخ.

حسب بيير بورديو، إذا راكمنا الوجه الإكراهي القسري والوجه الرأسمالي، أمكننا التمييز بين ثلاث مراحل في تاريخ تشكل الدولة في أوروبا: أولاً، هناك مرحلة ميراثية مؤسسة على القوى الإقطاعية والإتاوات؛ ثم مرحلة الوساطة، وهي تضم وسطاء مرتزقة ومقرضون؛ وأخيراً مرحلة التأمين (بمعنى الأمة): جيش جماهيري وجهاز ضريبي مالي

مندمج. هذه المرحلة الأخيرة تتسم بظهور التخصص في الجيش وفصله عن جهاز البوليس. وكل هذا الأمر قد تم بالتدرج (1).

نستطيع إذن أن نميز باختصار شديد ثلاث طرائق كبرى للمسار الذي أفضى إلى نشوء الدولة: **المسار القسري** الذي يولي أهمية وأولوية لتركيز الدولة على القوات المسلحة (روسيا)، **المسار الرأسمالي** الذي يعطي الأولوية لتركيزها على رأس المال (البندقية)، و**المسار المختلط** (إنجلترا)، حيث كان على الدولة التي تكونت بصورة مبكرة جدا أن تتعايش وتتحالف مع حاضرة عاصمة (متروبول) تجارية واسعة (أي لندن)، وتمثل، نتيجة لذلك، خليطا أو تأليفا بين شكلي المراكمة. إنجلترا وفرنسا أيضا، هما نموذجان للمسار الثالث: دولة قومية قوية تزود نفسها بالوسائل الاقتصادية التي تتيح تعهد قوات مسلحة ضاربة (2).

يلاحظ القارئ النبه لكتاب نوربرت إلياس "دينامية الغرب" (3) درجة القرب الكبير بينه وبين تشارلز تيلي في تفسيره لمسار نشوء الدولة في الغرب، والذي يتخذ عنده - أي عند إلياس - مسارين، هما على درجة كبيرة من الارتباط: هناك أولا التركيز التدريجي لأدوات العنف التي يسميها تشارلز تيلي أدوات القسر والإكراه، وثانيا هناك تركيز الجباية الضريبية بأيدي قائد واحد أو إدارة وحيدة في كل بلد. بمعنى آخر، هناك احتكار الضريبة والجيش واحتكار الإقليم (المجال الترابي)، ذلك أن احتكار الموارد الناجمة عن الضريبة هو ما يتيح تأمين احتكار القوة العسكرية التي تسمح بالإبقاء على احتكار الضريبة. لكن، هل الضريبة ضرورية لصناعة الحرب، أم أن الحرب هي التي تحدد الضريبة؟ يستقر رأي

¹ - بيير بورديو: عن الدولة، دروس في الكوليج دو فرانس (1989-1992)، ترجمة: نصير مروة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2016، ص 234.

² - نفسه، ص 234-235.

³ - Norbert Elias : La Dynamique de L'Occident, Traduit de l'allemand par Pierre Kamnitzer, Archives des Sciences Sociales, Paris, édition Calmann- Lévy, 1976.

إلياس على كون الاحتكارين هما معا وجهان للشيء عينه. وهو هنا يعطي مثالا جميلا للغاية: "فعملية ابتزاز بالحماية كذاك التي تنظمه عصابات السطو كما يحدث في شيكاغو مثلا، لا تختلف كثيرا عن الدولة" ⁽¹⁾. غير أن ابتزازها (أي الدولة) يظل مشروعاً بالمعنى الرمزي الاعتباري. ويتخذ مسار الاحتكار شكل سلسلة من المنازلات أو صراعات التصفية التي تقول في النهاية إلى توري أحد المتنافسين على السلطان. فتتشكل بالتدريج دولة واحدة ذات سلطة مركزية، وتهدة داخلية إثر نهاية سلسلة من الحروب، تهدة تفضي إلى سلام داخلي ⁽²⁾.

هكذا إذن، سينحو مسار تشكل الدولة في أوروبا عبر احتكار أدوات القسر والإكراه في اتجاه تعظيم سلطانها وتوسيع وظائفها، وجعلها أكثر ارتباطاً بحاجات الناس وانتظاراتهم، وهو ما يفسر كون الاحتجاجات المعاصرة تجعل من الدولة بوصفها تنظيماً سياسياً للمجتمع، محورا لنضالاتها وقبلة لمطالبها. فمع بداية القرن التاسع عشر أصبح بالإمكان الحديث عن حصول طفرة في التنظيمات السياسية، مثل جمعية المراسلين اللندنية، وجمعية الرجال الإنجليز المتحدة، وجمعية الثورة وغيرها من التنظيمات، وإذا عدنا بالزمن إلى الوراء قليلا، في الفترة ما بين الستينات والسبعينات من القرن الثامن عشر، لوجدنا أن النوادي السياسية كانت تنظيمات نخبوية تتشكل من الطبقات الحاكمة. ولقد نظم العمال أيضا تنظيمات محلية، كما نظموا جمعيات ونوادي تتواكب مع ما يتم على مستوى قومي وعلى نفس المنوال. وفي بداية القرن التاسع عشر، دخلت الجمعيات في أوروبا وأمريكا الشمالية في دوامة من التنافس على المصالح والنقاط المتعددة للضغط

¹ - هذه النقطة يتناولها نوربرت إلياس في الفصل السادس من كتابه "دينامية الغرب" وهو الفصل المكرس للنشوء الاجتماعي للاحتكار الضريبي. La Dynamique de l'Occident, Chapitre.6 ; Norbert Elias : Sociologie du monopole fiscal. ص 152 وما يليها.

² - بيير بورديو: عن الدولة، سبق ذكره، ص 223 - 224 - 225.

والتأثير. وفي قلب هذه المعركة بدأت ذخيرة الحركات الاجتماعية التي نعرفها اليوم في البروغ⁽¹⁾ والتطور في اتجاه نبذ العنف وتغيير استراتيجيات النضال.

بملاحظة سريعة لواقع وخبرات الحركات الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر بكل من فرنسا وإنجلترا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية يتأكد هذا المنحى، فالتغير في ذخيرة الحركات الاجتماعية كانت له تأثيرات عميقة على مستوى المشاركة الشعبية في السياسة العامة. فقد شهدت ممارسات السطو على المنازل والتجريس⁽²⁾ وحرق المحاصيل الزراعية، وتهشيم الآلات، والاستيلاء على الحبوب من مخازن التجار الذين يغالون في الأسعار...إلختراجا كبيرا، حيث تحرك عامة الناس صوب أشكال جديدة في إملاء المطالب كالمظاهرات والوقفات والاعتصامات وتوقيع العرائض... وذلك راجع بدون شك إلى الفاعلية الكاملة لاستراتيجيات الحركة الاجتماعية⁽³⁾.

يقول تشارلز تيلي موضحا هذا الأمر: "لقد أسفر التغير في ذخيرة التحركات عن انحدار كبير في الضرر المادي الذي لحق بأشخاص وممتلكات أحدثته مطالب جماعية؛ ومضت معظم الأدعاءات العامة على نموذج الحركة الاجتماعية بدون أي عنف، وقد كانت المواجهات بين المتظاهرين والشرطة أقل ضررا مما كانت عليه الهجمات التي كانت تتم عبر التحركات القديمة"⁽⁴⁾. وإذا كانت ذخائر الاحتجاج ما قبل الحديث

¹ - هانك جونستون: الدول والحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 27.

² - التجريس لغة: التنديد بالشخص وإظهار عيوبه أمام العلن، ونشير به هنا إلى نوع من الطقوس والممارسات الاجتماعية القروية التي كانت منتشرة بمناطق مختلفة من أوروبا، والتي كانت تعبر عن رفض واحتجاج الساكنة على سلوك أو ممارسات معينة، وبالتالي فقد كانت بمثابة نوع من اللوم أو التوبيخ أو الإذلال العلني الصريح داخل المجتمع. فمثلا، كان يتم وضع الشخص المتهم على حمار ووجهه إلى الخلف، ليتلقى مظاهر الإهانة والإذلال. وفي منطقة بافاريا كان القرويون يتجمعون ليلا حول منزل الشخص المتهم ويقومون بالغناء والجلبة وقرع الطبول والأواني بغرض إيقاظه وإكراهه على مواجهة الغاضبين عليه وتوجيه الإهانات إليه، والتي كانت تنتهي بوصمه، ودفعه في الأخير إلى الخروج من المجتمع المحلي (ذكره هانك جونستون في كتابه الدول والحركات الاجتماعية، ص 18-19).

³ - تشارلز تيلي: الحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 120.

⁴ - نفسه، ص 121.

تضعفي الغالب حلولاً سريعة وحاسمة لمشاكل محلية، فإنها كانت من النادر أن تسفر عن إصلاحات سياسية على المستوى القومي. إذن ستضيف ذخيرة الحركات الاجتماعية الحديثة لاعبا جديدا في دراما تطور الدولة، وهو لاعب على درجة من التعقيد والاتساع وطول النفس، وقوي في صور أدائه الخاصة مثل المسيرات والمظاهرات ورفع الدعاوي القضائية. وتظهر الحركات الاجتماعية في العالم المعاصر في تجمعات مختلفة لأبنية الدولة النظامية (المؤسسية) مما يؤثر على الحراك الذي تظهره، وعلى استمرار هذا الحراك وقوته (1).

3- مداخل نظرية:

(أ) نظرية السلوك الجمعي

يمكن إلحاق الأعمال الأولى التي اهتمت بدراسة السلوك الجمعي بسوسيولوجيا التعبئة ابتداء من سنوات 1880-1910 بفرنسا، ارتباطا بزمن رواج علم النفس الجماهير، الذي يهتم بدراسة العمليات النفسية الكامنة خلف الظواهر الجماعية. من هذا المنظور سيعمل تباعا كل من هيبوليت تين (Hippolyte Taine)، جون غابرييل تارد (Jean-Gabriel Tarde)، وغوستاف لوبون (Gustave Le Bon) على تفسير طريقة تشكل الحشود أو الجماهير التي سيرجعها هؤلاء إلى تأثير عدوى الأحاسيس المتبادلة بين المشاركين. ويمكن أن نشير على نحو خاص عند تارد ولوبون إلى الارهاصات الأولى لنظرية القائد أو الزعيم (la théorie du leadership).

بعد خمسين عاما ستنتعش فكرة العدوى وتعتبر المحيط الأطلسي من طرف سوسيولوجي مدرسة شيكاغو، إذ سيعمل هربرت بلومر (Herbert Blumer) على تطبيق شبكة التحليل هذه على جميع أشكال السلوكات الجماعية.

¹ - هانك جونستون: الدول والحركات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

لقد كان الفيلسوف والمؤرخ الفرنسي "هيبوليت تين" أول من نظر في مسألة الحشود من خلال كتابه "أصول فرنسا المعاصرة Les Origines de La France Contemporaine" (1885) موظفا في ذلك مفاهيم مستوحاة من علم النفس، حيث سيقدم وراء المادة التاريخية التي سيعرضها، والأمثلة التاريخية التي سيوظفها في هذا الكتاب، وصفا رائعا وعميقا للحشود الثائرة، واضعا بذلك لأسس ستصير بعد ذلك مؤسسة (fondatrice) لنظرية السلوك الجمعي التي ستبدأ مع كل من تارد ولوبون⁽¹⁾. ومن أجل فهم فكرة الحشود كما صاغها "تين" لابد من العودة إلى رؤيته المتشائمة للطبيعة البشرية؛ فالإنسان في نظره هو على استعداد دائم للوقوع في حالة الطبيعة، أي العودة إلى أصوله المتوحشة: فهو من حيث بنيته حيوان أقرب إلى القرد، ذو أنياب، مفترس وآكل للحوم، سيتحول فيما بعد إلى عاشق للصيد والقتال. تحكمه نوازع وغرائز عنيفة وتدميرية⁽²⁾. غير أنه مع تطور الحضارة سيتم لجم هذه الغرائز بسلسلة تكاد تكون قوية من الضوابط والإكراهات الاجتماعية. لكن حينما يجد الفرد نفسه داخل الجموع، فإن هذا التوازن الهش يصير قابلا للاختلال، فتتملكه أمواج من مشاعر الهيجان والجنون، وتقذف به إلى أعماق التوحش والبربرية.

هذا التغير المفاجئ في سلوك الفرد هو نتاج "عدوى العواطف المتبادلة". فالفرد داخل حشد ما، يقع تحت تأثير الصخب والحماس المتزايد؛ لأن ما ندعوه بالعقل ليس ملكة فطرية (كما كان يدعي ديكارت مثلا) دائمة الحضور، بل هو قدرة مكتسبة ومركب هش. فقط يكفي الإلمام ببعض المفاهيم الفيزيولوجية لإدراك هذا التوازن الهش الذي يظل مشروطا بالحالة الأقل اضطرابا للدماغ والأعصاب والدم والمعدة أيضا. هنا يضرب لنا هيبوليت تين مثالا يسعى من خلاله توضيح فكرته، فيقول: "خذ ألفا مجتمعة من النساء

¹ - Olivier Fillieule et Cécile Péchu: Lutter Ensemble, les théories de l'action collective. Paris, L'Harmattan, 1993, p 28.

² - L'esprit et la doctrine, construction de la société future, p 178. أورده أوليفي فييول وسيسيل بيتشو.
ضمن المرجع السابق، ص 28.

والرجال، حيث تكون النساء في حالة من الجوع، بينما يكون الرجال قد شربوا ماءً، اتركهم لتقور حرارتهم بصراخهم وتعب انتظارهم، وبفعل قوة العدوى المتنامية والمتبادلة لعواطفهم ستشاهد خلال بضع ساعات حشدا من المجانين الخطيرين" (1).

فيقانون العدوى الفكرية هذا، ليس كل الناس على صعيد واحد، فالعرق والوسط الاجتماعي لكل واحد يحدد درجة مقاومته لنداء غرائزه. هنا نجد هيبوليت تين لم يذهب بعيدا في توظيفه لمفهوم العرق عند تحليله ظاهرة الحشد، ماعدا قوله بأن الروح اللاتينية أكثر اندفاعا من الروح الشمالية (تحضر الروح هنا بمعنى الطباع). لكنه من ناحية أخرى نجده قد اهتم بتطوير نظرية في السلوك الإنساني تحمل بصمة الداروينية الاجتماعية (2). هكذا، يمكن القول إن الوسط الاجتماعي الذي ينشأ فيه الفرد يحكم درجة عودته إلى حالته الأصلية المتوحشة. فالفقراء والعمال والفلاحون في نظر هيبوليت تين هم أقل قدرة على التحكم في غرائزهم من الناس الأغنياء. كما أن النساء هن أكثر ميلا من الرجال في إطلاق العنان لغرائزهم ونزواتهم. نفس الشيء بالنسبة للبروليتاريين الذين يظنون خاضعين لسلطة مخيلتهم، ولم يستطيعوا تشرب درجة من الحضارة تمكنهم من القيام بتحليل "بارد" لأوضاعهم والتحكم في أفعالهم. فعلى سبيل المثال يصف هيبوليت تين حالة أدمغة الجموع (cerveaux populaires) عشية الثورة (الثورة الفرنسية) بحالة طفل قاصر ذو خيال واسع. أي أنها لا تمتلك القدرة على إدراك الواقع وإكراهاته والتحكم في الفعل والوعي بتبعاته. فبمجرد الانضمام إلى الحشد، والوقوع تحت تأثير سلطة الزعماء (هذه السلطة لا تستند إلى مواهب خاصة في نظر تين) يعيش الفرد حالة من الهياج والهذيان التي تضعه في حكم القاصر وتجعله غير واع بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية لسلوكاته وتصرفاته، فيطلق العنان لنفسه تعبيراً عن الرغبات المكبوتة لديه، ويستتر في ذلك وراء المظهر

¹- Ibid. p. 178.

²- Olivier Fillieule et Cécile Péchu : Lutter Ensemble, les théories de l'action collective. Op.cit. p. 30.

الجماعي الذي يشجعه ويدفعه إلى العمل وفق ميوله وغرائزه في عاطفة قوية هي نتائج لعدوى فكرية تسيطر على الحشود بطريقة آلية.

عموماً، إن أغلب الأفكار الأساسية لسيكولوجيا الجماهير لدى تين، يجدها القارئ غير مصاغة بشكل واضح ومنظم، الأمر الذي سيحتم على المنظرين فيما بعد، العمل على صياغة خطاطة علمية واضحة لتفسير السلوك الجمعي، والدفع من ثمة، بسيكولوجيا الجماهير إلى الارتقاء نحو منزلة العلم⁽¹⁾.

وإذا كان هيبوليت تين عند تفسيره للسلوك الجمعي قد جعل من العدوى الفكرية ظاهرة عابرة تظهر في ظروف معينة، فإن غابرييل تارد سيجعل من التقليد أو المحاكاة (L'imitation)⁽²⁾ قاعدة لنظام هذه العدوى الفكرية، بل ولكل أنماط السلوك الاجتماعي، حيث يرى أن كل نمط من أنماط السلوك الاجتماعي لا بد وأن يرتبط بسلوك مشابه له يسعى الفرد إلى محاكاته، فالمحاكاة حسب تارد لها علاقة بكل أنواع السلوك الاجتماعي سواء أكانت سلوكيات مرتبطة بعادات اجتماعية مقبولة، أو عادات اجتماعية سلبية شاذة مثل الجريمة، والتمردات والثورات..، فالمحاكاة تتناول الأفكار والعقائد والقيم والمهارات واللغة أيضاً، خاصة، وأن هذه الأخيرة تظل الوسيلة الأساسية للمحاكاة التي هي سمة المجتمع برمته. هنا يمكن تحديد المجتمع بوصفه مجموعة من الأفراد يحاولون فيه تقليد بعضهم البعض. إن المجتمع محاكاة، والمحاكاة شكل من السرمنة (Le

¹- Olivier Fillieule et Cécile Péchu : Lutter Ensemble. Op.cit. p.31.

²- حول فكرة المحاكاة نجد الأنثروبولوجي الفرنسي الشهير روني جيرار قد بنى نظريته حول العنف المقدس استناداً إلى مفهوم المحاكاة بوصفه حدساً أولياً. يقول روني جيرار: "نقوم نظريتي على حدس أساسي مفاده أن رغبات الناس تتحدد وتتطور عبر المحاكاة؛ وهذا يعني أن الرغبة عموماً تتوجه صوب ما يرغب فيه الغير. فيقدر ما تزداد رغبة الغير في الشيء بقدر ما تزداد رغبتني فيه كذلك. وشيئاً فشيئاً تصير رغبة الغير في الشيء أهم من الشيء نفسه، فتتحول الندية والمنافسة إلى نزاع شخصي يقلل على عنف مفتوح. وعن طريق العدوى ينتشر هذا العنف من قريب إلى قريب لينتهي إلى ما اصطلحت عليه باسم " أزمة المحاكاة »(la crise du mimétisme)".

Rencontre avec René Girard, science humaines, hors-série spécial, N13, Mai- Juin

2011، p.13 أوردته د. جمال فزة ضمن كتابه : المنهجية الأنثروبولوجية بين إدوارد فسترمارك وإفانس بريتشارد، دار

الأمان، الرباط، 2013، ص 67-68.

(Somnambulisme)، كما أن الحالة الاجتماعية شبيهة بوضعية التنويم المغناطيسي (L'état Hypnotique) ⁽¹⁾ حيث ليس هناك سوى شكل من الحلم، حلم القيادة، هو حلم في حالة يقظة. هذا التصور للمجتمع ارتبط بانشغال غابرييل تارد خلال تسعينيات القرن التاسع عشر ببعض الدراسات المنجزة حول التنويم المغناطيسي، والتي تزامنت مع أعمال شاركو Charcot بمستشفى (la Pitié-Salpêtrière) وليبو (Liebaut) وبيرنهيم (Bernheim) بمنطقة نانسي بفرنسا. هذه الأعمال سيجد فيها تارد ضمانا علمية، خاصة مع استمرارية غياب إطار للتفسير داخل سيكولوجيا الجماهير ⁽²⁾.

وفي إطار ربط هذه النظريات باهتماماته، سيعمل تارد على تقديم إجابة عن مسألة كيفية تشكل واشتغال الحشود، خاصة إذا علمنا مع تارد أنه لا يمكن لأي تجمع بشري أن يمثل حشدا، فهذا الأخير يظل في نظره محكوما بضرورة توفر شرطين أساسيين: فمن اللازم وجود مواضيع مشتركة بين جماعة من الناس، تكون مؤهلة لصناعة الحشد. أي كل ما يمكنه تحقيق فضيلة التكتل الاجتماعي، من قبيل وجود تشابه على مستوى الأصول الاجتماعية، كاللغة والديانة والجنسية وقواعد التربية والانتماء الطبقي.. إلخ. هنا نعود للحديث عن دور انتشار التقليد والمحاكاة بوصفها قوة تلحم أفراد المجتمع. إضافة إلى أهمية السياق، بمعنى شرط "السياق الأخلاقي للحظة" الذي يلعب دورا أساسيا في تشكيل الحشود، إذ من الضروري وجود وتداول أفكار تكون قادرة على إحداث ثورة أو هيجان، فبدون قوة هذه الأفكار التي تكون مشحونة عاطفيا لا يمكن أن نجد هناك أي حشد. فمثلا، لمعرفة الدوافع الحقيقية لمشاركة المتمردين في الثورة الفرنسية لا ينبغي ربط

¹ - Olivier Fillieule et Cécile Péchu : Lutter Ensemble. Op.cit. p.32.

² - سيعتمد تارد أيضا، حسب سوزانا باروز، Sozanna Barrows (1990) على أطروحة ألفريد اسبيناس Alfred Espinas "المجتمعات الحيوانية" التي تمت مناقشتها سنة 1876، ونشرت سنة 1924. في هذه الأطروحة قام اسبيناس بدراسة الحياة الجماعية عند مملكة الحيوانات "للسوسيولوجيا الاجتماعية" حيث توصل اسبيناس إلى أن الحيوانات تتواصل عن طريق عدوى العواطف، ضاربا في ذلك مثلا بالعدوى اللامرئية التي تنشأ بين الزنابير عند مواجهة عدو غير مرئي: إنه قانون كوني يشمل كل ميادين الحياة الفكرية، ذلك أن تصور وضع عاطفي يستدعي ميلاد أو نشوء نفس الوضع لدى من يشهده.

ذلك بظروف الحرارة أو المناخ ⁽¹⁾، بل ربطها بالسياق الأخلاقي للمرحلة التاريخية التي تزامنت مع ظروف وتقاليد أدت كلها إلى قيام الثورة الفرنسية. هنا نكون أيضا أمام أفكار فتاكة تخلقها ظاهرة العدوى المتبادلة ⁽²⁾.

تولد الحشود إذن، من رحم هذين الشرطين، فتصدهح حناجرها بالمطالب والشعارات بمجرد ما يحفزها حادث معين. فإذا كانت القنبلة قابلة لأن تنفجر في وسط الشارع، والسفينة لأن تهدد بالغرق، والقطار لأن يزيغ عن سكتته، فإن الأفراد المنفصلين بمجرد ما يخضعون لتأثير نفس العواطف ويحسون بنفس المشاعر، يصيرون مترابطين في شكل حشود هائلة تسعى لتحقيق نفس الغاية وبلوغ نفس المرمى ⁽³⁾. وبمجرد ما تتشكل الحشود، يفقد الأفراد كل ما يجعلهم كذلك، أي ما يميزهم كأفراد، لصالح نوع من الروح الجمعية التي توحدهم وتذيب الاختلافات التي تميزهم. غير أن تارد يعتبر أن تشكيل الحشود لا يتم على نحو عفوي وتلقائي، بل لابد لها من فكرة موجهة، ومن زعيم يقودها (قد يكون هذا الزعيم بارزا وقد يكون متخفيا)، يبيت فيها من روحه النشطة الملهمة التي تنمو فجأة وعلى نحو سريع بشكل مشوه ومتوحش ⁽⁴⁾. وحتى حينما لا يتصدر الساحة قائد يعمل على تعبئة الحشود، فإننا نجد تارد لا يني يستدعي عملية الانتشار المحاكاتي

¹ - هناك ما يسمى في السوسيولوجيا السياسية بنظريات التأثير السياسي للمناخ، حيث لهذا الأخير دور فعال في تشكيل الأحداث السياسية الكبرى كالثورات والحروب. ومؤدى هذه النظريات في المجمل أن فصل الصيف يجعل حركة وتفكير الناس في تراخ يكون أقرب إلى الشلل أو السكون، عكس فصل الشتاء الذي يقوي من عزيمتهم وينشط حركتهم وقدرتهم على التفكير والفعل. تعود أصول هذه النظرية إلى أفكار الفيلسوف اليوناني أرسطو، الذي زعم أن المناخ البارد يسوق نحو الحرية، وكذلك المناخ المعتدل، بينما المناخ الحار يسوق نحو العبودية. ولقد استلهم بعض المفكرين والفلاسفة هذه الأفكار وطوروها في اتجاه اعتبار المناخ أحد العوامل المتحكمة في صناعة السلوك الإنساني ونمط الشخصية لديه. فهذا مونتسكيو مثلا يقول: هناك أشياء عديدة تتدخل في حياة الناس وتتحكم فيها كالمناخ والدين والقوانين والتعاليم الحكومية والعبر التي نستقيها من الماضي والأعراف والعادات، ومن كل هذه الأشياء تتشكل روح عامة".

Montesquieu, de L'esprit des Lois, volume I, Paris, Flammarion, 1979, p.20.

² - Ibid., p 33-34.

³ - Gabriel Tarde : L'opinion et la Foule. Paris, PUF, 1989, p 145.

⁴ - Ibid., p 147.

(leprocessus de diffusion imitative) من أجل تفسير حدوث ثورات ينظر إليها على أنها تلقائية، في حين أنها في الواقع ماهي إلا محاكاة لحركة ثورية موجّهة (يتزعمها قائد معين) أخرى انتقلت إليها عن طريق العدوى⁽¹⁾.

لا يفوت غابرييل تارد في دراسته لكيفية تشكل واشتغال الحشود الفرصة على نفسه في أن يضع لها تصنيفاً أخطأ فيه طريق الدقة والوضوح، فجاءت خطاطته لأنماط الحشود غامضة ومرتبكة. تستند هذه الخطاطة إلى ثلاثة معايير:

- ❖ محتوى ما ينعش الحشد ويحفزه.
- ❖ طبيعة الجماعة الفاعلة في الحشد.
- ❖ طريقة التشكل والتحقق على أرض الواقع.

في البداية يقيم تارد تمييزاً وفقاً للأهداف أو اللحظة التي تنتعش فيها الحشود، ليعمل بعد ذلك على إقامة تمييز بين الحشود المؤمنة والأخرى التواقّة؛ الأولى في نظره عاطفية، أما الثانية فاستبدادية. ومهما اختلفت الحشود من حيث الأصول المشتركة لعناصرها، والتي تمنحها لونا معيناً يميزها عن غيرها، فإنها تظل دوماً متمردة⁽²⁾، كما نجده قد ميز في الحشود بين الخاضعة، والأخرى القروية، والجمالية، والاقتصادية، والسياسية. إلخ. واستناداً إلى درجة انقيادها، يميز تارد بين أربعة أصناف من الحشود؛ فهذه متوقعة الحوادث (foules expectantes)، وتلك حذرة ومتيقظة (foules attentives)، أما الأخرى فمتظاهرة (foules manifestantes)، في حين تبدو الأخيرة فعالة ونشيطة (foules agissantes)⁽³⁾.

عموماً، تبدو هذه المحاولة التصنيفية التي قام بها تارد مرتبكة وغير واضحة، وغموضها هذا كان بلا شك سبباً مقنعاً في الإهمال النسبي الذي تعرضت له أعمال

¹- Olivier Fillieule et Cécile Péchu : Lutter Ensemble, Op, cit, p 35.

²- Gabriel Tarde : L'opinion et la Foule, op, cit, p 52.

³- Olivier Fillieule et Cécile Péchu : Lutter Ensemble, op, cit, p 35-36.

غابرييل تارد من طرف سوسيولوجي الحركات الاجتماعية، مقابل الاهتمام الذي ستحتظى به الأعمال اللاحقة لغوستاف لوبون (Gustave Le Bon)، والتي صارت مرجعا أساسيا لكل محاولة تروم رسم مسار هذا التقليد العلمي (سيكولوجيا الجماهير).

كرس غوستاف لوبون جل أعماله لدراسة الحشود، حيث سيشكل كتابه "سيكولوجيا الجماهير (1895) علامة فارقة في هذا التقليد العلمي وفي سمعة الرجل التي تجاوزت الحدود، إذ سيصبح شخصية عامة تُقرأ وتُسمع على نطاق واسع، خاصة وأن أفكاره وتحليلاته لدينامية الجماعة وحالتها النفسية جاءت محكمة البناء والإخراج، مقارنة بتحليلات سابقه التي لم تقطع معها بقدر ما عملت على إعادة صياغتها وتطويرها في أفق جعلها قاعدة لكل دراسة تروم فهم المنطق الكامن وراء السلوك الجمعي ودوافع الحركات الاجتماعية، وذلك إما بالمصادقة على مسلماتها، أو بنقد أسسها وتجاوز نتائجها. هكذا، سنجد لوبون قد استعار من هيبوليت تين مفهومه المتشائم عن الطبيعة البشرية في قراءة نفسية الجماهير أو الحشود الغاضبة، فهي بالنسبة له ميالة للهدم والتدمير، لا توظف قواها إلا لهذا الغرض، وهيمنتها إعلان لحلول الفوضى والتسلط، ما دامت في جوهرها غير مؤهلة للمحاكمة العقلية⁽¹⁾، ولا يكون فيها للقوانين والمؤسسات من تأثير على طبيعتها الغرائزية (المتوحشة) العنيفة إلا القليل، التي ماهي إلا تعبير عن بقايا العصور البدائية النائمة في أعماق كل واحد منا. إشباعها لا يتم إلا داخل الجماعة أو الجمهور⁽²⁾ الذي هو بمثابة كائن مؤقت مؤلف من عناصر متنافرة، لكنها مترافقة الصفوف عند اجتماعها في لحظة زمنية معينة، وهم في ذلك يشبهون بالضبط خلايا

¹ - غوستاف لوبون: سيكولوجية الجماهير، ترجمة وتقديم: هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، ط1، 1991، ص 45-

46.

² - نفسه، ص 79.

الجسد الحي التي تشكل عن طريق تجمعها وتوحيدها كائنا جديدا يتحلى بخصائص جديدة مختلفة جدا عن الخصائص التي تمتلكها كل خلية (1).

يبدو هنا الأمر واضحا أن لوبون يقيم نوعا من المماثلة البيولوجية بين الجمهور النفسي وبين الكائنات الحية من حيث نمط التشكل والاشتغال، في تأثر واضح بنزعة الداروينية الاجتماعية كما صاغها هيربرت سبنسر ونظرية التطور في البيولوجيا كما صاغها عالم الأحياء الفرنسي جون بابتيست دو لامارك (Jean-Baptiste de Lamarck) في كتابه "فلسفة علم الحيوان" (Philosophie zoologique, 1802) حيث ستمارس هذه النظرية تأثيرا كبيرا على مفكري القرن التاسع عشر والبدائيات الأولى للقرن العشرين سواء في مجال علم النفس، أو في السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا على وجه الخصوص، ولا غرو أن نجد عالم اجتماع بحجم إميل دوركايم ينظر إلى المجتمع بوصفه نسقا عضويا وبنية متعالية تتجاوز وعي الأفراد المكونين لها، مثلما يتجاوز النسق العضوي للكائن الحي مجموع الخلايا التي يتألف منها (التجاوز هنا يرتبط تحديدا بوظيفة النسق) في تأثر واضح بنظرية التطور البيولوجي للكائنات الحية، وهو نفس الأمر نجده عند أنصار الاتجاه التطوري في الأنثروبولوجيا الذين سيدافعون عن فكرة التطور الخطي للحضارة الإنسانية والتي تسمح بتكهن التاريخ البدائي للأمم المتحضرة انطلاقا من دراسة الشعوب نصف المتحضرة، خاصة إذا علمنا مع إدوارد تايلور أن التشابه المثير لمنتجات الحضارة الإنسانية لدى شعوب متباعدة تاريخيا وجغرافيا يمكن رده إلى فرضية وحدة العقل الإنساني في ظروف متماثلة، وإلى فرضية الاحتكاك الثقافي (2). لكن، هل يجب أن نعتبر الحشد بمثابة كائن حي يتمتع بصفات ذاتية لا يقبل الاختزال إلى مجموع الأفراد الذين يكونونه؟ هل الحشد أكثر من مجموع العناصر / الأفراد المشكلين له؟

1- نفسه، ص 56.

2- من أجل تعميق القراءة والفهم حول الخلفيات الإبستمولوجية للمنهجية الأنثروبولوجية نوجه عناية القارئ الكريم إلى كتاب الدكتور جمال فزة: المنهجية الأنثروبولوجية بين إدوارد فسترمارك وإفانس بريتشارد، دار الأمان، الرباط، 2013.

إن هذا السؤال الأساسي هو ما تطرحه الإثنوميتودولوجية التي يعتبر ريمون بودون (Raymond Boudon) أحد أعلامها، حيث في إطار تفاعله مع النزعة التجسيمية في علم النفس الجماعي سيؤكد على أن وجود علاقة ترابط قوية بين ظاهرتين لا يمكنه أن يكون شرطاً كافياً للتفسير. فمثلاً، لا يمكن إرجاع امتناع الناخبين عن التصويت إلى غياب الاندماج الاجتماعي دون البحث في منطق السلوكيات الفردية بوصفها أساس الممارسات والبنى الاجتماعية⁽¹⁾. غير أن لوبون يصر على ذلك على النظر إلى الحشود بوصفها قوة قادرة على التعبير عن سلوكيات الجماعة، "قوة مرتبطة بالفوضى وغياب المراقبة والضبط. والنتيجة، سيول جارفة من أعمال الشغب"⁽²⁾. إنها روح جمعية وقد تملك روح الأفراد فجعلتهم يحسون بقوة تستثير غرائزهم ودوافعهم التدميرية، وتدفعهم بالتالي إلى القيام بأعمال تخريبية وممارسات وحشية في غياب تام لحس المسؤولية.

إن الحشود بوصفها تعبيراً عن اجتماع الكائنات البشرية في شكل وحدة نفسية واجتماعية ذات ممارسات وصفات ذاتية خاصة بها تمارس تأثيراً كبيراً على الأفراد هو أشبه ما يكون بحصة تنويم مغناطيسي⁽³⁾ (نجد هنا استلهاما واضحا لفكرة غابرييل تارد حول التنويم المغناطيسي) فيرفع الوعي وتهيمن الشخصية اللاواعية التي توجه الجميع نحو نفس الخط بواسطة التحريض وقوة عدوى العواطف والأفكار، وتميل الذوات إلى تحويل الأفكار المحرّض عليها إلى فعل وممارسة مباشرة. هكذا، لا يعود الأفراد داخل الحشود كما هم، بل يصيرون عبارة عن آلات لا تدرك من يقودها. ولا يفوت لوبون فرصة التذكير بأهمية العواطف في تحريك الحشود، إذ يقول: "لا يمكن تحريك الجماهير

¹-Jacques Julliard, Foule, Public, Opinion, Mille Neuf Cent, Revue d'Histoire Intellectuelle, N 28, 2010, p 7-12.

²-Jean- Yves Dormagen, Daniel Mouchard, Introduction à la Sociologie Politique, Paris, éditions de Boeck Université, 2007, p. 212.

³ - غوستاف لوبون: سيكولوجية الجماهير، سبق ذكره، ص 59.

والتأثير عليها إلا بواسطة العواطف المتطرفة" ⁽¹⁾) معتبرا التفكير العاطفي، سمة الجماهير الثائرة التي لا يمكن التأثير عليها عن طريق التفكير العقلاني، مادامت أنها لا تفكر البتة. فقناعاتها خاصة في فترات الانتفاضات السياسية الكبرى تشبه تماما قناعات المؤمن الموجهة بالعاطفة الدينية، فالإنسان ليس متدينا-في نظره- فقط عن طريق عبادة آلهة معينة، وإنما هو أيضا يضع كل طاقاته الروحية، وكل خضوع لإرادته في خدمة قضية ما، أو شخص ما، كان قد أصبح هدف كل العواطف والأفكار وقائدها ⁽²⁾). وإذا كان الهيجان هو الحالة الطبيعية للجماهير ⁽³⁾ فإن الحركات الاحتجاجية تظل ممارسات هوسية، خاصة وأن فهم تاريخ الثورات الشعبية في نظر لوبون لا يستقيم دون معرفة تامة بغرائز الجماهير التي تنهل من معين الهيجان والجنون والتوحش والتعصب والاستبداد، حيث لا يلجمها إلا سلطة قوية أكثر استبدادا منها كما كان يعتقد طوماس هوبس أيضا.

عموما، يمكن القول إن البراديغم السيكولوجي كما مثله هيبوليت تين وغابرييل تارد وغوستاف لوبون لا يرى في الاحتجاجات والتمردات والثورات كأفعال جمعية سوى تعبيرا عن الحالة البدائية المتوحشة النائمة في أعماق كل واحد منا، بحيث يمكنها أن تستيقظ عند حادث ما (قد يكون عرضيا)، وتنتشر بفعل العدوى المتبادلة للعواطف الهدامة وبقايا الغرائز المتوحشة، كما تجد ما يبررها في قانون الوحدة الفكرية، أو لنقل على وجه التحديد، فرضية وحدة نشاط العقل الإنساني في ظروف مماثلة.

يبدو لنا أن ما جاء به هؤلاء المفكرين من أفكار وما قدموه من تحليلات لظاهرة الحشود الثائرة لا تعدو أن تكون رجع صدى لأفكار فلسفية ونزعات تطويرية وانتشارية، حكمت منطق التفكير العلمي للقرنين الثامن والتاسع عشر واستمرت إلى حدود البدايات

¹ - نفسه، ص 75.

² - نفسه، ص 92.

³ - نفسه، ص 65.

الأولى للقرن العشرين. ولم تخل هذه التحليلات من نزعة إيديولوجية، إذ غالبا ما كانت تشوبها تحيزات عرقية (خاصة عند الحديث عن الآخرين) ومطامح قومية. "فالعرق دوما هو من يؤثر على عواطف البشر وأفكارهم... إن العرق مثلا، والتقاليد الموروثة، والزمن، والمؤسسات، والتربية والتعليم، من العوامل البعيدة التي نجدها في أعماق عقائد الجماهير وآرائها، وينبغي وضع عامل العرق في المرتبة الأولى، لأنه وحده أهم من كل العوامل الأخرى مجتمعة" ⁽¹⁾. وإذا كان بيير كلاستر قد اتهم التطوريين بكونهم فلاسفة وقد تكلموا لغة أنثروبولوجية، حيث يقول في هذا الصدد: "فيما وراء الصيغ الحديثة، تبقى التطورية القديمة نفسها دون أي تعديل، لكنها من المهارة بحيث استطاعت إخفاء نفسها في لغة الأنثروبولوجيا بدلا من الفلسفة، وهي بهذا تضع نفسها على مستوى المقولات التي تدعي العلمية" ⁽²⁾. وإذا سلمنا أيضا بأن التطورية قد اخترقت أفكار وتحليلات مفكري البراديغم السيكلوجي، وإن بدرجات متفاوتة، فإننا سنعتبر أن هؤلاء المفكرين الثلاثة - على طريقة بيير كلاستر - هم أقرب إلى الفلسفة منهم إلى السيكلوجيا. أضف إلى ذلك ما سجله "أوتو كلينبيرج" من انتقادات لعلم النفس كما اعتنقه غوستاف لوبون، من كونه مؤسس على نزعة التصوف العرقي والعنصري، وأن النتائج التي توصل إليها ظلت متأثرة بالأحكام المسبقة، ولم تبرح ملاحظاته وتحليلاته بعض النوادر الصغيرة والآراء الشخصية. كما شكلت معرفته السطحية بالإنثولوجيا عائقا حالت دون تمكنه من اكتساب فهم عميق لمنطق ثقافات الشعوب البدائية، فسقط في خطأ التشبيه الفج بين سيكلوجيا الجماهير وسيكلوجيا الإنسان البدائي. ولا ننسى الاتهامات التي وجهت إلى غوستاف لوبون بنسخ أفكار عالم الإجرام الإيطالي سكيبيو سيغيل (Scipio Sighele) التي ضمنها في كتابه الحشد الإجرامي (la foule criminelle, 1892) حيث سيعتبر أن

¹ - غوستاف لوبون: سيكلوجية الجماهير، سبق ذكره، ص 76 - 100.

² - بيير كلاستر: مجتمع اللادولة، ترجمة وتقديم: د. محمد حسين دكروب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 3، لبنان، 1991، ص 187.

الحشد الإجرامي لا يتشكل بالضرورة من مجموعة من القتلة المجرمين، بل من اندماجهم وانصهارهم الكلي، الذي يخلق لديهم الدافع لاقتراف الجريمة⁽¹⁾.

لكن هذه الانتقادات لا ينبغي لها أن تخفي عنا حقيقة التأثير الذي مارسه البراديغم السيكولوجي على العديد من الدراسات التي رامت فهم منطق السلوك الجمعي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديدًا، مع مدرسة شيكاغو. فسيكولوجيا الجماهير ستصير إذن، إطارًا مرجعيًا للعديد من الأبحاث المنجزة حول هذا الموضوع، حيث ظلت هذه الأبحاث تنهل أطرها التفسيرية من معين نظرية العدوى، لكن وفق رؤية أكثر اتساعًا واتساقًا. على هذا المستوى، يمكن اعتبار روبرت بارك (Robert Park) وإرنست برجس (Ernest Burgess) أول من منحا مفهوم السلوك الجمعي معنى جديدًا مختلفًا عما كان يمنحه له علم النفس الجماهير، وذلك في كتابهما "مدخل إلى علم الاجتماع" (Introduction to the Science of Sociology, 1921)، فمفهوم الحشد أو الجمهور لم يعد سوى مظهرًا من مظاهر السلوك الجمعي الذي صار يشمل العديد من الظواهر كالرأي العام والحركات الاجتماعية. ثم إنه إذا كانت سيكولوجيا الجماهير تصر على النظر إلى الحشود من زاوية خصائصها السلبية والهدامة، فإن أعمال بارك وباقي المنظرين الآخرين سينظرون إلى السلوك الجمعي بوصفه فرصة مناسبة لإحداث وتوجيه عملية التغير الاجتماعي.

يشير السلوك الجمعي في نظر روبرت بارك إلى "تلك الظواهر التي تعبر بشكل واضح وأساسي عن تلك العمليات التي بمقتضاها تتفكك المجتمعات وتتحل إلى مستوى العناصر المكونة لها، مثلما يشير إلى تلك العمليات التي تسمح بتأليف هذه العناصر في شكل علاقات جديدة تسمح بتشكيل تنظيمات ومجتمعات جديدة"⁽²⁾. وفق هذا المعنى، لم

¹- Jacques Julliard : Foule, Public, Opinion, Mille Neuf Cent, Revue d'Histoire Intellectuelle, N 28, 2010, p. 7-12.

²- Olivier Fillieule et Cécile Péchu: Lutter Ensemble, op, cit, p. 42.

تعد الظواهر الجمعية مجرد انعكاس للأزمات الاجتماعية، بل هي في الحقيقة، تشكل معايير جديدة وتنتج أشكالاً جديدة من التضامن الاجتماعي، ومن ثم تشكل الحركات الاجتماعية قوة دافعة إلى التغيير، لا سيما فيما يتعلق بمنظومات القيم.

أما هيربرت بلومر (Herbert Blumer)، تلميذ جورج هيربرت ميد وروبرت بارك وأحد أنصار مدرسة شيكاغو، فسيعمل على تطوير تلك الاتجاهات الجديدة في دراسة الحركات الاجتماعية ضمن إطار عام، واضح ومحدد. لقد تناول مفهوم السلوك الجمعي من زاوية ميكانيزم التجديد والابتكار (mécanisme d'innovation) بوصفه نتاجاً لإحساس عام بالضيق الاجتماعي، مرتبط بوضع هش وغير مستقل⁽¹⁾. ستظهر نتيجة لذلك، أشكال جديدة للسلوك الجمعي المنظم. من جهة أخرى، يميز بلومر - على نحو هرمي - بين عدة أشكال أولية مختلفة من السلوك الجمعي: الحشود، الجماهير أو القواعد الشعبية التي تشكل جزءاً من هذه التجمعات الأولية، خاصة، وأن الحركات الاجتماعية تقتضي معالجة خاصة⁽²⁾. فميزتها الأساسية تأتي من تعبيراتها الإرادية: إنها تشكل مقاولات جماعية تسعى إلى تأسيس نظام جديد للحياة. تجد أسسها في التغيرات الثقافية للمجتمع، حيث تثير هذه التغيرات مشاعر السخط وعدم الرضا لدى الأفراد من خلال اعتناقهم لتصور جديد للذات، يعملون بأنفسهم على تطويره.

هكذا إذن، تنشأ الحركات الاجتماعية العامة (الحركات العمالية، الحركات المطالبة بالسلام، إلخ) هشة وغير منظمة، لكنها في الحقيقة تمثل قاعدة أساسية للحركات الاجتماعية النوعية التي تمتلك كل خصائص "المجتمعات المصغرة"، أي، وجود أهداف محددة، تنظيم، ثقافة، وعي بالانتماء، وزعيم أيضاً. على مستوى هذا التصنيف، يوظف

¹ هنا نجد تصور بلومر لهذه الوضعيات الهشة لا يختلف عن تلك التي سيحددها فيما بعد ميشيل دوبري عند تحليله للأزمات السياسية بوصفها تعبيراً عن حالات أو وضعيات هشة (des situations fluides).

² - Olivier Fillieule et Cécile Péchu : Lutter Ensemble, op, cit, p 43.

بلومر مفهوم الحركات التعبيرية (les mouvements expressifs) مثل الحركات الدينية وحركات الموضة، للتمييز بين الحشود المؤثرة أو الفعالة والحشود التعبيرية. هذه الحركات التعبيرية تجد أساس وجودها في ضعف الأطر المعيارية النازمة للفعل الاجتماعي، إضافة إلى عدم إضفاء الطابع المؤسسي عليها⁽¹⁾.

إلى جانب هذا النهج الكلاسيكي في تصنيف الحركات، يقدم لنا بلومر الاجتهادات الأولى حول ما يمكن تسميته بمنح المشاركة (les gratifications de la participation)، أي، روح الجسد (جسد الحشود المتمردة) بوصفها شكلا للحماس الجماهيري الذي ينشأ عبر تعيين كبش فداء، ومن صداقة غير مهيكلة بين أعضاء نفس الحركة، ومن ممارسات طقوسية ميدانية. إن روح الجماعة هذه التي يتكلم عنها بلومر تكتسي أهمية بالغة من حيث إنها تظل ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها في تعزيز التضامن بين الأعضاء ومنح الحياة لأية حركة كيفما كانت، خاصة وأن المعنويات، أي، تنمية النزعات الطائفية والمعتقدات الشبه دينية (المؤسسة على سلسلة مترابطة من المعتقدات، كوضوح أهداف الحركة، والإيمان الراسخ في النجاح، وعدم التردد في أداء المهمة) تمنح الحركة قدرة المثابرة والإصرار في العزيمة على النجاح⁽²⁾.

تأتي أهمية الإسهام الأساسي لبلومر في تطوير نظرية الحركات الاجتماعية من قدرته على تحديد بعض ميكانيزمات اشتغال هذه الحركات، لكنه رغم ذلك ظل أسيرا لسيكولوجيا الحشود كما صاغها غوستاف لوبون. فمفهومه المركزي عن رد الفعل الدائري (la réaction circulaire) بوصفه ميكانيزما أوليا يحضر بدرجات متفاوتة عند كل أنماط السلوك الجمعي، يذكرنا على نحو غريب بمقترح التنويم المغناطيسي⁽³⁾. وهو يقيم

¹ - Erik Neveu : Sociologie des Mouvements Sociaux, 4 -ème édition, Paris, La Découverte, 2005, p, 38.

² - Olivier Fillieule et Cécile Péchu, Lutter Ensemble, op, cit, p, 43-44.

³ - Ibid. p, 44.

هنا مفاضلة واضحة بين هذا النوع من التفاعل المثمر والفعال الذي يحضر عند جميع أنماط السلوك الجمعي، وبين التفاعل المؤل (interaction interprétative) باعتباره ميكانيزما أوليا لوضعيات عادية. فمثلا، نجد استجابة فرد ما للتحريض على المشاركة في حركة احتجاجية، تعمل على إعادة إنتاج نفس التحريض الآتي من فرد آخر، حيث تتقوى مشاعر التحريض والهيجان بانتشارها وإعادة نقلها للآخرين، مثلما تتقوى حركة العجلة بسرعة دورانها (معنى رد الفعل الدائري عند بلومر).

من جهة أخرى، يمكن القول، إن بلومر عند تحليله للشروط المحددة للحركات الاجتماعية ظل عاجزا عن تفسير الرابط الذي يحدث بين التغير الثقافي والأوضاع المادية، على الرغم من أنه استطاع تحديد الحالات الكامنة للظلم الموضوعي، بوصفها إمكانات ناقلة للتحريض والهيجان (potentielles porteuses d'agitation). وفي الأخير، نجد أن رؤية بلومر للحركات الاجتماعية ظلت مغرقة في النزعة الطبيعية، رغم إبرازه لفكرة اختلاف المراحل التي تمر منها كل حركة اجتماعية انطلاقا من مرحلة التحريض والهيجان الاجتماعي وصولا إلى مرحلة التماسس.

لا تخلو الدراسات المرتبطة بنظرية العدوى من عيوب؛ فأولا وقبل كل شيء، نجدها قد استندت إلى افتراضات إيديولوجية قلما نجدها مضمرة وغير صريحة. كما أنها لا تقدم إطارا تحليليا سوسيولوجيا متماسكا، بقدر ما تركز فقط على حدوس وملاحظات عامة لا تسمح بالتحقق التجريبي⁽¹⁾، وهو ما سيحتم على العديد من الباحثين فيما بعد، التفكير في ضرورة تجاوز هذه العيوب والتغلب على تلك النواقص.

عموما، يمكن القول إن الشبكة الرابطة بين هذه المقاربات يحاك نسيجها على منوال أربع عمليات انزياح:

¹ -Olivier Fillieule et Cécile Péchu : Lutter Ensemble, op, cit. p. 45.

❖ الانزياح عن تلك الرؤية الموروثة عن سيكولوجيا الحشود التي ترى في الحركات الاحتجاجية مجرد تعبيرات عن أمراض اجتماعية، مقابل النظر إليها بوصفها ممارسات تنطوي على أبعاد عقلانية.

❖ الانزياح عن رؤية الحركات الاحتجاجية من جهة إمكاناتها التدميرية، واعتبارها إمكانية لخلق أنماط حياتية جديدة: معايير، مؤسسات، وباختصار، النظر إليها كقدرة على إحداث التغيير الاجتماعي.

❖ مراجعة النموذج الوبائي كما مثله لوبو وبلومر أيضا، حيث سيجعل هذا النموذج من العدوى والتقليد المبالغ فيه منطقا مفسرا لتصرفات الحشود، واستبداله بإشكالية التقارب. فالسلوكات الجمعية تنشأ من تزامن التطلعات والاحباطات التي يعيشها الأفراد، وليس من خلال ظاهرة المحاكاة. هنا يفتح التحليل على دراسة أنماط انتشار الإيديولوجيات والمعتقدات. فانطلاقا من مفهوم المعيار الناشئ (norme émergente) عند تيرنر وكيليان ⁽¹⁾، ومفهوم الاعتقاد المعمم (croyance généralisée) لدى

¹ - يعتقد تيرنر وكيليان - بتأثير من نظرية التفاعل الرمزي - أنه حينما لا تشكل المنظومات الدلالية القائمة أساسا كافيا للفعل الاجتماعي، تتبثق معايير جديدة تصف الوضع القائم بالجور وتقدم مبررا للفعل، وفي تلك الحالة سيقع السلوك الجمعي خارج إطار المعايير القائمة والصلات الاجتماعية المنضبطة بقواعد منهجية، وذلك باعتباره نشاطا تولد خارج إطار التوصيفات الاجتماعية المقررة سلفا، ومن ثم فإن دراسة السلوك الجمعي تركز على تحول السلوكيات المؤسسية بفعل التوصيفات المعيارية المستجدة. تظهر مثل هذه التوصيفات حينما تتعارض البنية المعيارية التقليدية مع وضع يتطور باستمرار. إن التغيير ينظر إليه، في حقيقة الأمر، باعتباره جزءا من الأداء الوظيفي المعتاد للمنظومة؛ فالحركات الاجتماعية يصحبها ظهور قواعد ومعايير جديدة، والحركات نفسها تمثل محاولات لتغيير المعايير القائمة. تكمن نشأة الحركات الاجتماعية في أن توجد منظومات قيمية متناقضة جنبا إلى جنب وأن تتعايش مجموعات متعارضة؛ إذ تمثل تلك المنظومات والمجموعات أجزاء مميزة للحياة الاجتماعية. يجري تفسير مثل هذه التغيرات في البنية الاجتماعية والنظام المعيارى في إطار عملية من التطور الثقافي، تتفق من خلالها أفكار جديدة في أذهان الأفراد؛ فحين تخفق المعايير التقليدية في تقديم بنية مقبولة للسلوك، يضطر الفرد إلى تحدي المنظومة الاجتماعية عبر أشكال متنوعة من المخالفة والانشقاق، وحين تنتشر مشاعر السخط وتعجز المؤسسات عن الاستجابة لهذه المشاعر لافتقارها إلى المرونة الكافية؛ فإن ذلك من شأنه أن يمهد لظهور الحركات الاجتماعية وتبلورها. أنظر بهذا الصدد، دوناتيل ديلابورتا وماريو دياني: الحركات الاجتماعية، مقدمة، ترجمة: نيرة محمد صبري، مراجعة: شيماء طه الريدي، مؤسسة هنداوي، 2019، ص 31.

سملسر، نجد أن دور التمثلات أصبح يتخذ أهمية متزايدة في تفسير السلوكيات الجمعية، حيث إن تعبئة الحشود لا تنبع فقط من مشاعر السخط والغضب، بل من لغة تكون قادرة على منح المعنى لهذه المشاعر، وإضفاء شرعية المطالبة بالعودة إلى قيم الجماهير. سيعثر إذن، منظرو السلوك الجمعي على أقوى تساؤلات تارد في شأن قنوات انتشار المعتقدات في تنوع الأوساط الاجتماعية التي يستحضرها نيل سملسر (Neil Smelser) من خلال مفهومه "الموصلية البنيوية" (la conductivité structurelle). هذا الأمر يعين على تفسير عدم تكافؤ فرص انتشار المعتقدات، القيم، والاشاعات، بحسب اختلاف الفضاءات الاجتماعية. فمثلا، سرعة انتشار الذعر في سوق البورصة يختلف عن الانتشار البطيء للإشاعة بين أعضاء جماعة متباعدين وغير مترابطين بشبكات تواصل على نحو قوي.

وإذا ما أردنا إبراز القيمة المضافة للنموذج التفسيري الذي قدمه نيل سملسر لتفسير السلوك الجمعي، حددناها في ست خطوات أساسية: "السببية البنيوية"، التي تعني أن نسقا معيناً للبنية الاجتماعية قد يسهل بروز أنماط محددة من السلوك الجمعي أو يمنعه، و"الضغوط البنيوية"، وهو ما يعني أن كيانا جمعيا ما ينظر إلى سمة واحدة، على الأقل، من سمات المنظومة الاجتماعية باعتبارها مصدرا للتوتر والمشاكل، و"نمو الاعتقادات المعممة وانتشارها"، والمقصود بذلك هو ظهور تفسير مشترك لوضع المجتمع ومشاكله على يد الفاعلين الاجتماعيين، و"العوامل المعجلة"، وهي الأزمات التي تدفع الفاعلين إلى التحرك واتخاذ إجراء ما، و"استنفار الحشود"، الذي يتمثل في الأنشطة العلائقية والمؤسسية التي تُحوّل الفعل المحتمل إلى فعل حقيقي، وعمل "الضبط الاجتماعي"، وهو الدور الذي تلعبه هيئات الضبط الاجتماعي وغيرها من الأطراف الفاعلة في رسم ملامح تطور الفعل الجمعي وأشكاله⁽¹⁾.

¹ - دوناتيل ديلابورتا وماريو دياني: الحركات الاجتماعية، مقدمة، ترجمة: نيرة محمد صبري، مراجعة: شيما طه الريدي، مؤسسة هنداوي، 2019، ص 24.

يعتقد نيك كروسلي (Nick Crossley) أن تزامن النموذج التفسيري الذي قدمه سملسر للفعل الجمعي مع أزمة النموذج الوظيفي حال دون نيل الاعتراف بقيمته العلمية وقوته التفسيرية؛ فبالرغم من نقائصه، فإنه يعد من أهم المساعي لربط عمليات مختلفة، ضمن إطار نموذج متكامل ولتأسيس العملية التحليلية للحركات الاجتماعية داخل السوسيولوجيا العامة على أسس متينة، وهي العمليات التي كان من الممكن إدراكها فيما بعد على نحو منفصل. أما دوناتيل ديلابورتا وماريو دياني فاعتبرا أن المناخ الثقافي الذي ساد خلال السنوات التي أعقبت نشر كتاب سملسر (نظرية السلوك الجمعي، 1962) أدى إلى تصنيفه تحت مجموعة أوسع من المناهج التي كانت تنتظر إلى الحركات الاجتماعية باعتبارها ردود فعل محضة للأزمات الاجتماعية، ونتيجة مترتبة على سوء الإدماج، وهو ما جعله هدفا للانتقادات نفسها. والحال أن سملسر نفسه يعتبر الحركات الاجتماعية أعراض جانبية ناجمة عن تحولات اجتماعية تأخذ طابعا سريعا للغاية. وهكذا سيذهب سملسر في نمودجه إلى أنه في الأنظمة التي تتكون من أنظمة فرعية متوازنة، من شأن السلوك الجمعي أن يكشف عن توترات تعجز آليات إعادة التوازن الداخلي عن امتصاصها على المدى القصير. فلظهور السلوكات الجمعية مثل الطوائف الدينية والجمعيات السرية والفرق السياسية والرؤى الاقتصادية اليوتوبية، في أوقات التحولات السريعة الواسعة النطاق معنى مزدوجا؛ فهي تعكس، من جانب، عجز المؤسسات وآليات الضبط الاجتماعي عن إعادة خلق التماسك الاجتماعي، وتبرز، من جانب آخر، محاولات المجتمع الاستجابة للأزمات عن طريق تطوير مجموعة من المعتقدات المشتركة يتخذها قواعد لبناء أسس جديدة للتضامن الجمعي⁽¹⁾.

عموما، يمكن القول مع إريك نوفو Erik Neveu، إن المقترحات النظرية المفسرة للحظة السلوك الجمعي تعكس تذبذب الإرادة في جعل التحليل يتخذ صبغة سوسيولوجية؛

¹ - نفسه، ص 23-24.

فبالرغم من أخذ هذا التحليل البنيات الاجتماعية التي تستثير تعبئة الحشود بعين الاعتبار، نلمس بالمقابل قوة تجذر الإشكالات والمفاهيم في تربة علم النفس، كمفاهيم التوتر أو الإحباط التي وضعت كأساس لاستعدادات الأفراد للانخراط في الحركات الاحتجاجية. هنا يعكس عمل تيد غير (لماذا يتمرد البشر 1970) غنى وهشاشة هذه المقتربات النظرية⁽¹⁾.

ب) نظرية الحرمان النسبي:

يعتبر تيد روبرت غير (Ted Robert Gurr) المنظر البارز لنظرية الحرمان النسبي، ويمثل كتابه "لماذا يتمرد البشر" تركيباً للعديد من الفرضيات حول العنف السياسي انطلاقاً من ثلاثة أسئلة أساسية حكمت منطق الكتاب: ما هي الموارد النفسية والاجتماعية للعنف الجمعي؟ ما الذي يحدد انتقال العنف الجمعي إلى عنف سياسي؟ وما هي الظروف الاجتماعية المؤثرة على شكل ومدى ونتائج هذا العنف الجمعي؟ كانت إحدى أهداف تيد غير من وراء ذلك، تبيان كيف أن كل الفرضيات، تقريباً، والنظريات المتعلقة بالعنف السياسي، من الممكن أن تصنف تحت خانة الحرمان النسبي. وتشمل متغيراته في هذا المجال: المدى الذي يحس عنده الفرد بالحرمان في حياته الاجتماعية والسيكولوجية، ثم موقف الفرد تجاه ملائمة وفعالية العنف السياسي.

على خلفية الحركات الاحتجاجية الطلابية في الستينيات، تناولت هذه النظرية العامل النفسي كمتغير وسيط بين العوامل الاقتصادية وانعكاساتها السياسية، من منطلق أن الأبعاد النفسية للحرمان الاقتصادي، يكون لها دور أساسي في حفز الثورة، والعصيان أو العنف. وفقاً لهذا الطرح، يحل تيد غير الحرمان بوصفه حالة توتر⁽²⁾ تنتج عن التناقض بين أوضاع الإنسان أو مجموعة من البشر وتطلعاتهم للحصول على الرفاهية

¹- Erik Neveu, Sociologie des Mouvements Sociaux, op, cit, p. 38-39.

²- Ibid. p. 41.

أو الأمن أو التحقق الذاتي، وليس أوضاعهم الاقتصادية بحد ذاتها. ومن ثمة فعمق ومدى الشعور بالإحباط الناتج عن إدراك الحرمان يعد الحافز الرئيسي للعصيان الجماهيري. فكلما ازدادت رقعة الحرمان بين الناس، وتقلصت شرعية النظام، ونمت الأفكار الثورية، كانت قدرة الناس على الثورة والتمرد أكبر⁽¹⁾. وهو نفس الأمر الذي ألمح له إريك هوفر (Erik Hoffer) عند تحليله للشروط النفسية للاحتجاج، مبرزا أن الناس لا تحتج على حكامها بدافع الفقر أو الجوع، بل بدافع التطلع نحو مستقبل أفضل. "لا تهم طبيعة الرجل الذي يحركه الأمل الجامح، فقد يكون مثقفا متحمسا، أو مزارعا تواقا إلى مزيد من الأرض، أو نبيلًا أرستقراطيا، أو تاجرا، أو صانعا، أو عاملا بسيطا. كل هؤلاء يتحدثون الحاضر، ويدمرونه عند الضرورة، ويخلقون العالم الجديد الذي يمكن أن يحقق آمالهم"⁽²⁾. ويرى "هوفر" أن أتباع الحركات الاحتجاجية ليسوا هم الفقراء أو الغاضبين، بل الطامحون والحالمون.

يضع تيد غير هذا التصور السيكولوجي ضمن مخطط اجتماعي يقع فيه مفهوم الإحباط النسبي في أصل العنف الاجتماعي. ينجم هذا الإحباط عن شعور بفرق (سلبى) بين الخيرات التي يشعر الفرد بأنه من المسموح له أن يطمح إليها، والخيرات التي يستطيع فعلا الحصول عليها. فإذا كان هناك إدراك ببعد المسافة بين الواقع والتطلعات، فإن درجات الحرمان والإحباط لديه تتعاظم إلى مستوى يكون فيه أكثر استعدادا للانفجار وانتهاج سلوك العنف، خاصة لما يجد نفسه في وضع مشابه مع الآخرين. غير أن مَعبر انتقال الإحباط النسبي إلى تعبئة جماعية يبدو هشا وغير واضح في تحليلات تيد غير، اللهم إذا قارناه بالأعمال السابقة التي يبدو فيها تيد غير متميزا بفضل اعتماده على تحليل

¹ - يقول تيد روبرت غير أن هذا النوع من الاحتجاج يمر بثلاث مراحل لا تقتضي بالضرورة وجود مراحل أو فواصل زمنية بينها: توليد السخط، تسييس السخط، وإخراج السخط إلى حيز الوجود. أنظر: تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص 22.

² - إريك هوفر: المؤمن الصادق، أفكار حول طبيعة الحركات الجماهيرية، ترجمة: غازي القصبي، دار كلمة، ط1، 2010، ص 31.

متعدد المتغيرات منح مقارنته بعدا مقارنا ودقة في التحليل. ورغم النتائج التي يمكن أن يقود إليها مثل هكذا منهج، فهو يبقى رغم ذلك عاجزا عن تقديم معلومات وافية عن عملية التعبئة والتفاعلات بين الحركة والمحتجين، ولا يسمح إلا بالاشتغال على شدة العنف وعلاقاته بسلسلة من المؤشرات الاقتصادية أو العوامل السياسية دون قول أي شيء عن طريقة تشكل العمليات العنيفة، والمسؤولين عن العنف. أضف إلى ذلك، صعوبة فهم كيف يمكن لجزء من الساكنة أن تقدم على تقاسم تصور وضع لا مشروع؟ وكيف تتحول مشاعر معزولة إلى إرادة للفعل الجماعي؟

لقد بين العديد من الباحثين أن الإحباط يمكنه أو يؤدي إلى شيء آخر من غير العدوان، كما يمكن لهذا الإحباط في أحيان أخرى أن يبدو أمرا مقبولا، بحيث يتم استدماجه كقدر لا مفر منه ⁽¹⁾، أي لا يمكنه أن يؤدي إلى إحداث عنف أو تغيير. ففي بعض الحالات مثلا، يمكن أن توقد شرارة العنف من دون أن تتغذى على وقود الإحباط ⁽²⁾.

عموما، يمكن القول إن تيد غير يركز في نموذج التفسيري للاحتجاج على مؤشرين اثنين؛ أولهما نفسي يرجع الاحتجاج إلى الإحباط النفسي، الذي يختزل كل مشاعر الكبت والحقد والعدوانية والرغبات والآمال والأحلام الدفينة في نفسية المحتج. أما المؤشر الثاني، فيتمثل في قابلية السلوك الإنساني للعنف. عند إخضاع هذين المؤشرين إلى تطور تجربة الحركات الاحتجاجية من جهة، وخصوصية كل بلد من جهة ثانية،

¹ - في إطار نوع من التأويل الديني المتواطئ للنصوص في الإسلام مع رهانات السلطة في تأبيد الأوضاع وديمومة مصالح الطبقة الحاكمة، يذهب الكثير من الفقهاء إلى اعتبار الفقر وما يترتب عنه من مشاعر الإحباط والإحساس بالحرمان قدرا إلهيا وتوزيعا للأرزاق وفق حكمة إلهية تتجاوز إمكانات الفهم البشري في استيعاب مقاصدها. وتبعاً لذلك، يتوجب على المؤمن الحق القبول بهذا القدر الإلهي، لا بل التماهي الكلي معه حتى يمكنه أن ينال رضا الله والمفازة بجنته كتعويض عن صبره على الحرمان وإيمانه بحكمة ربه في تقسيم الأرزاق أو الخيرات الدنيوية. هنا يبدو الحرمان وما ينجم عنه من إحباط قدرا يستوجب الطاعة، وبطاقة عبور نحو الجماعة (جماعة المؤمنين) وليس محركا للعصيان والتمرد كما ذهب إلى ذلك تيد غير.

² - Olivier Fillieule et Cécile Péchu: Lutter Ensemble, op, cit, p,62-63.

ندرك أن للاحتجاج دوافع متعددة، لا يشكل ما هو نفسي أو مادي إلا جزءا منها، إذ أحيانا يخرج الناس للاحتجاج على الحرمان من مطالب غير مادية، مثل العدالة والكرامة والحرية والديمقراطية، كما لا يمكن القبول التام بافتراض أن العنف وحده كفيل بضرورة أخذ المتطلبات الجماعية بعين الاعتبار.

لم تعد تخفى اليوم الأدوار الرئيسية التي يلعبها الاحتجاج السلمي في التغيير الاجتماعي والسياسي. فهناك تاريخ طويل من كفاح اللاعنّف لم يكن من مصلحة الطغاة تسجيله أو تدريسه؛ لأنّ مصلحتهم في نظر **جين شارب** (Gene Sharp) تكمن في تعليم أن العنف هو الذي ينجح، لأنّه عادة لديهم القدرة الأكبر على العنف. ولهذا، سيكون لديهم فرصة أكبر للحفاظ على طغيانهم إذا آمن المضطهدون بالعنف أيضا، ثم إن المحتج ليس عليه المحاربة بأفضل أسلحة عدوه، فعوضا عن استعمال العنف لديهم فرصة أعظم في اختبار أسلحة نفسية واجتماعية وسياسة واقتصادية تجعلهم أقوى من قوى الطغاة الذين غالبا ما يفشلون إزاءها على المدى الطويل.

من جانبه سعى **بارينجتون مور** الابن في كتابه الكلاسيكي "الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية" إلى شرح الأدوار السياسية المختلفة التي قامت بها طبقات ملاك الأراضي العليا، وطبقة الفلاحين في التحول من المجتمعات الزراعية إلى المجتمعات الصناعية الحديثة. وهو بتحديد أكثر: تلك المحاولة لاكتشاف مدى الظروف التاريخية التي أصبح في ظلها أي من هاتين الجماعتين الريفيتين، أو كلتاهما، قوة مهمة وراء ظهور الصور البرلمانية الغربية للديمقراطية، وديكتاتوريات اليمين واليسار؛ أي الأنظمة الفاشية والشيوعية⁽¹⁾. من خلال هذه النماذج الثلاثة (الديمقراطية والفاشية والشيوعية) يميز مور بين ثلاثة سيناريوهات كبرى للتحديث. يعطي الأفضلية، في السيناريو الأول، لتحالف بين الطبقات البورجوازية التي تسيطر (كما في الحالة الفرنسية) والجماهير

¹ - بارينجتون مور: الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية، سبق ذكره، ص 17.

الفلاحية المتحالفة ضد الأرستقراطية العقارية. وفي السيناريو الثاني، تقاد الثورة التي تجري من الأعلى، حول بيروقراطية قوية، من قبل بورجوازية وسطى، وأرستقراطية عقارية، تراقب الجماهير الفلاحية القليلة الاحتجاج، لكنها تشاطرها القيم القمعية. وتقوم الثورة في السيناريو الأخير، من خلال مشاركة عريضة للجماهير الفلاحية (في روسيا كما في الصين) التي يتمثل عدوها الرئيسي في الأرستقراطية العقارية، والحكم الإمبراطوري المطلق، في حين أن الطبقات الوسطى الضعيفة جدا كانت تلعب، بكل بساطة، دورا هامشيا.

ستعمل تيدا سكوكبول (Theda Skocpol) من خلال دراستها للثورات الفرنسية والروسية والصينية على إعادة النظر في أطروحة أستاذها "مور"، مبرزة دور البعد الدولي في اندلاع الثورات والحركات الاحتجاجية التي ليست نتاجا لفاعلين، بقدر ماهي نتاج لأسباب بنيوية ارتبطت بالآزمات السياسية التي واجهتها الأسر الحاكمة في كل دولة على حدة بسبب التنافس مع دول أجنبية أخرى، حيث سيؤدي هذا التنافس إلى تفكك الإدارات والمؤسسات واحتدام الصراع الطبقي، ومن ثم، في النهاية، إلى سقوط الدولة الحاكمة⁽¹⁾. وسواء كانت الاحتجاجات تعبيرا عن أسباب داخلية أو خارجية، تظل هذه النظرية الاجتماعية- التاريخية قائمة على الصراع الطبقي الذي يعد من بين الأطر النظرية الكلاسيكية الأكثر استعمالا في فترة الستينات.

أما اليوم، فلا تكاد الحركات الاحتجاجية تعبر بالضرورة عن صراع داخلي بين طبقات المجتمع أو تعبيرا عن صراع خارجي مع دولة أخرى. ليس تاريخ كل المجتمعات التي وجدت حتى الآن هو تاريخ الصراعات الطبقيّة، بل تعكس هذه الصراعات بالأساس بروز الفرد مقابل البنية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، الأمر الذي حاولت أطر

¹ - عبد الحي مودن: الرجة العربية على ضوء نظريات الثورات والاحتجاجات، مساهمة ضمن كتاب: أسئلة حول انطلاق الربيع العربي، عبد الحي مودن، عبد الأحد السبتي، إدريس كسيكس، تقديم، الطيب بن الغازي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 49، 2011، ص 18.

نظرية أخرى التعبير عنه من خلال إيلاء الأهمية لدور الفاعل في فهم سيرورة ودينامية الحركات الاجتماعية، كما هو الشأن بالنسبة لنظرية تعبئة الموارد، ونظرية الفرصة السياسية، ونظرية التأطير.

(ج) نظرية تعبئة الموارد:

منذ أواسط ستينيات القرن الماضي، سيشهد براديغم السلوك الجمعي تراجعاً كبيراً أمام بروز مقاربة جديدة تقوم على الأخذ بتعددية العوامل في تفسير الفعل الاجتماعي، فحقل سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية سيشهد تجديداً على مستوى أدواته التحليلية ورهاناته النظرية. يقول كل من مكارتي وزالد: "منذ زمن مضى، ظلت هناك فجوة تخترق دراسة الحركات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي خضم الفعل الاحتجاجي، حاول قادة الحركات، هنا، وفي أماكن أخرى من العالم، وضع مبادئ عامة حول استراتيجية الحركات، وحول العضلات التي تطرح داخل بيئة معادية. هؤلاء القادة أمثال ماوتسي تونغ، لينين، صول ألنسكي ومارتن لوتر كينغ، سيعملون على وضع المبادئ العامة ورسم خطوط العمل بشكل واضح. لقد ألحت النظريات المفسرة للاحتجاج على مشاكل التعبئة وعلى بلورة السخط، والخيارات التكتيكية، والبنية التحتية الاجتماعية والتنظيمية الضرورية للنجاح. لكن في مقابل ذلك، سيظل علماء الاجتماع المدافعين عن دور التوترات البنيوية والمعتقدات العامة والحرمان النسبي في تفسير الحركات الاجتماعية بعيدين عن إدراك المشاكل والعضلات الاستراتيجية التي تطرحها هذه الحركات الاجتماعية"⁽¹⁾.

تأسيساً على هذا القول، يمكن اعتبار غياب دراسات حول دور الفاعل في صناعة الاحتجاج، وسحب بساط قرار المشاركة من تحت أرجل الفرد بدعوى لا عقلانيته، الفجوة التي طالما اخترقت دراسات الحركات الاجتماعية، ومن أبرز جوانب العتمة في تحليلات

¹ - Olivier Fillieule et Cécile Pechu: Lutter Ensemble, op, cit, p, 75.

براديجم السلوك الجمعي. هنا ستشكل أفكار مانكور أولسون⁽¹⁾ قطيعة مع مثل هذه التحليلات، وأساسا لبناء منظور جديد يحتل فيه الفرد مكانة مركزية في التحليل؛ فالخيارات الاجتماعية تجد مبررها في الخيارات الفردية، والأفراد لا يتصرفون إلا على نحو عقلاني (بالمعنى الاقتصادي) بغرض زيادة مصالحهم، والتقليل من تكلفتها إلى الحد الأدنى⁽²⁾. هكذا، سيعتبر أولسون قرارات الفرد دوما عقلانية، ومشاركته في أي احتجاج ليست دوما الاختيار الأفضل، ومن ثم فالنتيجة المنطقية لمثل هذا القول - خاصة إذا اتبع كل شخص بمفرده هذا الطريق - هي استحالة تشكل أية تعبئة كيفما كانت. لكن هذه النتيجة ينفيها الواقع؛ فهناك دوما مشاركة في الحركات الاجتماعية. فكيف إذن يمكن حل هذه المفارقة؟

أولا، وحسب مانكور أولسون، يعد حجم المجموعة عامل جذب أو طرد في علاقته بقرار المشاركة في التعبئة؛ فكلما كان حجم المجموعة أصغر، زاد ضغطها على الفرد، حيث انسحابه من المجموعة يكون واضحا، محرجا، ومكلفا⁽³⁾. فلا يجد بذلك بدا من

¹ - عبر مانكور أولسون عن هذه الأفكار في كتابه: منطق العمل الجمعي، الصادر في نسخته الأولى بالإنجليزية سنة 1965. بعد ذلك، ستعمل المطابع الجامعية الفرنسية سنة 1978 على نشر ترجمته الفرنسية بتوقيع من ماريو ليفي، وتقديم ريمون بودون.

² - كيث ناش: السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة: د. حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2013، ص 228.

³ - يقول مانكور أولسون: "من الطبيعي، أنه عندما يكون عدد المنتفعين المحتملين من منفعة عامة قليلا، فإن مصالح كل عضو منهم تتأثر بدرجة كبيرة بإسهامات الأعضاء الآخرين من عدمها، ولنتخيل أن أعضاء جماعة ما يوفرون القدر الأفضل من المنفعة الكلية المجمعة، ولنفكر فيما يحدث إذا توقف أحد الأعضاء عن الإسهام في مجموعة من خمس أسر تعول بالقدر نفسه على العائد من المنفعة الجماعية، فإذا تراجعت أسرة عن منظومة تقاسم التكلفة، فإن التكاليف بالنسبة لبقية الأسر، سترتفع بشكل ملحوظ، ومن ثمة، فإن كلا من الأسر الباقية ستلاحظ من ذا الذي لا يساهم، وفي حالة كهذه، عندما يتوجب على كل مساهم أن يتحمل ربع تكلفة وحدة هامشية بدلا من الخمس، فإن كل طرف سيميل إلى شراء كمية أقل بدرجة ملحوظة، وبالتالي، يتمتع الطرف الخالي تمتعا ملحوظا بقدر أقل وبدرجة ملحوظة من المنفعة الجماعية، مقارنة بما كان من قبل، وهو ما سيجعل هذا الطرف يعاود التأدية أو الإسهام مرة أخرى. وإذا لم يفعل، فإن الأعضاء الآخرين يمكنهم زيادة الحافز للطرف غير المشارك، مرة أخرى، عن طريق تخفيض ما يقومون بتوفيره أو عدم توفيره، أو تقديم أي شيء له. في الجماعة الصغيرة، يمكننا دائما أن نكون متأكدين من أن هناك حافزا لمواصلة المفاوضة إلى أن يتحقق العمل الجماعي، ذو الميزة المتبادلة، لأن إسهام كل طرف يحدث فرقا

الانخراط في المجموعة والمشاركة في الاحتجاج، والعكس صحيح. إذ لما يتعلق الأمر بجماعة أكبر يتجاوز أفرادها عدة آلاف، حيث يمكن عند نجاحها وتحقيقها لمطالبها أن يستفيد ما لم يكن مشاركا في التعبئة (تظاهرة نقابية للمطالبة بالزيادة في الأجور أو حركة احتجاجية للمعطلين مطالبة بالحق في الشغل مثلا). وهذا ما يطرح مشكلة ما يسمى "الراكب المجاني".

ثانيا، حل هذه المفارقة بشكل خاص من طرف أولسون سيتم من خلال صياغته لمفهوم التحفيز الانتقائي (*l'incitation sélective*) الذي يحدد لمنظمي الحركة نظاما للأولويات الواجب اتخاذها من أجل تحفيز الأفراد على المشاركة في التعبئة. وهنا يمكن التمييز بشكل عام بين نوعين من التحفيزات: تحفيزات انتقائية سلبية (الانخراط الإجباري في النقابة، تنظيم اعتصام...)، وتحفيزات انتقائية إيجابية (توفير الخيرات، الخدمات، المساعدة القانونية...). وجود هذه التحفيزات - حسب أولسون - يسمح بتجاوز مشكلة الراكب المجاني⁽¹⁾.

في الحقيقة، تمثل هذه التحفيزات الانتقائية محركا أساسيا للفعل الجمعي عند أولسون، خاصة إذا اقترنت بوجود تنظيم محكم، قادر على خلقها. وبالتالي، فلكي تكون هناك تعبئة، لابد من وجود حد أدنى من التنظيم، يسمح بتحفيز المشاركين من خلال تجميع الموارد (مادية واجتماعية أيضا، سياسية، رمزية...) التي يمكن استثمارها في فعل جمعي ما.

دالا لكل من الأطراف الأخرى، بحيث يكون لهم دافع للمساومة أو التفاوض مع بعضهم البعض" أنظر مانكور أولسون: السلطة والرخاء، تجاوز الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، ترجمة وتقديم: ربيع وهبه، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2011، ص 129-130.

¹- Jean- Yves Dormagen, Daniel Mouchard, Introduction à la Sociologie Politique, op, cit, p. 214.

ستمثل هذه الأفكار إذن، منطلق نظرية تعبئة الموارد ⁽¹⁾ التي سيتم تشييدها على أركان تصور ليبرالي ينظر إلى الظواهر الاجتماعية كنتاج لقرارات فردية. فقد تطورت على نحو واضح على أساس مقدمات تخص نظرية الاختيار العقلاني ⁽²⁾ التي ترى أن المشاركة الفردية في الحركات الاجتماعية هي قرارات عقلية وليست ردود أفعال لا واعية على أحوال اجتماعية كما ذهبت إلى ذلك بعض التحليلات في السوسيولوجيا الأمريكية، وفي النظريات المستمدة من كتابات غوستاف لوبو، والتي شاعت في الأوصاف الوظيفية مثل أوصاف سملسر، حيث كان ينظر إلى العمل الجمعي بأنه ذو علاقة بانفجارات سلوك غير مسيطر عليه كنتيجة لاختلال وظيفي اجتماعي. أما النظرية الأخرى التي عملت نظرية تعبئة الموارد على معارضتها ونقدها والعمل على تجاوزها فتمثلت في نظرية الحرمان النسبي: "فقد قيل إن الاحتجاج هو نتاج توقعات تتوسع بسرعة تفوق الفرص المتاحة أو الواقعية، لذلك فإن المجموعات التي تجد نفسها مهمشة ومفتقرة إلى التأثير، مثل الطلاب والمحتجين والمطالبين بالحقوق المدنية والنساء، تتحول إلى العمل الجمعي لتعويض عن مظالمها وتصلحها. ولدى منظري تعبئة الموارد حجة بسيطة جدا ومقنعة

¹ تجدر الإشارة إلى أن جون مكارتي وماير زالد هما أول من استعمل هذا المفهوم سنة 1973.

² وجه ريمون بودون انتقادات شديدة لنظرية الاختيار العقلاني معتبرا أنها لم تقدم للعلوم الاجتماعية إطارا فكريا وافي الشمول، بحيث لا تقوم إلا على تكهنات تعجز عن تفسير بعض الظواهر الشائعة والمألوفة من قبيل الدافع إلى الاقتراع، خاصة وأن الفوائد تكاد تكون منعدمة (تأثير صوت واحد على نتيجة انتخاب شعبي معدوم عمليا) مقارنة بالتكاليف المحسومة، حيث الذهاب للاقتراع يقتضي العزوف عن النشاطات (المصالح) الأخرى، وعجزها عن تفسير تطور الحس الأخلاقي أو المشاعر الدينية في المجتمعات الغربية في القرون الأخيرة، أو العقود الأخيرة على الأقل، أو كذاك الذي يجرب لعب اليناصيب، فهو لا يبنّي خياراته على مبدأ المنفعة، خاصة وأنها غير مضمونة..، وقد استند ريمون بودون في نقده هذا، إلى ما قدمته العلوم العصبية من صحة اختبارات على الدماغ البشري أثبتت أن سلوك الأشخاص في بعض الظروف لا يوافق نظرية الاختيار العقلاني إلا إذا تم سلفا تعطيل بعض المناطق المحددة في دماغهم، ما يعني أن إنسانا سويا لا يخضع لمبادئ نظرية الاختيار العقلاني حكما، كما أن فشل نظرية الاختيار العقلاني في تفسير العديد من الظواهر يعود أساسا في تقديره، إلى كونها ظلت حبسية عقلانية أداتية لم تستطع الفكك من سلطانها لتصير عقلانية معرفية. لتعميق النظر في هذا الأمر يمكن العودة إلى عمل ريمون بودون: أبحاث في النظرية العامة في العقلانية، العمل الاجتماعي والحس المشترك، ترجمة: د. جورج سليمان، مراجعة: سميرة رشا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2010.

تدفع أي نظرية في الحركات الاجتماعية تعتبرها نتيجة المظالم الاجتماعية: فبما أن المظالم الاجتماعية موجودة، وبصورة دائمة في المجتمع، فإن مجرد وجودها لا يمكن أن يشرح المشاركة في عمل جمعي كما يعتقد ذلك كل من زالد ومكارتني (Zald and McCarthy). فما يحتاج إلى شرح عند منظري تعبئة الموارد هو سبب انخراط الأفراد القسدي في العمل الجمعي نتيجة تفكير عقلي بمصالحهم الخاصة: فالعمل الاجتماعي لا تسببه الأحوال الاجتماعية" (1).

هكذا، تقرر نظرية تعبئة الموارد أن الحركة الاجتماعية تنشأ من التغيرات البعيدة المدى التي تعتري تنظيم جماعة معينة، والموارد المتاحة، والفرص المهيأة للقيام بفعل جماعي. وتستند نظرية تعبئة الموارد إلى خمسة مبادئ رئيسية:

1. إن أفعال أعضاء الحركة الاجتماعية، والمشاركين فيها، أفعال عقلانية (رشيدة).
 2. تتأثر أفعال الحركة الاجتماعية بقوة الاختلالات المتمأسسة في توازنات القوة، وصراعات المصلحة.
 3. تكفي هذه الاختلالات في توازن القوة وصراعات المصلحة، لتوليد المظالم التي تقود إلى تعبئة عزم أو نية الحركة الاجتماعية تغيير توزيع الموارد والتنظيم.
 4. تعبئ الحركات الاجتماعية المركزية، والمتشكلة رسمياً الموارد بشكل فعال، وتحقق أهداف التغيير، وذلك على عكس الحركات الاجتماعية اللامركزية وغير الرسمية.
 5. يتأثر نجاح الحركات الاجتماعية باستراتيجية الجماعة، والمناخ السياسي (2).
- وفق هذه النظرية، تعبر الحركات الاجتماعية عن أفعال عقلانية، هادفة ومنظمة. تحقق نجاحاً عن طريق التعبئة الفعالة للموارد، وتُطور الفرص السياسية المتاحة أمام

¹ - كيث ناش: السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، العولمة والسياسة والسلطة، سبق ذكره، ص 226.

² - Flynn Simon, Ressource mobilization theory, in, The Editors of Salem Press, Theories Of Social movements, California, Salem Press, 2011, p. 112. أورده د. سيد فارس ضمن كتابه: صناعة. الاحتجاج والثورة، حركة 6 أبريل نموذجاً، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2016، ص 32.

الأعضاء. أما الفعل الجمعي فينبع من تقدير دقيق للتكاليف والفوائد، متأثراً بحجم ونوعية الموارد، وبخاصة التنظيمات والتفاعلات الاستراتيجية اللازمة لتكوّن الحركات الاجتماعية. وإذا ما وجد تضارب في المصالح وخلافات في الآراء وتعارض في الإيديولوجيات، فلا يمكن تفسير نشأة الفعل الجمعي بكونه مجرد تعبير عن ظاهرة ناتجة عن تلك العناصر، كما لا يمكن رده إلى وجود توترات وصراعات بنيوية، بل ينبغي دراسة الظروف التي تمكن من تحويل مشاعر السخط إلى تعبئة واحتشاد؛ فالقدرة على تعبئة الحشود تعتمد على الموارد المتاحة للجماعة، سواء كانت موارد مادية (العمل والمال والمكاسب الملموسة والخدمات)، أو غير مادية (السلطة والالتزام الأخلاقي والإيمان والصدقة)، أو كليهما. ويجري توزيع تلك الموارد على عدة أهداف طبقاً لتقدير عقلاني للتكاليف والفوائد.

إلى جانب وجود التوترات، تنشأ عملية التعبئة من الكيفية التي تتمكن بها الحركات الاجتماعية من تنظيم حالة السخط، وتقليل تكاليف الفعل، وخلق شبكات التضامن واستغلالها، وتقاسم المحفزات بين أعضاء الحشد وتحقيق التوافق الخارجي. إن نوعية الموارد المتاحة وطبيعتها تفسر الخيارات التكتيكية التي تتخذها الحركات وتبعات الفعل الجمعي على المنظومة الاجتماعية والسياسية⁽¹⁾.

لا مراء في أن تعريف الحركات الاجتماعية بوصفها تعبيراً عن قوى فاعلة، واعية وقادرة على تبني خيارات عقلانية رشيدة هو من أهم الابتكارات المنسوبة لنظرية تعبئة الموارد التي رغم التجديد الذي جاء به في مقاربة موضوع الحركات الاجتماعية والاحتجاج خلال عقد السبعينيات والثمانينيات، والقائم على تبني متغيرات جديدة مثل: البناء التنظيمي، الموارد المادية، تقليل النفقات، الاستراتيجيات المحركة، وجرفية النشاط في الحركة، خاصة الأطر المؤثرة في الاستراتيجيات العليا في تنظيمات الحركة والذين يطلق عليهم "منظمو الحركة"، والقطع مع تلك التفسيرات التي تنهل من معين البراديغم

¹ - دوناتيلو ديلا بورتا وماريو دياني: الحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 34.

السيكولوجي، لم تسلم من انتقادات شديدة، عابت عليها تجاهلها للمصادر البنيوية للصراع والمصالح المحددة في السيطرة على الموارد التي يحشدها الفاعلون الاجتماعيون. هذه الموارد، تبقى في حقيقة الأمر بين يدي فئة قليلة مهيمنة ومتحكمة في قواعد اللعبة السياسية وميزان القوى، ولا تشمل باقي الفئات الاجتماعية المهمشة والمحرومة على وجه الخصوص، والتي لا تستفيد من الموارد المتاحة في تعبئة الفعل الجمعي المعارض إلا ما أتاحت الظروف والفرص السياسية المتاحة.

عموماً، يمكن القول، إن منهج نظرية تعبئة الموارد في تفسيره للفعل الجمعي يبالغ في تركيزه على عقلانية الفعل الجمعي، دون أن يعير، بشكل كاف، الدور الذي تلعبه العواطف في التعبئة لهذا الفعل⁽¹⁾، كما أنه يفتقر إلى القدرة على بلورة تعريف أكثر دلالة وقوة لمفهوم الحركة الاجتماعية، إذ يستعمل هذا الأخير وفق نظرية تعبئة الموارد بشكل فضفاض؛ فيطلق على أي تعبئة جماعية كيفما كانت، ومن أجل تعويض هذا النقص وتجاوز الغموض المتولد عنه، يركز منظرو تعبئة الموارد اهتمامهم على دراسة كيف تتم "تعبئة الموارد"، لكنهم لا يتساءلون عن علة هذه الحركات. كيف يحتشد الأعضاء وما دور الأجهزة السياسية هنا؟ ومن أين تأتي هذه الموارد؟ وما نوع التحالفات التي تحتاج إليها الحركات لضمان نجاحها؟ إن هذه اللامبالاة بالأهداف المحفزة تأتي من أولئك الذين اختاروا هذا النوع من التحليل القائم على الاعتقاد في الحتمية الاقتصادية للأوضاع الاجتماعية. وهو في الحقيقة اختيار فكري يقوم على التقريب بين الليبراليين والماركسيين، أي أنه يسعى في تعريفه للحركات الاجتماعية إلى تقريب التعارض الموجود بين ما يمكن تسميته بمجتمعات الحركات الاجتماعية ومجتمعات الصراعات، وهو حل خاطئ في نظر آلان تورين، لأننا نجد هناك الكثير من الصراعات من دون حركات اجتماعية، والكثير من الحركات الاجتماعية التي وإن تضمنت بعداً صراعياً، فهي تمنح

¹ - نفسه، ص 35.

دورا تعبويًا أقوى لتأكيد رهانات ثقافية أكثر من الصراع بالمعني الدقيق، سواء ارتبطت هذه الرهانات بالمستقبل، أو تم تحديدها بماض يُعتقد أنه تم تدميره إثر اجتياح ما (1) كما نجد مثلاً لدى الحركات الإسلامية التي تؤمن بجدوى استعادة الماضي كرهان لتحقيق مستقبل أفضل للأمة الإسلامية.

وإذا كنا قد ربطنا ظهور الحركات الاجتماعية بظهور وتطور الدولة الحديثة، على اعتبار أن الاحتجاج ليس إلا ممارسة سياسية بمعان أخرى (2)، فمن البديهي أن يؤثر السياق السياسي تأثيراً كبيراً على العوامل الباعثة للسلوك الاحتجاجي، ذلك أن البيئات التي تنمو فيها الحركات الاحتجاجية تتأثر بشدة بطبيعة المناخ السياسي ونوعية البناء السياسي. ونقصد بالمناخ السياسي المزاج الشعبي الذي يؤثر على مستوى الدعم المحتمل من الجماهير ودرجة انتباه رجال السياسة إلى مطالب الحركة. كما يشير أيضاً إلى الاستراتيجيات السائدة في السياسة، بمعنى "القواعد الرسمية وغير الرسمية في اللعبة" التي تتعامل بها الدول مع الحركات الاجتماعية. أما البناء السياسي فإنه لا يعني فقط الترتيبات السياسية المنظمة والثابتة نسبياً، ولكن يعني أيضاً الترتيبات غير الرسمية، والتي لا يتم التعبير عنها صراحة - في أغلب الأحيان - بين النخب السياسية والاقتصادية والاتصالية التي يمكن أن تؤثر على نجاح الحركة. فحتى مداخل السلوك الجمعي في دراسة الاحتجاج، والتي عفا عنها الزمن، تؤكد على أن السببية البنائية، وهي عامل عام - ضمن مجموعة من العوامل الأخرى - يقصد بها شكل النظم السياسية والفرص المتاحة؛ والضبط الاجتماعي، وهو محدد عام شامل يرتبط بمستوى القهر الذي تمارسه الدولة، ويعد من العوامل الرئيسية في تطور الحركة الاجتماعية (سملسر).

¹ - Alain Touraine : Penser autrement, Fayard, 2007, pp, 217-218-219.

² - من أجل تعميق النظر في هذا الأمر، يمكن للقارئ الكريم العودة إلى كتاب آصف بيات: الحياة سياسة، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة: أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.

ونحن إذ نشير إلى هذه النظريات السابقة فلأنها تشكل مدخلا للحركة الاجتماعية يتعارض مع ما سنتبناه في هذه الدراسة. فقلما نجد اليوم باحثا نشطا ينحاز لمقرب السلوك الجمعي الذي يفسر الحركات الاجتماعية بوصفها استجابة لبعض أشكال التوتر، وعدم التوازن الاجتماعي، أو التأثير النفسي الجمعي الذي ينتشر عن طريق العدوى أو المحاكاة. فقد أكدت البحوث حول الاحتجاج والحركات الاجتماعية خلال الخمس والعشرين سنة الماضية النتيجة العامة التي مفادها أن الاحتجاج والحركات الاجتماعية ما هما إلا سياسة بمعان أخرى، مثلما الحرب ماهي إلا سياسة بمعان وأدوات أخرى كما سبق لكارل فون كلوزوفيتش أن بين ذلك (1).

(د) نظرية بنية الفرص السياسية:

يعد الباحث في العلوم السياسية بيتر إيزينجر (Beter Eisinger) من أوائل المحللين الذين لفتوا الانتباه إلى ضرورة الابتعاد عن مداخل السلوك الجمعي التي سيطرت على البحوث الاجتماعية، والإشارة إلى الارتباطات القائمة بين السياسة والاحتجاج. فمثله مثل كثير من الباحثين الذين اهتموا بمسألة العنف الجمعي الذي انفجر خلال حقبة الستينات بالأحياء التي يعمرها الأفارقة الأمريكيون بالمدن الأمريكية الرئيسية؛ حيث نظر الكثير من المحللين إلى هذا العنف الجمعي وتلك أعمال الشغب المندلعة بمختلف المناطق الحضرية من زاوية مقتربات السلوك الجمعي، فتم تفسيرها بوصفها انعكاس لتوترات بنيوية في المجتمع الأمريكي، خاصة ما يرتبط بها من شعور عام بالإحباط لدى الأمريكيين من أصل إفريقي والناتج عن الحرمان النسبي (روبرت تيد غير) الذي يشير إلى ذلك الضغط النفسي الاجتماعي الذي يشعر به الأفراد عندما تحبط توقعاتهم حول المستقبل بسبب فشل السياسات الاجتماعية، أو التمييز، أو قصور النخب وفسادها، أو الكساد الاقتصادي، أو الحرب، إلخ. وبالنظر إلى أحداث الشغب الحضري

¹ - هانك جونستون: الدول والحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 50-51.

في الستينيات، نجد أن أطروحة الحرمان النسبي ترجع إلى عشر سنوات من الحراك السياسي الذي ارتبط بالنضال من أجل الحقوق المدنية وسن التشريعات الفيدرالية، والذي رفع سقف الآمال بالنسبة للأمريكيين من أصل إفريقي، وإن كانت الأحياء الفقيرة في المدن الكبرى تعاني من الفقر المدقع، وارتفاع معدلات البطالة، والتفكك الأسري، وانتشار الجريمة وتدهور المجال الحضري. وتفترض النظرية كما صاغها تيد غير أن اتساع الفجوة بين التوقعات المتنامية والواقع المعاش يحتمل أن تؤدي إلى عنف جمعي. وهو عنف يتم إشعاله في لحظة سريعة مثل اغتيال مارتن لوتر كينج أو الوحشية التي تجابه بها الشرطة احتجاجات الناس في الضواحي.

تلك هي الخلفية التي نستطيع بها اليوم أن نفهم أهمية دراسة إيزنجر (1973). لقد بحث في شؤون المدن التي شهدت أحداث شغب واسعة وقارنها بمدن لم تظهر فيها مثل تلك الأحداث أو كانت بها أحداثا بسيطة نسبيا، فوجد أن إتاحة الفرصة السياسية في الحكومات المحلية لبعض المدن يفسر السبب وراء عدم ظهور عنف حضري منظم فيها، في مقابل المدن التي لم تشهد هذه المشاركة، ومن ثم شهدت أحداث عنف وشغب. من هنا أصبح التمييز الذي قدمه إيزنجر بين أبنية الفرص السياسية المفتوحة وأبنية الفرص السياسية المغلقة تمييزا جوهريا، وظل كذلك على الرغم من أنه يشكل ثنائية عامة. ولقد حاولت الأبحاث والدراسات المعاصرة توسيع مجال تطبيق هذا التمييز، بحيث يتجاوز العنف الجمعي ليشمل كل أشكال الحركات الاجتماعية والسياسية، محاولة في ذلك العمل على صياغة المتغيرات التابعة من الناحية التصويرية في ضوء ظهور الحركات نفسها، وإبراز استراتيجياتها ومضمون مطالبها، ودور نجاح الحركات في التأثير على النخب السياسية، والذي يكون مستقلا عن الطريقة التي يتشكل بها الحراك السياسي في الحركة،

وأصبح هذا الموضوع محل تركيز للدراسات تحت عنوان عام هو مترتبات الحركات الاجتماعية أو آثارها ⁽¹⁾.

يشير هانك جونستون إلى أنه قبل مناقشة العملية السياسية والفرصة السياسية، لابد من التأكيد على مبدئين يعبران عن جوهر هذا المدخل، وكلاهما يتميز عن الأفكار القديمة حول "الضغط البنائي" (الذي يفهم تصويريا على أنه يشكل نوعا من عدم التوازن الاجتماعي) ومفهوم الحرمان النسبي (الذي يفهم تصويريا على أنه حالة سيكولوجية مشتركة تخلق إحباطا بين الناس وتدفعهم نحو الفعل الجمعي). المبدأ الأول يفترض أن نقطة التركيز في العملية السياسية هي أن خبرة الناس لصور المعاناة تجعلهم قادرين على إدراك الفرص التي تؤثر على القرارات السياسية من خلال سلك القنوات النظامية من أحزاب ونقابات وهيئات تمثيلية. لذلك، فهم يختارون مجارة الوضع القائم بدلا من الثورة عليه. فالتكلفة هنا أقل: فهم لا يخاطرون بإمكانية سجنهم، أو تعرضهم للأذى، أو ضياعهم للوقت الذي يمكنهم أن يعملوا فيه. وبهذا المعنى فإن وجود الحركات الاجتماعية أو عدم وجودها لا يؤثر سوى تأثير قليل على حدوث التوتر أو الإحباط. على العكس من ذلك، فإن إتاحة القنوات السياسية يعد مسلكا مناسباً لتعبير الساكنة عن مطالبها.

أما المبدأ الثاني، فعندما تكون الفرص السياسية مغلقة وتجبر الجماعات على أن تذهب بعيدا عن القنوات السياسية لكي تحتج، فإن ذلك يجعلهم ببساطة ينخرطون في السياسة بطرق أخرى، أو ما يسميه آصف بيات باستراتيجية الزحف الهادئ للمعتاد. ومن المحقق أن التركيز على السياق السياسي يجعل الأمر كله يتعلق بالسياسة وبالأنية السياسية، ويتعلق بشكل أقل بقضايا أخرى يمكن أن تحرك المشاركة الاحتجاجية، سواء كانت ترتبط بمظاهر عدم التوازن الاجتماعي ومظاهر التمييز الاجتماعي، أو كانت ترتبط بالعوامل السيكولوجية مثل الهوية الجمعية، والمجارة، والسلطة، والكاريزما،

¹ - هانك جونستون: الدول والحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 53.

والخطاب، والإدراك الاجتماعي، والمعرفة وعمليات التأطير. ومن الانتقادات التي وجهت لنظرية العملية السياسية أنها أغرقت في النزعة البنائية، وأفرطت في السياسة، وتتنجس نحو أنماط محددة من الحركات (Snow 2005)، ومن ثم فإنها تقلل من دور الفاعل الإنساني والعوامل الثقافية والتأويلية على المستوى الضيق للحياة الاجتماعية⁽¹⁾.

لقد طور إيزينجر تمييزاً بين الأبنية السياسية المفتوحة والأبنية السياسية المغلقة من خلال دراسته للحكومات المحلية، لكن معظم الدراسات المنجزة حول الفرص السياسية ركزت على الأبنية السياسية على المستوى القومي. ويعد عمل تشارلز تيلي "من الحراك إلى الثورة" (1978) عملاً مؤسساً لمثل هذه الدراسات النوعية، ودرسا عميقاً على المستوى النظري، وعلى مستوى تطبيقات المفهوم. فقد سعى تيلي إلى الكشف عن مدى العلاقات الموجودة بين الأنساق الاجتماعية (المفتوحة والمغلقة)، وأنماط التنظيمات المتحدية (مستوى القوة والخصائص المميزة من الناحية التصنيفية، أو طبيعة التشبيك، أو الارتباط)، وحسابات المصالح (الموارد المستخدمة في مقابل الخدمات العامة التي تم الحصول عليها). واقترح تيلي -مثله مثل إيزينجر- أن الاحتجاج يظهر في علاقة تسير في خط منحنى تبعاً لدرجة انفتاح النسق: فالأنساق المفتوحة جداً (التي لا تعرف إلا درجة منخفضة من القمع وسهولة الولوج إلى عالم السياسة) تتخفف فيها مستويات الاحتجاج، لأن الجماعات التي لها مطالب تلجأ إلى الممارسة السياسية العادية، أما الأنساق القمعية جداً (التي تضع قيوداً على الدخول إلى عالم السياسة) فتشهد هي أيضاً درجات منخفضة من الاحتجاج حيث تكون تكلفته كبيرة⁽²⁾.

لقد قرر منظرو الفرص السياسية أن الحاجة ليست للموارد فقط، ولكن أيضاً إلى فرصة لاستعمال تلك الموارد. وبذلك تجمع هذه النظرية بين الديناميات الداخلية للحركة، والظروف الخارجية. وينظر إلى الفرص السياسية باعتبارها لحظات تستغلها الحركات

¹ - نفسه، ص 54.

² - نفسه، ص 56-57.

لتحقيق مكسب سياسي أو اجتماعي. وتنشأ الحركة، على حد تعبير "سيدني تارو"، عندما تهيأ الفرص السياسية أمام الفاعلين الاجتماعيين، والتي كانوا يفتقرون إليها عادة. ويحدد "ماك آدم" أربعة أبعاد للفرصة السياسية:

- ❖ الانفتاح، أو الانغلاق النسبي للنسق السياسي المؤسسي.
- ❖ ثبات تغير تلك المجموعة الواسعة من الانحيازات النخبوية التي تدعم نظام، أو حكومة معينة بصورة نمطية.
- ❖ حضور، أو غياب الحلفاء والأنصار النخبويين.
- ❖ قدرة الدولة وميلها إلى القمع.

هـ) نظرية التأطير:

مشكلة هذا الاتجاه أو التصور كما بين "جامسون" و "مير" هي أن الفرصة السياسية تكون عرضة للتأويل، وتمثل غالبا قضايا خلافية جدلية. إذ إن الفرص السياسية عرضة لعمليات التأطير، وتكون غالبا مصدرا للخلافات داخل الحركة حول استراتيجيات الفعل الملائمة. بتعبير آخر، لا وجود لفرصة ثابتة. فالأفراد يؤولون ما يعد فرصة، وكيفية استغلالها. ومن ثمة؛ فالاحتجاج يرتبط بالقدرة على إضفاء معنى للأحداث بشكل يسمح بتعبئة المؤيدين وتوسيع دائرتهم، وإضعاف المعارضين وكبح قدراتهم على بلوغ الهدف المنشود. إنها لا تتعلق بالقدرة التنظيمية على التعبئة واقتناص الفرص بقدر ما هي مرتبطة بالتمكن من خلق المعاني المعبئة. وتحاول نظرية تأطير الحركة الاجتماعية دراسة ومقاربة هذه القضية. ويرى دافيد سنو وشركاؤه أنه من خلال "الصيغ" (les formes) أو الوضعيات يعرف الفاعلون الاجتماعيون المظالم، ويصوغون الهويات الجمعية، ويخلقون ويفسرون ويحولون الفرص بغرض إنشاء الحركات الاجتماعية؛ فالصيغة تنفع لأنها تبسّط (العالم الموجود هناك) بواسطة ترقيم وترميز الأشياء والأوضاع والأحداث والخبرات ومسلسلات الأعمال في محيط الإنسان الحاضر أو الماضي.

إن الصيغ تمكن من تأويل ما يمكن أن يكون من دونها كتلة من المعطيات المعقدة، والانطباعات السريعة الزوال، والأفكار المختلطة. وهي "صيغ العمل الجمعي"، وبخاصة، التي تعمل على تحريك/ تعبئة أعضاء الحركات الاجتماعية: فهي "ترقّم" أو تؤكد أن ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية للمجموعة مفرطة فلا تحتل، وتعرفها بأنها تتطلب عملاً تصحيحياً، وهي تصنع ما يدعو سنو وبنفورد "منسوبات تشخيصية" - تغزو اللوم إلى الأفراد أو المجموعات أو البنيات الاجتماعية - و"منسوبات تكهنية" وتقتصر كيفية التمكن من تحسين المسألة، وهي "ترمز" مجموعة من الأحداث والملاحظات والخبرات محولة إياها إلى "رزم" ذات معنى لأهداف التعبئة⁽¹⁾.

وإذا كان سنو ورفقاؤه يعتبرون أن التعبئة نتاج للتفاعل المباشر بين الأفراد في الحياة اليومية، فإننا نعتبر نظرية التأطير مصاغة على مسلمات التفاعلية الرمزية، خاصة وأن روادها لا يخفون تأثرهم بإرفينغ غوفمان، ومن ثمة؛ فالاحتجاج عملية تفاعلية ينخرط فيها الفرد لما يتمكن من إدراك الأشياء بنفس الطريقة التي يدركها بها أفراد آخرون. بصيغة أخرى، "يحدث في أغلب الوضعيات أن تتوحد دلالات الأفراد في إدراكهم لنفس الوضعية"⁽²⁾. من هذا المنظور سيكون للمعاني والتأويلات التي أضفاها النشطاء التونسيون على حدث إحراق محمد البوعزيزي لنفسه دوراً في إشعال فتيل الثورة التونسية وثورات الربيع العربي بشكل أعم. فمعاني ودلالات الحدث ستجعل منه إطاراً يعبئ المحايدون ويضعف المناوئين، ويعكس بشكل فعال الظلم الاجتماعي، والوضعية التراجيدية لعجز الفرد عن تغيير الظلم. وقد شكل شعار "ارحل" الإطار الذي نجح في تحويل هذا العجز إلى فكرة معبئة قادت شرائح واسعة من الناس إلى الشارع حتى الرحيل الفعلي لابن علي. وتجذر الإشارة إلى أن أطروحة التأطير لا تقتصر على الجوانب

¹ - كيت ناش: السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، سبق ذكره، ص 240.

² - جمال فزة: سوسيولوجيا التنظيمات، أسس واتجاهات، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، المغرب، ط1، 2013، ص

المعرفية والعقلانية في عملية التأويل وإضفاء المعاني، ولكنها تهتم أيضا العواطف والمشاعر، والتي يكون لها الدور الأكبر في التعبئة الواسعة حسب آخر الأطروحات المتداولة في هذا المجال ⁽¹⁾. فكيف إذن تسهم المشاعر والعواطف في صناعة الاحتجاج وتشكيل الحركات الاجتماعية؟

يعتبر مانويل كاستلز أن الحركات الاجتماعية حركات عاطفية على المستوى الفردي، غير أن الانفجار الكبير للحركة الاجتماعية يبدأ مع تحول العواطف إلى أفعال وممارسات، وفقا لنظرية الذكاء العاطفي ⁽²⁾، وتعتبر المشاعر الأكثر ارتباطا بتعبئة اجتماعية وسلوك سياسي، هي خوف (شعور سلبي) وحماسة (شعور إيجابي). وترتبط المشاعر السلبية والإيجابية بنظامين تحفيزيين أساسيين، ينتجان عن تطور الإنسان، هما الاقتراب والتهرب. ويرتبط نظام الاقتراب بسلوك التماس أو الهدف، الذي يوجه الفرد إلى الخبرات المجزية. يشعر الأفراد بالحماسة عندما يعبأون نحو هدف يعتزون به، لهذا ترتبط الحماسة مباشرة بعاطفة إيجابية أخرى، هي الأمل، أي معالجة مشروعات الأمل في المستقبل، بما أن القدرة على تخيل المستقبل سمة مميزة للعقل البشري. ويعد الأمل عنصرا أساسيا في دعم الفعل الباحث عن الهدف. ومع ذلك، فمن أجل ظهور الحماسة وانبلاج نور الأمل، ينبغي للأفراد التغلب على المشاعر السلبية مثل والقلق والتوتر؛ فالقلق يؤدي إلى الخوف الذي يعمل على كبح الفعل، والتغلب عليه يسمح للغضب الذي يسكن بواطن الأفراد من التدفق والانسياب، حيث يزداد الغضب مع إدراك فعل ظالم، ومع تحديد الشخص المسؤول عن الفعل. وتُظهر البحوث العصبية أن الغضب يترافق مع سلوك تقبل المخاطرة، فعندما يتعلق المرء على الخوف، تتولى العواطف الإيجابية زمام الأمور، حيث تنتشط الحماسة الفعل ويعجل الأمل بالمكافآت على الفعل المحفوف

¹ عبد الحي مودن، الرجة العربية على ضوء نظريات الثورات والاحتجاجات، ضمن كتاب: أسئلة حول انطلاق الربيع العربي، سبق ذكره، ص 34-35.

² ناقش مانويل كاستلز مساهمات نظرية الذكاء العاطفي في دراسة التعبئة الاجتماعية والسياسية في كتابه: سلطة الاتصال، ترجمة وتقديم: محمد حرفوش، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014. صص 217-243.

بالمخاطر. ومع ذلك، فلكي تتشكل حركة اجتماعية يجب ربط النشاط العاطفي للأفراد
بآخرين، ولكي تحدث عملية التواصل العاطفي هذه، يستلزم الأمر:

تتأغم معرفي بين أطراف الاتصال، أي المرسل والمرسل إليه وقناة الاتصال التي
ينبغي أن تكون مؤثرة في نظر مانويل كاستلز. ويتحدد التعاطف في عملية التواصل من
خلال تجارب مماثلة لأولئك الذين حركتهم الفورة العاطفية الأصلية. وهي تجارب تؤسس
لهوية مشتركة تعمق من التواصل والتعاون المنتج، خاصة إذا كانت عملية الاتصال أسرع
وأكثر تفاعلية، أصبح تشكيل فعل جماعي متجذرا في العنف، وموجها بالحماسة ومدفوعا
بالأمل⁽¹⁾.

هكذا، فلا يمكن لمن يبحث في الحركات الاحتجاجية اليوم أن يغفل دور العواطف
في تحريك الناس ودفعهم إلى التعبير عن الاحتجاج. "فمشاهد قتل الفلسطينيين على يد
القوات الصهيونية الموثقة على قناة الجزيرة أو العربية، يمكن أن تكون طقسا منتجا
للعواطف ودافعا للتظاهر والاحتجاج، مثلما تحرك مشاهد العنف ضد النساء الناشطات
النسويات وتدفعهن للمواجهة والاعتراض الذي غالبا ما يكون بلغة محرقة للعواطف...
كما كانت المشاعر القوية المعبرة عن التضامن ووحدة الهدف والأمل واضحة في
الاحتجاجات المعادية للحكومة في مصر وتونس في أوائل 2011 التي شهدت كذلك
الشعر والغناء وصلوات على ضوء الشموع. فالعواطف من قبيل الفرح والغضب والالتزام
والتضامن مهمة في خبرة الحركة الاجتماعية بقدر الأبعاد الريادية"⁽²⁾.

إذا كانت التحولات الثقافية لعصر ما بعد الحداثة هي المدخل لفهم السياسة اليوم،
فيجب اعتبار التغير الاجتماعي الواسع نتاجا لصراع الهويات والبنى الاجتماعية المستمر،
والذي هو في الحقيقة موضوعا سياسيا. "وفي هذه النقطة يلتقي تقليد نظرية تدبير الموارد
بنظرية الحركة الاجتماعية الجديدة، إذ كان مثل هذا الفهم للسياسة الثقافية الخاصة

¹ - مانويل كاستلز: شبكات الغضب والأمل، سبق ذكره، ص 36-37-38.

² - فالنتين مقدم: العولمة والحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 34.

بالحركات الاجتماعية، وبشكل دائم، ذا قيمة مركزية" ⁽¹⁾. إذن، ما المقصود بالحركات الاجتماعية الجديدة؟ ما وجه الجدة فيها؟ وماهي مرتكزاتها النظرية؟

4- الحركات الاجتماعية الجديدة: الصراع والثقافة

يطلق مصطلح الحركات الاجتماعية الجديدة لوصف طريقة انفجار الحركات الاجتماعية في المشهد الاجتماعي في نهاية ستينات القرن العشرين، وبخاصة الحركة الطلابية التي كانت ناشطة في الجامعات آنذاك، إضافة إلى حركة الحقوق المدنية، والحركة النسوية، والحركة البيئية، وحركة السلام، والحركات المناهضة للعنصرية، وحركات حقوق الشعوب الأصلية، والحركات المناهضة للسياسة في أوروبا الشرقية... إلخ. وجَدَّتْها ترتبط بظهورها في سياق تشكل مشهد اجتماعي وسياسي جديد. فهي إذن، نموذج للعلاقات الاجتماعية والسياسية الجديدة. وفق هذا المعنى، تتوضع الحركات الاجتماعية في هذا السياق الجديد وفق نظرتين: الأولى أضيق والثانية أوسع. فالأولى تقاربه بتعبير التغير في البنية الطبقية للمجتمعات الرأسمالية المتقدمة، في حين تنظر إليه الثانية من زاوية تحول المجتمع الغربي وتجاوزه الحداثة الصناعية إلى مجتمع ما بعد صناعي وما بعد حداثي.

السوسيولوجي الألماني كلاوس أوفي (Claus Offe) واحد من أبرز المنافحين عن النظرة الأولى، يعتبر الازدهار النسبي للديمقراطية الاجتماعية، ومستويات التعليم العالية، ونمو التوظيف في قطاع الخدمات، عوامل ساهمت في بروز الحركات الاجتماعية الجديدة. ويرى أيضا أن الطبقات المتوسطة المتعلمة الجديدة، وبخاصة تلك الموظفة من طرف الدولة، و"المجموعات التي لا تباع كالسلع" مثل الطلبة، وربات البيوت، والمعطلين، والمتقاعدين، جميعها فئات تتقبل المشاغل الكلية للحركات الاجتماعية الجديدة التي هي

¹ - كيت ناش: السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، سبق ذكره، ص 249.

سياسة طبقية ضد الظواهر الشاذة للنظام الرأسمالي المعاصر، وليست حركة طبقية تدافع عن مصلحتها الخاصة⁽¹⁾. وبين هذه الفئات درجات مختلفة من الحافزية في الانخراط في أي شكل احتجاجي أو فعل جماعي. وإذ يتحدث أوفي عن الفئة التي تقع خارج سوق الشغل أو في وضعية هامشية نجده لم يبتعد كثيرا عن التفسيرات التي قدمتها نظرية الحرمان النسبي لدوافع المشاركة في التعبئة الجماعية للفعل الاحتجاجي. أما يورغن هابرماس فتعبر تحليلاته عن النظرة الثانية. فهو يربفي توسع ظاهرة النزوع نحو تسليع كل شيء بما فيها الحياة الخاصة، بفعل نمو الاقتصاد الاستهلاكي ودولة الرفاه البيروقراطية التي وجدت بعد الحرب، عاملا مفسرا لنشوء الحركات الاجتماعية الجديدة كرد فعل عن رفض تسليع الحياة والدفاع عما يسميه "عالم الحياة"، أي قيم المجتمع والأسرة.

توسع الدولة والسوق حسب هابرماس ينسف الدوافع والقيم التقليدية (مثلا ظاهرة الإذعان للأنظمة الهرمية) الضرورية لإعادة إنتاج النظام لصالح تزايد نظام الاستحقاق. ويتوقف حل هذا التوتر على تزايد عقلانية التواصل التي تطلبها الحركات الاجتماعية التقدمية للحلول محل القبول التقليدي للعقلاني بالنظام، وذلك من خلال الولاء لمجتمع أكثر إنصافا، وفيه مشاركة أوسع، وله نظام أكثر عقلانية⁽²⁾. وهناك اتجاه آخر ينظر إلى نشوء الحركات الاجتماعية الجديدة بمنظار الأجيال. فرونالد انجلهارت (Ronald inglehart) في كتابه "الثورة الصامتة The Silent Revolution" الصادر سنة 1977، يرى أن التحليل المبني على القيم والخبرات المشتركة بين الأجيال يساعد بشكل كبير في فهم شروط انبثاق الحركات الاجتماعية الجديدة؛ فجيل ما بعد الحرب العالمية الثانية طور "قيما ما بعد مادية" كان التأكيد فيها على نوعية الحياة لا على الأهداف الاقتصادية التي كانت تمثل مطلبا للحركات الاجتماعية التقليدية.

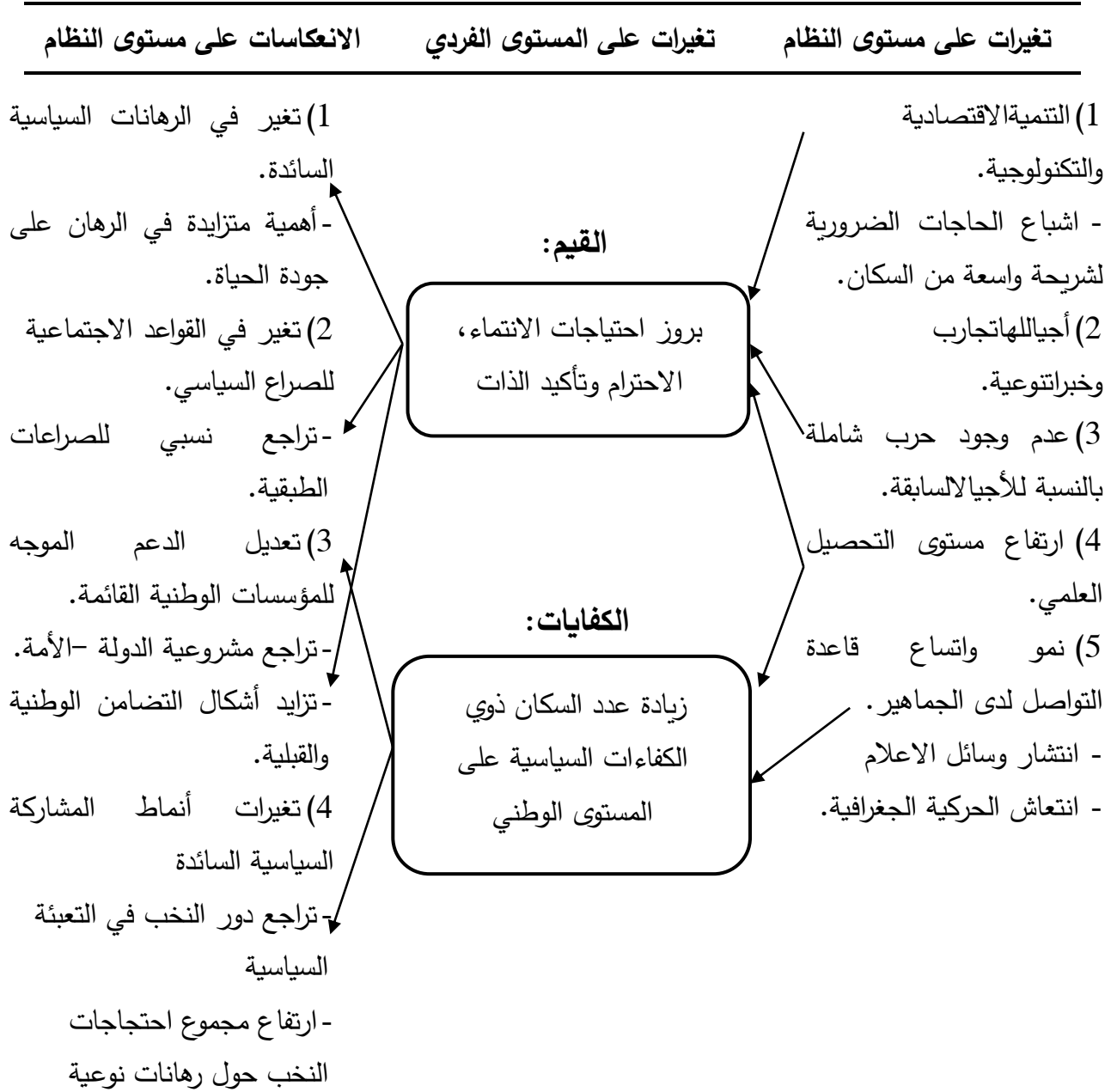
¹ - نفسه، ص 212-213.

² - نفسه، ص 215.

في الحقيقة، شكل الإطار النظري لتراتبية الاحتياجات كما صاغه عالم النفس أبرهام ماسلو (Abraham Maslow) منطلق تحليلات انجلهاتر للتغيرات الاجتماعية وشروط انبثاق الحركات الاجتماعية الجديدة. فحسب انجلهاتر، يقوم الفرد عند إشباعه لاحتياجاته المادية الضرورية بتوجيه اهتماماته صوب احتياجات غير مادية، تكون من طبيعة ثقافية أو أخلاقية مثل السعي إلى تأكيد الذات والرغبة في التحرر والانعتاق والمطالبة بالحقوق..، وذلك بتأثير من مجموعة عوامل تسهم في تعزيز هذه التفضيلات وتعمل في العمق على تسريع وتيرة التحولات الاجتماعية والثقافية من قبيل التمرکز الديمغرافي والنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي وازدهار المهن الرفيعة التي تعتمد على العقل والابداع، وتحسن الأوضاع الاقتصادية وتوسع دائرة المشاركة السياسية وتنشئة الأجيال الصاعدة على التركيز على جودة الحياة ورغد العيش، إضافة إلى ارتفاع منسوب التحصيل العلمي والتعرض لمختلف موجات التحديث. وعليه، ستتسأ من جوف هذه العوامل والتحولات أجيال جديدة من الطبقة الوسطى ستجعل من جودة الحياة رهانا أساسيا أكثر من رهانها على ضمان الاحتياجات الاقتصادية، وبالتالي، ستظهر للوجود قضايا جديدة نذكر منها على سبيل المثال: حماية البيئة، دور المرأة في المجتمع، إعادة تعريف الأخلاق، التعاطي للمخدرات، وزيادة نطاق المشاركة العمومية في كل ما من شأنه تعزيز سلطة اتخاذ القرار السياسي والاجتماعي.

هذا الأمر سيكون له انعكاس واضح على مستوى تآكل ثقة المواطنين في المؤسسات التقليدية كالأحزاب والنقابات ومختلف مؤسسات الوساطة الاجتماعية، خاصة وأن قيم التعبير عن الذات والرغبة في الانعتاق والتحرر تميل نحو تغذية الاتجاهات السياسية التي تجعل من الديمقراطية ورفض أداء المؤسسات القائمة والتمرد عليها هدفا أسمى لها. والخطاظة أسفله توضح على نحو تركيبي النموذج التحليلي لرونالد انجلهاتر:

سيرورات التغير وفق النموذج التحليلي لـ "انجلهارت"



وإذا كان المجتمع الصناعي منظما حول الإنتاج الصناعي، فإن المعرفة والمعلومات هما مفتاحي المجتمع ما بعد الصناعي، الذي ساهم الانتقال إليه في بروز أشكال جديدة من النزاع هي ثقافية أكثر منها اقتصادية حسب آلان تورين (Alain Touraine). هذا التحول كان مبررا كافيا لنشوء الحركات الاجتماعية الجديدة التي هي في الأساس حركات ثقافية تعبر عن صراع اجتماعي بمقولات ثقافية. "إن الحركات الاجتماعية الجديدة لا

تتطلق من مبدأ تغيير الأوضاع والعلاقات الاقتصادية، بل تدافع عن حرية كل فرد ومسؤوليته، وحيدا كان أو ضمن جماعة، ضد منطق لا شخصي هو منطق الربح والمنافسة، وأيضا، ضد نظام قائم يقرر ما هو سوي أو شاذ، محلل أو محرّم" (1). وعليه، فمركزية الصراع في المجتمع ما بعد الصناعي لم تعد تتحدد بتعارض الطبقات الاجتماعية بغرض الاستحواذ على الربح، بل بالتحكم في حقل التاريخانية (2). لكن كيف حدث هذا الانتقال حتى نستطيع فهم رهانات هذه الحركات الاجتماعية الجديدة؟

يعرف آلان تورين المجتمع بكونه مجموعة مترتبة من أنساق الفعل الاجتماعي، أي مجموعة من العلاقات الاجتماعية بين فاعلين متعارضين من حيث المصالح، لكنهم ينتمون لنفس الحقل الاجتماعي؛ أي أنهم يتقاسمون توجهات ثقافية معينة (3). ويميز آلان تورين في تصوره للمجتمع بين التنظيم الاجتماعي للنسق المؤسسي وبين حقل التاريخانية. هذا المفهوم الأخير يقع في مركز تحليلات آلان تورين السوسيولوجية، ويقصد به قدرة مجتمع ما على التشكل والتحول (4)؛ قدرته على إنتاج ذاته انطلاقا من موارده الثقافية أو الاقتصادية. أي مجموع النماذج الثقافية التي ينتج من خلالها مجتمع من المجتمعات معاييرها في مجالات المعرفة والإنتاج والأخلاق. نماذج ثقافية تكون رهانات الصراعات بين الحركات الاجتماعية التي تناضل من أجل إعطائها شكلا اجتماعيا متلائما مع مختلف الطبقات الاجتماعية. باختصار، تشير التاريخانية إلى الاستخدام الاجتماعي للتوجهات الثقافية بوصفها أساسا للحياة الاجتماعية ومدارا للصراعات والمفاوضات.

¹ - آلان تورين: براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2011، ص 265.

² - Jean- Paul Lebel : Alain Touraine, Sociologie de L'action. Pour une sociologie des mouvements sociaux. Paris, Edition Ellipses, 2012, p.127.

³ - Alain Touraine : La Voix et le Regard, Paris, Le Seuil, 1978, p.39.

⁴ - Alain Touraine: La fin des sociétés, Paris, Le Seuil, 2013, p. 190.

عندما يتحدث آلان تورين عن التاريخانية فهو في الحقيقة يقصد الحديث عن إبداع تجربة تاريخية، وليس عن موقف في التطور التاريخي، في تطور روح أو قوى الإنتاج⁽¹⁾. أي أنه يرفض كل تصور خطي أو نظرة تطويرية للمجتمع تمحي أي دور للفاعل في إنتاج ذاته بوصفها ذات فردية أو متفردة، لا كذات جماعية تتحدد بأدوار اجتماعية محددة سلفا من طرف مراكز السلطة ومنسجمة مع مصالحها. والعنصر المحوري للتاريخانية هو الاستثمار الذي يعني القدرة على التدخل في مجموع التنظيم الاقتصادي، انطلاقا من استثمار الجزء غير المستهلك من المنتج، بغرض خلق ما يمكن تسميته بنمط الإنتاج أو على نحو أدق إنتاج المجتمع ذاته لنمط اقتصاده. وهنا يعين آلان تورين أربع مستويات لتدخل المجتمع على مستوى نشاطه الاقتصادي، وبالتالي الحديث عن أربعة أنماط للإنتاج:

في المجتمعات الزراعية، كان تدخل المجتمع ينحصر في مستوى الاستهلاك وإعادة إنتاج قوة العمل، أما في المجتمعات التجارية فتوزيع الخيرات والخدمات شكل حدود مستوى تدخل المجتمع الذي سيجعل من أشكال تنظيم العمل قاعدة تدخله الأساسية بالنسبة للمجتمعات الصناعية، في حين سترتبط حدود التدخل في المجتمعات ما بعد الصناعية بسعي المجتمع نحو إنتاج ذاته. هذه الأنماط الإنتاجية هي التي تحدد العلاقات بين الطبقات وليس طبيعة المجموعة الاجتماعية التي تدير الاقتصاد⁽²⁾.

في الواقع، تشكل التاريخانية حقلا لصراع الطبقات، حيث الطبقة التي تسود هي من تستحوذ على نتائج التاريخانية. في هذا الإطار تعني الحركة الاجتماعية "الفعل الجماعي لفاعلين طبقين يصارعون من أجل الإدارة الاجتماعية للتاريخانية، أي قيادة التوجهات الثقافية الكبرى التي يعمل من خلالها المجتمع على التنظيم المعياري لعلاقاته مع محيطه"

¹ - آلان تورين: نقد الحداثة، سبق ذكره، ص 365.

² - Olivier Fillieule et Cécile Pechu: Lutter Ensemble, op, cit, p.146.

(1). وهنا لابد من التمييز بين الحركة الاجتماعية والصراع الطبقي وعدم الخلط بينهما، فعلى الرغم من استعمال آلان تورين لمفاهيم الصراع والطبقة.. فهو يظل حريصا على رسم مسافة تجاه الماركسية وكل التحليلات التي لا ترى في المجتمع الحديث سوى منظومة رقابة وقمع وإعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية، وفي الفاعل مجرد وكيل للضرورة التاريخية. وعليه؛ ففكرة الحركة الاجتماعية غير فكرة الصراع الطبقي: الأولى تستدعي حرية الذات الفاعلة، ولو ضد القوانين المزعومة للتاريخ، في حين تستدعي الثانية منطق التاريخ، وتتماهى مع اتجاه حركته. الحركة الاجتماعية هي صراع اجتماعي ومشروع ثقافي في نفس الوقت، وهي تتأسس على ثلاثة مبادئ أساسية: مبدأ الهوية Principe d'identité، مبدأ التعارض Principe d'opposition، ومبدأ الكلية Principe de totalité.

يقصد بالمبدأ الأول تعريف الفاعل لذاته، أي تحديد الهوية الذاتية للفاعل التي يمكنها أن تكون طبقة أو شريحة اجتماعية.. بحيث لا يمكن تعريفها في استقلال عن صراعها مع خصم ينبغي أن يكون معرّفاً، بمعنى آخر ينبغي تحديد هوية الخصم، ومن ثمة ينبغي أن تكون هناك فكرة وقضية. أما المبدأ الثاني فيعني تحديد الخصم؛ بحيث يجب أن يكون الخصم الذي تقوم عليه الحركة الاجتماعية واضحاً وموضوعياً: مثلاً الحركة العمالية تقوم ضد استلابية تنظيم العمل ودفاعاً عن استقلالية العمال. أما مبدأ الكلية فيعني تحديد رهان الصراع الذي ليس سوى نظام الفعل التاريخي الذي يتنازع الخصوم إرادة السيطرة عليه، ولذلك ينبغي أن تكون الحركة الاجتماعية مشكلة من وعي جمعي وبصيغة جمعية وشمولية، لا أقلية وفردية حتى تنتزع القدرة على التأثير في الرأي العام وتضمن تعبئة واسعة، وحقوقاً ومطالب مهمة، لأنه - حسب آلان تورين - إذا كانت هناك حركة كلية وشمولية فمن المستحيل السيطرة عليها (2).

¹- Alain Touraine : La Voix et le Regard, op.cit., p.44.

²- Alain Touraine: Production de la société, Paris, le Seuil, 1973, pp, 361-362-363.

ولما كانت الحركات الاجتماعية منفذاً يتنافس من خلاله الفاعلون الاجتماعيون حريتهم، وإطاراً يصارعون داخله من أجل انتزاع هذه الحرية من بين أنياب السلطة القهرية للمجتمع ومؤسساته، مثلما تمكنهم هذه الحركات الاجتماعية من امتلاك القدرة على الفعل وصناعة التاريخ، كان لكل نمط مجتمعي حركة اجتماعية خاصة به. ففي المجتمعات التجارية ارتبطت الحركة الاجتماعية بالحقوق المدنية، بينما ارتبطت في المجتمعات الصناعية بالدفاع عن حقوق العمال (الحركة العمالية)، غير أنه في المجتمع ما بعد الصناعي أو على نحو أدق المجتمع المبرمج فحيثما يتحكم الجهاز المسيطر في الطاب مثلما في العرض تظهر الحركات الاجتماعية في كل مكان، وبالتالي فهي تمثل نموذجاً للتوجهات الاجتماعية والثقافية للمجتمع، ولذلك لم تعد مقاومة الأجهزة المسيطرة تتم تحت يافطة الدفاع عن الحقوق السياسية أو حقوق الطبقة العاملة، بل باسم حق الناس في اختيار نمط حياتهم انطلاقاً من قدراتهم السياسية أو في ما يعرف في الغالب باسم التدبير الذاتي. ذلك أن الفعل السياسي شامل للحياة الاجتماعية ومتغلغل في مكان: في العلاجات الطبية كما في الجنسانية، في التربية كما في إنتاج الطاقة⁽¹⁾.

لكن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن تركز الاستثمارات على مستوى إدارة الإنتاج لا على مستوى تنظيم العمل هو ما يميز المجتمع المبرمج عن المجتمع الصناعي الذي يحاك فيه نسيج الهيمنة الطبقية دوماً على النمط التaylorي. وبعبارة أكثر وضوحاً، لا تتمثل الهيمنة الطبقية في المجتمع المبرمج في تنظيم العمل بقدر ما تتعلق بإدارة أجهزة الإنتاج والمعلومات، أي في تأمين مراقبة عرض ومعالجة نمط معين من المعلومات هي غالباً ما تكون احتكارية، وبالتالي لنمط من تنظيم الحياة الاجتماعية التي تقوم فيها سلطة التدبير على التنبؤ بالآراء والمواقف والسلوكات، وعلى تعديلها وعلى قولبة الشخصية والثقافة، وعلى الدخول مباشرة إلى عالم القيم بدل الانحصار في عالم المنفعة. وعبرة المجتمع المبرمج هي أكثر دقة وعمقا من عبارة المجتمع ما بعد الصناعي التي لا تحدد

¹ - Alain Touraine : La Voix et le Regard, op.cit., p. 16.

المجتمع إلا بالمرحلة التي تسبقه، حيث يشير بها (أي عبارة المجتمع المبرمج) آلان تورين إلى "المجتمع الذي يحتل فيه الإنتاج والانتشار الضخم للمنتوجات الثقافية التي كانت تشغلها الخيرات الصناعية في المجتمع الصناعي" ⁽¹⁾، وهو ما يفرض الاعتراف بتشكيل ثقافة وعلاقات اجتماعية جديدة مرتبطة بهذا الإبدال، ومن ثمة ستتخذ الصناعات الثقافية في المجتمع المبرمج أهمية متزايدة خاصة لدى السلطة في سعيها نحو استبدال الأشكال التقليدية للرقابة الاجتماعية بميكانيزمات جديدة لحكم الناس والسيطرة عليهم.

باختصار شديد، يمكن القول، إن المرور من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المبرمج هو انتقال من إدارة الأشياء إلى حكم الناس، وهو ما تعبر عنه جيدا عبارة "الصناعات الثقافية" التي عمل فلاسفة مدرسة فرانكفورت على صياغتها ⁽²⁾.

لم تعد مقاومة سلطة التدبير في المجتمع المبرمج تجد في فلسفة التاريخ سندا لها بقدر ما ستجد في فكرة الدفاع عن الذات درعها الحامي، ولذلك فالحركات الاجتماعية الجديدة تتحدث عن التدبير الذاتي أكثر مما تتحدث عن معنى التاريخ، وعن الديمقراطية الداخلية أكثر من الاستيلاء على السلطة. "وحتى إذا قلت درجة التنظيم وضعفت لديها القدرة على الفعل المستمر، تظل قادرة هذه الحركات الجديدة على إبراز جيل جديد من المشاكل والصراعات الاجتماعية والثقافية التي لم تعد فيها التعبئة مرتبطة بضرورة توجيه وسائل الإنتاج، بل بغايات هذه المنتوجات الثقافية التي هي التربية، العناية الطبية، والإعلام الجماهيري" ⁽³⁾.

الفضاء الشعبي حافل اليوم بهذه الحركات الاجتماعية الجديدة حتى وإن لم ير الكثيرون سوى ضعفها السياسي ومحدودية قدرتها على إحداث تغيير كبير في سياسة الدولة، فهي رغم ذلك تهدف إلى خلق نمط مجتمعي جديد، إلى تغيير نمط الحياة بالدفاع

¹ - آلان تورين: نقد الحداثة، سبق ذكره، ص 248.

² - نفسه، نفس الصفحة.

³ - نفسه، ص 249-250.

عن حقوق الإنسان، وعن حقوق العيش بالنسبة لأولئك الذين تهددهم المجاعة أو الإبادة، وعن الحق في حرية التعبير أو الاختيار الحر لأسلوب وتاريخ الحياة الشخصية. وإذا كانت الحركات التقليدية قطاعية وطبقية في الأساس، فإن الحركات الاجتماعية الجديدة تكاد تكون كونية في جعلها قضية الدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة مركزا لنضالاتها ضد مختلف أشكال الظلم، واللامساواة، والقهر، والاستغلال.. بدل الانصهار في الاستراتيجيات السياسية والاجتماعية للنقابات ولجماعات الضغط التي تشكل اليوم جزءا من منظومة القرار للبلدان الأكثر غنى.

هذا الانقلاب الكبير للفعل الجماعي من الموضوعات الاقتصادية إلى الموضوعات الشخصية والإيتيقية، لا يلاحظ فقط في الأشكال الأكثر تنظيما للتعبة، بل في التفضيلات والتخوفات أيضا، في الآراء أو المواقف المعبر عنها في الحياة اليومية، حيث تزداد ظهورا لدرجة إثارة كراهية قوية من طرف المؤسسات السياسية والأفكار الاجتماعية. وهو انقلاب يضعنا أيضا أمام تفكك القوى والمؤسسات السياسية القادمة من المجتمعات الصناعية التي لم تعد تعبر عن حاجات اجتماعية قوية، وتحولت إلى مجرد وكالات تواصل سياسي، ظلت عاجزة عن استيعاب التنامي المتزايد للفضاء العمومي والحق في تملكه، لا الاستيلاء عليه.

من أجل فهم هذا الانقلاب الكبير وامتلاك القدرة على تحليل أحداثه واتجاه تأثيراته، يشدد آلان تورين على ضرورة الاستعاضة عن المفاهيم الكلاسيكية في تحليل الواقع الاجتماعي من قبيل: الطبقات الاجتماعية، الثروة، البورجوازية، البروليتاريا، النقابات والإضرابات، التفاوتات الاجتماعية، التراتب الاجتماعي والحراك الاجتماعي.. وبناء مفاهيم وتحليلات جديدة تتخذ من الذات الفاعلة والحقوق الثقافية مدارا لها. أي، الانتقال من براديغم لآخر، من لغة اجتماعية إلى لغة ثقافية تتناول الحياة الجماعية وتثير قسما مهما من تجربتنا المعاشة، لا سيما وأن القضايا الثقافية بلغت من الأهمية حدا يفرض على الفكر الاجتماعي الانتظام حولها.

سيضيف ألبيرتو ميلوتشي (Alberto Melucci)، نقطتين إضافيتين إلى أطروحة أستاذه آلان تورين: أولاً، صار المجتمع ما بعد الصناعي معولماً، أي صار هناك نظام عالمي مترابط على نحو صار فيه كل شيء يتبادل الاعتماد على كل شيء، ولا وجود لشخص أو شيء خارج حدوده. ثانياً، المجتمع ما بعد الصناعي تطبعه النزعة الفردانية بشكل متزايد؛ فلم يعد الممثلون الرئيسيون في المجتمع مجموعات محددة بوعياها الطبقي، وانتساباتها الدينية أو الإثنية، بل صاروا أفراداً يتحدون بموجب المعنى الذي يصفونها على حياتهم عبر الفعل الاجتماعي. هنا يبدو تأثير ميلوتشي بهابرماس واضحاً من خلال استعانه بالصورة التي طرحها هذا الأخير عن استعمار عوالم الحياة؛ وذلك ليصف المجتمعات المعاصرة كأنظمة على درجة عالية من التمايز والاختلاف، تستثمر مواردها على نحو متزايد لخلق مراكز فردية مستقلة للفعل، بينما تتطلب في الوقت نفسه تكاملاً أوثق، وسيطرة أوسع، على دوافع الفعل البشري.

وعليه، تشكل الهوية والمعنى مدار صراع الحركات الاجتماعية الجديدة التي ليست معنية - كما شأن الحركات الاجتماعية للقرن التاسع عشر - بالصراع حول إنتاج الموارد المادية، ولا حول توزيع حقوق المواطنة والسيطرة عليها عبر الدولة، بل بالوصول إلى المعلومات بوصفها عصب الحياة المعاصرة، وشرطاً أساسياً لامتلاك السلطة التي تسري في مختلف مفاصل الجسد الاجتماعي وأعضائه. ولذلك، فهذه الحركات الجديدة تسعى - في نظر ميلوتشي - لمعارضة تدخل الدولة والسوق في الحياة الاجتماعية، محاولة استرداد حق الأفراد في تحديد هوياتهم، وتقرير حياتهم الخاصة والعاطفية في مواجهة قبضة النظام الشاملة، المتغلطة في كل جوانب الحياة.

تبعاً لذلك، تختلف الحركات الاجتماعية المعاصرة عن سياسة الطبقة العاملة من حيث كونها معنية بأشكال من التنظيم وأسلوب الحياة هي غاية في ذاتها، لا وسائل لتحقيق غاية في المستقبل. خاصة، بعدما تقلصت المسافة بين الفضائين العام والخاص، وصاروا يبدوان كفضاءين متكاملين لا متعارضين، كما كان الأمر في الماضي. وبصورة

مباشرة رُبطت خبرات الحياة الخاصة ومعانيها بالتزامات ذات تعبير عمومي، والعكس بالعكس. فالحركة النسائية مثلاً، أحدثت تثويراً في العلاقة بين الرجال والنساء في الفضاء الخاص كما في الفضاء العام، في الأسرة كما في الاقتصاد، والتعليم، والتشريع والسياسة الاجتماعية⁽¹⁾.

لما يعتبر مليوتشي الهوية والمعنى مداراً لصراع الحركات الاجتماعية الجديدة ضد مختلف أشكال الهيمنة والتميط، فلا ينبغي أن نفهم من ذلك أن الهوية لديه مجرد شرط مسبق للفعل الجمعي، فإننتاجها يعد بحق إحدى المكونات الجوهرية لهذا الفعل. ومما لا شك فيه أن هويات الفاعلين الاجتماعيين في فترة معينة تعمل كدليل يرشد تصرفاتهم اللاحقة؛ فالفعل، في الحقيقة، يقع حين ينمي الفاعلون القدرة على تعريف ذواتهم وغيرهم من الأطراف الاجتماعية الفاعلة، وتعريف "المحور" الذي تقوم عليه علاقاتهم المشتركة كما بين آلان تورين نفسه هذا الأمر. لكن هذا لا يعني، في الوقت ذاته، أن الهوية خاصية أو فعل سابق الوجود، على العكس من ذلك، فهي الإطار الذي تتقوى داخله مشاعر الانتماء أو تضعف. بعبارة أخرى، ينتج تطور الفعل الجمعي عمليات مستمرة لإعادة تعريف الهوية ويحفزها. ولا يمكن للفعل الجمعي أن يحدث إلا بتحقيق شرطين: وجود "ذات جمعية" ذات سمات مشتركة وعلاقة تضامن محدّدة، وتعيين "الآخر" المسؤول عن وضع الفاعل الاجتماعي الذي تُحرّك التعبئة من أجل مناهضته والنضال ضده. وعليه، ينطوي بناء الهوية على تعريفين؛ تعريف إيجابي للمشاركين في مجموعة معينة وتعريف سلبي لا يقتصر على المستبعدين من المجموعة، بل ومن يعارضهم على نحو نشط أيضاً. كما تشمل العملية أيضاً علاقة مع من يجدون أنفسهم في موقف محايد؛ فهويات الحركات تتشكل وتدب فيها الحياة في إطار "الأنصار والخصوم والجماهير"⁽²⁾.

¹- كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، سبق ذكره، ص 263.

²- دوناتيل ديلابورتا وماريو دياني: الحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 135.

ختاما يمكن القول، إنه بعكس المقدمات الليبرالية لنظرية تدبير الموارد، نجد جذور نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة منغرسه في عمق الأرضية الماركسية التي ترفضها، لكنها تقوم على جزء من افتراضاتها، إذ هي مشادة على فكرة مركزية الصراع الاجتماعي. هكذا، فبدلا من الانطلاق من الأفراد المنعزلين، نجدها تفترض الطبيعة الجمعية للصراع الاجتماعي. وبسبب تأثير آلان تورين خاصة، يعد نشاط الحركات الاجتماعية تعبيرا عن صراع شامل بين مسيطرين ومسيطر عليهم داخل كل المجتمعات، بوصفه محركا للتغير الاجتماعي (حضور فكرة ماركس عن التناقض والصراع كمحرك للتاريخ). فمَنظرو الحركات الاجتماعية الجديدة في هذا التقليد يؤكدون على البعد الثوري لنشاط الحركة الاجتماعية، حتى ولو لم يُنظر إلى الثورة بتعابير ماركسية. فليس هدف الحركة الاجتماعية الصحيحة التأثير في العملية السياسية، كما هو حال نظرية تدبير الموارد، وإنما تحطيم قيود النظام القديم، وقيادة تحول اجتماعي في الاتجاه الصحيح. وغالبا ما يُنقد منظرو الحركة الاجتماعية الجديدة بسبب مثلهم العليا الطوباوية، خاصة لما نجدها غير متسقة مع جوانب أخرى في كتاباتهم ⁽¹⁾. ومهما يكن من أمر، نقول، إن فهمهم للنزاع الثقافي بوصفه عنصرا حيويا للصراع الاجتماعي هو الذي يجعل إسهام هذا التقليد يحظى بالأهمية البالغة.

لئن كان الإنسان لا يدرك الأشياء والمواضيع إدراكا تاما إلا عند اكتمال صورتها على مستوى الذهن، خاصة إذا سلمنا مع ابن رشد أن الصور الذهنية هي ضروب من المحسوسات بالنسبة للعقل، فإن صورة الحركات الاجتماعية الجديدة لا تكتمل في الذهن إلا بتعيين خصائصها، وإبراز ملامح الجدة فيها، وذلك عند مقارنتها بغيرها من الحركات الاجتماعية الكلاسيكية كحركة العمال مثلا. ولعل في هذه المقارنة اقتفاء لأثر الفهم والتفسير على خطى دوركايم الذي ما فتئ يلح على أن السوسيولوجيا الحققة لا يمكن أن

¹ - نفسه، ص 250.

تكون إلا مقارنة، وهو ما يمنح الباحث - هنا- القدرة على ترسيم الحدود بين هذه الحركات، وإدراك السياقات والرهانات المتحركة في خلقها وتطورها، كما في تراجعها وموتها أيضا. فما هي إذن، خصائص هذه الحركات الاجتماعية؟

5- خصائص الحركات الاجتماعية:

سعى الكثير من المنظرين للحركات الاجتماعية إلى جمع شظايا الانفجار الذي تسببت فيه الحركات الاجتماعية الجديدة في المشهد الاجتماعي والسياسي نهاية ستينيات القرن الماضي، من أجل تركيب صورة واضحة عن هذه الحركات الاجتماعية، ومقارنتها بحركة العمال التي ارتبط ظهورها بالدولة الحديثة والثورة الصناعية. وعليه، تتميز هذه الحركات الجديدة عن حركات العمال على وجه الخصوص بالسمات التالية:

1- غير ذرائعية، أي أنها ليست وسيلة لتحقيق أهداف قطاعية مخصصة، بل هي تعبر عن هموم كلية، وغالبا ما يتلون احتجاجها بلون الأخلاق، لا بلون المصالح المباشرة لمجموعات اجتماعية معينة.

2- موجهة نحو المجتمع المدني أكثر من توجيهها نحو الدولة:

أ- لا تثق في البنيات البيروقراطية ذات المركز، وليست نخبوية، ولذلك فهي تنتشط في الهامش وتهتم بالمهمشين، تستهدف القاعدة والفئات الشعبية بغرض تغيير نظراتها.

ب- إنها معنية أكثر من سواها بنواح من الثقافة، وأسلوب الحياة، والمشاركة في السياسة الرمزية للاحتجاج وليس بالمطالبة بحقوق اجتماعية-اقتصادية.

3- تنتظم هذه الحركات بطرق مرنة وغير رسمية، ولذلك فهي غالبا ما تتجنب منطق التراتبية والبيروقراطية فيتوزع المهام، وتعديلات العضوية.

4- تستثمر التكنولوجيات الحديثة وتعتمد بشكل كبير على وسائل الإعلام الجديدة، البديلة والناشطة في توجيه المناشدات، وإطلاق الاحتجاجات، وصناعة الصور

والفيديوهات والمنشورات التي تحفز العواطف، وتشد النفوس، وتعزز الهويات الجماعية والشعور بالانتماء ووحدة المصير⁽¹⁾.

يرى السوسيولوجي الأمريكي كريغ كالهون (Graig Calhoun) أنه لا ينبغي فهم هذه الخصائص المميزة للحركات الاجتماعية الجديدة بمعزل عن منطق الاصطفاء والإقصاء الذي حكم رهانات السوسيولوجيا خلال القرنين التاسع عشر، والعشرين، بحيث نجد سوسيولوجيا القرن التاسع عشر قد أهملت بعض الحركات الاجتماعية التي كانت معنية بتحويلات الذات، وخيارات أساليب الحياة والمعايير الاستيطيقية للحكم على الترتيبات الشخصية والاجتماعية، بوصفها منفصلة عن التقدم العقلي والمادي.

هكذا، وبنوع من الانحياز العقلاني والذرائعي، ستنتظر السوسيولوجيا للحركة العمالية التي تأسست في القرن التاسع عشر على أنها الحركة الاجتماعية الأمثل للتحويل الصناعي والتغير الاجتماعي التقدمي، وذلك في تماه مع السرديات الكبرى للحدث وميولاتها الهيمنية (التقدم، العقل والتنوير، الحرية والانعتاق الإنساني، الصراع الطبقي... إلخ) على نحو مارست فيه تعسفا على خصوصية الوجود الإنساني التي لا تقبل الاختزال بإقصائها السرديات الصغرى المهمشة، والمغذية للحركات الاجتماعية الأخرى مثل الحركات الدينية والقومية والنسوية، التي ظلت منسية ولم تنكتب في السجل السوسيولوجي لمرحلة الحدث.

غير أنه غداة انتفاضات الطلاب والعمال في ربيع 1968، ستسيل أقلام العديد من المثقفين اليساريين الفرنسيين أمثال ميشيل فوكو وجاك دريدا وجون فرانسوا ليوتار وجون بودريار وجيل دولوز وفيليكس غاتاري، في سبيل فهم التغيرات السريعة في الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي يشهدها العصر، فكانت لتحليلاتهم أثر بالغ في تشكيل خطاب ما بعد الحدث بوصفه خطابا تفكيكا لأسس الحدث الأوروبية والمركزية

¹ - كيت ناش: السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، سبق ذكره، ص 208-209.

الغربية، أسهم بشكل كبير في إحداث تأثير بالغ في الفكر الاجتماعي والسياسي الغربي. فجرت، نتيجة لذلك، مياه كثيرة تحت جسر السوسيولوجيا التي تبنت بفعل التحول ما بعد الحداثي فهما تعددياً أوسع للحياة الاجتماعية يقطع مع منطق المطابقة وينتصر للاختلاف والتعدد. هنا كان لانفجار الحركات الاجتماعية الجديدة في المشهد الاجتماعي والسياسي الغربي تأثير لا على النظرية السوسيولوجية وحدها التي تحررت من هيمنة فكرة الدولة بوصفها مداراً للسياسة الحديثة، معتبرة الحركة العمالية القوة الدينامية لإحداث التغير الاجتماعي والسياسي، بل أيضاً، على السياسة ذاتها التي لم تعد منتظمة حول فكرة الدولة والأحزاب السياسية، إذ اتسع مداها لحد صارت فيه شاملة لمختلف حساسيات المجتمع المدني، ومختلف المؤسسات والعلاقات الاجتماعية، وهو ما جعل إرنستو لاكلاو (Ernesto Laclau) يربط مهمة السياسة بفتح الإمكانيات المقموعة في بنية الهويات والعلاقات الاجتماعية المسلم بها و"الموضوعية".

ولما كان الخطاب السياسي خطاباً حول السلطة واستراتيجيات تدبيرها، وكان الخطاب متورطاً في جميع الممارسات الاجتماعية والأفعال الكلامية للفاعلين الاجتماعيين، والتي لا يمكن فهمها إلا انطلاقاً من نسيج المعنى المحاك حولها، خاصة وأن بنية المعنى بلا مركز و غير مستقرة، إذ هي متحركة في عملية مستمرة، كانت الصراعات السياسية، في الحقيقة، صراعات حول المعنى، والسلطة هي سلطة التعريف وتحديد المعنى ورسم مساراته الرسمية، وفرضها في وجه من يرفضها انطلاقاً من قوانين وقواعد صارمة، ناظمة للحياة اليومية للناس، تشكل في الحقيقة جزءاً من هذا المعنى ذاته. وعليه، صارت السياسة في التصور المعاصر شأناً من شؤون الحياة اليومية. ولما كان "الواقع الاجتماعي يتحدد داخل الخطاب لا خارجه، لا كمضامين ومحتويات فقط، بل كمحدد لسمات الخطاب وشكله وبنيته، وتحولاته أيضاً" ⁽¹⁾، فإن النظام الاجتماعي

¹ - عبد السلام حيمر: في سوسيولوجيا الخطاب، من سوسيولوجيا التمثلات إلى سوسيولوجيا الفعل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2008، ص 24.

كان دائما مُنشأ، ومحل نزاع، ومعادا إنتاجه، عبر الثقافة، وكانت الثقافة بالتالي، نظاما رمزيا لا تكتمل صورته إلا بفك شفرات ودلالات بنياته، صار النزاع السياسي نزاعا حول السياسة الثقافية، حول الرموز والعلامات والمعاني والدلالات التي توجه الحياة اليومية، وتنظم العلاقات الاجتماعية كما تحدد الخيارات وتبني الهويات الفردية والجماعية...إلخ. هذه السياسة الثقافية بما هي سياسة الهوية والاختلاف هي مجال اشتغال الحركات الاجتماعية الجديدة التي هي ممارسة سياسية بمعان أخرى.

هكذا، فالحديث عن خصائص الحركات الاجتماعية دون الوعي بأهمية السياقات والرهانات التي حكمت التفكير السوسيولوجي في مرحلة الحداثة وما بعدها، يظل معلقا وبلا معنى. فإذا كانت السوسيولوجيا الكلاسيكية قد جعلت من النظام والتماسك الاجتماعي فكرة مركزية انبنت عليها تحليلات السوسيولوجيين الأوائل، بحيث ظل المجتمع مبدأ وحدة، وظلت الدولة التعبير السياسي الأمثل لهذا المبدأ، فقد أهملت هذه السوسيولوجيا كل ما من شأنه إفساد هذا النظام والانسجام بين الدولة والمجتمع، وحكمت عليه بالإقصاء والطرْد. وعليه، اعتبرت الحركات الاجتماعية التي لم تكن جزءا من الحركة العمالية المنظمة غير عقلانية، لا تعدو أن تكون مجرد انفجارات عرضية تسببها توترات في النظام الاجتماعي. غير أن انفجار الحركات الاجتماعية الجديدة في نهاية ستينيات القرن العشرين لم تسلم منه حتى المقولات التي انبنت عليها السوسيولوجيا الكلاسيكية التي أصابها الانهالك ولم تعد قادرة على تفسير التحولات السريعة في المشهد الاجتماعي والسياسي للغرب، فتهاوت مقولات الثبات والنظام، والتماسك والتكامل، الثروة والطبقة، المركز والهامش، الدولة والسلطة...إلخ، ولم تعد تسعف في فهم قسم كبير من تجربتنا المعاشة، وبرزت، مقابل ذلك، فكرة الذات الفاعلة كذات حرة في اختياراتها، مسؤولة على بناء ذاتها، بعيدا عن كل أشكال الوصاية واستراتيجيات التضييق.

بناء عليه، ولت السوسيولوجيا المعاصرة وجهتها نحو فكرة الذات الفاعلة وسيرورات تشكلها بوصفها بناء ثقافيا لا سياسيا أو اجتماعيا. ولما كان آلان تورين ينظر للذات

الفاعلة بوصفها حركة اجتماعية، كانت هذه الأخيرة منخرطة في الدفاع عن هذه الذات ضد كل أشكال الهيمنة الاجتماعية، وضد كل صورة مصطنعة للحياة الاجتماعية كآلة أو تنظيم عضوي، باسم منطق للحرية، للإنتاج الحر للنفس الذي يقود إلى تحقيق الذات وتأكيد حقوقها في عالم تم فيه تشييء الإنسان⁽¹⁾. أي أنها منخرطة في السياسة الثقافية التي لم يعد المجتمع وفقها مبدأ وحدة، بل مجرد حدث، ومدار صراع للتوجهات الثقافية الكبرى داخله، والتي من خلالها يعيد إنتاج ذاته باستمرار. هنا يعتقد ستيفن كروك (Stephen Crook)، أن أهمية الحركات الاجتماعية لما بعد الحداثة تزداد بسبب اهتمامها بالمسائل الأخلاقية والثقافية، وهي بقدر ما تهتم بمسائل المصلحة الذاتية، فهي توجه نفسها نحو تعبئة الرأي العام بقدر توجهها نحو الدولة. وهي توافق صورة المجتمع الجديدة لأن الثقافة برزت كوسط يتم فيه تثبيت الهوية، وأنماط الحياة، والبنى الاجتماعية، طالما كان ذلك ممكناً في ما بعد الحداثة⁽²⁾.

6- اللاحركات الاجتماعية:

تشير اللاحركات الاجتماعية بشكل عام إلى الأفعال الجماعية لفاعلين غير جمعيين، يجسدون ممارسات مشتركة لأعداد كبيرة من الناس العاديين الذين تؤدي أنشطتهم المتشابهة والمتفرقة في الوقت نفسه إلى إحداث تغير اجتماعي كبير، حتى وإن لم تكن هذه الممارسات موجهة بايديولوجية أو بقيادات معترف بها أو بتنظيمات. إنها تجسد الحراك طويل المدى لملايين الأفراد البائسين والمهمشين والأسر التي تجاهد من أجل تحسين أحوالها في جهد جماعي يستغرق الحياة برمتها، وهو جهد ليس فيه من القيادة والأيديولوجية والتنظيم المقنن إلا النزر القليل. إن هذه اللاحركات تجسد نوعاً من الانتهاك الهادئ لكل ما هو معتاد، أو الزحف الهادئ للمعتاد. وإذ يربطها "آصف بيات" بواقع

¹ - آلان تورين: نقد الحداثة، سبق ذكره، ص 237.

² - كيت ناش: السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، سبق ذكره، ص 221.

مجتمعات الشرق الأوسط، تصير علامة دالة -على نحو أكثر دقة- على الحركات الجماهيرية للمهاجرين الريفيين، الذين يبدؤون، في عملية بحثهم عن فرصة أفضل في الحياة، حملة مطردة وشاقة، تتضمن الحصول على ملكية غير قانونية من الأرض والمأوى، ثم تستتبع بالحصول على المرافق الحضرية، مثل الكهرباء والمياه الجارية وخطوط التليفون وما شابه ذلك. ولضمان عمل مأجور يقوم هؤلاء المهاجرون باحتلال الشوارع، والأرصعة، والأحوزة العامة الأخرى لعرض بضائعهم، كما أنهم يزيّفون ويستملكون الماركات الشعبية لتسويق بضائعهم. وتوجد فئات أخرى من الناس تعيش على تحويل الشارع العام إلى فضاءات تحقق مكاسب شخصية، أو استخدام الحواري الجانبية مواقع للورش والصور الأخرى من التجارة. إن هذه الجماهير من الأفراد المتفرقين قد حولوا، عبر هذه الممارسات والتعديلات اليومية، المدن الكبيرة في الشرق الأوسط وفي عدد كبير من البلدان، خالقين بذلك شكلا من أشكال الاقتصاد الذي يمارس في الشوارع، وتكوين مجتمعات جديدة، ومناطق لتطوير الذات في البيئة الحضرية، فهم يحفرون وجودهم النشط على الطريقة التي تتشكل بها الحياة والحكم في البيئة الحضرية مؤكدين "حقهم في المدينة" ⁽¹⁾.

هذه اللاحركات هي بمثابة استراتيجية طويلة الأمد، يحاول من خلالها الفقراء، والمهمشين الحضريين النضال من أجل البقاء، ومن أجل تحسين ظروف عيشهم عن طريق التأثير الهادئ على الطبقة المالكة والقوية، وعلى المجتمع بشكل عام. "ولا تعكس تلك النضالات حركة اجتماعية واعية، كما لا يمكن النظر إليها كآلية للتكيف والاندماج، مادام بقاء الأفراد-كما في الهجرة الدولية مثلا-لا يتم على حساب أنفسهم، وإنما على حساب طبقات وجماعات أخرى. كما أن هذه الممارسات هي أكبر من مجرد أفعال

¹ - آصف بيات: الحياة سياسة، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة: أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014، صص 44-45-46.

بسيطة للمقاومة اليومية، مادامت تتخبط في أشكال من التعدي المستمر والخفي لتدعيم المطالب. ومن ثم فهي تجسد نوعاً من الاحركة التي يقوم بها الفقراء من البشر" (1). يعتقد آصف بيات أن هذه الاستراتيجية المرنة لا يتبناها فقط فقراء الحضر، بل نجدها أيضاً لدى الجماعات الحضرية المهمشة بما فيها النساء من الطبقة الوسطى. إذ من المتوقع أن تأخذ الحركة السياسية النشطة للمرأة في الأنظمة التسلطية الأبوية، المطالبة بالمساواة، شكل الاحركة، خاصة وأن العقلية الذكورية والنظم التسلطية تفرض قيوداً قاسية على النساء اللائي يعبرن عن مطالب جندرية تحسبها العقلية التسلطية تحدياً مباشراً وتمرداً على سلطتها، مثل إنشاء منظمات مستقلة، وتشكيل جماعات ضغط، وتعبئة النساء البسطاء، وتنظيم احتجاجات عامة، وإقامة شبكات مع جماعات التضامن العالمية... إلخ، ولذلك، فوعي النساء بالقيود الممارسة تجاههن التي قد تصل إلى الضرب والمطاردة والاحتجاز من جهة، أو الملاحقة الاجتماعية عبر الصاق وصم العاهرة لكل ناشطة نسائية، دفعهن في كثير من البلدان التي ترتفع فيها الرقابة والهيمنة الذكورية والسلطة القمعية للنظام السياسي إلى اتباع استراتيجية مختلفة تتضمن ممارسات حياتية عادية، لكنها تقوم على منافسة الرجل في الفضاء العام، والدفع في اتجاه تغيير خارطة طريق العقلية التسلطية من قبيل: ولوج المدرسة والاستمرار في التعليم، ممارسة الرياضة حتى في الفضاءات المفتوحة، العمل خارج المنزل، نزع الحجاب أو تغيير شكله التقليدي بجعله كاشفاً لمقدمة شعر الرأس، سياقة السيارات وولوج الأماكن والمؤسسات العمومية... إلخ.

عموماً، يمكن القول إن هذه الاستراتيجية تقوم على تحدي الفصل التقليدي بين الفضاء العام والفضاء الخاص، عبر خوض حرب استنزاف هادئة ضد القيم والقواعد الأخلاقية الذكورية والنزعات التسلطية المعارضة لتحرر النساء، وحققهن في امتلاك

¹ - نفسه، ص 47.

وتقاسم الفضاء العمومي على نحو تتحقق فيه مساواتهن الكاملة مع غيرهن من الرجال. هذه الممارسات الاعتيادية التي تزحف على الفضاء العمومي وتقلص من مساحة العقلية التسلطية بشكل هادئ "تتحول إلى مطالب اجتماعية وقانونية وإيديولوجية مهمة. فهذه الممارسات لا تؤدي فحسب إلى خلق تحدٍ للافتراضات الشائعة عن أدوار المرأة، ولكنها ستتبع بمطالب قانونية وبنائية بعيدة المدى. فكل مطلب تقوم به النساء يصبح حجر زاوية لمطلب آخر، خالقا بذلك حلقة من الفرص لمطالب أكثر تدفع بالحقوق الجندرية إلى الأمام" ⁽¹⁾. هذا الأمر يشمل أيضا اللاحركات بين الشباب التي لا ينبغي الخلط بينها وبين حركات الشباب وحركات الطلاب، أو بين الفصائل الشبابية لهذا الحزب أو ذاك، أو تلك الحركة الاجتماعية لهذا الحزب السياسي أو ذاك، إذ هذه المفاهيم تعبر عن صور مختلفة من الواقع وجب الفصل بينها على المستوى التصوري. وعلى العموم، فالحركة الشبابية تهتم بقضية الشباب، وتجسد تحديا جمعيا يجعل من الدفاع عن الوسط المعيشي والفكري للشباب هدفها الرئيسي.

لما كان الشباب ديناميت التغيير في كل المجتمعات، كانت عين السلطة القهرية لا تأخذها سنة ولا نوم في تتبع حركته ونشاطاته، فتعمل جاهدة على ضبط إيقاعها وفق أوتار هذه السلطة ورهاناتها، وإذا ما عبرت هذه القوة الشبابية عن نفسها في شكل حركات احتجاجية، فالقمع كفيل بإبطال مفعولها الانفجاري، لذلك يضطر الشباب لسلوك دروب تكفيهم شر سيل دمائهم و تصفيد أياديهم وسلب حرياتهم، وتمكنهم من التعبير عن حياتهم الاجتماعية والفكرية عبر تأكيد اختيارهم لنمط حياتهم، وتشكيلهم - انطلاقا من ممارسات متشابهة، لكنها متفرقة - لهويات جمعية في مختلف المؤسسات والفضاءات العامة، انطلاقا من شبكات اتصال غير رسمية يصفها آصف بيات بالشبكات السلبية تتسج بطرق مختلفة، من ذلك مثلا الاشتراك في أشكال معينة لتصنيف الشعر، وسراويل الجينز

¹ - نفسه، ص 50.

الزرقاء، والتسكع في الأماكن، والطعام، والموضة، والبحث عن المرح العام. مرح الشباب هذا نوع من الاحركة التي ينتظم وفقها الشباب للتعبير عن اختياراتهم وفرضها على نظام ديكتاتوري يجعل من الأخلاق العامة سلطة لترويض وإخماد فورة الشباب التي يمكن في تصاعدها أن تشكل قوة انفجارية لمثل هذه النظم القمعية كما هو حال إيران ما بعد الثورة في تحليلات آصف بيات لهذه الاحركة الشبابية التي لا يمكن اعتبارها سياسات احتجاجية، بل سياسات إصلاحية تتم عبر فعل مرن ومباشر.

قد يأمل البعض في النظر إلى هذه الاحركات الشبابية كإرهاصات للتحول الديمقراطي، وهو ما يظل مشروطا بانخراط الشباب في المؤسسات السياسية الرسمية للدولة التي تسعى في الحقيقة إلى كبح جماح "مرح الشباب" وتطويعه، غير أن انشغال الشباب بمطالبهم الشبابية الضيقة لا يكون لها سوى تأثير طفيف على انخراطهم في الاهتمامات المجتمعية العامة. وبعبارة أخرى، فإن المؤثرات التحولية، وخاصة تلك المتصلة بالتحول الديمقراطي للاحركات الشبابية يتوقف على قدرة الأنظمة السياسية أو الدول المعنية على التكيف مع مطالب الشباب. إن الاحركات الشبابية، تماما مثل الاحركات النسوية، تقوم على تأثير يتصل بشكل قوي بالتحول الديمقراطي، خاصة عندما تتحدى الأسس الفكرية الضيقة للأنظمة السياسية الأصولية والشمولية⁽¹⁾.

منطق الممارسة في الاحركات:

سعى آصف بيات في كتابه: "الحياة سياسة" إلى إقامة تمييز بين الحركات الاجتماعية التي لم تظهر في المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا والمنفتحة سياسيا مثل المجتمعات الأوروبية، بوصفها تمثل شكلا من أشكال التحدي المنظم، الواعي والمستقل للسلطات القائمة، والاحركات الاجتماعية بوصفها استراتيجية مرنة للمقاومة تجاه الأنظمة التسلطية، تخترق بشكل هادئ كل ما هو قائم ومعتاد، وذلك بتحديد أهم ملامح هذه الاحركات:

¹ - نفسه، ص 53-54.

أولاً: إن الاحركات الاجتماعية تتوجه بالفعل لا بالأيديولوجيا، تمارس تأثيراً مرناً وهادئاً على نطاق واسع، ليست انفجارية مادامت المطالب فردية، وليست مطالب معبرة عن جماعات مترابطة.

ثانياً: إن الاحركات الاجتماعية حركات بلا قيادة، نجد فيها الفاعلين يمارسون على نحو مباشر ما يطلبونه أو يدعونه بصرف النظر عن صور العقاب التي تقوم بها الحكومة. ومن ثم فإن ما تقوم به الاحركات ليس سياسة للاعتراض، ولكنها سياسة ممارسة للتغيير عبر أفعال مباشرة ومتنوعة.

ثالثاً: إذا كانت الحركات الاجتماعية تتأسس على أفعال وممارسات نوعية تتجاوز روتين الحياة اليومية، تروم تعبئة الناس والموارد واستغلال الفرص بغرض تحقيق الأهداف، فإن الاحركات تتكون من ممارسات تمتزج بالممارسات العادية للحياة اليومية.

رابعاً: هذه الممارسات لا تقوم بها جماعات صغيرة من الناس يعملون على الهامش؛ لكنها ممارسات شائعة للحياة اليومية ينجزها ملايين من البشر، وإن بصورة متفرقة. بعبارة أخرى، إن الاحركات لا تكمن في قوة الفاعلين التي يمكن تكسيها بالانقطاع أو الضغط من قبل الأطراف المعادية، بل في قوة الأعداد الكبيرة وما ينتج عنها من تأثير دائم ومستمر على معايير وقواعد السلوك السائدة في المجتمع. هذا التأثير يعمل على إضفاء الشرعية والتطبيع تجاه الأفعال التي يمكن وصفها بأنها غير شرعية. فممارسات الأعداد الكبيرة من المحتمل أن تحتل الأماكن التي تتركز فيها القوة وتستكملها في مجتمع يمكن أن ينتج فيه المهمشون قوتهم مع استثمارها وتعضيدها. من هنا فكلما زاد عدد النساء اللاتي يؤكدن حضورهن في الفضاء العام، قلت صور التسلط الأبوي عليهن. وكلما زاد عدد الفقراء الذين يكونون مجتمعاتهم الحضرية بأنفسهم، أصبحت المراقبة العليا للحكم الحضري محدودة⁽¹⁾.

¹ - نفسه، صص 54-55-56.

يمكن تمثيل أثر ممارسة الأعداد الكبيرة هذه بقطرات المطر الكثيفة والمتفرقة، تتجمع لتخلق جداول وأنهارا، بل وفيضانات تغير من مجرى الأمور. وهكذا، فرغم أن الناس يتصرفون بشكل فردي ومتفرق، فتصرفاتهم تلك، تنتج مساحات أوسع من بدائل الممارسة التي تحقق نتائج متعددة، مقصودة وغير مقصودة، تشكل في العمق منطق قوة هذه الاحركات الاجتماعية. وإذا كان مايكل إنجلهارت وأنطونيو نيغري في كتابهما "الحشد، الحرب والديمقراطية في عصر الإمبراطورية"⁽¹⁾ قد تحدثا عن دور الديناميات الفردية في خلق الفعل والوجود المشترك الذي يتيح للجماهير مواجهة زحف الإمبراطورية الرأسمالية على حقوقها ومكتسباتها، بتشكيلها (أي الجماهير المحتشدة) لمجتمع خاص بها انطلاقا من التنسيق والتوافق غير الملموس للممارسات الفردية المتفرقة الذي يضمن إنتاج المشترك، فإن آصف بيات في نحتة لمفهوم الاحركات الاجتماعية ظل واعيا بهذا التشابه الحاصل بين سلوك الجماهير المحتشدة كما يتصوره كل من مايكل هارت وأنطونيو نيغري، وبين منطق اشتغال الاحركات ومنبع قوتها الكامن في الأثر الذي تحدثه الممارسات المتفرقة والهائلة (منطق الأعداد الكبيرة)، وهو تشابه سطحي لا يتعدى حد إنتاج جهد مادي يجعل هذه القوى متميزة عن السلطة.

إذا كانت الجماهير المحتشدة تتشكل من سلوكيات مفردة أو من فاعلين غير متشابهين، إذ هي خليط من جماعات اجتماعية مختلفة، وتجمعات جنديرية أو توجهات جنسية تكون مختلفة عن بعضها البعض وجوديا، فإن الاحركات تجمع أعضاء من نفس الجماعة، حتى وإن كانت متشظية داخليا (مثل الشباب المتعولم، المرأة المسلمة، المهاجرين غير الشرعيين، أو فقراء الحضر)، وهم يسلكون بشكل متشابه على الرغم من أن كلا منهم يتصرف على نحو مفرد. وبينما يكون الفعل الجمعي في الاحركات دال على المصالح والهويات المشتركة داخل جماعة معينة، خاصة عندما تواجه بخطر

¹ - Michael Hardt, Antonio Negri, Multitude, guerre et démocratie à l'âge de l'empire, traduit par Nicolas Guilhot, La Découverte. Paris, 2004.

مشارك، فإنه لا يكون واضحاً في حالة الجماهير المحتشدة التي لا تربط بين أعضائها رابطة، بحيث تظل بعض الأسئلة معلقة في شأنها من قبيل: كيف تتشكل الهويات بين الفاعلين الأفراد الذين لا تربط بينهم رابطة؟ كيف تأتي أفعالهم متشابهة إذا لم يكن قد تم تعبئتهم من خلال منظمات أو قادة؟ وكيف يتجنب الأفراد والجماعات المختلطة والمشكلة للجماهير المحتشدة مشكلة تعارض المصالح وما قد ينشأ عنها من صراع؟ كيف إذن تعمل على نحو مشترك؟

يعتقد آصف بيات أن الهويات الجماهيرية لا تبنى فقط في المؤسسات القانونية والمفتوحة أو في الشبكات التضامنية، والتي غالباً ما تحرم منها بسبب نظام السيطرة والهيمنة. إن صور التضامن تتشكل في مختلف الفضاءات العامة (الجوار، نواصي الشوارع، المساجد، أماكن العمل، النوادي الرياضية والترفيهية، وسائل النقل ومحطاتها، الجامعات... إلخ) انطلاقاً من مختلف أشكال الاتصال التلقائية بين الأفراد الذين لا تربط بينهم رابطة، لكن يتم إقامتها عبر اعتراف ضمني بأشكال التشابه بينهم، والذي يتم على نحو مباشر في الأماكن العامة، أو على نحو غير مباشر عبر وسائل الاتصال الجماهيرية. مجموع أشكال الاتصال التلقائية هذه يطلق عليها آصف بيات الشبكات السلبية أو الخاملة Passive Networks بوصفها ملمحاً أساسياً من ملامح الحركات الاجتماعية⁽¹⁾. لكن ما الذي يربط بين هذه الشبكات والفعل الجمعي المحتمل؟

يعد التهديد المشترك بمثابة اللحمة التي تربط الشبكات الخاملة والفعل الجمعي. فإذا كانت المكاسب في الحركات تتحقق على نحو فردي من خلال الممارسات المباشرة، فإن الدفاع عن هذه المكاسب يتخذ صبغة جماعية، عندما يحول التهديد المشترك الشبكة الخاملة إلى شبكة واتصال نشط ومقاومة منظمة. وعلى هذا النحو، ففقراء الحضر مثلاً، الذين يبنون مساكن عشوائية بشكل فردي، يقاومون محاولات الدولة هدم منازلهم على نحو

¹ - آصف بيات: الحياة سياسة، سبق ذكره، ص 58-59.

جماعي لما يستشعرون نفس الخطر والتهديد. هذه الدينامية في الفعل تعكس القدرة التي بمقتضاها تتحول الاحركات إلى سياسات نضالية مستمرة وإلى حركات اجتماعية كلما سنحت الفرصة بذلك، كأن يحدث ضعف لدى الدولة جراء صراعها المستمر مع هذه الجماعات، أو عند حدوث أزمة، أو ضغط دولي، أو نتيجة انفراج سياسي بصعود حكومة أكثر انفتاحا وتسامحا للسلطة. غير أن التأثير التحويلي للاحركات لا يجب الحكم عليه ببساطة من خلال تحولها إلى حركات اجتماعية منظمة. فالاحركات في حد ذاتها يمكن أن يكون لها أثر تحويلي إذا ما استمرت في العمل داخل المجتمع ⁽¹⁾، لأن الدولة لا تحكم من خارج ما يتداوله الأفراد من تصرفات واختيارات وأنماط عيش وقيم وأفكار ومعتقدات وتصورات... إلخ.

إن وجود نظم سياسية تسلطية، وضعف الدولة أو عدم رغبتها في الاستجابة لحاجيات المهمشين المادية والاجتماعية بوصفها حقوقا، إلى جانب عدم قدرة هذه النظم التسلطية على تحقيق الضبط الكامل نتيجة ضعف الاتساق والقدرة الإدارية، هو ما يفسر -حسب آصف بيات- انتعاش الاحركات الاجتماعية بمختلف دول الشرق الأوسط التي تعكس عبقرية الأفراد المهمشين في اكتشاف الفرص المخارج والشغرات التي تمكنهم من التعجيل بتحقيق مكاسبهم، والضغط على الدولة بطريقة سلسلة دون الاصطدام معها، وهو ما يسميه آصف بيات بـ "فن الحضور"، أي الشجاعة والإبداع في تأكيد الإرادة العامة على الرغم من كل المصاعب، وتحدي القيود، واستخدام ما هو متاح، واكتشاف فضاءات تمكن الذات من أن تظهر للآخرين وأن تسمع وتحس وتدرك. إن فن الحضور هو اللحظة الأساسية في حياة الاحركات، أي في الحياة بوصفها سياسة.

عموما، يمكن القول إن مفهوم الاحركات يعبر عن سردية الفعل الاجتماعي في أوقات الشدة. إنه مفهوم وصفي ونظري في آن معا. فهو من ناحية يتجاوز الثنائيات

¹ - نفسه، صص 63-64-65.

الجامدة بين الإيجابي/ السلبي، الفردي/ الجمعي، السياسي/ المدني، وجميعها ثنائيات محدودة الأفق، كما أنه يفتح إمكانيات جديدة لبحث الممارسات الاجتماعية غير المرئية، والتي يمكن أن تحدث تغيرا اجتماعيا كبيرا. كما أنه أداة تحليلية تكشف عن منطق الممارسات بين التجمعات المتفرقة والمتباعدة تحت وطأة التسلط والقمع والاستبداد، حيث تُمنع التجمعات الحرة وأشكال التواصل النشيطة. إنه سردية تروي لنا الطريقة التي بها يتصرف الناس في أوقات الشدة، وبها يقاومون ويتحدون السلط القمعية ومختلف أشكال الهيمنة عبر ممارسات جمعية (تتبع من ممارسات متفرقة ومتشظية). ومن ناحية أخرى، فللمفهوم طابع إلزامي من حيث إنه يضع حدا لكل أشكال تبرير الانسحاب وعدم الفعل تحت وطأة السيطرة والقمع. إنه يساعدنا على إدراك-رغم ثقل السلطة القمعية-طرائق الفعل والمقاومة والأمل في التغيير دون اللجوء إلى العنف، أو الجلوس في قاعة الانتظار أو على حافة الانتكال⁽¹⁾. إن مفهوم الحركات الاجتماعية يحكي، في صورة مكثفة، عن سياسة الشارع وشارع السياسة. وإذا كانت السياسة في زمن العولمة قد تحررت من سلطة الدولة القومية، ولم تعد منحصرة فقط في مؤسساتها التقليدية التي صارت في تآكل مستمر، تعيش أزمة ثقة من طرف المواطنين، بل صارت شأننا من شؤون الحياة اليومية تخترق كل مؤسسات المجتمع، فإن الحركات الاجتماعية في زمن العولمة صارت ممارسة سياسية بمعان وأدوات أخرى، لكنها ذات بعد عالمي. فما هي إذن، الصلة بين العولمة والحركات الاجتماعية؟ كيف استجاب الناس بشكل جماعي للعولمة؟ هل استطاعت تجليات العولمة وتحدياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية تغيير وجه الحركات الاجتماعية وجعلها أكثر قوة على المواجهة والتحدي؟

¹ - نفسه، ص، 67-68.

7- العولمة والحركات الاجتماعية:

تذهب التفسيرات البنيوية لنشأة الحركات الاجتماعية الكلاسيكية إلى ربطها بعمليتين أساسيتين: نشأة السوق وتأسيس الدولة الحديثة. لقد أدى نشوء اقتصاد السوق إلى مركزة الصراعات بين رأس المال واليد العاملة، فكانت بذلك الطبقة العاملة فاعلا محوريا في صراعات المجتمعات الصناعية، حيث تركز هذه الطبقة في وحدات إنتاجية ضخمة وفي مناطق حضرية ساهم في إنتاج شبكات كثيفة تبلورت في إطارها هوية طبقية محددة جنبا إلى جنب مع تشكل قدرة على فعل جمعي حاشد. ولما كانت الاعتبارات الاقتصادية ذات أهمية مركزية في معظم التحليلات التي تناولت العولمة، صار التركيز أشد على إبراز دور التغيرات الاقتصادية وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي في زمن العولمة في تليين القواعد التي كانت تقوم عليها صراعات المجتمعات الصناعية؛ فقد مست أساليب تنظيم العمل داخل قطاع الصناعة تغيرات جذرية، حلت فيها التكنولوجيات المتطورة ومجموعات العمل الصغيرة محل منهج الإنتاج الكثيف المميز للمصنع الفوردي وما يرتبط به من نموذج العامل الكثيف الإنتاج، وما استتبعه من إضعاف التضامن الجمعي النابع من تنفيذ المهام نفسها.

بدءا من ثمانينيات القرن العشرين طرأ تغير آخر تمثل في انتقال الإنتاج من المصانع الكبيرة إلى مصانع أصغر حجما، تزامنا مع نقل المؤسسات لعمليات إنتاجها إلى خارج نطاقها المحلي واعتمادها على الموردّين في إنتاج مكونات منتجاتها بدلا من إنتاجها بنفسها، وهو ما أضفى مزيدا من اللامركزية على العمليات الإنتاجية التي صارت عابرة للقوميات ومتعدية للحدود الجغرافية المحلية، وذلك بغرض الاستفادة من الأوضاع الأكثر ربحية (من حيث الرقابة التنظيمية، وأنظمة الضرائب، وتكلفة اليد العاملة). كما أدى هذا التغير، من جهة، إلى نمو الاقتصاد الخفي غير الرسمي، ومن جهة أخرى إلى حدوث انقطاعات وتوترات على مستوى صلات الرقابة التي كانت قائمة من قبل بين

المصانع والأحياء التي تقطنها الطبقة العاملة، والتي كانت تمثل أحد مصادر التضامن⁽¹⁾، خاصة إذا علمنا مع مانويل كاستلز أن شكل المجال هو نتاج مباشر لبنية اجتماعية معينة، وأن السكن يعد من بين المحددات الأساسية لإعادة إنتاج قوة العمل⁽²⁾ التي تبقى بدورها مشروطة بنمط الإنتاج السائد في المجتمع، ومن ثم لشكل التضامن السائد بين أفرادها.

هناك تحول آخر أسهمت العولمة في تعزيز تأثيراته، ارتبط أساسا بانتقال منطق الاستثمار من العمل ورأس المال إلى التركيز على الاستثمار في المعلومات والمعارف واعتمادها كموارد اقتصادية رئيسية، بحيث فرض هذا التحول توجيه الاهتمام نحو الصناعات الخدمية (التجارة والمال والنقل والاتصالات والتسويق والدعاية والصحة والترفيه والبحث والتعليم..) التي شهدت نموا متزايدا في جميع أنحاء العالم، فبرزت مقابل ذلك، طبقة وسطى جديدة على مستوى عال من التأهيل المهني تختلف كثيرا عن العمال التقليديين في القطاع الصناعي. وهكذا، فإن أساس التقسيم الطبقي في المجتمع ما بعد الصناعي بما هو مجتمع المعلومات ما عادت له علاقة بملكية وسائل الإنتاج، بل بالسيطرة على النظم المعلوماتية والمعرفية، وهي نظم سيالة لا تستقر على حال، الشيء الذي جعل المهن والوظائف المرتبطة بها غير مستقرة، وأجرها منخفض، تبدو فيها هذه الطبقة الوسطى الجديدة وكأنها طبقة من رمال متحركة لا تستقر على حال، وأبعد ما تكون عن التجانس والتماثل في الواقع، فهناك دوما تباين ملحوظ بين رأس المال الثقافي الواقع تحت تصرف الأفراد والتقدير الذي ينالونه من عملهم من حيث الإيرادات المادية والوجاهة الاجتماعية على حد سواء.

فضلا عن ذلك، ازدادت معدلات البطالة في كثير من البلدان لدرجة صارت فيها أبرز سمات البنيوية للاقتصادات الرأسمالية، كما أن العلاقة بين العاملين والعاطلين قد

¹ - دوناتيل ديلابورتا وماريو دياني: الحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 62-63.

² - Manuel Castells : La Question Urbain, François Maspero, Paris, 1972, p. 194.

لحقها التغير أيضا من ناحية اعتبارات أعم؛ فقد ازداد تأخر الدخول إلى سوق العمل أكثر وأكثر، ما أدى بشدة إلى إطالة أمد نمط الحياة غير الناضج الذي يميز غبر البالغين، كما تناقصت القطاعات التي يمكنها الاعتماد على أنماط العمل التي تتسم بالاستقرار وتتمتع بالحماية، وتزايدت صور اللامساواة التي لم تعد مقتصرة على العلاقة بين دول الشمال والجنوب، بل حتى داخل بلدان الشمال نفسها، بل وفي أكثر المدن العالمية حداثة⁽¹⁾. كما اتسعت رقعة الفقر أكثر فأكثر؛ فوفقا لما أورده تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1999، انخفض متوسط دخل الفرد في ثمانين بلدا منعطف هذا القرن مقارنة بنظيره عند عشر سنوات خلت، كما أن 1.2 مليار نسمة يعيشون في فقر مدقع، حتى مع الاستناد إلى الحد الأدنى المفرط في التدني الذي حدده البنك الدولي بقيمة دولار واحد يوميا⁽²⁾. بالمقابل ارتفعت نسبة الأغنياء في العالم بشكل لافت للنظر، وامتدت يدها أكثر على القسم الأوفر من النمو. هكذا، فإذا كان 1% من السكان الأكثر ثراء سنة 1970 يستحوذون على 8% من مجموع مداخيل الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى 7% في بريطانيا العظمى، وعلى 9% في فرنسا، فإن هذه الحصة ارتفعت سنة 2017 إلى 22% في الولايات المتحدة، و13% في بريطانيا العظمى، بينما ظلت الحصة نفسها مستقرة في فرنسا. هنا يسجل فرانسوا دوبي ملاحظة بالغة الأهمية، إذ يرى أن التفاوتات آخذة في الاتساع لصالح المداخيل الجد مرتفعة لرأس المال وذوي الأجور الجد مرتفعة⁽³⁾.

ولئن كانت الهجرة ظاهرة قديمة قدم التجمعات البشرية، فقد صارت اليوم ظاهرة متفردة تتحرك بوتيرة متسارعة خاصة تجاه الاقتصادات الأقوى والمدن الكبرى التي

¹ - ساسكيا ساسن: علم اجتماع العولمة، ترجمة: علي عبد الرزاق جلبلي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014، ص 124.

² - تم ذكره ضمن كتاب الحركات الاجتماعية لدوناتيل ديبلا بورتا وماريا ديانبي، سبق ذكره، ص 64.

³ - François Dubet, Le Temps des Passions Tristes, Inégalités et Populisme, le Seuil, mars 2019, p.9.

صارت تعرف ضغطا سكانيا كبيرا، وتتناميا لمختلف المشاكل الاجتماعية والصراعات ذات النزعة العرقية خاصة بالدول الغربية. وإذا كان نمو القطاع الخدمي المعتمد أساسا على الكفاءة المهنية المرتبطة بالمهارات الفكرية لا القدرة الجسدية كما كان الأمر في المجتمع الصناعي، فقد أتاح للنساء فرصة اكتساح حاشد لسوق الشغل، الشيء الذي نتج عنه تأثير في اتجاهات التمييز ومعايير تعريف المصالح داخل المجموعات الاجتماعية، والتي كان ينظر إليها فيما سبق باعتبارها متجانسة؛ فعلى سبيل المثال، وكما بين مانويل كاستلز، يمثل التفاوت الدائم في الأجور بين النساء والرجال مصدرا جليا من مصادر الانقسام والصراع المحتمل داخل الطبقات المأجورة، كما أسهم في الوقت نفسه، التأثير المركب للاستقلال الاقتصادي المتنامي للنساء والتزاماتهن المهنية المتزايدة في زعزعة أركان الهيمنة الذكورية داخل البيت وفي العمل على حد سواء، بالإضافة إلى خلق فرص لظهور صراعات جنسانية أعمق في نطاق الحياة الخاصة.

لقد أضعفت تلك العمليات من الشروط البنيوية التي سبق أن سهلت ظهور الانقسامات الطبقية، لاسيما في نموذج الفعل الجمعي الخاص بالطبقة العاملة، لصالح تنامي حجم المجموعات المحرومة من التمتع الكامل بالمواطنة واستحقاقاتها، إما لكونهم من المهاجرين (الشرعيين أو غير الشرعيين) أو لعملمهم في وظائف تتدرج ضمن الاقتصاد الخفي، أو لاضطلاعهم بأعمال متدنية الأجر. وقد أثار ذلك شعورا بانعدام الأمن بوجه عام، رسخه تزايد تنقل الأفراد، وهو تنقل أفقي في الأساس، ومن ثم يتجه المزيد من الأفراد إلى تغيير وظائفهم عدة مرات على مدار حياتهم، إما باختيار أو بحكم الضرورة، وصارت العلاقات داخل العمل غير مستقرة يمزقها التفكك والتشتت، وهو ما جعل مانويل كاستلز يعتبر أن العولمة أفقدت الشغل -على نحو تدريجي- صبغته الجمعية، وأضفت عليه صبغة فردية.

أسفرت هذه التغيرات عن تأثيرات، كان أولها إضعاف الحركة العمالية، فالانخفاض في عضوية النقابات يمكن عده مؤشرا على أزمة لا يمكن للحركة العمالية تجنبها، كما

يمكن قراءته كعلامة دالة على إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الصناعية واتجاه نحو عدم تسييس الصراعات الصناعية. نفس الأمر يمكن ملاحظته في القطاع الخدماتي؛ فمن الصعب تنظيم قاعدة اجتماعية مفككة، خاصة مع تنامي طابع المرونة وسيطرته على سوق الشغل، وما يرتبط به من تفاقم حالة انعدام الأمن، كما صار من الصعب تعبئة العاطلين والمهاجرين الذين يزدادون عددا أكثر فأكثر⁽¹⁾.

لكن الألفية الجديدة أقبلت مصحوبة بتصاعد آخر في الصراع الدائر بشأن القضايا العمالية، وإن اتخذ أشكالا جديدة هذه المرة. فإصلاحات النيوليبرالية الرامية إلى تقليص الخدمات الاجتماعية، وما يرافقها من تسريح للعمال قد غذت النزعات الاحتجاجية لدى عمال القطاع العام على وجه الخصوص (كما هو حال عمال السكك الحديدية في فرنسا) وعادت إلى الواجهة الأنماط القديمة من الفعل الاحتجاجي كحملات المقاطعة المجتمعية وإضرابات التعاطف والإضرابات العامة. وصارت الدول الغربية كفرنسا وإسبانيا وإيطاليا مع بزوغ فجر هذه الألفية الجديدة مسرحا لإضرابات عامة ضد برامج إصلاح معاشات التقاعد وخصوصة الخدمات العامة وتقليص الإنفاق على الصحة العامة والتعليم، وقد انضم إلى النقابات العمالية، خلال تلك التحركات، حركات شتى أسهمت في ربط القضايا العمالية بالعدالة العالمية والدفاع عن البيئة والسلام والمساواة بين الجنسين.

في الواقع، ينظر إلى نشوء إطار للظلم العالمي باعتباره اتجاها آخر حديثا في الحركة العمالية، فقد تمخضت اتفاقيات التجارة الحرة لأمريكا الشمالية عن حملات عابرة للحدود والقوميات للعمال الكنديين والأمريكيين والمكسيكيين، كما أن عمال موانئ مدينة سياتل، الذين سبق لهم المشاركة في الإضرابات العابرة للحدود والقوميات، التي أشعل عمال موانئ ليفربول شرارتها، قد ساندوا كذلك الاحتجاجات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية، موسعين دائرة تضامنهم من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي.

¹ - دوناتيللا ديلا بورتا وماريو دياني: الحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 65.

لقد أتاحَت هذه الموجات التعبئية الفرصة أمام الحركة العمالية للالتقاء بغيرها من الحركات الأخرى، البيئية والنسوية والحضرية... إلخ، كما أن انعدام المساواة المتنامي كان من المحفزات التي أدت إلى بروز حركات التضامن من المجموعات الهامشية في الشمال، إلى جانب تصاعد الاحتجاجات التي تضطلع بها المجموعات الهامشية نفسها، وهو الأمر نفسه في الجنوب، حيث أجبرت السياسات النيوليبرالية التي فرضتها المنظمات الاقتصادية الدولية الكبرى البلدان النامية على تقليص الإنفاق الاجتماعي بصورة كبيرة أشعلت فتيل سلسلة من الاحتجاجات الشرسة⁽¹⁾.

على المستوى السياسي، لم يعد التوافق بين الدولة والمجتمع قويا في وقتنا الحالي بما كان عليه في الماضي. فقد عملت العولمة على تقويض سلطة الدولة على الاقتصاد الذي صار شبكيا يعتمد على سيولة رأس المال الذي تضمنه الشركات العابرة للقوميات، وأضعفت بذلك من مشروعيتها سلطتها، خاصة وأن الرأسمالية العالمية تسببت في نقض التحالف التاريخي الذي دام طويلا بين الرأسمالية ودولة الرفاه والديمقراطية؛ فقد انطوى التحول من الاقتصاد القائم على نظرية كينز - الذي تلعب فيه الدولة دورا مركزيا في إدارة السوق - إلى الرأسمالية النيوليبرالية على تقليص الحماية الممنوحة للأيدي العاملة وتخفيض ما يتمتعون به من حقوق، إضافة إلى تغذية الاحتجاجات وتنامي النزعات نحو المطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي خاصة في المناطق التي تقوى فيها التقاليد التاريخية للحكم الذاتي، بل وحتى في المناطق التي تضعف فيها تلك التقاليد (كما هو الحال في إسبانيا مثلا).

لا تتطوي العولمة على مجموعة من التكنولوجيات الحديثة فحسب؛ بل تتطوي أيضا على طائفة من الأدوات السياسية التي تطبق لتنظيم أنماط الإنتاج واستنساخها عبر رسم سياسات تحرير التجارة وحركة رأس المال، وذلك من خلال انتشار المنظمات الدولية،

¹ - دوناتيلو ديلا بورتا وماريو دياني: الحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 68.

الحكومية وغير الحكومية، التي تعمل في الوقت نفسه على إدارة العمليات التي لم يعد من الممكن إدارتها على المستوى الوطني. انطلاقاً من هذا المنظور، يبدو أن المنظومة الدولية القائمة على الدولة القومية في طور التحول إلى منظومة سياسية تتألف من سلطات متشابكة متعددة المستويات، يتراجع فيها التمايز الوظيفي وتتضاءل الشرعية الديمقراطية إلى حد أدنى، وهو ما يفسر تنامي الصراعات والاحتجاجات التي صار يشهدها العالم اليوم، وهي صراعات عابرة للحدود والقوميات موجهة ضد سياسات المؤسسات الدولية بوصفها الفاعل الحقيقي في رسم المشهد العالمي وأساس أزمته.

إذا كانت العولمة قد عملت على تشبيك الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع المعاصر، فإنها مقابل ذلك، جعلت دولة الرفاه تعيش أزمة حقيقية خاصة بعد ثمانينيات القرن الماضي، فقد تحولت الدولة من كفيل للسوق وضامن لها إلى إدارة الأنشطة الاقتصادية عبر القطاع العام، علاوة على ذلك، ضمت دولة الرفاه بين جنبااتها صورا من انعدام المساواة الاجتماعية، وهو ما حدا ببعض المراقبين إلى الاعتقاد بأن الانقسام الاجتماعي الرئيسي لم يعد قائماً على مبدأ السيطرة على وسائل الإنتاج، بل يرتبط بالأحرى بالحصول على وسائل البقاء، إما في السوق الخاصة أو عبر التدخل الحكومي. وعليه، فقد شهدت الآونة الأخيرة تعبئة من جانب حركة العدالة العالمية استهدفت بصفة رئيسية الدفاع عن دولة الرفاه. وقد شاركت تنظيمات النقابات العمالية في الاحتجاجات، بطرق مختلفة وفي بلدان شتى، متهمة العولمة النيوليبرالية بإخضاع حقوق المواطنين إلى سلطة السوق الحرة، ومن ثم زيادة أوجه عدم المساواة بين الشمال والجنوب وكذلك بين بلدهما⁽¹⁾.

إن للحركات الاجتماعية ردود فعل أيضاً حيال التغيرات التي تطرأ على منظومة القيم والثقافة، فالعولمة لم تعمل فقط على تقويض أسس الدولة القومية، وتأزيم دولة

¹ - نفسه، ص 72.

الرفاه، بل أيضا على صهر القيم والثقافات المحلية في بوتقة ثقافة عالمية تزيد في حرارة صهرها وسائل الإعلام ومختلف وسائط الاتصال المتطورة والشركات العابرة للأوطان، وذلك في إطار السعي المتواصل نحو تسليع الثقافة وجعلها أداة في خدمة الاقتصاد الرأسمالي ومتلاحمة مع مساعيه الشمولية⁽¹⁾، وفرض نموذج واحد في التفكير خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال الكتلة الشرقية، عبر نشر القيم والمعتقدات الغربية على نطاق عالمي، في إطار عملية واسعة تستهدف "تغريب العالم" على حد تعبير سيرج لاتوش، ذلك أن الغرب لم يعد مفهوما جغرافيا بقدر ما صار يحيل أكثر على إيديولوجيا مهيمنة تمثلها ثلاث قوى كبرى: أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية، واليابان. وعليه، فلم يعد مفهوم الغرب يقبل الاختزال فيكونه مجرد إحالة على تراب محدد؛ إنه وحدة تتصهر داخلها عدة مظاهر مختلفة (دينية، أخلاقية، اقتصادية). إنه وحدة ثقافية وظاهرة حضارية⁽²⁾. وبالرغم من أن الحديث عن ثقافة عالمية موحدة لا يخلو من مبالغة، فهناك تزايدا ملحوظا في التفاعلات الثقافية مع تصدير المنتجات والقيم الثقافية الغربية، رغم تنقيحها عبر الثقافة المحلية، ولذلك، وكما يرى أنطوني جينز، فالعولمة لا تقتصر على ما بالخارج، بل تمتد آثارها إلى ما بالداخل أيضا، إنها تحدث تحولا في الحياة اليومية وتستدعي مقاومة محلية موجهة نحو الدفاع عن التقاليد الثقافية في مواجهة اختراق الأفكار الأجنبية والقضايا العالمية. ولذلك، فإن عودة أشكال من الفكر القومي، والحركات العرقية، وحركات التعبئة الدينية، والأصولية الإسلامية (وغيرها من التيارات الأصولية) تعد، إلى حد ما، رد فعل لهذا النمط من الاختراق⁽³⁾. ومهما كانت العولمة مهددة للهويات والثقافات المحلية، فالتكنولوجيات المتطورة كوجه من أوجه العولمة الاقتصادية

¹ - لتعميق القراءة حول هذه النقطة يرجى العودة إلى عمل كل من تيودور أدورنو وماكس هوركايمر "جدل التنوير" Dialektik der Aufklärung، والمترجم إلى الفرنسية بجدل العقل: Theodor w. Adorno, Max Horkheimer: La dialectique de la Raison, Fragments philosophiques, Trad de l'allemand par Eliane Kaufholz, Gallimard, 1974.

² - Serge Latouche : L'occidentalisation du monde, 3Ed, La Découverte, Paris, 2005, p.11.

³ - دوناتيل ديلابورتا وماريو دياني: الحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 71.

تقدم طائفة هائلة من أدوات التعبئة العالمية التي تتجاوز بدورها الحدود والأوطان وتنتج لغة تستعصي على الرقابة، كما أن تنامي النظر إلى القضايا باعتبارها ذات بعد عالمي (الهجرة، الأصوليات الدينية، البيئة، العدالة الاجتماعية، الهويات، المواطنة...) من شأنه أن يرفع من جاهزية الأفراد للتعبئة على مستوى عابر للحدود، الشيء الذي يجعل من الحركات الاجتماعية اليوم مختلفة من حيث بنيتها وخصائصها عن الحركات الاجتماعية الكلاسيكية.

عموما، يمكن القول إن العولمة أسهمت في تقويض قدرة الفاعلين السياسيين على الوساطة الفعالة بين شتى المصالح، وجعلت القرار السياسي بيد المؤسسات والمنظمات الدولية. وشجعت التغيرات التي طرأت على معايير تعريف الفاعلين وتحديد المكاسب التي تراهن عليها الأطراف الفاعلة على مضاعفة الهويات الجمعية والمصالح المنخرطة في التعبئة، ومن ثم تقسيمها إلى قطاعات وحركات عابرة للقوميات.

8- تيولوجيا الحركات الاجتماعية العالمية:

لاشكفي أن الفهم الجيد للظواهر الاجتماعية لا يستقيم دون العمل على تصنيفها والمقارنة بينها عبر تحديد خصائصها، ومن ثم الكشف عن القوانين المفسرة لها، خاصة وأن التفسير لا ينفصل عن التصنيف. يقول إميل دوركايم: "إن تصنيف الظواهر وتفسيرها ناحيتان علميتان تتم إحداهما الأخرى. وليس من الممكن أن تتقدم إحداهما إلا إذا تقدمت الأخرى كذلك" ⁽¹⁾. وتكمن وظيفة التصنيف - بحسب دوركايم - في اقتصاد الجهد عبر تزويد الباحث ببعض العلامات التي يهتدي بها أثناء البحث، وهي العلامات التي يمكن ربطها بملاحظات جديدة أخرى غير تلك التي كانت سببا في العثور عليها. ولعل هذه الوظيفة هي ماتضمن للباحث القدرة على نمذجة ظواهره في أفق بناء إطار نظري مفسر.

¹ - إميل دوركايم: قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: محمود قاسم، مراجعة: السيد محمد بدوي، تقديم: محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط2، 2011، ص 140.

يقول دوركايم: "يجب أن يهدف التصنيف، قبل كل شيء، إلى اقتصاد المجهود العلمي باستبدال الأفراد الذين لا حصر لهم بعدد قليل من النماذج" (1).

في الحقيقة، تعكس هذه الرؤية المنهجية التي يقدمها إميل دوركايم تأثيراً قوياً لهذا الأخير بالرؤية المنهجية التي قدمها ديكرت في كتابه "خطاب في المنهج"، مثلما لا تختلف عن التصور الذي قدمه "بيير دوهيم" للنظرية الفيزيائية لما اعتبرها نسقا من القضايا الرياضية المستخلصة من عدد قليل من المبادئ، تهدف إلى تمثيل، على نحو أكثر دقة وبساطة، مجموعة من القوانين التجريبية التي تضمن اقتصاد الجهد أو الفكر كمبدأ موجه للعلم (2). لكن، كيف لنا أن نصنف دون أن نسقط في شهوة التتبع العقيم لجميع خواص الموضوع؟

الإجابة عن هذا السؤال في نظر دوركايم تستلزم الاستعاضة ببعض الظواهر الحاسمة الفاصلة - كما يسميها ببيكون - عن الظواهر المبتذلة التي لا يمكن أن تكون ذات دلالة برهانية إلا بشرط أن تكون كثيرة العدد، والتي لا يمكن أن تؤدي، تبعا لذلك، إلا إلى بعض النتائج التي تحتل الشك دائما. ويرجع السبب في هذا الاتجاه العلمي الجديد إلى أن للظواهر الحاسمة الفاصلة قيمة وأهمية في ذاتها، بصرف النظر عن عددها. ذلك أن وضع قائمة بجميع الصفات مشكلة لا يمكن حلها (3). وعليه، فتحديد الصفات الأكثر جوهرية يعد المعيار الأكثر ملائمة للتصنيف، وهو ما جعلنا نعتبر الحركات الإسلامية والنسوية والعدالة الاجتماعية حركات اجتماعية عالمية (4)، إذ البعد العالمي صار من أبرز صفات الحركات الاجتماعية لعالم اليوم، وهو العالم الذي ذابت

¹ - نفسه، ص 139.

² - Pierre Duhem : La Théorie Physique, son objet, sa structure, Paris, 1906, pp.16-18.

³ - إميل دوركايم: قواعد المنهج في علم الاجتماع، سبق ذكره، ص، 138-139.

⁴ - نشير هنا إلى أن الباحثة السوسيولوجية الأمريكية من أصل إيراني "فالنتين مقدم" قد تناولت بالدراسة والتحليل هذه الحركات الثلاث، معتبرة هذه الحركات نتاجا للعولمة ولتلك التحولات التي طالت البناء الهيكلي للنظام الرأسمالي، ومختلف أشكال الارتباط بين المركز والهامش، وتطور وسائل الاتصال الحديثة، وانفجار الهويات. إلخ، وذلك في كتابها: العولمة والحركات الاجتماعية، ترجمة: أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2017.

فيه الحدود بين المحلي والعالمي، وزاد فيه حجم الروابط الدولية بين الناشطين زيادة هائلة، معتمدين في تواصلهم على شبكة الإنترنت ومختلف وسائل الإعلام الجديدة، البديلة والناشطة، وهو ما حدا بمانويل كاستلز إلى وصف هذه الحركات الاجتماعية الجديدة ذات البعد العالمي بالحركات الشبكية بوصفها حركات مميزة للمجتمع الشبكي والبنية الاجتماعية لعصر المعلومات.

هكذا، فاختيار هذه الحركات ليس عشوائيا، أو مجرد التقاء ساذج مع ما ذهبت إليه "فالنتين مقدم" (Valentine Moghadam) لما جعلت من هذه الحركات ثالث كتاتها "العولمة والحركات الاجتماعية"، وإنما هو اختيار نابع من وعينا العميق بأهمية البعد العالمي في تصنيف وفهم منطق اشتغال الحركات الاجتماعية المعاصرة. فإلى جانب كونها من أبرز الحركات الاجتماعية المعاصرة وأوضحها، فجزورها ممتدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كما تتصهر داخلها العديد من انشغالات ورهانات باقي الحركات الاجتماعية الأخرى.

أ) الحركات الإسلامية:

برزت الحركات الإسلامية في سياق الانتقال العالمي من الكينزية إلى النيوليبرالية. وضاعفت المديونية المتزايدة والبطالة والمشكلات الناجمة عن إجراءات التقشف التي صاحبت إعادة الهيكلة الاقتصادية في الثمانينات في إطار ما سمي بسياسة القويم الهيكلي من حدة التوترات في كل مكان. كما ساهم امتداد السلطوية على صعيد العقلية الأبوية والنظم السياسية لمعظم البلدان الإسلامية، وتراجع قوى اليسار خاصة مع ضعف المد الشيوعي وانهايار المعسكر الاشتراكي في خلق فجوة أيديولوجية وسياسية استغلتها الجماعات الإسلامية في شغل مساحة شاسعة على خريطة العالم الإسلامي والعربي خصوصا، على مستوى الفكر والممارسة. ساعدتها في ذلك مواردها الضخمة وسلطة مرجعيتها الفكرية المتجذرة في الوجدان والتاريخ بوصفها إطارا منظما لشعاراتها وتحركاتها.

ولئن كانت الثورة الديمغرافية التي عرفتھا الكثير من البلدان ذات الأغلبية المسلمة قد أفرزت قوة محرّكة للتغير، فقد ظلت قوة معطّلة أمام تفشي البطالة وتسييس الجهل وقمع الحريات وامتداد أحزمة البؤس والفقر في المناطق الحضرية على وجه الخصوص. فوجد الشباب أنفسهم أمام أبواب مستقبل موصدة، وانكسارات متتالية شرخت البناء الهوياتي لديهم، والذي وجد في الخطاب الإسلامي ما يرممه، مثلما وجد هذا الخطاب في هذه الفئة المخصوصة أرضية ملائمة لاستنبات مشاريعه التجديدية وخططه الهيمنية.

نعتقد أن بناء فهم عميق لفواعل انبثاق هذه الحركات لا يستقيم وإنكار حجم أثر الصدمة الحضارية التي سببها الاستعمار للكثير من البلدان ذات الأغلبية المسلمة، وجعل هذه الحركات الإسلامية تبدو وكأنها نتاج لتناقضات التحول والتحديث، وتجلي أوضح لصراع الحداثة والتقليد من جهة، ونتاج لصراع الشمال والجنوب وللتدخلات الخارجية في العالم الإسلامي خاصة على مستويات دعائم أنظمة سياسية ظلت في نظر هذه الحركات أنظمة موالية للغرب، قمعية وبعيدة عن الرؤية الإسلامية في ممارستها السياسية. كما أنها ظلت تعبيراً عن أزمة هوية وأزمة خطاب جعل من الدين والثقافة الإسلامية آلية دفاعية ووسيلة أساسية في تشكيل نظام جديد شعاره "الإسلام هو الحل"؛ أي العودة إلى الشريعة الإسلامية وتعزيز قيمها ومعاييرها لمواجهة "غزو" القيم الغربية للعالم الإسلامي الذي جعلته يعيش أزمة حضارية، ويتخبط في مشاكل اجتماعية واقتصادية لا حصر لها (بطالة متزايدة، ديون متراكمة، تدني النفقات الاجتماعية، تنمية راكدة أو معطوبة في أحسن الأحوال، تفكك أسري، تفسخ أخلاقي. إلخ)، بما هي في الحقيقة قيم الجاهلية، لكنها جاهلية حديثة كما عبر عن ذلك أحد أبرز ملهمي الحركات الإسلامية "محمد قطب" في كتابه "جاهلية القرن العشرين"، إذ يقول: "لن يصدق الناس في بادئ الأمر! لن يصدقوا أن ما هم فيه اليوم من اضطراب يشمل وجه الأرض قد نشأ من بعدهم عن الله! فقد أوحى إليهم الجاهلية الحديثة أن "رأس المال" هو السبب في هذه الشقوة. أو أنه "صراع الطبقات" أو أنه "الملكية الفردية" أو أنه "التناقضات الحتمية" أو أنه

"الضغط الاقتصادي" أو ... أو ... ولم تقل لهم مرة واحدة إن الله أو سنة الله أو منهج الله ذو صلة قريبة أو بعيدة بواقع الحياة! ... فتاريخ البشر كله على الأرض لا يخرج عن أحد هذين الوضعين: الهدى أو الضلال.. الإسلام أو الجاهلية!"⁽¹⁾.

هذه الرؤية التي يقدمها محمد قطب (شقيق سيد قطب) في هذا الكتاب وأخرى مرتبطة بكتابات "رشيد رضا" و"حسن البنا" و"عبد المجيد الشاذلي" في مصر و"آية الله الخميني" في إيران، وقبلها كتابات "محمد بن عبد الوهاب" في شبه الجزيرة العربية، تشكل الإطار الفكري لظهور الحركات الإسلامية العالمية. فمراجعات سيد قطب للجهاد الكلاسيكي جعلت المتشبعين بفكره يستهدفون الحكام المسلمين "المرتدين" الذين لا يطبقون الشريعة الإسلامية ويتبعون الغرب الذي هو أصل الداء (ربط المحلي بالعالمي والداخلي بالخارجي)، كما حرصتهم على الانخراط في جبهة القتال بأفغانستان، حيث سيتخذ الجهاد القومي منحى عالميا بتدفق آلاف الشباب المسلمين على أفغانستان للانضمام إليه بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية والدول السلطوية في العالم الإسلامي والعربي على وجه الخصوص، حيث كانت هذه الأخيرة مدفوعة بالرغبة في التخلص من فائض الشباب العاطل وصرف انتباه الجمهور عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية الملحة من جهة، والقضاء على عدو مشترك "المد الشيوعي وحركاته اليسارية" من جهة ثانية، مفرزا حركة جهادية محلية بروافد متعددة للقوميات وهي "حركة طالبان" التي ستأوي في ما بعد رجل الأعمال السعودي "أسامة بن لادن" ونائبه الطبيب المصري "أيمن الظواهري" الذين سيعتبران الولايات المتحدة الأمريكية محور الشر والعدو البعيد الذي ينبغي الجهاد ضده، بحيث سيعلنان سنة 1998 عن تكوين شبكة متعددة القوميات تسمى "الجبهة الدولية للجهاد ضد اليهود والصليبيين" والتي ستسمى في ما بعد بتنظيم القاعدة.

¹ - محمد قطب: جاهلية القرن العشرين، دار الشروق، الطبعة الثانية عشرة، القاهرة، 1992، ص 14-17.

جرت عولمة الإسلاموية كذلك من خلال الهجرة. إذ خلقت هجرة أعداد كبيرة من المسلمين إلى الغرب، لأسباب اقتصادية في الغالب، عبئاً وجودياً وهيكل فرص. و أحد جوانب العبء هو صعوبة الاندماج في بلدان علمانية تبدي قيماً وممارسات تعد معادية للقيم الإسلامية. وقد ساعد هيكل فرص التسامح والتعددية الغربيين، وكذلك السياسات الصريحة الخاصة بالتعددية الثقافية في أوروبا المهاجرين المسلمين على ممارسة أنشطتهم الدينية بنوع من الحرية، والدعوة إلى تبني العقيدة الإسلامية والسعي إلى إدخال الناس في الإسلام لدرجة تشكلت فيها هوية جماعية جعلها الخطاب المتشدد في مواجهة مباشرة مع الثقافة الغربية اتخذت شكل احتجاجات عنيفة وهجمات إرهابية في بعض الأحيان، غدت من خطاب الإسلاموفوبيا وصراع الحضارات. إلخ.

عموماً، يمكن القول إن النظام العالمي الجديد المتشكل بعد فترة الحرب الباردة، إلى جانب الفرص التي أتاحتها تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة قد جعل بروز الحركات الإسلاموية العالمية أمراً ممكناً. وسمح إعادة الترتيب الجغرافي والدول المنهارة بتوزيع السلاح والمقاتلين عبر الحدود المسامية. وفي أثناء ذلك جرى نشر شكاوى المسلمين في أنحاء العالم الإسلامي من خلال شبكة الإنترنت والإعلام الناطق باللغة العربية. وشملت الشكاوى الآثار الرهيبة لعقوبات الأمم المتحدة ضد العراق في أعقاب غزو صدام حسين للكويت، ووجود القوات الأمريكية في بلاد المسلمين (الكويت والسعودية ولبنان)، والمظالم المستمرة التي عانى منها الفلسطينيون على يد إسرائيل، وقتل الشيشان والبوسنيين والكوستوفيين، وقصف الولايات المتحدة الأمريكية الذي جرى في أثناء البحث عن بن لادن سواء في السودان أو أفغانستان، أو أثناء الحرب على العراق بدعوى امتلاكه "أسلحة الدمار الشامل". وفي الألفية الثالثة خطط تسعة عشر شاباً عربياً لمهاجمة رموز القوة في الولايات المتحدة الأمريكية (برجي مركز التجارة العالمي، ومقر البنتاغون). وكانت تلك هي الجماعة الإسلامية المسلحة على نطاق عالمي متعدد للقوميات.

هكذا تطورت بنى التعبئة من الشبكات ذات القواعد القومية إلى الشبكات المتعدية للقوميات والمنسقة في الغالب. وإذا كانت لغة الجماعات الإسلامية المحلية، والمسلحة منها على الخصوص (جبهة الإنقاذ في الجزائر مثلا) وأهدافها وأساليبها لها تشابهات قوية مع تلك الخاصة بالقاعدة، فمن المرجح أن بعض ناشطي الجماعة مضوا إلى حد الانضمام إلى شبكة القاعدة المتعدية للقوميات في القرن الجديد، وانضم كذلك إسلاميون من مصر والأردن والمغرب وتونس وباكستان وأماكن أخرى إلى شبكة القاعدة، بينما قام الشباب المتشدد من الجيل الثاني من المهاجرين المسلمين في أوروبا بأعمال إرهابية. وأصبح العنف تكتيكا مختارا من الإسلاموية المتعدية للقوميات، كما تدل على ذلك تفجيرات القطارات في لندن ومدريد والهجمات والقصف في بغداد والدار البيضاء والجزائر (الأخيرة بواسطة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الغامضة). وفي أندونيسيا، ضربت التفجيرات التي أحدثتها الجماعات الإسلامية المتطرفة المنتمة إلى القاعدة ملهى ليلا في بالي، وفندق ماريوت بجاكرتا، والسفارة الأسترالية والكنائس وتجمعات الأقليات الدينية كالطائفة الأحمدية (1).

إذا كان هذا الكلام ينطبق على الشبكات الإسلامية المتشددة، فالإسلاموية المعتدلة أو البرلمانية نجدها مختلفة من حيث الجمهور المستهدف محليا أو دوليا، ومن حيث نوعية الخطاب وآليات الاشتغال عن الإسلاموية المتشددة. وبصورة عامة، يتجنب الإسلاميون المعتدلون العنف بوصفه تكتيكا لكسب السلطة السياسية أو سلطة الدولة، مقابل المشاركة في اللعبة السياسية وممارسة الإصلاح من داخل المؤسسات، مؤيدين في ذلك مبادئ الممارسة الديمقراطية والحقوق المدنية للمواطنين التي تنص عليها التشريعات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ونقصد هنا حزب العدالة والتنمية التركي، وحزب النهضة التونسي وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحزب العدالة والتنمية المغربي.

¹ - فالنتين مقدم: العولمة والحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 148-149.

ويذهب بعض الباحثين إلى تشبيه الحركات الإسلامية المعتدلة بلاهوت التحرير المسيحي أو الأحزاب السياسية المسيحية الديمقراطية (المحافظة) في أوروبا، أما عالم الاجتماع التركي "خلدون جول ألب" (Haldun Gulalp) فيذهب في اتجاه القول بأن هذه الحركات جزء من ظاهرة "الحركة الاجتماعية الجديدة" ما بعد الحداثية لكونها تركز على قضايا الثقافة والهوية وأسلوب الحياة على الطبقة والإيديولوجيا⁽¹⁾، أو هي حركات ما بعد إسلامية كما يصفها "آصف بيات" معتبرا أن مفهوم ما بعد الإسلاموية يشير إلى تحولات الإسلاموية في أفكارها ومقاربتها وممارستها من الداخل ومن الخارج. "إنها ليست توصيفا لحالة، بل هي مشروع؛ أي محاولة واعية لتأطير مفاهيم ووضع استراتيجية لبناء منطق ونماذج متجاوزة للإسلاموية في المجالات الاجتماعية والسياسية والفكرية. مع ذلك، وبهذا المعنى، فهي ليست علمانية أو معادية للإسلام أو غير إسلامية؛ فهي بالأحرى تمثل سعيًا نحو دمج الدين بالحقوق، والإيمان بالحرية، والإسلام بالحرر... إلخ. إنها تريد أن تزوج الإسلام والاختيار الفردي، على اختلاف درجاتها، من ناحية، والديمقراطية والحداثة من ناحية أخرى، لتحقيق ما أطلق عليه البعض "حداثة بديلة". لقد تم التعبير عن ما بعد الإسلاموية في الاعتراف ببعض أسس العلمانية مثل التحرر من التزمت، والقطيعة مع احتكار الحقيقة الدينية. وفي الوقت الذي تتحدد فيه الإسلاموية بربط الدين بالمسؤولية، فإن ما بعد الإسلاموية تؤكد على الدين والحقوق. مع ذلك، فبينما تفضل الدولة المدنية غير الدينية، فإنها تتوافق على دور الدين في المجال العام"⁽²⁾.

ما يثير التساؤل في هذه الحركات الإسلامية "المعتدلة" ويعيق شرط إمكان تصنيفها وتمييزها على نحو واضح عن الحركات المتشددة ليس هو قبولها بقواعد اللعبة

¹ - فالنتين مقدم: نفسه، ص 151.

² - آصف بيات: ما بعد الإسلاموية، الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي، تحرير آصف بيات، ترجمة: محمد العربي، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ط1، 2016، ص 30-31.

السياسية والانخراط فيها، بل موقفها من المرأة ومن الحريات الفردية الذي يظل متأرجحا بين التناقض والالتباس والغموض، ويموقعها بالتالي في منطقة رمادية تجعل من خطابها يبدو وكأنه حقل ألغام، ومسيرتها نحو الليبرالية مظنونة وغير محتمة.

على مستوى آليات التعبئة وبنيتها، يمكننا القول إنه إذا كانت المساجد والمدارس الدينية والندوات والجمعيات الخيرية واللقاءات الوعظية بنيات تحتية تنظيمية للحركات الإسلامية محليا وعالميا، فإن هذه الحركات الإسلامية قد جعلت من الإنترنت والتكنولوجيات الحديثة والمواقع والمدونات الإلكترونية منصات للتعبئة والتأطير والتشبيك، والتأثير على المجتمع محليا وعالميا عبر الحوار، أو النقاش، أو جمع المعلومات ونشرها، أو جمع التمويل والتخطيط، أو الدعاية للمعتقدات والقيم الإسلامية. إلخ.

إضافة إلى الاستخدام الفعال لبنى التعبئة وخلقها، انتهاز الإسلاميون الفرص التي تتيحها العولمة، وبشكل خاص الإنترنت والإعلام العالمي والافتراضي والجغرافيات المتغيرة، لتنظيم الشبكات وبنائها، وتنسيق الأنشطة، ونشر رسالتهم، وفيما عدا ذلك يشاركون في العمل الجماعي. والواقع أن صنع مجال عام إسلامي متعدد للقوميات أمر يسرته العولمة. وهذا الفضاء الخطابي تشغله موضوعات من قبيل الهجمات على الإسلام، واحتلال العراق وأفغانستان وفلسطين، والأنظمة الفاسدة والديكتاتورية، وضرورة الدعوة إلى الإسلام ونشر العقيدة في أنحاء الأرض. وهكذا وسع الإنترنت مجال الخطابات الإسلامية العالمية المعاصرة، حتى تلك التي لها أسس محلية، الأمر الذي خلق الهويات الإسلامية المتعدية للقوميات⁽¹⁾. وعليه، فإذا كان الإسلام دين عالمي، فالإسلامية قد صارت إيديولوجيا وحركة معولمة.

¹ - فالنتين مقدم: العولمة والحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 160.

ب) الحركة النسوية العالمية:

تجد هذه الحركة المعاصرة جذورها في نسوية الموجة الأولى، حيث كان تركيزها على حق التصويت والعدالة للنساء، وفي نسوية الموجة الثانية، ارتبطت مطالبها الخاصة بالمساواة والتغيير الثقافي.

لقد كان النضال من أجل توسيع هامش حقوق المواطنة ميسم نسوية الموجة الأولى، خاصة في بعدها الاجتماعي المرتبط بقضية المساواة؛ وهي القضية التي لم يكن إدراكها يتجاوز سقف تصور كلاسيكي للمواطنة ظل ينظر للطبقة كمحور رئيسي لعدم المساواة. والنتيجة، طرد أوجه من اللامساواة الاجتماعية غير الطبقة من دائرة التفكير مثل الجنس و"العرق" والإثنية، وهو ما نبهت إليه الحركات الاجتماعية، والنسوية منها على وجه الخصوص. فولدت بذلك، هذه الحركات، فكرة أساسية في السياسة الثقافية للمواطنة تقوم على مبدأ الاختلاف لا التطابق، فبعدما كانت الحقوق تبنى على أساس التطابق مع الرجل بوصفه معياراً، بحيث كانت مرآة عاكسة لهوية الجماعة التي تحدد ما هو سوي وما هو غير سوي (1) وفق ترسيمة تطمس البعد التاريخي والثقافي للهوية التي كانت تفهم على أساس ميتافيزيقي أو طبيعي؛ فتشرعن بالتالي، لمختلف صور الوصاية والسلطة والإخضاع ضد المرأة، صارت هذه الحقوق، مع نسوية الموجة الثانية، تدار المعركة فيها على جبهة تأكيد الحق في الاختلاف، تأكيد ما في الذات من تصادفية وعدم اتساق كما تقول "جوديث بتلر" (Judith Butler) (2)، أي تأكيد كل ما يجعل الأفراد أفراداً بالمعنى الحقيقي، وذلك عبر تفجير الهويات القائمة التي تربط الأفراد بالمجتمع على نحو قسري تصير فيه الحقوق تائهة بين سراديب أوهام التطابق مع نموذج أصلي أو جوهر ثابت.

¹ - يمكن العودة في هذا الصدد لكتاب فاطمة المرنيسي: ما وراء الحجاب، الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة: فاطمة الزهراء أزرويل، المركز الثقافي العربي، ط3، 2001.

² - أنظر في هذا الصدد مقالة "ضد العنف الأخلاقي" ضمن القسم الثاني من كتاب جوديث بتلر: الذات تصف نفسها، ترجمة: فلاح رحيم، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2015، ص 93 وما بعدها.

تأسيسا على هذا الفهم للهوية كاختلاف، لم يعد حتى الانتماء الجنسي محددًا هوياتيًا قادرا على منح الفرد معنى لوجوده، ذلك أن المعنى ذاته، كما بين "فرديناند دي سوسير" (Ferdinand de Saussure)، ليس تعبيرًا عن رابطة طبيعية بين الأشياء والكلمات، ولا تمثيلاً لأشياء في العالم، بل هو نتاج لعب تبايني بالعلاقات، ومن ثم فبنية المعنى هي من بنية اللغة ذاتها، ليست مستقرة وثابتة، لا مركز لها. إنها تتحرك في عملية مستمرة.

سيوسع "جاك دريدا" (Jacques Derrida) من فهم دي سوسير للغة والمعنى، لتصير بحسبه، نظاما من الفروقات أو الاختلافات. فما دام المعنى يعتمد على إمكانية أن يكون مختلفا عن نفسه، فلن يكون ثابتا أبدا. إن الاختلاف هي الطريقة المثلى لتسمية عدم استقرار المعنى والهوية أيضا، وهي الطريقة المثلى لتسمية الحقوق في خطاب نسوية الموجة الثانية. ولما كان دريدا يعتبر زئبقية المعنى مسألة سياسية، صار تركيز نسوية الموجة الثانية على الحقوق السياسية أكثر، فما هو شخصي هو سياسي، وحتى دولة الرفاهية هي دولة أبوية تقتقر فيها النساء لسلطة صنع القرار حتى وإن كان لهن حق التصويت والترشح للانتخابات، وذلك بفعل ثقل واقع الممارسة المتجذر في ثقافة المجتمع وتاريخه، وذهنيات أفرادها. وحتى إن ضمنت القوانين للنساء حق تمثيل أنفسهن، فهذا التمثيل نفسه ينطوي على إقصاء وتمييز، كما بينت "ديانا فوس" (Diana Fuss)، مادامت عبارة النساء لا تعكس كتلة متجانسة، بل تشير إلى "مجموعة متباينة ذات هويات متقاطعة وحتى متضاربة: فالكلام باسم "النساء" قد يعني: تفضيل البعض واستثناء البعض الآخر" ⁽¹⁾.

لعل هذا الأمر هو ما نجد له حضورا في موقف جوديث بتلر الراض لتوظيف عبارة "النساء" للتدليل على مجموعة اجتماعية تُصنّف انطلاقا من معطى الجنس، ومن

¹ - كيت ناش: السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، سبق ذكره، ص 307.

تم فهذه العبارة مضلّلة، تنطوي على إقصاء وتمييز، خاصة أن كل تصنيف لا يخلو من تعسف وإقصاء. وما يجب على النساء فعله هو تعطيل استعمال هذا التعبير ووضع موضع الشك حيثما أمكن ذلك، بغية تجاوز "المصفوفة الجنسية المتباينة" التي تتطلب ازدواجية الجنسين، وتنكر وجود جنس ثاني أو ثالث، أو جنس عابر. إن كل محاولة لتحرير النساء لا تروم خلخلة أساس العلاقات بين الجنسين في مختلف أنماط الخطاب الرسمي وغير الرسمي للدولة ومؤسساتها ستظل مخيبة للآمال، وأبعد ما تكون عن المناقشة لصالح الحقوق السياسية للنساء، لأن "الذات الأنثوية هي منشأة بطريقة استطرادية من قبل النظام السياسي ذاته المفترض فيه أن يقوم بتسهيل تحريرها" تقول جوديث بتلر (1).

تشكلت نسوية الموجة الثانية بداية في أمريكا الشمالية وأوروبا في ستينيات القرن الماضي من جماعات نسوية ظلت نشاطاتها، إلى حد كبير، داخل الحدود القومية وموجهة نحو الدولة القطرية، وعاجزة أمام سلطة الخلافات السياسية عن مقاومة أشكال التقسيم داخلها التي تعمقت مع الحرب الباردة لدرجة صار فيها بالإمكان الحديث عن نسائية شيوعية وأخرى ليبرالية، ونسائية شمالية وأخرى جنوبية (دول الشمال ودول الجنوب). يترتب عن هذه الانقسامات تباين الرؤى في ترتيب الأولويات؛ فنسويات العالم الأول الليبرالي ستجعل من المساواة القانونية والحقوق الإنجابية وقود نضالاتها، في حين ستركز الكثير من نسويات العالم الثالث جهودها على قضايا التخلف والاستعمار والإمبريالية بوصفها عقبات كبرى أمام تحرر النساء وتقدمهن.

بدأ حدوث تغير في طبيعة النسائية الدولية وتوجهها في منتصف الثمانينيات في أثناء الاستعدادات لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمرأة، والذي عقد في نيروبي بكينيا سنة 1985. واتخذ التغير شكل جسر وبناء إجماع عبر التقسيمات الإقليمية

¹ - كيت ناش: السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، سبق ذكره، ص 308-309.

والإيديولوجية وظهور منظمة للنساء من نوع جديد. هذا التغيير شرطته ثلاث تطورات اقتصادية وسياسية مهمة داخل الدول والأقاليم على مستوى النظام العالمي: التحول من الاقتصاد الكينزي إلى الاقتصاد النيوليبرالي، إلى جانب تقسيم دولي جديد للعمل اعتمد بشدة على العمالة النسائية (الرخصة)، ثم انهيار دولة الرفاه في بلدان المركز والتخطيط الاقتصادي الكلي بقيادة الدولة في العالم الثالث، وأخيرا ظهور أشكال مختلفة من الأصوليات. وكان لهذه التغيرات أثر على مستوى التفكير واستراتيجيات التنظيم والمواجهة ومنطق التحالفات وذخائر العمل الجماعي لدى الناشطات في البلدان النامية والمتقدمة.

ولئن كانت عولمة الإنتاج المتزايدة والسعي نحو جعل الشغل أكثر مرونة شرطا للحفاظ على القدرة التنافسية وتقويتها قد صبت في اتجاه تعزيز ولوج النساء سوق الشغل الذي كان حكرا على الرجال في السابق؛ إذ بحلول التسعينيات القرن الماضي، كانت النساء يشكلن حوالي نصف قوة العمل العالمية ⁽¹⁾، فإنها عمقت من معاناة النساء وأضفت صورا جديدة لاستغلالهن (العمل بالعقدة، البطالة، أجور منخفضة، غياب الأمن الوظيفي، وظائف متدنية من حيث القيمة والدخل..)، خاصة وأن مشاركة النساء المتنامية هذه في سوق الشغل لم تكن مصحوبة بإعادة توزيع لمسؤوليات المنزل والأسرة ورعاية الأطفال. وعليه، فإذا كنا نتحدث عن تأنيث الشغل مع الاقتصاد النيو ليبرالي، فقد صرنا نتحدث أيضا عن تأنيث الفقر كظاهرة عالمية جديدة جعلت النساء في مختلف دول العالم تنسج شبكة نضالاتها على المستوى العالمي لمواجهة مترتبات النظام العالمي الجديد من عودة الأصوليات الدينية (الأصولية الإسلامية في البلدان الإسلامية، الطائفة الهندوسية في الهند، اليمين المسيحي في أمريكا... إلخ) المشبعة بالفكر الأبوي والمعادية لحرية النساء وحقوقهن، والعمالة الرخصة، وتسليع الجسد الأنثوي والعبودية الجنسية،

¹ - فالنتين مقدم: العولمة والحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 174-175.

الاغتصاب المنظم، والحمل القسري، العنف ضد النساء، التمييز واللامساواة الجندرية، الجهل، الفقر، الحرب...إلخ.

إذا كانت العولمة قد عملت على تشبيك المجتمعات البشرية وخلق نظام عالمي جديد لم تسلم من مشاكله حتى نساء دول الشمال المتقدم، فقد حتمت على الحركات النسائية المعاصرة، والعالمية منها على وجه الخصوص، تغيير استراتيجيات نضالاتها وتقوية شبكة تحالفاتها. وهنا يمكننا التمييز بين أربع استراتيجيات تعتمد على الشبكات النسوية المتعدية للقوميات لتحقيق أهدافها:

أولاً: تعمل النسوية العالمية على خلق شبكات عالمية وتنشيطها لتعبئة الضغط خارج الدول، وتسهر على بناء تحالفات وتقويتها، أو المشاركة فيها، من قبيل التحالف لإنهاء ديون العالم الثالث، وتحالف النساء الدولي من أجل العدالة الاقتصادية، وشبكة النساء والتجارة، و50 عاما تكفي، وعيون النساء على البنك، ومتحدون من أجل السلام والعدالة. وبعد معركة سياتل سنة 1999، أصبحت الجماعات النسائية ناشطات في حركة العدالة الاجتماعية العالمية، وهو ما يساعد في تشكيل المنتدى الاجتماعي العالمي والمنديات الإقليمية. وبينما ارتبطت جماعات النساء منذ فترة طويلة بحركات السلام، فقد ارتبطت الصراعات الجديدة بالعولمة، وأدت النزعة العسكرية الأمريكية إلى خلق شبكات سلام نسائية جديدة متعددة للقوميات. وفي أثناء عملها، منفردة أو في تحالفات، تعبئ الشبكات النسائية المتعدية للقوميات الضغط خارج الدول من خلال الالتماسات الإلكترونية، والتنبيهات المبكرة لاتخاذ الإجراءات، وأعمال العصيان المدني، وأشكال الاحتجاج العلني الأخرى، وأحيانا العمل المباشر.

ثانياً: تشارك الشبكات النسائية المتعدية للقوميات في المجالات السياسية متعددة الأطراف والبيروقراطية. وهي تراقب وتخطب إدارات الأمم المتحدة كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات مثل لجنة وضع النساء، وتقدم المشورة لوكالات الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية. كما تشترك مع وكالات الأمم المتحدة الأكثر تعاطفاً، مثل صندوق

الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الجديدة، لكنها تحشد التأييد أو تمارس الضغط على المنظمات متعددة الأطراف من أجل تغيير السياسات، وإثارة قضايا جديدة -مثل النوع الاجتماعي، حقوق النساء والعنف الممارس ضدهن خاصة في مناطق الحرب- مع النظر إلى السياسة المؤثرة (1).

تسمى "بيجي أنتروبوس" (2) هذه الاستراتيجية باستراتيجية الاندماج، وهي تقع ضمن استراتيجية أكبر (الاستراتيجيات المؤسساتية) تقوم على اندماج الحركات النسائية العالمية داخل نسيج المؤسسات والمنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية للتأثير فيها، عبر دمج الأطر والاستراتيجيات الجديدة، والبرامج، ونتائج الأبحاث ضمن المشاريع السياسية والبرامج المؤسساتية للنهوض أكثر بأوضاع النساء. كما تمكن هذه الاستراتيجية الحركات النسائية من تقوية شبكة تحالفاتها والحصول على الدعم لتمويل وتنفيذ مشاريعها، وامتلاك القدرة على مراقبة (استراتيجية المراقبة) وتتبع السياسات والبرامج الحكومية ذات الارتباط بقضايا المرأة التي لا ينبغي أن تظل في الهامش أو تحت الظل، بل رفعها إلى مستوى النقاش العمومي. هكذا، فمنذ تسعينيات القرن الماضي، وفي أعقاب المؤتمرات الدولية، ستعمل الحركات النسائية العالمية على نسج روابط بين الخطاب العمومي الذي تمثله مختلف مؤسسات المجتمع المدني، والخطاب السياسي الذي يظل حبيسا بين النخب السياسية والتكنوقراطية، بغرض جعل قضايا النساء وحقوقهن محور النقاشات المعاصرة (3).

¹ - فالنتين مقدم: العولمة والحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 206.

² - بيجي أنتروبوس (مواليد 1935) ناشطة نسوية ومؤلفة وباحثة من منطقة الكاريبي. عملت مستشارة لشؤون المرأة في حكومة جامايكا، ومستشارة الأمم المتحدة لوزارة التحول الاجتماعي في باربادوس. وهي عضو مؤسس في العديد من المنظمات النسوية، بما في ذلك الرابطة الكاريبية للبحوث والعمل النسوي (CAFRA)، الشبكة النسوية الجنوبية العالمية لشبكة بدائل التنمية مع النساء لعصر جديد (DAWN)، والشبكة الدولية للنوع الاجتماعي والتجارة (IGTN).

³ - Peggy Antrobus : Le Mouvement Mondial des Femmes, traduit de l'anglais par Françoise Forest, Tarik Editions, Casablanca, 2007, pp, 184-185-186-187.

ثالثاً: تعمل الشبكات النسوية المتعدية للقوميات داخل الدول لتعزيز الوعي العام والمشاركة إلى جانب النقابات العمالية والجماعات الدينية التقدمية والإعلام وجمعيات حقوق الإنسان في السياسات الاجتماعية والقضايا الإنسانية والتنمية. كما ترتبط بالشركاء المحليين وتدعمهم، وتشارك في التحالفات المحلية، وتحرض على الاحتجاجات العلنية أو تشارك فيها. وفي سياق الربيع العربي، قدمت الشبكات النسائية المتعدية القوميات الدعم للنساء العربيات، بينما نشرت كذلك المخاوف التي أثارها المنظمات النسائية العربية بشأن مكان مشاركة النساء وحقوقهن في الحكومات الجديدة. تتخذ هذه الاستراتيجية طابعاً نضالياً، وهي تقوم على استثمار ست جهات أو فضاءات لتعزيز مكانة وحقوق النساء في الفضاء العام: أورش التوعية، الجمعيات النسائية، اللجان النسائية، الائتلافات، المؤتمرات والحملات النسائية. هذه الفضاءات هي بمثابة حلقة صغيرة ترتبط بشكل متصل وحميمي بحملة عالمية. إنها أشبه ما تكون بحجرة قذفت على بركة مائية فرسمت دوائر في اتصال وتزايد متصل ومستمر⁽¹⁾.

رابعاً: تدخل الشبكات النسائية المتعدية للقوميات في عملية تشبيك مع بعضها على نحو تبادلي ومستدام. وتشارك الكثير من الشبكات في اجتماعات اتحاد حقوق النساء في التنمية التي تعقد كل عامين. وهي تساعد في حملات بعضها بعضاً، وقد تكون بعض العناصر ناشطات في أكثر من شبكة نسائية عالمية. وفي 2011 أصدر تحالف لجماعات النساء-ضم وايد (شبكة المرأة في التنمية بأوروبا) واتحاد حقوق النساء في التنمية، ومركز القيادة العالمية للنساء، والتحالف النسوي للعمل الدولي، بياناً مشتركاً طالب فيه بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة ب"تصميم سياستها وبرامجها بشأن التمكين الاقتصادي للنساء في إطار حقوق الإنسان الاقتصادية والثقافية والاجتماعية".

وفق هذه الاستراتيجيات، يجتاز النشاط النسوي الحدود المحلية، والقومية، والإقليمية، والعالمية. والهدف النهائي لهذه الاستراتيجيات ليس مجرد وضع أجندة للإصلاح

¹ - Peggy Antrobus, Le Mouvement Mondial des Femmes, op.cit., p. 166.

السياسي، بل الإسهام في التغيير الثقافي المعياري والتحول المجتمعي الأوسع. وبذلك تعكس الشبكات النسائية المتعدية القوميات الإمكانات الجوهرية داخل المجتمع المدني العالمي. كما يعكس النشاط النسوي المتعدي للقوميات مدى قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة في خلق فرص التعبئة واستثمارها أمام الحركات الاجتماعية اليوم⁽¹⁾. وإذا كانت الحركات النسائية اليوم تشغل على خط التغيير الثقافي فأهميتها القصوى تأتي من تموقعها على مستوى نظام السيرة التاريخية للتغيير الاجتماعي. نظام الصراعات الأساسية للوضع ما بعد الاجتماعي مدامت صراعات العالم الذي نعيشه اليوم لم يعد فهمها يتوسل المقولات الاجتماعية للمجتمع الصناعي، بل صار يتوحد إلى مقولات ثقافية (الذات الفاعلة، الحرية، الحقوق، العدالة، الكرامة... إلخ) فرضت على الفكر الاجتماعي الانتظام حولها. والسبب يعود في نظر آلان تورين إلى ما أحدثه المجتمع الجماهيري من انقلاب جذري في تجربتنا الحياتية لا في مجال الإنتاج فحسب، بل في مجالي الاستهلاك والاتصال أيضا.

لا يمكن للفاعل المركزي في الوضع ما بعد الاجتماعي أن يكون غير حركة ديمقراطية، تكون لوحدها قادرة على التنافس بالكامل مع الهيمنة الرأسمالية. ولن تكون هذه الحركة غير الحركة النسائية⁽²⁾. تأسيسا على هذا القول، ينبغي التحرر من سذاجة الفهم الذي يربط نضالات الحركات النسائية بدفاعها فقط عن مصالحها الخاصة، المرتبطة بمحاربة أوجه اللامساواة التي تقع النساء ضحايا لها. فالنساء اليوم، يمكن اعتبارهن فاعل أساسي لإحداث تغيير شامل في مجتمع يشهد انقلابا للنموذج الغربي للحدث، نموذج مفرط النزعة النخبوية والذكورية. هذا التغيير لا يروم توجيه الهيمنة لصالح النساء ضد الرجال، بل تجاوز التعارض بين الرجال/ النساء في اتجاه تحقق ما يمكن

¹ - فالنتين مقدم: العولمة والحركات الاجتماعية، سبق ذكره، ص 207.

² - Alain Touraine, La Fin des Sociétés, op. cit., p. 295-296.

تسميته بمجتمع النساء (1) القائم على مبدأ التأليف والجمع بين عدة مهام، لا على مبدأ التعارض والاستقطاب السالب لحرية النساء كحاملات للتحويلات الثقافية الراهنة.

ج) حركة العدالة العالمية:

شكلت حركة العدالة العالمية موضوعا للكثير من الدراسات الجديدة بوصفها رد فعل للعولمة النيوليبرالية، أوهي تعبير عن "العولمة من الأسفل"، وعنصر رئيسي من عناصر المجتمع المدني العالمي، ونموذج لتعدي العمل الجماعي للقوميات. غالبا ما يتم وصفها بأنها "حركة الحركات"، أو هي بمثابة المحيط الذي تصب فيه كل الأنهار، أنهار الحركات الاجتماعية (الحركات البيئية، الحركات النسوية، الحركات الحقوقية، الحركات العمالية، شبكات مكافحة الفقر، حركات السلام، الحركات الدينية، شبكات العالم الثالث، شبكات مضادة لحكامة الشركات). تشمل حملاتها تخفيف ديون العالم الثالث أو إلغائها، القضاء على الفقر في البلدان النامية، وفرض ضرائب على المضاربات والحركات المالية، والتجارة الحرة وحقوق العمل، حماية البيئة ومعارضة الحروب والدفاع عن السلام والعدالة، إصلاح مؤسسات الحكامة العالمية أو تغييرها، الدفاع عن حقوق النساء والأقليات وحقوق الإنسان بشكل عام.

عادة ما يتم ربط بداية حركة العدالة العالمية بمعركة سياتل سنة 1999 وما تلاها من موجات احتجاج ضد النيوليبرالية في أنحاء أوروبا، وبدرجة أقل في أمريكا الشمالية. غير أن جذور الحركة نجدها منغرسه قبل هذا التاريخ بما يزيد عن عقدين من الزمن؛ أي في أواخر سبعينيات القرن الماضي، انطلاقا من تلك الاحتجاجات التي وقعت في العالم الثالث ضدا على سياسة التقويم الهيكلي، ومختلف أعمال الشغب المعادية لصندوق النقد الدولي التي سميت آنذاك بأعمال الشغب من أجل الطعام (شهد المغرب في 20 يونيو

¹ - Ibid., p. 292.

1981 بمدينة الدار البيضاء انتفاضة عنيفة أطلق عليها وزير الداخلية آنذاك إدريس البصري انتفاضة الكوميرا). وهنا لابد من الإشارة إلى أن سياسات التقويم الهيكلي في الثمانينيات وأجندة التجارة في التسعينيات كانت جزءاً لا يتجزأ من الاتجاه العالمي نفسه نحو دك أوتاد ليبرالية جديدة على صعيد الرأسمالية العالمية، ولذلك نجد العديد من المشاركين والنشطاء في حركة العدالة العالمية سبق لهم أن شاركوا في تلك الاحتجاجات السابقة ضد سياسات التقويم الهيكلي التي جرت في الثمانينيات، حيث لم تكن هذه السياسات في نظر "والدن بيلو" (Walden Bello) فقط مجرد طريقة لتثبيت قواعد نظام السوق، بل أداة لتأديب العالم الثالث وفرض نموذج اقتصادي واحد، وهو الرأسمالية النيوليبرالية العالمية. تعمل على تعطيل التنمية، ولا تكتفي بالتوسيع من دائرة الفقر، بل تعمل على خلق أنماط جديدة منه. فقد اقتضت خدمة الدين والميزانيات الموازنة إجراءات تقشفية شملت وقف التخطيط التنموي، خفض الإنفاق الاجتماعي، وخصوصة الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، تحرير الأسعار وإلغاء الدعم الموجه للمرافق والمواد الغذائية الأساسية. وأسفرت الإجراءات الأخرى كإعادة هيكلة الصرف الأجنبي وتقليص أجور القطاع العام، إلى انخفاض الأجور الحقيقية وزيادة البطالة وتدهور مستويات المعيشة وتصادد حدة الاحتقانات الشعبية التي كانت تجد في الاحتجاجات الشعبية أسماً تعبيراتها.

أعد القلق على التطورات العالمية والآثار الاجتماعية الأليمة لسياسات التقويم الهيكلي والتحول نحو رأسمالية نيوليبرالية متوحشة الظروف لمعركة سياتل الشهيرة. ففي أواخر نونبر من سنة 1999، منع حوالي ثلاثين ألفاً من المتظاهرين الوفود من دخول مؤتمر منظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل الأمريكية، لتصبح هذه المعركة حدثاً فاصلاً في تاريخ حركة العدالة العالمية، وظل ينظر إليها على نطاق واسع على أنها العمل المولد لغيره من الأعمال، فقد أعقبتها دورة من الاحتجاجات ضد منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة الثمانية. ومع أن أحداث 11

شتبر 2001 الإرهابية أرخت بظلالها على نشاط الحركة، وأخذت جذوتها، فقد كانت حرب العراق عود ثقاب جديد أجب نارالاحتجاج لدى الحركة ضد غزو العراق واحتلاله، واستغلال ثرواته، وضد السياسات التدميرية للنظام النيوليبرالي، لدرجة اتخذت فيها التعبئة طابعا تنسيقيا على نحو واسع، كان تأسيس المنتدى الاجتماعي العالمي أهم إفرازاتها. هذا المنتدى انعقد لأول مرة سنة 2001 في بورتو أليجري بالبرازيل، معقل حزب العمال اليساري والداعم الأكبر لحركة العدالة العالمية.

في تفسيرها لظهور حركة العدالة الاجتماعية والمنتدى الاجتماعي العالمي المنبثق عنها، تعود "فالنتين مقدم" لنظرية الحركة الاجتماعية فاحصة في ذلك بنية الفرص السياسية التي كانت متاحة أمام نشاط الحركة. وهنا ميزت بين ثلاث فرص متعددة للقوميات سهلت ظهور بنى التعبئة الجديدة واتساعها: انتشار وزيادة استخدام الإنترنت، ومؤتمرات تجارة الأمم المتحدة في التسعينات، ثم وصول حزب العمال إلى السلطة في البرازيل.

تزامن انتهاء الحرب الباردة مع انتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، وأتاحت هذه التطورات معا فرصا للاجتماعات والتنظيم والتعبئة عبر الحدود. وأصبح السفر عبر الحدود التي يصعب تخطيطها أيسر وأرخص، بينما سرعت الإنترنت من الاتصالات وجعلتها أكثر اتساعا، مثلما سمحت بتكوين المواقع الإلكترونية التي أصبحت تفاعلية بشكل أكبر. وكانت تلك المواقع مصادر مهمة للمعلومات والحوار، وكذلك أدوات شديدة الفعالية للتعبئة من أجل تخطيط "أيام العمل العالمية". وسجل إعلام الحركة، مثل إنديميديا احتجاجات عديدة في شكل أفلام مصورة، حيث أصدرت فيديوهات عرضت في الجامعات واجتماعات المجتمعات المحلية في أمريكا الشمالية، وهو ما ساعد في تعبئة وتجنيد المزيد من الأشخاص لحركة العدالة العالمية الناشئة. وفي القرن الجديد، درس الباحثون آثار التعبئة القائمة على الإنترنت، أو "النشاط الإلكتروني"، ليس من ناحية

التجنيد فحسب، بل كذلك خلق "مجتمع مدني افتراضي" و "مجال عام متعدي القوميات"، بل و"ديمقراطية إلكترونية".

عقدت الأمم المتحدة سلسلة من المؤتمرات العالمية في التسعينيات بدءا بمؤتمر البيئة والتنمية في عالم 1991، واستطاعت الجماعات والناشطون التشبيك في منتديات المنظمات غير الحكومية المشابهة. ووفرت اجتماعات الأمم المتحدة على وجه الخصوص فضاء لمناقشة مقترحات كضريبة توبين، بينما وفرت الاتفاقيات والمعايير والأعراف المرتبطة بمؤتمرات الأمم المتحدة مشروعية أخلاقية لدعوة الحركة إلى عولمة الحقوق. ويمكننا اعتبار انعقاد مؤتمرات الأمم المتحدة في التسعينيات بناء هيكل فرص سياسية متعدية للقوميات يوصل إلى نمو أنواع مختلفة من المنظمات غير الحكومية وجماعات وشبكات الدفاع المتعدية للقوميات. وفي مؤتمر الأمم المتحدة، استطاع الناشطون حشد تأييد أعضاء الوفود وواضعي السياسات ونشر مطبوعاتهم والتفاعل مع بعضهم بعضا.

عموما، ضمنت التطورات العالمية في التسعينيات قوة دفع للعمل المنسق والجماعي، وأصبحت الموارد الرمزية والمادية متاحة لتشكيل إطار عالمي رافض للنفوذ المتنامي للشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية وأجندة السياسة الاقتصادية النيوليبرالية.

أتيحت فرصة ثالثة مهمة تمثلت في تصدر حزب العمال للانتخابات البرازيلية في أكتوبر 2002، وتشكيل حكومة يسارية برئاسة "لويس إيناسيو لولا داسيلفا" (Luiz Ignacio Lula da Silva). وكانت مدينة بورتو أليجري قد أصبحت معقل حزب العمال، والمكان الذي سيستضيف أول منتدى اجتماعي عالمي خطط له صراحة كمؤتمر مناهض للمنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في دافوس بسويسرا، والذي حضره كبار رجالات السياسة والاقتصاد ورؤساء كبريات الشركات. ولقد كان انتخاب "داسيلفا" صدفه

جميلة مكنت من تعبئة موارد الحركة والمنتدى الاجتماعي العالمي؛ إذ واصل حزب العمال تقديم الدعم الأخلاقي والمالي لهذه المؤسسة المهمة متعددة القوميات⁽¹⁾.

يعكس المنتدى الاجتماعي العالمي حركة العدالة الاجتماعية نفسها، ينسق أعماله مجلس دولي، ويتألف من حركات كثيرة ومتنوعة يجمع بينها النضال ضد الآثار المفجعة للنيلويليرالية. وقد بذل مجهود كبير لكي يضم المجلس الدولي أكبر عدد من الجمعيات على نحو يعكس اتساع حركة العدالة العالمية. فالحركة على قدر كبير من التشبيك، لكن وفقا لأحد الاستطلاعات، فإن الهيكل العام يكشف عن شبكة متعددة المراكز، منظمة حول أربع حركات رئيسية بمثابة جسر تربط الحركات الأخرى ببعضها، هي السلام والعدالة العالمية وحقوق الإنسان والدفاع عن البيئة. ويتألف المشاركون من نشطاء الحركات الاجتماعية، وخبراء السياسات، والطلاب، والمفكرون، والصحفيون، والفنانون. وتركز الحملات على القضاء على الفقر في البلدان النامية، وفرض الضرائب على حركة رأس المال، وتخفيف الديون أو إلغائها، وإصلاح المنظمات بين الحكوماتية الدولية⁽²⁾.

تأسيسا على هذه المحاولة التصنيفية للحركات الاجتماعية العالمية، انطلقا من تتبع سياق بروزها ومنطق اشتغالها، يمكن القول إن هذه الحركات تعكس في الأفق طلائع فجر نمط جديد من المجتمعات أشرف على البروز، لم تعد فيه المقولات الاجتماعية التي كانت مفاتيح لفك شفرات المجتمعات السابقة عن الثورة المعلوماتية قادرة على حجب أنوار هذا العصر الجديد، الذي صار فيه الاحتجاج أيضا يتلبس رداء جديدا مختلفا عن الاحتجاجات السابقة بما هو عنوان لمرحلة جديدة هي في طور التشكل والبروز. تعكس هذه الحركات، نتيجة لذلك، عددا من الخصائص المشتركة: إنها تتشابه في أشكال متعددة؛ يعتبر فيها الإنترنت وشبكات الاتصالات المتنقلة جوهرية؛ فهو يضمن لها منصة لممارساتها الواسعة النطاق التي تتطور بتطور شكل هذه الحركات التي - وإن كانت عادة

¹ - فالنتين مقدم: العولمة والحركات الاجتماعية، سبق ذكره، صص 224-228.

² - نفسه، ص 232.

ما تتجذر في الحيز الحضري من خلال الاحتلالات وتظاهرات الشوارع - يظل وجودها مستمرا في الفضاء الحر للإنترنت الذي يعزز مهام التنسيق والتشاور بين مواقع متعددة ومتباعدة، مما يجعل منها حركات بلا قيادة، أو على الأقل لا تحتاج لقيادة رسمية، أو مركز للتحكم والسيطرة، أو منظمة رأسية لتوزيع المعلومات أو التعليمات. ويزيد هذا الهيكل اللامركزي من فرص المشاركة في الاحتجاج، ويجعل المشاركين مرتبطين على نحو حر، بحكم الأهداف الشائعة والقيم المشتركة. ولذا، فإن دعم ترابط الشبكات بقدر ما يسهم في خلق هذه الحركات وتقويتها، فهو يضمن لها الحماية ضد خصومها المتربصين، وضد مخاطرها الداخلية المتعلقة بالبيروقراطية والتلاعب⁽¹⁾.

تعتبر هذه الحركات عالمية ومحلية في نفس الآن. فهي تبدأ في سياقات محددة، وتبني فضاءها العام باحتلالها للحيز الحضري والارتباط بشبكات الإنترنت التي تجعلها متعدية للحدود والقوميات، ومنفتحة على باقي الحركات والتعبيرات الاحتجاجية الأخرى على نحو من التلاحق الذي يقوي من تعبئتها الخاصة. علاوة على ذلك، فإنها تبقى نقاشا عالميا مستمرا على الإنترنت، وأحيانا تدعو إلى ظاهرات عالمية مشتركة في شبكة من المواقع المحلية في وقت متزامن. تعبر عن وعي حاد في النقاش الجماعي لقضايا ومشكلات البشرية بأسرها، وتكشف بوضوح عن ثقافة عالمية، في حين تظل متجذرة في هويتها المحددة، وتتنبأ مسبقا، إلى حد ما باستبدال الانقسام الحالي بين الهوية المجتمعية المحلية والشبكات العالمية. كما أن هذه الحركات تعرّف انطلاقا من قدرتها على الانتشار الواسع والامتداد المكاني العابر للحدود الذي تضمنه شبكات الإنترنت وعولمة القيم وتوحد المصائر. إنها حركات متدفقة في كل مكان وفي سياقات بعيدة وثقافات مختلفة تجعل من الأمل في التغيير ممكنا. إضافة إلى كونها حركات أفقية تخترق نسيج المجتمعات وحدود الأوطان، تتعزز داخلها ثقافة التعاون والتضامن، وتتكسر على صخرة هذه الخصيصة

¹ - مانويل كاستلز: شبكات الغضب والأمل، سبق ذكره، ص 249.

"الأفقية" كل رغبة في القيادة والتحكم، مثلما تتقوى داخلها الهوية والوجود الجماعي الذي هو نقطة بداية ومصدر للتمكين (حركة بوديموس "معا نستطيع"، "نحن 99%" احتلوا وول ستريت، "العالم ليس للبيع" حركة أطاك..) وتوليد الثقة التي من دونها لا يمكن القيام بأي فعل جماعي ضد الخضوع لثقافة مهيمنة ونمط وجود يفيض بؤسا وظلما وهشاشة وخوفا سائلا.

الفصل الثالث : الجذور السوسيو-تاريخية للحركات الاحتجاجية بالمغرب

"الماضي لم يمت، بل لم يمر بعد"

ويليام فولكنير (William Faulkner)

1- في الحاجة إلى التاريخ:

"لا أحد منا رأى العالم عارياً، لقد ورثناه، كما هو، جاهزاً في اللغة". هكذا تكلم ذات مرة سعيد بنكراد، منبهاً إلى كون البداهة، عكس ديكارت الذي جعل منها معياراً للحقيقة، تخفي عنا أشياء كثيرة؛ فهناك حجب وستائر، أو قل وسائط بيننا وبين العالم الذي نحيا فيه، أهمها اللغة التي لا تنتقل أو تتسخ هذا العالم في أذهاننا فحسب، بل تعيد تشكيله من جديد وفق منطقها في التقطيع وصياغة الحدود بين الكائنات والأشياء. وهي إذ تنتقل هذا العالم، تجعل من موجوداته وعاء لدلالات أخرى، فالقمر في السماء واحد، لكنه في اللغة متعدد: إنه رمز للجمال عند العرب، وللشحوب والكآبة عند اللندنيين. ولعل هذا التعدد هو ما يجعل التجربة الإنسانية في اللغة أو الرمز أوسع من "الحقائق" الموجودة في العالم الخارجي، ولذلك كان إرنست كاسيرر يصر على إعادة تعريف الإنسان على قاعدة الرمز لا الفكر، إذ يقول: "علينا أن نحد الإنسان بأنه حيوان ذو رموز بدلاً من أن نحدّه بالعقل والنطق. فإذا فعلنا ذلك ميزنا اختلافه عما سواه"⁽¹⁾.

هكذا، فالإنسان كائن رامز وخالق للدلالة والمعنى لا مجرد منفعل بقوانين محددة سلفاً وخارجة عن إرادته. ولما كانت منابع المعنى ومصانع الدلالة متعددة، كانت الأفهام

¹ - إرنست كاسيرر: مدخل إلى فلسفة الحضارة الإنسانية، أو مقال في الإنسان، ترجمة: إحسان عباس، دار الأندلس، بيروت، 1961، ص 69.

مختلفة ومتعددة، والحقائق ضائعة ومتشظية في ثنايا الخطابات والممارسات والمعتقدات، بحيث لا يمكن القبض عليها وجمع شتاتها إلا عبر ممارسة تأويلية متبصرة تأخذ في عين الاعتبار أن معرفتنا بالعالم والأشياء ليست فورية بقدر ما هي نتاج لوسائط تشرط معنى هذا العالم وموضوعاته بالنسبة إلينا على نحو يرتفع معه اللبس والغموض وتتكشف غمامة التناقض الذي تسقطنا فيه بداهة الاعتقاد بصفاء الواقع واكتماله من جهة، ووهم الاعتقاد في إمكانية اختزال غنى التجربة الإنسانية في لغة صورية، صارمة منطقيا كلغة الرياضيات (مشروع المدرسة التحليلية كمثال).

تفيض هذه التجربة الإنسانية بالمعنى الذي لا يمكن حسمه إلا داخل سياقات استعمال وليس بشكل قبلي، على نحو صوري أو نظري. ولعل هذه المسلمة هي ما يميز أعمال لودفيغ فغنشتاين وألفرد شوتس. يقول باتريك فارو: "إن الفكرة المحورية التي تدور حولها كل من أعمال شوتس ولودفيغ فغنشتاين تكمن في أن الفهم يتحقق، على نحو ما، بشكل مكتمل في الأنشطة المتداولة بين الناس في الحياة اليومية العادية" (1). وهي أنشطة تقوم على منطق التفاعل والتقاطع وتبادل العلاقات بين الذات بما يجعل من هذه الأنشطة دالة وذات معنى. هنا يتموقع السوسيولوجي الذي يجعل من العلاقات الاجتماعية وما تحبل به من معان ودلالات يحملها الأفراد على أفعالهم الاجتماعية مدار اهتمامه ومخبر تجاربه، خاصة وأن الباحثين السوسيولوجيين يضعون في الأفعال الاجتماعية معان أكبر وأكثر من المعاني التي يحملها الناس على أفعالهم وممارساتهم اليومية. وإلا ما الفائدة من دور السوسيولوجي إن كانت الأفعال والممارسات مكتملة المعنى في أذهان الفاعلين الاجتماعيين؟

إن مشكلة المعنى هي أننا لا ندرك الواقع في كليته، فيقدم لنا الجزء نفسه وكأنه الواقع عينه، فنسقط ضحايا الفهم المتسرع ونضيع الحقيقة. ولعل في هذا الأمر قول قديم

¹ - ذكره جمال فزة في: سوسيولوجيا التنظيمات، أسس واتجاهات، سبق ذكره، ص 96.

يعود إلى أرسطو الذي شدد على ضرورة ربط الجزء بالكل، إذ من الطبيعي أن يتقدم الكل على الجزء. والفهم لا يتحقق إلا داخل كلية جامعة للأجزاء كما يجمع الجسم باقي الأعضاء التي لا قيمة لها عند انفصالها عنه، كما لا يمكن أن تشترك معه إلا في الاسم عند فساد. وعليه، فمهمة الباحث هي الكشف عن المعنى الكلي للظواهر المدروسة، أي الانتباه إلى التجانس والانتظام⁽¹⁾ الذي يميز أساليب العيش وأنماط السلوك لدى الناس، والتي تبدو في ظاهرها عفوية وتلقائية. بمعنى آخر، ينبغي للباحث اتقان حيكته أثناء إعادة تشكيل تجربتنا الزمنية المضطربة، ذلك أن الحكمة "تمنح بنية واتجاها لسلسلة من الأفعال تبدو فيظاها عشوائية وغير منسجمة. إن الحكمة توفر حسا بالكل، وهو حس ضروري لفهم أحداث معينة"⁽²⁾.

لما ينبري الباحث السوسيولوجي للبحث عن المعنى الكلي للظواهر الاجتماعية فهو في الحقيقة يبحث عن المنحى الذي تتخذه هذه الظواهر بشكل يتيح له إيجاد معقولة في الممارسات الاجتماعية يطرد من خلالها أشكال العبث والاعتباط الذي يسم هذه الممارسات في ظاهرها. إنه يقتفي أثر الظواهر أفقيا في ارتباطها بباقي الظواهر الاجتماعية الأخرى في الزمن الذي يعيش فيه، وعموديا في ارتباطها بباقي الظواهر على مستوى الزمن الماضي. ومن هنا أهمية التاريخ في الكشف عما يحجبه الحاضر وإكراهاته عن أفهام الناس، وفي إتمام المعنى وإنضاج الحقيقة. ولعل تأسيس السوسيولوجيا في

¹ - ينه هنري برغسون إلى ضرورة الوعي بالوهم الذي يمكن السقوط فيه عند الاعتقاد بوجود تقابل تام بين النظام والفوضى وكأنهما جوهران مستقلان متميزان، بل هما متضمنان في بعضهما البعض، "الفوضى لا تعبر عن اختفاء كل نظام، وإنما تعبر فقط عن وجود نظام لا يثير اهتماما في الوقت الحاضر. إن الفوضى تعبر عن خيبة رجاء لنوع من التوقع". إن النظام هو انتباه واهتمام وليس سدا لفراغ كما يوهنا عقلنا الذي اعتاد التفكير على هوى الثبات والاستقرار ومنطق الثنائيات الضدية. انظر على وجه الخصوص الفصل الرابع "العملية السينماتوغرافية للتفكير والوهم الميكانيكي" من كتاب: هنري برغسون: التطور الخالق، ترجمة: محمد محمود قاسم، مراجعة: نجيب بلدي، تقديم: رمضان بسطاويسي، محمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015.

² - بول ب. آرمسترونغ: القراءات المتصارعة، التنوع والمصادقية في التأويل، ترجمة وتقديم: فلاح رحيم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009، ص 148.

السياق الألماني كان وليد هذه القناعة التي دافعت عنها المدرسة الاقتصادية التاريخية في ألمانيا، حيث نجد عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر خير ممثل لها.

إن للتاريخ قدرة كشفية تجعله غير قابل للاستنفاد نظرياً، ولذلك "لا توجد خلاصات نهائية في حقل التاريخ، لأنه حقل مفتوح على إعادة الكتابة" ⁽¹⁾، وإنتاج المعنى. وحتى "السرديات المختلفة التي تفضل روايتها مختلف الأجيال عن الأحداث "نفسها" يمكن أن تتغير، لأن الفهم يجلب معه لقاء بين أفقي الماضي والحاضر يتنوع فيه معنى الماضي وفقاً للفرضيات المسبقة والمصالح المختلفة التي تُعرّف وجهة نظر الحاضر" ⁽²⁾.

تبعاً لذلك، ظل يُنظر إلى اللغة والتاريخ كنظامين صارفين يتوسطان علاقتنا ومعرفتنا بالعالم والأشياء، وهو الأمر الذي تنبّه إليه علماء الأنثروبولوجيا بنباهة فائقة وهم يبحثون عن معاني الإنسان، وسر تطور وتنوع الحضارة والثقافة البشرية التي تتشكل على نموذج التواصل اللغوي اللساني كما ذهب إلى ذلك كلود ليفي ستروس، بوصفها نظاماً رمزياً حاملاً للمعنى. "والإنسان ليس سوى اللغة التي يتكلمها، ذلك أن الثقافة ليست شيئاً آخر غير ما يكشف عنه النسق اللساني الذي يتضمن كل الأنساق. فحتى عندما يعتقد الإنسان أنه يتكلم، فإنه يكون في ذلك محكوماً بالقواعد التي تحكم العلامات المستعملة. إن معرفة هذه القواعد معناه معرفة المجتمع" ⁽³⁾. ولا غرابة في ذلك إذا ما وجدنا الأنثروبولوجيين يصرون على ضرورة تعلم الباحث قبل نزوله للميدان لغة المجتمع المدروس وتمكنه من معرفة تاريخ هذا المجتمع كشرط لتلمس الطريق الصحيح نحو تبيان المنطقيات الاجتماعية والتاريخية للممارسات الاجتماعية. وهنا يصرح مارك أوجيه قائلاً:

¹ حوار مع الطيب بياض: جريدة المساء، الدار البيضاء، العدد 4383، السبت-الأحد 09-10/01/2021، ص،

12.

² بول ب. آرمسترونغ: القراءات المتصارعة، سبق ذكره، ص 132-133.

³ أومبيرتو إيكو: العلامة، تحليل المفهوم وتاريخه، ترجمة: سعيد بنكراد، مراجعة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2010، ص 273-274.

"ليس الغرض من الأنثروبولوجيا إعادة تشكيل المجتمعات المفقودة، وإنما تبيان المنطقيات الاجتماعية والمنطقيات التاريخية" ⁽¹⁾.

هذه القناعة هي ما تبرر عودتنا إلى التاريخ للكشف عن المعاني الخفية للممارسات الاحتجاجية، بغرض فهم منطقياتها وأشكال تعبيراتها، ورصد نقط التقاء وافتراق هذه الممارسات بين الماضي والحاضر، دون إغفال الحاجة الماسة إلى إدراك حجم تأثيراتها على النسق الاجتماعي ككل. وإذا كان آلان تورين من أبرز من اشتغلوا على موضوع الاحتجاج والحركات الاجتماعية في السوسيولوجيا اليوم، فإن الناظر في أعماله يجده لا يفصل بين السوسيولوجيا والتاريخ، لا بل هو نفسه لا يجد حرجا في دفاعه عن هذه العلاقة الحميمة، إذ يكتب في "توق للتاريخ" قائلا: "لا أفصل بين عمل السوسيولوجيا وتاريخ مجتمع ما" ⁽²⁾. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال الوقوع في إسار التاريخ أو جعل التحليلات السوسيولوجية محض عموميات تاريخية، بل القيام بنوع من التشریح المتواصل للظواهر بلغة فرانسوا سيمياند (François Simiand) على نحو يتيح للباحث فهم الظاهرة في امتدادها الزمني، خاصة وأن لكل ظاهرة تاريخ وذاكرة تشترط هويتها وتُميزها عن غيرها من الظواهر الأخرى. ولما كان الوعي ذاكرة، أي حركة تتساب عبر الزمن، احتفاظ بالماضي وتراكم في الحاضر (هنري برغسون)، صار الوعي بالظاهرة لدى الباحث مشروطا بتتبعها عبر الزمن. ولعل هذه القناعة هي ما شكلت الخلفية المنهجية للأنثروبولوجيا، "فبقدر ما يقدم مصطلح "ذاكرة" للأنثروبولوجيا مفهوما أكثر ملاءمة لحقائق المجتمع التي تدرسها مما يقدمه مفهوم "التاريخ"، تستقبل هذه الأنثروبولوجيا مفهوم الذاكرة وتستكشف أبعاده مع التاريخ" ⁽³⁾.

¹- Marc Augé, Symbole, fonction, histoire. Les Interrogations de L'anthropologie, Hachette, Paris, 1979, p.170

²- Alain Touraine, Un Désir d'histoire, Paris, 1977, p. 274.

³- جاك لوغوف: التاريخ والذاكرة، ترجمة: جمال شحيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2017، ص 162.

هكذا، يبدو التاريخ واحدا من قواعد الممارسة السوسيولوجية والأنثروبولوجية، العودة إليه لا تعني مطلقا الرغبة في استخلاص قوانين الصيرورة الاجتماعية كما فعل كونت وماركس وسبنسر، إذ الرغبة في ذلك لا تعدو أن تكون ضربا من تأملات تخرج عن نطاق العلم، دون أن تكون عديمة الجدوى بالنسبة للفلسفة وإلى سلوك الناس العملي⁽¹⁾، بل هي عودة نحسبها قادرة على فسخ المجال أمامنا لإجراء مقارنات مجدية، ومناقشات مفيدة، بعيدا عن مختلف أشكال الالتباسات والانحيازات الإيديولوجية. كما لا تعني هذه العودة المصادقة على الوقائع التاريخية أو بناء نظام يدعي التطابق مع الواقع، بل هي محاولة نزوم من ورائها دراسة وتتبع مسارات الاحتجاج كفعل اجتماعي، والتمرس على الإعداد المنهجي للمفاهيم بما هي أدوات المعرفة المعبرة عن الواقع. هذا الإعداد المنهجي للمفاهيم يعني لنا ثلاثة أمور:

- إعداد مفاهيم دقيقة ومتواطئة بقدر الإمكان، على شكل نماذج مثالية من أجل تحاشي كل لبس في المعنى، وبالتالي التباسات المسائل.
- التطرق إلى تحليل الواقع التجريبي والتاريخي بواسطة هذه الركيزة الفكرية بقصد توضيح تَمَيِّز حدث معين أو التشابهات بين ظاهرات عدة.
- رسم لوحة عقلانية لذلك الجزء من الواقع المدروس بغية إقامة الإسنادات السببية الصحيحة والمحتملة واستخلاص المعنى الأكثر مطابقة⁽²⁾.

لم يخطئ ريمون آرون التقدير لما اعتبر نتاج ماكس فيبر نموذجا لسوسيولوجيا تاريخية ومنهجية في آن معا؛ فهذه الرؤية المنهجية المنفتحة على التاريخ لم تنفك الممارسة السوسيولوجية لدى فيبر عن تجسيدها في كثير من أعماله. وهي ممارسة ظلت واعية بخصوصية كل حقل علمي، مدركة للاختلاف القائم بينهما دون اختزال لأحدهما

¹ - جوليان فروند: سوسيولوجيا ماكس فيبر، ترجمة: جورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، بدون تاريخ، ص 67.

² - نفسه، ص 68.

في الآخر. فالتاريخ وإن كان علما قادرا في نظر فيبر على إصدار أحكام الصحة الموضوعية، فهو يهتم فقط بتفسير أحداث خاصة، بينما تسعى السوسيولوجيا التاريخية، مع احترامها لخصوصية الأحداث، إلى إقامة انتظامات معينة، بناء على هدفها الخاص⁽¹⁾، انطلاقا من العمل على مقارنة حقب تاريخية متماثلة أو مختلفة في مجالات متعددة بغرض النظر في إمكانية وجود ثوابت أو قوانين نسقية تنطبق داخل نسق معين لا خارجه، مادام النسق شكل من أشكال التركيبات التاريخية. وحتى عند الانتقال من تركيبة تاريخية أو تشكيلة اجتماعية إلى أخرى، فالسوسيولوجيا التاريخية تمكننا من تجاوز بعض الثنائيات التي أصبحت عوائق إبستمولوجية مثل ثنائية الخاص والعام، والدياكروني والسانكروني، الفرد والمجتمع. لأنه عندما نطرح الأشياء في إطار تاريخي، فالتاريخ يتأثر كذلك بمبادرات الأفراد، بالمناورات، بالصراعات. بمعنى أن هناك هوامش للاختيار، ولكن هذه الهوامش نفسها تندمج في إطار بنيات، وهذه الأمور مهمة في دراسة التحولات الواسعة، أي المتعلقة بالانتقال من نظام إلى آخر، أو من نمط مجتمعي إلى آخر⁽²⁾.

وعليه، تقتضي المقاربة السوسيو تاريخية للظواهر بوصفها منهجا نقديا رفض التعامل مع الحاضر ككيان مستقل خارج التاريخ. وفي هذا يكون الباحث مدفوعا بقناعتين: الأولى تتمثل في أن هناك قيمة مضافة في دراسة أو مقارنة الظواهر الاجتماعية على المدى الطويل، أو في سياقات زمنية محددة وموجهة وفق إطار نظري. أما الثانية فتتدفق من معين السوسيولوجيا السياسية التي تجعل من المقارنة منهجا صارما في دراساتنا.

تبعاً للقناعة الأولى تتميز السوسيولوجيا التاريخية عن السياسة المقارنة، على الأقل، من جهة منهجيتها ومواضيعها بالنظر لمقياس المناولة؛ فالسوسيولوجيا التاريخية تعالج حقب ماكروسوسيولوجية، بحيث تتيح المدة الطويلة إجراء مقارنات دياكرونية منضبطة

¹ - جوليان فروند: سوسيولوجيا ماكس فيبر، سبق ذكره، ص 69.

² - محمد جسوس: قضايا منهجية في البحث السوسيولوجي، تنسيق نجيب الخدي، منشورات الجمعية المغربية لعلم الاجتماع، مطبعة دار المناهل، 2019، ص 204.

نظريا. هذا المقياس (المدة الطويلة) يسلط الضوء أكثر على الاتجاهات غير المرئية في المقاييس الصغرى. وعليه؛ فعوض تقطيع التاريخ إلى وحدات أو مراحل صغرى، تسمح المدة الطويلة بمقارنة سيرورات التشكل، ودورات الهيمنة، والانتقالات، والتحويلات. وبقدر ما تتيح، أحيانا، المدة الطويلة تبديد الأساطير، فهي تسمح بإعادة بناء تطور سلطة الفعل لدى مختلف الفاعلين، وتوضيح خطط العمل التي تتشكل وتتحوّل مع مرور الزمن. أما القناعة الثانية التي توجه البحث السوسيو تاريخي فتري في المنهج المقارن ضرورة لعزل مسببات وخصائص الظواهر المدروسة ⁽¹⁾، ورؤية ما هو غير موجود، وما يتغير مع ما يجعل الأمر أسهل على فهم الاختلافات بين مجتمع وآخر. ولهذا السبب اعتبر دوركايم المنهج المقارن نوعا من التجربة غير المباشرة والتي من دونها يستحيل الانتقال من الوصف إلى التحليل ⁽²⁾.

لم تكن العودة إلى التاريخ ترفا فكريا أو نوعا من "الموضة المنهجية"، بل هي ضرورة أملت لها الوتيرة المتسارعة للتغير الاجتماعي منذ ستينات القرن العشرين، إضافة إلى قصور المنهج الوظيفي في دراسته الحياة الاجتماعية انطلاقا من الخارج ⁽³⁾، وانهمامه بالبحث عن العناصر التي تضمن للنسق ثباته واستقراره. لا بد إذن من جسر الهوة بين الداخل والخارج في دراسة نسق الفعل الاجتماعي. يقول بيتر بورك (Peter Burke): "إن التمييز بين التاريخ وعلم الاجتماع هو تمييز مصطنع، إذ لا بد من الاهتمام بكل من الفهم من الداخل والشرح من الخارج، لا بد من رؤية تاريخ اجتماعي أو علم اجتماع تاريخي يحيط بالعام وبالخاص، ويوفق بين حس التركيب الحاد لدى عالم الاجتماع وحس التغيير

¹ - Frédéric Guillaume Dufour : La Sociologie Historique, traditions, trajectoires et débats, Presses de L'université du Québec, 2015, pp. 5-6-7.

² - بيتر بورك: علم الاجتماع والتاريخ، ترجمة: داوود صالح رحمة، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ط1، 2007، ص 35.

³ - نفسه، ص 28.

اليقظ لدى المؤرخ. علينا أن نشجع هذا التآلف بين ما كان على الأغلب طرائق متصارعة ومنفصلة" (1).

في الحقيقة، هذا الربط بين الماضي والحاضر، الداخل والخارج في فهم وتحليل منطقيات الفعل الجمعي هو ما نلمس غيابه عن نظرية الحركة الاجتماعية التي نجدها قدسجت نفسها بين قضبان الصراعات القصيرة المدى على السلطة، وتناست أن التاريخ هو ساحة الوغى التي تتراءى فيها سيوف الفاعلين السياسيين مستهلة، يتطاير منها النقع قبل استجلاء من يظفر بغنيمة السلطان. وإذا كان ببيير بورديو يرى، بشكل عام، أن الكيانات الاجتماعية، أو المؤسسات هي دائما وأبدا موضوع رهانات صراع بين الفاعلين الذين يشاركون في هذه المؤسسات، فإن تاريخ هذه المؤسسات، ومؤسسة البرلمان بشكل خاص، هو في العمق تاريخ للصراع حول السلطان، وحول تاريخ ومعنى المؤسسة نفسه. بل حتى موضوع التاريخ نفسه هو موضوع رهان صراع تاريخي، والأشخاص الذين يخرطون في هذا الصراع بصدد المؤسسات، يستخدمون التاريخ دائما لأنهم لا يستطيعون ألا يروا ذلك سلاحا لتفكير المؤسسة، وكذلك لفرص بنائهم للمؤسسة، ثم لسلطانهم عليها من خلال ذلك (2).

إن غياب الحس التاريخي لدى منظري الحركة الاجتماعية هو ما تلقفه بنباهة كل من تشارلز تيلي وتيدا سكوكبول بتأثير من أستاذهما في جامعة هارفارد بارنغتون مور الذي يعود إليه الفضل في تطوير السوسيولوجيا التاريخية المقارنة المعاصرة من خلال كتابه ذائع الصيت "الأصول الاجتماعية للديمقراطية والديكتاتورية" الذي ركز فيه على دراسة طبيعة العنف والصدمات التي تتشكل من خلالها الدول الوطنية، منتهيا إلى أن البورجوازية وطبقة الفلاحين وملاكي الأرض هي الجهات الفاعلة الرئيسة في هذه

¹ - نفسه، ص 30.

² - ببيير بورديو: عن الدولة، دروس في الكوليج دو فرانس، سبق ذكره، ص 545-546.

الصراعات. متكئا في ذلك على مقارنات واسعة للأحداث التاريخية الممتدة في الزمن لعدة قرون، في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وروسيا واليابان والصين. وعليه، سيجد تشارلز تيلي سنة 1995 أن سوسيولوجيا الثورات تفتقر إلى تحليل تاريخي، نسقي، للسيرورات الثورية على نحو يربط بقوة دراسة السيرورات الثورية بمعارفنا المتراكمة حول سيرورات تشكل الدولة وسياسة الصراع بشكل عام. وصارت منذئذ لدى العديد من السوسيولوجيين قناعة مفادها أن الانقسام الحاصل في السوسيولوجيا السياسية بين حقول فرعية (دراسة الحركات الاجتماعية، القومية، الهوية، شبكات الثقة، التفاوتات الاجتماعية، العنف الجماعي، الثورات، التحضر وسيرورات تشكل الديمقراطية وتفككها) يعمل على طمس أثر وجود ميكانيزمات اجتماعية مشتركة تعتمل في قلب هذه الحقول. في هذا السياق، يقترح مجموعة من الباحثين جعل دراسة الثورات قسما من دراسة ذخائر الاحتجاج الاجتماعي التي هي جزء من دراسة الفعل الجمعي والحركات الاجتماعية⁽¹⁾ التي لا تكتمل صورتها إلا بوضعها في مسار تاريخي متصل. ذلك أن إضفاء الطابع التاريخي على الحركات الاجتماعية يسمح بوضع افتراضات حول اختلاف وتنوع ذخائر الفعل الجمعي في الزمان والمكان، كما أن ذخائر الاحتجاج هي نتاج ترسبات تاريخية لمجموعة من التفاعلات الاجتماعية، وهي تختلف بشكل خاص حسب الأماكن والسياقات التاريخية، وشدة الصراعات، وموارد الفاعلين، والثقافات التنظيمية، والابتكارات الاجتماعية للفاعلين، فضلا عن الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله تحديد التفاعلات المشروعة وغير المشروعة. وتتطور هذه الذخائر تبعا لتفاعلات الفاعلين الاجتماعيين، وقدرة السلطة على تأطير، ومأسسة ذخائر الاحتجاج وطقسنتها⁽²⁾. لابد لنا هنا من التنبيه إلى أن اقتناعنا بجدوى التاريخ في فهم منطقيات ومسارات السلوك الاحتجاجي بالمغرب ليس معناه أننا نلغي دور الفاعلين في صناعة واقعهم

¹- Frédéric Guillaume Dufour, La Sociologie Historique, op.cit. p. 296-297.

²- Ibid. pp. 301-303.

لصالح بنيات خفية، أو أننا نمنحهم حرية صنمية. كما لا يعني هذا الأمر تفسير الأثر والفعل الاجتماعي بعوامل إشرطه؛ فننفي الخصوصيات باسم البنيات ونرجع التغير إلى الهوية في سقوط حر، وبدون وعي، في حتمية تاريخية تجعل عملنا يبدو وكأنه تنكر للسوسيولوجيا باعتبارها "تهتم بدراسة السلوكيات الموجهة معياريا نحو الآخرين" ⁽¹⁾، وإنما هو اقتفاء لأثر تشكل الذات الفاعلة عبر التاريخ، ونزع للحجب الايديولوجية التي ما لبثت تخفي هذه الذات حتى في انفجارها الذي تفسره بكونه مجرد رد فعل عن أحداث فجائية مرتبطة باختلال النسق أو بتعاضد مشاعر نفسية مكبوتة تسوق الأفراد بدون وعي منهم وكأنهم أوراق تجرفها تيارات نحو اتجاهات مجهولة.

نتفق مع آلان تورين في أن الكشف عن أهمية الذات مدخل ضروري لفهم الفعل الجمعي وخاصة الحركات الاجتماعية التي تجعل هدفها الرئيسي الدفاع عن حرية الذات الفردية، أو الحقوق الأساسية للفرد، بعيدا عن الدفاع عن المصالح والأفكار. وتشير كلمة "الحقوق الأساسية" بوضوح إلى أن ما هو على المحك يتجاوز الاجتماعي، لكنه يهم إنسانية البشر ذاتها. فما يثير حركة اجتماعية، هو الوعي أولا بأن لا يحظى المرء بالاعتراف وبالاحترام، وأن يكون محتقرا، أو كما نقول، مستلبا، أي محروما من هذه العلاقة المباشرة مع الذات التي بدونها لن يكون لأي حق من أساس متين" ⁽²⁾. غير أن هذه الذات الفاعلة التي تروم دوما القوى المهيمنة طمسها، لا تظهر إلا منكسرة في صورة طبقات اجتماعية متعارضة (مهيمنة ومهيمن عليها) أو في ذلك التعارض الأساسي بين فئة العمال وأرباب العمل، بحيث يتم اختزال الديناميات الاجتماعية إلى مجرد صراع طبقي تنسحق فيه إرادة الفاعلين تحت ماكينة التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، عوض النظر إليها بوصفها تعبيراً عن ثقافة العصر الذي لا يمثل فيه التعارض بين

¹ - آلان تورين: التفكير على نحو مغاير، علم الاجتماع ونهاية الاجتماعي، ترجمة وتقديم: عبد المالك ورد، مطبعة شمس برينت، الرباط، 2019، ص 13.

² - نفسه، 140.

الطبقات إلا أمرا ثانويا ⁽¹⁾. وعليه، سيحتم البحث عن تمظهرات الذات الفاعلة بوصفها ذاتا تاريخية ⁽²⁾ العودة إلى التاريخ لاستجلاء هذه التمظهرات بوصفها تعبيرات عن توجهات ثقافية للمجتمع. أضف إلى ذلك أن جدوى التاريخ تأتي من قناعة كون الاجتماعي لا يُفهم أو يُفسر انطلاقا من مجموعة من الوقائع الفردية، بل بناء على الوقائع الاجتماعية المفهومة في الأمد التاريخي. هنا يوفر التاريخ قماشة زمنية أساسية لفهم الواقع الاجتماعي، ويحمي عالم الاجتماع من الوقوع في مآزق الظواهر العارضة والمنفردة ⁽³⁾. وذلك على أساس جدلية زمنية منتجة بين الماضي والحاضر، خاصة وأن الزمن بعد أساسي من أبعاد الوجود البشري في شموليته. وإذا كانت الفرويدية في تصورهما للزمن تمنح سلطة للماضي على الحاضر في فهم السلوك ورسم معالم شخصية الفرد، فجون بياجي، في معرض نقده لهذا التصور، يعتقد أن "الماضي يعاد بناءه تبعا للحاضر، ولاسيما أن الماضي يشرح الحاضر. فثمة تفاعل، وحتى لو سلمنا مع الفرويدية أن الماضي هو ما يحدد السلوك الراهن للإنسان البالغ، فكيف نعرف هذا الماضي؟ نعرفه عن طريق الذكريات التي تبنى في سياق معين، وهو سياق الحاضر وبناء على هذا الحاضر" ⁽⁴⁾.

ولما كان الماضي صولجان التاريخ التقليدي، تاريخ الإخباريين ورواة السير، كان لزاما على مدرسة الحوليات، في سعيها نحو تجديد حقل التاريخ، دك أوتاد هذا التاريخ

¹ - Alain Touraine, Sociologie de L'action, Paris, Le Seuil, 1965, p. 157.

² - يتساءل آلان تورين في كتابه "نقد الحداثة" هل الذات الفاعلة تاريخية؟ فيجيب بأنه لا يقصد من استعماله لمفهوم الذات التاريخية المطابقة بين الذات والتاريخ، كما لو أن هذه الذات تحقيق للروح الكلية المطلقة، وإنما جعل الذات منابع يتدفق منها التاريخ. إن مفهوم الذات التاريخية يستعمله آلان تورين لكي يشير به إلى "الحركات الاجتماعية التي من خلالها تكتسب التوجهات الثقافية لمجتمع شكلها الاجتماعي، المتغير على الدوام تبعا لتقلب الصراعات والتفاوضات بين الخصوم. ذلك أنه لا يتعين الاختيار بين ذات تاريخية وذات شخصية. إن الذات هي ذات تاريخية وشخصية في نفس الآن". لمزيد من التوضيح يمكن العودة إلى: آلان تورين: نقد الحداثة، سبق ذكره، ص 291 وما بعدها.

³ - محمد حبيدة: المدارس التاريخية، برلين، السوربون، استراسبورغ، من المنهج إلى التهاج، دار الأمان، الرباط، 2018، ص 63.

⁴ - Jean- Claude Bringuier, Conversations libres avec Jean Piaget, Paris, R. Laffont, 1977, p. 181.

المحنت ورأب الصدع بين الماضي والحاضر، وإخراج الدراسات التاريخية من خندق السياسي الذي كان "أشد ما يكرهه مارك بلوك ولوسيان فيفر، خاصة في شكله الدبلوماسي المقيت.. إن التاريخ السياسي عبارة عن واجهة يتخفى وراءها الدور الحقيقي للتاريخ الذي تدور أحداثه في الكواليس وفي البنى الخفية التي يتوجب الكشف عنها وتحليلها وتفسيرها" ⁽¹⁾، وفتح مسالك وآفاق رحبة للبحث التاريخي على حقل الاقتصاد والاجتماع ⁽²⁾، مع الأخذ بنصيحة فرانسوا سيميان بضرورة تحطيم الأصنام التي كان المؤرخون الوضعانيون هائمون في عبادتها: الصنم السياسي، أي الانهمام بالتاريخ السياسي، والصنم الفردي، أو العادة الراسخة في فهم التاريخ كتاريخ للأفراد، وصنم التسلسل التاريخي، أي عادة الضياع في البحث عن الأصول، داعيا بذلك المؤرخين إلى العبور من المفرد إلى الظاهرة المنتظمة، وإلى العلاقات الثابتة التي تسمح باستنباط قوانين علمية ومنظومات السببية ⁽³⁾.

لم يكن البحث التاريخي بالمغرب بعيدا عن هذه الرؤية التجديدية، وإن تأخرت نسائها قليلا، إذ منذ الربع الأخير من القرن العشرين بدأ التاريخ الاجتماعي، وبعده التاريخ الاقتصادي، يزحف شيئا فشيئا نحو سجل الكتابة التاريخية بالمغرب، وهي الكتابة التي ظلت رهينة، زمنيا، عند القرن التاسع عشر، وموضوعاتيا بالتاريخ السياسي والعسكري والديني، مع بعض الإحاطة بالجوانب الاجتماعية عبر مونوغرافيات مخصصة لهذه القبيلة أو تلك. أما "في العشرينية الأولى من الاستقلال (1956-1975) فقد ساد التاريخ الوطني على معظم موضوعات البحث التاريخي، إذ تميز الإنتاج الإسطوغرافي

¹ - جاك لوغوف: التاريخ الجديد، إشراف، ترجمة وتقديم: د. محمد الطاهر المنصوري، مراجعة: د. عبد الحميد هنية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007، ص 86-87.

² يكشف العنوان الكامل لمجلة الحوليات التي تم تأسيسها سنة 1929 من طرف مارك بلوك ولوسيان فيفر عن هذه الرؤية التجديدية المنفتحة على الاقتصاد والاجتماع: "حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي".

³ - فرانسوا دوس: التاريخ المفتت، من الحوليات إلى التاريخ الجديد، ترجمة: د. محمد الطاهر المنصوري، مراجعة: د. جوزيف شريم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009، ص 49.

المغربي بالقلّة من حيث الكم، والرد على الأطروحات الكولونيالية، والدفاع عن الهوية الوطنية من حيث المضمون. وكان طبيعياً أن يؤدي الحماس الوطني المتأجج، والذي انعكس على التأليف التاريخي إلى المبالغة في عكس الصورة الاستعمارية لتاريخ المغرب، فرفضنا كل ما قام به المؤرخون الكولونياليون جملة وتفصيلاً، وحملنا الأوروبيين مسؤولية مصائبنا" (1).

2- في جاذبية القرن التاسع عشر:

إذا كان الطيب بياض في دراسته لمالية المخزن المغربي في عهد الاستعمار، انطلاقاً من ضريبة الترتيب خلال الفترة الممتدة ما بين 1880 و1915 يعتبر أن القرن التاسع عشر لم يستوف بعد حقه من الدراسة الأكاديمية في مختلف جوانب البحث التاريخي، إذ ظلت العديد من القضايا، بحسبه، منسية أو مجزأة في أحسن الأحوال، ينبغي دراستها وفق مقارنة شمولية تقطع مع تلك القاعدة المتداولة في كتابة التاريخ، والمستندة إلى مبدأ التحقيق ودراسة كل مرحلة على حدة (2)، فإن موضوع الاحتجاج، في تقديرنا، تنطبق عليه هذه الملاحظة إلى حد بعيد. فقد ظل من منسيات البحث السوسيوثقافي (3)، وحتى إن حضر في بعض الدراسات التاريخية أو الأنثروبولوجية فلا

¹ - محمد المنصور: الكتابة التاريخية بالمغرب خلال ثلاثين سنة (1956-1986)، ملاحظات عامة، مساهمة ضمن " البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 14، الرباط، 1989، ص 43.

² - الطيب بياض: المخزن والضريبة والاستعمار، ضريبة الترتيب (1880-1915)، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011، ص 12.

³ - يقول إدموند بورك في هذا الشأن: " في سنة 1965، حين شرعت في البحث لأول مرة في تاريخ المغرب خلال الفترة 1900-1912، كان أرشيف الدولة المغربية غير مفتوح في وجه الباحثين، بينما كان جل المؤرخين المغاربة منشغلاً بدراسة تاريخ الحركة الوطنية أو علاقات المغرب بالغرب (المستوحاة من أبحاث جان لوي ميج). فأنذاك لم يكن موضوع الاحتجاج والمقاومة ما قبل الاستعمار قد طرق بعد. أما المؤرخون الأوروبيون فكان الموضوع خارج اهتمامهم، وإن حدث واهتموا به فقد ظلوا يرونه من زاوية "المسألة المغربية" التي تشكلت أحداثها الكبرى من المراسلات الدبلوماسية المتبادلة بين الدول العظمى وبرقيات ممثليها. والواقع أنهم كانوا يعتبرون حركات الاحتجاج والمقاومة في

يمثل لنا إلا مثولا ناقصا على نحو ما يمثل العالم الخارجي بواسطة رسائل أعضائنا الحسية. "فالملاحظ لهذه الدراسات يجدها قد أبدت قدرا من الاهتمام بموضوع تمرد البوادي في القرن التاسع عشر، بينما ظل تمرد المدينة موضوعا مغمورا" ⁽¹⁾، نظرا لهيمنة المقرب الانقسامي على هذه الدراسات، خاصة الأنثربولوجية منها، والتي ظلت تفتح ما انغلق على الفهم حول موضوع طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع بمفتاح ثنائية بلاد السببية وبلاد المخزن. لكن لماذا التركيز على القرن التاسع عشر؟ ما هي الجاذبية التي يتمتع بها هذا القرن حتى نجعله، خاصة الربع الأخير منه، نقطة مرجعية في تتبع مسار تطور الفعل الاحتجاجي بالمغرب؟

تأثير جاذبية القرن التاسع عشر "الممتد" من كونه قرنا للشك والمراجعة، سياسيا، ودينيا، واقتصاديا واجتماعيا أيضا. كما تأتي من كونه لحظة للفرز والانفصالات الكبرى. إنه قرن القطيعة مع التوازنات الإقليمية الكبرى بين الامبراطوريات القديمة والجديدة، سواء تعلق الأمر بقطيعة توازنات العهد البائد السياسية - ثورات 1848، وفتح التصويت في أوروبا، والتمرد الكبير في الهند (1857)، وثورة تايبينغ (1851-1864)، والحركات الإصلاحية في الصين واليابان وأمريكا الجنوبية وروسيا - أو بالتقسيمات الجديدة للعالم ابتداء من سنوات 1880. انطلاقا من هذا العقد أيضا أعادت الحرب الأهلية صياغة أسس الولايات المتحدة، وانفتح عصر الإمبراطوريات الاستعمارية الكونية باحتلال الدول الأوروبية لإفريقيا، وأسفرت الحرب الصناعية الشاملة عن أولى الخسائر على ساحات

مغرب ما قبل الاستعمار مجرد حركات خالية من أي مغزى سياسي أو مجرد فوضى ومظهر من مظاهر التعصب ضد الأجانب. أما فيما يخصني شخصا، فإني كنت آنذاك متأثرا بتيار التاريخ الاجتماعي حديث العهد وبالكتابات الحديثة عن تاريخ إفريقيا المستقلة (التي ينظر فيها إلى المقاومة في مرحلة ما قبل الاستعمار على أنها الأصل في الحركات الوطنية الجماهيرية). وبسبب هذا التأثير اعتقدت أنه بالإمكان تفسير هذه المرحلة السياسية المضطربة من تاريخ المغرب". إدmond بورك: الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار (1860-1912)، ترجمة: محمد أعيف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: نصوص وأعمال مترجمة، رقم 17، ط1، 2013، ص 5.

¹ - عبد الأحد السبتي: النفوذ وصراعاته في مجتمع فاس، من القرن السابع عشر حتى بداية القرن العشرين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 2007، ص 93.

المعارك الأوروبية والأمريكية الشمالية والجنوبية، ثم الآسيوية الشرقية فيما بعد (الحرب الروسية اليابانية)، إيدانا بكوارث بداية القرن العشرين. وقد كانت العروض المتغطرسة لمدافع كُروب في المعرض العالمي لسنة 1867 أو مدرعات مصانع كروزو الفولاذية في معرض 1900، بمثابة رموز مشؤومة لعصر جديد من "الحروب المتسلسلة"، وفق عبارة ريمون آرون ⁽¹⁾.

سينظر البعض للقرن التاسع عشر أيضا من جهة كونه عصر التقدم وارتقاء العقل، وعصر الحداثة والثورات أيضا. إنه العصر الذي وعى فيه الإنسان تاريخيته وسعى إلى محوها بالتحليق فوق التاريخ، فتشكل عالم القرن التاسع عشر كوحدة تاريخية تخيلية استوجبت التفكير والخلطة، "طالما أن وحدة العالم لم تتم بعد، ولن تتم أبدا، فلا منطق هنا ليحرك العالم نبض واحد، سواء قدم من أوروبا، أو من قارات أخرى. ومع ذلك، لا تشكل جميع التفاعلات التسلسلية الناجمة عن الربط بين فضاءات كانت منفصلة في الماضي عن بعضها البعض (فضاء بري، فضاء بحري، فضاء اقتصادي، وأيضا فضاء فكري وثقافي)، لعبة تنطق من الصفر. كلما تقدمنا في القرن، تفاعلت التباينات والتفاوتات أكثر فأكثر ضمن رد فعل متسلسل.. ولذلك عوض أن نتكلم عن "عالم القرن التاسع عشر"، يستحسن الحديث عن عوالم قرن تاسع عشر مزدوج" ⁽²⁾.

أما في السياق المغربي، فنجد المؤرخ عبد الأحد السبتي يعتبر أن هذا القرن يحتل مكانة بارزة في الاسطوغرافيا المغربية الحديثة، بل إنه استقطب أعمالا تجاوز إشعاعها مجال تخصصها الضيق، بل إن بعض دارسي القرن الماضي كانوا من رواد انفتاح التاريخ على آفاق فكرية واسعة. كما أن عبارة "القرن التاسع عشر" تنطبق على التحولات التي عاشها المجتمع المغربي فيما بين احتلال الجزائر (1830) وإمضاء معاهدة الحماية.

¹ - بيير سينغا رافيلو وسيلفان فينير: تاريخ العالم في القرن التاسع عشر، (إشراف)، نسق الترجمة وراجعها: محمد حبيدة، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية (سلسلة ترجمات)، الدار البيضاء، 2020، صص 879-886.

² - نفسه، ص 885.

بين هذين المنعطفين، تعرض الكيان المغربي لمسلسل التوسع الرأسمالي الأوروبي، وقد اتخذ المسلسل أساليب متعددة ومتداخلة: الضغط العسكري، المعاهدات التجارية اللامتكافئة، والانتزاع التدريجي لعناصر السيادة. أضف إلى ذلك العمق التاريخي للمقاومة الوطنية، حيث يجد الباحث في تاريخ الحماية نفسه ملزما، في إطار جدلية الماضي والحاضر، بضرورة العودة إلى ما قبل السيطرة الفرنسية - الإسبانية بحثا عن الأصول والجنور: أصول الاستعمار وجذور الوعي الوطني. وهذا يعني القفز على ملف التجربة الاستعمارية الذي يتضمن أشكال الانقطاع بقدر ما يتضمن أشكال الاستمرار. والنتيجة هي أن تاريخ المغرب ما يزال يراوح بين العموميات فيما يخص ديناميات الفئات والطبقات التي واكبت المرحلة الاستعمارية. ولأن المغرب كان محط أطماع القوى الاستعمارية، الفرنسية والإسبانية، فقد كان القرن التاسع عشر قرن الاستكشاف المكثف انطلاقا من إنتاج علمي وفير، توزع بين التاريخ والاثولوجيا والسوسيولوجيا، إلى جانب الرحلات وجمع الروايات الشفوية، وهو الإنتاج الذي مهد للتدخل الاستعماري وأضفى المشروعية على سلطته. وعوض أن تتحرر الكتابة الوطنية من عقدة الاسطوغرافيا الاستعمارية وتوجه مدفعيتها الثقيلة صوب الثوابت المعرفية للخطاب الكولونيالي، نجدها قد تورطت، تحت حماية وطنية زائدة، في صراع مع أبعاده الإيديولوجية، فبدت وكأنها تصارع طواحين هوائية.

يقتضي إذن الخروج من السجلات الوطنية المرتبطة بالرد على المقولات الاستعمارية بمقولات مضادة يحكمها الانفعال والحماسة أكثر مما يحكمها التفكير الهادئ والتساؤل الفاحص، التفكير في بنيات المجتمع المغربي ما قبل الاستعمار. بناء عليه، يصبح القرن التاسع عشر عبارة عن مرحلة تسمح بالنقاط مكونات المجتمع قبيل سقوطه، بغرض وصف وتحليل هياكله، بقدر ما تنتمي إلى الماضي، بقدر ما تساعد على كشف أسرار الحاضر. هذا القرن عرف أيضا طفرة وثائقية مهمة؛ حيث أنتج التغلغل الرأسمالي بالمغرب وثائق من نوع جديد، وهي تتحدث بلغة الأرقام (إنتاج، مبادلات، إلخ)، إلى

جانب وثائق الدولة المخزنية التي عرفت تطورا كبيرا، بفعل دخولها في علاقات جديدة أجبرتها على هيكلة الإدارة المالية في مستوى غير معهود. هذه الطفرة الوثائقية فتحت النافذة على الأوضاع الاقتصادية للمغرب، وشجعت الأبحاث المونوغرافية التي جاءت كحملة استكشاف أولي لما تتضمنه المستندات المخزنية من مراسلات وسجلات جبائية، بجانب حوالات الأحباس ووثائق المجموعات المحلية والخواص. هكذا بدأت الأرقام تساهم في بلورة التصور "الداخلي" لتحولات قرن "الانفتاح". بفضل الوثائق الجديدة، استطاع المؤرخ أن يشخص توزيع الثروة ومظاهر التراتب الاجتماعي، كما أن تحديد وزن الاقتطاع الجبائي بدأ يلقي أضواء جديدة على علاقة الدولة بالبوادي والمدن⁽¹⁾.

إن عناصر هذه الجاذبية التي يتمتع بها القرن التاسع عشر تغذي لدينا شغفا بالبحث في الجذور السوسيو-تاريخية للحركات الاحتجاجية بالمغرب، عوض الاختصار على الأحداث الجارية أو ما هو ظرفي، وذلك بغرض فهمها وامتلاك القدرة على رسم مسارات الفعل الاحتجاجي، استنادا إلى جدلية زمنية بين الماضي والحاضر، تضمن إنتاج المعنى وتكشف حقيقة ما تخفيه الحوادث الظرفية المتسارعة والمتشظية من تحولات عميقة تعتمل في قلب المجتمع، وتضمن للباحث أيضا عدم الانسياق وراء شهوة الاعتقاد بامتلاك ناصية الفهم لمجرد رؤية الظواهر في تكرارها والارتباط الحميمي بها.

ونظرا لارتباط مفهوم الحركة الاجتماعية بنشأة وتطور المجتمع الحديث وسياق تشكل الدولة الحديثة في الغرب، فإننا نفترض أن صلاحية هذا المفهوم في مقاربة الحركات الاحتجاجية في السياق المغربي تستمد مبررها من تجربة الحداثة التي عرفها المجتمع والدولة المغربية، وهي تجربة لم تكن مستتبّة داخليا بقدر ما ارتبطت بعوامل خارجية مفروضة، ونقصد هنا تجربة الاستعمار الغربي الذي أحدث صدمة حقيقية على مستوى الوعي كانت لها تداعيات على نسيج المجتمع ككل. ولذلك جعلنا من مرحلة

¹ - عبد الأحد السبتي: التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج، ملاحظات أولية، مساهمة ضمن: البحث في تاريخ المغرب، حصيلة وتقويم، سبق ذكره، صص 44-48.

الاستعمار معلما للتحقيب التاريخي للحركات الاحتجاجية بالمغرب انطلاقا من مفهوم الحركة الاجتماعية ذاته؛ "فرصد طبيعة أشكال الحركات الاجتماعية يساعد على إرساء تحقيب منتج للتاريخ الاجتماعي في فضاء وزمان محددين. التحقيب هنا ليس عاما، بل مرتبط بموضوع. والحقبة كما يقول العروي مرتبطة بمدلول. فعملية التحقيب تتلخص بالنسبة للباحث في تحديد مميزات الفترة المدروسة" ⁽¹⁾.

3- الحركات الاحتجاجية لمغرب ما قبل الاستعمار:

يتعبر إدموند بورك أن المغرب واحد من البلدان الإسلامية القليلة التي تمتعت بحكم دولة محلية مترسخة، ومن الدول القليلة أيضا التي حافظت على استقلالها وضمنت بقاءها إلى حين الفترة المعاصرة، وإن كانت بعض الدول مثل إيران وأفغانستان واليمن تتقاسم معه هذا الحال نظرا لتشابه تضاريسها التي يغلب عليها الطابع الجبلي من جهة، وشدة صراع القوى العظمى وتنافسها من جهة ثانية. ففي حالة المغرب، كان الدعم الدبلوماسي لبريطانيا العظمى طيلة القرن التاسع عشر العامل الوحيد الذي مكنه من تفادي مصير جارتها الجزائر التي احتلها الفرنسيون سنة 1830. ونتيجة لذلك، تمكن المغرب من الحفاظ على نظامه القديم إلى نهاية القرن التاسع عشر. ذلك أن آثار التدخل الأوربي لم تبدأ تظهر عليه إلا في حدود سنة 1860. وكيفما كان الأمر، فإن التهديد الغربي لم يفرض نفسه على المغرب بصورة حادة وخطرة إلا في سنة 1900.

خلال الفترة الممتدة من 1860 إلى 1912، خبر المغرب، بحسبه، ثلاث موجات من تغيرات متميزة، لكنها متداخلة فيما بينها: ارتبطت الموجة الأولى بدخول مكثف للمصنوعات والرساميل الأوربية إلى الأسواق المحلية، والتي كان لها وقع مدمر على البنيات الاجتماعية والاقتصادية القائمة. أما الثانية فتعلقت بجهود التحديث الداخلية،

¹ - المصطفى بوعزيز: الوطنيون المغاربة في القرن العشرين، الجزء الأول، الارتباط العضوي بين السياسي والاجتماعي (1873-1999)، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2019، ص 230-231.

حيث ظهرت آثارها في تقويض البنيات الإدارية القديمة، وإطلاق برنامج التحديث الذي، للأسف، لم يحقق مبتغاه بسبب المعارضة الداخلية الحادة التي ترتبت عنه. وأما الموجة الثالثة فكانت قوية وذات نطاق واسع، تمثلت في وضع آلية الهجوم الكولونيالي الفرنسي موضع التنفيذ بعد سنة 1900. والملاحظ أن هذه الموجات الثلاث من التغيير التي ضربت المغرب قد هزت أركانه الاجتماعية والسياسية؛ فأدت إلى انهيار المغرب القديم وسرعت من ميلاد مغرب جديد. تصادم هذه الموجات كانت له تجليات اتخذت شكل ردود فعل سياسية: الإصلاحات، المقاومة، الانتفاضة الشعبية، خلع السلطان، وأخيرا عدم رضا معظم النخبة المغربية⁽¹⁾.

لن نختلف مع إدموند بورك فيما ذهب إليه لما اعتبر أن المغرب استطاع الحفاظ على بنيته إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر، وما تلاه من موجات تغيير عجلت بانهيار هذه البنية وظهور بنية أو تشكيلة اجتماعية-سياسية جديدة، لكننا نختلف معه في قوله إن التهديد الغربي لم يفرض نفسه على المغرب إلا في سنة 1900، وإن كان قد أوماً إلى ما نعتبره لحظة حاسمة في تغير موازين القوى لصالح الغرب، وبداية تشكل معالم مغرب جديد، ببنيات اقتصادية وعلاقات سياسية جديدة أثرت على نظامه الداخلي ودرجة تماسك عناصره. ترتبط هذه اللحظة الحاسمة بالتوقيع المكره للمغرب لمعاهدة التاسع من دجنبر سنة 1856 مع بريطانيا، والتي انتهت به إلى وضع الدولة المحمية.

كان لهذه المعاهدة التجارية وقع كبير على أحوال المغرب ومقدراته الاقتصادية، فقد أجبرته على الانخراط في منظومة اقتصادية دولية بنفس استعماري لم يكن مهيباً لها. فتم بذلك الاجهاز على سيادته الاقتصادية بالتحكم في تجارته الخارجية وسقف عائداته الجمركية. ألم يلوح جون دراموند هاي لسلطان المغرب بازدهار اقتصادي لبلاده شبيه بنظيره الأمريكي بمجرد تطبيق "الوصفة الإصلاحية المقترحة"؟ ولأن هذا الإصلاح فرض

¹ - إدموند بورك: الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار (1860-1912)، ترجمة: محمد أعيف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: نصوص وأعمال مترجمة، رقم 17، ط1، 2013، ص 16-17.

من الخارج، ولم يكن نتيجة مطلب داخلي في سياق تراكم منتج انتهى بعكس النتائج المرجوة، مما اضطر المخزن إلى الدخول في سياسة الاقتراض، فكان قرض سنة 1904 (64 مليون فرنك فرنسي) إيذانا برهن مصير البلاد الاقتصادي بشروط ومشاريع بنك باريس والأراضي المنخفضة. ثم جاء مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، لتوزيع كعكة المغرب الاقتصادية على الدول المشاركة فيه. ولما خضع للحمايتين الفرنسية والإسبانية انتقل اقتصاده بالنسبة للأولى، من تقليدي إلى مزدوج: أوروبي/ عصري، و"أهلي"/ تقليدي، وبالنسبة للثانية لم يشهد استثمارا جديا يخلق التحول⁽¹⁾.

وغني عن البيان أن المغرب في هذا الشأن لم يكن استثناء، فالأزمة المدمرة التي عانى منها لم تكن أزمة خاصة به أو أمرا غير معتاد في تاريخ دول المنطقة. فتوقيعه على ما يسميه إدموند بورك معاهدات "الاستسلام" مع الدول العظمى شمل حتى أشقائه في شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث منحت هذه المعاهدات غير المتكافئة وضعاً قانونياً خاصاً للدبلوماسيين ورجال الأعمال الأوروبيين وأتباعهم من المحميين، يخرجهم عن حكم الدول التي يقيمون بها. ولا ننسى أيضاً الآثار المدمرة التي عمت جل دول العالم بما في ذلك دول البحر الأبيض المتوسط نتيجة الوتيرة المتسارعة للعولمة الاقتصادية خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. فمثلاً، تميزت هذه الفترة في مصر أثناء حكم الخديوي إسماعيل باستثناء الفساد بين المسؤولين الحكوميين على نحو غير مسبوق في تاريخها. كما شهدت مصر أثناءها ظهور طبقة فاحشة الثراء من ملاك الأراضي والمسؤولين الحكوميين.

على أي حال، فالوضع في المغرب كان أكثر مأساوية في المنطقة منذ أن بدأت الهوة الاجتماعية تتعمق بين الفقراء والأغنياء سنة 1900. وقد زاد هذا التفكك الاقتصادي

¹ - الطيب بياض: الصحافة والتاريخ، إضاءات تفاعلية مع قضايا الزمن الراهن، تقديم إدريس كسيكس، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2019، ص 66-67.

من صعوبة الخيارات المتاحة أمام عموم المغاربة، ولا شك أن أنه زاد أيضا من حدة ردود الفعل السياسية (1).

لا غرابة إذن في أن يكون أول خروج للاحتجاج ضد الحيف والشعور بالغبن والدونية، خلال الفترة المعاصرة من تاريخ المغرب يعود إلى هذه الظروف، وبالضبط سنة 1873، في انتفاضة عرفت بعبطة بلمدني بنيس، كناية على اسم أمين الأمناء الذي اشتط في فرض الضرائب، فثارت عليه مختلف شرائح مدينة فاس، وهاجمت منزله ونهبت محتوياته في تحرك تزعمه الدباغون، واعتبره المرحوم محمد المنوني أول ثورة عمالية بالمغرب (2).

تبدأ الحكاية لما طالب الدباغون بإدراج إعفائهم من المكس كشرط لعقد البيعة (البيعة العامة للسلطان الحسن الأول بفاس)، وسحب هذا الطلب بعدما تدخل بعض العلماء والأعيان، ووعدوا بالتوسط لدى العاهل الجديد. وتم بالفعل تعليق تحصيل الجباية المذكورة. لكن مرت أيام قليلة، فإذا بالجباة يجلسون من جديد لقبض المكس بفندق الجلد. فعاد الاستياء، وتكون جمع قصد مختلف المسؤولين بالمدينة، ثم اجتمع الحشد أمام دار أمين الأمناء ابن المدني بنيس، الواقعة بالقطانين. وكان الاستقبال فظا، فاكتمحت الدار، وتعرضت لنهب شامل. وتمكن الأمين من أن يختبئ داخل حمام ابن عباد المجاور، ومن هناك رافقه بعض أصحابه من الشرفاء الأدارسة إلى الحرم الإدريسي. وهذا الوضع بعض الوقت. ثم وصلت رسالة ملكية قرئت أمام العموم بجامع القرويين. وفهم الجمهور من الرسالة أن السلطان أمر بإرجاع ما نهب، وهو ما أثار غضب العامة وذعر الأثرياء. آنذاك تجند إسماعيل أخ السلطان وخليفته بفاس، بمساعدة بقية رجال السلطة وعدد من الأعيان، وعملوا على طمأنة السكان وإقناعهم بأنهم أسأؤوا فهم كلام العاهل. وهكذا دعا الخليفة سائر الأطراف لحضور اجتماع بفاس الجديد، فتهرب عامل المدينة، إدريس

¹ - إدموند بورك: الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار، سبق ذكره، ص 6-7.

² - الطيب بياض: الصحافة والتاريخ، إضاءات تفاعلية مع قضايا الزمن الراهن، سبق ذكره، ص 69.

السراج، من الحضور. واحتد التوتر بجوار الحرم الإدريسي الذي تحول إلى قلعة مهددة ومحمية بالسلاح. واشتد الخوف لدى الأثرياء، إذ أصبحوا يتوقعون حدوث ما هو أخطر، غير أن الهدوء سيعود في النهاية إثر خطاب ألقاه قاضي المدينة.

تعود هذه الأحداث إلى شهري شعبان - رمضان (أكتوبر - نوفمبر 1873). وفي شهر أبريل اللاحق، وصل السلطان إلى فاس، بعد سفر بطيء تخللته سلسلة من الحركات⁽¹⁾. وبمجرد أن حل الحسن الأول بفاس، أمر بإعادة فرض المكس موضوع النزاع،

¹ - يشير هذا المفهوم بشكل عام إلى الحملة العسكرية التي تروم توبيخ القبائل أو المدن المتمردة، أو تحصيل أنواع مختلفة من الضرائب والإتاوات. في الواقع، الحركة هي نموذج مصغر للموكب السلطاني. قامت بالعديد من المهام لصالح السلطة المركزية (المخزن) إلى حدود القرن التاسع عشر. وبالإضافة إلى مهامها العقابية والمالية، يمكن للحركة أن تلعب دورا تحكيميا في النزاعات بين القياد أو بين تجمعات متجاورة. تقوم بتثبيت أو خلع الولاة بأمر من السلطان، أو تدعيم سلطة قائد جد ضعيف. وبشكل عام، فالحركة آتت لإبراز قوة السلطة المركزية على المستوى المحلي، وإعادة تنشيط موارد شرعيتها. وإذا كانت المَحَلَّة كمواكب سلطانية قد يتجاوز عدد أفرادها 20000، فإن الحركة ذات حجم متوسط لا يتجاوز عدد أفرادها بضعة آلاف. علاوة على ذلك، لا تعتمد الحركة على الأمير، إذ كان يقودها في الغالب أحد أبناءه، أو شخص آخر من أفراد العائلة الملكية، أخ أو عم السلطان، كما أن أمر تضاعفها يظل مشروطا باحتياجات السلطة المركزية. وإذا أضفنا إلى كون الحركة بإحدى المناطق قد تمتد لعدة أشهر، أمكننا التأكيد على أن هذه الحركات مثلت في القرن التاسع عشر الأداة الواقعية للتواجد المخزني على المستوى المحلي. هذا الأمر تؤكدُه أيضا العديد من الأبحاث المونوغرافية الحديثة نسبيا والتي كشفت عن حقيقة مركزية المراقبة الترابية للمخزن، وعن تداخل حقيقي، زمني ومجالي، بين المحلات والحركات السلطانية في عهد السلطان الحسن الأول (1873-1894). وإلى جانب المهام التي كانت تقوم بها الحركات، والتي تم ذكرها سابقا، سعت السلطة المركزية من خلالها تحقيق هدفين أساسيين: الأول، تشغيل شبكة تغطية ترابية بالرغم من تحركها، والثاني، الإبقاء على الفرقة العسكرية في حالة تأهب وجعلها تعيش على حساب الساكنة في انتظار تنظيم محلة سلطانية جديدة. من هذا المنظور تمثل الحركة إسقاطا لعنف الدولة المشروع، على الرغم من أن العنف لا يمثل البعد الوحيد للممارسة اليومية للحركة كما تؤكد ذلك أيضا بعض الأبحاث في إضافاتها الطابع النسبي للعنف عند دراستها للحركة. وهنا تبدو الحركة جزءا من مجموعة معقدة من الاستراتيجيات المختلفة التي يعتمد عليها المخزن المركزي للحفاظ على سلطته على المستويين المحلي والجهوي. أما المفهوم الذي له صلاحية أكبر في تمثيل واقع الممارسة المخزنية هو السياسة التي تكون فيها الحركة عنصرا أساسيا لكنها ليست العنصر الوحيد. فقاعدة الاشتغال هي المعلومات، حيث يعمل المخزن المركزي على تجميع أقصى ما يمكن من المعلومات والمعطيات حول مختلف الأنشطة المحلية، إذ هذه المعلومات هي الأداة الأساسية والحاسمة في الحفاظ على السلطة وممارستها. أنظر في هذا الصدد: عبد الرحمان المودن: السلطة المخزنية والحياة المحلية: بين الحركة والسياسة، مساهمة ضمن القسم الفرنسي من كتاب: تقاطعات التاريخ والأنثروبولوجيا والدراسات الأدبية، سبق ذكره، صص 85-96.

والواقع أنه عمم بذلك إجراء سبق له أن اتخذه بمدن أخرى. ولما سمع الدباغون بذلك، قصدوا العالم عبد المالك الضرير، واحتجوا لديه لأنه عاهدتهم بضمان إلغاء المكس حين طرحت القضية في اجتماع البيعة العامة. فذهب العالم عند السلطان، ورفض هذا الأخير طلب العالم، فقرر عبد المالك مغادرة فاس صوب تافيلالت مسقط رأسه، فمنعه الحشد من ذلك بالقوة. وتحول الغضب إلى تمرد مسلح. وتحصنت المدينة خلف أبوابها، وانتصب المقاتلون بمنارات المساجد، وقد ساعدت منارة المدرسة البوعنانية على مراقبة الميدان في البداية، حيث كان الرماة يصيبون كل من تجرأ على المرور من فاس الجديد إلى المدينة المتمردة. لكن جيش السلطان تدخل بقوة، فقصف المدفعية تلك المنارة الاستراتيجية، وتمكن جنود القائد مئو من اختراق قصبة فيلاله، وبذلك أمكنهم أن يكتسحوا المدينة من جهة حي الطالعة، فنهبوا الحوانيت والدور، واحترقت الأسواق والفنادق والحوانيت، والتجأ السكان إلى المساجد والأضرحة. وتوقفت المواجهة عندما سلم السلطان سبخته لوزيره الصفار، وأمره بالنزول إلى المدينة لإعلان الأمان. فاستسلمت المدينة، وتقرر الإبقاء على المكس (1).

بعد تصنيفه وتقكيكه للروايات الثلاث الأشهر (الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن لابن الحاج، والاستقصا للناصر، والبستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في بعض مآثر مولانا الحسن للسباعي) حول حدث انتفاضة الدباغين بفاس، بغرض استكناه دلالتها الاجتماعية وجذورها التاريخية، يميل المؤرخ عبد الأحد السبتي إلى الاعتقاد بأن هذه الانتفاضة التي عرفت مدينة فاس سنة 1873 تسمح بإمطة اللثام عن أشكال التمهصل بين خصوصيات القرن التاسع عشر و بين بنيات تحليل على المدى البعيد، إذ تذكرنا علاقة الحرفيين بالرماء ببعض جوانب الحركات الشعبية التي عرفت المدن الإسلامية في العصر الوسيط (2)، مثلما يميل إلى إقامة

¹ - عبد الأحد السبتي: النفوذ وصراعاته في مجتمع فاس، سبق ذكره، صص 94-95-96.

² - نفسه، ص 109.

مماثلة بين هذه الانتفاضة، في جملة من جوانبها، وبين الحركات الشعبية التي تناولها البحث التاريخي منذ أن درس "بورشنيف" الانتفاضات الشعبية في القرن السابع عشر بفرنسا، وهي دراسة اتسع نطاقها فيما بعد، بفضل البحث المقارن، فشملت مناطق أخرى بأوروبا وآسيا وغيرهما. فمن بين السمات المشتركة، نجد تركيز العنف ضد شخص الجابي. ويذكر المكس بضريبة الكايبيل (la gabelle) التي كانت تشكل في فرنسا رمزا للتعسف الجبائي. ثم الحياد المتعاطف من جانب بورجوازية الحاضرة، إضافة إلى التزامن والالتقاء بين غضب عامة الحاضرة وبين أهل البادية الذين ساهموا في التمرد. فعندما كان المتمرّدون ينهبون دار بنيس، نرى بني مطير والحيانية يعبرون المدينة، وينهبون اسطبلات الوزير بالعقبة الزرقاء، ويخرجون من باب الفتوح. ونفس الحيانية هاجموا الضيعة التي كانت في حوزة بنيس بناحية صدينة.

والواقع أن أحداث فاس لم تكن معزولة. فقد عرف نفس الظرف سلسلة من الأحداث، نلتقي فيها بمعظم أشكال الانتفاضة القروية التي عودنا عليها القرن التاسع عشر، والتي عادة ما ترافق انتقال العرش عند وفاة السلطان، وهي تتصل في بعض الأحيان بقضية المكس⁽¹⁾.

في العهد العززي، ستعاود فئة الدباغين بمدينة فاس الانتفاض ابتداء من دجنبر 1907، وقبلها (1903-1904) ستعيد "حنطة الخرازة" أو ما عرف بانتفاضة الإسكافيين في مراكش كل سيناريوهات انتفاضة "عيطة بلمدني بفاس 1873"، أي رفض الحيف المالي وعلى رأسه المكوس والتصدي لرموز المخزن المجسدة للجور، والاحتفاء بالأضرحة (مولاي إدريس في فاس وضريح أبي العباس السبتي في مراكش)، والتفاوض مع خليفة السلطان، أي أخيه المولى عبد الحفيظ، وتراجع المخزن عن بعض الفروض المالية إلا

¹ - نفسه، ص 96-97.

المكوس، وانتفاء الانتفاض بعد جولات من التوتر والمواجهة بفرض الأمر الواقع وانتقام المخزن من "رؤوس الفتنة".

ستتميز الانتفاضة الثانية للدباغين بفاس بسرعة الانتشار نظرا للظرفية (الظرفية الاقتصادية القاسية وأزمة القيادة السياسية)، من المستوى الاقتصادي إلى المستوى السياسي، واندرجت في "معمعان" النزاع على السلطة بين المولى عبد العزيز وأخيه؛ فبوع المولى عبد الحفيظ سلطانا بمراكش سنة 1908 من لدن توجه محافظ جمع في قيادته علماء وأعيانا محليين. وبقدر ما كان المولى عبد العزيز يراهن، عبر "إصلاحاته" لجهاز الدولة ولنظام جبايتها، على تجديد البنيات المغربية وتحديثها في إطار رعاية القوى الغربية، فإن الحركة التي حملت المولى عبد الحفيظ كانت تراهن من جهتها على الحفاظ على استقلال المغرب وصيانة هويته العربية الإسلامية ولو أدى بها ذلك إلى رفض التجديد والتحديث لأنه بوابة للدونية⁽¹⁾. ونحن هنا نقصد الحركة الحفيظية التي وجدت في الثقافة والعقلية المحافظة رافدا أساسيا لها بعد أن انغرست جذورها في تربة التآمر الذي دبره بعض أعيان الأقاليم والقبائل مع المولى عبد الحفيظ، وارتوت من معين معارضة قوية من طرف العلماء، واكتوت بنار الحيف الاقتصادي الملتهبة، وتهيجت بمشاعر دينية تدعو إلى الجهاد. فهذا التحالف الذي أفرزته مؤقتا هذه العناصر مجتمعة، هو الذي مكن، رغم هشاشته، من تحقيق الهدف الرئيسي للحركة الحفيظية، أي الإطاحة بالسلطان مولاي عبد العزيز واعتلاء أخيه مولاي عبد الحفيظ العرش. ومنذ ذلك الحين سيعرف المغرب تحولا جذريا لم يعد معه أبدا إلى سالف عهده⁽²⁾.

كانت المصادقة على مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء في 18 يونيو 1906 بمثابة المطرقة التي دقت آخر مسمار في نعش العلاقة بين السلطان وأولئك الذين يؤيدون الاستمرار في مقاومة فرنسا، والنقطة التي أفاضت كأس العداء تجاه الأجانب والفرنسيين

¹ - المصطفى بوعزيز: الوطنيون المغاربة في القرن العشرين، الجزء الأول، سبق ذكره، ص 297-298.

² - إدموند بورك: الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار، سبق ذكره، ص 215.

على وجه الخصوص في معظم أرجاء البلاد، وبدا السلطان عبد العزيز عاريا من كل أسباب البيعة بخضوعه للضغوط الفرنسية. أما وزراؤه فقد جرى التشهير بهم علنا واتهموا بالخيانة وتفضيل مصالحهم الخاصة على مصلحة البلاد. ومنذئذ بدأ تحالف يتشكل للإطاحة بالسلطان عبد العزيز وتعويضه بسلطان أكثر التزاما بالمقاومة⁽¹⁾. وبقدر ما شكلت هذه المقاومة الوتر الذي عزف عليه السلطان مولاي عبد الحفيظ في حشد التأييد والدعم لترشيحه للحكم من طرف زعماء القبائل⁽²⁾، وعكست جهدا مقصودا لتوسيع القاعدة السياسية للحركة الحفيظية، بقدر ما حركت مشاعر الكثير من المتذمرين من مخرجات مؤتمر الجزيرة الخضراء والساخطين على السلطان المولى عبد العزيز الذي بات عاجزا عن حماية مصالح البلاد ورعاية أحوال العباد من أطماع الحكومة الفرنسية وتدخلها المتواصل في الأمور السياسية والاقتصادية للبلاد، ومن توالي الأزمات الداخلية نتيجة الانهيار الاقتصادي الذي أحدث مرارة في النفوس واضطرابا على نطاق واسع. ولعل سجل انتفاضة الشاوية وأحداث الدار البيضاء سنة 1907 قد انكتب بمداد هذه الظروف العصيبة والسنوات العجاف من تاريخ المغرب. وفي تفصيله لعوامل هذه الانتفاضة نجد الباحث أحمد زيادي يرجعها إلى قسمين أساسيين: عوامل محلية خاصة وأخرى داخلية عامة. فالأولى تتعلق بالوضعية المتأزمة التي عرفتتها مدينة الدار البيضاء نتيجة منافسة الأعيان لبعضهم البعض. وقد كان قائد الدار البيضاء ومديونة بوبكر بن

¹ - نفسه، ص 151.

² - مثلا في ماي 1906 سيعقد مولاي عبد الحفيظ سلسلة من اللقاءات في مراكش مع محمد بن الطيب البوعزاوي أحد الزعماء الدينيين البارزين في الشاوية. ومما يزعم في هذا الشأن، أن مولاي عبد الحفيظ أخبر البوعزاوي بأن زمن الجهاد قد حان وأن ساعته تقترب بسرعة، لذا وجب إخبار قبائل الشاوية بأن عليهم الشروع في إعداد أنفسهم لما سيأتي من معركة. كما سمح لنفسه بالانخراط في عضوية طريقة "الرماية" التي اشتهرت بدورها في المقاومة التي خاضها المغرب ضد البرتغاليين في القرن الخامس عشر. أما البوعزاوي، فقد قام من جهته، حين عودته إلى الشاوية، باستدعاء قبائل المنطقة وأبلغهم بما لديه من معلومات خطيرة. فحوالي هذا الوقت تقريبا يمكن التأريخ لبداية نقشي الاضطراب أو الفتن بين الفلاحين والاعتداءات العرضية على الأوروبيين في عمالة الشاوية، والتي توجت بعد سنة بالهجوم على العمال الأوروبيين في الدار البيضاء. أنظر في هذا الصدد: إدmond بورك: الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار، سبق ذكره، ص 181-182 وما بعدها.

بوزيد السلاوي قد خلف الحاج حمو الحريزي، الذي كان ابنه هو قائد أولاد حريز، فاغتاظ القائد المخلوع من هذا التعيين، وعمل بطبيعة الحال على استقطاب أعداء بوبكر وتجميعهم، وعلى البحث عن طريقة لإظهار عدم كفايته، ونظم غارات حول المدينة، وسارع على فاس، العاصمة آنذاك، طاعنا في أهلية خصمه، مشككا في قدرته على ضبط النظام.

وفي غيبة المخزن، اقتتعت الهيئة القنصلية بالدار البيضاء بوجود إخبار السفراء في طنجة بالوضع، فأعلنوا بإجماع طرد القائد. وفي 27 ماي 1907 تمرد جنود مدينة الدار البيضاء لعدم تقاضيه أجورهم واحتلوا المراسي ولم يقلعوا عن نهبها حتى وافق الأمناء على منحهم تسبيقا لما يستحقون، وحتى يوم 8 يونيو لم يكونوا قد نالوا أجورهم، فشنوا إضرابا لمدة يومين، وبعثوا بوفد إلى القنصل الفرنسي الذي وفق في تمكينهم من نيل أجر الشهر الأخير. إضافة إلى انتشار المجاعة والقحط في منطقة الشاوية منذ أكثر من سنتين وازدياد حدتها خلال سنتي 1905 و1906 وما رافقها من غلاء في الأسعار وانتشار البطالة والأمراض والأوبئة، إلى جانب التغلغل الألماني، خاصة تأثير المصرفي مانسيما الذي جال بلاد الشاوية في هذه الأثناء محاولا شراء الأراضي، وتهيج الألمان للسكان وتحريضهم ضد الفرنسيين مستغلين في ذلك بعض مظاهر التدخل الفرنسي وتنامي مشاعر السخط تجاههم.

تتضاف إلى هذه العوامل موقف السلطان المولى عبد العزيز السلبي من أهل الشاوية، إذ لم ينظر إليهم يوما بعين الرضا، وكان يعتبرهم فسادا ونهابا، يغري عليهم من بجوارهم من القبائل لسبي دراريهم، وتشتيت أموالهم⁽¹⁾. ناهيك عن تدهور سلطة المخزن في العديد من نواحي البلاد، واتساع رقعة السبيبة، وازدياد تدخل فرنسا في المنطقة، وسعيها نحو تثبيت أقدامها بتنمية الشركات الأوروبية وخاصة الفرنسية، حيث كان مشروع

¹ - أنظر في هذا الشأن، عبد الحي الكتاني: مفاكهة ذوي النيل والإجادة، حضرة مدير جريدة السعادة، المطبعة الحجرية، فاس، 1908، ص 46-47.

إنشاء مستودع للجمارك، وتوسيع ميناء الدار البيضاء الذي أسس سنة 1905 من طرف المهندس الفرنسي رونو، رئيس المصلحة الهيدروغرافية البحرية، قد استوجب الاستيلاء على بعض الأراضي الخاصة، وتولت هذه الأعمال "الشركة المغربية" التي كان وراءها شنايدر.

وهكذا كان تطور الأحداث في منطقة الدار البيضاء يقوي الشعور المعادي ضد فرنسا، خاصة بعد وصول السفينة الحربية "غاليلي" إلى ميناء الدار البيضاء. أما العوامل الداخلية العامة فتتلخص في ضعف المخزن وسياسته الفاشلة في القضاء على الثورات والتمردات التي كانت ثورة الجيلالي الزرهوني المعروف ببوحمارة أعنفها وأكثرها تأثيرا في التعجيل بنسف استقلال البلاد وتخريبها، ومن ثمة ظهور معارضة داخلية قوية تزعمها عدد كبير من العلماء والشرفاء، بدعم من بعض المسؤولين في المخزن، خاصة لما تم احتلال وجدة من طرف الجنرال ليوطي سنة 1904 من جهة، وتأجيج روح الجهاد في نفوس ساكنة الدار البيضاء ومنطقة الشاوية بشكل عام من طرف الشيخ ماء العينين عند رحلة عودته من مدينة فاس صوب الساقية الحمراء مارا بالبيضاء وقبائل الشاوية في شتبر 1906 خالقا بذلك جوا مفعما بالعداء ضد الأجانب والفرنسيين على وجه الخصوص. وهكذا ستجد فرنسا في تنامي العداء تجاه مواطنيها ومصالحها فرصة مواتية لابتزاز المخزن والضغط عليه، وإرغامه على الإذعان لمقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء⁽¹⁾، خاصة بعد حادث مقتل الطبيب موشان يوم 19 ماي 1907 بمراكش.

ولما كانت مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء تمنح الحق للمفتشين الأوروبيين في مراقبة وتحصيل 60% من مداخيل الجمارك التي تؤول إلى لجنة الدين بموجب شروط قرض 1904، فقد تسبب هذا الإجراء في قطع الطريق أمام فرص الكسب غير المشروع على الأمراء الذين كانوا مسؤولين على جمع هذه المداخيل، ودفعهم للدخول في نزاع مع

¹ - أحمد زيادي: انتفاضة الشاوية وأحداث الدار البيضاء سنة 1907، منشورات أمل، ط2، 2016، صص 21-27.

مفتشي الجمارك الفرنسيين الذين وصلوا إلى الدار البيضاء في يوليو 1907، مستغلين في ذلك تنامي العداء ضد الوكلاء الفرنسيين من جهة، ولروابطهم المتينة بجماعة التجار المحليين الذين كانوا حلقة وصل بينهم وبين ساكنة البوادي المحيطة بالمدينة. ومن ثم، كان من شأن النزاعات التي يكون هؤلاء الأمناء طرفا فيها أن تتحول سريعا إلى أحداث خطيرة. هذا إضافة إلى الإشاعات التي روجت في شأن عزم الفرنسيين (النصارى) بسط يدهم أيضا على مداخل ضريح سيدي بليوط (ولي المدينة وحاميها في الثقافة الشعبية البيضاء)، خاصة وأن الأمناء هم من كانوا يدبرون تقليديا مداخل صندوق الضريح. وعليه، ثارت موجة عاتية من العداء ضد الفرنسيين سرعان ما انداحت لتتطال القبائل المجاورة.

في هذا الصدد، ترأس قائد أولاد أحرز، ولد الحاج حمو، وفدا قبليا كثير العدد توجه إلى المدينة. وهناك طالب أعضاء الوفد بالإبعاد الفوري لوكلاء الجمارك الفرنسيين وإيقاف العمل في بناء حاجز المرسى، وإلا فإنهم يتوعدون بالهجوم على المدينة ونهبها⁽¹⁾. وبالنظر إلى كل هذه التطورات التي حدثت، فإن الأمر لم يكن سوى مجرد وقت، قبل أن تأتي عن طريق الصدفة شرارة لتتشعل نيران وقود هذه البيئة السياسية القابلة للانفجار، ويندلع العنف المعادي للأوروبيين. إذ حدث هذا بالفعل في 30 يوليو عندما تعرض خط السكة في ضواحي الدار البيضاء للهجوم من قبل رجال القبائل وأهالي المدينة، كانت حصيلته مقتل ثمانية أوروبيين كانوا على متن القطار. ثم أعقبت الحادث موجة من النهب والقتل عمت المدينة، تعرض جرائها عدد من الأوروبيين إلى الاعتداء من قبل مجموعات

¹ - هذا ما يراه إدموند بورك في كتابه "الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار"، سبق ذكره، ص 165. أما أحمد زيادي فيرى، نقلا عن محمد راغون، أن الوفد الذي قصد يوم 28 يوليو 1907 مدينة الدار البيضاء لم يحظ باستقبال من طرف قائدها أبو بكر بن بوزيد الذي أمعن في إذلاله بإصراره على الامتناع عن مقابلته رغم محاولات الوفد المتكررة، فكان الجواب الذي قبل به الوفد في اليوم الموالي من كون القائد نائما ولم يجرؤ أحد على إيقاظه، دافعا رئيسيا للتمرد وخطوة أولى في الأعمال الثورية. إذ وقر في نفوس القبائل، وجوب الاعتماد على النفس في معالجة شؤونها، واعتبار المخزن وكأنه غير موجود. انظر أحمد زيادي: انتفاضة الشاوية وأحداث الدار البيضاء سنة 1907، سبق ذكره، ص 32.

من المغاربة. وبعد تبادل متقطع لإطلاق النار، بدأت الأوضاع تهدأ رويدا رويدا في المدينة، وأخذت سلطاتها تستعيد السيطرة على الوضع. ولعل الخطأ الفادح والأساسي الذي ارتكب، هو الإنزال قبل الأوان لفريق من بحارة فرنسيين كانوا غير مسلحين بشكل ملائم للعمليات الأرضية بقصد حماية القنصلية الفرنسية، وهو العمل الذي أثار موجة ثانية من القتال والنهب في المدينة. وعندما أخذ الطراد يقصف المدينة في ردة فعل انتقامية لما حدث، عمل الذعر والتدمير الناتجان عن القصف المدفعي على توحيد ساكنة المدينة والقبائل ضد الفرنسيين. وبعد مرور عدة أيام، جرى إنزال ألفين من القوات الفرنسية ضمن حملة عسكرية قادها الجنرال دريد Drude لإقرار الأمن والنظام؛ فعند هذه النقطة يكون التدخل الفرنسي في الشاوية قد دخل مرحلة جديدة⁽¹⁾.

أمام توالي الأزمات سيجد المولى عبد الحفيظ نفسه عاجزا عن القيام بإصلاحات حقيقية وبناء دولة حديثة مؤسسة على إدماج مختلف الشرائح الاجتماعية بشكل كلي. هذا الأمر سيعيد تلك الانقسامات القديمة داخل النخبة المغربية، ويحيي من جديد انعدام الترابط والاستمرارية الذي وسمها، وإن كان عهد المولى عبد الحفيظ قد عرف استقرارا سياسيا، لكنه كان استقرار قصير المدى. فاستمرارية التيارات القوية المناهضة للتدخل الفرنسي من جهة، وللتوجه المركزي للمخزن من جهة ثانية، وتأجج تلك التيارات بين طيف واسع من الناس، وضع حدا لبرامج الإصلاح التي تبناها المخزن سنة 1910. ومرة أخرى جاء الزخم الكبير المحرك للمقاومة المسلحة من البوادي، وكانت النتيجة انتفاضة 1911.

كانت انتفاضة 1911 بمثابة رد فعل من طرف قبائل أحواز فاس ومكناس على الأزمات المتعددة التي قوضت شرعية السلطان مولاي عبد الحفيظ خلال سنة 1910. فتطبيق الإصلاح العسكري الفرنسي عمل على تفاقم وضع متأزم أصلا كان ينظر إليه

¹ - إدموند بورك: الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار، سبق ذكره، ص 166-167.

على أنه وضع لا يحتمل حتى قبل تنفيذ الإصلاح. أما الشرارة أو الحافز الذي أطلق عنان الانتفاضة، فكان إعدام شخصين من رجال القبائل على مرأى العموم في الثامن والعشرين من شهر يناير، جزاء انتهاكهما ضوابط الجيش الجديدة. إذ تلت تنفيذ الإعدام موجة من الغضب عمت البوادي. وبما أن معظم قبائل المنطقة كانت مساهمة بفرق أو أفراد في جيش المخزن، فإن هاته القبائل كانت ترى نفسها معنية بالضوابط الجديدة. بينما أكد الإعدام الفوري فحوى الحكايات التي ظلت تروج لأسابيع في أسواق البوادي عن الطرق التي أضحى بموجبها الجنود المغاربة مجبرين على تبني أساليب النصارى، وكيف أمسى السلطان إمعة في يد النصارى. تقاطعت هذه الأحداث مع ما كان ساريا من تظلمات وشكاوى، وما كان يمارسه الكلاوي وعملاؤه من نهب دون شفقة، ومع الاستياء من توسيع نفوذ المخزن والتعدي الفرنسي على الأراضي المغربية. كما تقاطعت أيضا مع شعور عام كان يرى ضرورة القيام بعمل جريء وقوي إن أريد للمغرب تفادي الوقوع تحت السيطرة الفرنسية⁽¹⁾.

أخذت قبيلة بني مطير بزمam التخطيط للانتفاضة، وهي "القبيلة التي تعرض سكانها منذ أواسط القرن التاسع عشر، بسبب الظرفية المالية والاقتصادية الخاصة التي عاشها المغرب في ذلك الوقت، لضغوط جبائية ثقيلة ومتزايدة، أسفرت عن إفقار السكان، واستنزاف مدخراتهم ومواردهم.. وعلى الرغم من عدم التوفر على أرقام وإحصائيات تسمح بالمقارنة، فقد كان باديا للعيان أن إيالات أحواز فاس ومكناس، على العهد الحفيظي خاصة، قد آلت إلى درجة من الفقر تفوق بكثير ما وصل إليه الحال في القبائل التي تمكنت من الخروج عن دائرة نفوذ المخزن. ويدعم هذا الاعتقاد كون دائرة

¹ - نفسه، ص 262.

الانتفاضات على عهد السلطان المذكور، قد تركزت بصفة خاصة حول فاس ومكناس، أي القبائل التي نالها الإجهاد الجبائي والإرهاق المادي" (1).

في الخامس والعشرين من فبراير، عقد اجتماع في أكوراي، سوق وقرية صغيرة جنوب مدينة مكناس (2). وكان قد خطط له من قبل بني مطير وحضره أعيان آخرون من قبائل المنطقة: قبائل زمور، بني مكيد، وكروان. وبحضور عدد من الشرفاء، تقرر عقد هدنة مؤقتة توقف الصراعات وتبادل الغارات بين القبائل الحاضرة. وفي نهاية الاجتماع، أرسل المجتمعون مبعوثين إلى اتحادية زيان القوية بغاية حثها على تشكيل جبهة موحدة تضم أيضا قبيلة زعير ضد الغزو العسكري الفرنسي الوشيك انطلاقا من الشاوية. كما أرسلوا أيضا مبعوثين آخرين إلى قبائل ناطقة بالعربية في نواحي مكناس تلتزم منهم المشاركة في عمل موحد في فاس. بعد محادثات ومشاورات تقرر عند حضور القبائل للمشاركة في تخليد ذكرى المولد النبوي بفاس، والتي صادفت تلك السنة الرابع عشر من شهر مارس، التآمر على قتل الوزراء (كان الكلاوي هدفا خاصا للمتآمرين) واختطاف السلطان، ثم إعلان الجهاد باسمه. كان التآمر يشمل أيضا قبيلتي الشراردة وبني حسن إضافة إلى القبائل الأربعة التي حضرت اجتماع كروان. غير أن إقدام عملاء الكلاوي على استخلاص ضرائب من قبيلة الشراردة جعلها تدخل في ثورة، خاصة وأن وضعها القانوني كقبيلة جيش يجعلها معفاة من زمن طويل من الجبايات التي يفرضها المخزن، سيفرض على المتآمرين تبني مسار أكثر راديكالية أثناء حركة

¹ - العربي اكنينج: آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر، نموذج قبيلة بني مطير (آيت نظير)، مطبعة أنفو - برانت، فاس، المغرب، 2004، ص 345-346.

² - نشير هنا إلى أن تاريخ الاجتماع وحدث المؤامرة فيه قول مختلف، فبخلاف ما ذهب إليه إدموند بورك، يذكر عبد الله العروي، استنادا إلى فريدريك فيسغريبر، أن اجتماع أكوراي كان في الثاني والعشرين من فبراير 1911، في إطار ما سمي "مؤامرة الشرفاء" التي حاولت تنفيذ مخططاتها باستغلال مراسيم الاحتفال بعيد الأضحى، وليس عيد المولد النبوي، التي وافقت 14 مارس 1911. انظر، الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (1830-1912)، تعريب: محمد حاتمي ومحمد جادور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2016، ص 558-559.

التمرد⁽¹⁾، التي انطلقت أساسا من البوادي وحظيت بدعم شرائح الساكنة الحضرية في كل من مكناس وصفرو وفاس.

في بداية شهر أبريل، بدأ الثوار في تمتين مواقعهم وتعزيزها، فلأول مرة ينساق عدد كبير من القبائل المهمة شمال فاس نحو ثورة تهدد العاصمة وتضعها في عزلة تامة. ولكي يتم إضفاء المشروعية على هذه الحركة ستعمل القبائل المتآمرة على مبايعة المطالب بالعرش المولى زين العابدين ابن مولاي الحسن وأخ السلطان مولاي عبد الحفيظ، وتعيين مخزن جديد يعكس الأصل الأمازيغي للحركة التي جعلت من أبرز مطالبها: إعفاء الصدر الأعظم، إلغاء البعثة العسكرية، إنهاء العمل بضوابط الجيش الجديدة، استخلاص قدر معلوم فقط من الضرائب من القبائل، اختيار كل القياد من طرق قبائلهم، إرجاع الأموال التي اغتصبها المخزن⁽²⁾. إنها باختصار مطالب أنصار بوحمارة نفسها⁽³⁾. ونظرا لعدم قدرة الحركة على كسب دعم أوروبي فعال - وإن كانت فرنسا تعمل في الخفاء على دعم الانقسامات من أجل إضعاف المخزن وتأكيد حاجته إليها- إضافة إلى ضعف قوة القبائل المحاصرة لمدينة فاس على الاستمرار في تضيق الخناق أكثر بسبب التعب والإرهاق، واستعانة المولى عبد الحفيظ بالدعم الفرنسي الذي خلص مدينة فاس من آخر مهاجميها من الأمازيغ في الحادي والعشرين من ماي 1911، بعد آخر هجوم قام به الثوار يوم الثامن عشر من ماي 1911، فإن فشل هذه الانتفاضة كان محتما، ومحكوما عليها بأن تتجاوزها الأحداث المتسارعة التي كانت تعرفها البلاد، خاصة مع اقتراب الحماية.

¹ - إدموند بورك: الاحتجاج والمقاومة، سبق ذكره، ص 263-264.

² - لابد من الإشارة إلى أن هناك مطالب أخرى شكلت موضوع خلاف؛ فرئيس البعثة العسكرية الفرنسية الكولونيل إميل ما نجان نجده في تقريره قد ضمن مطالب أخرى مثل إلغاء المكس، إخلاء المخزن للبرجين المظليين على فاس، وتتحى السلطان عن العرش. انظر: 36. no. 911, April 10, 1911, C-23 ? Mangin to Guerre, Série, Guerre, نقلا عن إدموند بورك: الاحتجاج والمقاومة، سبق ذكره، ص 266.

³ - عبد الله العروي: الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (1830-1912)، تعريب: محمد حاتمي ومحمد جادور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2016، ص 561.

ولما صار السلطان يقبل بأن تصير القوات الأجنبية سوطا لمعاقبة رعاياه، حيث لم يعد الأمر مقتصرًا على الهوامش ومناطق التخوم، بل سيرة ممنهجة تمارس في المناطق الداخلية للبلاد، زادت حدة المقاومة والتمرد ضد المخزن، وشق القبائل لعصا طاعته. وبتفاهل الوضع وتكاثر الاشتباكات مع الجيش الفرنسي على وجه الخصوص، لم يعد السلطان هو المستهدف من التمردات، وهو الذي كان يجد، إلى حدود 1911، في الأوروبيين حماة له ولعرشه، بل بات المعني بالحصار في السنة الموالية الأوروبيون العاملون لصالح السلطان. وعندما تمردت قوات المخزن في 17 بريل 1912 مدشنين لانتفاضة عارمة مندة بمعاهدة 31 مارس 1912، حوصرت فاس مرة أولى وتطلب فك الحصار أربعة أيام، ثم مرة ثانية استدعى فكه مجهودات أكثر، ولم يفلح الفرنسيون في وضع حد له إلا في 31 ماي 1912. وقد حملت السلطات الفرنسية مولاي عبد الحفيظ مسؤولية الأحداث الدامية، وتم إرغامه على التنازل عن العرش يوم 12 غشت 1912. وعند هذا الحد أعلن نصف سكان الجنوب ولاءهم لأحمد الهيبة نجل ماء العينين، واستعدادهم لمتابعة المقاومة تحت لوائه⁽¹⁾.

عموما، يمكن القول مع عبد الله العروي، إن انتفاضات الحواضر بمغرب القرن التاسع عشر ظلت محدودة، نظرا لتحكم المخزن في ضبط شؤون الحواضر، وإلى قدرات أهلها من جهتهم في التعامل إيجابيا معه. وحتى إن ذهب بعض المؤرخين الأوروبيين إلى اعتبار فتنة أهل فاس عام 1873 (أي انتفاضة الدباغين) -وهي الأطول مدة-⁽²⁾ دليلا على إمكانية إسقاط نظرية القوى البورجوازية ضد التسلط الملكي على المغرب، في شطط تحليلي واضح بسبب الإسقاط الفج لثورة الكومينال (la révolution communale) بأوروبا، فإن عبد الله العروي يذهب في التأكيد إلى أن هذه الأحداث لم تمثل ثورة

¹ - عبد الله العروي: الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (1830-1912)، سبق ذكره، ص 562.

² - غطت أحداث انتفاضة الدباغين فترة تمتد من شهر رجب 1290 (1873 للميلاد) إلى شهر ربيع الثاني 1291 (1874 للميلاد).

بورجوازية ضد ملكية متسلطة، وإنما كانت بالدرجة الأولى رد فعل عنيف لحرفيين وتجار صغار منتظمين في حنطات ومستعدين لإظهار تضامنهم والتفافهم حول الطريقة التي ينتمون إليها حين اشتداد الأزمات. كما دلت الأحداث على أن التنظيم الحرفي هو بحق ظاهرة حضرية؛ فثقل الضرائب وتدهور مستوى المعيشة بسبب انخفاض قيمة العملة، فضلا عن اشتداد منافسة السلع الأجنبية، تطورات لم تقلص من شدة الاعتقاد السائد في دأب الحرفيين على تعزيز مواقعهم والاغتناء على حساب أهالي البوادي المجاورة. ومهما يكن فإن امتلاك الحنطات للعديد من العناصر الكامنة المؤهلة لإشعال فتيل الاحتجاج وتحويله إلى ثورات، سرعان ما خبا تاركا المجال مفتوحا أمام قوى التمرد الوافدة من خارج الحواضر⁽¹⁾.

✓ تمرّدات البوادي:

إذا كان المخزن قد استطاع التحكم في شؤون الحواضر، فالبوادي ظلت طيلة القرن التاسع عشر محط تمرّدات بلغت حد تهديد مركز السلطة بشكل مباشر. ارتبطت هذه التمرّدات، في وقوعها وتطورها، بالتفقير العام الناتج عن الضغوط الاقتصادية الخارجية. هذه التمرّدات لم تسر على نفس الخط، إذ يمكن أن نميز فيها، مع عبد الله العروي، بين أربعة أشكال أساسية:

- تمرّدات ضد العمال والقواد: شكل تسلط العمال القاعدة التي انبنت عليها تمرّدات البوادي خلال القرن التاسع عشر، والتي كانت الوسيلة المشروعة للتعبير عن السخط ليس ضد المخزن، وإنما ضد جور العمال. وهكذا، فبعد غداة وفاة السلطان محمد بن عبد الرحمان مثلا سنة 1873، هاجم كل من مسفيوة وحاحة عمالهما، وهدد الرحامنة وأولاد بوسبع وبني حسن بالتمرد إذا لم يستبدل قوادهم بأخرين. واقتداء بسيرة مولاي عبد

¹ عبد الله العروي: الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (1830-1912)، سبق ذكره، صص 174-178.

الرحمن، رفض الحسن الأول الاستجابة للمطالب، فتمردت القبائل المذكورة فعلا. وعند وفاة هذا السلطان، تمرد للأسباب نفسها أهالي تادلة والرحامنة والشاوية وعبد.

- تمردات ذات طابع مهدي قادها الروكي والهبري والزرهوني، وقد كانت موجهة ضد سياسة المخزن بالذات، وانتشرت شرارتها وأخمدت بسرعة. ظل المخزن يتوجس منها حيث اعتبرها السلطان تهديدا حقيقيا لشرعيته في الحكم⁽¹⁾.

- تمردات القواد الكبار بغرض تحقيق أغراض شخصية: تمثل هذه التمردات من حيث الأصل والمنحى تجليات "الانتفاضات الفيودالية". ارتبطت هذه الأغراض بتقوية شوكة القياد وتوسيع دائرة نفوذهم، أو السعي نحو انتزاع استقلالهم (حالة إبراهيم بن إيسمر قائد آيت إيصق)، كان يواجهها المخزن إما باحتوائها ومنحها منزلة أكبر، أو كسر شوكتها وتعيين قواد آخرين بدلها.

- قلاقل تعتبر امتدادا طبيعيا للحركات الهادفة إلى استعادة هيبة المخزن، وتم أغلبها تحت ضغط إكراهات دبلوماسية. فإهمال المخزن لمناطق سوس وشرق البلاد لمدة ناهزت ستين عاما بسبب ضعف إيراداتها، جعل الأهالي يبادلون المخزن الإهمال وعدم الاكتراث، بل والمقاومة عند تعيين السلطان قواد بهذه المناطق بغرض الحد من التهديدات الأوروبية واختراق الجيش الفرنسي للمجال الشرقي، وهو التعيين الذي عد انتقاصا لمكتسبات أضحو حريصين على الإبقاء عليها.

¹ - اندلعت ثورة الروكي مباشرة بعد نكسة تطوان (1860)، وشملت ثورة الهبري منطقة كانت تنشط فيها القوات الفرنسية. والمؤكد أن السخط على سيرة السلطان كان الأصل في التمرد، ذلك أن العامة المتضررين كانوا لا يترددون في الانخراط في صفوف التمرد، في حين التزم الخاصة الحياد. وقد التجأ الروكي بعد هزيمته إلى ضريح مولاي إدريس بزرهون، وعلى عكس العادة حبسه الشرفاء، وحزوا رأسه وسلموه للسلطان. أما الهبري ففر إلى وزان لطلب شفاعة سيد الزاوية، ومع ذلك أمر السلطان بالقصاص منه مما أوجع سوء التفاهم بينه وبين شريف وزان. واعتمدت الأدبيات المخزنية نعت الثوار بصفة الروكي، وهي صفة تحيل على مروق الخوارج، ونجد معالم واضحة لسخط رجال المخزن على زعماء التمرد على طول صفحات الجزء التاسع من الاستقصا للناصري، ص، 108-109 و143 بخصوص تمرد الروكي. ذكره العروي في: الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية، سبق ذكره، ص 215.

يبدو من خلال هذه الأشكال التي تحدث عنها عبد الله العروي لتمرّدت البوادي بمغرب القرن التاسع عشر، أنها تأبى المطابقة والقراءة الواحدة. لكن أخطرها تلك التي اتخذت طابعا مهدويا، ولم تستند إلى قاعدة قبلية معينة، وهي بالذات من كان لها الأثر في القضاء على النظام القائم. في حين اعتمدت الحالات الأخرى، وهي الأكثر عدداً، التمرد كوسيلة للتعبير عن مطالب ملحة للرعية، وعن رغبة الزعماء في المشاركة في التدبير، ومن أجل تكريس استقلالية اعتاد عليها أهالي منطقة ما (1).

إجمالاً، يمكن القول إن القرن التاسع عشر الممتد شكل مرحلة مخاض فاصلة في اتجاه الخضوع للسيطرة الاستعمارية، وذلك بسبب البنيات المتحجرة التي شلت المغرب على مستوى كل من النمط الاقتصادي والنظام السياسي وطريقة التفكير المناقضة لاستيعاب الإصلاح والعاجزة عن مواجهة المد الأوروبي. وبذلك ظلت الإصلاحات معطوبة ولم تؤدّ وظيفتها كرافعة من روافع التحديث (2)، بل عمقت من الأزمة وفواعل الاحتجاج والتمرد التي طبعت بوادي المغرب أكثر من حواضره، هوامشه أكثر من مركزه، خاصة مع اقتراب الحماية التي بدأت باحتجاجات عارمة من طرف بعض القبائل والجنود الذين لم يتقبلوا أن يبيع السلطان المغرب للسفير الفرنسي أوجين رينيو (Eugène Regnault)، مهندس معاهدة الحماية، يوم 30 مارس 1912، وهو رد فعل فاجأ الخبراء الاستعماريين الذين كانوا يعتقدون أن احتلال المغرب سيمر ببساطة وسهولة ومن دون مقاومة، خلافاً للحالة الجزائرية (3).

¹ - عبد الله العروي: الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية، سبق ذكره، صص 214-217.

² - محمد القبلي: موجز تاريخ المغرب، (إشراف وتقديم)، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، ط1، 2015، ص 309.

³ - دانييل ريفي: تاريخ المغرب من مولاي إدريس إلى محمد السادس، ترجمة: المهندس أحمد بن الصديق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2020، ص 279.

4- الحركات الاحتجاجية لمغرب الاستعمار:

في مطلع القرن العشرين، ساهم تدهور الأوضاع الداخلية للمغرب بجانب الضغوط الفرنسية في إفشال محاولات الصمود في وجه الهيمنة الاستعمارية؛ وكان من مظاهر هذا التدهور أن اضطر المولى عبد الحفيظ الذي تمت مبايعته سلطانا للجهاد إلى التوقيع على معاهدة الحماية بتاريخ 30 مارس 1912⁽¹⁾.

وإلى حدود هذه الفترة، كانت السياسة الفرنسية تتبنى مذهب الاستعمار المباشر القاضي بإدماج المستعمرات ضمن التراب الفرنسي مع استثناءات قليلة من قبيل نظام الحماية المعتمد بكل من تونس والهند الصينية، وهي استثناءات فرضتها التحولات التي عرفها النظام الاستعماري، نهاية القرن التاسع عشر، ليصبح أكثر مرونة وأقل تكلفة، وذلك إلى جانب تطور الرأي العام الفرنسي ومناهضته لسياسة الضم والإدماج لأسباب داخلية. أما بالنسبة لاختيار نظام الحماية بالمغرب، فالظاهر أن فرنسا قد استوحته من تجربتها بتونس مقارنة ما كان عليه الأمر بالجزائر. ومما لا شك فيه أن شخصية المغرب التاريخية والحقوقية والدولية قد لعبت دورا أساسيا في الأخذ بهذا التوجه.

¹ - يذكر إدموند بورك أن تنازل المولى عبد الحفيظ عن العرش لم يكن اضطراريا بقدر ما كان نتيجة مساومات ومفاوضات كلف بها ليوطي كل من الكونت سانت أولير، الدبلوماسي والخبير بشؤون المغرب، والسي قدور بن غبريط، العقل الحصيف الدائم الحضور في هندسة السياسة الفرنسية في المغرب، وانتهت بقبول السلطان الحصول على معاش يساوي 15.000 جنيه استرليني وضمان إقامته بطنجة. يضاف إلى ذلك قائمة طويلة من الممتلكات اعترفت له الحكومة الفرنسية بحق التصرف فيها بوصفها جزءا من ممتلكاته الشخصية وليست جزءا من الملك العمومي. انظر في هذا الصدد: إدموند بورك: الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار (1860-1912)، سبق ذكره، ص 324-325.

وقد استوعب هوبير ليوطي (Lyautey Hubert) هذا البعد عندما تقلد مهمة أول مقيم عام بالمغرب، فحرص جهد المستطاع على أن يظل مخلصا لروح الحماية بما يتلاءم وفحوى المعاهدات الدولية⁽¹⁾.

1.4 مقاومة القبائل احتجاج عفوي ضد التدخل الاستعماري:

على الرغم من أن فرنسا هي التي فرضت معاهدة الحماية ووقعتها، فإن التزامات دولية سابقة قد أجبرتها على التخلي لإسبانيا عن جزء معين من التراب المغربي (المنطقة الخليفية)، وكذا على الاعتراف بالطابع الدولي لمدينة طنجة. وهكذا أصبح المغرب موزعا بين مناطق خاضعة لفرنسا وأخرى لإسبانيا بالإضافة إلى المنطقة الدولية. وإذا كان الفصل الأول من معاهدة الحماية قد قضى في أمر اقتسام الكعكة المغربية بين القوى الأجنبية من حيث الحدود والصلاحيات، فإن الفصل الثاني من هذه المعاهدة قد أوكل لفرنسا الحق في القيام بعمليات عسكرية، وهو حق مبارك من طرف السلطان، قصد استتباب السكينة والتأمين على المعاملات التجارية، في إطار ما أطلق عليه الفرنسيون عملية التهدئة (La Pacification).

وبالرغم من انسجام هذه العمليات، التي كانت تتم بمباركة السلطان وبمشاركة جنود مغاربة، مع بنود الحماية، فإن ذلك لم يمنع من اندلاع مقاومة شعبية قوية بمختلف الجهات لمواجهة جيوش الاحتلال الفرنسي باسم الجهاد؛ بحيث نجد شهادة بعض الضباط الفرنسيين تؤكد على تلازم توغل الغزو الفرنسي باحتدام مقاومة أغلب القبائل التي كانت متحمسة للدفاع عن حوزة البلاد حتى النهاية⁽²⁾.

¹ - محمد القلي: موجز تاريخ المغرب (إشراف وتقديم)، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، سبق ذكره، ص 311.

² - أنظر مثلا: Augustin Guillaume, Les Berbères marocains et la Pacification de L'Atlas central 1912-1933, Julliard Sequana, Paris, p.103

ومن أبرز هذه الحركات الجهادية حركة الشيخ أحمد الهيبة بن ماء العينين التي هزت المغرب كله وجعلت من زعيمها سلطانا محررا بعد أن تنازل المولى عبد الحفيظ عن العرش. فبعد وفاة والده الشيخ ماء العينين بتزنييت في أكتوبر 1910، بايعت قبائل صحراوية وأخرى سوسية ابنه أحمد على الجهاد والزحف نحو الشمال، فسار نحو مراكش التي دخلها بمعوية جيوشه وأنصاره سنة 1912، لولا أنه انهزم في شتتبر من نفس السنة بمعركة سيدي بوعثمان التي أجهضت الحركة كلها فترجع هو وأتباعه إلى تارودانت، ومنها إلى كردوس في جبال الأطلس الصغير حيث تابع المقاومة إلى أن توفي سنة 1919، فواصل الجهاد بعده أخوه مربيه ربه.

وأثناء الحرب العالمية الأولى التي زج بالمغرب في غمارها، لم تتوقف حركة المقاومة بالصحراء والجبال، مما جعل أعوان ليوطي يعربون عن اقتناعهم بنجاعة الاحتلال المفروض بالسلاح خلافا لشعارات المقيم العام الداعية إلى الليونة والاحتلال السلمي. ونتيجة لهذا، لجأ هؤلاء الضباط إلى أكثر الوسائل عنفا ووحشية بحيث لم يترددوا في إحراق القرى وقصفها بالطيران وتسميم المياه وتخريب المنشآت ونهب الماشية والمحاصيل الزراعية.

ومن أبرز حركات المقاومة في هذه الفترة، حركة قبائل التسول وغيثة بنواحي تازة وكذا حركة موحا أوحمو الزياني بالأطلس المتوسط، وهي حركة ولجت باب الأسطورة المحلية وارتقت إلى مستوى اللحمة الوطنية، إذ ألحق زعيمها هزيمة نكراء بالغزاة في معركة الهري (13 نونبر 1914)، مما جعل ليوطي يعتبر أن خسائرها المادية لا مثيل لها في تاريخ فرنسا الاستعماري. وقد استمرت حركة المقاومة التي قادها موحا أوحمو الزياني إلى حين اختياره الاستشهاد بدل الاستسلام في معركة 27 مارس 1921.

أما في الشمال فقد أخرجت مقاومة قبائل الريف وقبائل جباله بسط نفوذ الإسبان على المنطقة. فبالنسبة لقبائل الريف، اندلعت المقاومة بقيادة الشريف أمزيان الذي هزم

الإسبان منذ ما قبل الحماية في عدة معارك أشهرها معركة "وهدة الديب" سنة 1909 بضواحي مليلية المحتلة، وهي معركة كانت لها انعكاسات سياسية واجتماعية خطيرة داخل اسبانيا. ولما استأنفت اسبانيا سياستها للتهدة على إثر انتصارها على قبائل جباله بقيادة الشريف أحمد الريسوني، حاولت التوغل في الريف، إلا أنها فوجئت بمقاومة شرسة تزعمها محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي اضطلع بزعامة القبائل الريفية بعد وفاة والده في شتبر 1920. ففي سنة 1921 انتقلت هذه الحركة الريفية إلى مرحلة المواجهة مع القوات الإسبانية فطردتها من المناطق التي سبق أن احتلتها في أبران وإغربين شرقي الحسيمة باعتماد أسلوب الإغارة الخاطفة أو حرب العصابات. وفي 21 يوليوز من السنة نفسها، حققت حركة الخطابي انتصارا ساحقا على القوات الإسبانية بمعركة أنوال الشهيرة التي مني فيها الإسبان بخسائر بشرية كبرى وغنمت فيها المقاومة أسلحة حربية كثيرة.

ولئن كان الخطابي في مواجهته للقوى الإسبانية لم يقف عند هذا الحد، بل تعداه إلى إدخال إصلاحات ضمن القبائل الريفية وتوحيدها تحت سلطة مركزية واحدة، وتنظيم العلاقات الداخلية والخارجية مع ضبط المعاملات المالية والقضائية والإدارية عن طريق إقامة مؤسسات وأجهزة تملأ الفراغ الناتج عن انهيار السلطة المخزنية وتراجع النفوذ الاستعماري نتيجة الهزائم العسكرية، فإن هذه التطورات لم تكن لتغيب عن أعين رجال الحماية الفرنسية الذين غضوا الطرف، عمدا، بغرض خلق المتاعب لإسبانيا والضغط عليها قصد الحصول على تنازلات حول ترسيم الحدود بين منطقتي الاحتلال وتحديد المجال الدولي المرتبط بمدينة طنجة.

ونظرا لما أصبحت تحظى به المقاومة الريفية من شهرة وتأيد في أوساط القبائل الحدودية، فإن الحماية الفرنسية لم تعد قادرة على الاستمرار في سياسة غض الطرف التي كانت تنهجها فيما قبل، فاختارت المواجهة وحصدت الهزائم، وتعاضم تخوفها من تهديد حركة المقاومة الريفية بقيادة عبد الكريم الخطابي لبعض المدن المجاورة كتازة وفاس ووزان. وقد تسببت هذه التطورات في إحداث هزة عنيفة في الأوساط السياسية والرأي العام

الفرنسي، مما أدى إلى سحب القيادة العسكرية من ليوطي وإسنادها إلى المارشال بيتان (Pétain)، وهو ما شكل صدمة قوية كان لها دور حاسم في تقديم المقيم العام لاستقالته ومغادرة المغرب. أما القيادة العسكرية الجديدة فعملت على تقوية التنسيق مع القيادة الإسبانية بغرض تشديد الخناق على المقاومة الريفية إلى أن استسلم الخطابي للفرنسيين في 27 ماي 1926، وتم نفيه بعيدا عن الوطن بجزيرة لاريونيون (La Réunion).

ولم يحد استسلام قائد الحركة الريفية من استمرار المقاومة في جهات أخرى بالمغرب مثل جبل صاغرو وتخوم الصحراء، فقد صمدت قبائل آيت عطا في وجه قوات الجنرال هوري (Huré) وكبدتها خسائر بالغة في معركة بوكافر (فبراير-مارس 1933) بحيث لم ينل من هذه المقاومة سوى طول أمل الحصار ولجوء المستعمر إلى القصف الجوي. ومع هذا فإن عسو أوبسلام، زعيم هذه الحركة، لم يستسلم إلا بعد الحصول على ضمانات تضع المنطقة خارج نفوذ الكلاوي، وتصون كرامة آيت عطا وعزة قبائلها. ومن جهة أخرى فإن قبائل آيت باعمران المستقرة بجنوب الأطلس الصغير قد قاومت هي الأخرى عبر مشاركتها في حركة الهيبة وخلفه مربيه ربه، حيث واجهت القوات الفرنسية جنوبي تيزنيت، وانتهى بها الأمر إلى أن فضلت الوصاية الإسبانية كأخف الضررين، وذلك بإبرامها اتفاقا سمح للجنرال كاباص (Capaz) بإنزال قواته في مرسى سيدي إفني (ربيع 1934). وهناك مقاومة آيت مرغاد بقيادة زايد أوحاماد التي وقفت في وجه الفرنسيين إلى أن سقط زعيمها في ساحة المعركة بقصر تادافالت قرب تنغير (مارس 1936). وقد احتفى الفرنسيون بمقتل هذا القائد واعتبروا تصفيته أمرا سيحسن الوضع الأمني بصفة ملموسة في المناطق الواقعة بين زيز ودرعة وكذا الجبل والصحراء معا ⁽¹⁾.

¹ - محمد القبلي: موجز تاريخ المغرب (إشراف وتقديم)، سبق ذكره، صص 319-320-321.

ولئن سقطت معاقل المقاومة تباعا إلى غاية 1936 بسبب التفوق التقني للقوات الفرنسية والإسبانية من جهة، وغياب التلاحم والتشاور والتنسيق بين مختلف الحركات عبر ربوع البلاد من جهة أخرى، فإن هذه الأخيرة عملت على تأخير الاحتلال العسكري لمدة أربع وعشرين سنة من تاريخ توقيع معاهدة فاس.

2.4 الظهير البربري ونشأة الحركة الوطنية:

"كانت إقامة لوسيان سان (Lucien Saint) ستمر في هدوء شبه تام لو لم يتخذ قرارا خطيرا في شأن المحاكم العرفية ببلاد البربر، سيؤثر سلبا على مستقبلنا في المغرب، فقد تولد عن هذا القرار معارضة صريحة مفتوحة بعدما كانت مستترة وسرية. ففي 16 ماي 1930، تم توظيف صدور الظهير الذي ينظم ما سمي "بالعدلية البربرية في بلاد العرف" ذريعة لإضرام فتيل الاضطرابات التي منحت الدوائر الوطنية الصغيرة المشتتة عبر البلاد القوة اللازمة للتوسع وتوحيد الصفوف، الشيء الذي أسفر عن خلق حزب سياسي مناوئ لفرنسا بعدما كان الأمر لا يتعدى حركة تعبر عن رأي مخالف" ⁽¹⁾. هكذا عبر جورج سبيلمان، ضابط الشؤون الأهلية، عن الأثر الذي أحدثته الظهير البربري في إرباك السياسة الاستعمارية وإشعال فتيل الاضطرابات والاحتجاجات بالعديد من المدن المغربية.

كان السلطان سيدي محمد قد أمضى في ماي 1930 الظهير القاضي بوضع نظام عدلي خاص بالبربر. وبذلك أضفي طابع الشرعية على الأعراف البربرية، وجعلت القضايا الجنائية منها من اختصاص المحاكم الفرنسية. فانفجرت المدن غضبا على الفرنسيين الذين اتهموا بإجبار السلطان على التخلي عن حقوقه في المناطق البربرية، مع

¹ - جورج سبيلمان: المغرب من الحماية إلى الاستقلال، 1912-1956، ترجمة: محمد المؤيد، منشورات أمل، التاريخ والثقافة، المجتمع، 2014، ص 57.

ما في ذلك من المس بوحدة الإمبراطورية الدينية والسياسية ومن السعي في تفريق صفوف العرب والبربر وفتح الطريق أمام المبشرين المسيحيين لبث النصرانية في البربر. وبدا ذلك مناورة ميكافيلية لدعم الهيمنة الفرنسية على المغرب⁽¹⁾. ففار غضب سكان المدن خوفا على الإسلام. وانحصر الاحتجاج أول الأمر عند إقامة الصلوات الجماعية ورفع العرائض والأصوات تضرعا إلى الله باللطيف، إذ ظل الناس يرددون في المساجد دعاء "اللهم يا لطيف الطف بنا وبما جرت به المقادير ولا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر". لكنه سرعان ما تحول إلى مظاهرات في الشوارع وإلى اصطدام مع السلطات المحلية في العديد من المدن الكبرى مثل فاس وسلا والرباط والدار البيضاء وبعدها في مكناس وطنجة ومراكش.

وإذا كان الظهير البربري الذي جاء متمما للسياسة البربرية التي يعود أصلها إلى ظهيري 1914 و1924 القاضيين بوجوب تدبير شؤون القبائل البربرية بناء على قوانينها وأعرافها، وبتحويل المجالس البربرية بعض السلطات القضائية، يندرج ضمن سياسة استعمارية تقوم على التفرقة كأداة للسيادة والتحكم. فإن شدة ما جرى من ردة فعل حياله كان مفاجئا حتى لكبار مستشاري الحماية الفرنسية الأكثر اطلاعا على أوضاع شمال افريقيا أمثال أوربان بلان، المندوب العام للحماية وأكثر مستشاري ليوطي خبرة وثباتا⁽²⁾، وعاملا حاسما في بروز وانطلاق حركة وطنية تزعمها بداية كل من محمد بن الحسن الوزاني وعلال الفاسي وعبد اللطيف الصبيحي وأحمد بلا فريج والمكي الناصري في المنطقة الفرنسية، وبزعامة الحاج عبد السلام بن العربي بنونة وعبد الخالق الطريس ومحمد داوود في المنطقة الإسبانية، حيث أسهمت الاحتجاجات الشعبية ضد الظهير البربري في

¹ - ويليام هويسنطن: الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول، تحت قيادة الجنرال نويس 1936-1943، تعريب: إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة رقم 10، الطبعة الأولى، 2001-2002، ص 55.

² - نفسه، ص 57.

خلق فرصة مواتية لناء جهاز حزبي عصري لمناهضة الاستعمار، على الرغم من محاولات الاحتواء والتطويع التي انتهجتها السلطات الاستعمارية من وراء حجاب السلطان تجنباً لمواجهة سافرة، مباشرة مع السلطات الاستعمارية.

هكذا، وفي سنة 1934 سيتم تأسيس منظمة تحت اسم "كتلة العمل الوطني"، لها برنامجها الخاص، الذي كان من مقتضياته: إحداث مملكة دستورية متحررة ومجلس وطني منتخب بالاقتراع العام على مرحلتين، وإقرار الحقوق المدنية والتعليم الإجباري⁽¹⁾. وقد سعى الوطنيون في سعيهم لإسقاط الظهير البربري ومواجهة الحماية الفرنسية في أفق تحقيق الاستقلال إلى تعبئة الناس باستثمار الوجدان الديني للمغاربة الذي انضاف إلى مشاعر السخط الاجتماعي اتجاه أهداف الظهير خاصة لدى فئة العمال والتجار والحرفيين الذين كانوا يعانون أيضاً من حدة الأزمة الاقتصادية، والعمل على تأطير الوعي السياسي الناشئ بتناقضات القضية الوطنية وطبيعة المخططات الاستعمارية من جهة، واستثمار الظروف الدولية في كسب الأنصار وسط الهيئات السياسية في الميتروبول من جهة أخرى.

عموماً يمكن القول، "إن الحركة الاحتجاجية ضد الظهير كانت، حسب محمد حسن الوزاني، فرصة للتجسيد العملي للمقاومة السياسية خلفاً للمقاومة المسلحة. واكتسى برنامج مواجهة الظهير طابعاً دينياً سواء من حيث الوسائل (قراءة اللطيف)، أو أمكنة الاحتجاج (المساجد والكتاتيب القرآنية)، أو من حيث الخطاب الاحتجاجي الذي ركز على أهداف الظهير في القضاء على الإسلام ونشر التنصير"⁽²⁾. كما يمكن القول إن كانت نشاط الحركة الوطنية بوصفه تجسيدا واعيا لرفض السياسة الاستعمارية القائمة على التفرقة

¹ - ويليام هويسنطن: الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول، سبق ذكره، ص 70

² - عبد العزيز الطاهري: الذاكرة والتاريخ، المغرب خلال الفترة الاستعمارية (1912-1956)، تقديم: د. جامع بيضا، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2016، ص 247-248.

والاستغلال لم يكن مجرد رد فعل شعبي عفوي، قد استطاع التأثير في هذه السياسية وإرغام السلطات الاستعمارية على التراجع عن أخطر بنود الظهير، بإصدار ظهير 8 أبريل 1934 القاضي بإرجاع القبائل الأمازيغية إلى المحاكم الشرعية. غير أن هذا لم يكن كافيا لإعفاء سلطات الحماية من تحميلها مسؤولية تأزيم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع المغربي الذي بات أكثر مما مضى على استعداد لمواجهة الاحتلال والنضال من أجل إسقاطه.

3.4 الاحتجاج العمالي والنضال الوطني:

عرف المغرب خلال النصف الأول من القرن العشرين دينامية استثنائية على كافة الصعد والمستويات، بفعل التحولات الجذرية التي عاشها على المستوى السياسي نتيجة توقيعه لمعاهدة الحماية، وما واكب ذلك من دينامية مجتمعية تفاعلت مع واقع الاحتلال الأجنبي، واتخذت شكل مقاومة مسلحة في البوادي، وحركة مقاومة مدنية، ثقافية في المدن، انطلقت مع "حركة اللطيف" التي جسدت البداية الفعلية للتحدي السياسي العلني للحكم الاستعماري⁽¹⁾، سرعان ما تحولت إلى حركة اجتماعية تظافر فيها السياسي بالاجتماعي (الحركة الوطنية) وشكلت مرحلة جديدة في الاحتجاج والمقاومة بنفس نضالي تحرري يروم إضعاف القوة الاستعمارية والتعجيل بجلائها وانتزاع استقلال المغرب. ولما كان الظهير البربري بمثابة الشعلة التي أوقدت نار حركة اللطيف وعجلت بنشوء الحركة الوطنية كحركة احتجاجية، فإن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كان يعيشها المغرب في سياق الأزمة العالمية لسنة 1929 من جهة، وتوالي سنوات القحط والجفاف من جهة ثانية، إضافة إلى عامل منافسة البضائع اليابانية التي أبارت البضائع السلالية في السوق، حيث يذكر السلاليون عام 1930 بأنه "عام اليابان"، قد فتحت الباب على

¹ - ديل إيكلمان: المعرفة والسلطة في المغرب: صورة حياة مثقف من البداية في القرن العشرين، ترجمة: محمد أعفيف، دار النشر ملابطا، طنجة، 2009، ص 214.

مصراعيه أمام أزمة أخرجت، مثلاً، ما يناهز الربع من تجار سلا من المعاملات ونزلت بصغار التجار وأرباب الحرف إلى أدنى مستويات المعيش (1).

ولا غرو أن تنتعش حركة الاحتجاج في ظل هذه الظروف التي مست كثيراً أوضاع المغاربة، والحرفيين منهم على وجه الخصوص، حيث ظلت هذه الفئة على استعداد دائم للانخراط في حركة النضال الوطني، ولا أدل على ذلك تضمين الحركة الوطنية مطالب هذه الفئة ضمن دفاتر المطالب التي كانت ترفعها هذه الحركة طيلة فترة الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي (2). هنا ستشكل انتفاضة الحرفيين بسلا سنة 1937 نموذجاً لحركات احتجاجية قامت على أساس الظلم الاستعماري، ورامت تفكيك سيطرة السلطات الاستعمارية على المجال الاجتماعي والاقتصادي، حيث سيدخل عدد من الحرفيين المنتسبين لحرفة "الحصارة" في اعتصام سلمي بالإدارة البلدية يوم 11 فبراير 1937 للضغط على المراقب المدني بسلا برفع أجورهم وتخفيض ساعات العمل، لكن أمر احتجاجهم انتهى بهم جميعاً في السجن البلدي.

في اليوم الموالي حاول المراقب المدني إخلاء سبيلهم، فرفضوا ذلك إلى حين تحقيق مطالبهم. غير أن تعنت الإدارة البلدية جعل من الأوضاع تتأزم أكثر لتتحول إلى أعمال عنف وفوضى عارمة (تم التوجه إلى السوق المركزي ونهب محلات بيع الخبز) ومعارك قوية بين القوات المخزنية والمتظاهرين الذين وصل عددهم إلى 200 و300 حرفياً. وقد أسفرت المواجهات عن اعتقال مجموعة من المتظاهرين وتقديمهم إلى المحاكمة (3).

¹ - ويليام هويسنطن: الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول، سبق ذكره، ص 64-65.

² - العربي واحي: انتفاضة الحرفيين بسلا، ورقة ضمن المؤلف الجماعي: الحركة الوطنية بمدينة سلا، النشأة، الرواد، الخصوصية، مائدة مستديرة أيام 7-8 مارس 2003، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة الأمانة، الرباط، 2004، ص 138.

³ - حكم على سبعة منهم بمدد تتراوح بين ثلاثة أشهر وشهر واحد سجناً. للتعرف على أسماء المتعلمين الذين صدرت في حقهم الأحكام، انظر: العربي واحي: انتفاضة الحرفيين بسلا، سبق ذكره، ص 236.

4.4 أحداث 29 يناير 1944:

ظل القفز على حبل التفرقة اللعبة المفضلة للسلطات الفرنسية، إذ لم تفوت أي فرصة لزرع فتيل التفرقة وإضعاف الحركة الوطنية باستغلال الاختلافات والمنافسات القائمة بين مختلف تعبيرات الوطنيين المغاربة، إلا أن تقديم عريضة 13 يناير من لدن "الحركة القومية" المطالبة بالاستقلال والداعمة لعريضة 11 يناير، وكذا العرائض الشعبية التي كانت تحملها الوفود إلى القصر السلطاني، ستفشل هذه المحاولة. هكذا ستلجأ السلطات الأمنية إلى سياستها التحكيمية والترهيبية، بالرغم من وجودها سياسيا تحت مسؤولية "فرنسا الحرة" بزعامة الجنرال دوغول. فتتهم مجموعة من قادة الحركة الوطنية بالمنطقة الخليفية "بالتعامل مع النازية"، وتعتقل بعضهم، وتمنع التجمعات وتنظيم الوفود لزيارة السلطان. فتكون النتيجة عكس ما خططت له، حيث ستنفجر أحداث ستعطي للمطالبة بالاستقلال بعدا اجتماعيا غير متوقع⁽¹⁾.

انطلقت الأحداث أو بمظاهرة سلمية وسط القصر السلطاني بالرباط، وكان الهدف منها، المطالبة بإطلاق سراح القادة المعتقلين (أحمد بلافريج، محمد اليازيدي، الهاشمي الفيلاي، وعبد العزيز بن إدريس....) تحت طائلة تهمة ملفقة، وقد أدى الضغط عبر هذه المظاهرة إلى إطلاق سراح محمد اليازيدي الذي أحضر للقصر لتهدئة المتظاهرين الذين كان قد بدأ بعضهم في التهجم على رجالات المخزن الذين ردّدوا، دون احتراس عمالة بلافريج. لكنه على العموم انتهت المظاهرة في هدوء داخل القصر (ساحة المشور)، أما خارجه فقد وقعت اشتباكات مع الوحدات العسكرية للحماية التي أطلقت النار على المغاربة.

¹ - المصطفى بوعزيز: الوطنيون المغاربة في القرن العشرين، الارتباط العضوي بين السياسي والاجتماعي، سبق ذكره، ص 359.

ستشهد سلا مظاهرة في نفس يوم السبت 29 يناير. وستعرف فاس يوم الاثنين 13 يناير أحداثا مماثلة، أي مظاهرات احتجاج، ومطالبة باطلاق سراح المعتقلين زورا، وتدخل عنيقا للجيش والشرطة وردود فعل من طرف المغاربة⁽¹⁾.

5.4 أحداث دجنبر 1952 بالدار البيضاء:

تعتبر انتفاضة 7-8 دجنبر 1952 الحضرية بالدار البيضاء محطة بارزة في تاريخ "الصراع الطبقي" المغربي خلال فترة الحماية، نظرا للأوضاع السياسية التي رافقتها، سواء قبل، أثناء أو بعد الانتفاضة، أو فيما يتعلق بالسبب المباشر لانفجارها والحركة التي كانت وراءها أو بالنظر للمجال الذي حدثت فيه أو للشرائح الاجتماعية التي ساهمت فيها⁽²⁾.

كانت الانتفاضة أول عمل احتجاجي جماهيري واسع بالدار البيضاء، استطاعت من خلاله الحركة النقابية نقل الصراع من أرضية المصانع والمعامل والإدارات إلى الشارع، والارتقاء به من حقل المطالب النقابية الصرفة إلى مستوى العمل الجماهيري، في بعده الوطني التحرري (ضد الحماية)، والإقليمي (التضامن مع الحركة النقابية التونسية)؛ وساهمت بفضلها في خلق نوع من الفرز السياسي داخل الحركة الوطنية، كما يتضح ذلك من خلال الابتعاد عن المواقف الشيوعية غير الراضية، مبدئيا، للحماية، وبداية الشروع في تهييء المناخ للكفاح المسلح⁽³⁾.

يقول الأستاذ عبد اللطيف المنوني في هذا الصدد: "جاء إضراب 7 دجنبر 1952 - الذي تقرر في إطار التعبير عن التضامن مع الحركة النقابية التونسية التي اغتيل

¹ - نفسه، ص 364.

² - عزيز خمليش: الانتفاضات الحضرية بالمغرب، سبق ذكره، ص 49.

³ - نفسه، ص 50.

زعيمها" فرحات حشاد" برصاص منظمة "اليد الحمراء"- ضدا على إرادة العناصر الشيوعية. وعلى إثر اندلاع المظاهرات، اعتقل العديد من القادة النقابيين من ضمنهم الطيب بوعزة والمحجوب بن الصديق ومحمد التباري، وأعطت الإجراءات المتخذة من طرف الحماية بعدا جديدا للنزاع المغربي-الفرنسي، كما شكلت القاعدة التي انبنت عليها خطوات أخرى، مثل نفسي ملك المغرب "محمد الخامس" ⁽¹⁾.

هكذا، فمع انتشار خبر اغتيال فرحات حشاد قامت عناصر تنتمي للأوساط الشعبية (الكاريان سنطرال)، قدرت الصحافة المحلية عددها بخمسة آلاف شخص، بالهجوم على الدكاكين المفتوحة ومركز الشرطة. وفي اليوم الموالي، اندلعت الأحداث من جديد، وأخذت قوات الأمن تمطر المتظاهرين بالرصاص. وقد حاول متظاهرون يحملون العلم الوطني وشعارات حزب الاستقلال الدخول إلى الحي الأوروبي، ولكنهم اضطروا للتراجع تحت رصاص الشرطة. وفي يوم 10 دجنبر مساء، قامت السلطات بحملة اعتقالات واسعة مست 400 عضو ونصير ينتمون لحزب الاستقلال والحزب الشيوعي واتحاد النقابات الموحدة بالمغرب، احتفظ منهم رهن الاعتقال ب 383 شخصا، ووضع 112 مناضلا، من بينهم قادة بارزين في حزب الاستقلال، تحت الإقامة الجبرية بالجنوب، كما امتد القمع إلى باقي الأقاليم، خلفا وراءه مئات المعتقلين، وتم في نفس الوقت عزل القياد والباشوات المخلصين للسلطان من مناصبهم.

كان لهذه الانتفاضة الجماهيرية الواسعة تأثير على مستوى تصور السلطات الاستعمارية لبنية المجال الحضري، وضرورة وضع سياسة حضرية تسمح بمراقبة سيل الاحتجاجات والتحكم في منسوبه. وعليه ستعمل سلطات الحماية، إضافة إلى الإجراءات السياسية والأمنية لإعادة الأمور لنصابها، على انتهاج سياسة سكنية جديدة، وبدأ الإسراع في مخطط إيكوشار Ecochard القاضي بإنجاز بعض المشاريع السكنية-الاقتصادية،

¹ - Menouni Abdellatif :Le Syndicalisme Ouvrier au Maroc ; Edima, Casa, 1979 ; p.50

تفاديا للتضخم السكاني، ولكل ما من شأنه أن يسمح بانفجار الوضع من جديد، في غياب قدرة أجهزة الحماية على محاصرة الأحياء المنتفضة. وبالمقابل، بدأت بوادر المقاومة المسلحة تظهر في صفوف الحركة الوطنية، وخاصة على مستوى قواعد حزب الاستقلال⁽¹⁾، إذ في إطار تطور حركة المقاومة المسلحة، سيتأسس جيش التحرير سنة 1955 مدشنا عملياته العسكرية باستهداف تيزي أوسلي وبورد ومركز المراقبة في بوزينب على الحدود الفاصلة بين المنطقتين السلطانية والخليفية، وذلك بالإضافة إلى عمليات أخرى في إيموزار مرموشة وفي المغرب الشرقي. وقد كانت حركة جيش التحرير أكثر تنظيماً من خلايا المقاومة وأكثر انفتاحاً على التنسيق مع نظيراتها ببقية الشمال الإفريقي، مما فرض على الفرنسيين ضرورة التعجيل بإيجاد حل للقضية المغرب⁽²⁾.

5- الحركات الاحتجاجية لمغرب الاستقلال:

تواجه كتابة تاريخ الزمن الراهن مشكلة الافتقار إلى المسافة الزمنية الكافية لتحليل الأحداث القريبة، التي تتميز عادة بالغرارة وسرعة القلب، مما يحتم التحلي بالاحتباس وتقديم قراءة تركيبية متعددة المشارب عند تناول أهم التحولات التي عرفها المغرب المستقل، مع تحديد معالم كل من القطيعة والاستمرار بالقياس مع الزمن الماضي وتجنب الاستنتاجات القطعية والمتسعة قدر الإمكان.

وقد عرف المغرب المستقل خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولات عميقة اختلفت وتأثرها باختلاف القطاعات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية. ففيما يخص الشق السياسي يمكن الوقوف، ضمن التحولات التي اخترقته، على أربع مراحل كبرى متميزة. تمتد المرحلة الأولى بين عامي 1956 و1965، عرف فيها المغرب توتراً بين القصر ومكونات الحركة الوطنية أو داخل صفوف هذه الأخيرة، فكان العنف ملجأ

¹ - عزيز خمليش: الانتفاضات الحضرية بالمغرب، سبق ذكره، ص 51-52.

² - محمد القبلي: موجز تاريخ المغرب، سبق ذكره، ص 363.

في كثير من المناسبات. واتسمت المرحلة الثانية الممتدة بين سنتي 1965 و1975 بالتراجع عن صيغ التوافق بين الأطراف المتفاعلة حيث اتخذ النظام السياسي المغربي توجهها سلطويا مطلقا، وضع الملكية في مواجهة مباشرة مع الجناح المعارض ضمن الحركة الوطنية. وتميزت المرحلة الثالثة الممتدة بين سنتي 1975 و1990 من جهتها بمحاولات متكررة للخروج من نفق السلطوية المطلقة، والتمهيد لما عرفته المرحلة الرابعة من سعي إلى إقامة توازن جديد بين الملكية والمعارضة الوطنية في ظل عالم متغير. وتميزت المرحلة الرابعة والأخيرة الممتدة بين عامي 1990 و1999 بخصائص تبلورت عبر توجه إصلاحى حذر، تحكم فيه الملك الحسن الثاني، مما أوجد مناخا سياسيا طبعه ميل متزايد نحو نوع من التفاوض للبحث عن التوافق والحلول الوسطى لمعضلة تنظيم الحكم بين القصر وتيارات المعارضة التي اتسعت لتشمل فضلا عن أحزاب الحركة الوطنية، الجناح اليساري المنبثق من الحركة الطلابية والمجتمع المدني، بجانب التيارات الإسلامية التي برزت للوجود منذ عقد التسعينيات. وقد قادت هذه الدينامية العامة إلى إصلاحات دستورية، وأخرى حقوقية أفضت في الأخير - وقبل وفاة الملك الحسن الثاني بسنة واحدة - إلى تشكيل حكومة ائتلافية عرفت بحكومة التناوب، بقيادة أحد أحزاب المعارضة (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية).

وأما بالنسبة للتييمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيصعب إخضاعها لتحقيب موحد كالتحقيب المتبنى في المجال السياسي، نظرا لتعدد القضايا ذات التوتر المتباينة، واعتبارا لكونها مرتبطة بالمدى المتوسط أو الطويل أكثر مما هي مرتبطة بالمدى القصير، كما هو الشأن في الغالب بالنسبة للمجال السياسي.

ففيما يتعلق بالمجال الاقتصادي للمغرب المستقل سوف يتم تناولها وفق تحقيب يتمحور حول أطوار يحيل أولها على إنجاز الاستقلال الاقتصادي فيما بين عامي 1956 و1960، وثانيهما على الاختيار الليبرالي لسنوات الستين، متبوعا بسياسة المغربية (1973) ثم بمحاولة التقويم الهيكلي (1983-1993)، وأخيرا بمرحلة الإصلاحات وجهود

التأهيل الاقتصادي لسنوات التسعين. وقد كان للتطور الاقتصادي للمغرب المستقل على امتداد نصف قرن محكوما بمسارين؛ فهناك من جهة سياسات اقتصادية وخطط تنموية متباينة وإن كانت جميعها تتدرج ضمن إطار من الاستمرارية؛ وهناك من جهة أخرى مسارات ضرورية محكومة بمقتضيات النظام الاقتصادي العالمي (1).

واليوم، وبعد مرور 60 سنة على الاستقلال، يبدو الاقتصاد المغربي بملامح لا هي ملامح الاقتصادات المتقدمة، ولا هي بتلك التي تميز الاقتصادات الصاعدة. إذ بناتج إجمالي داخلي يبلغ 100 مليار دولار سنة 2015، لا يمثل "وزن" المغرب سوى 0.14% من الناتج الإجمالي العالمي، وأربع مرات أقل من ناتج تايلاند، التي كانت قريبة من مستوى اقتصادنا سنة 1960 (تايلاند 2.8 مليار دولار، والمغرب 2 مليار دولار). ودون الدخول في تفاصيل أكثر يمكننا القول إن الاقتصاد المغربي، وهو ذو حجم متواضع، لا يزال يتميز بنمو ضعيف وغير مستقر. فطيلة الخمسين سنة الماضية، ظلت النسبة المتوسطة للنمو محصورة في 4.5%، وظل تطورها متقلبا بالخصوص، إثر تغيرات الناتج الإجمالي الداخلي الفلاحي، الخاضع بدوره للتقلبات المناخية القوية التي تشهدها البلاد (2).

أما على مستوى التحولات الاجتماعية والثقافية لمغرب الاستقلال، فقد همت تغير المنحى الديمغرافي الذي أخذ منحا تصاعديا تضاعفت بموجبه الساكنة المغربية ثلاث مرات خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وتوسع حركة التمدين بفعل ضغط الهجرة القروية وانتشار دور الصفيح، وارتفاع معدل البطالة خاصة في صفوف خريجي المدارس والجامعات، وازدياد الطلب على التعليم والصحة العمومية، وتغير بنية الأسرة التي تقلص حجمها وتغيرت ملامحها وأدوارها بفعل انتشار الفردانية وتراجع قيم التضامن الجماعي

¹ - محمد القبلي: موجز تاريخ المغرب، سبق ذكره، ص 367-368.

² - نجيب أقصبي: الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية في المغرب، ترجمة وتقديم: نور الدين سعودي، مركز محمد بن سعيد آيت يدر للأبحاث والدراسات، الدار البيضاء، ط1، 2017، ص 96.

القائم على التلاحم. ومما زاد من استفحال هذا التوجه تفاقم حدة التناقضات بين الأجيال الناجمة عن إمكانية الولوج إلى المعلومات ومصادر المعرفة رغم الأعطاب التي عانتها النموثة التعليمية. وقد واجهت مؤسسة الأسرة كذلك تحديا لا يقل أهمية عن سابقه تمثل في تحسين وضع المرأة واضطلاعها بأدوار لم تكن لها في السابق، وذلك في تحد لكل المقاومات الثقافية والسياسة العتيقة.

لم نشأ التفصيل في هذه التحولات التي عرفها المغرب المستقل، حتى لا نفقد البحث جماليته ونغصص على القارئ متعته، إذ في ذلك تكرار ممل وإطباب معيب، خاصة وأننا خصصنا لمؤشرات هذه التحولات فصلا كاملا ضمن هذه الأطروحة (الفصل الرابع)، وما سعينا لذكر ملامح هذه التحولات التي عرفها مغرب الاستقلال، على نحو من العمومية، إلا رغبة في تقديم رؤية بانورامية تسمح برصد السياقات العامة التي تتدرج ضمنها الحركات الاحتجاجية لمغرب الاستقلال، خاصة وأن فهم هذه الأخيرة بما هي أفعال وممارسات اجتماعية تحمل معنى لا يمكن القبض عليه إلا داخل سياق استعمال. ولما كان بحثنا يسعى إلى إنجاز دراسة خاصة وعميقة لموضوع الاحتجاج، فقد آلينا على أنفسنا عدم الانسياق وراء شهوة التتبع المتواصل لكل الحركات الاحتجاجية ولكل الانتفاضات التي عرفها المغرب منذ الاستقلال، ذلك أن هذا الأمر يقتضي إنجاز دراسة عامة وممتدة تجعل من المسوحات الإحصائية أنسب طريقة لتحقيقها، ومن المنهج الكمي سبيلا لإخراجها، حتى وإن كنا نعي تمام الوعي أن هذا الاختيار لا يعفيانا من الوقوع في شرك معضلة غولدشتاين: "ما نربحه على مستوى الامتداد نخسره على مستوى العمق، والعكس بالعكس".

من هذا المنطلق سنقتصر هنا على دراسة أهم الحركات الاحتجاجية والانتفاضات الحضرية الكبرى التي برزت في المشهد الاجتماعي للمغرب المعاصر تبعا لتأرجح الحقل السياسي المغربي بين الانغلاق والانفتاح.

1.5 أحداث 23 مارس 1965:

شكلت مجمل الانتفاضات الكبرى التي عرفها المغرب، على الخصوص، خلال سنوات 1965، 1981، 1984، 1990، سجلا خصبا لدراسة ارتدادات التحول الكبير الذي عرفته البنيات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسة بالمغرب، وما ارتبط بذلك من إشكالات حادة حول تدبير تناقضات السلطة والثروة والقيم. وفي سياق مأزوم، سياسيا واقتصاديا (تقاطب سياسي حاد بين القصر والمعارضة، إضافة إلى تسجيل ضعف في النمو الاقتصادي مقابل ارتفاع في النمو الديمغرافي وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم وغيره من الخدمات الاجتماعية)، مع بداية ستينيات القرن الماضي ستفجر أحداث 23 مارس 1965، خاصة مع إصدار وزارة التربية يوم 19 فبراير 1965 لمنشور يقضي بتنظيم الالتحاق بالسلك الثاني من الثانوي، وهو ما كان يسمى "بالتعليم الطويل"، ويشترط المنشور لولوج هذا التعليم على تلامذة السنة الثالثة من السلك الأول من الثانوي عدم بلوغهم سن 17 سنة، وبالنسبة لمن تجاوز هذه العتبة فسيوجه "للتعليم القصير"، أي الالتحاق بتكوين مهني يؤهله لحياة نشيطة⁽¹⁾.

هذا المنشور كان بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل الاحتجاج بمدينة الدار البيضاء، ومنها إلى باقي المدن الأخرى، خاصة وأن الكثير من الأسر، رغم الظرفية العصبية، صارت تبذل الغالي والنفيس في سبيل تعليم أبنائها، معولة على المدرسة لتمكن لهم سبيلا للارتقاء الاجتماعي. ورأى الآباء في التحاق أزيد من 200000 من الشبان بالإدارة، ابتداء من 1956، لخلافة الأوروبيين واليهود المغاربة المتأهبين إلى الرحيل، دليلا على أن الشهادة ضمان للارتقاء الاجتماعي. لكن اكتفاء الدولة الوطنية كان وشيكا (فقد صار عدد الموظفين المغاربة المسلمين 25000 في سنة 1965؛ أي بزيادة عشرة أضعاف عن

¹ - المصطفى بوعزيز: الوطنيون المغاربة في القرن العشرين، الراديكالية والاندماج السلبي في الدولة، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2019، ص 23.

تعدادهم إبان الاستقلال)، ما دفع بالسلطات إلى السعي إلى تعطيل الآلة المدرسية⁽¹⁾ عبر ذلك المنشور الذي سيلقي، في 22 مارس 1965، إلى شوارع البيضاء بمآت من التلاميذ. وإذ بتلامذة الإعدادي يخرجون، في 23 مارس، في مظاهرة تنديدية بالمنشور، سينظم إليها الآلاف من أبناء التلاميذ والعاطلين الشبان وغيرهم من فقراء أحياء الصفيح. هذه المظاهرة سرعان ما انقلبت إلى عصيان. فقد نصبت الحواجز في الدار البيضاء، وأحرقت الحافلات، والأبنك، ومخافر الشرطة. وما كانت تلك الأعمال مجتمعة إلا تعبيراً عن فداحة الانتهاكات التي تراكمت منذ الاستقلال. واندلعت معارك في الشوارع بين المتظاهرين وقوات الأمن. واتسعت رقعة التمرد ليعم كبريات المدن الأخرى في المملكة.

وجاء القمع على مستوى المظاهرات. كان مبتدؤه في يوم 23 مارس؛ بتولي الجنرال محمد أوفقيير مهمة استعادة التحكم بزمام الأمور في المدينة؛ فكان يقود العمليات من مروحية. ودام العنف ثلاثة أيام، ليوقع مئات القتلى. وما كانت هذه المظاهرات الحضرية غير حلقة أولى في سلسلة طويلة امتدت حتى سنة 1990. وبالرغم من اختلاف التقديرات حول حجم الخسائر البشرية (مايزيد عن 1500 من القتلى حسب عميل المخابرات السابق السيد أحمد البخاري- مقابل 70 قتيلاً حسب المصادر الرسمية - و2000 من المقدمين إلى المحاكم)، فقد كانت العواقب السياسية للحدث في غاية الفداحة، إذ تم في 7 يونيو 1965 إعلان حالة الاستثناء، وتم حل البرلمان بدعوى عدم الكفاءة، استرضاء للشعب ولقسم عظيم من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.. والحقيقة أن المغرب انخرط، يومها، في مرحلة استنفرد فيها الملك الحسن الثاني بالسلطة، حيث بات يستأثر بالسلطات الاستثنائية (من ضمنها الحق في إعلان حالة الاستثناء في حال وقوع حدث يهدد التراب

¹ - بيبير فيرمورين: تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة: عبد الرحيم حزل، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط2، 2014، ص 87.

الوطني والسير العادي للمؤسسات). وقد شكل هذا المنعطف انتصارا ساحقا للقصر على الحركة الوطنية⁽¹⁾.

2. 5 أحداث 20 يونيو 1981:

بعد مرور ست عشر سنة على اندلاع حركة 23 مارس 1965، ستعرف مدينة الدار البيضاء، من جديد، هزة اجتماعية خلفت هي الأخرى، خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات العمومية والخاصة واعتقالات واسعة، حيث "كان القمع شديدا وشرسا وربما أشد من عام 1965"⁽²⁾، وذلك في ظل أوضاع جد مشحونة بسبب من أزمة اقتصادية خانقة ساهمت فيها قضية الصحراء التي فرضت التزامات مالية وبشرية لم تكن منتظرة، وتتابع سنوات من الجفاف في ظل وضع اقتصادي ضعيف أصلا نتيجة التبعية وثقل الإرث الاستعماري، وارتفاع المديونية لحد الانفجار، إذ انتقلت ديون المغرب من 8.57 مليار دولار في 1978 إلى 13 مليار دولار في سنة 1983⁽³⁾.

هكذا، فاجتماع استدانة الدولة والأزمة الفلاحية ومركزية المسألة الوطنية على حساب المسألة الاجتماعية كانت بمثابة تباشير لعودة الفتن والاضطرابات. ولما كانت الدار البيضاء أكبر وعاء حاضن للبؤس والهجرة القروية، فمن الطبيعي أن تكون حاضنة لهذه الفتن ومنطلقا لشرارة انتفاضة 20 يونيو 1981. فقد خرجت المدينة في انتفاضة عارمة بعد دعوة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى خوض إضراب عام لمدة 24 ساعة في مجموع التراب الوطني، يوم 20 يونيو، ردا على قرار الحكومة (في 28 ماي من نفس السنة) القاضي بالرفع من أسعار المواد الأساسية المدعمة (الدقيق والسكر والزبدة)، وهي

¹ - بيبير فيرمورين: تاريخ المغرب منذ الاستقلال، سبق ذكره، ص 88-89.

² - دانييل ريفيه: تاريخ المغرب من مولاي إدريس إلى محمد السادس، سبق ذكره، ص 358.

³ - بيبير فيرمورين: تاريخ المغرب منذ الاستقلال، سبق ذكره، ص 157.

سياسة أقدم عليها المغرب بناء على توصية من صندوق النقد الدولي منذ 1978⁽¹⁾. وقد قاربت الزيادة 40% من أثمان مجموع المواد الاستهلاكية الأساسية⁽²⁾.

مع تنفيذ الضراب العام ستبدأ جدلية التظاهر والقمع بالدار البيضاء وباقي المدن الأخرى. وستعرف مدينة الدار البيضاء عملية نهب كبرى في كافة رموز ثرائها (الأبنك، الطرق السيارة والسيارات) وقمع شديد - استعمل فيه الرصاص الحي - أسقط من الضحايا أكثر مما عرفته انتفاضة 1965، فقد تم اعتقال الآلاف، وقتل عدد كبير من المواطنين (66 حسب السلطة، و600 إلى 1000 حسب جمعية المغاربة المقيمين في فرنسا).

لكن لم تلبث الحكومة أن تراجعت عن قرارها، وأعادت العمل بتدعيم الخبز. فكان لذلك انعكاس، من جديد، على المالية العمومية المنزوفة، وعجل بوقوع المغرب في أزمة استدانة قاصمة. فقد بلغ عجز الميزانية، في سنة 1981، نسبة 17.6% من قيمة الناتج الخام الإجمالي⁽³⁾.

3. 5 أحداث يناير 1984:

تحت ضغط الإكراهات الاقتصادية والضرورات السياسية، ستتطلق منذ أواسط سنة 1983 سيرورة بطيئة لفك الارتباط بين الحقل السياسي والحقل الاجتماعي. فبينما كان الحقل السياسي يتجه نحو الانفتاح، وكان الفاعلون الأساسيون فيه يغلبون منطق "التفاهم السياسي"، فإن الحقل الاجتماعي، وتحت ثقل السياسات المتوالية "للتكشف"، ثم لبرنامج "التقويم الهيكلي"، سينحو نحو الاحتقان والانفجار. فالفئات الاجتماعية الوسطى والدنيا لم تعد قادرة على تحمل تبعات الأزمة الاقتصادية وتداعيات التأطير الصارم للسياسة المالية للدولة.

¹ - نفسه، نفس الصفحة.

² - عزيز خمليش: الانتفاضات الحضرية بالمغرب، سبق ذكره، ص 78.

³ - بيير فيرمورين: تاريخ المغرب منذ الاستقلال، سبق ذكره، ص 158.

ستنفجر، في جو من تعارض المنطقين، أحداث يناير 1984. وخلافا لسنة 1979 وسنة 1981، فإنها لن تأتي كاستجابة لتنظيم إضراب عام في يوم واحد، بل ستشكل بالتدريج وعلى امتداد ثلاثة أسابيع، وبالتتابع منتقلة من منطقة إلى أخرى، ومن فئة اجتماعية إلى فئة أخرى، وفي كل حلقة من حلقاتها، سينطلق الاحتجاج بصفة شبه عفوية⁽¹⁾.

في 27 دجنبر 1983 سيوجه الملك الحسن الثاني خطابا إلى الشعب المغربي يذكره فيه بعمق الأزمة المالية الدولية وظلالها على الأوضاع الداخلية، معلنا بأن الدولة في حاجة إلى إقرار زيادة في بعض المواد الضرورية للاستهلاك، آملا في تفهم الشعب المغربي لهذه الخطوة الاضطرارية. وفي أقل من أسبوع على الخطاب الملكي، ستعلن وزارة الطاقة عن زيادة في أثمان النفط ومشتقاته، خصوصا الغاز الذي سيرتفع دفعة واحدة بأربعة دراهم. وهو ما سيعتبر بمثابة زيادة غير معلنة في باقي المواد الاستهلاكية، وفقا لبيان الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الصادر يوم 9 يناير 1984. وقبل هذا البيان بقليل، كانت سلطات الحدود قد فرضت على العابرين المغاربة 500 درهم، كما راجت في الأوساط التلاميذية والطلابية "إشاعة" حول إقرار وزارة التربية الوطنية لرسم بقيمة 50 درهما لاجتياز امتحان البكالوريا، وآخر بقيمة 100 درهم لولوج الجامعات، مما سيجعل التلاميذ والطلبة يدخلون في احتجاجات ومظاهرات مختلفة الحجم في مراكش وخربكة وأكادير وبني ملال والقصر الكبير ووجدة وفاس والرباط. ستمتد هذه الاحتجاجات لتشمل العديد من الفئات الشعبية. هكذا ستشهد الأحياء الشعبية مظاهرات عفوية، وفي بعض الحالات، ستكون عنيفة، في مدن مراكش وطنجة وتطوان والحسيمة والناظور والزغنة وبني نصار وزاوي وبركان والقصر الكبير. ستجري الأحداث في مختلف هذه المواقع تقريبا

¹ - المصطفى بوعزيز: الوطنيون المغاربة في القرن العشرين، الراديكالية والاندماج السلبي في الدولة، سبق ذكره، ص

بنفس الطريقة ⁽¹⁾: تجمهر ثم انطلاق المظاهرة، ورفع شعارات ضد الزيادات وضد الدولة والحكومة، ثم اصطدام مع قوات الأمن، وفي بعض الحالات تدمير وتخريب بعض رموز المال والسلطة، تلتها حملة اعتقالات ومحاكات واسعة وقتل مروع (شهداء الكوميرا). وأمام عمق وعنف الاحتجاج، سيتم التراجع مؤقتا عن الزيادة في أثمان المواد الأساسية، إلا أن القلق الاجتماعي سيظل قائما، في جو سياسي يتميز بسيرورة البحث عن "توافق وطني جديد". في هذه الظرفية، ستقتحم الحركات الإسلامية الحقل الاجتماعي وسيحصل نوع من الهرس الإضافي في علاقة القوى الاجتماعية المطالبة بتحسين شروط عيشها، والقوى السياسية الطامحة إلى المساهمة في انتقال المغرب سلميا إلى وضع أكثر عدلا وديمقراطية ⁽²⁾.

4. 5 أحداث دجنبر 1990

بعد بضعة شهور من أحداث يناير 1984، ستتخطى القوى السياسية في معمعة الانتخابات التشريعية، وسيحاول المنطق السياسي الهيمنة على المنطق الاجتماعي، بما يعني توظيف السياسي للنقابي. غير أن النقابيين، بحكم نضالاتهم والدينامية الاجتماعية التي حملتهم، صاروا أنتلجنسيا قائمة بذاتها تبحث لنفسها عن مواقع سياسية أو تسعى لتدعيم مواقعها الحزبية إن كانت لها أصلا ⁽³⁾. ستتنبه الكثير من القيادات النقابية، خاصة على المستوى الجهوي والمحلي، إلى ما يعتمل في عمق الحقل الاجتماعي من فوران بفعل الأزمة المركبة، وستعمل على استثمارها بشكل يتيح لها تموقعا أفضل. وفي ظل تنامي الوعي باستقلال الاجتماعي عن السياسي، بل وتعارضه ستتبعث الفئوية وما

¹ - أنظر في هذا الصدد وصفا دقيقا للأحداث ومختلف ردود الفعل حولها، يقدمه الباحث عزيز خمليش: الانتفاضات الحضرية بالمغرب، سبق ذكره، صص 102-109.

² - المصطفى بوعزيز: الوطنيون المغاربة في القرن العشرين، الراديكالية والاندماج السلبي في الدولة، سبق ذكره، ص 88.

³ - عثمان أشقرا: الحركة الاتحادية أو مسار فكرة تقدمية (1959-1999)، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000، ص 160.

يُصاحبها من تكتلات وانشقاقات وسط المركزيات النقابية التي سيسارع مسؤولوها، احتواء لهذه الأزمة، إلى استرجاع المبادرة في فضاءات الاحتجاج. هكذا ستتطلق موجة جديدة من الإضرابات في القطاعين الخاص والعام، وستشمل تقريبا معظم المدن المغربية⁽¹⁾.

في هذا السياق جاءت أحداث دجنبر 1990 كمحاولة لإيقاف سيرورة فك هذا الارتباط. فبعد تردي الخدمات في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وحالة الفتور في الساحة الاجتماعية والسياسية من جهة ثانية، ستتجه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لإعادة الدفع للعمل النقابي، الذي عرف نوعا من الجمود منذ أحداث 20 يونيو 1981. فبعد تنسيق جدي مع نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وأمام تسويق وتماطل حكومي، ستتم الدعوة إلى إضراب عام يوم 14 دجنبر 1990 كخطوة للنضال من أجل إيقاف مسلسل الغلاء والتدهور المستمر للقدرة الشرائية للشغيلة المغربية، وضرورة رفع الأجور والتعويضات، والتتديد بالسياسة الاقتصادية والمالية للحكومة المنضبطة لقرارات المؤسسات المالية الدولية، بقطع النظر عن أثرها على بسطاء الناس⁽²⁾.

كانت مدينة فاس منطلق الاحتجاج والنبوة التي تركزت فيها أعمال عنف ونهب وتخريب للعديد من الممتلكات العمومية والخاصة، حيث سيتم إحراق فندق المرينيين الفاخر، المطل على المدينة العتيقة من جهة حي باب الكيسة، وهو "البناية التي كانت تمنح طابعا عصريا على المنظر العمراني العام الذي أراده ليوطي لتلك المدينة التي كان يعشقها"⁽³⁾. ستواجه السلطة هذه الأعمال الاحتجاجية والتخريبية التي ابتدأت بمسيرة قادها طلبة جامعة ظهر المهرار نحو ساحة فلورانس، والتحقّت بها باقي الفئات الشعبية

¹ - المصطفى بوعزيز: الوطنيون المغاربة في القرن العشرين، الراديكالية والاندماج السلبي في الدولة، سبق ذكره، ص 89.

² - الطيب بياض: المركزيات النقابية والفعل الاحتجاجي في المغرب، نموذج أحداث 1981-1990، ضمن: تقاطعات التاريخ والأنثروبولوجيا والدراسات الأدبية، سبق ذكره، ص 170-171.

³ - دانييل ريفيه: تاريخ المغرب، سبق ذكره، ص 358.

في مختلف الأحياء الهامشية لمدينة فاس بعنف مضاد أكثر ضراوة، خلف العديد من القتلى، وحملة اعتقالات واسعة.

يكثف الباحث المصطفى بوعزيز خلاصة ما جرى بالقول: "لن يختلف إضراب 14 دجنبر 1990، في أحداثه، عن التجارب السابقة للاحتجاجات الشعبية، وما سيميزه هو المفارقة التي ستطبعه. فمن جهة ستمارس قوة الأمن والجيش عنفا كبيرا باستعمال الذخيرة الحية في وجه المدنيين المتظاهرين في عدة مدن مغربية ستبلغ ذروتها في فاس، وستحدث كالعادة ردود فعل في شكل تخريب وتدمير وإحراق لمنشآت وممتلكات عمومية وخاصة، ومن جهة أخرى سيحاول السياسيون توظيف الأحداث، بمساندتها أولا، وبتملكها ثانيا، وبإدراجها ثالثا في دينامية البحث عن توافق جديد" ⁽¹⁾.

6- الانفتاح السياسي وتحولات الفعل الاحتجاجي بالمغرب:

وبصرف النظر عن تقييم السلطة والمعارضة لما حصل في 14 دجنبر 1990، فإن ما حدث من عنف وتخريب كان الأخير من نوعه في العلاقة بينهما، إذ بدأت المساعي من كلا الجانبين لتخفيف التوتر والاحتقان، ليتحول الإضراب أو الاحتجاج من فعل موسوم بميسم العنف والتخريب، إلى سلوك حضاري للتعبير عن الرفض والمعارضة للسياسات العمومية المتبعة. فبالنسبة للدولة سمحت بإطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين وعودة المنفيين، وتم إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في 20 أبريل 1990، وجاءت تجربة التناوب 1998، في شكل حكومة قادها الزعيم اليساري الراحل عبد الرحمان اليوسفي، ليتوج هذا المسار بتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة في 6 نونبر 2003، وتدشينها لجلسات الاستماع وجبر الضرر. أما بالنسبة للمعارضة، فقد عرفت نوعا من الاستنزاف بسبب صراعها الطويل مع السلطة، نتج عنه نضج أكثر في ابتكار

¹ - المصطفى بوعزيز: الوطنيون المغاربة في القرن العشرين، الراديكالية والاندماج السلبي في الدولة، سبق ذكره، ص 92-93.

أساليب جديدة للمواجهة خالية من العنف المبرر للاعتقال. وهو ما أشر على نهاية عهد الاحتجاج المرتبط بالعنف، وظهور إطارات جموعية فاعلة، في شكل تنسيقيات لمناهضة غلاء الأسعار وتدهور الخدمات، لاسيما وأن هذا التأسيس تزامن وموجة الغلاء خلال شهر شتنبر 2006⁽¹⁾.

تأسيسا على هذه المساعي لتخفيف حدة الاحتقان، سيعرف الفعل الاحتجاجي بالمغرب تحولا نوعيا انطلاقا من سنة 1990؛ إذ سيتم الانتقال من الاحتجاج العنيف إلى الاحتجاج السلمي الذي يتسم بتعددية فاعليه وموضوعاته، نظرا للانفتاح النسبي الذي أبان عنه النظام السياسي المغربي مع بداية تسعينيات القرن الماضي. هنا يرجع الباحث عبد الرحمان رشيق أسباب هذا الانفتاح لعوامل داخلية وأخرى خارجية، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. تكلفة ردود الأفعال العنيفة والمتكررة للمجتمع الحضري (الانتفاضات) خلال الثمانينيات، وثقل النمو المتواصل لبنية للنسيج الجموعي ومطالبه.
2. الضغط السياسي الممارس على الدولة من طرف النقابات وأحزاب المعارضة.
3. المبادرات الإصلاحية التي قام بها الملك الحسن الثاني تمهيدا لخلافة ابنه على سدة الحكم.
4. ثقل الضغط السياسي الخارجي بعد بسقوط جدار برلين سنة 1989، وهبوب رياح الحرية بدول أوروبا الشرقية⁽²⁾.

ستجد مفعولات هذه العوامل تعبيرها الأمثل في شروع النظام المغربي في الفترة ذاتها في مفاوضات مع المعارضة، أدت إلى تعديلين دستوريين متعاقبين (عامي 1992 و1996). تضمن الدستور الجديد في ديباجته إشارة إلى حقوق الإنسان كما هي معترف

¹ - الطيب بياض: المركزيات النقابية والفعل الاحتجاجي في المغرب، نموذج أحداث 1981-1990، ضمن: تقاطعات التاريخ والأنثروبولوجيا والدراسات الأدبية، سبق ذكره، ص 172-173.

² - Abderrahmane Rachik, La Société contre L'état, Mouvements Sociaux et Stratégie de la Rue au Maroc. Casablanca, éd. La Croisée des Chemins, 2016, P. 82.

بها كونيا، وهي الإشارة التي عبرت عنها الدولة بشكل صريح من خلال إنشائها لوزارة حقوق الإنسان⁽¹⁾.

سيكون إذن من الطبيعي أمام الضغط القوي للشارع، والانفتاح النسبي الذي أبان عنه النظام تحت هذه الضغوط، السماح لمختلف القوى الفاعلة لاحتلال الفضاء العمومي والتعبير عن مطالبها في إطار اختبار حدود هذا الانفتاح عبر تنظيم إضرابات وطنية وخوض اعتصامات ووقفات و تظاهرات كبرى كان أولها، وأهمها، تلك التي نظمتها قوى المعارضة في الرباط يوم 3 فبراير 1991 ضمت مئات الآلاف من المتظاهرين المحتجين على حرب الخليج الثانية، مطالبين في ذلك بعودة الجنود المغاربة الذين أرسلهم الملك لدعم المملكة العربية السعودية والمعسكر الغربي. سيلاحظ في هذه التظاهرة الكبرى، المرخص لها من طرف الملك، وجود لافت للإسلاميين، على الرغم من أنه كان يمثل أقلية. وكان قادة أحزاب المعارضة والديمقراطية في مقدمة التظاهرة. وأعطت التعددية، التي وسمت هذه التظاهرة العامة، مظهر تحالف وطني من أجل التغيير⁽²⁾.

لقد كان من تبعات هذا التغيير الملحوظ أن طفق على سطح الفضاء العمومي فاعلين جدد سيراهنون على قلب استراتيجية النضال، بحيث سيتم نقل الفعل الاحتجاجي من الصدام والمواجهة العنيفة إلى الفعل التظاهري والاحتلال السلمي للفضاء العمومي، عبر نقل السياسة خارج أسوار مؤسسات التمثيل السياسي والنقابي إلى الشارع، وهي الاستراتيجية التي يطلق عليها آصف بيات سياسة الشارع أو الزحف الهادئ للمعتاد. وهو ما يعني تسييس فئات واسعة من المجتمع ودفعها نحو المشاركة في صناعة السياسة عبر

¹ - تم وضع السيد عمر عزيان على رأس هذه الوزارة، وهو رئيس سابق للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

² - المعطي منجب: الربيع المغربي: الجذور والسياقات التاريخية، مساهمة ضمن: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، سبق ذكره، ص 109.

فعل الاحتجاج والتظاهر، "حيث صارت سلطة الشارع والجمهور بمثابة المعادل الموضوعي لسلطة الدولة" (1).

هكذا ستنبثق حركات اجتماعية جديدة لم يألفها الفضاء العمومي المغربي من قبل، وهي حركات تجعل من المكون الثقافي رهانا أساسيا لها، خاصة في أبعاده الحقوقية، والجنديرية، واللغوية، والدينية. يمكن التمييز فيها بين:

1.6 الحركة الحقوقية:

من تربة الاحتقان والتوتر الحاد بين النظام والجناح المعارض في الحركة الوطنية خلال بداية سبعينيات القرن الماضي ستنبثق البذرة الأولى للحركة الحقوقية بالمغرب، وإن ظلت تعبيراتها محدودة للغاية بفعل التوجه السلطوي الذي أبان عنه النظام وما رافقه من قمع للحريات والحقوق خلال هذه الحقبة السوداء من تاريخ المغرب المعاصر.

لقد تأسست أول جمعية لحقوق الإنسان سنة 1972 تحت اسم العصبة المغربية لحقوق الإنسان، إضافة إلى حركات حقوقية بالخارج مثل لجنة النضال ضد القمع في المغرب (1972)، ثم بعد ذلك تأسست المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (OMDH)، وقبلها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH) سنة 1979، لكنها لم تصبح نشيطة إلا في نهاية الثمانينيات، حيث لم تعقد مؤتمرها الثاني إلا في مارس 1989، والثالث في 1991. وقد اقتصر جمعيات حقوق الإنسان، أمام النزاعات الاجتماعية والسياسية، على التنديد، من خلال توقيع العرائض، وإعداد التقارير المتعلقة بالبحث والتقصي في شأن الانتهاكات الحقوقية، وعقد الندوات الصحفية. لكن علاوة على هذا الأمر، فإن الجمعية

¹ - عصام الرجواني: الديناميات الاحتجاجية بالمغرب، دراسة للسلوك الاحتجاجي للحركات الإسلامية- جماعة العدل والإحسان نموذجا- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السنة الجامعية: 2018-2019، ص 170.

المغربية لحقوق الإنسان تعتمد استراتيجية التعبئة الاجتماعية، وتختار احتلال الفضاء العمومي، بوقفات، ومسيرات، ومظاهرات⁽¹⁾.

تعمل إذن الجمعيات الحقوقية بوصفها العمود الفقري للحركة الحقوقية بالمغرب على نشر ثقافة الحقوق والحريات بين الناس، والتربية عليها، والإسهام في تطبيع النقاش العمومي حول قضايا حيوية مرتبطة بمسألة الحقوق والحريات في بعدها الكوني تماشياً مع المواثيق الدولية، والوقوف بجانب ضحايا الانتهاكات بالفضح والتتديد والدعم والمؤازرة عبر آليات متعددة للتعبير الاحتجاجي تعمل على إغناء ذخيرة الحركة الحقوقية بوصفها حركة اجتماعية.

على هذا الأساس، "يظهر نشاط الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في كل مكان، وخاصة في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم، لبناء أواصر التضامن من خلال دعم جميع "ضحايا النظام". ويصبح النشاط المتمرسون محترفين في التعبئة الاجتماعية إذ يتم نقل الخبرة والدراية المتعلقة بتنظيم الاحتجاج الاجتماعي إلى المتظاهرين غير الرسميين الجدد: استخدام مكبرات الصوت واللافتات، وتنظيم الحشد، والاختيار المسبق للشعارات، وتعيين المحاورين فيما يتعلق بالسلطات المحلية، تعبئة الصحافة والتلفزيون، والمراسلات مع السلطات المحلية، وإعداد الالتماسات، ومقاومة احتمال قيام الشرطة بالإخلاء، وما إلى ذلك"⁽²⁾.

تأسيساً على ما سبق، سيكون للنضال المتواصل للحركة الحقوقية بوصفها البوتقة التي تنصهر داخلها باقي الحركات الاجتماعية الأخرى تداعيات سياسية مباشرة يمكن الإشارة، على سبيل المثال لا الحصر، إلى بعض منها:

• إصلاح قانون الحريات العامة سنة 2002.

¹ - عبد الرحمان رشيق: الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر، سبق ذكره، ص 39.

² - Abderrahmane Rachik: Nouveaux Mouvements Sociaux et Protestation au Maroc, Programme d'études «lien social au Maroc: quel rôle pour l'état et l'ensemble des acteurs sociaux ?». Avril 2010. Fichier PDF, P.38 : <https://ires.ma>.

- اعتماد مدونة جديدة للأسرة في فبراير 2004، ترنو نحو إتمام إقرار المساواة القانونية بين الجنسين.
- إصدار قانون جديد في سنة 2005، يمنح الأم المغربية الحق في نقل جنسيتها إلى أبنائها المولودين من أباء أجانب، وذلك في إطار السعي نحو مطابقة التشريع المغربي مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، خصوصا اتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية حول إلغاء كل أشكال التمييز تجاه النساء.
- ساهمت التعبئة حول الحقوق اللغوية إلى دفع الدولة إلى إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001.

2.6 الحركة النسائية:

تقدم الحركة النسائية في المغرب نفسها كفاعل جديد، حامل لمشروع سياسي واجتماعي متماسك وطموح، يتعلق بالسعي نحو استعادة النساء لحقوقهن وصون كرامتهن. ولذلك، فهي تعمل وتتموقع على خط تحويل البنيات الأسرية والاجتماعية للمجتمع. كما أن تطور هذه الحركة يظل مرتبطا على نحو وثيق بالنقاشات حول وضعية النساء والشروط المتحكمة فيها. ولئن بدت الحركة النسائية منتوجا حديثا فهي في الحقيقة تحكي عن رحلة طويلة في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمغرب، وولادتها لا ترتبط بحدث أو عامل منفرد أو منعزل، إذ هي ثمرة، أو قل مرآة تتعكس عليها، بشكل متدرج، التغيرات السياسية والاجتماعية الأساسية التي حدثت بالمغرب منذ الاستقلال⁽¹⁾. وإذا كانت الحركة من أجل حقوق النساء تشير إلى مجمل الجهود التي تقوم بها الهيئات والمنظمات والأفراد، ذكورا وإناثا، منذ الاستعمار إلى اليوم، من أجل النهوض بأوضاع النساء، وتضع ذلك على رأس أولوياتها، فإن الحركة النسوية تشير إلى موقف سياسي من القضايا الكبرى التي تتحدى المجتمع، انطلاقا من الرهان على المصالح

¹- Rabéa Naciri : Les Mouvements des Femmes au Maroc, in« Nouvelles Questions Féministes », 2014/2 (vol.33), P.43 à 64.

الاستراتيجية للنساء. كما أنها خيار لتحول المجتمع (من خلال التفكير والإنتاج الفني والفكري والعمل المنظم) نحو تجسيد المساواة بين النساء والرجال، ولذلك فهي خيار لتقدم المجتمع، لا يقتصر فقط على مجال العلاقات بين الجنسين، بل يشمل كل المواقف تجاه قضايا المساواة واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية. إن النسوية المغربية تعكس رؤية تقدمية للمجتمع، ونهج يميل إلى تغيير المجتمع استنادا إلى هذه الرؤية⁽¹⁾. وتبقى منتصف ثمانينيات القرن الماضي شاهدة على عصر بناء وتنظيم هذه الحركة بالمغرب على نحو مستقل من قبل نساء مثقفات ينتمين إلى اليسار السياسي؛ فكثير منهن قد رضعن لبن الاحتجاج من ثدي سنوات الجمر والرصاص. ولذلك فكثير من الجمعيات النسائية أبانت، على نحو سريع، عن قدرات كبيرة على مستوى التعبئة والتأطير، وحفز التفكير حول غياب المساواة بين الجنسين على مستوى العلاقات الاجتماعية. وبعد انخراطها في النضال الديمقراطي، ستعارض الحركة النسائية، بشكل حازم، الأشكال المختلفة للمحافظة الاجتماعية والسياسية، إذ سنشهد منذ العقد الأول للقرن الواحد والعشرين ارتفاعا ملحوظا في نشاط الحركة النسائية، لكن في ارتباط بعملية المؤسسة التي رسمتها الدولة المغربية⁽²⁾، وإن كان لزكية داود رأي آخر، إذ هي تتظر لنهاية الثمينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي ك لحظة لانفجار الطاقات، وذلك بسبب كثرة المبادرات والجمعيات المشتغلة داخل الحقل النسائي⁽³⁾. أما جميلة المصلي فتعود بالإرهاصات الأولى للحركة النسائية إلى الحقبة الاستعمارية، وتحديدًا سنة 1944، انطلاقًا من ارتباط الوعي النسائي بالحركة الوطنية⁽⁴⁾.

¹ - Ibid.

² - Houria Alami M'chichi: Les féminismes marocains contemporains. Pluralité et nouveaux défis, in « Nouvelles Questions Féministes », op.cit., P. 65-79.

³ - Zakia Daoud: Féminisme et Politique au Maghreb, Sept décennies de lutte, Paris, édition, EDDIF, 1997, p. 13.

⁴ - جميلة المصلي: الحركة النسائية في المغرب المعاصر، اتجاهات وقضايا، تقديم: عبد الهادي بوطالب ومصطفى الخلفي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2013.

ودون الاستغراق في النقاش التاريخي لبداية الحركة النسائية، يمكننا القول إن دينامية الحركة النسائية بالمغرب ستعرف مع بداية الألفية الثالثة نجاحات كثيرة كان من أبرزها ترجيح كفة الصراع حول إصلاح مدونة الأحوال الشخصية لصالحها ضدا في المحاولات المحافظة للتيار الإسلامي الرفض لمشروع "الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية" الذي جاء به الوزير التقدمي آنذاك السيد محمد سعيد السعدي، والتي خلقت جدلا واسعا وانقسامًا داخل المجتمع المغربي، بين رافض للخطة، وداعم مناصر لها. حيث سيحشد كل فريق لأنصاره في مظاهرتين ضخمتين في يوم واحد (يوم 12 مارس 2000)؛ وستحتضن مدينة الدار البيضاء مختلف القوى والحركات الإسلامية المناهضة للمشروع، في حين ستحتضن مدينة الرباط مختلف القوى والتيارات التقدمية المناصرة للمشروع الذي سيؤول في النهاية إلى إقرار مدونة جديدة للأسرة (2004) اعتبرتها الحركة النسائية التقدمية انتصارا لنضالاتها، ومبررا كافيا لتعزيز قناعات مناضلاتها للحديث باسم جميع النساء.

وإذا كانت الإحصاءات تشير إلى تصاعد في الحركة الجمعوية النسائية بمعناها الواسع، وإذا كانت الكتابات تؤكد تنمية مجتمع مدني، قادر على المساهمة في تحسين الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء، فإن عائشة بلعربي تسجل حدودا في عمل هذه الحركة: منها ما يرتبط بالتنظيم الداخلي للجمعيات والجماعات النسائية، إذ لا تضم من حيث العدد إلا نسبة ضعيفة من الأعضاء النشيطين (8%) بالنسبة للجمعيات المشاركة في المجال الاجتماعي، التي عددها 441 جمعية متطوعة⁽¹⁾. كما أن عدد المنخرطين يبقى مبهما، إذ نادرا ما يتم تقديم أرقام دقيقة. فهذه الأرقام تضخم حسب المخاطبين والظروف. أضف إلى ذلك غلبة الطابع الحضري على تموقع الحركة النسائية جغرافيا، وهنا تتسيد مدينة الرباط، وتغطي على باقي المدن الأخرى التي نسجل بها

¹ - Guide des Associations Volontaires du Secteur Social. Ministère des Affaires Sociales, 1988.

إشعاعا ضعيفا على المستوى الوطني. ولما كانت بنية الحركات النسائية مماثلة لبنية الأحزاب السياسية المرتبطة بها، ظلت بنية ثقيلة وتراتبية ومتصلبة لا تسمح بدخول جمهور واسع من النساء، كما أنها لا تساعد على إقامة تسير جماعي وديمقراطي داخل هذه الجمعيات، ومن ثمة ديمومة أزمة اتخاذ القرار الذي يتخذ في الغالب منحا محددا من المركز نحو المحيط، ومن الرئيسات "الخالدات" إلى باقي النساء الأخريات اللاتي يفترشن الهامش. هذا دون أن ننسى غياب الوسائل المادية والآفاق المحدودة في تقليص نشاط الحركة النسائية التي تسعى جاهدة إلى ضم عدد أكبر من النساء انطلاقا من إنشاء تعاونيات ذات طابع اقتصادي مدر للربح، لكن نموها يبقى مرهونا بالقطاعات الاقتصادية التي تسيرها الدولة، ومن ثم عدم القدرة على تحقيق استقلالية فعلية عن الدولة.

أما الحدود المرتبطة باندراج الجماعة النسائية في السياق الاجتماعي فتتمثل في هيمنة الإيديولوجيا البطيركية على نشاط الحركة النسائية، على نحو يعرقل انبثاق وتنمية إيديولوجية نسائية داخل الجمعيات المشكلة لنسيج الحركة النسائية. وهي الإيديولوجيا التي تتسرب إلى الأذهان عبر التربية المعمول بها داخل الأسرة والمدرسة، فتترسخ بذلك عقلية الخضوع والطاعة، مقابل غياب الوعي النقدي وروح الإبداع، ويصير الاختلاف نذيرا لنشوب الخلافات والصراع، والاستقلالية خيانة للجماعة. ولا ننسى أيضا عدم وضوح الحركة الجمعوية عند كثير من النساء اللاتي يشبهن الحركة بالعمل الاجتماعي أو بالنضال السياسي الذي يبقى، بحكم ثقل الممارسة اليومية والعادات والتقاليد، حكرا على الذكور. وعليه تحس عدد من النساء، المتعلمات وغير المتعلمات، بنوع من الغرابة في العمل النسائي المنظم، خاصة وأن حياة النساء، في الغالب، تظل مقننة بتقاليد جماعية وعائلية أكثر مما هي مقننة بقوانين وطنية. وقانون المواطنة ينفلت منهن ليرتك المجال مفتوحا لصالح قانون الأم والزوجة والعائلة.

ثم إن الوصاية السياسية، الظاهرة والخفية، على بعض الجمعيات تخنق مبادراتها، وتؤخر برامجها، وتوجه أعمالها، وتعرقل التنسيق بين مختلف الجمعيات. وهذا ما يضعف

من فعالية الحركة النسائية على تعبئة وتأطير النساء لمشروعها الذي يبقى في العمق، نظرا لتبعية الأحزاب أو الدولة، رجع صدى للمشروع السياسي لهذه الأخيرة. وهذا المشروع لا ينفصل عن العقلية الذكورية التي تظهر في تصرفات بعض المسؤولين والقيادات في الحركة الجمعوية النسائية. تعد هذه الوصاية تجليا للحدود المرتبطة بالإحالة على السياسي.

تؤكد هذه الحدود المختلفة، في نظر عائشة بلعربي، الفطام الصعب للجمعيات النسائية عن الحقل السياسي، وانخراطها الذي مازال مقلصا داخل الكوكبة الاقتصادية. إنها توجد مندرجة ضمن نسق من المنافسة، بل وحتى التعارض، الذي يحطم كل المبادرات الجماعية ويعصف بالمشاريع ذات الشمولية الكبرى، ويقدم الحركة باعتبارها جسما مفككا دون إحكام ولا انسجام بين مختلف الأجزاء. إن الأنا تسيطر على النحن، والإحالة على إيديولوجية الجماعة المنتمية تتصدر الانخراط في المصلحة النسائية. ورغم كل القيود والموانع، فإن الحركة النسائية بالمغرب تأخذ مكانتها شيئا فشيئا في المشهد الوطني وحتى الدولي. لقد تمكنت المنظمات غير الحكومية الشابة، والمنعقدة الوسائل في الغالب، والتي تستمد قوتها من إرادة ومثابرة أعضائها المتطوعين في غالبيتهم، من أن تفرض على المشهد الوطني، وبدرجات مختلفة، موضوعات كانت فيما مضى محرمة. لقد ألغت "كل أشكال العنف ضد النساء"، كما أنها أثارت النقاش حول قضايا مرتبطة بالمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الفرد. وترتكز مطالبها، التي تحظى بالإجماع، على مراجعة "مدونة الأحوال الشخصية" ومساهمة النساء في اتخاذ القرار وتطبيق مبادئ حق التربية والعمل والمساهمة في الحياة العامة، وهو ما نشهد له بانعكاس على مستوى إعادة توجيه الخطاب السياسي الرسمي والحزبي. إنها خطابات تعبر عن الإرادة في إشراك النساء في الحياة العامة، وتولي الاهتمام بالطاقات الكامنة لدى النساء.

ولئن كانت هذه الخطابات الرسمية خجولة، فالأهم هو ألا تبقى المسألة النسائية على هامش القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فتتمية الحركة النسائية

على وجه الخصوص، يفترض ديمقراطية حقيقية للمؤسسات، واندراجا أكبر للذات؛ باعتبارها مواطنة، في عملية التنمية وتسييرا منظما للتغييرات الاجتماعية وإرادة محكمة في إعطاء الأولوية للنضال ضد الفقر والتمييزات الاجتماعية واللاعادلة التي تلغم المجتمع⁽¹⁾.

6.3 الحركة الأمازيغية:

شكل الاحتجاج الأمازيغي أحد أبرز سمات الفضاء الاحتجاجي بالمغرب خلال فترة التسعينيات وبداية الألفية. فبعد غلبة البعد الثقافي على نشاط الحركة الثقافية الأمازيغية التي تأسست سنة 1967 تحت اسم "الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي"، حيث كان تظاهر الحركة الأمازيغية خجولا جدا في ثمانينيات القرن الماضي⁽²⁾، سيعمل مناضلو هذه الحركة، استثمارا لفرصة انفتاح النظام السياسي المغربي مع نهاية التسعينيات وبداية الألفية، على تبني استراتيجية الاستيلاء على الشارع. ففي سنة 2000 أطلقت الجمعيات الأمازيغية الأربع (الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، وكونفدرالية الجمعيات الثقافية الأمازيغية لشمال المغرب، تماينوت وتمونت إفوسن) دعوة لمظاهرة "توادا"، للاحتجاج على عدم تطبيق الالتزامات التي أخذتها الحكومة على عاتقها، من أجل ضمان النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين. لكن رغم إعداد مطول فإن هذه المظاهرة لم تتفد أبدا، مثلما تم إلغاء الدعوة إلى تنظيم مسيرة (كانت مبرمجة في كلميمة يوم 2 شتنبر 2001) دعت

¹ - عائشة بلعربي: الحركة الجمعوية بالمغرب تأكيد مواطنة النساء، ضمن: وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، إشراف: عبد الله حمودي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1988، صص 129-134.

² -ستشهد سنة 1987 ميلاد أكبر حركة أمازيغية، أطلق عليها اسم "الجمعية الجديدة للثقافة والفنون الشعبية"، برئاسة المحامي حسن إد بلقاسم. أسست هذه الجمعية، التي سيطلق عليها اسم "تماينوت" ابتداء من 1995، من قبل الأعضاء الراديكاليين في الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، وأدت هذه الأخيرة دورا كبيرا في إحداث جامعة أكادير سنة 1979. انظر استعمال الهوية الأمازيغية في المغرب، تحت إشراف حسن رشيق، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2006. وانظر كذلك: Laura Feliu: Le Mouvement Culturel Amazigh au Maroc. In L'année du Maghreb, 2004, Paris, CNRS édition, 2006. P. 275.

إليها عشر جمعيات أمازيغية في الجنوب الشرقي، تنديدا بالتهميش المستمر لساكنة المنطقة (1).

رغم توجس السلطة من الحركة الأمازيغية التي تبني استراتيجية نضالاتها على المكون اللغوي، مع ما قد يعنيه ذلك (في نظر السلطة) من تغذية للنزعات الانفصالية، فإن التعبئة حول موضوع الأمازيغية أدى إلى إرغام السلطة على إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (IRCAM) سنة 2001، والسماح بإنشاء أول حزب سياسي أمازيغي في 2005 (2)، وترسيم اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية بما يعني ذلك من اعتراف رسمي بالمكون الأمازيغي للهوية الوطنية ورصيда مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء (3).

وإذا ما كان لانتقال نضال الحركة الأمازيغية من النزعة الثقافية التي كان يغلب عليها الطابع التراثي الفولكلوري إلى المطلب السياسي المتعلق بالدفاع عن الحقوق الثقافية واللغوية للأمازيغ من علامة فارقة، فلن نجد أسمى تعبير عن ذلك من ميثاق أكادير الصادر في 5 غشت 1991 الذي شكل منصة مشتركة لاشتغال ست جمعيات أمازيغية. وقد تشكل هذا الميثاق موازاة مع تنظيم الدورة الرابعة للجامعة الصيفية بأكادير (4). هذا الانتقال تغذى أيضا من التقاء الحركة الأمازيغية مع دعوات اليسار للدمقرطة والإصلاح

¹ - عبد الرحمان رشيق: الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر، سبق ذكره، ص 48.

² - هو حزب البيئة المغربي، المعروف أيضًا باسم الحزب الديمقراطي الأمازيغي، وهو حزب سياسي مغربي تأسس في عام 2005 وحُظر في نوفمبر 2007 ليتم حله قضائيا في أبريل 2008 بدعوى أنه حزب عرقي. وقد استندت المحكمة الإدارية بالرباط في تبرير هذا القرار إلى المادة الرابعة من قانون الأحزاب السياسية، والتي تنص على بطلان تأسيس أي حزب على أسس دينية أو لغوية أو عرقية.

³ - انظر الفصل الخامس من الباب الأول للدستور المغربي الصادر عن الأمانة العامة للحكومة (مديرية المطبعة الرسمية)، سلسلة "الوثائق القانونية المغربية"، 2011، ص 4-5.

⁴ - Abderrahmane Rachik: Nouveaux Mouvements Sociaux et Protestation au Maroc, op.cit. p. 39.

السياسي (1). وما ينبغي التأكيد عليه بصدد طبيعة نضال الحركة الأمازيغية فغالبا ما كان سلميا باستثناء بعض الأعمال العنيفة التي كانت أسوار الجامعات (مكناس، أكادير) مسرحا لها في إطار صراع الفصائل الطلابية.

6.4 الحركة الإسلامية:

كان لاندلاع الثورة الإيرانية عام 1979، وأحداث الحادي عشر من شتبر 2001 أثر كبير في ظهور إنتاج أدبي غزير عن الإسلاموية، ونقاش محتدم بين من يرى في الحركات الإسلامية قوة قادرة على تحديث ودمقرطة العالم العربي، خاصة بعد انحسار خطاب القومية العربية إثر الهزيمة المذلة لحرب 1967، وأزمة اليسار العربي بعد أفول نجم الاتحاد السوفياتي وانهيار جدار برلين، ومن يرى في هذه الحركات نسخة إسلامية من الفاشية التي ستسيطر على السلطة ديمقراطيا فقط من أجل إلغاء الديمقراطية بعد ذلك، إذ الديمقراطية تغيير لشرع الله وانحدار لجاهلية أولى، لكنها جاهلية معاصرة وفق تعبير محمد قطب.

وبعيدا عن هذه النقاشات التي تغلب عليها الإيديولوجية والمعارية، نعتقد أن فهم التغيرات الإيديولوجية والخيارات الاستراتيجية لمختلف الحركات الإسلامية، من الضروري الأخذ في الاعتبار الحدود السياقية للحشد والمشاركة، وكذلك البيئة الإقليمية والعالمية التي تعمل من خلالها هذه الحركات التي لا تشكل فيها الحركة الإسلامية بالمغرب استثناء، فهي كمنظيراتها في البلدان الأخرى قد تطورت وتغيرت وتأثرت بعوامل داخلية (التحولات الإيديولوجية) وبالحقائق الاجتماعية المحلية المتغيرة (مثل الفجوة الجيلية

¹ - عبد الرحيم منار السليمي: الحركات الاحتجاجية في المغرب: المسار والمآل، مساهمة ضمن: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سورية، الأردن) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2014، ص 142.

والتمدين ووسائل الاتصالات وغيرها) وأيضاً بالتأثيرات الخارجية. بتعبير آخر، تتفاعل الحركات الإسلامية مع البيئة التي تعيش فيها ⁽¹⁾.

لقد ظل النظام السياسي المغربي يعمل دائماً على تنظيم وتدبير المجال الديني الذي يستمد منه أساس مشروعيته، حيث الملك هو أمير للمؤمنين بموجب أول دستور للمملكة (دستور 1962). ولذلك ستشجع الدولة، من جهة، نمو الجمعيات الدينية التي تتبنى تصوراً وسطياً للإسلام، وستعمل، من جهة أخرى، على تحييد الشخصيات الدينية التي تحظى بشعبية سياسية. هكذا، ستعمل الدولة منذ السبعينيات على الاستعانة بخدمات الإسلاميين كقوة احتياط لمواجهة القوة المتنامية للحركات اليسارية. هنا سيطفؤ على السطح تياران أساسيان سيشكلان الملمح الأساسي للحركة الإسلامية المغربية: يتمثل الأول في حركة الشبيبة الإسلامية بقيادة عبد الكريم مطيع التي تأثرت، إلى حد كبير، بكتابات سيد قطب وتبنت توجهات ثورية ستعرضها لحملة قمع شرسة من قبل النظام، خاصة بعد اتهامها بمقتل الشهيد عمر بنجلون سنة 1975. غير أن هروب القيادة إلى خارج البلاد، وفشلها في تحقيق "الثورة عن بعد" سيعجل بتفكك الحركة، خاصة وأن الكثير من المتعاطفين دخل في نقاش ونقد ذاتي وتقييم لاستراتيجية العنف داخل الحركة، الأمر الذي سيتمخض عنه بروز جناح إصلاحي عمل على إنشاء "الجماعة الإسلامية" (1981). ثم صارت في سنة 1990، الرحم الذي أنجب تياراً إسلامياً إصلاحياً، أو قل تياراً تشاركياً قبل بشروط اللعبة السياسية (حزب العدالة والتنمية) بعد أن "تحصل وعي نسبي لهذا التيار بضرورة الانتقال من الاحتجاج الأخلاقي الديني إلى الاحتجاج الاجتماعي والسياسي، من أجل توسيع قاعدته الاجتماعية التي ستصير فيما بعد قاعدة

¹ - سامي زمني: ما بعد الإسلاموية المغربية: اتجاه صاعد أم خرافة، ضمن: ما بعد الإسلاموية، الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي، سبق ذكره، ص 174-175.

انتخابية تعزز رصيده من أجل تحقيق تقدم على مستوى احتلال المواقع داخل مؤسسات الدولة" (1).

أما التيار الإسلامي الثاني فتشكل أساسا حول شخصية الشيخ عبد السلام ياسين الذي تحول من ملتزم بالتقاليد الإسلامية إلى قائد لحركة "العدل والإحسان" التي تم تأسيسها رسميا في شتنبر 1987، بعد اندماج "أسرة الجماعة" (شتنبر 1981) التي كانت مكرسة للدعوة، و"الجمعية" (نونبر 1983)، وهي جمعية سياسية سرية كرسست للعمل الخيري، خاصة في الهوامش الحضرية. ومن هذا التاريخ إلى سنة 2002، ستشكل جماعة العدل والإحسان أهم تنظيم جماهيري إسلامي مغربي (2).

سترفض هذه الحركة الشرعية الملكية، مثلما سترفض المشاركة في العملية السياسية رغم محاولات الاستمالة والتضييق (ماتزال الجماعة محظورة من وجهة نظر قانونية). ويرى بعض الباحثين أن الحركة تعمل كطائفة مهدوية أكثر منها حركة اجتماعية أو سياسية (3). ومع وعي الجماعة بأن تغير البيئة السياسية يحتم عليها أن تكون أكثر تنظيما، ستعمل على تأسيس دائرة سياسية للحركة على المستوى الوطني، كان الهدف منها التعامل مع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة للأمة، وتتمثل مهمتها في توصيل وترويج أفكار ومواقف الحركة حيال القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولهذه الدائرة السياسية، التي يقودها فتح الله أرسلان، خمس مهمات: تدريب نشطاء سياسيين، القيام بأبحاث وإعداد برامج لاقتراح بدائل ممكنة، العمل على تواصل أوسع مع قطاعات متنوعة من المجتمع، خاصة هؤلاء الذين يملكون تأثيرا معنويا واقتصاديا وسياسيا، ووضع إطار لتوحيد كل من يخدم قضية الإسلام في البلاد، والإعداد لميثاق إسلامي (4).

1 - عصام الرجواني: الديناميات الاحتجاجية بالمغرب، سبق ذكره، ص 173.

2 - بدير فيرمورين: تاريخ المغرب منذ الاستقلال، سبق ذكره، ص 176-177.

3 - Mohamed Chekroun: Jeux et enjeux culturels au Maroc, Rabat, Editions Okad, 1990.

4 - سامي زمني: ما بعد الإسلاموية المغربية: اتجاه صاعد أم خرافة، سبق ذكره، صص 180-187.

وإذا كانت جماعة العدل والإحسان تنأى بنفسها عن الممارسة السياسية مادامت هذه الممارسة، بحسبها، خاضعة في شروطها لهيمنة الملكية بالمغرب، مقتصرة على النصح والإرشاد والتوعية والتعليم والعمل الخيري كآليات تعبوية لحشد أتباع كثر، توظفهم كمرايا لإثبات قوة الحركة وامتداداتها في الطبقات الاجتماعية الهشة على وجه الخصوص. وقد شكل الحضور القوي لأتباع الجماعة في حركة 20 فبراير وغيرها من المناسبات دليلاً قوياً على هذا الامتداد والتأثير، فإن ارتباط حزب العدالة والتنمية بحركة التوحيد والإصلاح، "بالنظر للتأسيس المشترك والتاريخ المتشابك ورؤيتهما المشتركة، يعكس علاقة مقربة وغير محددة، تنشئ إشكالات متعلقة بدور الحركة السياسي وبدور الحزب الديني" ⁽¹⁾.

5.6 حركة المعطلين:

منذ بداية عقد التسعينات، حيث كان المغرب يعاني من تداعيات سنوات الجفاف المتتالية وتم تصنيفه في أول تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية حول "التنمية البشرية" في المرتبة 108 من ضمن 160 بلد، خلف بلدان مجاورة أو قابلة للمقارنة، مثل الجزائر وتونس والأردن، أقر الجميع، حتى المدافعون بحماس على سياسة التقويم الهيكلي، بأن كلفتها الاجتماعية كانت ثقيلة للغاية ⁽²⁾. ولعل الشباب من حاملي الشهادات المعطلين كانوا من أبرز الفئات التي أدت ثمن هذه الكلفة من رصيد آمالها وأحلامها في التوظيف وتحقيق الترقى الاجتماعي، خاصة وأن المدرسة ظلت إلى حدود الثمانينات مرتبطة بالتشغيل وأداة من أدوات الحركة الاجتماعية، "إلا أن العلاقة بين التعليم والتشغيل بدأت في تراجع ابتداء من الثمانينيات من القرن الماضي، إلى أن أصبحنا أمام جيش من

¹ - انتصار فقير: المشاركة السياسية، والشعب، والقصر: إسلاميو المغرب في البحث عن استراتيجيات جديدة، مساهمة ضمن: تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغير، تحرير: محمد عفان، منتدى الشرق، 2019، ص 69.

² - نجيب أقصبي: الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية في المغرب، سبق ذكره، ص 60.

المعطلين الحاملين لشهادة الإجازة، بل شهادة الدكتوراه في مختلف التخصصات، وما زال الملف عالقا، حيث شكل ضربة قوية لأهمية التمدرس وأهداف الدراسة، وأهمية المدرسة في المجتمع... كما صار يوحى باختناق شرايين الهرم التعليمي، حيث أصبح التشغيل والتوظيف أمرا ضيقا جدا، كنتيجة لانسداد شرايين المجتمع ومتطلباته من التشغيل والتوظيف" ⁽¹⁾. فكان من الطبيعي أن ينتظم الشباب من حاملي الشهادات المعطلين في بنيات نضالية من أجل المطالبة الجماعية بالاندماج في أسلاك الوظيفة العمومية، خاصة أمام عدم قدرة القطاع الخاص على امتصاص موجات الخريجين وتأمين الاستقرار الوظيفي، ومن ثم الاجتماعي لهم، نظرا لغلبة الطابع العائلي والتقليدي على معظم المقاولات المغربية من جهة، وانفصال التكوين عن متطلبات الشغل في المقاولات العصرية من جهة أخرى.

ستظهر حركة المعطلين مع بداية تسعينات القرن الماضي ⁽²⁾ في سياق سياسي سلطوي، حيث الاحتجاج واحتلال الفضاء العمومي يكاد يكون ممنوعا، بالرغم من وجود قانون الحريات العامة (1958) الذي يجيز الحق في الإضراب والتظاهر. ومع الانفتاح التدريجي الذي أبداه النظام بعد ذلك، ستعمل الحركة على استثمار هذه الفرصة السياسية في تنظيم ذاتها وتقوية شبكة علاقاتها، خاصة مع قوى اليسار، وتعزيز رصيدها الاحتجاجي. هكذا ستكون حركة الشباب المعطلين أول من عبر، على نحو واسع ومنظم،

¹ - أحمد شراك: الهدر المدرسي والمسألة الثقافية، تحقيق سوسولوجي حول جهة فاس بولمان، منشورات جريدة حقوق الناس الصادرة عن مركز حقوق الناس، فاس، ط1، 2011، ص 72-73.

² - بعد عديد من الاعتصامات بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ستنتظم، بمقر هذه النقابة بمدينة الدار البيضاء، حركة المعطلين في جمعية وطنية يوم 26 أكتوبر 1991، سيطلق عليها اسم " الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين"، حيث ضمت 160 مندوبا و77 لجنة إقليمية. يقود الحركة مناضلون أو متعاطفون مع تنظيمات اليسار واليسار الجذري مثل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والنهج الديمقراطي، والتقدم والاشتراكية، دون أن ننسى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. انظر في هذا الصدد: Abderrahmane Rachik: La société contre l'état, op.cit., p.133.

عن احتجاجاتها الاجتماعية في الفضاء العام، عبر الدخول في اعتصامات⁽¹⁾، وتنظيم مسيرات، وخوض إضرابات عن الطعام، أمام مصالح وزارة التربية الوطنية، والداخلية، والتشغيل، وأمام البرلمان وكذا العمالات والولايات. وبتعبير آخر القيام بالاحتجاج عبر سياسة الشارع⁽²⁾، للضغط على الدولة بغية الحصول على وظيفة عمومية تؤمن لهم مستقبلهم وتقيهم حر المحسوبية والزبونية عند إسناد الوظائف.

لقد كانت احتجاجات المعطلين صرخة ضد فشل منظومة التربية والتكوين، وأزمة التشغيل، وعدم كفاية الاقتصاد الوطني على خلق الثروة وجلب الاستثمار وخلق فرص الشغل وضمان الأمان والاستقرار لشريحة اجتماعية هي أساس لكل تنمية حقيقية. كما كانت هذه الاحتجاجات بمثابة جداول صغيرة ظلت تغذي بمائها الهادر نهر الاحتجاج الجارف الذي كاد أن يعصف بالنظام السياسي مع ثورات الربيع العربي، خاصة عند التقائها بجداول الفساد، والاستبداد، والفقر، والتهميش.. إلخ.

عموما يمكن القول إن احتجاجات المعطلين استطاعت أن تنظم نفسها في شكل حركة غير سياسية، وإن ظلت مسنودة من طرف بعض القوى السياسية المحسوبة على التيار اليساري، وأن تطور مخزونا تعبويا استلمته باقي الحركات الاحتجاجية التي ستأتي فيما بعد، وقد مكنها من تقوية قدرته على الحشد والتعبئة والتضامن مع مطالبها، ومن ضمان شرط الاستمرارية لديها؛ فالحاجة الدائمة إلى الحصول على وظيفة في القطاع العام تعمل بشكل ذاتي على تعبئة الموارد الضرورية لاستمرار الحركة في فعلها الميداني. وبالنظر إلى مستوى حضور الفعل الاحتجاجي في الحقل السياسي المغربي، فإن حركة المعطلين من حاملي الشهادات قد شكلت على الدوام موضوع رهانات متباينة من قبل

¹ - يعود أول اعتصام نظمه الشباب حاملو الشهادات العليا المعطلون أمام مقر وزارة التربية الوطنية بالرباط إلى سنة 1995. دام الاعتصام تسعة أشهر ونصف، وذلك رغم القمع المتكرر من قبل قوى الأمن. وهو كذلك أول وأطول اعتصام جرى في الفضاء العمومي في تاريخ الاحتجاج الاجتماعي في المغرب. انظر في هذا الصدد: عبد الرحمان رشيق: الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر، سبق ذكره، ص 45.

² - Abderrahmane Rachik: La société contre l'état, op.cit., p.134.

الفاعلين السياسيين؛ فالحسابات الانتخابية للأحزاب السياسية تجعل من المعطلين، ومن قضية البطالة في المغرب، موضوعا انتخابيا، مثلما شكلت هذه الحركة مركز اهتمام بالنسبة لباقي الحركات الاحتجاجية ذات المنحى السياسي المنتقدة للنظام في المغرب، أو حتى مركز اهتمام بالنسبة للمسؤولين العموميين من أجل إضفاء الشرعية على قراراتهم. كل هذا شكل لحركة المعطلين فرصة للاستثمار الدائم من أجل التعريف بقضيتهم وكسب التأييد لمطالبهم. كما شكلت الدينامية الاحتجاجية لهذه الحركة باروميتر حقيقي لاختبار مدى انفتاح النظام السياسي وقبوله بالحق في التعبير عن الرفض والمعارضة خارج المؤسسات والحدود الرسمية، ومدى استيعاب الدولة لأهمية المسألة الاجتماعية في تحقيق التماسك والاستقرار الاجتماعي.

6.6 حركة التنسيقيات:

ارتبطت حركة التنسيقيات التي طفت على سطح المشهد الاحتجاجي بالمغرب منذ سنة 2006 بالاحتجاج ضد شطف العيش وغلاء الأسعار. وقد بدأت هذه الحركة تعمل أساسا بواسطة مناضلي الجمعيات والمنظمات المنتسبة للييسار الجذري، بعد سلسلة من الاحتجاجات العفوية أمام وكالة أمانديس⁽¹⁾ بطنجة ضد ارتفاع فواتير الماء والكهرباء، وإن كانت حركة التنسيقيات، في الحقيقة، متجاوزة في تشكيلاتها كل الأطياف الإيديولوجية البادية للعيان في الفضاء العمومي، فهي تجمع، خاصة في المدن الصغرى، كل الاتجاهات السياسية، من الحركة الإسلامية إلى حركات اليسار الجذري (أحزاب العدالة والتنمية، والاستقلال، والاتحاد الاشتراكي، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والحزب الاشتراكي الموحد، والنهج الديمقراطي، وحاملو الشهادات المعطلون، وأطاك المغرب، والنقابات والجمعيات، إلخ).

¹ - قام المجلس البلدي لطنجة، في إطار التدبير المفوض، بإسناد التطهير وتوزيع الماء والكهرباء إلى الشركة الإسبانية أمانديس Amandis.

بعد عقدها لأول مؤتمر لها بالرباط في 29 أكتوبر 2006 بشهرين، ستنظم حركة التنسيقيات أولى مسيراتها بالرباط. وفي 25 مارس 2007 نظمت وقفة أمام مقر ولاية الدار البيضاء، ووجدة، والرباط، وطنجة، وبنكيران، والعرائش. وفي سنة 2008، وقفات في الدار البيضاء، ووجدة، والرباط، حيث تدخل فيها رجال الأمن بعنف بغرض تفريق المحتجين. ونظرا إلى الطبيعة السياسية للفاعلين في التنسيقيات، والتضييق الممارس عليهم على مستوى ولوج وسائل الإعلام، فإن هذه التنسيقيات لم تتمكن من تعبئة عدد كبير من الناس "ضد غلاء المعيشة"⁽¹⁾.

إذا كان الاحتجاج ضد غلاء الأسعار وتردي مستوى الخدمات العمومية والاضرار المتواصل بالقدرة الشرائية للمواطنين، قد شكل أحد أهم أشكال التعبئة الجماعية لحركة التنسيقيات التي انتشرت في العديد من المدن، خاصة الصغرى منها، والقرى والمدن والمداشر المغربية، متجاوزة سقف الانتماءات السياسية والحساسيات الإيديولوجية، مقدمة نفسها كحركة بدون قيادة وبلا إيديولوجيا، فإنها تعكس في العمق الفشل الذريع للسياسات التنموية التي لم تتحرر بعد من أسر جغرافيا التنمية الاستعمارية التي قسمت المغرب إلى قسم نافع تركزت به جل الاستثمارات والخطط التنموية، خاصة على مستوى البنيات التحتية والخدمات العمومية. وآخر غير نافع، ظل نسيا منسيا، زمن تنميته بطيء جدا أو يكاد يكون متوقفا. وبقدر ما تعكس حركة التنسيقيات، التي صارت الملجأ لكل متضرر من سياسة الدولة وقراراتها، الضعف الكبير الذي بات يعتور مؤسسات الدولة في تأطير المواطنين ولعب دور الوساطة وتخفيف منسوب الغضب، فهي تشي في أذن المالكين لمفاتيح السلطة بالمغرب بضرورة القيام بإصلاحات جذرية في هذه المؤسسات، تأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة التي أفرزت جيلا جديدا من المغاربة بوعي عميق بكل ما يجري من حولهم. وباستثناء حركة التنسيقيات في المدن الصغرى المهمشة، والمظاهرات

¹ - عبد الرحمان رشيق: الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر، سبق ذكره، ص 48-49.

المدفوعة بحس التضامن مع الشعوب (التظاهر من أجل القضية الفلسطينية، التضامن ضد غزو العراق..)، فقد ظلت الحركات الاحتجاجية، في أغلبيتها، مدفوعة إما من طرف قوى اليسار أو الإسلاميين⁽¹⁾. ولن نجد، في تاريخ المغرب المعاصر، حركة احتجاجية واسعة استطاعت أن تصهر بداخلها قوى عديدة متباينة، فكريا وإيديولوجيا وسياسيا، في بوتقة شكل تنظيمي متسق على نحو غير مألوف، وعلى أساس قاعدة موحدة ميدانيا وموضوعيا، حيث القيادة للمطالب والآمال، لا للأشخاص، أكثر من حركة 20 فبراير التي جاءت في سياق ما عرف إعلاميا بـ "ثورات الربيع العربي"⁽²⁾ التي، وإن بدت فجائية وعفوية، ظلت مشروطة بعوامل داخلية أفقية شاملة لكل الأقطار العربية؛ عوامل مظهرة أو قريبة، أو قل هي تلميحات خارجية تخفي موتيفات كامنة وعميقة وراء انبعاث الحدث وانطلاق الشرارة (حرق البوعزيزي لنفسه في تونس، اعتقال وتعذيب، حتى الموت، للشاب خالد سعيد في مصر، واعتقال محامي شهداء سجن أبو سليم في بنغازي بليليا)، وعوامل داخلية مضمرة، وهي عوامل موضوعية تجد في الاستبداد السياسي المتعلق بنزعة التسلط والاستئثار بالسلطة، دون توزيعات عمودية أو أفقية لهذه السلطة، وهو ما ميز الأنظمة المغلقة، في مقابل أنظمة لم تتخل على ملة الاستبداد، لكنه استبداد مفتوح يزواج بين جرعات قليلة من الحرية والديمقراطية، وكثير من التسلطية، وهو ما يسم، في العموم، الأنظمة المسماة بالهجين.

شكل هذا الاستبداد أرضا خصبة لاستنابات أشواك الفساد والاستبداد والربيع الاقتصادي والبطالة، والفقر والحرمان وانعدام أوكسجين الحرية، وزرع كل أواصر الثقة

¹ - نفسه، ص 49.

² - سيعمل السوسيولوجي المغربي أحمد شراك، انطلاقا من قراءة تفاعلية، زوجت بين التأويل والنقد، مع مجريات أحداث هذا الربيع، على حصر تدفق حراك التسميات التي سعت إلى وصف هذه الأحداث، باحثا في سيمياء هذه التسميات وأسباب نزولها، والحفر في أصولها والكشف عن امتداداتها وتقاطعاتها مع أحداث ماضية، سواء في الجغرافيا العربية أو الغربية. سيل هذه التسميات ينبع من أكثرها تداولاً في الإعلام العربي والغربي على حد سواء، أي من الربيع العربي إلى الانقلاب الشعبي، مروراً بالربيع الديمقراطي والربيع الديمقراطي العربي، وربيع الغضب. انظر في هذا الصدد: أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي أو الثورات التأسيسية، سبق ذكره، صص 17-32.

في النفوس، وغذى الإحباط والقنوط، لكنه غذى أيضا أسباب انتفاض ذلك الوعي الرائد/الصامت بعاثات الاستبداد وفواعل الفساد، وتحوله إلى وعي صامد/متذمر، مكسر لجدار الخوف وأفق الانتظارية. إنه وعي شعبي لا ينتظر أحدا: حزبا أو نقابة أو دولة، لتأتي إليه بما ينتظره ويتوق إليه. وعي ينبثق عند التقاء إرادة الشعوب بإرادة التاريخ؛ فتصدق نبوءات الأرصاء الاجتماعية والسياسية بنزول أمطار التغيير بعد سيول احتجاج جارفة لأعمدة الفساد والاستبداد. وقد وجد هذا الوعي في سنة 2011 تربته الخصبة.

أما الأسباب الخارجية لهذه الثورات فالحديث عنها لا يخلو من يقينيات واعتقادات، كما لا يخلو من جدل ومن تطرف في المطارحة والتحليل يروم محو كل بصمة ذاتية عن مسرح هذه الثورات التي يحاك نسيجها من خيوط المؤامرة الغربية على مستقبل الأمة العربية والإسلامية. لكن ضمن هذه الأسباب الخارجية يمكننا فرز عوامل إقليمية، وإن بدت للبعض عوامل داخلية انطلاقا من منطق هوياتي وعروبي وقومي، ارتبطت بحرب إسرائيل مع حزب الله اللبناني في يوليو 2006، وحرب إسرائيل مع حماس بغزة سنة 2009، التي شكل عامل الانتصار فيها، بالرغم مما قد يبدو من بعد بينها وبين ثورات الربيع العربي، عاملا قويا في استعادة المواطن العربي لثقته بنفسه، وهي الثقة التي ظلت مفقودة منذ هزيمة 1967. فكما انهارت أسطورة إسرائيل التي لا تقهر، انهارت معها صورة الحاكم الذي لا يقهر والأحوال التي لا تتغير، لتتجاسر بعدها الإرادات مطالبة حكامها بالرحيل وتعجيل التغيير؛ فالشعب اليوم هو الذي يريد. يريد ديمقراطية حقيقية هي مناخ هذا العصر الذي يغذي كل النزوعات نحو الانتفاض والتحرر من قبضة الاستبداد والقمع الشرس والوحشي الذي حبلت به سنوات السبعينات والثمانينات وحتى التسعينات. إن العالم اليوم أصبح متوثبا وصارما تجاه ممارسات القمع والتضييق على الحريات التي قد تنهجها بعض الأنظمة السياسية التي تجد نفسها تحت سلطة المراقبة والعقاب التي تسلكها المؤسسات الدولية التي تعنى بالحقوق والحريات، فضلا عن حركية وبقطة المجتمع المدني، كونيا ومحليا، تجاه الخروقات والمخالفات الحقوقية الناتجة عن

الممارسات الاستبدادية، وحركية الإعلام الرقمي البديل الذي مكن من تكسير الطابوهات ومحو الخطوط الحمراء، ونشر وتقاسم المعلومات على نطاق جد واسع، وفضح الأسرار وانبثاق الثورات (تسريبات ويكيليكس كانت من بين العوامل الفاعلة في صناعة ثورات الربيع العربي)، وذلك في إطار ثورة إعلامية جديدة، سيكون لها تداعيات حقيقية على العالم. إنها بمثابة حرب مدنية رقمية، تدعو إلى الثورة! Révolter-vous! ⁽¹⁾.

وما دام موضوع أطروحتنا هو حركة 20 فبراير، التي لا تشذ، في تقديرنا، عن عوامل انبثاق ثورات الربيع العربي إلا في بعض التفاصيل، من حيث بنيتها وهيكلتها التنظيمية ودلالات شعاراتها، امتداداتها ورهاناتها، فإننا سنترك الخوض في هذه التفاصيل إلى الفصل الخامس والسادس من هذه الأطروحة، لنستعجل السؤال، بعد رصد طويل ومتعب لأهم الحركات الاحتجاجية التي عرفها المغرب لما يقرب من قرن ونصف من الزمن، عن طبيعة مسارات الفعل الاحتجاجي وملامحه في التجربة المغربية، بما يمنحنا القدرة على تركيب شتات الممارسة الاحتجاجية المتناثر في الزمن ضمن إطار تأويلي يسمح بسهولة الانتقال من بحر الوصف إلى بر التحليل.

7- مسارات الفعل الاحتجاجي:

لا تخطئ عين الملاحظ العادي في أن المغرب الذي كان ليس هو اليوم، وبأن الفعل الاحتجاجي قد جرت تحت جسره مياه كثيرة. لكننا يصعب إدراكه هو السرعة التي تم بها هذا الانتقال لدرجة صار فيها الأمر ملتبسا حتى عند الدارس المتخصص. يقول الباحث جمال فزة في توصيف بليغ لواقع الحال: "لقد حدث هذا الانتقال السريع فجأة

¹ - أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي، سبق ذكره، صص 40-63.

بحيث باغتتنا الأحداث ونحن على خصام مع تاريخنا، حتى القريب منه، وكأننا به أمام طفل يكاد فطم، لكنه يجهل تماما مصدر معاناته، ولماذا تعرض لكل هذا العسف!"⁽¹⁾.

إن وجه الاحتجاج قد تغير؛ فما يعرفه المغرب اليوم مختلف عما عرفه بالأمس. هذه الحقيقة لن يتناطح فيها كبشان ولن يختلف فيها اثنان، لكن ما يثير القلق ويحرض السؤال هو السبب الكامن وراء هذا الانتقال الذي لا نجد له في معظم الكتابات التي تناولت موضوع الاحتجاج بالمغرب تفسيراً مقنعاً؛ فلا يكفي فقط تحديد الخصائص القابلة للملاحظة للاحتجاجات التي عرفها المغرب بين الأمس واليوم، انطلاقاً من وصف وتتبع المسار الخطي لهذه الاحتجاجات، لامتلاك ناصية القول في التمييز بين ما وقع بالأمس واليوم. فمن يسير على هذا النهج تحكمه نزعة امبريقية ساذجة تعتقد أن معطيات الواقع الخام تتكلم بذاتها، وأنها لا تحتاج منا سوى أن نصنفها بحسب خصائصها العينية، فيظهر الفرق وينتهي الأمر. على هذا الأساس لم تتجاوز بعض الكتابات عتبة رصد بعض الفروق البسيطة، والساذجة الإدراك في خصائص الاحتجاجات من قبيل المكان الذي اندلعت فيه (بوادي-حواضر-مراكز كبرى). أو الزمان الذي استغرقته (احتجاجات ذات نفس قصير-احتجاجات ذات نفس طويل) أو السن (مكانة الشباب في الاحتجاجات) أو من حيث الطبيعة (احتجاجات عنيفة-احتجاجات سلمية) أو من حيث الفئة (احتجاجات عمالية-احتجاجات نسائية-احتجاجات الأساتذة-احتجاجات الأطباء-احتجاجات الطلاب..). لكن من دون استثمار هذه التوصيفات في بناء نماذج تحليل تعيننا على فهم ما يجري.

إن التحلي بالموضوعية وما يستلزمها من حياد قيمي لن تضمنه عملية وصف بريئة، لن تسعف نفسها حتى من أن تتسرب إليها (عملية الوصف هذه)، وإن بشكل لا

¹ - جمال فزة: على التخوم بين السوسيولوجيا والصحافة: هل يتحول عالم الاجتماع إلى صحفي بمجرد معالجته لأحداث جارية؟، مجلة باحثون، مؤسسة باحثون للدراسات والأبحاث والنشر والاستراتيجيات الثقافية، فاس، العدد السادس، 2019، ص 45.

واعي، رغبات وأحكام قيمة، توهم الباحث بامتلاك ناصية التحليل الذي يبقى مشروطا بامتلاك القدرة على بناء المفاهيم على نحو نسقي، أي تحويل الوقائع المحسوسة إلى شبكة مفاهيمية مجردة تشكل قاعدة أساسية لبناء أنساق تفسيرية أو نماذج تحليل. ولما كانت الاحتجاجات تجري داخل أنساق الدولة، فإن فهم ما جرى وما يجري الآن يتطلب منا فهم كيفية اشتغال النسق السياسي بين الأمس واليوم، ما هي عناصره وميكانيزماته تحوله؟ ماهي الدلالة التي صارت تحملها الاحتجاجات اليوم بشكل جعلها تبدو مختلفة عما كانت عليه في السابق؟

في معرض تقديمه للطبعة الثانية من كتابه ⁽¹⁾، يقدم الباحث جون أفشان قراءته لواقع اشتغال جمعيات العمل الاجتماعي والتحديات التي تواجهها اليوم، انطلاقا من خطاطة تفسيرية لا يمكن لأي تنظيم أو حركة تشتغل في حقل الفعل الاجتماعي أن تسلم من تأثيرها، وهي تتشكل من ثلاثة أقطاب كبرى: قطب الدولة، قطب السوق أو النظام الرأسمالي، ثم قطب المجتمع أو العيش المشترك. وإذا كان آلان تورين ينظر للحركات الاجتماعية كتعبير عن مجهود فاعل جماعي من أجل الاستحواذ على قيم وتوجهات ثقافية للمجتمع بالتعارض مع فعل خصم تربطهما علاقات سلطة ⁽²⁾، فجون أفشان يحمل أيضا مفهوم جمعيات العمل الاجتماعي على نفس المعنى الذي يمنحه آلان تورين لمفهوم الحركة الاجتماعية. فإذا كان هذا المفهوم يحيل على التنظيم المرتبط بحقل التدخلات الميدانية في اتجاه الأشخاص الذين يعانون من صعوبات، مثلما يتخذ شكل تعبير للمجتمع المدني الذي يلعب دورا في السياسات الاجتماعية، فيمكن قراءته أيضا كمفهوم للحركة الاجتماعية، حيث الجمعيات بمثابة فضاء لتحويل توجهات المجتمع ونقاش حول القيم. بل هو لا يني يصرح بأن استعماله لمفهوم الفعل لا ينفصل عن المعنى الذي

¹ - Jean Afchain : Les Associations d'Action Sociale, Outils d'analyse et d'intervention, 2e édition, Paris, Dunod, 2001.

² - آلان تورين: نقد الحداثة، سبق ذكره، ص 243.

يمنحه آلان تورين للذات الفاعلة التي تشكل المبدأ الأساسي الذي يستند عليه المجتمع في إنتاجه لذاته ⁽¹⁾. من أجل ذلك استوحينا هذه الخطاطة التي يقدمها جون أفشان - مع إجراء بعض التعديلات عليها - من أجل توظيفها في قراءة مسار الفعل الاحتجاجي بالمغرب بين الأمس واليوم ⁽²⁾.

كل نسق مهما كان، هو حصيلة توازن قوى متنافسة، مصالحها متعارضة، لكن في نفس الوقت يتوقف تحقيق أهدافها على التعاون فيما بينها؛ وإلا في غياب هذا الشرط الثاني، تجد نفسها تمارس الصراع خارج النسق، وفق شروط أخرى مفتوحة، أكيد، لكن غير مضمونة العواقب. لذلك يطلق على هذا النوع من القوى التي تختار أن تمارس الصراع من خارج النسق نعت "المغامرة"، لا سيما من قبل القوى التي تتقاسم معها الشعارات العامة، لكن اختارت ممارسة الصراع من داخل النسق؛ نظرا لوجود اختلاف في التقدير السياسي للمرحلة والخط السياسي الذي من المفروض أن يؤطر الممارسة.

هكذا نميز بين النسق وبيئته القريبة التي تحتضن ما يطلق عليها بـ "القوى المغامرة" أو قوى المحيط، في مقابل قوى المركز التي تشمل الأطراف التي تقع داخل النسق وتقبل بشروط اللعبة. لكن، هل القوى التي تعمل خارج النسق السياسي (قوى المحيط) لا علاقة لها بالنسق ولا تكثرث لعمله؟

بالعكس تماما؛ إن اشتغال النسق على نحو جيد يستلزم وجود قوى خارجه، أو قل للدقة، كل طرف داخل النسق يجب أن يكون له طرف "محيطي" يمثله خارج النسق (صورته بلغة الرياضيات). هكذا تنتظم القوى بين الداخل والخارج بما يفيد الحفاظ على

¹ - Jean Afchain : Les Associations d'Action Sociale, Op. cit, p. 2-3.

² - لا بد لنا هنا أن ندين بالفضل وجزيل الشكر للباحث السوسيولوجي جمال فزة الذي نبهنا إلى هذه الخطاطة التفسيرية من خلال مقاله المنشور بمجلة باحثون، العدد السادس، 2019، تحت عنوان: على التخوم بين السوسيولوجيا والصحافة: هل يتحول عالم الاجتماع إلى صحفي بمجرد معالجته لأحداث جارية؟، وكذلك من خلال مدنا بكتاب جون أفشان السابق الذكر.

توازن النسق، وذلك وفق اشتغال قوتين: الأولى انجاذبية (centripète) تعزز تماسك عناصر النسق وتعمل على تقويتها، أما الثانية فانتبازية (centrifuge) تفكك النسق وتضعف من تماسك عناصره. تزداد شدة القوة الانجاذبية عندما تتوافق انتظارات الفاعلين داخل النسق (استراتيجياتهم) مع الفرص التي تسمح بها قواعد اللعب داخل النسق. في هذه الحالة تضعف شدة القوة الانتبازية وتتحسر مشاريع قوى المحيط. وبالمقابل عندما تتناقض استراتيجيات الفاعلين داخل النسق مع الفرص التي تتيحها قواعد اللعب، يصير الانتماء إلى النسق غير ذي جدوى، فتتعزيز القوة الانتبازية ويصاب النسق بعتل وباختلال توازنه. في هذه الحالة تستفيد قوى المحيط من انحسار مشروعية قوى المركز، وفتور تأثيرها، فتتجح في اكتساح المواقع التقليدية لهذه الأخيرة. أمام المنافسة الشديدة التي تواجه قوى المركز من طرف قوى المحيط، والتي لا ينجم عنها اختلال بين الداخل والخارج فحسب، بل اختلال داخل النسق نفسه؛ حيث تضعف القوة التفاوضية لقوى المركز؛ طالما أن هذه القوة تتوقف على قدرة كل فاعل من داخل النسق على تهذيب صورته المحيطية وتقليم أظافرها.

عندما يتراجع تأثير قوى المركز، وتشرع قوى المحيط في اكتساح المواقع الاجتماعية والجماعية، وتراجع القوة التفاوضية لقوى المركز من داخل النسق، تحتاج اللعبة برمتها إلى نفس جديد. تحتاج اللعبة السياسية إلى أداة تعيد لها توازنها، عبر تمكين قوى المركز من حماية مواقعها التقليدية في مواجهة قوى المحيط، وتجديد مشروعيتها الشعبية وفي نفس الوقت تثمين قدرتها التفاوضية داخل النسق⁽¹⁾.

لقد ظلت الانتفاضات والتمردات التي عرفها المغرب منذ ما قبل الاستعمار إلى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي مرآة عاكسة لانسداد أفق التعاون

¹ - جمال فزة: على التخوم بين السوسيولوجيا والصحافة: هل يتحول عالم الاجتماع إلى صحفي بمجرد معالجته لأحداث جارية؟، سبق ذكره، ص 46.

بين القوى المشكلة للنسق السياسي المغربي، واحتدام التناقض بين مصالحها، مذكرة، هذه الانتفاضات، بضرورة التعاون كشرط لاستعادة النسق لتوازنه وضمان استمراريته⁽¹⁾. هكذا، وفي مرحلة ما قبل الاستعمار (من 1860 إلى 1912) كان النسق السياسي يتشكل من ثلاثة قوى تشكل مركز الثقل في الدولة: القبيلة (جيش القبائل)، المخزن، ثم العلماء، تقابلها قوى تتحرك على هامش المركز أو قل على محيطه، وهي فئة الفلاحين والتجار والحرفيين، بحيث كان التعاون بين هذه القوى صمام أمان ضد كل ما يمكنه إضعاف الارتباط العضوي بين هذه القوى المشكلة للنسق الدولة. غير أن التغيرات السياسية الكبرى التي خبرها المغرب خلال هذه الفترة، والتي جاءت كرد فعل تجاه التدخل الأوروبي (خاصة الفرنسي منه) الذي عمل على تسريع وتيرة إدماج المغرب في النسق الاقتصادي العالمي الصاعد الذي لم يكن المغرب، لهشاشة وضعه الاقتصادي، قادرا على مجاراته⁽²⁾؛ فالإصلاحات الاقتصادية مقابل الاستفادة من القروض أضعفت الدولة المغربية

¹ - هذه الرؤية نجد لها حضورا عند عبد الله العروي في تفسيره لظاهرة السببية في الزمن المغربي لما قبل الحماية، فخلافا للتحليلات الغربية من ميشو بيلير إلى هارت التي قدمت السببية كرفض بنيوي من لدن واقع قبلي لهيمنة المخزن كنظام تسخير، وبالتالي فهي تجسيد للحالة الطبيعية المتمثلة في نزوع الوسط القبلي نحو التحرر من أية سلطة. أما سيطرة المخزن بالعنف، فهي مجرد حالة استثنائية، تظل السببية مرآة عاكسة لمستوى تفاعل ثلاثة قوى فاعلة في قلب النظام المغربي: المخزن والقبيلة والزاوية. وبالرغم من ميل كل منها إلى الهيمنة في حالات خاصة، فإن السائد هو تراكبها المتوازن. وعليه تتحدد السببية كفعل موسمي في ظرفية أزمة، يؤشر على اختلالات في النظام المغربي، ولا يهدف إلى رفض النظام، بل يعمل على إعادة التوازن إليه. إن ظاهرة السببية تبقى مشروطة بدرجة مشاركة أو إقصاء القائمين عليها في تدبير الشأن العام، فهؤلاء يصبون إلى اكتساب مواقع داخلية ليعوضوا بها ما يُمْنعون عنه على مستوى المركز. انظر في هذا الصدد: عبد الله العروي: الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية، سبق ذكره، صص 246-249.

² - نقرأ في كتاب حوز مراكش لبول باسكون ما يعزز هذا التحليل، إذ يقول: " مع بداية القرن 19 كان حوز مراكش، تقريبا، كما باقي مناطق المغرب مبال تماما بالثورة الصناعية والاجتماعية والسياسية التي هزت الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط، إذ شكل نموذجا مستديما لمجتمع متماسك، نسبيا، بحيث كان يجد في خصوصيته الدينية مبررا لانعزاليته. لكن بعد قرن من الزمن، لم يعد لدى المجتمع المغربي أية قدرة على التحكم في مصيره؛ خاصة أمام قوة اكتساح الرأسمالية الأوروبية التي ستعمل على مصادرة اقتصاد السوق الخاضع للمخزن ولسلطة القيادة الكبار لصالحها، ثم التحكم في مدار حركة المال وجهاز الأمناء، مسلطة في ذلك الضوء على ثروات البلاد. انظر: Paul Pascon: Le Haouz de Marrakech, Tome 2, 2 édition, Institut Universitaire de la Recherche Scientifique, Rabat, 2016, p. 395.

وورطتها في توقيع معاهدة مع بريطانيا سنة 1856 أعدمت اقتصادها، ليتوالى بعد ذلك مسلسل الاقتراض الذي انتهى بالسلطان المولى عبد الحفيظ إلى طلب قرض من بنك باريس والأراضي المنخفضة سنة 1910 فاق 101 مليون فرنك، وهو القرض الذي اعتبره المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان بمثابة الحبل الذي خنق السلطان وقضى على آخر مقومات السيادة المغربية، قد عملت (هذه التغيرات السياسية الكبرى) على تقويض أسس النسق السياسي المغربي القديم، وأدت إلى ظهور قوى جديدة تمثل القوى الصاعدة في المجتمع: ونعني بها أساسا أعيان البوادي وبورجوازية المدن. هذه القوى ارتبطت بالمصالح الأوروبية السياسية منها والاقتصادية ولو أنها عارضت الهيمنة الأوربية⁽¹⁾.

هكذا عجلت هذه التغيرات الكبرى بانحسار مصالح القوى التي كانت تشكل مركز النسق السياسي القديم، وصارت تدفعها تدريجيا نحو المحيط في مقابل صعود هذه القوى الجديدة التي صارت تتمتع بامتيازات في إطار الدولة، حيث ستعمل هذه الأخيرة على تبني إصلاحات بيروقراطية جعلتها تتدخل في شؤون حياة رعاياها على نحو متزايد. ولما كانت قوى النسق القديم ترتبط بنمط اقتصادي قديم تمثل في الاقتصاد الزراعي والإنتاج الفلاحي، فإن التغيرات سألقة الذكر قد ألحقت بهذا النمط تحولا كبيرا، ومن ثمة فصورة قوى المركز، أي قوى المحيط (فلاحين وحرفيين وتجار) ستضرر أكثر من هذا التحول، وستكون الأداة التي ستقود الانتفاض والتمرد من أجل إعادة ترتيب أوراق النسق بما يضمن استعادته لتوازنه بشكل يضمن لقوى المحيط مصالحها أيضا.

سنكون عمليين أكثر ونقول، إن تأثيرات إدماج المغرب في الاقتصاد العالمي على البنيات والمؤسسات/القوى التقليدية القائمة يمكن ملاحظتها، على نحو بارز، على المستوى المحلي. فظهور بورجوازية في الموانئ، وفئة أعيان البوادي اللتين اختلفتا عن نظيراتها التقليدية بالاعتماد -في ضمان دوام ثرواتها/مصالحها- على تمتين علاقاتها

¹ - إدموند بورك: الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار (1860-1912)، سبق ذكره، ص 345.

وارتباطاتها بالمصالح التجارية الأوروبية يمثل نموذجا عن الأوضاع التي تغيرت في نهاية القرن التاسع عشر. كما أن النخبة المخزنية الجديدة التي تعلق مصالحتها كثيرا بمركزية الدولة وإصلاحاتها، والتي كانت تسير وفق الخطوط التي رسمتها المصالح الأوروبية، تعكس أيضا التغيرات التي خبرها المجتمع المغربي. فبينما كانت هذه القوى الجديدة ترتقي إلى مواقع الجاه والثروة غير المسبوقة، مشكلة في نفس الوقت قوة انتبازية تضعف من قوة النسق السياسي القديم وتمزق لحمة عناصره، وقوة انجاذبية تعزز تماسك النسق الجديد الذي صار يتألف من حاملي السندات (الأبنك الأوروبية) الذين صيروا المخزن، كقوة مركزية في النسق السياسي القديم، أداة في يدهم، يأترون بأوامرهم ويرتبط بقراراتهم في كل النفقات، حتى الروتينية منها. إضافة إلى أعيان البوادي الجدد وبورجوازية المدن والنخبة المخزنية الجديدة، كانت بالمقابل قوى أخرى تنزل إلى الحضيض وتفقد مواقعها القديمة ومصالحتها الاستراتيجية وتعيش أوقاتا صعبة. فمثلا وجد الصناع التقليديون، وصغار التجار والحرفيون، وأعداد كبيرة من فقراء الفلاحين والملاك الصغار في البوادي أنفسهم أمام ظروف اقتصادية مرهقة قزمت أوضاعهم وألقت بهم إلى حال من اليأس. فتهالوى النسق القديم ككل (الدولة والمجتمع والاقتصاد) بفعل التدخل الاقتصادي الأوروبي؛ إذ في الوقت الذي كان فيه المجتمع المغربي في أمس الحاجة لمؤسساته القديمة، كانت هذه المؤسسات في حال ضعف شديد. وفوق هذا وذاك، فإن هذا الصنف من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق، عمل على تشكيل سمات حركات المقاومة والاحتجاج ذات الطابع السياسي التي عمت أرجاء المغرب⁽¹⁾.

تأسيسا على هذا الطرح، كان من الطبيعي جدا أن تظهر التمردات والانتفاضات بالبوادي أكثر من المدن، وأن ترتبط انتفاضات المدن بفئة الحرفيين والتجار المرتبطين بهم؛ فبقدر ما عملت التغيرات الاقتصادية على تآكل مشروعية نظام المخزن وأضعفت

¹ - إدموند بورك: الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار (1860-1912)، سبق ذكره، ص 348.

تماسكه (الصراع على السلطة بين المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ كمثال) وشجعت على تمرد القبائل، خاصة تلك التي وجدت نفسها خارج رهانات النسق ومصالحه، ألزمت هذا النظام، الذي شكل على الدوام مركز النسق السياسي المغربي، بغرض الحفاظ على موقعه وتعزيز قدرته التفاوضية، بإجراء إصلاحات تبتغي تعزيز الاستقرار والسيطرة على البلاد، كان من بينها وضع نظام جديد أكثر فعالية في إدارة البوادي وتحصيل الضرائب التي صارت في ضغط متواصل أضرت بشكل كبير بمصالح سكان البوادي وحرفيي المدن وتجارها، وهي الفئة التي ظلت قائمة لمختلف الاحتجاجات التي عرفها مغرب ما قبل الاستعمار، والتي كانت تؤول في الغالب إلى انتصار قوى المحيط بنجاحها في الضغط على المخزن وإرغامه على التراجع عن قراراته خاصة تلك المتعلقة بفرض ضرائب جديدة⁽¹⁾، وإعادة التوازن للنسق بعد اختلاله.

لابد من الإشارة هنا إلى أن ما ميز حركات المقاومة والاحتجاج التي ظهرت في المغرب خلال هذه الفترة، جميعها كانت متجذرة على نحو عميق في الدين الإسلامي⁽²⁾، من هنا دور العلماء في تحريك الاحتجاج أو إخماد جذوته؛ فهم إلى جانب الجيش التقليدي المكون من رجال القبائل المتمحورة حول المخزن كسلطة مركزية، وأعيان البوادي والأقاليم من قواد وباشوات ومن سار في فلکهم، ظلوا يشكلون قطبا أساسيا لاشتغال النسق السياسي المغربي، يتمتعون بامتيازات كان من الصعب التخلي عليها بسهولة. وعليه،

¹ - سيعمل السلطان الحسن الأول على إقرار أول إصلاح ضريبي عصري عرف بضريبة الترتيب في 30 مارس 1881، يستند لأول مرة على أسس تشريع يزواج بين الشرعي والوضعي في محاولة لاحتواء الأجانب ومن في حمايتهم، وإجبارهم على أداء الضرائب. ولما كان نفس السلطان يدرك جيدا، بحكم خبرته القوية أن تمرير مثل هذا الإصلاح أمر ستواجهه لا محالة مشبكات داخلية وخارجية، تعامل مع الأمر بليوننة شديدة، تاركا الباب مفتوحا للتعديل أو التجميد إلى حين. وبعد مرور عشرين سنة على هذه المحاولة الجريئة في المجال الجبائي، حاول المولى عبد العزيز إحياءها بنوع من الحماس، مما أنساه معارضي الداخل والخارج لها معا. فانتهت حبرا على ورق. انظر في هذا الصدد: الطيب بياض: الصحافة والتاريخ، سبق ذكره، ص 76.

² - إدموند بورك: الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار (1860-1912)، سبق ذكره، ص 352.

فكلما حدثت اهتزازات على مستوى بنية هذا النسق ومست بمصالح هذه القوة إلا وظهرت تصدعات على جدار صورتها المحيطية (معارضة الطرق والزوايا ودعمها للتمردات والاحتجاجات أو تزعمها في بعض الأحيان). فعلى سبيل المثال حين أغار الفرنسيون على واحات توات واحتلوها سنة 1899-1900، كانت الفتوى التي أصدرها العلماء في شأن الدعوة إلى الجهاد هي التي أبانت عن خطورة الحدث وأكدت على عواقبه الوخيمة. "فعلماء فاس كانوا أكثر الناس غضبا وحنقا من وهن الحكومة وعدم قدرتها على القيام بردة فعل قوية إزاء فقدان جزء من دار الإسلام والتخلي عنه لأمة نصرانية" ⁽¹⁾. وفي وقت لاحق، كان استياء العلماء من جهود المخزن في إلغاء الإعفاء الجبائي المترتب عن إلغاء تطبيق نظام الترتيب ومهاجمة حق "الحرم" (حرمة اللجوء للأضرحة) سنة 1902 من العوامل التي لعبت دورا مهما في ظهور حركة بوحمارة والنجاحات الأولى التي حققتها. بيد أن خيبة الأمل التي اعترت العلماء من بوحمارة بعد انكشاف الغشاة عن أعينهم هي التي وضعت حدا لتوسع بوحمارة في وسط المغرب.

وفي غمرة الأزمة 1907-1908، كان موقف الزعامات الدينية، سواء في البوادي أو الحواضر، هو الحاسم في وضع حد "للحرب الباردة" بين السلطانين. فخلع السلطان مولاي عبد العزيز في يناير 1908 من قبل علماء فاس، كان الحدث الحاسم الذي قرر في مصير الصراع المعقد بين السلطانين المتنافسين على تولي العرش. وكذلك كان الأمر في الأحداث التي عرفت فاس سنتي 1911 و1912 حيث كان موقف العلماء المحايد والرافض للتدخل في ما يجري من صراعات، هو الذي أوقف انتشار الحركات الشعبية، ومنع امتدادها إلى باقي مناطق الشمال. وأخيرا، ظهر تأثير العلماء في حالة حركة الهيبة سواء في صعودها أو أفولها. ذلك أن مساندة الشخصيات الدينية البارزة في سوس كان لها دور في صعود الحركة في منطقة الجنوب، بينما كانت هزيمة الهيبة في مراكش

¹ - نفسه، ص 89.

بسبب معارضة علماء هذه المدينة. وهكذا نجد العلماء كقوة مركزية في النسق السياسي المغربي القديم كانت تضطلع بأدوار مهمة في تحقيق توازن هذا النسق أو اختلاله.

أما الدعوة إلى الجهاد فظلت تشكل على الدوام إطار تعبوي وآلية للحشد والتجيش انطلاقاً من استدعاء العاطفة الدينية وما تقتضيه من أهمية إحياء الذاكرة الجماعية (استحضار الناس لغزوات النبي، ولذكريات أبطال القرنين الخامس والسادس عشر في مقاومتهم للإسبان والبرتغاليين، بما يحيي الصراع القديم ضد التوسع المسيحي الأوروبي) على نحو يقوي من عزيمة المشاركة في الاحتجاج والتمرد حتى ولو استدعى الأمر تقديم النفس كقربان، فلا قيمة للألم أمام النعيم الذي ينتظر الشهيد، خاصة وأن الحياة مجرد محطة مرور وإقامة مؤقتة، ولا يوجد أهم من الحياة الآخرة في الجنة والمرتبطة بالأعمال الدنيوية التي تأتي الشهادة في قائمتها. لذلك "فالألم في الإسلام ليس له قيمة مضافة للخلاص، بقدر ما يمنح للمؤمن الفرصة ليبرهن على ثقته في الله بصبره عند الابتلاء"⁽¹⁾. وبالرغم مما تتضمنه عقيدة الجهاد من قدرة على التعبئة والحشد والتجيش، فقد ظلت آلية تقليدية أمام عجز الجهاد كممارسة على منح حل عملي للمشاكل المعقدة التي كان البلد يواجهها⁽²⁾.

بتوقيع معاهدة الحماية في 30 مارس 1912 سيفتح المغرب سجلاً جديداً من تاريخه، ففوق العهد الجديد كانت قد نجحت في الإطاحة بكل مقومات المجتمع القديم. لهذا أصبح ضرورياً إعادة تشكيل المجتمع الذي أمسى تحت الهيمنة الاستعمارية، وإعادة ترتيبه من جديد حتى يستجيب لمتطلبات السادة الجدد. وبالرغم من الإصلاحات التي قادها ليوطي لتجديد المخزن المركزي والإدارة المحلية تبعاً لما نصت عليه معاهدة

¹ - دافيد لوبروتون: أنثروبولوجيا الألم، ترجمة: عياد أبلال وإدريس المحمدي، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص 143.

² - إدموند بورك: الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار (1860-1912)، سبق ذكره، ص 356.

الحماية، فقد حافظت، هذه الإصلاحات، على مواقع قوى المركز في البنية السياسية للنظام المغربي التقليدي، حتى لا تتزلق الأمور نحو "الإدارة المباشرة"، أو إظهار المخزن بصورة جهاز شكلي خاضع كلياً للسلطة الفرنسية، ولو أن هذا الجهاز، في الحقيقة، كان قد مني بضعف شديد وإخضاع تام للمراقبة الأجنبية.

على هذا الأساس نفهم الخلاصة التي انتهى إليها عبد الله العروي في كتابه "الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية" إذ يقول: "واقع الأمر أنه خلال تاريخ المغرب في الحقبة بين عامي 1912 و1956، لم يطرأ أمر يتعارض والخصائص التالية:1- من بين مصادر السلطة الثلاثة داخل المجتمع المغربي، تمكن المخزن من تدعيم هيمنته على المصدرين الآخرين، ونعني بهما الزاوية والقبيلة. 2- من بين الجماعات المهيمنة، استمرت الفئة القديمة من الخاصة في فرض نفسها كنخبة للبلاد. 3- من بين العناصر المسيرة، استمر العلماء المعارضون في الحفاظ على تأثيرهم الواسع. 4- من بين المنظومات الفكرية، فرضت السلفية نفسها كوسيلة التعبير الأكثر أصالة. وترسخت بهذه الطريقة البنيات القديمة، وتعززت أدوارها إلى الحد الذي بدت فيه وكأنها النقيض الحقيقي لنظام الحماية... إلخ، وستشكل هذه الأدوار جوهر الوطنية المغربية في جميع مراحل تطورها، إذ إن كل عنصر جديد- فكرة، أو قوة اجتماعية، أو شكل تنظيمي، أو طريقة للتواصل- لا يلبث بعد ظهوره أن يندرج بشكل أو بآخر ضمن المنظومة المستغلة في خدمة هذه الأدوار النابعة من تاريخ المغرب منذ زمن بعيد" (1).

لقد فهمت السلطات الاستعمارية المنطق المحرك لاشتغال النسق السياسي القديم، وهو ما حدا بها إلى الحفاظ على طبيعته التي تنحو دوماً نحو إقرار التوازن والتحكم في شروط التحويل السياسي للسلطة، وهو نفس المنطق الذي سيحرك الممارسة السياسية لمغرب الاستقلال. ومع اهتزاز صورة السلطان جراء توقيع معاهدة فاس 1912، ستهتز

¹ - عبد الله العروي: الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية، سبق ذكره، ص 594.

باقي القوى المرتبطة به خاصة على مستوى البوادي (زعماء البوادي) معلنة المقاومة في وجه الوافد الجديد، متغذية من عقيدة الجهاد، ومن شعور وطني محلي وعفوي. ولما كانت هذه المقاومة الشعبية تنهل من نزعة وطنية محافظة (سلفية في الأساس) فقد ظلت هذه النزعة بمثابة النهر الجارف لكل إمكانية للتعاون مع السلطات الاستعمارية، فكان من الطبيعي أن يشكل العنف ميسمها. و"ستلزم، هذه المقاومة، السلطات الفرنسية خوض حروب طويلة امتدت لأزيد من عشرين سنة -وبتحالف مع اسبانيا- لتتجح في الأخيرة الدولة "الحامية" في إنجاز ما سمته بسياسة التهدة، لتتفرغ لعملية اختراق واسعة النطاق للنسيج الاجتماعي والاقتصادي في سعيها إلى تحصيل ثمرات احتلالها للبلاد" (1).

في امتداد سياسة التهدة، سينتقل مركز العمل السياسي، ومن ثمة مركز ثقل الاحتجاج والمقاومة من البوادي إلى المدن؛ فمن جهة سيعمل "استحواذ المستعمر على خيرة الأراضي الفلاحية، وتجريد الآلاف من الأسر من أرضها، خصوصا تلك التي كانت في ملكية الجموع والقبائل، في نزوح سكان البوادي والقرى نحو المدن" (2)، مع ما يعنيه ذلك من بروز ظاهرة مدن الصفيح وتدهور نمط العيش، وما يرافقه من استبطان سلبي للانتقال من وضعية الفلاح المالك لأرضه والمنافع منها، إلى وضعية العامل الأجير في أحسن الأحوال. استبطن هذا الانتقال من البادية إلى المدينة كتشريد وكتجريد من أي

¹ - عبد الإله بلقزيز: السلطة والمعارضة، المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2007، ص 101.

² - ما زاد المدن تعاسة، النمو الرهيب لعدد السكان. فقد ارتفع مجموع سكان البلديات الثمانية الكبرى بين 1931 و1936 من 636.839 نسمة إلى 821.628، أي بنسبة 29% في ظرف خمس سنوات. وأضحت الدار البيضاء أكبر مركز حضري في المغرب، إذ بلغ عدد سكانها 184.668 نسمة (وهو ارتفاع مهول بالنظر إلى عدد ساكنتها سنة 1931 الذي كان في حدود 105.127)، متجاوزة مراكش التي نزل عدد سكانها شيئا ما بين 186.334 إلى 183.465 نسمة. وكان نصيب فاس ومكناس والرباط من الزيادة كذلك مثيرا للانتباه، حيث قفزت فاس من 98.205 نسمة إلى 134.801، ومكناس من 44.211 إلى 62.392، والرباط من 32.204 إلى 57.123 نسمة. كما اتخذت حركة الهجرة ثلاثة اتجاهات: من البادية إلى المدن، ومن الجنوب إلى الشمال، ومن الداخل إلى الشاطئ. انظر في هذا الصدد: ويليام هويسنطن: الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول تحت قيادة الجنرال نويس، سبق ذكره، ص 114-113.

ملكية كظلم بين" ⁽¹⁾، ومن ثمة فقد ظل منبعاً للغضب الذي كان يجد في الانتفاض متنفسه. ومن جهة ثانية، سيسهم تمركز المشاريع الاقتصادية للمستعمر بالمدن في صعود بورجوازية حضرية كقوة جديدة تبحث لنفسها عن موطئ قدم في النسق السياسي المغربي. فخوفها من ضياع مصالحها التجارية مع القبائل البربرية جعلها تدعم، مادياً ومعنوياً، وعلى نحو سري، حركة الشباب المنتفض ضد الظهير البربري الذي سيكون له دور كبير في توحيد القوى الوطنية في إطار حركة وطنية ستجح في ضم السلطان إلى صفوف المستائين من المنحى الذي اتخذ نظام الحماية، بل ستجح في جعل السلطان نفسه قائداً للوطنية المغربية، وهو ما يعني وجود تحالف ضمني بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية - التي باتت تقدم نفسها كقوة معارضة للسلطات الاستعمارية بوصفها الفاعل المركزي الماسك بخيوط اللعبة في النسق السياسي لعهد الاستعمار - خاصة بعدما انزاحت سلطات الحماية نحو الاستعمار المباشر أيام حكم الجنرال جوان الذي راهن على القوة لتركييع السلطان وإخضاع الوطنيين. هكذا، وأمام انسداد قنوات التعاون وغياب أرضية للتفاوض صار التحالف بين المؤسسة الملكية والحركة الوطنية يعبر عن نفسه في مظاهرات عنيفة وأعمال فدائية ستتنظم نفسها أكثر في شكل حركة مقاومة مسلحة، خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين 1947-1960، وذلك بعد نضال سلمي أبدعت فيه الحركة الوطنية أشكال جديدة من الاحتجاج والفعل الوطني من عقد تجمعات دعائية ورفع ملتمسات جماعية وتقديم العرائض وتنظيم مظاهرات في الفضاء العام... إلخ.

ولما كان الحقل السياسي فضاء لصراع قوى محددة حول الهيمنة والقيادة، مع ما يعنيه ذلك من تحديد لقواعد الصراع وتعريف لما هو قانوني وما هو غير ذلك، وصراع حول بنية وشكل الحقل نفسه، أي ميكانيزمات الشرعة وتموقعات القوى المتنافسة ⁽²⁾،

¹ - المصطفى بوعزيز: الوطنيون المغاربة في القرن العشرين، الارتباط العضوي بين السياسي والاجتماعي، سبق ذكره، ص 112.

² - Pierre Bourdieu: La leçon sur la leçon, éditions de Minuit, Paris, 1982.

كان الالتجاء إلى العنف الذي اتخذ شكل حركة مقاومة مسلحة، طبيعياً أمام وجود تعارض حاد على مستوى استراتيجيات القوى المتصارعة وغياب إمكانات التعاون والتفاوض بينها، خاصة بعد إعدام الشرعية الوطنية بتجريد السلطان سيدي محمد بن يوسف من سلطته وإقالته من العرش ونفيه إلى كورسيكا ومن بعد إلى مدغشقر. مثلما أنه كان بمثابة رد فعل لقوى المحيط على تهميشها والرغبة في تحجيمها وكبح جماح حركتها في الفعل والتأثير. بمعنى آخر نقول، إن انسداد آفاق التعاون، وما فرضه من مقاومة عنيفة، شكل بالنسبة للحركة الوطنية محاولة لإعادة ترتيب أوراق قوتها ونقلها من هامش الحقل السياسي إلى وسطه كقوة مساهمة في تأسيس نظام سياسي جديد يقود سيرورة الانتقال إلى الاستقلال، أي قيادة توجهات ثقافية جديدة تقوم على الإيمان بالحرية ورفض الدونية والخضوع، ضداً في ديمومة الهيمنة الاستعمارية.

ورغم انتزاع المغرب لاستقلاله السياسي سنة 1956 ستظل مفاعيل الكيمياء السياسية التي ركبها ليوطي في وضع مداميك الدولة الحديثة في المغرب، سارية في جسد المغرب المستقل، تفعل فعلها، وترتسم وفقها ملامح "مشهد سياسي لا يخلو من فرادة وتميز: استمرار البنى السياسية التقليدية جنبا إلى جنب مع البنى السياسية الحديثة؛ ثم التعايش بينهما تعايشاً مديداً لم تهدده في الصميم لحظات صدام ستجري بعض وقائعه في مناسبات سياسية مختلفة، وخاصة في الفترة الفاصلة بين مطلع الستينات ومطلع التسعينات" ⁽¹⁾. فلو طلبنا مثلاً، من فنان تشكيلي، بناء على هذه الملامح، أن يرسم لنا صورة للحقل السياسي لمغرب الاستقلال، فحتماً سنجد فيزيائي الهوى؛ إذ لوحته لن تشذ عن شكل ذرة بقطبين متجاذبين: المؤسسة الملكية الوريثة للمؤسسة السلطانية المخزنية من جهة، والحركة الوطنية المتشعبة بفكرة حديثة عن السياسة والدولة في جهة أخرى، ونزعة وطنية تشكل نواة هذه الذرة، أو قل هي قطب رحى تدور حوله إرادة التعاون والتعايش أو

¹ - عبد الإله بلقزيز: السلطة والمعارضة، سبق ذكره، ص 104.

الصراع والانتفاض والاحتجاج التي قد تبديها هذه القوى المشكلة للحقل السياسي المغربي المعاصر، تبعا لاستراتيجياتها ورهانات مصالحها وقدراتها التفاوضية والفرص المتاحة لها أيضا.

ولئن كان رهان جلب المصالح ودرء المفسد دافعا نحو التعاون والتعايش بين قوى النسق السياسي للمغرب المعاصر، فإن هذا التعايش نفسه قد ظل يخفي -في تضاعيفه- تعايشا تأسيسيا وتحتيا داخل كل طرف منهما: تعايش التقليد والحدث داخل المؤسسة الملكية، وتعايش السلفية والليبرالية داخل الحركة الوطنية. بل إن التشابه في المعطيات بينهما كان من جملة ما أسس للعلاقة بينهما وسوغها بعيدا -وفضلا- عن المشترك السياسي والجامع الوطني في وجه خصم أجنبي واحد. والجدير بالذكر هنا، أن النخب الوطنية، منذ نشأتها، لم تكن بعيدة عن منظومة المخزن؛ بل ظلت جزءا منه، لكنها كانت تعكس فقط وجهه الإصلاحي على نحو كان سببا كافيا لعقد تحالف قوي بينهما، منذ توقيع عريضة المطالبة بالاستقلال، كما أن هذا الارتباط والتشابه في التكوين قد برر أيضا التعاون والتفاهم الوثيقين اللذين قاما بين الملك الراحل محمد الخامس وقيادة حزب الاستقلال، ثم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بعد الاستقلال وإلى حين إعفاء حكومة الأستاذ عبد الله إبراهيم من مهامها في مطلع الستينيات. وعلى الرغم مما حصل من صدام في مراحل لاحقة، امتدت إلى نهاية النصف الأول من السبعينيات؛ إلا أن التعايش بينهما ظل علاقة رئيسة لم ينقطع حبلها.

في الحقيقة، يترجم ذلك التعايش السياسي بين قوتين وإرادتين، في الاجتماع الوطني المغربي المعاصر، تعايشا بين آليتين سياسيتين: بين آلية إنتاج وإعادة إنتاج التقليد في النظام السياسي، بل ومأسسته، وبين آلية توليد قيم وعلاقات سياسية حديثة في ذلك النظام. ولما كان المنحى جارفا وقويا في اتجاه إحياء منظومة العلاقات المخزنية التقليدية في المجال السياسي، في الوقت نفسه الذي كانت فيه العلاقات السياسية الحديثة تخرق

ذلك المجال وتجترح لنفسها فيه موقعا، فقد كانت آلية الشد والجذب بين التيارين قوية، لكن دائما ما كان يتم الاهتداء إلى تنظيم "التوازن" بينهما⁽¹⁾، بعد أن يبلغ الصراع أقصى مداه ويصير الاحتقان سيد الموقف.

على هذا الأساس، كانت الانتفاضات والاحتجاجات التي عرفها المغرب المستقل إلى حدود بداية التسعينات بمثابة صفارة إنذار تذكر القوى المتصارعة بأهمية التعاون والتفاوض في استعادة التوازن وضمان استمرارية النسق في أداء وظيفته بتجدد أدوار فاعليه. وعليه يتحدد سير عمل الدولة وفق منطق الحفاظ على التوازنات والأوزان المضادة، بحيث تحد السلطة سلطة مضادة⁽²⁾. فبالنسبة للمغرب، كان النسق السياسي القديم عبارة عن توازن أو تعاقد طبقي *Pacte de Classes* أساسه الإيديولوجي النزعة الوطنية *Le nationalisme* والبراديغم العام الذي يفسر اشتغاله هو المنهجية الوطنية *Le nationalisme méthodologique*. في هذا الإطار، كانت التعارضات بين القوى الحية في البلاد؛ سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو سياسية، تعبر عن نفسها من خلال مصفوفة اللعبة السياسية ومحيطها القريب، وما تسمح به قواعد اللعب. لم تكن التناقضات تعبر عن ذاتها كما هي. لم تكن مفتوحة على طبيعتها، بل مغلقة بشروط التحويل السياسي التي تفرضها قواعد اللعبة السياسية التي تعمل في العمق على إعادة تعريف التناقضات، مهما كانت طبيعتها، فتخضعها لمنطق التوازن الذي يشرط وجودها، ومن ثمة قابليتها للتحكم والمعالجة.

إن السياسة لا تقوم لها قائمة بدون أن نتمكن من إعادة تعريف التناقضات وتحويلها؛ إذ بهذا التحويل نعطيها معنى جديدا، ونتمكن من إيجاد حل لها؛ لأنها تكون،

¹ - عبد الإله بلقزيز: السلطة والمعارضة، سبق ذكره، ص 105-106.

² - فيليب برو: علم الاجتماع السياسي، سبق ذكره، ص 91.

بفضل هذا التحويل، قد اتخذت شكلا قابلا للمعالجة ⁽¹⁾. فمثلا، النزاعات القضائية لا يمكن حلها ما لم تكن وقائعها قابلة للتحويل الشكلي إلى نصوص تسمح للمحامي بحق الترافع في شأنها والقاضي بحق البث والتقرير فيها. من هنا أهمية الدفوعات الشكلية أثناء المحاكمات داخل مؤسسة القضاء، وأهمية القناع للنجاح في أداء دور على خشبة المسرح في الثقافة اليونانية القديمة... إلخ. لكن ما الذي يحصل اليوم؟ ولماذا صارت التناقضات تعبر عن نفسها اليوم بشكل مباشر ولا تقبل التحويل، أو قل لا تقبل المرور عبر مؤسسات التحويل الرسمية كالنقابات والأحزاب مثلا؟ ما الذي أفقد هذه المؤسسات القدرة على التمثيل السياسي للتناقضات الاجتماعية؟

بصرف النظر عن الموقف النقدي من مسار البناء الديمقراطي في المغرب يمكن القول، إن المجال السياسي، منذ الاستقلال، عرف تقدما هائلا في مجال تحديث البنيات والمؤسسات السياسية التي وسعت من مساحة المجال السياسي الحديث، ومكنت وقائع كثيرة من السياسة والصراع السياسي من أن تجري على مقتضى قواعد حديثة، كما ساهمت في كسر احتكار المجال التقليدي لصناعة السياسة وإدارة تدبير شؤون الحكم في البلاد. هذا التقدم كان أكبر على مستوى تحول بنيات التمثيل الاجتماعي. فبعدما كان المجتمع المغربي التقليدي -شأنه في ذلك شأن باقي المجتمعات التقليدية- مجتمعا عصبويا، أو مجتمع عصبيات. وكانت القبيلة ⁽²⁾ فيه رأس تلك العصبيات جميعا، ولم

¹ - جمال فزة: على التخوم بين السوسيولوجيا والصحافة: هل يتحول عالم الاجتماع إلى صحفي بمجرد معالجته لأحداث جارية؟، سبق ذكره، ص 46-47.

² - لا بد من الإشارة هنا إلى صعوبة إيجاد تعريف شامل، جامع ومانع لمفهوم القبيلة، إذ هي تستعصي على التعريف، وذلك بفعل اختلاف المورفولوجيات وأحجامها، واختلاف نوعية التماسك بين مكوناتها، وهو ما لم ينتبه إليه كثير من الأنثروبولوجيين الذين اعتبروها نوعا من المجتمعات، لكنها مجتمعات بلا دولة (الرؤية الانقسامية)، فسمحو لأنفسهم، بناء على المعرفة الأهلية، بالمقارنة بين مجتمعات مختلفة بناء على خصائص -أرادوها موحدة وثابتة- لمفهوم القبيلة. لذلك يقترح عبد الله حمودي تعريفا إجرائيا للقبيلة هو كالتالي: "بصفة عامة، يتعلق الأمر بمجموعة يشار إليها غالبا بكلمات قبيلة أو تقييلت. ولأعضاء هذه المجموعة عموما مجال ترابي يعبرونه ملكا جماعيا لهم، ويستغلون موارده بناء على انتمائهم الذي يتفقون هم بأنفسهم على أنه يأتي من أصل مشترك، كما يعتبرون أنفسهم متضامنين في الدفاع عن

يكن من الممكن للتمثيل الاجتماعي إلا أن يكون قبلًا بحكم المرجعية الاجتماعية والاقتصادية والرمزية للقبيلة. ويصدق الشيء نفسه على المؤسسات الدينية من زوايا وطرق صوفية. وكان من الطبيعي أن تسيطر العلاقات المحلية والمناطقية وتنسج مؤسساتها في سياق مجتمع لم يكن قد حقق انصهارًا وتجانسًا اجتماعيًا ووطنيا بالقدر الكافي إلى حدود الأربعينيات، وربما إلى ما بعد.

غير أن موجة التحديث الكولونيالي، ونجاح الإدارة الاستعمارية في التوحيد الاقتصادي والإداري للمجال الترابي، والتعميم المتعاضم للنظام الرأسمالي، ولقاعدة المتعلمين، وتوسع حركة التمدين وثورة المعلومات... إلخ، سرعت من عملية إضعاف البنيات الاجتماعية التقليدية، وهيات المناخ لولادة بنيات تمثيلية جديدة. هكذا نشأت قوى اجتماعية-اقتصادية مدنية جديدة (التجار، الصناع التقليديون، بورجوازيات زراعية، عمال مصانع) أفرزت أطرا للتمثيل جديدة (أمناء الحرف، غرف تجارية، نقابات إلخ)، وكان تشكيل الأحزاب السياسية ذرة تلك الأطر جميعا. لذلك لم يكن مستغربا أن تخرج الحركة الوطنية -في الثلاثينيات- من رحم المدن (فاس-مراكش-الدار البيضاء-الرباط-سلا) بعد أن كانت سابقتها (الحركة الوطنية المسلحة) في الأرياف؛ ولا أن تصبح الدار البيضاء، منذ منتصف الأربعينيات، معقلا للعمل النقابي والسياسي.

إن هذه السيرة الاجتماعية-الاقتصادية التحديثية دفعت، ولأول مرة في تاريخ المغرب، بقوى جديدة إلى السطح، ودفعت هذه إلى قطع أواصر علاقتها بالبنيات التقليدية التي كانت مشدودة إليها، والاتجاه نحو تأسيس أطر مختلفة للتمثيل الاجتماعي: أحزاب،

ذلك المجال. ومن ناحية أخرى، يمارس هؤلاء نمط عيش مرتبط بفهمهم لإكراهات هذا المجال، وهو نمط يميزهم من أنماط أخرى، خاصة نمط العيش في المدن وسبله". انظر في هذا الصدد، عبد الله حمودي: المسافة والتحليل، في صياغة أنثروبولوجيا عربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 2019، ص 61-62.

نقابات، جمعيات، إلخ⁽¹⁾. لكن، ولسوء طالعها، سيصيب هذه الأطر الجديدة للتمثيل الاجتماعي الكثير من الوهن والضعف، وستشيخ وهي في عز عنفوانها، بسبب مقاومتها لتيار تقليدي يحاول استثناء مجال السياسة والسلطة من علاقات التحول نحو الحداثة، وخوضها لصراع غير متكافئ مع "نظام ملكي محكوم عليه بالسقوط في بحر الجمودية، بدافع من قاعدته الاجتماعية القروية ورهانه على النخب المحلية"⁽²⁾، وبسبب الشرخ الكبير الذي أحدثته العولمة بوصفها "الشكل المتطرف من أشكال الرأسمالية التي لم تعد تقوم في موازاتها أي ثقالة"⁽³⁾ على الجدار الذي كان يلحم الاجتماعي بالسياسي، خاصة منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي، حيث ستسهم عولمة السوق ونمو الشركات العابرة للقوميات وتكون شبكات الاتصال، والفاعلية الجديدة لنظام مالي قادر على نقل المعلومات بصورة فورية ونشر ثروات ثقافية هائلة - أمريكية في أكثر الأحيان - استنادا إلى شبكات اتصال عالمية، في تسريع وتيرة التحولات التي ستجعل من الدولة القومية/الوطنية مجرد ميسر بعد ما انفلتت الثروات من سلطتها الرقابية والتسييرية لصالح الشركات العابرة للقوميات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ففقدت بذلك مشروعيتها المرتبطة بادعائها تحقيق العدالة الاجتماعية عبر التوزيع المتكافئ للثروة، وقدرتها على إيجاد حلول لمشاكل محلية باتت اليوم تجد تعبيراتها في أحداث تجري على صعيد عالمي أو قاري، ولم تعد الصراعات الاجتماعية تقبل أن تعبر عن ذاتها انطلاقا من مقولات الصراع الطبقي الذي بات يتلاشى، ليس لأن العلاقة بين أرباب العمل والعمال باتت سلمية، بل لأن الصراعات انتقلت من مشاكل الإنتاج الداخلية إلى الاستراتيجيات العالمية التي تحكم منطق اشتغال الشركات العابرة للقوميات وشبكتها المالية، ومن تم أزمة المؤسسات النقابية والحزبية التي باتت مجرد مؤسسات

¹ - عبد الإله بلقزيز: السلطة والمعارضة، سبق ذكره، صص 108-111.

² - ريمي لوفو: الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة: محمد بن الشيخ، مراجعة: عبد اللطيف حسني، منشورات وجهة نظر، ط1، 2011، ص 273-274.

³ - آلان تورين: براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، سبق ذكره، ص 51.

صورية أفرغتها هذه التحولات العالمية من مضمونها وأضعفت قدرتها على التأطير التعبئة والحشد تجاه مشاكل أو حتى طموحات باتت الدول نفسها عاجزة عن امتلاك صلاحية حلها أو الوعد بتحقيقها.

لقد شاءت العولمة، الذي وقع على عقد ميلادها سقوط جدار برلين وتفكك المنظومة الاشتراكية، أن تدخلنا في قرن سياسي جديد ⁽¹⁾ صار فيه الرابط بين المحلي والعالمي متينا جدا، على نحو صرنا نحس معه بذبول مقولات الدولة والأحزاب، وقوى اليمين واليسار في رسم معالم الممارسة السياسية والاجتماعية لواقعنا كما كانت تفعل بالأمس القريب، مثلما صارت فيه التناقضات تنفلت من قبضة القوى المشكلة للنسق السياسي للدولة الوطنية، لتجري أطوارها على رحي قوى رافضة للاندماج في المصير الذي باتت العولمة تدفع في اتجاهه، وبين من قبلت الانخراط في هذا العالم المعولم. هذا القرن الجديد صارت فيه صورة الدولة الوطنية التي كانت تشكل إطارا عاما للتماهي الجماعي في تضائل مستمر، وانحسرت فيه المسألة الوطنية بفعل قوة التكتلات (الاتحاد الأوروبي مثلا) التي تفرضها العولمة، وبات الشعور بالانتماء للوطن يفقد مشروعيته وأهميته في تعزيز الهوية وتقوية دوافع المقاومة والاحتجاج.

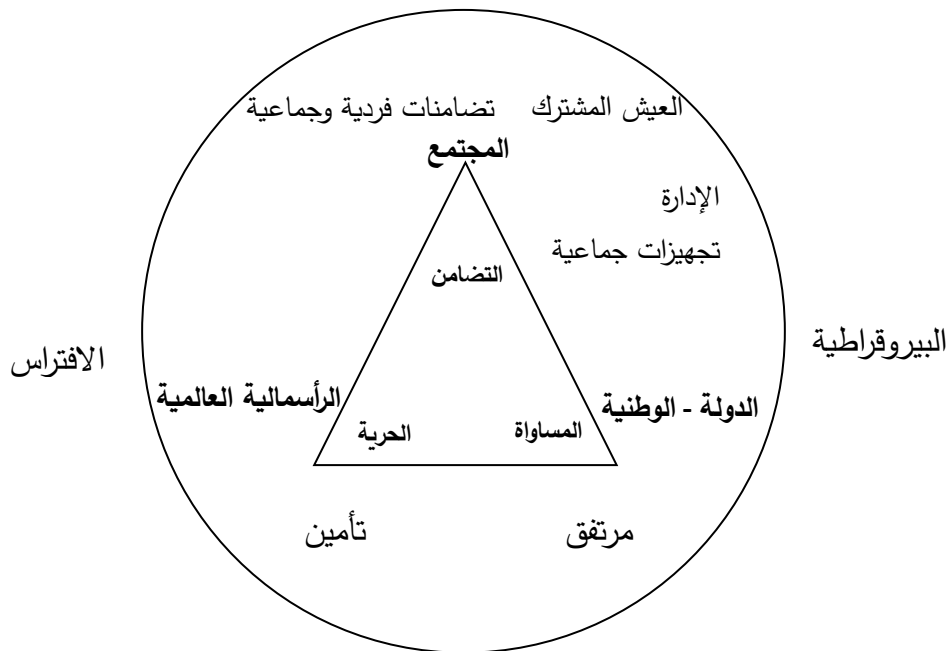
لم تعد إذن، العلاقة بين الدولة والوطن بديهية؛ فالعولمة وضعت حدا لسردية المنهجية الوطنية. وإذا كان الوعاء العام قد تغير، فبال تأكيد سوف يتغير مضمونه وشكل محتوياته، ومنه المعنى الذي باتت تتخذه الاحتجاجات اليوم بوصفها تعبيرا عن صراعات جديدة ما فوق حزبية أو دولتية. الجديد اليوم الذي يستحق الانتباه هو أن التناقضات بين القوى الحية في البلاد لم تعد تمر عبر قنوات التحويل السياسي التقليدية؛ أي أنها لم تعد تقبل بإعادة تعريفها من خلال قواعد العقد السياسي، بل أصبحت تعبر عن ذاتها من خلال طبيعتها (لعل ظهور حركة التنسيقيات في المشهد الاحتجاجي اليوم خير مثال

¹ - لتعميق النظر في شأن معالم هذا القرن الجديد يمكن العودة إلى: Alain Touraine : Un Nouveau Siècle : Politique, éditions du Seuil, Paris, 2016.

لتوضيح هذا التحول)، ولذلك لم تعد الاحتجاجات أداة سياسية لخدمة النسق بقدر ما صارت أداة لتهديده، ومنه يمكن فهم العقوبات القاسية التي باتت تنزلها السلطات المغربية بحق نشطاء الحركات الاحتجاجية (حراك الريف وجرادة وزاكورة وإمبشير... إلخ).

تعبّر الاحتجاجات اليوم عن فعل اجتماعي، وقوة حقيقية وأساسية يقف أمامها النسق عاريا من كل لباس سياسي. فالأحزاب لم تعد قادرة على صهر الرهانات الاقتصادية والثقافية في مشروع سياسي مندمج، يتدافع داخل النسق، مع مشاريع منافسة. وعليه، فإن النسق يتكون اليوم، من قوى اقتصادية وسياسية واجتماعية متناقضة، نختصرها في ثلاثة أقطاب كبرى: الدولة والسوق والمجتمع، وهي الأقطاب التي باتت تحكم منطق كل فعل اجتماعي كما هو أمر جمعيات العمل الاجتماعي وفقا لخطاظة جون أفشان التي استوحيناها في قراءة منطق اشتغال النسق السياسي لمغرب اليوم، وفهم، ولو بشكل أولي، الآليات والتحديات التي تواجهها مختلف الحركات الاجتماعية اليوم، على اعتبار أن هذه الحركات هي ممارسة للسياسة بمعان أخرى.

الغيطوهات



يبدو واضحا من الشكل أعلاه أن الدولة صارت طرفا في النسق مثلها في ذلك مثل المجتمع والرأسمالية العالمية أو منطق السوق، ولم تعد موجهة لباقي أطراف النسق الأخرى كما كان الأمر في السابق. بمعنى آخر، صارت الدولة طرفا في اللعبة ولم تعد محتكرة لمفاتيحها؛ لكن هذا لا يعني أنها فقدت قيمتها ودورها في ضمان المساواة والحرية للمواطنين، لكنها حرية على حساب المساواة في الفرص، خاصة وأن هذه الحرية هي المبدأ المحرك للسوق الذي لا يعرف غير الافتراس في سعيه نحو مراكمة الأرباح. وعليه، فالدولة هنا مطالبة أكثر من أي وقت مضى بممارسة دورها وإقناع السوق والمجتمع بجدواها. مشروعيتها تكمن في حماية قيمة المساواة وخدمة المواطنين باعتبارهم مرتفقين، يتمتعون بالحق في الخدمة الإدارية على قدم المساواة. وكل انحراف عن هذه الغاية وتعتيم دورها يدفعها إلى السقوط في خطر البيروقراطية التي يتحول فيها المنصب الإداري إلى غاية في ذاته لا غاية من أجل غيره. في هذه الحالة يكون الانتفاض والاحتجاج أداة في يد المجتمع لردع انحرافات الدولة في اتجاه السلطوية وتعاظم الفساد الإداري. وهنا قد يكون البحث عن توازن جديد سببا في تحالف المجتمع مع قوى السوق.

مبدأ السوق هو الحرية. لكن عندما تنتشر الهشاشة بفعل تراجع سوق الشغل وتقلباته (تنامي طابع المرونة وانعدام الحماية والتأمين)، "فالقطاعات التي يمكنها الاعتماد على أنماط العمل التي تتسم بالاستقرار وتتمتع بالحماية هي في تناقص مستمر" ⁽¹⁾، مع ما يرتبط بذلك من تلاشي للرابط الاجتماعي، خاصة وأن الشغل اليوم كف عن أن يكون منبعا للهوية؛ إذ الناس اليوم يُعرّفون أنفسهم انطلاقا من أوضاعهم (مثلا عبارة أولاد الشعب التي توحى إلى الإقصاء والتهميش) لا بما يشغلونه، فمن يسعى إلى رسم هويته على جدار الشغل يكون كمن يرسم صورته على الثلج. من هنا أهمية التضامن الجمعي والشعور بالانتماء إلى قضية أو وضع ما في تحريك الفعل الجمعي نحو مواجهة

¹ - دوناتيل ديلابورتا وماريو دياني: الحركات الاجتماعية، مقدمة، سبق ذكره، ص 64.

المخاطر التي تخلقها قيم السوق بما هي قيم للتوحش والافتراس. في هذه الحالة يكون الاحتجاج أداة لمواجهة هذه المخاطر العابرة للحدود والقوميات والطبقات، متسربلا بشعارات إنسانية (الحرية، الكرامة، العدالة الاجتماعية... إلخ)، فالفوضى التي صار عليها عالم اليوم قد مست بآدمية الإنسان وكرامته، وجعلت من القيم الأخلاقية محورا للصراع.

قد تتلقى الحركات الاحتجاجية أشكالاً من الدعم والمساندة خصوصاً من فئة المثقفين والفنانين وممثلي الطبقة الوسطى؛ إذ لا وجود لمجتمع بدون تضامن. لكن عندما تتفكك سيرورات التنشئة الاجتماعية، وتكف عن تأدية وظائفها يصاب المجتمع بالشلل. لكن بالمقابل قد يؤدي الإفراط في قيمة التضامن إلى إنتاج عقلية القطيع والانغلاق الهوياتي الذي يقف في وجه كل إبداع أو رغبة في الاجتهاد، ومن ثمة يعدم كل إمكان للاحتجاج في تحقيق مراميه. في هذه الحالة تتفكك الانتفاضة أو الاحتجاج ويفقد جاذبيته وسلطته في الحشد والتجيش وكسب التضامن والأنصار، فيصير أداة للتناحر ولعنف مفتوح تستثمره الدولة -بتذكية شرارته- للرفع من أسهمها كدولة حامية وموجهة في زمن التيه والانغلاق، فتتحالف مع قوى السوق لتبرهن على أن المجتمع لا يرقى بذاته إلى تنظيم نفسه بنفسه، وأن شعاراته يوتوبيا جميلة، لكنها غير واقعية. في هذه الحالة تتجح الدولة في إشعال فتيل انتفاضات مضادة من أجل استعادة الأمن بعدما يكون الشعور بعدم الأمان قد تعاضم بين الناس⁽¹⁾.

وحسبنا أن نجد في ما عرفه الربيع العربي من ثورات وثورات مضادة ما يبرر صلاحية هذا التحليل ويدعم موقعه في خريطة التحليلات السوسيولوجية والسياسية للفعل الاحتجاجي بالمغرب، وهي تحليلات كثيراً ما أخطأت معلمها بتركيزها على خصائص خارجية لهذا الفعل من دون امتلاك القدرة على تأويله وفق خطاطة تلملم شتاته، فنتبع

¹ - جمال فزة: على التخوم بين السوسيولوجيا والصحافة: هل يتحول عالم الاجتماع إلى صحفي بمجرد معالجته لأحداث جارية؟، سبق ذكره، ص 47-48.

الحركات الاحتجاجية عبر الزمن وتصنيفها بناء على إكراهات الزمن ذاته (الظرفية كعامل مفسر وشارط للفعل الإنساني) لا يجعل منا في أحسن الأحوال سوى إخباريين أو رواة لسير الاحتجاج، كما أن تتبع هذه الحركات وتصنيفها بناء على مؤشرات قابلة للملاحظة، من قبيل: السن، الجنس، المكان، الانتماء المهني... إلخ يجعل المشهد الاحتجاجي يبدو كلعبة شطرنج نملاً رقعتها بناء على أماكن فراغها، ثم إن تتبع أشكال الممارسة الاحتجاجية (الوقفة، المظاهرة، التجمع، المسيرة، الإضراب، الاعتصام...) في جداول تكرارية بحثاً عن انتظامات تفسرها ليس بشرط كافٍ لادعاء صلاحية التفسير ما لم نربطها بإطار نظري يلحم معطياتها وينطق أعدادها، فليس كل ما يمكن عده مهماً، وليس كل مهم يمكن عده، كما قال ألبيرت أنشتاين يوماً. بل هناك من الباحثين من يرفع عن نفسه عناء التنظير بدعوى تمرد الاحتجاج عن أي خطاطة جاهزة ونمطية؛ إذ تارة يكون الاحتجاج بجينات سوسيو-اقتصادية، وحيناً آخر يكون بلبوس سياسي، وفي مناسبات أخرى يكون خارجاً من رحم البعد الثقافي أو الديني، وفي أوقات أخرى يندلع بشكل عفوي، وبغير سبب واضح المعالم! وكأن الفعل الاجتماعي جزيرة معزولة عن أبعادها المتداخلة: التاريخية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية والثقافية... إلخ.

لا يمكن إنكار أهمية التأطير النظري لموضوع الاحتجاج، فهو ما يمنح للمعطيات التي قد تبدو للعين غير المدربة وكأنها سلسلة من الظواهر والأحداث العشوائية انتظاماً ومعنى يجعل الفكر قادراً على استيعابها. لكن أن نجعل من النظرية غاية في ذاتها ونصرف كل جهدنا للبحث عما يبررها في حالات مخصوصة دون غيرها، أو نعمل على لي عنق الواقع ليطماشى والنظرية التي اخترناها سعيًا لإثبات تماسك مزعوم لنتائجنا، فلا يعدو أن يكون ذلك ضرباً من العماء المنهجي الذي يفقد البحث قيمته، ويجعلنا، ونحن نزعم امتلاك ناصية التفسير أو التأويل، كأننا نجسد دوراً في حوار الطرشان. فأن نجعل من الصراع الطبقي أو الحرمان النسبي أو الاختيار العقلاني أو بنية الفرص السياسية

مدخلا وحيدا للتفسير، يحرمانا من النظر إلى زوايا الفعل الاحتجاجي الأخرى، فلا نقبض منه إلا على الجزء متوهمين أنه الكل، كما لا يجعلنا قادرين على الذهاب والإياب بسهولة بين الحاضر والماضي بحثا عن التشابهات والاختلافات على نحو تكتمل فيه صورة الفعل في الحاضر، ويصير تفسيره ممكنا ومتاحا.

تأسيسا على هذا القول، نعتبر الحركات الاحتجاجية فعلا اجتماعيا وممارسة سياسية تتصهر في بوتقتها كل فواعل وأبعاد ودلالات الفعل الاجتماعي والسياسي، وهي بقدر ما تعكس رهانات القوى الفاعلة في النسق السياسي وأهمية التوازن والتعاون بين الأطراف في ضمان ديمومته، فإنها تحمل في العمق قوة دافعة للتغيير. تحمل في ثناياها رغبة الفاعل في التمرد والانتفاض على شروط الواقع وإكراهاته. إنها لا تتحدد إلا من خلال قدرتها على خلق نفسها في مواجهة القوى المناهضة لها. قد يعترض علينا أحدهم فيقول إن التأويل الذي قدمناه لمسار الفعل الاحتجاجي ينفي كل حرية عن هذا الفعل بدعوى أننا نتبنى مسلمات التحليل النسقي، والتحليل الاستراتيجي على نحو مخصوص، على اعتبار أن الحركات الاجتماعية ترفض أن ينظر إليها كتنظيمات كما تتفاح عن ذلك دوناتيللا ديلا بورتا وماريو دياني، ونحن على ذلك من الشاهدين. لكننا نقول إن التحليل الاستراتيجي نفسه لا ينظر للفعل على نحو مجرد، ولا ينزع نحو إقرار جبرية غير مبررة بقوله بالمحددات القبلية؛ فالنسق ككل بناء اجتماعي وليس معطى طبيعيا، تحليله يكشف عن استراتيجيات الفاعلين داخله بوصفهم لاعبين يتمتعون بقدر من الحرية والمراوغة تجاه إكراهات النسق. ونحن هنا نقارب الحقل السياسي كنسق لا الممارسات الاحتجاجية في حد ذاتها، أي أننا ننظر لهذه الأخيرة من الخارج لنمتلك رؤية بانورامية تسمح لنا برؤية ما تحجبه عنا دراستها من الداخل، وتتيح لنا هامشا مريحا من حرية الحركة في الزمن لتحديد التشابهات والفروقات بين الأمس واليوم في هذه الممارسة. إن ما ينبغي استيعابه جيدا هو أن الحقل السياسي مرآة عاكسة للتغيرات الاجتماعية التي تشرط انبثاق الحركات

الاجتماعية، فماك ادم وماكارثي وزالد بقدر ما يعتبران أن الفهم الكامل للحركات الاجتماعية يقتضي تحليلا للعلاقة الدينامية بين الفرص السياسية وبنيات التعبئة والدلالات التي يضيفها الفاعلون على أوضاعهم والفرص المتاحة أمامهم، مقترحين في ذلك دراسة هذه الحركات عبر الزمن، فنشوء الحركات عندهم مقرون بصفة أساسية بالتغيرات الاجتماعية التي تجعل النظام السياسي سريع التأثر بالتغير وغير حصين⁽¹⁾. وإذا كان الأمر على هذا النحو، فما هي الخلفية الاجتماعية للحركات الاحتجاجية؟ بمعنى آخر، ماهي مؤشرات التحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع المغربي وسمحت بإحداث شرخ في البناء السياسي ومن تم السماح بانبثاق الفعل الاحتجاجي وتطوره؟

¹ - كيت ناش: السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، العولمة والسياسة والسلطة، سبق ذكره، ص 243.

الباب الثاني: الخلفيات الاجتماعية والثقافية والسياسية لتطور
الحركات الاحتجاجية بالمغرب

الفصل الأول: تحولات المجتمع المغربي وتغير بنية ونمط الاحتجاج

1- في معنى التحول:

منذ هيراقليطس والكل يردد "التغير قانون الوجود والاستقرار موت وعدم"، فلا شيء يستقر على حال. ومادام العلم سلطة بيد الإنسان لفهم ما يجري حوله، "فأغلب الظواهر التي تدرسها العلوم هي ظواهر تخضع للحركة، فسواء تعلق الأمر بحركة الكواكب أو حركة الجسيمات الصغيرة أو النمو الذي تعرفه الكائنات الحية أو النشاط السيكلولوجي أو ما يطرأ على المجتمع الإنساني من تغير، كل هذه الظواهر هي عبارة عن عمليات طبيعية وبيولوجية وسيكلوجية واجتماعية متعددة ومتجددة باستمرار. ولقد ركزت العلوم الطبيعية والإنسانية منذ زمن بعيد على مظاهر التطور حتى أصبح من الأمور البديهية الإقرار بأن هناك تطور وتحول في كل شيء" ⁽¹⁾. ولما كان الأفراد والمجتمعات والأنظمة في حركة دائبة مع سيرورة التاريخ، كان التحول سمة مميزة للحياة الاجتماعية، "فلا بد لكل مجتمع من أن يواجه تحدي التاريخ، وأن ينخرط في الحركية التاريخية، وذلك بهدف تغيير ذاته ومحيطه والمجتمعات المرتبطة به" ⁽²⁾. هذا التغير قد يكون سريعاً أو بطيئاً، منسجماً مع ماضي المجتمع أو لا، ولكن من المؤكد أن أي مجتمع ليس بمقدوره الإفلات من التحولات التي تجبره على التغير.

غير أن مفاهيم التغير والتحول والتبدل تتضمن دلالات لا تخلو من غموض أحياناً، فهي متقاربة فيما بينها، وقد تختلف معانيها بحسب السياق المطروح، ويؤكد جورج بلانديي بهذا الصدد: أن مصطلح التحول مثلاً يندرج ضمن حقل سيمانطيسي موسع، يتضمن مصطلحات متقاربة، مثل: التغير، التطور، النمو، الثورة، والتحديث إلخ ⁽³⁾. وإذا ما عدنا للمعجم النقدي لفرانسوا بوريكو وريمون بودون، فلا نجد عندهما تمييزاً بين

¹ - لحبيب امعري: التنمية والتغير الاجتماعي، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله-كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز-فاس، ط1، 2015، ص 50.

² - Guy Rocher : Le Changement Social, Introduction à la Sociologie Générale, tome 3, Coll. Points, Paris, 1972, p.78.

³ - Georges Balandier: Sens et Puissance, P.U.F, 1^{er} édition, Paris, 1971. P.78.

مفهومي التحول الاجتماعي والتغير الاجتماعي، إذ يحملانها على معنى واحد، مع ميل واضح لاستعمال مفهوم التغير الاجتماعي الذي يحضر في صورة ملحمة تنزع نحو التعميم في معظم المؤلفات السوسيولوجية، فأحيانا تأخذ النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي شكل بحث عن السبب الأول لهذا التغير تعثر عليه في الشروط المادية للإنتاج، أو في التطور التقني، أو أيضا في "تبدلات" أنساق القيم. وأحيانا تروم وصف المراحل الضرورية للتغيير، بحيث تمنحه اتجاها توازيه معاني التطور والتقدم والتحديث. بينما تبحث نظريات أخرى عن محرك التغير (صراع الطبقات، الصراع بين التقليد والحداثة، التناقض بين قوى الإنتاج والنماذج الثقافية، إلخ)، أما نظريات أخرى فتبحث عن الأشكال التي يتخذها التغير الاجتماعي، بعضها يريدها خطية أو متعددة الخطوط (المسارات)، وأخرى تريدها دائرية (سوروكين) إلا إذا اقتضت الضرورة أن تأخذ شكل سلسلة من العوائق والأزمات. بعضها الآخر يريد أن يكون التغير مستمرا ودون توقف منبثقا من توالي حالات الاختلال والترتيبات المضطربة. وأخرى تريده أن يكون متقطعا، ومطبوعا بطفرات -في هذا تأثر واضح بالبيولوجيا-، وترى بعض النظريات في عمليات التمايز الاجتماعي شكلا أساسيا للتغير (بارسونز)، في حين تشدد أخرى على الصراعات والنزاعات. ويمكن إطالة لائحة هذه النظريات بدون أدنى صعوبة.

إن علم الاجتماع الحديث يميل إلى رفض فكرة وجود سبب مهمين للتغير الاجتماعي، منافحا، مقابل ذلك، عن تعددية أنماط التغير؛ فبعض عمليات التغير تكون نابعة من الداخل، أي تحددها أسباب داخلية في نظام اجتماعي معين تؤدي به إلى التحول والتطور، إذ يعمل المجتمع، في إطار عملية إعادة إنتاج موسع حسب لغة ماركس، على خلق تبدلات في قواعد عمله. ذلك أن تنمية المعارف العلمية، وسيرورة تقسيم العمل أمثلة بسيطة عن هذه العمليات التطورية، وقد تروم هذه الأسباب الداخلية المحافظة على النظام في إطار نوع من إعادة الإنتاج (يتعلق الأمر بعمليات إنتاج بسيطة بلغة ماركس). بينما تصدر عمليات أخرى للتغير الاجتماعي من الخارج، ولعلنا نجد في

كتاب ماكس فيبر "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" خير معين على تقديم مثال على هذا النمط من التغير؛ فالإصلاح البروتستانتي بخلقه نمط أخلاق متوافق مع قيم الاستثمار والتوفير قد لعب دورا أساسيا في تطور الرأسمالية. وفي سجل آخر، تبين بعض دراسات علم الاجتماع التنمية أو علم الاجتماع القروي أن إجراء تغيير أو تجديد ضئيل (مثلا إدخال الذرة الهجينة في أعمال هنري مندراس، أو المحراث المعدني في أعمال لين وايت) يمكن أن يثير ردود أفعال متسلسلة تؤدي إلى تحول حقيقي في النظام الاجتماعي. لابد من الإشارة هنا، إلى ضرورة الاحتراس من إعطاء هذه العمليات عمومية ودقة أكبر من تلك التي تستحقها؛ ففي كثير من الحالات ما يكون التغير الاجتماعي نتاجا لتطافر عمليات داخلية وأخرى خارجية، خاصة إذا لاحظناها على فترة زمنية طويلة: فخلال تطورها، تتجم عنها نتائج يمكن أن تؤثر ليس فقط على قواعد عمل النظام الذي تظهر فيه، وإنما كذلك على محيط هذا النظام. وعليه ففهم الوجود المعقدة للتغير الاجتماعي يؤدي إلى رفض التقاليد التي نريد، على غرار تقليد ماركسي معين، أن يأخذ التغير بالضرورة شكل انقطاعات متوالية يستتبعها ظهور تناقضات. وهو ينطوي على رفض الفكرة القائلة بأن التغير الاجتماعي قد ينتج عن "أسباب" أساسية مزعومة. وهو ينطوي أيضا على رفض المتغيرات البنوية التي ترغب في أن يكون المستقبل متضمنا في ثنایا الحاضر. وفي الغالب، لا تقوم هذه "البنيات" المزعومة سوى بتعيين عناصر النظام التي قرر "البنوي" تعسفا، إضفاء الأولوية عليها⁽¹⁾.

إلا أن العوامل الموضحة للتغير باعتباره كل تحول أو تبدل يحصل على/ وفي البنيات الاجتماعية، وفي مدة زمنية معينة قابلة للملاحظة والمعاينة، يمكن إجمالها بالرغم من الاختلاف الحاصل بين عدد كبير من المدارس والتيارات السوسيولوجية⁽²⁾ في

¹ - Raymond Boudon, François Bourricaud : Dictionnaire Critique de La Sociologie, P.U.F, Paris, 1981, pp. 70-76.

² - Gilles Ferréol et autre : Dictionnaire de Sociologie, Armond Colin, 2ème édition, 1995, p. 26.

العامل الديمغرافي، والنمو التقني، والعامل الثقافي ووزن الإيديولوجيات. كما يمكن رؤيته من خلال أربعة مظاهر حسب غي روشي⁽¹⁾ وهي:

- أنه يتطلب موازنات جديدة.
- يمكن التعرف عليه في الزمن: في علاقة مع وضعية انطلاق، وأيضا في مراحل قصيرة أو متوسطة.
- إنه مستديم.
- إنه جماعي.

لكن ما يطرح مشكلا في هذا التحديد الذي يقدمه غي روشي هو ما هي المعايير التي يمكن الاستناد إليها في تحديد وضعية الانطلاق؟ فكل مرحلة هي جديدة بالنظر لسابقتها، بمعنى آخر هل نموقع وضعية الانطلاق بالنظر للواقع أو المثال؟

يجيب الباحث السوسيولوجي عياد أبلال عن هذا السؤال قائلا: "في السيرة النوعية للتحوّل الاجتماعي، يبقى الإطار المرجعي هو المجتمع التقليدي الذي-باعتباره نموذجا اجتماعيا واقعيا أو باعتباره صورة مرجعية-لهوجود سوسيولوجي كاف لجعله إطارا ابتدائيا لتحليل التغير الاجتماعي"⁽²⁾. لكن، ما شكل هذا المجتمع التقليدي الذي سنتخذه مرجعا؟ نعرّث عن جواب لهذا السؤال عندما نبحت في دلالة التحوّل الاجتماعي عند إميل دوركايم، والذي يربطه بالعامل الديمغرافي. فالمجتمع التقليدي (مجتمع ذو تضامن آلي) يتسم بكثافة سكانية ضعيفة، وبسيادة تضامن آلي بين أعضائه، في حين يتسم المجتمع الحديث (مجتمع ذو تضامن عضوي) بكثافة سكانية مرتفعة، وبسيادة تضامن عضوي بين أعضائه.

الكثافة السكانية ← الكثافة المعنوية وتقسيم متزايد للعمل (العلاقة السببية الأولى)

¹ - Ibid. p.18.

² - عياد أبلال: الحركية الاجتماعية والتحوّلات السوسيوإيمانية، سبق ذكره، ص 21-22.

الكثافة المعنوية وتقسيم العمل ← الثقافة والحضارة (العلاقة السببية الثانية)

هكذا، وحسب دوركايم، ترجع كل التحولات، وكل الوقائع التي نعبر عنها بمفاهيم مثل الثقافة والحضارة، إلى عنصر محدد يتمثل في النتائج المنبثقة عن الكثافة السكانية⁽¹⁾.

ودون أن ندخل في تشريح أكثر لأهم الكتابات والنظريات (وهي كثيرة في هذا الباب) التي عالجت موضوع التحول أو التغير الاجتماعي، يمكن القول إن أغلبها لم يطبعها فقط ذلك التوجه الغائي والحتمي والكلياني، بل كانت تقوم كذلك على تصور معين للتوازن، مستمد من العلوم الطبيعية كما كانت تعرف قبل القرن التاسع عشر. فبالنسبة لميشيل فورسي يمكن تقسيم نظريات التغير الاجتماعي إلى نوعين متعارضين:

1- النوع الأول يمثله نموذج التوازن *équilibre*، وهو يشمل نظرية باريتو، ووظيفية بارسونز، والاتجاه التطوري (سبنسر ودوركايم). هذا النموذج يؤكد على:

أ- أن كل مجتمع يسعى إلى تحقيق توازن تلقائي.

ب- أن الصراعات عندما تحدث، تساهم في خلق الانسجام الكامل للنسق.

ت- أن التحولات الداخلية تحدث بطريقة تطويرية. وأنها لا تشكل خلافاً بالنسبة لتوازن النسق.

2- النوع الثاني، يمثله نموذج اللاتوازن *deséquilibre* الذي يضم كلا من الاتجاه الصراعى *agonistique* (ماركس، دارندورف) والاتجاه التفاعلي، وهو خلافاً للنموذج الأول، يؤكد على:

أ- أن كل مجتمع معرض للتغير.

ب- أن كل مجتمع تظهر فيه حالات من التوتر والصراع.

¹ - لحبيب امعمري: التنمية والتغير الاجتماعي، سبق ذكره، ص 62-63.

ت- أن بعض عناصر المجتمع تعمل على تفكيكه وتغييره.

ويظهر من خلال هذا التقسيم أن النموذج الأول ألح كثيرا على التوازن والثبات، ولكنه لم يتمكن من احتواء مقولة التغير في نمط تفكيره. بينما أكد النموذج الثاني على حالة فقدان التوازن التي تحدث من حين لآخر، لكنه لم يتمكن من تفسير الترابط والتلاحم الموجود في المجتمع. فالنموذجان ينطويان في الواقع على نفس العيب، لأنهما يفكران في التوازن من خلال ما تدل عليه هاتين الكلمتين في الميكانيكا، أي النظام *ordre* بالنسبة للتوازن، والاخلال بالنظام أو الفوضى بالنسبة للتوازن، في وقت كانت فيه نظرية الديناميكا الحرارية *La Thermo dynamique* قد غيرت نظرتنا إلى التوازن، وأصبح من الممكن تصور هذا الأخير كحالة قصوى من الاخلال بالنظام بالنسبة لنسق معين، واللاتوازن وعدم الاستقرار كحالة من الانتظام غير طبيعية. بل أكثر من هذا، يمكن القول إنه كلما ساد نظام داخل نسق معين، كلما كان هذا الأخير في حالة من اللاتوازن وعدم الاستقرار.

فالأمر يتعلق هنا، إذن، بانقلاب مفاهيمي يرى فورسي أن الفيزياء قد أدركت أهميته في حين تجاهلته العلوم الإنسانية بصفة عامة. وعندما ننظر إلى النسق الاجتماعي *Le système social* من خلال هذا التصور لمعنى النظام والفوضى ندرك لماذا يمكن الاستغناء عن تلك الحلول التي لجأ إليها علماء الاجتماع، كالقهر والضبط والتعاقد لتفسير الترابط الاجتماعي. فما دام الوجود الاجتماعي عبارة عن فوضى دائمة، فليس هناك داع للاستغراب أمام ظاهرة الترابط واستمراريتها، ومحاولة تفسيره كما فعلت كثير من النظريات السوسيولوجية.

وأمام هذه المراجعات صار علماء الاجتماع يستخدمون، بشكل متزايد، مفهوم العمليات الاجتماعية *Les Processus Sociaux* التي بموجبها يتم تفكيك السلوك

إلى عناصره المكونة له. ولذلك، فالعملية الاجتماعية عبارة عن خطوات ولحظات ووقائع تشير إلى الكيفية التي تحدث بها الأشياء. وبما أن العملية الاجتماعية ترتبط بالمعطى مباشرة-كعملية انتخابية أو عملية تعلم- فإنها تتيح من جهة أخرى إمكانية التحديد المكاني والزمني لموضوع المعرفة.

وفق هذا المعنى يبدو أن مفهوم العمليات الاجتماعية يتوافق وبراديغم الفعل الاجتماعي، لأن هذا الأخير يقوم على المبدأ الذي يعتبر أن الظواهر الاجتماعية يمكن تحليلها بإرجاعها إلى الأفعال الفردية التي تتشكل منها. أما البراديغم الكلياني فيحيل الأفعال والظواهر إلى كليات مجردة تتحول في أغلب الأحيان، إلى كائنات ذات وجود مستقل، تمارس فعلها الماحق بشكل يتم معه تغييب الدور الحقيقي للكائن الحقيقي: الفرد⁽¹⁾.

على نفس الخط يعتبر ميشيل كروزبي وإرهارد فريديبرغ التغير الاجتماعي ظاهرة نسقية بامتياز، وليس مرحلة منطقية لتطور بشري محتوم، أو نتاج لنموذج أفضل للتنظيم الاجتماعي، بدعوى أنه أكثر عقلانية، ولا هو نتيجة طبيعية للصراع بين الأفراد والقوى المسيطرة. إنه أولاً وقبل كل شيء تحول في نسق الفعل. فلكي يكون هناك تغيير لابد من تحول كلي في نسق الفعل؛ أي أنه يجب على الأفراد أن يختبروا علاقات إنسانية جديدة، وأشكالاً جديدة من الضبط الاجتماعي. إن التحول ينبغي أن يمس، على وجه التحديد، قواعد اللعب التي تحكم العلاقات الاجتماعية وتشكل الإطار الناظم لعمل المؤسسات⁽²⁾.

نفهم من هذا القول أن التحول أو التغير الاجتماعي يدل على التغيرات العميقة والمحققة لانتقال بنية اجتماعية إلى أخرى، ومن نظام للبنى إلى نظام آخر. وقد أكد روجي باستيد Roger Bastide هذا المعنى بقوله "لا يمكن الكلام عن تحول طالما نزل

¹ - لحبيب امعمري: التنمية والتغير الاجتماعي، سبق ذكره، صص 69-73.

² - Michel Crozier, Erhard Friedberg: l'acteur et le Système, points du seuil, 1977, p.383.

في نفس البنية. بما يفيد أن التحول يشير إلى كل تغير يعرف كانتقال من بنية إلى أخرى، أي كاضطراب عام للأنساق" ⁽¹⁾. وحتى لا ينساق المرء مع الوهم ويحمل في ثنايا خطاباته حول التحول عجزا حقيقيا في تعريفها وتحديدتها، أو في بعض الأحيان تحميلها بمعان ثانوية، تدفعنا للمزيد من عدم الإدراك والمعرفة الحقة بتفاصيلها، تم وضع شروط أساسية لكي تتحقق التحولات الاجتماعية:

- التغيرات الملامسة للمجتمع الشامل ينبغي أن تكون لا رجعة فيها (أي قوى المحافظة يمكنها تغيير موازين القوى مع كتلة التغيير).
- التحقق والتأكد من الانتقال من بنية إلى بنية أخرى مغايرة.
- الانتباه إلى كون طبيعة المجتمع الشامل هي المسؤولة عن صعوبة معاينة أو فهم التحولات الموجودة داخل المجتمع.

لأنه كنظام غير قادر على تسوية البنيات وترسيخها كبنيات معاصرة ومتوافقة فيما بينها، في حين يحتوي بناؤه على عناصر موروثية من الماضي (الاستمرارية) وعناصر حديثة (جزء الحاضر الذي له الأسبقية) والعناصر المحتملة كجزء من تصور المستقبل (جزء من الاحتجاج والتغير). والتوافق الوحيد الذي يحرص على استمراره هو الوقوف في وجه المخاطر المهددة للنظام الاجتماعي، ولا يسمح بإنجاز التغيرات إلا تلك التي تضمن الحفاظ على النظام الذي يحرسه هو نفسه. ولتأكيد هذا التصور تستعمل الأنثربولوجيا المعاصرة مصطلح "التحول" لوصف التباسات الوضع الحالي، وغموض القيم، وفقدان المعالم، أي تلك الفترة التي تتعايش فيها الأشكال القديمة للمجتمع، مع أشكال لم تتبلور بعد كأشكال جديدة. زمن التحول يصبح وفق هذا المعنى، "زمن معلق" والتغيير الذي يحدثه في الحاضر، يجعل المستقبل غير موثوق به ⁽²⁾. إذن، كيف يمكن تأكيد التحولات الاجتماعية في مجتمع ظل يصفه الراحل بول باسكون بأنه مجتمع مركب؟ ما هي

¹-Georges Balandier: Sens et Puissance, op.cit., p. 76.

²- محمد المرجان: التحولات المجتمعية بين السياسي والاجتماعي، مجلة باحثون، العدد السادس، سبق ذكره، ص 77.

المؤشرات التي يمكنها أن تهدينا سبل رصد التحول في مجتمع ما تزال الكثير من ملامح وقيم التقليد والحدثة تجترح ممارسات الكثير من أفرادهم؟

2- مؤشرات التحول:

2. 1 اتساع رقعة التحضر وظهور المدينة النيوليبرالية:

بمجرد سماعنا كلمة "التحضر" ترسم على لوح فهمنا صورة عن مجال مخصوص، هو المدينة، خاصة في صورتها المورفولوجية من مبانٍ عصرية وشامخة، وطرق وبنيات تحتية ومواصلات حديثة... إلخ، مثلما ترسم أيضا صورة شخصية إنسان تتسم سلوكياته ومواقفه وتمثلاته بالليونة والتفرد والانفتاح، في مقابل صورة مجال جغرافي تغلب عليه الجبال والهضاب والوديان والمسالك الوعرة وغطاء نباتي متنوع... إلخ، ما يستدعيه ذلك من نمط شخصية تتسم بالغضة والشدة والانغلاق، وهي سمات تكاد تتسحب على كل من يسكن هذا المجال الذي نسميه القرية. وبغض النظر عن محدودية هذا التمثيل وما يحبل به من أحكام مسبقة ومتسرعة، فهو يعكس في العمق أزمة مفهوم التحضر المتعلقة بصعوبة تعريفه انطلاقا من مواجهته بمجال جغرافي مخصوص هو القرية، خاصة أمام سيل التحولات المتسارعة التي بات يشهدها العالم المعاصر، والانتشار الواسع لآليات التمدين المادية من مواصلات حديثة وطرق معبدة وشبكات كثيفة للربط الكهربائي والإنترنت، والانتشار الواسع أيضا للتكنولوجيات الحديثة، وما رافق ذلك من حركة مزدوجة بين المدينة والبادية على نحو بتنا نتحدث فيه عن تمدين الأرياف وتأريف المدن. ولعل هذا ما حدا بالكثير من علماء الاجتماع المعاصرين إلى طرح السؤال التالي: أين هي المدينة، وأين هي القرية؟ هل بقيت هناك حياة قروية خالصة؟

إن التطور الكبير والمتسارع لنمط الحياة المعاصرة سيعمل على تسريع وتيرة ذوبان الحدود "القديمة" بين البادية والمدينة، ليس فقط كمجال أو فضاء مادي، بل أيضا كنمط

عيش. ولعل هذا الأمر ما يجعل السوسيولوجيا الحضرية اليوم، وإن كانت من أكثر فروع علم الاجتماع إثارة للاهتمام واستقطابا للدارسين والباحثين، تعاني "أزمة موضوع"، أو جعلها تبحث في موضوع ضائع، خاصة أمام التشتت الواضح للسوسيولوجيا الحضرية بين مواضيع كثيرة تنتهي بها في النهاية إلى دراسة المجتمع ككل. ولعل هذه الأزمة هي ما حدت بواحد من أبرز أعلام السوسيولوجيا الحضرية، بعد رواد مدرسة شيكاغو، إلى كتابة مقال مفصل عن هذه الأزمة، ونقصد به هنا مانويل كاستلز⁽¹⁾.

هذا الأمر بات يفرض على كل باحث في المسألة الحضرية ضرورة تحري موضوعه قبل الخوض في تفاصيله، والبحث في الدلالة العلمية لمفهوم التحضر بما يمنحه القدرة على اتخاذ مسافة نقدية تجاه ما يروج في "الأسواق العلمية" من استعمالات متعددة للمفهوم قد لا تقل غموضا عن طبيعته. يقول بوزيان بوشنفاتي في هذا الصدد: "إن الصعوبة الأولى التي يصادفها الدارس لعلم الاجتماع الحضري هي غياب وغموض المصطلحات التي تتداول في هذه الدراسات. وهذا الغموض قد يكون ناتجا لأسباب كثيرة: إما لإهمال تحديد هذه المفاهيم باعتبارها واضحة بذاتها تعبيراً عن نوع من البداهة والشفافية المغلوطين، أو عن صعوبة استحالة التحديد، فيستعيز الباحث في الدراسات الاجتماعية عن استعمال بعض المصطلحات في انتظار اتضاح الأمور. ولكن سواء كان هذا أو ذاك أو غيره، فإن المؤكد هو أننا نصطدم باستمرار بجدار سميك عندما نبحث عن تحديد المصطلحات المتداولة في علم الاجتماع الحضري. ويصدق هذا القول بالدرجة الأولى على مفهوم الحضر والتحضر ذاته"⁽²⁾.

¹ - Manuel Castells: Ya-t-il une Sociologie Urbaine ?, Sociologie de Travail, N1, 1968.

² - بوزيان بوشنفاتي: في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح، منشورات الحوار، دار الخطابي للطباعة والنشر، مطبعة فضالة، المحمدية، 1988، ص 7.

وأمام السيل الجارف لكثرة التعريفات التي قدمها العديد من علماء الاجتماع لمفهوم التحضر، بحيث يحس القارئ معها وكأنه يسير في غابة بلا إشارات، يمكن التمييز، حسب مانويل كاستلز، بين معنيين اثنين لهذا المفهوم:

• التحضر هو تركيز مجالي للسكان، استنادا إلى حدود معينة من حيث الحجم والكثافة.

• التحضر هو انتشار لنسق من القيم والمواقف والسلوكيات، يمكن تسميته بـ "ثقافة حضرية".

إن هذه الثقافة الحضرية تعكس في العمق نظاما ثقافيا يميز المجتمع الصناعي الرأسمالي عن غيره من المجتمعات التي سبقتها، وعليه فربط التحضر بالتصنيع، والتمييز بين المدينة والقرية، مع ما يستتبع ذلك من تمييز في نظام القيم بين قيم حديثة وأخرى تقليدية، انطلاقا من تقنيات الإنتاج ليس دأما عملية سهلة وبديهية (correspondance évidente). ولذلك يقترح مانويل كاستلز تعريفا، هو نفسه الذي يمنحه إدريج (H.T. Eldridge) للتحضر: "إنه سيرورة تركيز الساكنة على مستويين: امتداد نقط التمركز هذه، وارتفاع حجم أو كثافة كل من هذه النقط" (1).

هذه النقط هي ما نسميه "مدينة" أو جماعة حضرية، أو مجموعة حضرية؛ فعملية التحضر بهذا المعنى الديموغرافي المجالي الذي يعطيه لها إدريج تعني عملية تتم على عدة مستويات، إما بالتتالي أو بالتزامن، وهي (مع افتراض الوجود المسبق للمدن في مجال ما):

• ارتفاع عدد ساكنة تلك المدن، إما عن طريق الزيادة الطبيعية (الفرق الإيجابي بين عدد المواليد وعدد الوفيات) أو عن طريق الزيادة غير الطبيعية (أي صافي الهجرة الإيجابي بين الهجرات الوافدة (Immigration) والهجرات النازحة (Emigration)).

¹ - Manuel Castells : La Question Urbaine, op.cit. p.20-21.

وذلك ما يعبر عنه ديموغرافيا بمعدل النمو الحضري الذي يعطينا نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان مدن في بلد من البلدان.

• اتساع المجال الجغرافي لمدينة موجودة من قبل وذلك عن طريق اكتساح المدينة للضواحي المجاورة لها، وذلك ما يعرف باتساع المدار الحضري للمدينة. وهذه العملية تعتبر تحضرا باعتبار أنها تضيف للمدينة مجالا جديدا وساكنة جديدة.

• ارتقاء بعض التجمعات السكانية من مستوى "جماعة قروية" إلى مستوى "جماعة حضرية"، أو من "قرية" إلى "مدينة" وذلك بعد توفر بعض الشروط الكمية أو الكيفية المعينة.

يصطبغ مفهوم التحضر، وفق هذه العمليات، بثلاثة ألوان:

✚ التحضر باعتباره امتداد جغرافيا للمدينة، وتهتم به الجغرافيا الحضرية.

✚ التحضر باعتباره نموا سكانيا للمدينة، وتهتم به الديموغرافيا.

✚ التحضر باعتباره انتشارا لنمط عيش خاص هو نمط العيش الحضري، وهو ما

تهتم به السوسيولوجيا.

لما نعتبر التحضر نمط عيش، فهو يحضر كسيرورة (processus)؛ إذ بقدر ما ينهل الفرد، في بناء حياته ونمط عيشه، من ماضيه وتجاربه السابقة، فهو يبقى دائم التطلع نحو المستقبل. ولذلك سيلح كل من جون ريمي وليليان فوايي على استعمال مفهوم السيرورة لوصف ظاهرة التحضر التي تتسبب عبر الزمن، بحيث يصير بمقدورنا الإقرار بوجود تغير من عدمه (إعادة إنتاج)، انطلاقا من المقارنة بين ممارسات سابقة وأخرى آنية، ومعرفة مدى تأثير المجال في السلوك. إن التحضر بالنسبة لهما يتخذ شكل سيرورة نتيجة التقاء ثلاثة عوامل أساسية: "نمو تكنولوجي يظهر كشرط لإمكانية علاقة جديدة بالمجال، ثم نموذج ثقافي أفرزه المجتمع الرأسمالي والذي يستهدف الترسخ الاجتماعي

للفرد. وأخيرا تقسيم اجتماعي للعمل يؤدي بالخصوص إلى تفتيت السلط التنظيمية، وسيطرة الاقتصادي، والتفريق بين المجال المهني وغير المهني" ⁽¹⁾.

بناء على هذه التصورات والملاحظات، سنعتبر التحضر سيرورة متواصلة لانتشار نمط العيش الحضري، وتأثيره في قيم وممارسات الفاعلين الاجتماعيين (الممارسة الاحتجاجية بالنسبة لموضوع بحثنا) وعلاقاتهم الاجتماعية داخل الوسط الحضري، والذي سنقيسه انطلاقا من مؤشر النمو الديموغرافي الذي عرفه المغرب منذ فترة الحماية إلى آخر إحصاء عام للسكان سنة 2014.

عرف المجتمع المغربي أثناء فترة الحماية -على الرغم من قصرها النسبي- عدة تحولات مست سائر الهياكل التقليدية وجمعت بين العمق وسرعة التغير. ومن مظاهر هذه التحولات تضاعف عدد المغاربة وتسارع وتيرة التركيز الحضري، وتراجع البنية القبلية، وتغير أنماط العيش بين القرية والمدينة..إلخ. هكذا، ومن خلال بعض الإحصاءات التي أنجزها الفرنسيون بالمنطقة السلطانية سنة 1921 وسنة 1936 وسنة 1952، عرف المغرب نموا ديموغرافيا مطردا خلال فترة الحماية، إذ انتقل عدد السكان المغاربة من 3.500000 نسمة سنة 1921 إلى 8.003800 نسمة سنة 1952 (يعتبر إحصاء 1952 أكثر مصداقية من غيره). وبالنسبة للمنطقة الخليفة قدر عدد السكان في نفس سنة 1952 ب 1.009500 نسمة، ليكون مجموع ساكنة المغرب في هذه الفترة قد بلغ 9.013300 نسمة.

¹ - Jean Rémy et Liliane Voyé: La Ville et L'urbanisation, éd. Duculot, Paris, 1978, p.66.

توزيع ساكنة المغرب حسب إحصاء 1952

مجموع السكان	مجموع المغاربة	المغاربة		الأوربيون	
		اليهود	المسلمون		
8003800	7641000	199000	7442000	362800	المنطقة السلطانية
1009500	924800	7800	917000	84700	المنطقة الخليفية
9013300	8565800	206800	8359000	447500	المجموع

المصدر: محمد القبلي: موجز تاريخ المغرب (إشراف وتقديم)، سبق ذكره، ص 339.

ملحوظة: لا يشمل هذا الجدول ساكنة المنطقة الدولية ولا الثغور المحتلة ولا المناطق الصحراوية في الجنوب.

وحسب تقديرات مصالح الإحصاء لسنة 1954، بلغ عدد السكان في المنطقة السلطانية 8.450000 نسمة، وفي المنطقة الخليفية 1.065000 نسمة، أي ما يقارب في المجموع 10.000000 نسمة. وبناء على هذا، يتأكد أن تطور عدد سكان المغرب قد عرف تصاعدا مستمرا، إذ تجاوز هذا العدد الضعف بقليل خلال مدة ثلاثين سنة. ينضاف إلى أن هذا التطور المذكور قد اتسم بتزايد سكان المدن ابتداء من سنة 1912، وكذا بصغر سن الساكنة. ومما يفسر هذا النمو المطرد للسكان محافظة نسبة الولادة على مستواها المرتفع بالإضافة إلى الانخفاض الملموس لمعدل الوفيات.

فيما يخص الأوروبيين النازلين بالمغرب، فقد تضاعف عددهم أربع مرات فيما بين 1921 و1952، حيث انتقل بمنطقة الاحتلال الفرنسي من 80.000 نسمة إلى 362.800 نسمة، وقدّر هذا العدد سنة 1954 بحوالي 450.000 نسمة، بينما قدر بالنسبة للمنطقة الخليفية في نفس السنة بحوالي 10.000. وقد تركزت الساكنة الأوروبية بالحواضر، وخصوصا بمدينة الدار البيضاء والرباط، حيث كان يقطن ثلاثا الأوروبيين.

وكان هذا التركز بالمنطقة الساحلية من بين الأسباب التي أدت إلى اختلال النمو بين المناطق الداخلية ومنطقة الساحل الأطلنطي.

يمكن إرجاع انخفاض نسبة الوفيات في أوساط الساكنة المغربية إلى السياسة الصحية التي نهجتها الحماية عبر وضع البذور الأولى لتدخل الطب الحديث في عدد من أرجاء البلاد. فقد آمن ليوطي بأهمية البعثات الطبية، سواء بالنسبة للتطبيب أو للتوغل داخل البلاد، كما أنها لا تقل فعالية من وجهة نظره عن الفيلق العسكرية. وهكذا سيتم إنشاء العديد من المستشفيات والمراكز الصحية، وستتم محاصرة العديد من الأمراض والأوبئة التي كانت تفتك بالمغاربة قبل الحماية.

وضمن هذا النمو الديموغرافي، ساهمت أوضاع الأرياف في تزايد الهجرة نحو المدن التي صارت مناطق جذب نظرا لما عرفت من تنوع للأنشطة الاقتصادية العصرية. وفي هذا الإطار تكونت طبقة بروليتارية تكدست في كل من أنحاء المدن العتيقة وداخل مدن القصدير. وبسبب هذه الهجرة، انتقلت نسبة السكان الحضريين من 10% سنة 1926 إلى 16% سنة 1936 ثم إلى 24% سنة 1952. وكانت مدن الدار البيضاء وفاس ومراكش أهم مراكز الاستقبال بالنسبة للنازحين، كما كان من نتائج هذه الهجرة الإخلال بتوازن المجتمع التقليدي وظهور مشاكل في السكنى والتعمير، نجم عنها انتشار مدن القصدير بالضواحي وتفكك البنيات الحضرية العتيقة ⁽¹⁾. "ففي مدن الصفيح بالدار البيضاء وحدها يسكن 150 ألف مغربي، و25 ألفا في الرباط، و15 ألفا في القنيطرة، و10 آلاف في آسفي وكذلك في أكادير" ⁽²⁾.

¹ - محمد القبلي: موجز تاريخ المغرب (إشراف وتقديم)، سبق ذكره، ص 340-341.

² - ألبير عياش: المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة: عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، مراجعة: إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، دار الخطابي، الدار البيضاء، 1985، ص 311.

وقد تزامنت ظاهرة الهجرة ومضاعفاتها السكنية مع بروز الطبقة البروليتارية في ظروف تحول عميق يتسم بالتركز الصناعي والمالي وبالنمو المتسارع للوسائل التقنية وازدهار الرأسمالية الفرنسية بالمغرب، خاصة غداة الحرب العالمية الثانية مع مسايرة تطور وسائل النقل للنمو الاقتصادي في شتى القطاعات. غير أن توزيع هذه البنيات والقطاعات لم يكن توزيعا متساويا عبر مجموع التراب المغربي، شأنه في ذلك شأن توزيع المكاسب بين الأوروبيين والمغاربة. وعلى الرغم من تطور القطاع الصناعي والتجاري، ظل المجتمع المغربي مجتمعا زراعيا في الجملة، ولم تكن وجهة الهجرة القروية خاصة بالمدن وحدها، بل كانت تهتم بعض الجهات القروية الميسورة كذلك. ومهما يكن من أمر، فإن نمو الساكنة الفلاحية خلال هذه الفترة لم يتعد 20% في وقت ارتفع فيه عدد المشتغلين بالتجارة بنسبة 30%، وعدد العمال في القطاع الصناعي بنسبة 90%⁽¹⁾.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، تضاعفت الساكنة المغربية ثلاث مرات، إذ انتقلت من 10.000000 نسمة عشية إعلان الاستقلال إلى حوالي 33.848242 نسمة سنة 2014. أما سكان الحواضر فتضاعف عددهم خمس مرات تقريبا، إذ انتقل من 3389613 نسمة حسب إحصاء 1960 إلى 20432439 سنة 2014، وهو ما يعني انتقال معدل التحضر من 29.1% إلى 60.3%. هذا الانتقال يمكن توضيحه من خلال الجدولين التاليين:

¹ - محمد القبلي: نفسه، ص 342.

عدد السكان الرسميين للمملكة المغربية منذ 1960 حتى 2014 حسب وسط الإقامة

السنة	حضري	قروي	المجموع	النسبة المئوية
1960	3.389.613	8.236.857	11.626.470	29,1
1971	5.409.725	9.969.534	15.379.259	35,1
1982	8.730.399	11.689.156	20.419.555	42,7
1994	13.407.835	12.665.882	26.073.717	51,4
2004	16.463.634	13.428.074	29.891.708	55,1
2014	20.432.439	13.415.803	33.848.242	60,3

المصدر: الموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط على الأنترنت: www.hcp.ma

عدد السكان الرسميين للمملكة المغربية منذ 1960 حتى 2014، مع متوسط

المعدل السنوي للنمو.

السنة	عدد الساكنة	النسبة المئوية للنمو
1960	11.626.470	–
1971	15.379.259	2,58
1982	20.419.555	2,61
1994	26.073.717	2,06
2004	29.891.708	1,38
2014	33.848.242	1,25

المصدر: الموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط على الأنترنت: www.hcp.ma

يتضح مما سبق أن الديموغرافيا المغربية قد تميزت، مع بداية الستينيات بمعدلات مرتفعة بتفاوت بالنسبة لكل من الوفيات والولادات، حيث قدر معدل الوفيات بـ 18.7% ومعدل الولادات بـ 46.1% سنة 1962. ولم يكن أمد الحياة يتجاوز 43 سنة. وعلى

هذا يمكن القول، إن مجال الديموغرافية هو المجال الذي شهد تطورا ملحوظا، سواء على مستوى عدد السكان أو على مستوى التمثلات الذهنية والقيم المرتبطة بمفهوم الأسرة والإنجاب.

وابتداء من سنة 1965، ساهمت عدة عوامل في تحقيق الانتقال الديمغرافي؛ من بين هذه العوامل هنالك الدعوة الرسمية الصريحة إلى التحكم في النمو وسياسية التخطيط الأسري وحملات التلقيح وتمدرس الفتيات، وذلك بالإضافة إلى دور التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتدخل المجتمع المدني في خروج المرأة للعمل وتمديد فترة الدراسة وتأخر سن الزواج. وبفعل تفكك النظام التقليدي، أخذت الأسرة المغربية تتحول تدريجيا من بنية ممتدة تقوم على التراتبية والأبوية والسلطوية إلى بنية نووية، كما عرفت علاقة الآباء بالأبناء تحولا لافتا، وتجاوزت وظيفة الإنتاج الإطار الأسري خاصة في الوسط الحضري. والنتيجة أن أثارت كل هذه التغيرات توترات قوية داخل المجتمع أهمها تلك التي نشأت عن الحاجة إلى تأهيل الإطار التشريعي المنظم للأسرة بوجه عام، ولوضع المرأة على وجه الخصوص.

وأمام هذا النمو الديمغرافي المهم الذي عرفه المغرب، وما ارتبط به من نمو في معدل التحضر واتساع المجال الحضري الذي صار محجا للمستثمرين ورجال المال والأعمال، ونقطة جذب لليد العاملة ولكل طالب لخدمات المدينة من تطبيب وتعليم وتقاض وترفيه... إلخ، ستنعش الهجرة القروية نحو المدن بشكل كبير منذ سنة 1960 إلى نهاية القرن العشرين، إذ انتقل المعدل السنوي لهذا النمط من الهجرة من 67.000 إلى 229.000، وبين هاتين المحطتين، قد يتضاعف حجم الهجرة أثناء فترات الجفاف. وقد همت هذه الهجرة في الغالب الأعم شرائح واسعة من الأميين، وكان لها مفعول سلبي على المدن التي كانت تقتقر إلى الحد الأدنى من بنيات الاستقبال، فعجزت بالتالي عن استيعابها.

وعلى الرغم من تهيئة مساحات واسعة من الأراضي القابلة للتعمير بالمدن وتوفير الأدوات والوثائق الضرورية لنجاح هذه العملية، فإن السياسات المتعاقبة لم تكن تتوفر على الإمكانيات المالية والوسائل المؤسساتية لتحقيق النتائج المرجوة، إذ تم حصر سياسة التعمير في الجانب التشريعي، وما لبث هذا التوجه أن أبان عن عدم فعاليته بالنسبة للتحكم في النمو العشوائي للمدينة، وذلك بسبب غياب المراقبة، إلا فيما يتصل بالمباني الخاصة بالفئات الميسورة بالحواضر الكبرى أو محيطها.

وعلى الرغم من استمرار العمل بآليات التدخل الموروثة عن فترة الحماية في الستينيات، فقد بذلت جهود كبيرة في مجال بناء المساكن لمحاربة مدن الصفيح، خاصة وأن خيارات المخطط الخماسي (1968-1972) القاضية بتوجيه التنمية نحو الوسط القروي⁽¹⁾، قد ساهمت بشكل سلبي في تعثر جهود إدارة التعمير وبطء وتيرة عملها في الحواضر، ولم تقو جهود هذا المخطط على الحد من النزوح القروي.

¹ - لعلنا نجد في أطروحة الباحث الفرنسي ريمي لوفو القائلة بدور النخب المحلية، خاصة النخب القروية في دعم النظام الملكي بالمغرب عبر إضفاء التوازن على نسق سياسي ظل مفتوحا على التوترات، ما يبرر فشل المخططات التنموية. فبعد نيلها ثقة القصر، ستضغط النخب القروية (الأعيان)، في إطار صراع المواقع والحظوظ مع البورجوازية الحضرية، في اتجاه إفشال المشاريع التنموية بالمدن، وهو ما سيدركه النظام ويعزف على وتره بما يضمن له توازنا بين القوى المشكلة للنسق السياسي، ومن ثمة احتفاظه بدوره كمحرك لخيوط اللعبة السياسية. يقول ريمي لوفو في هذا الصدد: "كان أحمد رضى أكديرة يراهن على عامل المنافسة فيما بين قوتين اثنتين (البورجوازية الوطنية وأعيان البوادي)، أكثر مما كان يبحث في حقيقة الأمر على التوحيد فيما بينهما. وهكذا ففي إطار هذا السياق من التوازن غير الثابت، تخلى الملك عن تطبيق المشاريع الكبرى للتصنيع التي كانت مدرجة في إطار التصميم الخماسي الأول، والذي كان تنفيذه على أرض الواقع يفترض تعبئة الموارد على يد الجهاز الإداري، ولكن الملاكين العقاريين لم يكونوا قابليين لتحمل التكاليف التي تتطلبها هذه الإصلاحات على حسابهم، وعندما وقفوا صفا واحدا ضدا في الجهاز الإداري، مطلقين بذلك العنان لتحفيز التخوفات المبهمة الكامنة عبر العالم القروي التقليدي، اختار النظام الملكي حينذاك أن يقف في مساندة مأمورية الإداريين بشكل فاتر، ثم تخلى عن هذا الأمر كله في نهاية المطاف. ولقد كان النظام الملكي يتخوف من أن يتسبب التصنيع في تحطيم توازن النظام لصالح البورجوازية...، وعلاوة على هذا، فقد كان الموقف التقليدي الرافض من قبل القرويين إزاء الإصلاحات المسطرة، وإزاء التصنيع، موقفا موجها بالدرجة الأولى ضد الجهاز الإداري الذي كان يبدو لهم بمثابة أداة في يد البورجوازية، أكثر مما كان موجها ضد النظام الملكي". ريمي لوفو: الفلاح المغربي المدافع عن العرش، سبق ذكره، ص 271.

وخلال السبعينيات، تفاقمت مشاكل التمدين بشكل ملحوظ، مما استدعى اتخاذ قرارات مهمة لمواجهة أوضاع من انفكت التوترات الاجتماعية تزداد فيها حدة يوما عن يوم. من ذلك تبني المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير وإحداث المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء، ومنه أيضا إعادة النظر في الميثاق الجماعي (1976) بغرض إيجاد توازن بين الاختصاصات لصالح المنتخبين الجماعيين. إلا أن هذه القرارات قد خرجت عن أهدافها في المراكز الحضرية والقروية على حد سواء بسبب تضارب رهانات ومصالح الشركاء ممن منحوا بعض الصلاحيات في تدبير الشأن الحضري، مما أدى إلى انتهاج سياسة تمديدية متعددة الأوجه أفضت في النهاية إلى إنشاء أحياء مجهزة وفق قواعد التعمير لفائدة الفئات الميسورة والمتوسطة، وأحياء خصصت للتجزئات السكنية الاقتصادية المفتقرة إلى التجهيزات والمرافق الضرورية، وأخرى تتعدم فيها التجهيزات بالمرة، ويعمها التسبب في البناء، وهي عبارة عن أكواخ صفيحية أو مساكن اسمنتية عشوائية بناها الفقراء بأطراف المدن. وتتهدد المدن العتيقة بأوضاع شبيهة بأوضاع هذه العينة الأخيرة، نظرا لما تعانيه من إهمال وارتفاع مهول لكثافة سكانها.

وتجدر الإشارة إلى أنه على قدر ما كان يشهده محيط التجمع الحضري من توسعات متتالية ومن احتلال عشوائي للمجال، فإنه كثيرا ما انتهى به الأمر إلى ضم فئات تجتمع فيها المتناقضات في خليط لا يخلو من غرابة، ومن ثم يصبح هذا التجمع فوضويا بالغ التعقيد وبؤرة لشتى أنواع النزاعات الاجتماعية.

ومعلوم أن السبعينيات قد شكلت بالأساس فترة نمو في مجال التمدين غير المهيكل، مع عجز كبير على مستوى المرافق الاجتماعية والخدمات. وقد كشفت "انتفاضة الخبز" التي عرفتتها مدينة الدار البيضاء سنة 1981 عن تردي ظروف عيش ساكنة الأحياء غير المهيكلية وتدهور إطارها العام، فأضحت المدن الكبرى بؤرا لمناهضة السلطة، مما حدا بالدولة إلى اتخاذ عدة تدابير للحفاظ على النظام وإحكام القبضة على دواليب تسيير الحواضر بوجه عام. ومن أبرز هذه الإجراءات، هنالك إسناد قطاع التعمير إلى وزارة

الداخلية وتقسيم المدن الكبرى إلى جماعات، وتخويل الوكالات الحضرية مهمة الإشراف على تعمير مساحات كبيرة وإطلاق المخططات المديرية للتهيئة العمرانية ببعض هذه المدن.

وفيما يخص السياسة السكنية، تضمنت الاستراتيجية المتبناة هدفين:

أولاً، توفير منتج سكني اجتماعي واقتصادي، إلا أن الفشل في تحقيق هذا الهدف أدى إلى تخلي الدولة تدريجياً عن الاضطلاع بدورها كمنعش عقاري مباشر لصالح التعاقد مع المنعشين الخواص والجماعات المحلية والسكان المعنيين.

ثانياً، إدخال بعض التحسينات على ظروف عيش السكان بمناطق السكن غير المهيكل بعدما اتضح مع مرور الزمن أن الواقعية تقتضي التسليم بوجوده "المؤقت". وهكذا تم توضيب بعض المسالك الطرقية والشبكات المختلفة والتجهيزات الاجتماعية والخدمات العامة على عجل، كما تم إحداث الوكالة الوطنية للسكن غير اللائق لتنفيذ خطة إعادة الهيكلة بهدف الاندماج الاجتماعي بغية إضفاء نوع من الاعتراف الإداري على هذا الوضع.

وابتداء من نهاية التسعينيات، تمت العودة إلى تبني هدفي استئصال مدن الصفيح ومحاربة السكن غير المهيكل، لولا أن هذا التوجه قد ظل رهينا بنجاح أو إخفاق السياسات العمومية فيما يتعلق بالاختلالات الاجتماعية الكبيرة، المتمثلة في الفقر واستغلاله سياسياً وانتخابياً، بالإضافة إلى البطالة والرشوة والمضاربة العقارية وغيرها⁽¹⁾. هكذا، فبالرغم من جعل المسألة القروية في صلب اختيارات الدولة التنموية، والدفع في اتجاه إنجاح مخططات التهيئة الحضرية بغرض التحكم في سيل الهجرة القروية من جهة، واستيعاب الطلب الاجتماعي المتزايد على المدينة من جهة أخرى، فإن ثقل الهاجس الأمني الذي حكم سياسة الدولة في هذا الباب، والتوظيف السياسي للمسألة

¹ - محمد القبلي: موجز تاريخ المغرب، سبق ذكره، صص 405-407.

الحضرية ومهمشي الحضر، إضافة إلى استثناء الفساد والمضاربات العقارية المتوحشة حال دون تحقيق هذه الأهداف، وظل، بالتالي، معدل التحضر في ارتفاع. ففي أقل من ستين سنة سيتضاعف هذا المعدل منتقلا من 29.1% سنة 1960 إلى 60.3% سنة 2014، مع ما يعنيه هذا الأمر من تطور واضح لظاهرة التمدين بالمغرب. في هذا الصدد يسجل الأستاذ محمد الناصري ثلاثة مفارقات تطبع هذه الظاهرة نحتفظ بأولها لارتباطها بصميم ما نسعى إلى تبيينه: "فبالرغم من التضخم الحضري الذي عرفه المغرب، فإن المدينين ظلوا في تناقص، وهو ما يمكن ملاحظته في المدن القديمة، كمدينة فاس على سبيل المثال. هذا الأمر يجد تفسيره في الضغط الكبير للهجرة القروية لدرجة بتنا نتحدث معها عن ظاهرة تأريف المدن⁽¹⁾. وفي تأريخه للظاهرة يعتبر محمد الناصري أن فترة الأربعينيات من القرن الماضي شكلت لحظة حاسمة في القطيعة بين المجالين: القروي والحضري؛ فموجة الجفاف الواسعة التي ضربت المغرب (1945-1946) وما ارتبط بها من مجاعة، والانتعاش الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتطور حركة التصنيع، إضافة إلى نشاط الحركة الوطنية ضد الاستعمار، كلها عوامل ساعدت بشكل كبير في نزوح ساكنة البوادي نحو المدن التي كانت تعرف رواجاً اقتصادياً، ومنها المدن الساحلية على وجه الخصوص⁽²⁾.

في الحقيقة، لم يشكل نزوح القرويين صوب المدن وازدياد الطلب الاجتماعي على خدماتها، وما استلزمه ذلك من توسيع الوعاء العقاري للعديد من المدن التي صارت اليوم مدناً كبرى، بل ميتروبولية كمدينة الدار البيضاء⁽³⁾، "مع ما يقتضيه ذلك من تشريد

¹ - محمد الناصري: تطور مفهوم التمدين في المغرب، (القسم الفرنسي) ضمن: تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10، 1988، ص 61.

² - نفسه، ص 70.

³ - وفق إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، يبلغ تعداد ساكنة جهة الدار البيضاء الكبرى سنة 2013 أربعة ملايين نسمة. 3.7 مليون منهم يقيمون بالوسط الحضري، أي بمعدل تحضر بلغ حوالي 92.1%. بعدما كانت ساكنة مدينة

قسري ونزع للملكيات يكون، في كثير من الأحيان، سببا في إشعال فتيل العديد من الاحتجاجات التي تتخذ طابعا عنيفا في بعض الأوقات" ⁽¹⁾، سببا في حد ذاته لتذويب الفوارق بين البوادي والمدن، وما باتت هذه الأخيرة تفيض به من مشاكل، بقدر ما هو نتيجة لاكتساح النظام الرأسمالي وتقويضه لأسس مجتمع كان ما يزال تقليديا، وذلك في إطار مسلسل بدأ، في نظر عبد الله العروي، قبل خمسين عاما من فرض الحماية ⁽²⁾. أي منذ توقيعه لمعاهدة 1856 مع بريطانيا، أجبرته على الدخول في منظومة اقتصادية دولية لم يكن قادرا على مسايرة إيقاعها، وهو الإيقاع الذي سيعمل الاستعمار على تسريع وتيرته، ليلبلغ ذروته عند ثمانينيات القرن الماضي لما اضطر المغرب، تحت وقع الأزمة ⁽³⁾، إلى نهج سياسة اقتصادية تقوم على تحرير المبادلات التجارية وتفكيك برامج الحماية الجمركية، لتتوالى بعد ذلك التدابير بوتيرة متسارعة، كرسها انضمام المغرب إلى الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات الجمركية (GATT) سنة 1987، ليندمج كليا في ركب العولمة الجارية.

الدار البيضاء لا تتجاوز 20000 نسمة سنة 1900، وفق ما ذكره عبد الرحمان المالكي في كتابه الثقافة والمجال، سبق ذكره، ص 79.

¹ - ديفيد هارفي: مدن متمردة، من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر، ترجمة: لبنى صبري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2017، ص 101.

² - عبد الله العروي: الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية، سبق ذكره، ص 74.

³ - بداية الثمانينات، كانت المؤشرات الماكرو-اقتصادية الرئيسية تدل على تدهور خطير لوضعية البلاد العامة. إذ، بينما ظلت نسبة التضخم المالي تفوق 10%، كان تطور الإنتاج يعاني من تداعيات عدة عوامل داخلية وخارجية (صدمة النفط الثانية، انخفاض أسعار الفوسفات، ارتفاع قيمة الدولار ونسبة الفائدة، دورة جفاف قاسية، غياب إصلاح السياسات العمومية...). وارتفع عجز ميزانية الدولة وعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات إلى 12% و 9% (متوسط 1980-1983) من الناتج الإجمالي الداخلي على التوالي. ولم يتوقف ارتفاع الديون المستحقة، وتزايد ضغط "مستحقاتها". في عام 1983، بلغت الديون المستحقة 13.6 مليار دولار، أي 96.1% من الناتج الإجمالي الداخلي، وخدمة الدين (دون احتساب أرباح إعادة الجدولة) امتصت 50.7% من العائدات الجارية الخارجية. ومثل احتياطي الصرف في منتصف تلك السنة أقل من 15 يوما من الواردات، مما دفع بالمسؤولين إلى اتخاذ إجراءات مستعجلة لتقليص الواردات وتخفيض النفقات العمومية. واعتمدوا فيما بعد برنامجا لاستقرار الوضع وبرامج تقويم هيكلي، مصحوبة بقروض جديدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وإعادة جدولة جزء من الديون لدى نادي باريس ونادي لندن. انظر، نجيب أقصبي: الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية في المغرب، سبق ذكره، ص 51-52.

تأسيسا على هذا الأمر، لا يمكن عزل مشكلة التضخم الحضري عن أساسها الاقتصادي، والذي يجد في العولمة الاقتصادية محركه وفي المدينة مرآة اشتغاله. فالتحولات التي تشهدها مختلف مدن العالم ⁽¹⁾ انعكاس للعولمة المتجسدة، أو قل إنها، أي المدن، تجسيد لتحول العالم في زمن العولمة. من هنا نفهم مقولة روبرت بارك "المدينة مخبر اجتماعي"، فما يمنحها هذه الصفة، هو أنه في المدينة تصبح كل خاصية من خصائص الطبيعة الإنسانية ليست قابلة للرؤية فحسب، ولكن مكبرة أيضا. ولسوء طالع المجتمع المغربي هو أنه في ظرف زمني وجيز (قرن من الزمن) -إذا ما قورن بزمن التحولات الكبرى التي عرفت البشرية- سيعرف صدمتين قويتين هزت أركانه وأحدثت خلا كبيرا في بنياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والقيمية: صدمة الاستعمار، والثورة المعلوماتية. وأدخلته، عنوة، في تحولات كبرى ومتسارعة مست مجالات العمل والإنتاج، والخدمات الحضرية، وأسلوب حياة الناس أيضا، على نحو "تراجعت فيه سلطة الدول في توجيه الاقتصاد بشكل كبير جدا، خاصة تلك التي استشرى فيها الفساد بفعل ضعف الإدارة العامة" ⁽²⁾.

وأمام التدفق الكبير والمتزايد باستمرار، منذ الاستعمار إلى اليوم، لرؤوس الأموال والسلع والمنتجات، والتقنيات وللبشر أيضا، والذي سيوازيه تدفق قيمى وطرائق في التفكير وأنماط للعيش جديدة لم يألّفها المجتمع ولم يكن مهيبا لها من قبل، ستشكل المدن الكبرى بشكل خاص وعاء لهذه التحولات وحلبة لصراع مختلف أشكال التناقض الناتجة عن هذه الصدمة. ولذلك ستظل "الظاهرة الحضرية في المغرب تمثل، في واقعها الحالي،

¹ - بالرغم من أن النمو الحضري كان غير متكافئ بين أرجاء العالم، بل وغائب في بعض منها، إلا أنه عرف تسارعا بدءا من سنوات 1870. ولعل تفسير هذه الظاهرة يعود إلى تضافر ثلاثة عوامل أساسية: تطور التجارة العالمية الكبرى والذي لعبت فيه الموانئ دورا أساسيا، ثم التصنيع، وفتح قناة السويس ومن بعدها قناة بناما؛ فتعززت دينامية المدن- الموانئ بفضل الشركات الملاحية والمستثمرين في التجارة العالمية وجعلها في قلب الحدث. وارتبط بهذا العامل عنصران آخران: استئناف التوسع الاستعماري والهجرات الأوروبية التي أطلقت عنانها خلال هذه السنوات بالذات. انظر: بيري سينغرافيلو وسيلفان فينير: تاريخ العالم في القرن التاسع عشر، سبق ذكره، ص 143-144.

² - آلان تورين: براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، سبق ذكره، ص 42.

المجال الأبرز الذي تجري فيه مختلف أشكال التفكك والانحلال، وكذا أنماط التنظيم الجديدة في المجتمع" ⁽¹⁾.

إن تطور المدن المغربية في اتجاه الميتروبولية (الدار البيضاء، طنجة، قطب الرباط سلا، مراكش، أكادير، إلخ) وما تعكسه من "أزمة التحضر" (التضخم الحضري، أزمة السكن والصيانة والمواصلات، الفوضى واختناق الحركة، سيولة الزمن وسرعته، البطالة، الجريمة، التطرف، تنامي نزعة الفردانية، الإحساس بالتضايق، شطف العيش، إلخ) يعكس بشكل جلي تأثير العولمة وأزمة الحياة المعاصرة التي تعرفها حتى كبريات المدن العالمية. ولذلك صارت المدن الميتروبولية مرآيا عاكسة للتوحش الذي يمارسه النظام الرأسمالي النيوليبرالي، ولمختلف أشكال الصراع والانصهار بين المحلي والكوني (تعايش وصراع أنماط عيش حديثة وممارسات تقليدية)، "فالصراعات المحلية يمكن أن تكون كونية حتى إذا كانت مقصورة على المواقع المحلية، وافترق أعضاؤها إلى وسائل السفر" ⁽²⁾، مثلما صارت هذه المدن أيضا مدارات لمقاومة هذه التحولات، خاصة من طرف المهمشين والمقصيين من خيرات ومغريات الحياة الحضرية، بحيث ستصير "الحركة الممنهجة" إحساسا ملازما للسكانة المهمشة أو المهيمن عليها في المدن الكبرى، بدءا من الارتفاع المتزايد لتكاليف الحياة، مروراً بأزمة العمل وتفشي البطالة وانتهاء بالسكن غير اللائق، وغير المستقر. ولما صار المواطنون اليوم قادرون على بناء وعي حقيقي بأوضاعهم، نظرا لما صارت تتيحه التكنولوجيات الحديثة وشبكة الإنترنت من تدفق للمعلومات من جهة، وعرضها لأنماط ومستويات عيش لمجتمعات مختلفة من جهة أخرى، أدركوا جيدا أن هذه الحركة لا ترجع إلى دونيتهم، بل إلى التصادم الملازم بين طقوس وممارسات الحياة الحضرية وتحالف السلطة السياسية مع النخب الاقتصادية التي تسعى دوما إلى

¹ - سعيد بنسعيد العلوي: الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب (تنسيق)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 86، ط1، 2000، ص 56.

² - ساسكيا ساسن: علم اجتماع العولمة، سبق ذكره، ص 202.

تحويل المدينة إلى مجال ترفيهي وآلة استهلاكية ضخمة أصبحت معها جودة الحياة الحضرية -التي يطمح إليها كل واحد منا- سلعة تباع لمن يدفع أكثر، بل "صارت المدن نفسها سلعا في عالم أصبحت فيه السلع والسياسة والثقافة والصناعات القائمة على المعرفة، فضلا عن النزوع الدائم للاقتصاد الاستعراضي، هي الجوانب الرئيسية للاقتصاد السياسي الحضري" ⁽¹⁾. كما صارت هذه الحركة "شحنة ناقلة للتعبئة المواطنة والفعل الاحتجاجي النضالي المزمع القيام به" ⁽²⁾، خاصة لما تتغذى على صور أساليب الحياة الرفيعة التي تعرضها مختلف وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، فيتعمق الإحساس بالحرمان لدى فئات واسعة من ساكنة الحضر المهمشة، وتصير قابلة للاشتعال في أي لحظة.

إن العيش في الحواضر الكبرى الميتروبولية أو المدن النيوليبرالية كما يسميها آصف بيات، والتي تتشكل وفق منطق السوق وحاجات الشركات الكبرى، لا وفق رغبات الجماهير وتطلعاتهم، صار مرهقا ومكلفا، بل منتجا أيضا لمختلف أشكال المقاومة التي تبديها ساكنة الحضر المهمشة ضد ظلم الحياة الحضرية، وهي مقاومة تتخذ شكل "لاحركات اجتماعية" -تظل دائما في حالة تعبئة متواصلة قد تتحول إلى احتجاجات جماعية عندما تجد فرصة للاستثمار- بدءا من السخرية والغرافيتيا ⁽³⁾ كاحتجاج صامت أو احتجاج في درجة الصفر، وأغاني مشجعي الفرق الرياضية في الملاعب أو ما يسمى بالألتراس (أغنية في بلادي ظلموني مثلا)، واحتلال الأرصفة والشوارع من طرف الباعة المتجولين والمتسولين، والترامي على الملك العمومي والبناء العشوائي ووضع اليد على

¹ - ديفيد هارفي: مدن متمردة، سبق ذكره، ص 43.

² - سعيد بنيس: المجتمع المدني والفعل الاحتجاجي بالمغرب، الأنساق المفاهيمية الجديدة، مجلة أبحاث، العدد 61-62، سبق ذكره، ص 7.

³ - يمكن العودة في هذا الباب إلى أعمال الأستاذ أحمد شراك، خاصة: الغرافيتيا أو الخريشات العربية على الحيطان (مقدمات في سوسيولوجيا الهامش والثورة)، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2015. والفصل الثاني من كتابه: سوسيولوجيا الربيع العربي أو الثورات التأسيساتية، مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، فاس، ط1، 2017.

الفضاء العمومي كنوع من "الحق في المدينة"، أو نوعا من ممارسة "مواطنة حضرية" بحكم الأمر الواقع، حتى وإن كانت غير شرعية، لكنها "مواطنة متمردة" على حد تعبير "جيمس هولستون"، إلى الانتظام في حركات احتجاجية أو ثورات كبرى. ووفق هذه الرؤية التحليلية يمكن قراءة الاحتجاجات والانتفاضات العنيفة والمتتالية التي ظلت تعرفها مدينة الدار البيضاء منذ الاستقلال إلى بداية التسعينيات من القرن الماضي، إذ ظلت هذه المدينة بالفعل -ومعها العديد من مدن العالم اليوم- مخبرا لهذه التحولات الكبرى وما ينشأ عنها من هزات وارتدادات تمس الإنسان والمجتمع والمجال على حد سواء.

2.2 انخفاض نسبة الأمية:

لقد كان للتجربة الاستعمارية في الجزائر دور كبير في إنضاج وعي السلطات الفرنسية بأهمية المعرفة والتعليم في إخضاع النفوس وتوجيه العقول، فالتدخل العنيف بقدر ما يخضع الأجساد ويروضها، يترك ندوبا في النفوس تؤجج نار الغضب والرغبة في الانتقام، ومن ثمة يبقى مكلفا. انطلاقا من هذه القناعة ستعمل السلطات الفرنسية على الاستعاضة، ما أمكن، عن التدخل العسكري في المغرب، مقابل تدعيم حركة الغزو الفكري أو التدخل عن طريق المعرفة ⁽¹⁾، بحيث ستجد في إرساء أسس نظام تعليمي عصري بعض أوجهها، وذلك جنبا إلى جنب مع نظام تعليمي تقليدي ظل جامدا ولم يطله التغيير إلا بعد مدة من الاستقلال، وهو نظام تمت هيكلته وفق ضوابط منهجية مطابقة لما يفرضه نظام تعليمي إسلامي عتيق ⁽²⁾.

¹ - اتخذ التدخل عن طريق المعرفة ضمن الاستراتيجية الكولونيالية أساليب متعددة ومتنوعة، جمعت بين التدخل عن طريق الصحافة وإعداد الرأي العام للتدخل الكولونيالي، والتدخل عن طريق البعثات الطبية والدينية والعسكرية، وبين التدخل عن طريق البعثات الاستكشافية العلمية ومؤسسات التعليم كالاتحاد الإسرائيلي والاتحاد الفرنسي. أنظر، الخمار العلمي: الخطاب حول التعليم واستراتيجيات السلطة، استراتيجيات ورهانات تعليم الفتاة، منشورات اتحاد كتاب المغرب، الرباط، ط1، 2004، ص 150-151.

² - عبد الله العروي: الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية، سبق ذكره، ص 263.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام التعليمي العصري لم يكن نابعا من الرغبة في إصلاح النظام التقليدي وعصرنته، كما لم يكن يخطط لاستنبات المدرسة الفرنسية النموذجية، وإنما كان نظاما يعتمد الاختلاف العرفي والتراتب الاجتماعي (سياسة فرق تسد). وبناء على هذا، تم إحداث ثلاثة أنماط تعليمية، أحدها أوروبي والآخر فرنسي-يهودي والثالث فرنسي إسلامي، ويتفرع هذا النمط الأخير إلى مدارس لأبناء الأعيان وأخرى للعموم. وبقدر ما سعت هذه السياسة التعليمية التي دشنها المستعمر لإخضاع النفوس، فقد سعت أيضا إلى قطع الطريق على أن تصبح المدرسة وسيلة للتزقي الاجتماعي تخرج شبيبة متعلمة ذات روح وطنية معارضة للاستعمار.

وموازاة مع مؤسسات التعليم الرسمي، وبوعي من الوطنيين المغاربة بأهمية التعليم في التحرر، ستظهر أولى المدارس الحرة ببعض المدن في شكل كتاتيب قرآنية تم تحديثها بمبادرة من بعض الأعيان ابتداء من سنة 1919. وقد ارتبط تطور هذه المدارس بتطور العمل الوطني وبروز شخصيات من الحركة الوطنية في المجال التربوي. وفي سنة 1934 أسست كتلة العمل الوطني لجنة خاصة سميت باللجنة العليا للتعليم، مما ساعد على ارتفاع عدد المدارس الحرة وعدد تلامذتها، حيث انتقل عدد المؤسسات من 17 سنة 1925 إلى 121 سنة 1950، وعدد التلاميذ من 1500 إلى 23000 سنة 1955. وكان انتشار المدارس الحرة وتزايد عدد تلامذتها، بالإضافة إلى مؤاخذة سلطات الحماية بحرمان المغاربة من المعرفة والتعليم وراء اقدام الإقامة العامة على الرفع من وتيرة تشييد المدارس وتسجيل المزيد من التلاميذ المسلمين بمؤسسات التعليم العمومي، فانتقل عددهم من 18.724 تلميذ سنة 1937 إلى 187 ألفا سنة 1955.

وفي المنطقة الخليفية، عرفت المنظومة التعليمية وضعاً يختلف عن نظيرتها بالمنطقة السلطانية شكلا ومضمونا، فأهمية التعليم لم تكن خافية على السلطات الإسبانية، ومع هذا فإنها لم تتجز شيئا يذكر في هذا المجال طول العقدين الأولين للاحتلال. كل ما هنالك أن بعض المغاربة من بين أعيان تطوان قد بادروا سنة 1925

إلى تأسيس مدرسة ابتدائية عصرية تلقن فيها الدروس باللغة العربية هي "المدرسة الأهلية" التي كانت أول مؤسسة من نوعها بالمنطقة.

أما الاهتمام الرسمي بالمسألة التعليمية من حيث هي، فقد تأخر إلى حدود سنة 1927 بالنسبة للجالية الإسبانية، ثم إلى سنة 1931 بالنسبة للمغاربة. ولم تتضح السياسة التعليمية للإدارة الإسبانية إلا مع بداية الأربعينات عندما تأسست نيابة التربية والثقافة سنة 1941. وفي سنة 1946، تحولت مديرية التعليم المغربي إلى وزارة المعارف العمومية كما أعيد النظر في هيكله واختصاص المجلس الأعلى للتعليم الإسلامي الذي أصبح هيئة تقدم المساعدة والمشورة لجميع فروع التعليم بمختلف أنواعه. وبمقتضى الظهير الخلفي المؤرخ ب 26 أكتوبر 1946، أصبح التعليم الابتدائي إجباريا تحتضنه 310 مؤسسات حضرية وقروية خاصة بالمغاربة، و175 مؤسسة للتعليم الإسباني، بينما انحسر عدد مدارس التعليم الثانوي في خمس مؤسسات. وكانت المدارس الإسبانية مفتوحة في وجه التلاميذ المغاربة من المسلمين واليهود. أما مدارس المسلمين، فكان التعليم يلحق فيها باللغة العربية، بينما كانت اللغة الإسبانية مجرد لغة ثانية يتعرف بواسطتها التلاميذ على الأدب الإيبيري على الخصوص. وقد تطور عدد تلاميذ التعليم الابتدائي من 63500 سنة 1951 إلى 94662 سنة 1955 من بينهم 10482 تلميذة، وبلغ عدد تلاميذ التعليم الثانوي 31110 سنة 1955، من بينهم 777 تلميذة. وكان بإمكان هؤلاء التلاميذ أن يختاروا بين الحصول إما على باكالوريا (ثانوية عامة) مغربية بالعربية أو باكالوريا إسبانية.

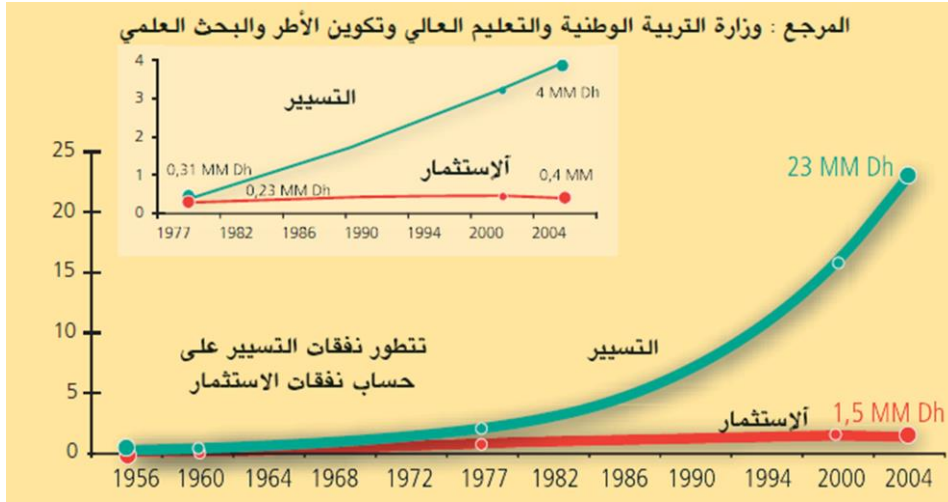
وبالنسبة للتعليم الحر، تجدر الإشارة إلى أنه لم يقف عند مبادرة بعض الأعيان بتأسيس المدرسة الأهلية، وإنما قام حزب الإصلاح الوطني سنة 1963 بتأسيس المعهد الحر، كما أن محمد المكي الناصري قد أسس بدوره في السنة الموالية معهد مولاي المهدي. ومن جهة أخرى تأسست مدارس مماثلة بكل من القصر الكبير والشاون. أما منطقة طنجة فلم تكن تتوفر إلا على مدارس الجاليات الأجنبية والتعليم الخاص باليهود المغاربة،

وقبل تأسيس المعهد الديني سنة 1945، كان التعليم الأصيل يخضع لنظام الحلقات الدراسية الحرة في المناهج والتوقيت، وهي حلقات غير مقرونة بالحصول على أية درجة علمية⁽¹⁾.

أما في عهد الاستقلال فيمكن القول إن إحداث المدرسة الوطنية كشكل من أشكال مقاومة الحركة الوطنية للاستعمار ونموذجه التعليمي قد مثل أيضا رهانا أساسيا لتحقيق الارتقاء الاجتماعي والاندماج الوطني في المغرب المستقل. وقد تبلور هذا التوجه في أربعة أهداف كبرى: التعميم، التوحيد، المغربية، والتعريب، وذلك منذ سنة 1957. وهكذا بلغت المخصصات الإجمالية لعموم أسلاك التعليم 16.4% من ميزانية الدولة سنة 1960. ثم تدرجت هذه النسبة حتى بلغت 28% سنة 2004، وبذلك يكون معدل حصة هذا القطاع ضمن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من 3.3% إلى 6.4% خلال نفس الفترة، لكن رغم ذلك ظلت نفقات التسيير أكبر من نفقات الاستثمار (أنظر الشكل أسفله). أما التجهيزات المدرسية فقد عرفت نفس الاتساع خاصة شبكة التعليم الابتدائي والثانوي التي لم تكن تضم في السنة الدراسية 1956-1957 أزيد من 500 مؤسسة للتعليم الابتدائي وحوالي 10 ثانويات لتنتقل في سنة 2003-2004 إلى ما يفوق 8600 مؤسسة، تشتمل على 130 ألف قاعة للدراسة يقع نصفها تقريبا في الوسط القروي. من جهة أخرى ارتفع عدد مؤسسات التعليم الجامعي من جامعة تقليدية واحدة هي جامعة القرويين مع بعض المراكز المستقلة إلى 14 جامعة تشتمل على 80 مؤسسة و4 معاهد للبحث العلمي و25 إقامة جامعية. أما عدد التلاميذ فقد انتقل في المستويين الابتدائي والثانوي من 213 ألف تلميذ سنة 1955-1956 إلى ما يفوق 5 ملايين و800 ألف سنة 2003-2004، أي أنه تضاعف بأكثر من 25 مرة.

¹ - محمد القبلي: موجز تاريخ المغرب (تنسيق)، سبق ذكره، ص 347-348.

تطور نفقات التسيير على حساب نفقات الاستثمار



على أن هذا التطور الكمي لم يكن منتظم الوتيرة، حيث عرفت نسبة التمدرس انخفاضا شديدا في الطور الابتدائي بين سنتي 1964-1971، وبلغ التراجع في العالم القروي نسبة 25%. وكان من نتائج الاختيارات السياسية التي أعقبت أحداث 1965 وما واكبها من تقليص هامش الحريات، أن حشرت النظام التعليمي في بؤرة التوتر بين المؤسسة الملكية والنخب السياسية المشكلة أساسا من المدرسين المنخرطين في نقابات محسوبة على المعارضة. أما التعليم العالي العمومي فقد سجل نموا سنويا يقدر بحوالي 12.5% ما بين سنتي 1955 و2003 ليبلغ عدد الطلبة 290 ألفا.

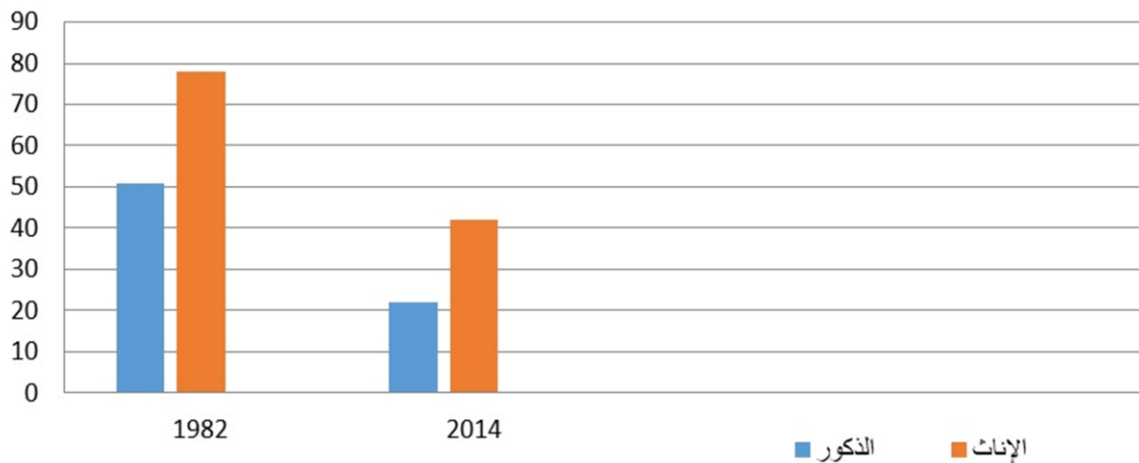
وعلى الرغم من المجهود الضخم الذي بذلته الدولة والمواطنون في مجال الاستثمار بهذا القطاع فإن أدائه قد ظل دون المستوى المطلوب بشكل لافت، حيث لوحظ تدني في مستوى التعليم وتدهور في ظروف التأطير والتعلم. ولا يمكن تفسير إخفاق المنظومة التعليمية بارتفاع وتيرة الطلب على التعليم سوى بشكل جزئي، ذلك أن التدبير السياسي لهذا الملف قد خضع في كثير من الأحيان لتقلبات واعتبارات ديمagogية لا علاقة لها

بالتكوين. وهذا ما انعكس في كون المشاريع الأربعة عشر التي تعاقبت على قطاع التعليم طوال فترة الاستقلال قد أخفقت في منتصف الطريق ⁽¹⁾.

وبلغة الأرقام، ووفقا لبيانات المندوبية السامية للتخطيط يمكن القول، إن سعي الدولة نحو القضاء على الأمية لدى الساكنة المغربية قد عرف تحسنا كبيرا منذ الاستقلال، خاصة لدى الفئة البالغة من العمر 10 سنوات فأكثر، وهو ما نتج عنه انخفاض كبير في نسبة الأمية التي كانت تقدر بنحو 9 من كل عشرة أشخاص سنة 1960، أي 87%، إلى أكثر من 6 من كل عشرة سنة 1982، وإلى 4 من كل عشرة سنة 2004 وإلى 3 من أصل 10 سنة 2014، أي 32%، مسجلة انخفاضا يقدر بالثلثين على مدى نصف قرن (54 عاما).

وتظل الأمية سمة مرتبطة بالإناث وساكنة الوسط القروي. حيث تبلغ نسبة الأمية 41.9% بالنسبة للإناث سنة 2014 مقابل 22.1% بالنسبة للذكور. وكانت هذه النسب على التوالي 78% و 51% سنة 1982.

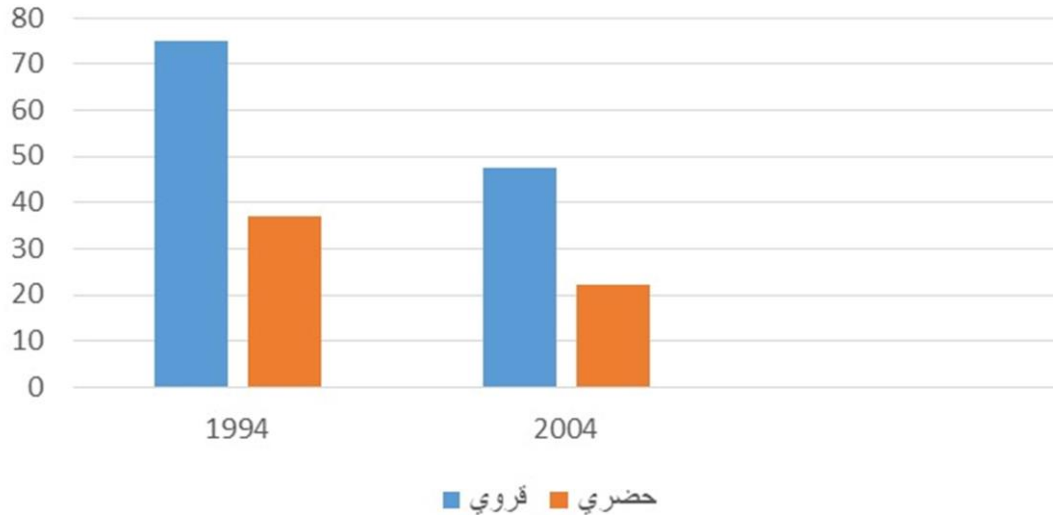
نسبة الأمية حسب الجنس ما بين 1982 و 2014



¹ - محمد القبلي: موجز تاريخ المغرب، سبق ذكره، ص 411-412.

ووفقا لإحصاء 2014 بلغت نسبة أمية ساكنة العالم القروي 47.7%، بدلا من 22.2% بالنسبة لساكنة الوسط الحضري، بعدما كانت هذه النسب على التوالي 75% و37% سنة 1994، مما يبين تراجع الفجوة بين الواسطين.

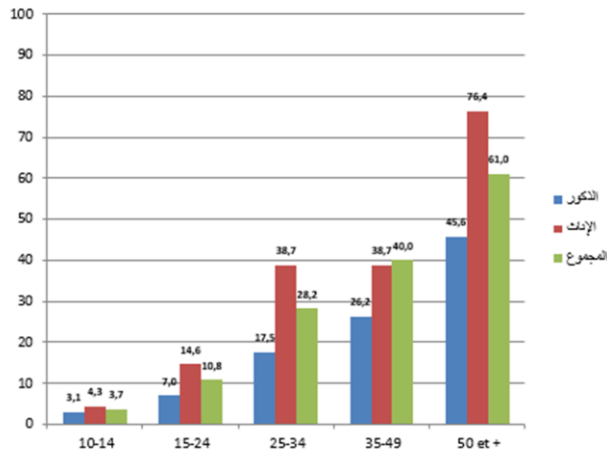
نسبة الأمية حسب وسطي الإقامة ما بين 1994 و 2004



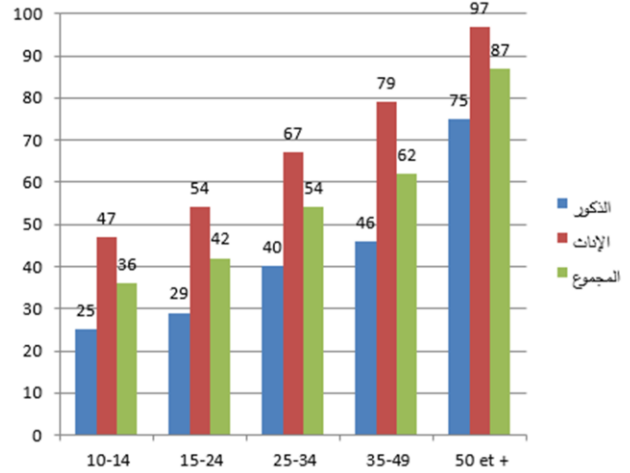
وبالنسبة للفئات العمرية يمكن القول، إن تراجع الأمية في المغرب ارتبط أكثر بفئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة. في سنة 2014، بلغت نسبة الأمية بين السكان البالغين ما بين 10-14 و 15-24 سنة 3.7% و 10.8% على التوالي، عوض 36% و42% سنة 1994، بانخفاض يقدر بأكثر من 30 نقطة.

وعلى الرغم من انخفاضها، لا تزال الأمية مرتفعة نسبيا بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 50 عاما فما فوق، ولا سيما بين النساء. فنسبة الأمية التي ناهزت 87% سنة 1994، تقدر حتى حدود سنة 2014 بـ 61%. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة أمية الإناث تعادل 76.4% مقابل 45.6% للذكور سنة 2014.

نسبة الأمية حسب الجنس والسن،
إحصاء 2014



نسبة الأمية حسب الجنس والسن، إحصاء 1994



وعلى المستوى المجالي، تظهر نسب الأمية فوارق بين الجهات، وبين الوسطين الحضري والقروي.

فقد سجلت جهتا بني ملال-خنيفرة (38.7%) وجهة مراكش-آسفي (38%) أعلى معدل للأمية، تليهما جهة فاس-مكناس بنسبة 35.2% وجهتا درعة-تافيلالت وسوس ماسة بنسبة 34%. وتبقى جهة العيون-الساقية الحمراء على رأس الجهات الأقل أمية بنسبة 20.3% متبوعة بجهة الداخلة-وادي الذهب بنسبة 23.9%.

أما بقية الجهات فتصل نسبة الأمية فيها إلى أقل من ثلث سكانها الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فأكثر وتتراوح بين 32.1% في الجهة الشرقية و26.4% في جهة الدار البيضاء-سطات، مرورا بجهة كلميم وادي نون بنسبة 31.7%，وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 30.8% وأخيرا جهة الرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 28.4%.

وقد سجلت أهم الفوارق في الأمية بين الوسط الحضري والوسط القروي على الصعيد الجهوي بجهة الدار البيضاء-سطات، يقدر بـ30 نقطة لصالح الوسط الحضري. وسجل أصغر فارق بجهة العيون-الساقية الحمراء، والذي بلغ 7 نقاط، تليها جهة الداخلة-وادي الذهب، بـ9 نقاط.

أما أكبر فارق بين الجنسين في الأمية على الصعيد الجهوي فقد سجل بجهة سوس-ماسة، وبلغ 24 نقطة كفارق لصالح الذكور. في المقابل، سجل أصغر فارق بجهة الداخلة-وادي الذهب، والذي يقدر بتسع نقاط. وتأتي في المرتبة الثانية جهة العيون الساقية الحمراء بـ14 نقطة كفارق، دائما لصالح الذكور.

هكذا، وبناء على هذا الرصد المتواصل لمسار تطور التعليم بالمغرب منذ الحقبة الاستعمارية إلى حدود سنة 2014 (آخر إحصاء للمندوبية السامية للتخطيط)، يبدو جليا مدى الارتباط الجدلي بين التعليم والديناميات الاجتماعية والتحولات المجالية التي عرفها المغرب. فالتراجع الملحوظ في معدل الأمية مقابل اتساع قاعدة المتعلمين وما استلزمه من توسيع لقاعدة التجهيزات المدرسية وارتفاع تكاليف التسيير بقدر ما يعكس رهان الدولة على تطوير المنظومة التربوية والرفع من جاذبية المدرسة كرافعة للتحديث والتنمية، وكآلية لتحقيق الأمن الثقافي ضد كل أشكال الاختراق الإيديولوجي والفساد القيمي التي تهدد تماسك الدولة والمجتمع معا، وبوصفها أيضا مؤسسة تضمن للنظام استمراريته، عبر إعادة إنتاج الاجتماعي وإضفاء المشروعية على علاقات السلطة النازمة للعلاقات الاجتماعية وللنظام السياسي ككل، فهو يعكس أيضا تنامي الوعي لدى فئات عريضة من المجتمع المغربي بأهمية التمدن في تهذيب السلوك وصقل المهارات وتنميتها على نحو يكون المتعلم فيه قادرا على إيجاد حلول لوضعيات إشكالية يمكن أن تعترض حياته مستقبلا، وفي تعزيز حظوظ الارتقاء الاجتماعي. ولعل هذا ما يفسر تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم، الذي يجد في تخصيص الأسر لجزء مهم من نفقاتها لتعليم أبنائها أسماى تعبير له، خاصة أمام تراجع منسوب الثقة في المدرسة العمومية نتيجة تخلي الدولة عن دورها الأصلي في ضمان مجانية التعليم وجودته بوصفه خدمة اجتماعية لصالح القطاع الخاص، ومن تم دخول المدرسة، وما يرتبط بها من قيم النجاح والتميز، إلى سوق التداول والمنافسة حيث النجاح والارتقاء لمن يدفع أكثر.

من هنا تصير المدرسة آلية لإنتاج الفوارق الطبقية والحدق الاجتماعي، وفضاء لتخصيب شروط الاحتجاج وتغير أنماطه. فمن جهة، نعتقد أن التراجع المهم في نسبة الأمية وارتفاع منسوب المتعلمين ⁽¹⁾ بقدر ما أسهم في إحداث تحولات في نسيج التركيبة الاجتماعية والمنظومة القيمية للمجتمع المغربي، ودفع بجيل جديد إلى السطح، حامل لقدر من الثقافة التنظيمية (ثقافة النظام المدرسي من تنظيم للزمن والمجهود والحركة داخل فضاء المدرسة في شكل نوادي وتظاهرات متنوعة، وتنظيمات جامعية من فصائل وقطاعات)، ولقيم جديدة متعارضة وقيم الخضوع والطاعة والعنف والعقاب البدني التي كانت بمثابة قواعد للتربية في الماضي، ذلك أن تآكل السلطة الأبوية التقليدية والانتقال نحو نموذج الأسرة النووية واتساع رقعة التحضر وتعدد قنوات التنشئة الاجتماعية وإنتاج القيم: المدرسة والإعلام والأقران والشبكات العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي، إلى جانب تعقد الحياة المعاصر، عمل على الرفع من قيمة الفرد في سوق التداولات الاجتماعية، وتنمية نزوع الفرد نحو تأكيد ذاته بعيدا عن سلطان الانتماء الاجتماعي، انطلاقا الوعي بهذه الذات كحاملة لمشاريع وإمكانات ومدار للحقوق والحريات.

هكذا، صارت الحرية والمساواة ونبذ العنف والحوار والتفاهم قيم جديدة تزحف في اتجاه محاصرة قيم الامتثال والطاعة والخضوع بوصفها قيم تنتمي للسجل التقليدي الذي كان يشرط الحياة الاجتماعية والسياسية في السابق بدءا من الأسرة (طاعة الزوجة لزوجها) حتى هرم الدولة (طاعة أمير المؤمنين) مروراً بالمدرسة (طاعة المعلم حيث مقولة "أنت اذبح وأنا نسلخ" خير تجسيد لهذا الخضوع التام)، مثلما عملت هذه القيم الجديدة التي كان لارتفاع وتيرة التمدرس وتراجع نسبة الأمية في صفوف الساكنة نصيب

¹ - تضاعف عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي 12 مرة ما بين 1955/1956 و2002/2003 حيث بلغ قرابة 4.1 مليون تلميذ. أما في التعليم العالي فقد تضاعف عدد المسجلين 300 مرة سنة 2002/2003، حيث يبلغ حاليا قرابة 307000 طالب. نفس الشيء بالنسبة للعنصر النسوي الذي لم يكن يتجاوز 7% سنة 1960 والذي يبلغ حاليا 45%. ويتم هذا التطور في علاقة مع عدد حاملي البكالوريا الذي تضاعف 60 مرة ما بين 1961 و2003. أنظر: أطلس مبياني لمؤشرات التنمية بالمغرب خلال خمسين سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025. ص 38.

مهم في تشكيلها، على إنضاج شروط الممارسة الاحتجاجية وتعزيز ذخائر الفعل الاحتجاجي. فبعدما كان الاحتجاج حبيس أسوار الثانويات والجامعات والمعامل ومقرات الأحزاب والنقابات، صار احتلال الشوارع استراتيجيته الأساسية، وذلك مع نهاية 1995⁽¹⁾، وصار الشارع فضاء للممارسة السياسية من أسفل، وقناة للتعبير السياسي (سياسة الشارع وشارع السياسة على حد تعبير آصف بيات)، وبدأت تبرز أشكال احتجاجية جديدة لم يألّفها المشهد الاحتجاجي من قبل (الاعتصامات، احتلال الشوارع ومقرات الوزارات والإدارات المركزية، المسيرات، المشي بأقدام حفاة، خوض إضرابات عن الطعام، التهديد بحرق الذات وتنفيذه، تشكيل سلاسل بشرية والجلوس على الأرض عند زحف القوات العمومية بغرض وإحراجها وكشف الوجه القمعي لعنفها من جهة، وكسب مزيد من التعاطف من قبل الرأي العام من جهة أخرى، نهج خيار السلمية حيث شعار "سلمية سلمية لا حجرة لا جنوية" صار عنوان لكل ممارسة احتجاجية اليوم)، عوض المظاهرات الكبرى التي كانت تنتهي دوماً إلى أعمال عنف وتخريب.

وليس بغريب أن يقترب هذا التطور الغني في مخزون الفعل الاحتجاجي بالمغرب بتبوء حركة حاملي الشهادات المعطلين صدارة المشهد الاحتجاجي مع بداية تسعينات القرن الماضي، مما يعكس الأثر الكبير الذي يمارسه التعليم وارتفاع منسوب الوعي بثقافة الحقوق والحريات⁽²⁾ في تغيير ملامح الممارسة الاحتجاجية وإنضاج شروطها، وإغناء ذخائرها وجعلها أكثر سلمية ونفاذاً لشرائح واسعة من المواطنين. كما ليس بغريب أن تقود

¹ - Abderrahmane Rachik : La Société contre L'Etat, op.cit., p.140.

² - بين سيدني تارو في دراسة لنشأة الحركات الاجتماعية أن هناك نوعين من ذخائر الفعل: ذخائر تقليدية وذخائر حديثة، كما حلل أيضاً التغيرات التي تسمح بانتقال هذه الذخائر عبر التاريخ. وعليه فالانتقال من ذخائر تقليدية يغلب عليها العنف والتخريب إلى ذخائر حديثة غنية وسلمية ارتبط بمجموعة من المتغيرات التي عرفها الغرب ما بين القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر، أهمها توسع الدولة الحديث وظهور الرأسمالية وتوسع الطرق ونمو الجمعيات وتوسع شبكة الاتصالات وأهمية التعليم والطباعة. انظر: Frédéric Guillaume Dufour: La Sociologie Historique, op.cit. p, 299-300.

فئات متعلمة (طلبة الجامعات بفرنسا) حركة ماي 1968 بفرنسا مدشنة لعهد جديد من الحركات الاجتماعية سيطلق عليها آلان تورين الحركات الاجتماعية الجديدة.

ومن جهة ثانية، نعتقد أن المجهودات المبذولة في التقليل من نسب الأمية حتى في صفوف الكبار (برنامج التربية غير النظامية) وتشجيع التمدرس، وتوسيع قاعدة البنية التحتية التربوية لتشمل مختلف مناطق البلاد، بقدر ما تعكس إرادة الدولة في تحقيق المساواة بين الجميع في شأن الاستفادة من خدمات المدرسة العمومية (مساواة المواقع بلغة فرانسوا دوبي)، فمحدوديتها أمام حدة الفوارق المجالية والتباين الحاصل بين الجنسين يجعل طريق هذه المساواة شائكا وغير يسير، خاصة مع اتجاه الرأسمال الخاص للاستثمار في قطاع التعليم وتحول المدرسة إلى أداة للاصطفاء والإقصاء، ليس في حق من يبذل مجهودا أكبر، بل لمن يدفع أكثر. وعوض أن يكون التعليم آلية لتحقيق الارتقاء والاندماج الاجتماعي، يصير مع هذه التفاوتات منبعا دافقا لمشاعر الحرمان لدى الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول لمستوى استهلاك الطبقات الأخرى التي باتت تخصص جزءا مهما من مدخولها لتعليم أبنائها، ولانعدام الثقة في المؤسسات والنخب التي باتت عاجزة عن تقليل التفاوتات التي، بتعاظمها، تسيء للديمقراطية وتجعل من الحركية الاجتماعية أمرا معقدا. فكما بين فرونسوا دوبي كلما كانت التفاوتات في المواقع ضئيلة، كلما ارتفعت مساواة الحظوظ (العدالة كإنصاف)، وصارت الحركية الاجتماعية أكثر سلاسة عمليا ⁽¹⁾. كما أن للتفاوتات في الولوج إلى التعليم كلفة يتعين أدائها: الأولى، والتي تحول دون تحرر الفرد من الرواسب التي يتلقاها من محيطه، وتصبح عائقا أمام تحقيقه لذاته كفرد. أما الثانية فتتجلى في ظواهر التسرب والانقطاع المدرسي ⁽²⁾، وهو ما يغذي مسألة الحرمان والإحباط لدى المنقطعين أو المحرومين، ويجعلهم عرضة

¹ - فرونسوا دوبي: المواقع والحظوظ، إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية، ترجمة كنزة القاسمي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2016، ص 100.

² - يرجى العودة في هذا الإطار إلى عملنا الموسوم ب: سوسيولوجيا الانقطاع المدرسي، تقديم: أحمد شراك، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2017.

للتهميش وشتى صنوف الهشاشة التي تهدد التماسك الاجتماعي، وتتنذر بتفكك الروابط الاجتماعية، وتعرض، من خلال ذلك المجتمع ككل لخطر التوترات الاجتماعية (1).

2. 3 تراجع معدل الخصوبة:

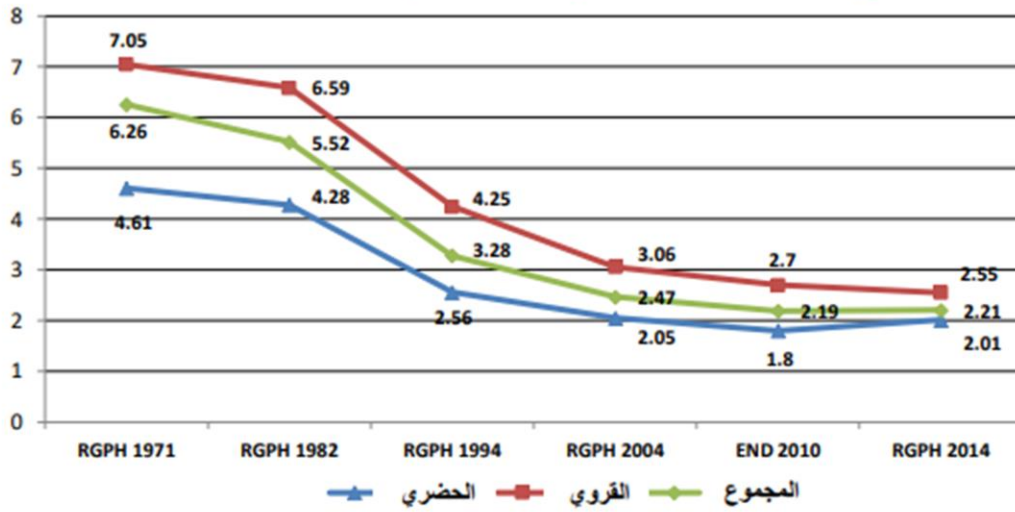
إن انتقال الخصوبة هو مرور من مستوى خصوبة مرتفع نحو آخر منخفض حتى بلوغ مستوى استبدال الأجيال، والذي يمكن تجاوزه أحيانا. بعد انتهاء هذا التطور، يبدأ الانخفاض دون توقف. وهذا الشكل التقليدي، تأكد حقا في عدد من الدول، غير أنه، لم يلاحظ بشكل شمولي.

استنادا إلى المذكرة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط (2019) في شأن مستوى واتجاه الخصوبة بالمغرب، تم تسجيل انخفاض ملحوظ في مستويات الخصوبة منذ بداية الستينات. فقد انتقلت من 7.2 طفل لكل امرأة سنة 1962 إلى 3.28 سنة 1994، و2.47 سنة 2004 ثم 2.19 سنة 2010، قبل أن تعرف استقرارا نسبيا (2.20 طفل لكل امرأة) سنة 2014. في المجال القروي، انخفضت الخصوبة من 6.91 سنة 1962 إلى 4.25 سنة 1994، ثم إلى 3.06 سنة 2004، وبعدها إلى 2.70 سنة 2010 و2.55 سنة 2014. بينما في المجال الحضري، انخفضت على التوالي من 7.77 إلى 2.56، ثم 2.05 و1.80 قبل ارتفاع طفيف إلى 2.01 أطفال لكل امرأة سُجل سنة 2014.

غير أن هذا التراجع توقف، لأن المعدل التركيبي للخصوبة المنبثق من الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 (2.21 طفل) هو أكثر بقليل من المعدل المسجل في البحث الوطني الديمغرافي متعدد الزيارات 2009-2010 (2.19 طفل) نظرا للزيادة الطفيف للخصوبة في الوسط الحضري (1.8 مقابل 2.01 أطفال) (الشكل 1).

¹ - عادل بلعمري: الفوارق الاجتماعية ودورها في ترسيخ العجز التربوي بالمجتمع المدرسي المغربي، مقاربة سوسيولوجية، مجلة باحثون، العدد الخامس، 2019، ص 96-97.

**الشكل 1: مستويات الخصوبة (المعدل التركيبي للخصوبة)
مجموع المغرب وحسب وسط الإقامة ما بين إحصاءات 1970 و2014**



(أ) مكونات الخصوبة:

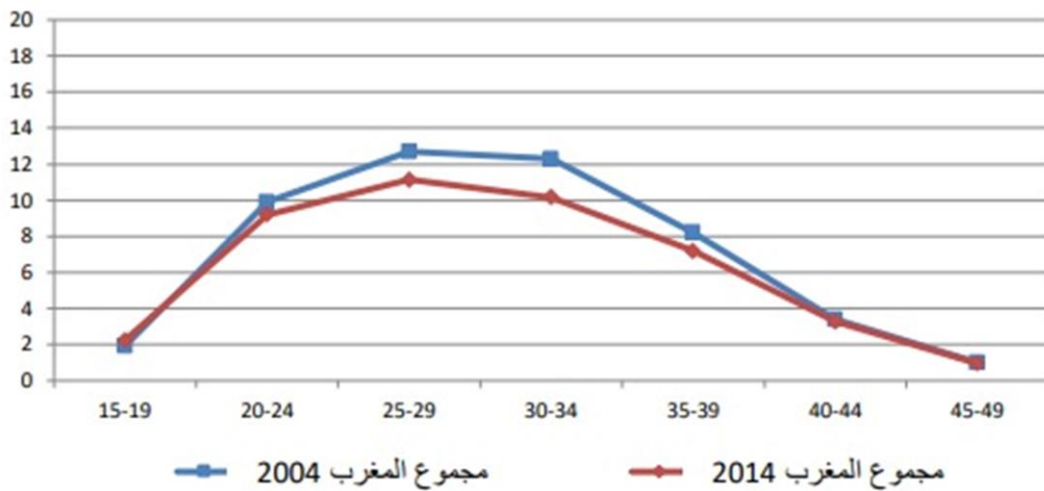
هذا الاتجاه التنازلي للخصوبة يرجع، أساسا، إلى عاملين رئيسيين: أولا، تراجع سن الزواج الأول، والذي انتقل في المتوسط من 17.3 سنة عند النساء في 1960 إلى 25.7 سنة في 2014. ثانيا، الدور الهام الذي يلعبه منع الحمل. والذي كان يقدر بـ 19.4% في بداية سنوات الثمانينات، ولم يتوقف عن الارتفاع حتى بلوغ 70.8% سنة 2018.

بالإضافة إلى ذلك، فقد سجل أن سن الزواج الأول عند المرأة يتغير وفقًا للظروف من خلال الاستجابة للأزمات، خصوصا أزمات القوام أو الظروف الاقتصادية المواتية، وتنخفض الخصوبة أو تزيد تبعًا لذلك. وهكذا، فقد تلاشت الزيادة الإجمالية في سن الزواج الأول عند المرأة المغربية منذ سنة 2004، حيث انخفضت من 26.3 سنة في 2004 إلى 25.7 سنة في 2014 و 25.5 سنة في 2018. وقد لوحظ هذا الانخفاض عند النساء القرويات، حيث انتقل من 25.5 سنة في 2004 إلى 24.8 سنة في 2014 و 23.9 سنة في 2018. في المقابل، بالنسبة للمرأة الحضرية، تم تسجيل بداية تصاعد

سن الزواج الأول في 2018، حيث انتقل من 27.1 سنة في 2004 إلى 26.4 سنة في 2014 و26.6 سنة في 2018.

تكشف معدلات الخصوبة، حسب سن المرأة، أنه طرأ ارتفاع طفيف لهاته المعدلات، ما بين 2004 و2014، عند النساء البالغات من العمر أقل من عشرين سنة سواء في الوسط الحضري أو الوسط القروي (الشكل 2). أما ارتفاع الخصوبة لدى النساء البالغات من العمر أزيد من 35 سنة لم يخص سوى الوسط الحضري وهم شبه جل المدن الكبرى.

**الشكل 2 : معدل الخصوبة (%) حسب السن
في المغرب ما بين 2004 و2014**



قد يرجع هذا الارتفاع في الوسط الحضري إلى ميل نساء هذا الوسط إلى تأجيل مشروع الزواج، مؤقتاً، وتفضيلهن، أولاً، تحقيق الذات والحصول على استقلال مالي. ولذلك يخترن مواصلة دراستهن والحصول على عمل. هذا يمكن أن يفسر كون أنهن يتزوجن، نسبياً، متأخرات. ومع ذلك، فبمجرد الارتباط تصبح مسألة الخلف أولوية بسبب الضغوط البيولوجية، إذ بالإضافة إلى مخاطر تعقد الحمل، فإن خصوبة المرأة تنخفض مع التقدم في السن.

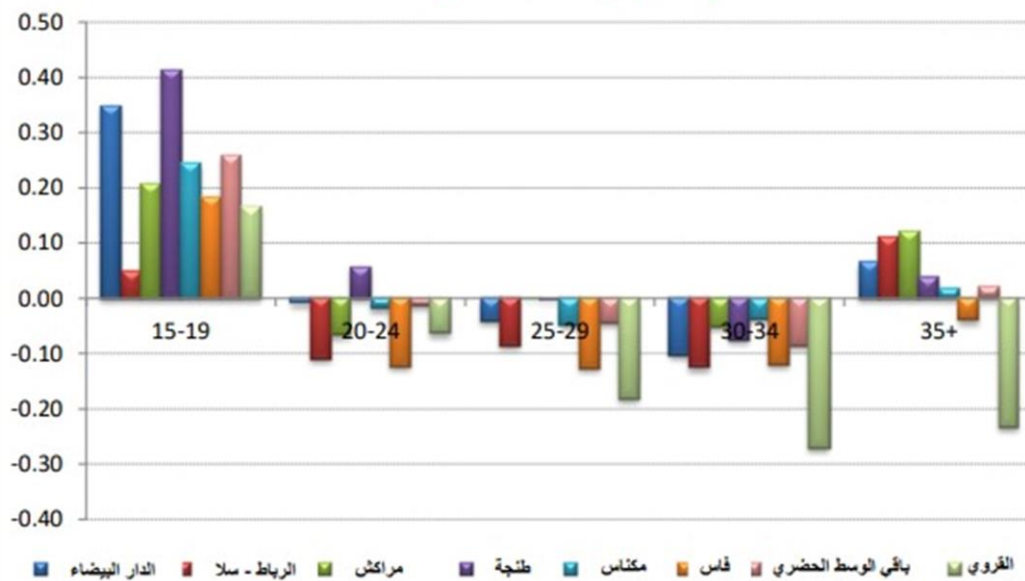
بالمقابل، فإن ارتفاع معدل الخصوبة عند اللواتي يبلغن أقل من 20 سنة خصّ في نفس الوقت وسطي الإقامة (قروي وحضري) علما أن الخصوبة عند هاته المجموعة العمرية تعتبر دائما منخفضة. وإذا كانت هاته الوضعية، نسبيا، مفهومة بالنسبة للوسط القروي نظرا لثقل العادات والتقاليد على اختيارات أفرادها، فإنها تظل مفاجئة للوسط الحضري. فلهذه الأولى، وعلمنا أن العلاقات الجنسية والولادات هي غير مقبولة إلا في إطار الزواج، فهذا يعني أن نسبة النساء غير العازبات في هاته المجموعة قد ارتفعت، منتقلة من 6% سنة 2004 إلى 7% سنة 2014، ومن 5% إلى 6% في الوسط الحضري ومن 8% إلى 9% في الوسط القروي.

وقد ارتفعت نسبة النساء المتزوجات من 52,8% إلى 58% ما بين 2004 و2014. خلال نفس الفترة، انتقل متوسط سن الزواج الأول عند النساء من 26,3 إلى 25,8 سنة. يرجع هذا الوضع، بالتأكيد، إلى الارتفاع الهام لنسبة الشابات المتزوجات. وقد ارتفع معدل النساء غير المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20 و24 سنة من 38,7% في سنة 2004 إلى 47% في سنة 2014. وهذه الزيادة الإجمالية هي نتيجة لتلك المسجلة في الوسط الحضري ولأخرى أكبر في الوسط القروي. أيضا، ارتفع هذا المعدل بشكل طفيف عند الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 ما بين 2004 و2014 من 31,3% إلى 32,6%. وهذا ناتج عن زيادة قدرها 4 نقاط مئوية على المستوى الحضري وانخفاض طفيف قدره 1,5 نقطة مئوية على المستوى القروي.

وقد ارتفعت الخصوبة عند المجموعة العمرية 15-19 سنة سواء في المدن الكبرى أو في الوسط القروي (الشكل 3). فقد ارتفعت بنسبة 41% في طنجة، 35% في الدار البيضاء، 24% في مكناس و5% في الرباط - سلا. في المجموعة العمرية 35 سنة فما فوق، وباستثناء مدينة فاس، حيث معدل الخصوبة منخفض، فقد سجل ارتفاع يقدر بنسبة 12% في مدينة مراكش، 11% في الرباط - سلا وحوالي 7% في الدار البيضاء. في

المقابل، في الوسط القروي، وبالنسبة لنفس المجموعة، عرفت الخصوبة انخفاضا يقدر بحوالي 23%. أما باقي المجموعات العمرية، من 20 إلى 34 سنة، فعلى العموم انخفضت الخصوبة باستثناء طنجة التي سُجل بها ارتفاع بـ 6% عند المجموعة العمرية 20-24 سنة.

الشكل 3: تزايد الخصوبة (%) حسب السن ووسط الإقامة (%) بين إحصائي 2004 و2014



ب) إشكالية اتجاه الخصوبة في المغرب

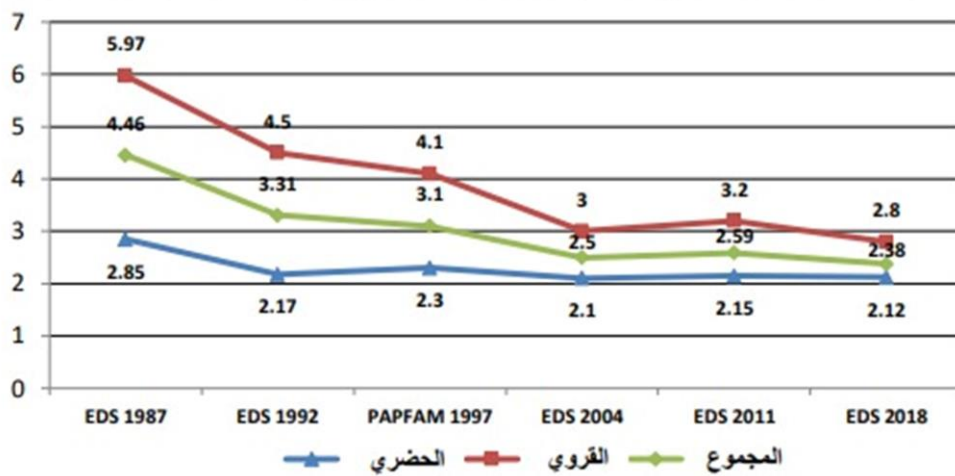
تشير بعض الدراسات الحديثة إلى بداية استقرار الخصوبة أو حتى أحيانا بداية ارتفاع مسجلة في بعض مناطق العالم، خصوصا، في الدول العربية.

في سنة 2015، عرفت بعض الدول ارتفاعا غير عادي للخصوبة خلال الفترة 2005-2015. فهو، نسبيا، أضعف في تونس والمغرب لكنه استمر في الارتفاع بالجزائر حيث ارتفعت الخصوبة من 2,4 إلى 2,9 طفل لكل امرأة ما بين 2000-2005 و2010-2015. كما استقر تراجع الخصوبة في العراق والأردن. وفي مصر، انتقل

المؤشر التركيبي للخصوبة من 3,0 إلى 3,5 ما بين 2008 و2014. هاته الزيادات كانت مسبقة بتباطؤ في معدل انخفاض الخصوبة.

في المغرب، أظهرت النتائج الأولية للبحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة (2018) أن الخصوبة تسجل انخفاضا مقارنة مع بحث 2011 (الشكل 4)

الشكل 4: مستوى الخصوبة (المؤشر التركيبي للخصوبة) مجموع المغرب وحسب وسط الإقامة ما بين البحوث الصحية 1987 و2018

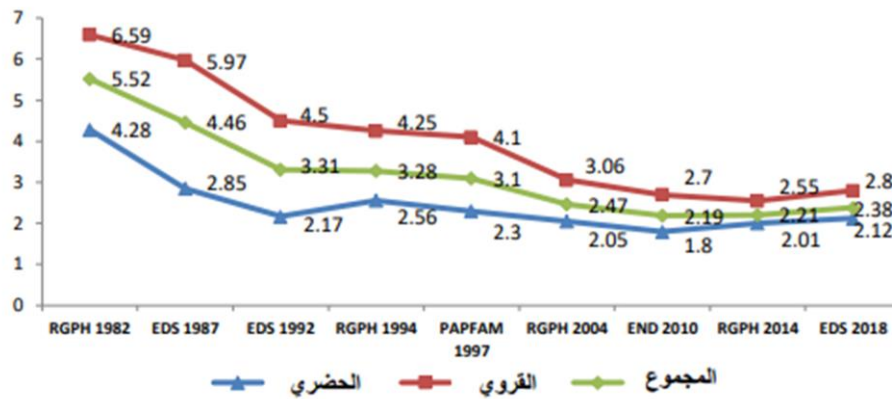


إن تطور الخصوبة في المغرب من خلال البحوث الديمغرافية والصحية يبين أنه بعدما تراجع الخصوبة بشكل متواصل منذ سنين، فقد سجلت تزايد طفيف في 2011 مقارنة بـ 2004، بعدما انتقلت من 2.5 إلى 2.59 طفل لكل امرأة، قبل أن تتراجع مجددا إلى 2.38 طفل لكل امرأة في 2018. ورغم هذا الانخفاض المسجل، فيظل هذا المعدل الأخير أعلى من المسجل في الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 (2.21 أطفال).

على العموم، وإلى غاية 2010، اتجهت الخصوبة نحو الانخفاض بالرغم من التقلبات الطفيفة الملاحظة ما بين 1992 و1997. لكن ابتداء من 2014، بدأت

الخصوبة تعرف ارتفاعا طفيفا في كلا وسطي الإقامة، واستمرت إلى غاية 2018. وبالتالي فإن المعدل التركيبي للخصوبة ⁽¹⁾ المعلن عنه في 2014 والذي كان يقدر بـ 2.21 طفل لكل امرأة، والذي هو أعلى بقليل من المسجل في 2010 (2.19 طفل لكل امرأة)، قد استمر في تزايد ليصل إلى 2.38 طفل لكل امرأة سنة 2018 (الشكل 5).

**الشكل 5: مستوى الخصوبة (المؤشر التركيبي)
مجموع المغرب حسب وسط الإقامة ما بين 1982 و 2018**



إن التقلبات الملاحظة في حدة الخصوبة تدفعنا إلى الاستسلام باختيار اتجاه واضح. فإذا حللنا، بشكل معزول، معطيات إحصاءات السكان وتلك الخاصة بالبحوث الديمغرافية والصحية، فإن الاتجاه عموما يميل إلى الانخفاض. لكن إذا جمعنا بين معطيات المصدرين معا، فإن الاتجاه يتغير نحو الارتفاع ابتداء من 2010.

¹ - يمكن المعدل التركيبي من التعرف على "مؤشر خصوبة اللحظة" الذي ليس إلا وسيلة سهلة لوصف السلوك الإنجابي الذي لا تضمنه جداول الخصوبة لزمرة ما. فيقدر ما توفر لنا، هذه الجداول، معلومات عن الماضي، تبقى عاجزة عن الإجابة على التساؤلات الخاصة بالنسبة الحالية للخصوبة: هل تجديد عدد السكان مضمون في السنة الحالية؟ يجيب الديموغرافيون بافتراضهم لزمرة خيالية من النساء اللاتي، عند كل سن، يكون لهن السلوك الإنجابي نفسه الذي كان لدى النساء من السن نفسه خلال آخر سنة معروضة لدينا. بذلك يتم الانتقال من الوصف الطولي لزمرة حقيقية إلى الوصف العرضي لسكان خيالية مكونة من أفراد ينتمون إلى زمرة متعددة. أنظر، ألبير جاكوار: الانفجار الديموغرافي، ترجمة: د. فريد الزاهي، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، كلمة، ط1، 2016، ص 61.

إن تقديرات الخصوبة، بالنسبة للإحصاءات والبحوث الميدانية للديموغرافية والصحة (EDS)، يجب أن تكون، للوهلة الأولى، قريبة أو مماثلة، غير أن هذه الملاحظة تثير أسئلة ذات طابع منهجي، خصوصا، المتعلقة بطبيعة كل عملية إحصائية وفترتها المرجعية ⁽¹⁾ ومن المؤكد أن عمليات إحصائية مستقبلية أخرى سوف تؤكد أو تنفي الاتجاه التصاعدي المحتمل للخصوبة في المغرب.

عموما يمكن القول، إن ما شهده المغرب، منذ الاستقلال إلى اليوم، من نمو ديموغرافي مهم وتراجع لافت لمعدلات الخصوبة لا يشكل فيه، مقارنة بباقي البلدان العربية، استثناء. ولذلك، ستعرف الساكنة العربية اتساعا في قاعدة الفئة العمرية التي تقع بين الخامسة والعشرين والرابعة والستين. وهو ما يعني اتساع قاعدة الساكنة النشيطة وانخفاض معدلات الإعالة في أوساط الساكنة العربية. أي أن العالم العربي سيعرف عائدا أو هدية ديموغرافية مهمة يمكن الرهان عليها في تحقيق إقلاع اقتصادي سريع، خاصة وأن هذا النمو قد يستمر، على الأقل، في غضون الخمس والعشرين سنة المقبلة ⁽²⁾.

يخلق العائد الديموغرافي لمجتمع شاب سوقا استهلاكية طبيعية، قادرة في ذاتها على الاستمرار، ومنجما للعمل الخلاق. فكما رأى فيجاي مهاجان Vijay Mahajan في كتابه "عالم عربي من دون قيود: استثمار قوة 350 مليون مستهلك (The Arab World Unbound: Tapping into the Power of 350 Million Consumers)، فإن المنطقة العربية فضاء لسوق مزدهرة ومليئة بفرص العمل، وتضم

¹ - يرجع ألبير جاكوار اختلاف التقديرات في شأن الخصوبة إلى صعوبة تأويل معدلها التركيبي. فلئن بدا الحصول عليه سهلا، فتأويله ليس بالأمر الهين لأنه يمزج بين ظاهرتين مختلفتين: الخصوبة التي تظهر من خلال العدد الكلي للأطفال لدى النساء عند نهاية سن الخصوبة من جهة، وبين الجدول الزمني لحدوث هاته الولادات. لكن هذا الجدول الزمني يتعرض لتغيرات هامة؛ ففي الوقت الذي تقرر فيه النساء تأخير تكوين أسرة بدون أن يطرأ أي تغيير على عدد الأطفال في هذه الأخيرة، فإن مؤشر خصوبة اللحظة ينخفض، بينما يبقى المعدل الحقيقي للولادات ثابتا. أنظر، ألبير جاكوار: الانفجار الديموغرافي، سبق ذكره، ص 62.

² - بسمة المومني: فجر العرب، شبابه وعائده الديموغرافي، سبق ذكره، ص 59.

حوالي 350 مليون مستهلك بحسب مهاجان، وتصنف بوصفها تاسع أوسع اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي التراكمي. وعليه، فالديموغرافيا العربية الشابة، باعتبارها الأوسع في العالم، ستكون محركا مهما للنمو في الاقتصاد العالمي، في منطقة لن تستطيع الشركات العالمية تجاهلها بعد الآن. وتذهب أستاذة العلوم السياسية في جامعة واترلو الكندية بسمة المومني في تفاؤلها بعيدا لما تعتبر أن هذه السوق العربية الواعدة لن تكن مكبا لمنتجات غربية أو شرق آسيوية، بل لمنتجات عربية واعدة، وهنا تقدم نموذج دمية فلة وشخصية فارس في الألعاب الإلكترونية التي تمثل شخصية الرحالة الشهير ابن بطوطة، معتبرة أن الثقافة والدين لا يمكن أن يكونا عائقا أمام الإبداع والابتكار. هنا ترى بسمة المومني أن الشباب العرب يخلقون هوياتهم ويعملون على تعزيزها بتكليف خياراتهم الاستهلاكية، سواء أكانت للترفيه أم لغيره، بما يتلاءم مع معتقداتهم وتقاليدهم، وهو ما يشكل مصدرا للقدرة الاقتصادية التي تحتاج فقط لوجود طبقة مبدعة أو خلاقة لتحريكها في مجال حضري آخذ في الاتساع. فبحلول عام 2050، سيصبح نحو ثلاثة أرباع المنطقة العربية حضريا، وهو مفتاح آخر مطلوب لتحفيز طبقة مبدعة غير مقيدة بقيم القبيلة والطائفة والنسب. ويعتبر هذا التطور واعدة لإنشاء اقتصادات منتجة، لأن المناطق الحضرية تطلق العنان للاستهلاك والابتكار.

ثمة إشارات تدل على أن طبقة مبدعة هي في طور النشوء عبر العالم العربي. فعلى الرغم من التقارير المهمة التي تؤكد وجود فائض من خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية (63%) مقارنة بخريجي العلوم الحقة (28%)، فإن ذلك يعبر عن قصر نظر في توقع النجاح المجتمعي. وعلينا أن نتذكر -تقول بسمة المومني- أن أغلبية الطبقة المبدعة تنشأ من بين هذه التخصصات. وينتمي ربع خريجي الجامعات العربية في عام 2008 إلى تخصصي إدارة الأعمال والعلوم الاجتماعية، و10% تقريبا إلى الهندسة، و20% إلى التعليم. وبإمكان كثير من خريجي تخصصي إدارة الأعمال والعلوم

الاجتماعية الاستفادة من طاقات ثقافة مبدعة، والمساعدة في دفع بلدانهم نحو نمو اقتصادي أكبر. وهذا لا يعني أن بيئة المدينة العربية أنتجت بشكل نهائي طبقة مبدعة، ولكن هي في طريقها لترى النور. إن العنصر المفقود في عملية تعزيز قيام طبقة مبدعة هو حرية التفكير خارج الأطر الجامدة (1).

قد يسوقنا الأمل في رؤية تقدم مجتمعات ظلت في نظر الكثيرين قبل هبوب رياح الربيع العربي بركا آسنة لا تتغير، إلى مجارة سيل التفاؤل الذي تفيض به تحليلات الأستاذة بسمة المومني، التي بالرغم من وعيها بدور حرية التفكير خارج الأطر الجامعة في تعزيز قيام طبقة خلاقة يمكنها استثمار هذا العائد الديموغرافي الذي تعرفه جل المجتمعات العربية بما فيها المغرب، فإن تحليلاتها لا تضرر تقليلها من ثقل هذا الدور في كبح أي عملية انطلاق اقتصادي مبني على قوة العائد الديموغرافي. وبالرغم من إيماننا العميق بتعدد طرق التحديث والتنمية، وبأن النموذج الغربي لا يمكنه أن يشكل الطريق الأوحده للتحديث، فإننا نؤمن بأن أي تحديث حقيقي، أو أي اقلاع اقتصادي لا بد له ثورة فكرية تنير طريقه، ومن مناخ للحرية يرتب أجواء انطلاقه. مناخ تضمنه سياسات تعليمية متطورة وعقليات متفتحة وعلاقات سلطة مبنية على القانون لا على الولاءات والانتماءات العائلية، ومؤسسات ديمقراطية وقضاء نزيه ومستقل، ونخبة سياسية مواطنة لا متواطئة مع قوى المركز، بحيث تعمل على تأييد التبعية والسيطرة والاستغلال، وعلى مساواة حقيقية تعزز ثقة المواطنين في مؤسسات بلدانهم، وهو ما لا نتسم طيبه في الشروط الراهنة للواقع العربي. فبحسب المؤشر العربي لسنة 2016، وبالرغم من ثقة

¹ - بسمة المومني: فجر العرب، سبق ذكره، صص 59-66.

المواطنين العرب المرتفعة في مؤسسة الجيش، فإن حوالي نصف العينة المستجوبة⁽¹⁾ قد أكدت عدم ثقتها في حكومات بلدانها ومؤسساتها التمثيلية وأحزابها السياسية⁽²⁾.

هكذا، فاهتزاز ثقة المواطنين في حكوماتهم ومؤسساتهم التمثيلية بسبب انفصالها عن واقع وتطلعات شعوبها، إضافة إلى تحول بلدانهم إلى أسواق للمنتجات الغربية، وتراجع الدخل الفردي خاصة مع مرونة الشغل من جهة، وتنامي آفة البطالة في صفوف قطاع واسع من الشباب العربي من جهة أخرى، وضعف الاقتصادات العربية وتبعيتها للقوى الاقتصادية الكبرى، نراه عاملاً لتنامي مشاعر الحرمان والإحباط في صفوف فئة بقدر ما هي قوة محرّكة لأي اقلاع اقتصادي، بقدر ما هي حطب سهل الاشتعال لأي انتفاضة أو ثورة حارقة. ولذلك، فعدم الاستغلال الأمثل للحكومات العربية لهذا العائد الديموغرافي المهم الذي تشهده المجتمعات العربية منذر في السنوات المقبلة برياحات عاصفة لربيع عربي أو لصيف قارض قد يحرق كل آمال الشعوب العربية التواقفة للتحرر والتقدم. فهل من مذكر؟

2. 4 تراجع الزواج الداخلي وتغير بنية الأسرة المغربية:

لا شك في أن التحولات السالفة الذكر ستجد في الأسرة مشتلاً لاستنابات مفعولاتها، فقد عرفت الأسرة المغربية خلال الخمسين سنة الأخيرة تحولات كبرى مست بنيتها والعلاقات بين أفرادها على السواء، مخلخلة بذلك أسس النموذج القديم الذي تميز بالامتداد وبتمركز سلطة الأب على النساء والأبناء بصفته رب الأسرة. إلا أن بعض سمات هذا النموذج احتفظت بنوع من الاستمرارية. ونفس الشيء بالنسبة للمرجعية التي

¹ - تتضمن العينة المبحوثة 18310 فرداً، توزعت على 12 بلداً عربياً وهي: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، مصر، السودان، فلسطين، لبنان، الأردن، العراق، السعودية والكويت. وبذلك فإن المجتمعات التي أنجز فيها الاستطلاع تعادل نحو 90% من عدد السكان الإجمالي لمجتمعات المنطقة العربية.

² - أنظر في هذا الصدد المؤشر العربي 2016، برنامج قياس الرأي العام العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 46-47.

تستند إلى الدين والعرف والارتباط شبه الحصري ببنية الأسرة وبمؤسسة الزواج. ولقد أكد البحث الوطني حول القيم الذي أنجز في إطار أشغال "تقرير الخمسينية" أنه على الرغم من انفتاح المغاربة على الحداثة⁽¹⁾، فإن غالبيتهم ما يزالون يولون أهمية قصوى لكل من التماسك الأسري، بصفة عامة، ولرباط الزوجية بصفة خاصة.

لقد تطورت الأسرة بالمغرب، على مستوى بنيتها قبل كل شيء، حيث أضحت أكثر تنوعا مع ميلها نحو نموذج الأسرة النووية. كما أن معطيات البحث الوطني حول الأسر بينت وجود 282 نوعا من الأسر ذات البنيات المركبة، من بينها 183 تتميز بتساكن ثلاثة أجيال على الأقل. وتعتبر هذه الأسر المركبة أكثر عددا بالوسط القروي مقارنة بالوسط الحضري. وهكذا، فإن الأسرة النووية (المكونة من أبوين وابن أو عدة أبناء غير متزوجين) تميل إلى التطور. وهي تمثل اليوم أكثر من 60% من مجموع الأسر (51% عام 1982). أما فيما يخص مستقبل الأسر الممتدة، بحكم قرب الإقامة والمعايشة، فإنه يتضح منذ الآن بأن مستقبل هذا النوع من الأسر معرض للتلاشي، نظرا للصعوبات التي تطرحها الحياة اليومية بصفة خاصة، واعتبارا لميل الأزواج، حديثي العهد، إلى الاستقلال في الإقامة⁽²⁾.

¹ يرى الأستاذ محمد سبيلا أن حدثتنا برانية لا جوانية مرتبطة بالصدمة والرضة وانكسار الوعي، واحتلال الأرض. ولذلك يعيش العرب اليوم صراعا بين صورة مثالية عن أنفسهم كأحسن أمة أخرجت للناس، وبين واقعهم المتذلل في سلم تقدم الناس. إن الوعي التاريخي العربي هو وعي مجروح. وعي نازف بين التماعات العصر الذهبي ودماء الاستعمار وأنات التبعية وتلكؤات التخلف. وإذا كان العرب يحاولون اليوم استدراك الحداثة التقنية والاستهلاكية، فإنهم ما زالوا، على وجه العموم، يرفضون الأسس الثقافية للحداثة الغربية بوصفها نموذجا صوريا أو نظريا واحدا للحداثة في مضمونها الكوني الأساسي؛ وإن اختلفت وتباينت الطرق التي سلكتها في هذا الفضاء الجغرافي أو الثقافي أو ذلك. أنظر، محمد سبيلا: دفاعا عن العقل والحداثة (حوارات)، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص 61-62.

² تقرير الخمسينية: المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006، ص 36-37.

ولما كانت شبكة الزواج الداخلي تحاك من خيوط نظام اجتماعي تقليدي متشكل على النمط القبلي⁽¹⁾، بحيث يكون التضامن والعلاقة بالمثل "سلوكات مفروضة بواسطة الشروط الاقتصادية الداخلية (التقنيات ووسائل الإنتاج، إلخ.) والخارجية (المحيط الطبيعي والبشري الخطير والذي لا يمكن التحكم فيه). ولما كان النمط السائد في الإنتاج وامتلاك الخيرات مشروطا بالخصائص الايكولوجية والتقنية والديموغرافية، فإنه هو الذي كان يحدد نظام القرابة، وكذا نظام الزواج الداخلي سواء في الجماعات النسبية المستقرة أو الترحالية"⁽²⁾. ومع دخول المستعمر الذي عجل من وتيرة ادماج المغرب، مجتمعا ودولة، في بنية النظام الرأسمالي، ستدخل هذه الخلفية الاجتماعية والاقتصادية النازمة للزواج الداخلي في سيرورة تفكك نتج عنها:

• تفتيت الأسرة الممتدة لفائدة الأسرة النووية، وتراجع التضامن الجماعي لصالح الفردانية.

• انتشارالاقتصادي النقدي -خصوصا بالبوادي- عوض المقايضة، وتوسع الإنتاج من أجل السوق عوض الإنتاج من أجل الكفاف.

• التفجير والتكديح ونمو الهجرة إلى المدن.

¹ - في سعيه نحو التقاط مدلول القبيلة في شمال افريقيا، انتهى جاك بيرك إلى خلاصة مفادها أن "النظام الحكومي على الطريقة العربية، ساعد على انتشار النمط القبلي الذي ارتبط إلى حد ما بنزوح بني هلال. وبطبيعة الحال، أثر ذلك النظام الحكومي في الواقع الاجتماعي كما أنه تأثر بذلك الواقع الاجتماعي وتأثر برود فعله في نفس الوقت. مثلت ظاهرة القبيلة إذن كما تمت معاينتها -وهي محتفظة بحيويتها في السهول التي خضعت للسلطة منذ عهد بعيد- مرحلة تتوسط عدد من المستويات: تطور عام مرتقب، واختيار إداري، وحركات محلية تتسم، في الغالب، بالقوة. فالقبيلة إذن ظاهرة ثانوية، اصطناعية إلى حد ما. ولعل هذا ما يفسر قابليتها للانقطاع والانكسار ويجعل فهمها أمرا مستعصيا". أنظر: ليليا بنسالم، إرنست غيلنر وآخرون: الأنثروبولوجيا والتاريخ، حالة المغرب العربي، ترجمة: عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1988، ص، 125. ويمكن العودة أيضا في هذا الباب إلى كتاب جيرمين تيليون: "الحريم وأبناء العم"، Germaine Tillion, Le Harem et les Cousins, Seuil, Paris, 1964.

² - محمد شقرون: نظام القرابة والعائلة في المجتمع المغربي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، العدد الثالث عشر، ص 80.

- نمو المدن على حساب البوادي.
- ظهور طبقة متوسطة من الفلاحين، وكذا بورجوازية زراعية مكونة من المدينين⁽¹⁾.

طبعاً هذا التحول لم يكن نتاجاً فقط لأثر التقنيات التي جلبها المستعمر في إطار مسلسل عصنة الفلاحة وتحديث البادية المغربية، ولا كان نتاجاً لاحتكاك الفلاحين بالمعمرين، بل كان يقتضي ذلك، أيضاً، تحديث الهياكل الاجتماعية للمجتمع المغربي بإنشاء بنية تحتية اجتماعية تشمل كلا من مستلزمات التعليم والمراقبة الصحية والسكن بغرض تحقيق تغيير شامل على المستوى التقني والاقتصادي، وكذا على المستوى الاجتماعي والأخلاقي كذلك⁽²⁾. من هنا يمكن اعتبار عملية التحديث هذه التي قادها المستعمر ثورة حقيقية عرفها المجتمع المغربي في القرن العشرين، وهي الثورة التي ما انفكت وتأثرها تتسارع بفعل الطفرة الديموغرافية واختلال التوازن بين البادية والمدينة لصالح هذه الأخيرة بفعل حركة التمدين الواسعة وتحضر قسم واسع من المجال الجغرافي للمغرب، وتوسع قاعدة المستفيدين من التعليم، خاصة الإثاث، وتراجع نسبة الأمية، وتحسن الخدمات الصحية والتراجع الواضح في معدلات الخصوبة، كما سبق أن بينا ذلك. ولئن بدت هذه التحولات كمية في ظاهرها، فمفعولاتها الكيفية تسري في جسد نمط العيش والعلاقة مع الغير والعلاقات البين-جيلية، ومسألة السلطة والقانون والشغل المنظم، ومعنى ووتيرة الزمن الفردي والجماعي، وأنظمة القرابة⁽³⁾ والعلاقات الأسرية إلخ.

¹ عبد الجليل حليم: التحديث القروي ورأسمة الزراعة المغربية، مساهمة ضمن: تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي، سبق ذكره، ص 65.

² نفسه، صص 57-58-59.

³ في إطار تتبع اتجاهات الزواج والطلاق لدى المرأة المغربية سجلت المندوبية السامية للتخطيط سنة 2013 تراجعاً في معدل الزواج بين أبناء العمومة أو بين الأقارب الآخرين (زواج الأقارب)، إذ انتقل من 33% سنة 1987 إلى 21% سنة 2010، مؤشراً بذلك على تحول في منظومة القيم والسلوكات الاجتماعية. فإذا كان معدل الزواج بين أبناء

ولم تكن التحولات التي تشهدها الأسرة المغربية لتتأتى لولا اقترانها بالتحول الذي طرأ على العلاقات بين الجنسين، وعلى وضعية المرأة ومشاركتها الاجتماعية حيث إن هذا التغير أعاد صياغة العلاقات بين الرجل والمرأة (خاصة وأن النساء اليوم يمثلن أكثر من نصف سكان المغرب بنسبة 50.3%)، وفق مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، 8 مارس 2020). كما أن طبيعة هذا التحول وأهميته يتجلىان من خلال بعض المؤشرات الدالة، كعمل المرأة والسلوك الزوجي والعنف الأسري. وبغض النظر عن الفوارق المعروفة بين الرجال والنساء في مجالات التعليم والشغل والدخل، فإن البحوث المنجزة حول عمل المرأة بالمغرب لم تغفل إبراز مدى تأثير العلاقات الزوجية بعمل النساء خارج المنزل؛ إذ أن عمل المرأة يعتبر مصدر استقلالية اقتصادية، وتقدير اجتماعي، وفرصة للمشاركة في الحياة العمومية. وهو بالنسبة للأسرة مورد الدعم المالي وانفتاح موسع على محيطها الاجتماعي والثقافي، كما يعد ممرا ضروريا لارتقاء الوضعية الاجتماعية للمرأة، ولتأكيد سلطتها التقريرية. كما يعتبر بالنسبة للمجتمع كافة اسهاما حاسما في التنمية الاقتصادية، وفي تحقيق العدالة والانسجام الاجتماعيين، وتعميم الاستفادة من الحريات والحقوق الأساسية، وفي التقدم الشامل للديمقراطية. غير أن عمل المرأة خارج البيت، بعيدا عن تقسيم جديد للمهام بين الزوجين، يبدو بالأحرى كما لو أنه ينتج من جديد بعض المظاهر التقليدية لهذا التقسيم، مادام العمل المنزلي ينظر إليه دائما باعتباره عملا نسائيا بالأساس. وهكذا، فليس من الغرابة في شيء أن نلاحظ أنه حتى النساء اللواتي يلجن سوق الشغل ما يزلن يكرسن قسما مهما من وقتهن للعمل داخل

العمومة قد ظل شبه مستقر بين 1995 و2010 (16,3% و15,5% على التوالي)، فإن هذا المعدل بالنسبة لباقي الأقارب قد سجل انخفاضا ملحوظا، حيث انتقل من 13% إلى 5,1%. أنظر الموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط. www.hcp.ma

البيت. ويستفاد من البحث الوطني حول تدبير زمن الأسر (1998) بأن 22% من وقت النساء المغربيات يكرس لأشغال البيت والعناية بشؤون الأسرة⁽¹⁾.

وفي مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي للمرأة (8 مارس 2021) تخصص النساء 20.8 % من وقتهن اليومي في الأعمال المنزلية و5.6% فقط للأنشطة المهنية. في حين يخصص الرجال، على عكس النساء، وقتاً أطول للأنشطة المهنية (22.6%) بالمقارنة مع الأعمال المنزلية (3%). ومع ذلك، فإن النشاط المهني للمرأة لا يعفيها من مسؤولياتها العائلية حيث تستمر في تحمل أعباء العمل المنزلي من خلال تكريسها 4 ساعات و18 دقيقة يومياً، بالكاد أقل من ربة المنزل بساعة واحدة و42 دقيقة. وعليه فإن حصيلة الوقت المخصص لكل من الأنشطة المهنية والمنزلية، يصل متوسط عبء العمل اليومي للمرأة النشيطة المشتغلة إلى 6 ساعات و21 دقيقة (5 ساعات و47 دقيقة في المدن و7 ساعات و13 دقيقة في القرى) حيث ان نسبة الوقت المخصص للأنشطة المنزلية يمثل 79% من هذه العبء.

وقد عرف السلوك الزوجي للمغاربة بدوره تحولات ملموسة، من أبرزها الارتفاع التصاعدي للعزوبة، والتحول الذي يطبع سلوكات الزواج. وكما سبقت إليه الإشارة آنفاً، فإن نسبة العازبين بالمغرب قد انتقلت ما بين 1960 و2004، من حوالي 20% إلى 46% بالنسبة للرجال، ومن 17% إلى 34% بالنسبة للنساء. وعادة ما تفسر هذه الظاهرة الخاصة بالعزوبة، لدى الفئة العمرية ما بين 25 و35 سنة، بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، كمدة الدراسة ومدة انتظار عمل قار، وصعوبة الحصول على مسكن لائق ومستقل، وكلفة الصداق (المهر) وحفلات الزواج، وتخوف بعض الفتيات من الوقوع في وضعية المطلقة، التي ينظر إليها بنوع من الدونية داخل المجتمع، إلى غير ذلك من العوامل. وتجدر الإشارة، في هذا المقام، إلى أن كلا من العزوبة والطلاق يمثلان اليوم

¹ - تقرير الخمسينية: سبق ذكره، ص 38-39.

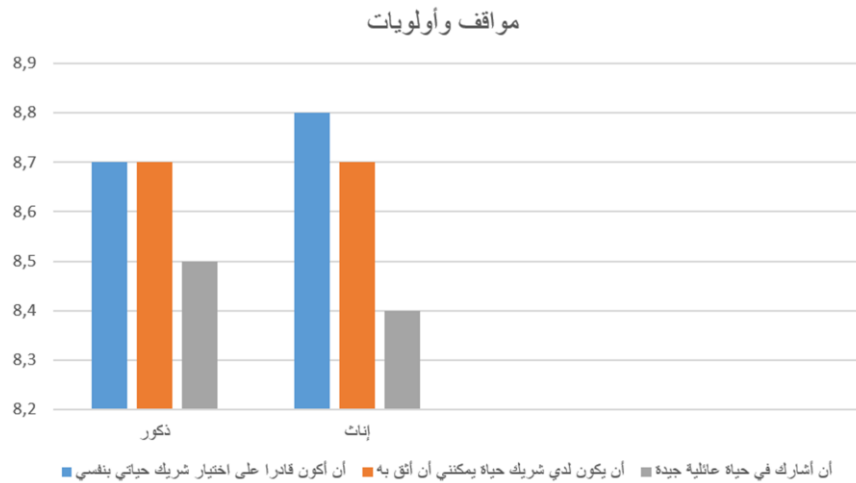
ظاهرتين اجتماعيتين صعبتي الاحتمال في مجتمعنا، وخاصة لدى النساء، بسبب تأثيرهما السلبي على وضعيتهن الاجتماعية.

وقد عرفت ممارسات الزواج بالمغرب بدورها تحولات حاسمة. وخلافا لأسلافهم، فإن شباب اليوم يتحكمون أكثر في اختيار شركاء حياتهم وفي توقيت الزواج، وينجحون أكثر في تقديم سعادتهم الفردية على متطلبات تماسك الجماعة، على نحو شددت عليه إحدى دراسات مركز الدراسات والبحث الديموغرافي حول الأسرة بفاس سنة 1991⁽¹⁾.

عموما، يمكن القول إن تنامي نزوع الفرد نحو تحصيل استقلالته عن الأسرة والجماعة والتحرر من كل وصاية أخرى، وتقدير الذات والرهان على إسعادها ولو تعارض ذلك مع متطلبات الجماعة وتماسكها، من أبرز نتائج هذه التحولات التي مست واقع الأسرة المغربية التي لا تشكل في هذا الباب استثناء؛ ففي دراسة مسحية حول دور الأسرة في حياة الشباب شملت 9 آلاف شخص تتراوح أعمارهم بين 16 و30 سنة في ثمان بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (البحرين، مصر، لبنان، الأردن، المغرب، فلسطين، تونس، اليمن، إلى جانب اللاجئين السوريين في لبنان)، وبالرغم من الالتزام القوي بالحياة العائلية من قبل الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توضح البيانات الواردة في الرسم أسفله، بشكل متساو، أنهم يرغبون في درجة عالية من الاستقلالية في بعض مجالات صنع القرار، مثلا عندما يتعلق باختيار شريكهم. عندما سئلوا عن أهمية اختيار شريك حياتهم بنفسهم، وفق سلم يتراوح من 1 (غير مهم على الإطلاق) إلى 10 نقط (مهم للغاية)، كان المعدل 8.4، وهو أحد أعلى المعدلات التي تم تسجيلها بين 28 مادة متعلقة بالحياة الشخصية والمواقف والسلوك. فضلا عن ذلك، لدى الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات توقعات بالنسبة لشركائهم، حتى أن خيار "أن

¹ - تقرير الخمسينية: سبق ذكره، ص 39.

يكون لي شريك يمكنني أن أثق به" سجل معدلا أعلى (8.8) مع وجود اختلافات طفيفة بين الجنسين.



وعندما طلب من الشباب تحديد أهم مسألة بالنسبة إليهم فيما يتعلق بمستقبلهم الشخصي، كانت الأولويات التي عبروا عنها لافتة. فقد أولى المجيبون أهمية كبرى لجوانب مرتبطة بالأسرة كـ "الزواج الناجح" (30%)، و"العلاقات العائلية الجيدة" (19%)، لكن تبقى "الوظيفة الجيدة" الهدف الوحيد الأكثر أهمية بالنسبة إلى الأغلبية (48%)، إجابة واحدة ممكنة فقط). وعلى الرغم من أن "الزواج الناجح" يكتسب أهمية أكبر مع التقدم في العمر، إذ تميل النساء، كلما تقدم بهن العمر أكثر، إلى التكيف مع الأدوار الجندرية التقليدية، وإلى قبولهن الاعتماد الاقتصادي على أزواجهن بصورة أكبر، فإن "العمل الجيد" في رأي ثلثا الذكور يمثل الجانب الأهم لمستقبلهم، فلا زواج بدون دخل مادي يضمنه عمل قار. هنا يبدو واضحا تأثير الدور الذي تلعبه الظروف الاقتصادية والاجتماعية حتى على مسألة اختيار شريك الحياة، حيث أجاب معظم الشباب عن سؤال صعوبة العثور على شريك الحياة بالإيجاب (63% من الذكور، و61% من الإناث). وعندما طلب منهم تبرير نظرتهم هذه إلى صعوبة اختيار شريك الحياة، كان جواب معظم النساء (53%) "ازداد فقر الرجال ولا يستطيعون رعاية العائلة"، في حين اختار آخرون

"انعدام الثقة" (33%) مشكلة، أو اشتكوا من "تدهور المعايير الأخلاقية للرجل" (30%). أما الرجال فصرحوا أن المشكلة الرئيسية تكمن في أن "النساء يحتجن إلى أمان مالي أعلى" (51%)، أو أن "متطلبات النساء أصبحت كثيرة جدا" (42%). وقد سجل الاستطلاع بهذا الخصوص، اختلافات طبقية كبيرة بين الجنسين، مع تشديد المستطلعين من الطبقات الدنيا على العناصر الاقتصادية، بينما شدد الرجال من الطبقات العليا (20%) على أن "النساء يطالبن بعلاقة شراكة جديدة" (1).

يبدو واضحا، إلى جانب عوامل أخرى سبقت الإشارة إليها، أن الخوف من المستقبل والحاجة إلى أمان أكبر وانعدام الثقة وارتفاع منسوب المتطلبات المادية للحياة لدى النساء، عوامل كابحة لإقبال الشباب (ذكورا وإناثا) على الزواج واختيار شريك الحياة، ومفسرة لارتفاع معدل العزوبة لديهم وانخفاض معدل الخصوبة، مع ما يعنيه ذلك من ضغط متواصل على شكل وبنية الأسرة والعلاقات بين أفرادها وبين باقي مؤسسات المجتمع الأخرى على نحو لا يمكن رسم صورته ولا توقع نتائجه. لكن من أين لهذه العوامل أن تتسرب إلى نفوس الشباب وتهز ثقتهم بأنفسهم وبالأخرين من حولهم؟

من الطبيعي جدا، في ظل اقتصاد يغدق فقرا، أن ترى معظم النساء في أن الرجال صاروا أكثر فقرا ولا يستطيعون رعاية العائلة وتحمل تكاليفها المادية. فهذا الاقتصاد بقدر ما عمل على تفتيت الإنتاج (اللامركزية في العمليات الإنتاجية بحثا عن عمالة أرخص، والاعتماد على وحدات إنتاجية صغيرة) وإفقاد الشغل دوره في تحقيق الأمان والاستقرار المهني، ورفع من نسب البطالة (الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة مقابل اليد العاملة)، وتنامي قطاع الخدمات، حيث تنتشر إلى حد ما أنماط من العمل غير مستقرة ومنخفضة الأجر، فإنه أيضا باعتماده على سحر الصورة وقوتها، وسلطة الاتصال ووسائل الإعلام المتطورة وفاعليتها في صناعة الأذواق وتتميطها، وخلق الرغبات

¹ - يورغ غرتل ووالف هكسل: مأزق الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة: ماريا الدويهي، دار الساقي، بيروت، ط1، 2019، صص 175-181.

وتأجيحها، و توحيد أنماط الحياة وتسليعها (عولمة نمط حياة الإنسان الغربي وربط الرفاهية بامتلاك وسائل الحياة المادية على نحو أكثر) جعل الفقر ذاته لم يعد قابلاً لأن يقاس بمستوى الدخل، بقدر ما صارت له مؤشرات أخرى متعددة: "امتلاك سيارة من عدمها، التلفزيون، الغسالة، الحصول على وجبات منتظمة، تدفئة البيت بطريقة ملائمة، قضاء الإجازة ولو مرة في السنة، تغيير الأثاث المتهاك، الهاتف الذكي، دعوة الأصدقاء في المناسبات الاجتماعية، التوفر على شبكة الأنترنت، سكن لائق، محيط اجتماعي لائق، إلخ" ⁽¹⁾. ولذلك فالحاجة لآمان مالي أكبر، كما تعتقد النساء، له ما يبرره لطردهم من فقر بات متعدد الأوجه، مثلما أن اعتقاد الرجال في كون النساء صرن متطلبات أكثر، له ما يبرره في ظل مجتمع استهلاكي ذو بعد واحد، تم تشكيله على واجهة المحلات التجارية الكبرى ولوحات الإشهار والأفلام الأمريكية بوصفها آلات لصناعة عقليات استهلاكية عابرة للحدود والثقافات، وصور لحياة مثالية لا توجد حتى في الواقع الغربي ذاته ⁽²⁾.

والنتيجة هي تعاظم الخوف واللايقين، لدى الطرفين معاً، من إمكان نجاح حياة مشتركة. هذا اللايقين لا يرتبط بالحياة المهنية فقط، فذاك أمر قديم غير مستحدث. إن اللايقين في عصرنا هذا جديد تمام الجدة بشكل واضح، وهو "عصر صار فيه كل شيء يسيل كالأمياه في الأنهار، لا يستقر على حال، وصارت مجتمعاتنا "الشبكية" مشاتل لللايقين والخوف والهشاشة التي لم تعد ترتبط بغياب شروط العيش المادية واتساع رقعة الفقر فقط، بل بغياب الآمان نتيجة انحصار قيم التضامن الاجتماعي وتفكك الرابط

¹ - ستيفن بي. جنكينز وجون مايكلرايت: منظور جديد للفقر والتفاوت، ترجمة: بدر الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 363، مايو 2009، صص 191-196.

² - يذكر ديفيد هارفي أنه في صيف 2007، اعتبر نحو مليوني شخص، أو ربما ثلاثة ملايين، أغلبهم من النساء المعيلات لأسرهن والأمريكيين من أصل أفريقي في المدن الرئيسية، أو المهمشين البيض من سكان المناطق الحضرية شبه الهامشية، مشردين أو على وشك أن يصبحوا بلا مأوى بسبب حبس الرهن العقاري. ودمرت العديد من الأحياء المدنية، بل ومجتمعات شبه حضرية بكاملها، في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الإقراض الشرس الذي تمارسه المؤسسات المالية. انظر، ديفيد هارفي: مدن متمردة، سبق ذكره، ص 55-65.

الاجتماعي، في مقابل تضخم النزعة الفردانية وارتباط الأفراد بالمؤسسات التي خلقها المجتمع الحديث أكثر من ارتباط بعضهم ببعض" ⁽¹⁾. إن اللابقيين في الأزمنة الراهنة قوة شديدة ترسخ سيرورة النزعة الفردية، إنه يحدث الفرقة بدلا من الوحدة، وما دمنا لا ندري من سيطلع عليه النهار وفي أي فرقة يكون، فإن فكرة "المصالح المشتركة" تزداد ضبابية بصورة غير معهودة، وتفقد قيمتها البرغماتية. ولما صارت أزمنتنا سيالة، سالت معها مخاوف العصر التي جعلت ليعيشها المرء بمفرده، وضعفت معها روابطنا لحد صارت فيه الأشكال العابرة للعلاقات أكثر فائدة للناس من الارتباطات طويلة الأجل. ولئن كانت حدثتنا كزمننا هذا، ذائبة، ومتناثرة ومبعثرة، صارت أكثر تفكيكا للنظم على نحو باتت تنذر فيه بمجيء رأسمالية خفيفة عائمة، رأسمالية فك الارتباط، وفك الروابط بين رأس المال والعمل. وربما نقول إن هذا التحول المشؤوم صورة من الانتقال من "عصر الزواج" إلى "عصر المعاشرة"، بكل ما يصاحب ذلك من مواقف وتبعات استراتيجية، بما في ذلك افتراض الطبيعة المؤقتة للمعاشرة، وإمكانية انتهاء العلاقة في أية لحظة ولأي سبب ما إن انقضت الحاجة أو انطفأت الرغبة. فإذا كانت المعاشرة تقوم على الاتفاق بين الطرفين والاعتماد المتبادل بينهما، فإن فك الارتباط أحادي الجانب ⁽²⁾، خاصة وأن الاستقلالية عن كل وصاية صارت مضمونة في ظل تفكك نموذج الأسرة القديم التي كانت تغذي مجتمعا تقليديا، حيث الضمير الجمعي يمارس ضبطا ورقابة أكبر على سلوكات أفرادها.

لقد ظل على الدوام نموذج الأسرة الممتدة يشكل للأنظمة العربية خزاناً لا ينضب من مبررات مشروعية هيمنتها وتسلسلها، حيث سلطة الزعيم تضرب بجذورها في سلطة الأب أو الجد على باقي أفراد أسرته الذين يستوجب عليهم، من باب الوقار والاحترام، الخضوع التام لسلطته. إنها سلطة تعكس الهيمنة الذكورية التي تسم المجتمعات العربية،

¹ عبد الرزاق أبلال: جائحة كورونا من سوسيولوجيا المخاطر إلى سوسيولوجيا الخطاب. قراءة في كتاب أحمد شراك: كورونا والخطاب، مجلة باحثون، العدد الثاني عشر، المغرب، 2020، ص 262.

² زيجمونت باومان: الحداثة السائلة، ترجمة: حجاج أبو جبر، تقديم: هبة رءوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط2، 2017، ص 216-217.

حيث بنية الخضوع والوصاية عمودية، تبدأ من الخضوع الأصغر للأكبر، والنساء للرجال، والزوجة للزوج، والأبناء للأب، وأفراد القبيلة لشيخها حتى بلوغ رأس السلطة. وتجد هذه العلاقة التبعية أسمى تعبيراتها في نظر عبد الله حمودي في العلاقة التي تربط الشيخ بمريده، "فما إن يتحدد رهان تأسيس السياسي، حتى تهيكَل علاقة الشيخ/المريد، التي تُعَمِّمُ في مجالات المشترك الاجتماعي، العلاقات الأخرى: العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، علاقات العمل، التربية، إلخ؛ وتتجه مع التوطيد إلى درجة المطلق التي يصاحبها العنف. وهنا تتطلق التناقضات من أجل احتكار أدوات الإكراه، ويجسدها الجيش والبيروقراطية بوضوح" ⁽¹⁾. وأمام تفكك هذه البنية التقليدية ستبرز قيم جديدة هي بمثابة دينامييت مفجر لدعائم السلطوية، نعتقد في أن لها دور، إلى جانب عوامل أخرى، في تنامي الفعل الاحتجاجي لدى المجتمع المغربي وباقي المجتمعات العربية كما شهدت بذلك ثورات الربيع العربي، ونقصد هنا قيم الفردانية والنزوع نحو الاستقلالية والتحرر وتقدير الذات، إلخ.

2. 5 الفردانية ورفض السلطوية:

ظهر مصطلح الفرد (Individu) في وعي المجتمع الغربي في القرن التاسع عشر، مطلع العصر الحديث. فكلمة فرد مشتقة في اللغات الأجنبية من اللغة اللاتينية، وهي تعني في المقام الأول (مثل كلمة (A-tom) في اللغة اليونانية) عدم قابلية الشيء للتجزئة. إنها تشير، تحديداً، إلى حقيقة بسيطة مفادها أنه إذا عكف المرء على تقسيم البشرية بأسرها إلى وحدات تكوينية صغيرة حتى تنتهي في الصغر، فلن يتجاوز في تقسيمه الشخص البشري الفرد. فالإنسان الفرد هو الوحدة الصغرى التي يمكن أن نطلق عليها صفة "البشرية"، مثل ذرة الأوكسجين باعتبارها الوحدة الصغرى التي يمكن أن نطلق

¹ - عبد الله حمودي: الشيخ والمريد، النسق الثقافي في المجتمعات العربية الحديثة، يليه مقالة في النقد والتأويل، ترجمة: عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط5، 2014، ص 244.

عليها سمات ذلك العنصر الكيميائي. إن الاسم وحدة (A-tom) لم يؤكد تفرد حامله (ذلك لأن ذرات العنصر الواحد لا يمكن تمييزها من بعضها في نهاية الأمر). أما سمة التفرد، أي كون المرء مختلفا عن غيره (الهوية الذاتية) بينما يظل هو عينه رغم مرور الزمان وتبدلات الأحوال وتأثيرات المرض والأغيار (الهوية الشخصية/العينية)، فلا بد من أنها أضيفت إلى الحقل الدلالي للمصطلح بعد سكه، من خلال عمليات التأويل وتأمل السياقات التي جاءت فيها استخداماته الاجتماعية وانطوت عليه⁽¹⁾.

يلح لوي دومون في أكثر من مناسبة على ضرورة تمييز الفرد كخصوصية إمبريقية عن الفرد كمفهوم أخلاقي (الإنسان بوصفه حاملا لقيم). أما الفردانية فيمكن تعريفها سوسيولوجيا من وجهة نظر القيم الكلية بوصفها تعبر عن وضع لا عن سمة معزولة مهما بدت أهميتها. هنا نجد لوي دومون يحذر من خطر الوقوع ضحية الخلط بين الفردانية والقومية التي يجعلها الخطاب العادي شعورا مطابقا لروح جماعة ما يمكن معارضته بشعور فرداني. إنها على العكس من ذلك تماما؛ فالقومية كما الأمة بوصفها تعبيرا أدق عن هذا الشعور الجماعي يرتبطان تاريخيا بالنزعة الفردانية، خاصة وأن الأمة تشير على وجه الدقة إلى نمط المجتمع الكلي المطابق لسيادة النزعة الفردانية بوصفها قيمة⁽²⁾. وعليه فالفردانية هي الخط الفاصل بين المجتمع الحديث وما قبله وليست مجموع سمات يمكن أن يحملها الفرد على نحو مستقل عن القيم الكلية للمجتمع الذي ينتمي إليه. إنها ليست نزعة فردية خالصة بقدر ما هي إيديولوجيا المجتمع الحديث. وهنا يدفع لوي دومون بالفردانية إلى أقصى معانيها ليماهي بينها وبين الحداثة، ولذلك نجده

¹ - زيغمونت باومان: الحياة السائلة، ترجمة، حجاج أبو جبر، تقديم: هبة رءوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2016، ص 43.

² - لوي دومون: مقالات في الفردانية، منظور أنثروبولوجي للإيديولوجية الحديثة، ترجمة: د. بدر الدين عروذكي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2006، ص 23-24.

يعتبر الحرية (بما فيها حق التملك) والمساواة شرطان أساسيان لبروز النزعة الفردانية في المجتمع⁽¹⁾.

في إطار عمليات تأويل دلالة مفهوم الفرد وسياقات استعماله الاجتماعية تتدرج محاولة كارل ماركس الذي يعتبر بروز الفرد نتاجا لسيرورة تطور حركة التاريخ؛ بحيث كلما تطورت تشكيلات المجتمع ونمط إنتاجه برز مفهوم الفرد وتطور بوصفه قوة فاعلة في الإنتاج (نمط الإنتاج الرأسمالي). لقد كان على الفرد انتظار القرن الثامن عشر، ضمن المجتمع البورجوازي، ليجد في الأشكال المختلفة من العلاقات الاجتماعية وسائل لخدمة مصالحه الشخصية كضرورة تاريخية، ومن ثمة فلم يعد الفرد نتاجا للطبيعة أو حيوانا سياسيا بالطبيعة، بل هو حيوان لا تتحدد شخصيته ولا ترتسم فردانيته إلا على لوح المجتمع الطبقي الذي شهدت العلاقات الاجتماعية، في فترته، تطورا كبيرا، وهي الفترة نفسها التي برز فيها مفهوم الفرد⁽²⁾. أما إميل دوركايم فبزوغ فجر الفرد عنده ارتبط بالانتقال من مجتمع التضامن الآلي، حيث تنمحي فردية الفرد بانصهاره داخل الجماعة، إلى مجتمع التضامن العضوي بما مجتمع يضمن لأفراده جزءا من استقلاليتهم ويتحدد بالنهاية كنتيجة منطقية لتوسع تقسيم العمل. فإذا كان التضامن الأول يستلزم تشابه الأفراد، فإن التضامن الثاني يفترض اختلاف بعضهم عن البعض الآخر. فالأول لا يكون ممكنا إلا إذا ابتلعت الشخصية الجماعية (الكيان الجماعي) الشخصية الفردية (الكيان الفردي). ولا يكون الثاني ممكنا إلا إذا كان لكل فرد مجاله الخاص به، وبالتالي شخصية متميزة. ينبغي إذن، للوعي الجمعي أن يكف عن تغطية كل مساحة الوعي الفردي، حتى يتمكن هذا الأخير من القيام بالمهام التي لا يمكن للتضامن الآلي أن يضمنها. تكون هذه

¹ - نفسه، ص 119.

² - كارل ماركس: نقد الاقتصاد السياسي: ترجمة: د. راشد البراوي، دار النهضة العربية، ط1، 1969، ص 92.

المساحة واسعة، بقدر ما يكون التماسك الناتج عن هذا التضامن تماسكا قويا؛ وبقدر ما يتوسع تقسيم العمل، تزداد تبعية الأفراد للمجتمع⁽¹⁾.

إن سياق الأزمة الاقتصادية، والسياسية التي شهدتها فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر، والمرتبطة بنمو التصنيع وتفكك بنيات المجتمع بسبب الثورة الفرنسية، هو الذي يفسر صعود الفردانية وتراجع قيم التضامن الاجتماعي. غير أن رهان دوركايم في البحث عما يعيد للمجتمع توازنه ويحفظ، في نفس الوقت، للفرد استقلاله قد منعه من رؤية ذلك الخيط الرفيع بين الفردانية والأنانية التي سبق لمواطنه ألكسيس دوطوكفيل أن وضحها في كتابه "الديمقراطية في أمريكا". ولما كان الفكر الغربي، والفرنسي خصوصا منشغلا بالبحث عن مكايل تعيد للمجتمع توازنه، كان محكوما على محاولة دوطوكفيل هذه، بالرغم من أهميتها، أن تظل في الظل لزمان طويل.

يميز دوطوكفيل بين الأنانية والفردانية، فالأولى ظاهرة قديمة بما هي تعبير عن حب جارف ومفرط للذات، يدفع الإنسان إلى الاهتمام بذاته فقط وتفضيلها على الجميع. أما الثانية فهي حديثة. إنها شعور متأصل وهادئ، يتيح لكل مواطن الانعزال عن كتلة الأشباه. إن الفردانية انسحاب للفرد مع عائلته وبيئته القريبة (أصدقاء مثلا) لخلق بذلك مجتمعا صغيرا خاصا به، ويتخلى تلقائيا عن المجتمع الكبير. وبحسبه، تعتبر الديمقراطية منبع الفردانية، وهي قابلة لأن تتطور بالقدر الذي تصبح فيه الشروط (الحقوق) متساوية. وبقدر ما تجعل الديمقراطية الفرد مرتبطا بمؤسساتها، فهي تضعف من روابطه الاجتماعية مع محيطه؛ إنها تنسيه أصوله وتفصله عن معاصرين، وترجعه باستمرار إلى نفسه فقط وتكاد تنتهي به إلى الانغلاق التام داخل عزلته الخاصة. ولئن بدا هنا دوطوكفيل متشائما من مسار الفردانية التي تفقد الفرد جذوره وروابطه الاجتماعية،

¹ - Emile Durkheim : De la Division du Travail Sociale, 8ème édit, P.U.F, Paris, 2013, P.99-101.

فدوركايم، خلافا له، يعتبر الفردانية بما هي تتويج لفكر الأنوار (كانط وروسو وآخرون) هي نزعة إنسانية، أو قل إنها دين للإنسانية يقوم على التعاطف تجاه كل ما هو إنساني، ولذلك فهي تقتضي، في تطورها، حسا تضامنيا وقلقا تجاه الآلام والمآسي الإنسانية. وحتى إن كان الفرد حرا في اختياراته، فهو يبقى، بالرغم من ذلك، كائنا أخلاقيا حاملا لهم الإنسانية بداخله، وهو الهم الذي يتولى المجتمع عبر المدرسة على وضع الأطفال على سكوته.

بداية من ستينيات القرن الماضي سيستأنف هذا النقاش الذي أثير في القرن التاسع عشر حول الفردانية والمخاوف بشأن الرابط الاجتماعي خاصة مع تراجع دور القيم التقليدية أمام تحولات ثقافية غير مسبوقه حملتها رياح حداثة جديدة. هكذا فبعد أن انتزعت الفردانية، كظاهرة متجددة، الاعتراف من المثقفين والنظام السياسي، صارت تعبر عن ذاتها في شكل سيرورة اجتماعية جذرية تتميز بتنامي هويات فردية مفصولة عن أصولها وروابطها الموضوعية ⁽¹⁾، خاصة وأن المؤسسات الاجتماعية التي كانت بالأمس القريب نبعا لا ينضب من المعاني والدلالات التي يغترف منها الأفراد ما يضيف على ذواتهم معنى يقيهم حر الإحساس بالتيه والضياع، قد جفت جداولها بفعل رياح عولمة جافة من كل بعد إنساني، وصار الأفراد عراة أمام أنفسهم يكابدون مرارة التشطي والبحث بلا بوصلة عن ذات هي أصلا مفقودة، أو مصطنعة في أحسن الأحوال، ويضعهم في أزمة هوية ترتبط في جزء منها، بحسب كلود دوبار، بصعوبة العثور صورة مرضية للمستقبل، فالعديد من "الشباب" على وجه الخصوص، يرونه معتما ومقلقا معا. إن ما يدعو بول ريكور "ابتعاد آفاق الانتظار" ليس مجرد مفعول للسياق الاقتصادي أو لتحولات سوق العمل، بل هو أيضا نتاج لغياب المشاريع الجماعية، والدلالات الرمزية، و"القضايا" التي يتماهى المرء معها. أضف إلى ذلك انكماش فضاء التجربة، وصعوبة

¹ - Pierre Bréchon et Olivier Galland : L'individualisation des valeurs, Armand Colin, Paris, 2010.

الاستحواذ على "تقاليد" تعتبر غير ذات أهمية أو بالية، وبالتالي صعوبة "إكساب معنى" للتفاعلات مع الآخرين. والنتيجة، هي أن تسوية المرء المزدوجة مع غيره ومع نفسه، سيئة. وأمام افتقار الكلمات لقوة تمنح هذه التسوية قدرة على الاشتغال بشكل طبيعي، يحال كل شخص إلى الإدارة الضيقة لحياته اليومية وإلى مماثلات بالغة الحرفية، متباينة ومتشظية⁽¹⁾.

ولتجنب أفخاخ النزعة التطورية سيرفرض نوربرت إلياس في كتابه مجتمع الأفراد⁽²⁾ النظر إلى الفردانية كانهلال للروابط الاجتماعية للأفراد بما قد يعنيه ذلك من انتقال سيرورة الحضارة من الجماعة إلى الفرد، بل هي تحول في التوازن بين "النحن" و"الأنا" في المجتمعات الحديثة⁽³⁾، يكون من آثاره تحول جزء كبير من أشكال الضبط الاجتماعي من خارج الذات إلى داخلها. وبخلاف الاعتقاد في أن مجتمع الأفراد هو مجتمع تضعف فيه الروابط وتتقلص مساحات التبعية، يؤكد نوربرت إلياس أن شبكة التبعية والتبادل في مجتمع الأفراد معقدة ومتشابكة، لكنها تسمح للأفراد بإثبات الذات والشعور بالاختلاف والفردة. وإذا كانت الكثير من المحاولات التأويلية لدلالة الفرد واستعمالاته الاجتماعية قد ربطت بين الفردانية والحادثة، جاعلة من الفردانية مبدأ عاما لتحديد المجتمع الحديث، فقد ظلت اختزالية وسطحية في نظر آلان تورين الذي لا يرى في المجتمع الحديث صورة لمجتمع جماعي ولا فرداني؛ إنه شبكة من علاقات الإنتاج والسلطة. أما الفردانية فلا تعدو أن تكون مجرد نتاج للمجتمع الاستهلاكي (المجتمع الجماهيري)، ثم مجتمع الإعلام، وهي نزعة تتعارض على نحو فعال اليوم مع فكرة الذات

¹ - كلود دوبار: أزمة الهويات، تفسير تحول، ترجمة: رنده بعث، المكتبة الشرقية، بيروت، ط1، 2008، ص 361.

² - Norbert Elias : La Société des Individus, trad, Fayard, Paris, 1991.

³ - يرفض كلود دوبار رؤية نوربرت إلياس للمجتمعات القديمة بما هي مجتمعات لا تحضر فيها هويات "للأنا" إلا متجمدة بالكامل في هوية "النحن" التي تعتبر شمولية، بدعوى أننا لا نستطيع قول الكثير عن أشكال الهوية في غياب آثار مكتوبة أو تسجيلات للتقاليد الشفوية. كما يصعب تفسير ما يقدمه علم الآثار من أثر غير شفوي بعبارات هوياتية. أنظر في هذا الصدد: كلود دوبار: أزمة الهويات، سبق ذكره، ص 42.

أكثر من السلطة القديمة المطلقة للعقل (فكرة الحداثة)، والتي ينبغي أن تسترعي انتباهنا اليوم على نحو نقدي. لقد جعل المجتمع الحديث من المساواة والحرية إيديولوجيا لجعل أفراد آلات صماء في خدمة الربح والصناعة بالمطابقة بين الأفراد والأدوار الاجتماعية التي تتحدد خارج كل سمة خاصة بمن يقوم بهذه الأدوار انطلاقا من منظومة أخلاقية يتم فيها التضحية بالسعادة الفردية من أجل تحقيق النهضة وتوسيع دائرة الأمة، وأي مجتمع هذا الذي لا تزهر وروده إلا إذا ضحى فيه الأفراد بذواتهم وحياتهم! ⁽¹⁾.

ومن رحم التغيير الاجتماعي الذي تعرفه المجتمعات المعاصر تولد قيم جديدة معلنة عن تحولات ثقافية تجد في الفردانية والاستقلالية أسمى تعبيراتها. قيم يراها مانويل كاستلز، قد تصاعدت من الحركات الاجتماعية في السبعينيات، متخللة جميع طبقات المجتمع في العقود التالية مع زيادة كثافتها. والفردانية ليست الفردية، لأن مشروع الفرد قد يكون موها نحو الأعمال الجماعية والمثل العليا المشتركة، مثل الحفاظ على البيئة أو خلق المجتمع، في حين تجعل الفردية رفاه الفرد الهدف النهائي من مشروعه الخاص. ويعتبر مفهوم الاستقلالية أوسع، حيث يمكنه الرجوع إلى كل من العناصر الفاعلة الفردية أو الجماعية. يشير مفهوم الاستقلالية إلى قدرات الفاعل الاجتماعي في أن يصبح فاعلا من خلال تحديد أفعاله حول المشروعات التي تكونت بشكل مستقل عن مؤسسات المجتمع، وفقا لقيم الفاعل الاجتماعي ومصالحه إن الانتقال من الفردانية إلى الاستقلالية جرى من خلال الشبكات، التي تسمح للعناصر الفاعلة الفردية ببناء استقلالها الذاتي مع أمثالهم من الأفراد في الشبكات التي يختارونها. هنا يزعم ما نويل كاستلز بأن الإنترنت يوفر منصة التواصل التنظيمية لترجمة ثقافة الحرية للممارسة الاستقلالية الذاتية، وذلك أن تقنية الإنترنت تجسد ثقافة الحرية، كما هو موضح في السجل التاريخي لتطورها ⁽²⁾.

¹ - آلان تورين: نقد الحداثة، سبق ذكره، صص 258-265.

² - ما نويل كاستلز: شبكات الغضب والأمل، سبق ذكره، ص 257-258.

هكذا، ودون الخوض أكثر في تتبع مسار التراكم السوسيولوجي حول الفردانية، وهو تراكم غني بلا شك، سنعمل فقط على إثارة بعض الإشكالات النظرية والمنهجية التي يثيرها التفكير في قضية الفردانية:

يتمثل الإشكال الأول في الأساس المعرفي والفلسفي للحديث عن الفردانية، وفي مسألة المرجعية هذه، وإن كانت تتمثل في فلسفة التنوير الأوروبية وامتداداتها في فكر الثورة الفرنسية. وهنا نجد زاويتي نظر متعارضة:

ثمة مقارنة أولى تؤصل لمفهوم الفردانية في فكر النهضة الأوروبية والأنوار، وتجد تعبيرها لدى الفيلسوف الفرنسي لوك فيري الذي ربط بين الاستقلالية والنزعة الفردية.

أما المقاربة الثانية، والتي هي نقد لمسلمات المقاربة الأولى، بل هي تقدم نفسها بديلا عنها انطلاقا من دعوتها إرجاع الأفكار إلى السياق التاريخي الذي أنتجها، وتذكيرها بأن فكرة الفرد بصفاتها تحررا من الانتماء الجماعي والقطع معه رفضها تيار فكري وصمه التنويريون بالمضاد للثورة. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى دراسة جون نويل فيري التي ربطت الاستقلالية النسبية بفكرة أن الإنسان يرتب تصرفاته بالعودة إلى ذاته. وبناء عليه، فإن حرية الإنسان ليست مدنية، ولا تتقرر بمقتضى القانون، كما لا تصدر عن العقل، كما يرى التنويريون، إنما تنتمي إلى مجال التنازع، ومن ثم لا يمكن تأسيس الفردنة/ الاستقلالية على الاعتراف بالحرية الفردية من طرف نسق حقوقي يدعي التطابق مع التطور العقلي، علما أن خبرة علم الاجتماع تبين كيف يمكن لمجتمعات أن تترك هامشا واسعا من الحرية لأعضائها من دون الاهتمام بصياغة ذلك في قوانين.

أما الإشكال النظري الثاني، وهو أيضا إشكال في المنهج، فيتعلق بمدى صلاحية مفهوم الفردانية في تقديم تفسيرات مرضية للسيرورات الاجتماعية، سواء في المجتمعات الغربية أو غيرها في عوالم أخرى، ومنها العالم العربي الإسلامي. وإذا كان براديجم

التحديث يقر بوجود تعارض جوهري بين طرفي الثنائية فردانية-جماعية، حيث إن نمو الأولى يكون على حساب الثانية التي تنتهي إلا بالاندثار، بل هناك من جعل من التحديث والفردانية وجهان لعملة واحدة، فمهما بدت من مقاومة فالأمر سيستقر في النهاية لصالح الفردانية. بيد أن تضارب القراءات بشأن تحولات مؤسسة، مثل الأسرة في الغرب، يدعو إلى التساؤل مجدداً عن مدلول مفهوم الفردانية واستعمالاته. لنذكر هنا بنزاع التأويلات المستمر منذ منتصف القرن العشرين. فثمة تيار نظري دشنه تالكوت بارسونز، قرر وجود اتجاه كوني لسيادة العائلة الزوجية وانعزالها عن محيط القرابة، بما في ذلك انعزال الزوجين الشباب عن الأسرة الصغيرة التي ينشأ فيها كل منهما. والفكرة نفسها، نظراً لأهميتها، أحيها فرانسوا دي سينغلي في كتاباته عن الانطواء الزوجي وفقدان القرابة. لكن في مواجهة هذه القراءات نجد تياراً يؤكد استمرار روابط التضامن بين الأقارب، أو عودة الطابع المرئي إلى روابط القرابة بعد مرحلة من التراجع⁽¹⁾.

بناء على هذه الملاحظات سنعمل على رصد أشكال، أو قل تعبيرات الفردانية لدى الشباب المغربي انطلاقاً من ثلاثة مؤشرات: الحاجة إلى تأكيد الذات، الممارسات الدينية والسيادة على الجسد بوصفه صعيداً للحريات الفردية.

ولإبراز ذلك، لسنا في حاجة للتذكير بالاستراتيجية التفكيكية لبنيات المجتمع المغربي التي انتهجها الاستعمار، وما تلا ذلك من تحولات باتت متسارعة بفعل العولمة الكاسحة التي تشهدها المجتمعات المعاصرة التي أنعشت في الوقت نفسه، وبشكل مفارق، اتجاه الخصوصيات الثقافية ونسق التوحيد بينها (التعدد الثقافي ووحدة الثقافة) استناداً إلى ثورة

¹ - عبد اللطيف الهرماسي: مسار الفردنة في تونس بين الديناميات الاجتماعية ومشروع النخبة الحداثية، مجلة عمران، العدد 32، المجلد الثامن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ربيع 2020، ص 44-45.

وسائل الإعلام والاتصال⁽¹⁾. ولعلنا نجد في منظومة القيم ما يشي بالكثير من هذا التأثير والتحول. ففي الماضي، كانت هناك مرجعية للقيم التقليدية منفتحة على العلاقات البين-شخصية والجماعية، وكان لهذه المرجعية قنوات خاصة للإنتاج وإعادة الإنتاج. لكن الاحتكاك بالمستعمر وتغير نمط الإنتاج واتساع رقعة التحضر ونمو المدن الكبرى وتغير أنماط العيش وتعدد منابع القيم من مدرسة وإعلام، وجماعات الأقران، وشبكات التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت، جعل هذه المرجعية التقليدية تشهد تغيرات حتمت عليها الدخول في صراع ومنافسة مع قيم جديدة عملت على إعادة انفتاح سوق القيم وإعادة بناء نظامها الخاص على القيم التقليدية التي ما تزال مفتوحة والقيم الناشئة⁽²⁾. وفي إطار من التكيف والتعايش، ولكي تحافظ هذه القيم التقليدية على حقها في البقاء والتأثير نجدها أحيانا تعبر عن نفسها في لبوس القيم الجديدة، كما تعمل هذه بدورها، بحثا عن مشروعية لسلطتها، على الظهور بلبوس القيم التقليدية. وهو ما يضعنا أمام حركتين قيميتين تخترقان الممارسات الاجتماعية للمغاربة، سواء كانوا قرويين أو حضريين، مع وجود اختلافات طفيفة أسفرت عنها نتائج البحث الوطني حول القيم (2004). هذه الازدواجية القيمية الناتجة عن سيرورة طويلة، تفسر العديد من التناقضات، التي أصبحت اليوم ملحوظة في المجالين العام والخاص على السواء، بين مواقف عصرية وسلوكات تقليدية، بين الإذعان لمجتمع الاستحقاق والمواطنة، واللجوء إلى الزبونية ووضعيات الربع والامتيازات، بين المواقف الليبرالية في الخارج والسلوك المحافظ داخل البيت⁽³⁾.

¹ - يمكن العودة في هذا الإطار إلى مقالنا: الاتصال في العصر الرقمي: ثورة اتصالية أم هيمنة ثقافية؟، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد الأول، يناير 2018، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2018.

² - Rahma Bourqia : Valeurs et changement social au Maroc, Quaderns de la Mediterrània 13, 2010, pp.105-115.

³ - تقرير الخمسينية، ص 53-54.

إن الرغبة في تأكيد الذات والاستقلالية في العيش واتخاذ القرار بالنسبة للعديد من الشباب المغربي لا تشذ عن هذه الازدواجية القيمية التي تعبر عن أزمة قيم ومرحلة انتقالية يعيشها المجتمع المغربي، من مجتمع تقليداني إلى آخر حديثي أو عصري. وإذا ما أخذنا قرار الزواج كمثال كمؤشر عن تنامي نزعة الاستقلالية والرغبة في تأكيد الذات، نجد أن قراره في السابق كان بيد الأسرة، خاصة لما يتعلق الأمر بزواج الإناث اللاتي لم يكن يسمح لهن بالخروج إلا لبית الزوجية أو المقبرة عند الموت، لكن اليوم بدأت النساء تأخذن بزمام الأمور، وبدأت لهن مساحة أكبر في تدبير وترتيب أولويات حياتهن، ولعلنا نجد في ارتفاع سن الزواج الأول (انتقل في المتوسط من 17.3 سنة عند النساء في 1960 إلى 25.5 سنة في 2018) خير شاهد على هذا الأمر. وحتى لو جعلت الظروف من الزواج فرض عين لتحقيق نوع من الحركية الاجتماعية الصاعدة، أو هروبا من وصم اجتماعي لا يرحم (البائرة)، فالنزوع نحو الاستقلالية يبقى قائما ولو بعد حين. وهو الأمر الذي انتهى إليه الباحث عياد أبلال في دراسة ميدانية لمجتمع النجود العليا بالمغرب الشرقي، إذ عبرت 78.17% من نساء العينة المستجوبة، وهي نسبة تتعلق بالمستجوبات اللواتي هن في وضعية حركية اجتماعية مستقرة، على أنهن يقبلن بالزواج في إطار أسرة ممتدة في البداية، لكن بمجرد تكوين الأسرة الصغيرة بعد قدوم الأبناء، فإنهن يفضلن الانفصال. أما نسبة من تقبلن بالعيش في كنف أسرة ممتدة بعد الزواج فلم تتعد 6.67%، وهي نسبة ترتفع، في نظر الباحث، في بعدها الإحصائي إلى اختيارات المستجوبات المتزوجات وغير المتمدرسات بالأساس، والمتجاوز سنهن الأربعين، بينما ترتفع نسبة اللواتي لا يطقن العيش في أسرة ممتدة بعد الزواج إلى 55.75% نظرا لصعوبة التواصل مع الحماة، والرغبة في تحقيق الذات والاستقلال المعنوي والمادي (1).

¹ - عياد أبلال: الحركية الاجتماعية والتحولات السوسيوإقليمية، سبق ذكره، ص 126-127.

إن الرهان على تحقيق الذات والاستقلالية عن الأسرة لا ينفصلان عن الحاجة إلى ضرورة تحقيق حركية اجتماعية صاعدة قد يضمنها الزواج، لكنها تبقى حركية هشة ومهددة (هاجس الطلاق)، ولذلك صار الرهان أكبر على التعليم بغرض الحصول على وظيفة تضمن مستقبلاً آمناً وتعزز من إمكان الرغبة في تأكيد الذات وقطاف أزهار الاستقلالية، وهو ما يفسر، في الغالب، تأخر سن الزواج عند كلا الجنسين، وهو ما انتهت إليه أيضاً الباحثة في مركز الدراسات الشرق-أوسطية بجامعة ماربورغ "إينس براونه (Ines Braune) في دراستها عن وضعية المرأة وتطلعات شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنسبة إلى الوظيفة والأسرة. وقد سئل المشاركون (يتراوح عمر العينة ما بين 16 و30 سنة) في الاستطلاع حول ما يرونه الأكثر أهمية لمستقبلهم: زواج ناجح، أو عمل جيد، أو أصدقاء جيّدون، أو علاقات أسرية جيدة. مع عدم السماح لهن بأكثر من اختيار. عموماً تشكل الوظيفة الجيدة الهدف الأهم بالنسبة إلى الشباب (62%)، بينما يشكل الزواج الناجح الهدف الأهم بالنسبة إلى الشابات (41%). حلت النساء اللواتي يولين الأهمية الأساسية للحصول على الوظيفة الجيدة في المرتبة الثانية (34%) مباشرة بعد الزواج، في حين ذكر 19% من الرجال أن الزواج الناجح هو الأكثر أهمية بالنسبة إليهم. أما الخيار الثالث، وهو الحفاظ على علاقات أسرية جيدة، فحل في المقام الأول بالنسبة إلى 22% من النساء و16% من الرجال، في حين سجلت أولوية الحصول على أصدقاء جيدين نسبة متدنية إجمالاً، إذ جاءت في الأكثر أهمية من 4% فقط من النساء والرجال. تؤكد النتيجة الأخيرة أن النقطة المرجعية الأساسية لبناء الهوية وتأمين الحماية الاجتماعية والمالية هي عائلة الفرد، في حين تكتسب شبكات الصداقة خارج دوائر القرابة أهمية أقل⁽¹⁾.

¹ - يورغ غرتل ووالف هكسل: مأزق الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سبق ذكره، ص 150-151.

وفيما يخص الممارسات الدينية يمكن القول، إنه لما كان الدين -كما يراه كليفوردي غيرتز- نسقا من المعاني يؤول الناس تجربتهم من خلاله، ويوجهون سلوكياتهم. ومضمونه، أي الدين، منصهر في الرموز بمعناها الواسع (صور، استعارات) التي يستعملها المنتسبون إليها، والمؤمنون بها من أجل توصيف الواقع. وعلى العموم يقوم الدين على مؤسسات تجعل صورته متاحة وسهلة لمعتنقين جدد⁽¹⁾، كانت الأسرة في سياق الدين والتدين المؤسسة الأساسية في نقل الدين بوصفه نسقا من المعاني والصور الرمزية إلى الفرد انطلاقا من تعاليم وطقوس وممارسات واقعية، بل يمكن اعتبارها الخلية الأساس في صياغة الهوية الدينية للفرد. وبالنظر إلى الثقافة العربية الإسلامية، فإن حضور الأب بما هو رب الأسرة، ومعيها، وكافلها، حضور ذو حساسية مفرطة على توجهات الأبناء، وصياغة رؤاهم للعالم والأشياء، أكثر من الزوجة/الأم خاصة في ظل الوضعية السوسيو اقتصادية والثقافية التي تعيشها في سياق الهيمنة الذكورية الثقافية والدينية تحديدا⁽²⁾. غير أن التحولات العميقة التي عرفها المغرب أسهمت بشكل ملحوظ في تغيير البنيات الأسرية التي صارت تفقد شيئا فشيئا من سلطانها على تربية الناشئة، وتغيرت معها صورة الأب ليس بوصفه فقط رب الأسرة، بل أيضا بوصفه المماثل الرمزي للإله الديني (رضا الله في رضا الوالد وسخطه في سخط الوالد). من هنا "فكل تحول يطال هذا الأخير، ويطال من ثم الأسرة سيؤثر سلبا على نسق شخصية الفرد/الابن/البنات، وهو ما نستشفه من سيرورات التدين، والجمعية الدينية في المرحلة

¹ - Clifford Geertz : Observer l'Islam, Changement religieux au Maroc et en Indonésie, trad. De l'anglais par Jean-Baptiste Grasset, Paris, La Découverte, 1992, pp. 15-17.

أورده: حسن رشيق في كتابه: القريب والبعيد، قرن من الأنثروبولوجيا بالمغرب، تعريب وتقديم: حسن الطالب، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، ط1، 2018، ص 293.

² - عياد أبلال: الجهل المركب، الدين والتدين وإشكالية تغيير المعتقد الديني في العالم العربي، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، بيروت، ط1، 2018، ص 415.

العربية المعاصرة" ⁽¹⁾. سيرورات بدأت تأخذ مسافة تجاه ممارسات الآباء الدينية، فإذا كانت زيارة الأضرحة مثلا، في إطار قيم التبرك طقسا شائعا عند جيل الآباء، فإنها صارت في تراجع مستمر عند جيل الأبناء. فحسب دراسة ميدانية حول القيم والممارسات الدينية في المغرب ⁽²⁾ صرح 68% من المبحوثين بعدم زيارتهم للأضرحة بشكل مطلق، في حين قام 23.4% بزيارتها بعد سنة 2000 ⁽³⁾ أما شعيرة الصلاة باعتبارها شعيرة أساسية من شعائر الدين الإسلامي، فتقل الأسرة والجماعة، فيما يُعتقد، قد يبدو جليا من خلال أداء الصلاة الجماعية (صلاة الجمعة وصلاة العيدين مثلا)، وهو ما لم تؤكد هذه الدراسة الميدانية، إذ ثقل الممارسة وانتظامها يعود للتقدم في السن لا لتأثير الأسرة أو الجماعة، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد في أن ما تعيشه الذات على نحو خاص هو ما يشكل أساس الممارسات الدينية بوصفها رؤية للذات والعالم.

ستبين نتائج الدراسة أن 72.2% من الممارسين، من بينهم 51.7% يؤدون صلاة الجمعة بانتظام، و20.5% بكيفية غير منتظمة. والشباب يؤدونها بنسبة أقل ممن هم أكبر سنا؛ حيث يتطور الأداء الجماعي لصلاة الجمعة بكيفية منتظمة مع تطور سن الممارس: 64.8% (من بينهم 22% من غير المنتظمين) في فئة 18-24 سنة، مقابل 82% (من بينهم 15.1% من غير المنتظمين) في فئة 60 سنة فما فوق. وهنا أيضا، ينخفض عدم الانتظام في أداء صلاة الجمعة مع التقدم في السن؛ فالأكبر سنا هم الأكثر

¹ - عياد أبلال: الجهل المركب، الدين والتدين وإشكالية تغيير المعتقد الديني في العالم العربي، سبق ذكره، ص 416.

² - محمد العيادي وآخرون، الإسلام في الحياة اليومية، بحث حول القيم والممارسات الدينية بالمغرب، منشورات ملتقى الطرق، المغرب، 2006.

³ - نفسه، ص 70

انتظاما في أداء صلاة الجمعة وهم أيضا الذين يقبلون أكثر من غيرهم على القيام بذلك. نفس الملاحظة تنطبق على صلاة العيدين وصلاة ليلة القدر في رمضان (1).

وفيما يتعلق بالسيادة على الجسد، فإن الثقافة التقليدية التي كانت تنهل من المرجعية الدينية-الأصولية ظلت تمارس وصاية عليه، خاصة الجسد الأنثوي. فهو ملك للمجتمع وأطره الإيدولوجية، وليس ملكا لصاحبه. إن وظيفة هذا الجسد ضمان استمرارية النوع من خلال آلية التناسل فقط، وداخل إطار الشرعية الأسرية، حيث يمثل الزواج المؤسسة الوحيدة التي تضمن الحق في الجسد العاطفي (2). ولما كان الجسد "أداة عامة لفهم العالم" على حد تعبير ميرلوبونتي، فهو حاضر في كل التجارب (3)، حتى تجارب التحولات التي تعرفها الذهنيات والممارسات الاجتماعية. وعليه، فبعد أن كان الجسد الأنثوي رمزا لشرف الأسرة والقبيلة بحيث لا يمكن أن يتحرك إلا وفق قواعد صارمة تنهل مشروعيتها من سجل قيمي تقليدي، حيث السترة والحشمة والوقار قواعد ناظمة للسلوك الأنثوي. من هنا أهمية الحجاب في ستر هذا الجسد الذي هو جسد الأسرة والجماعة لا جسد المرأة وحدها، غير أن التحولات التي عرفها المجتمع وما ارتبط بها من تحولات قيمية حكم على الأطر الإيديولوجية والقيمية لهذه التصورات بالانحسار والتراجع، وصار هذا الجسد الأنثوي مدارا لحرية النساء ونضالاتهن ضد مختلف أشكال الحجر والوصاية ومظاهر السلطوية الذكورية. وعندما كان الجلباب والحايك اللباس الأكثر انتشارا في صفوف النساء إلى عهد قريب، صار الميني جيب وسراويل الجينز الملتصقة باللباس الأكثر انتشارا في صفوف النساء اليوم، متجاوزا مع أشكال عصرية للحجاب. وبخصوص

¹ - العيادي وآخرون، الإسلام في الحياة اليومية، بحث حول القيم والممارسات الدينية بالمغرب، سبق ذكره، ص 132-133.

² - أبلال عياد: الجسد في المجتمعات العربية بين الواقع والنص، مقارنة أنثروبولوجية، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2019، ص 29.

³ - دافيد لوبروتون: سوسيولوجيا الجسد، ترجمة: عياد أبلال وإدريس المحمدي، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2018، ص 8.

هذا الأخير، وارتباطا بالبحث الميداني حول القيم والممارسات الدينية، فإن 38.9% من مجموع النساء المستجوبات (237 من أصل 609) يرتدين الحجاب ⁽¹⁾.

وبقدر ما يكشف تراجع معدلات الخصوبة التي عرفها المجتمع المغربي في ارتباط بالتحولات الديموغرافية، بروز فئة نشيطة، فهي تعكس في العمق تمكنا للجسد من قبل النساء، بعدما كان أداة في يد العائلة وشرطا لإعادة إنتاجها، وهو نفس الشيء يمكن قوله على ارتفاع سن الزواج عند النساء الذي لا يمكن تفسيره فقط بطول فترة الدراسة أو برغبة النساء في الحصول على وظيفة لتحقيق استقلاليتهن، بل أيضا بتنامي الوعي بأهمية الجسد كمملكة للحرية الشخصية وبالحق في استرداده والتمتع بخياراته خارج الأطر التقليدية للرقابة التي يعتبر الزواج والأسرة أهمها. وفي ارتباط بالتحولات الديموغرافية وتوسع المدن وانفتاح الفضاء العمومي على النساء حيث بات الاختلاط بين الجنسين قاعدته الأساسية. في هذا الصدد بينت نتائج البحث أن 50.7% من المجيبين يوافقون على الاختلاط خلال حفلات الزفاف و40.9% يرفضونه. بيد أن السلوك يعرف مرونة أكبر: عمليا، يحضر 67.1% من المجيبين احتفالات مختلطة ⁽²⁾، فإن العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج صارت ممكنة، لا بل متاحة. وبالعودة إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط، نجد أن نسبة النساء غير العازبات، في فئة أقل من عشرين عاما، قد ارتفعت، منتقلة من 6% سنة 2004 إلى 7% سنة 2014، ومن 5% إلى 6% في الوسط الحضري ومن 8% إلى 9% في الوسط القروي، بالرغم من أن هذه الفئة تظل في الغالب تحت وصاية الأسرة ورقابتها.

نفهم من هذا الأمر أننا إزاء تأكيد جنسانية ترفض التعبير عن نفسها داخل سجل القيم التقليدية، خاصة وأن المجتمع المغربي، وكما هو ملاحظ، يشهد على صعيد

¹ - العيادي وآخرون: الإسلام في اليومية، سبق ذكره، ص 77.

² - نفسه، ص 89.

السلوكات والممارسات اليومية تطبيعاً جنسياً حتى وإن كان يرفضه على مستوى المثال، بحيث باتت الممارسات الجنسية خارج مؤسسة الزواج تعبر عن نفسها تحت ذرائع مختلفة ومتعددة، تؤكد في العمق تمدد ثقافة الوعي بالجسد كمملكة للحرية الفردية، مثلما تؤكد من جهة أخرى انحسار القيم التقليدية (العرض والشرف) في تأطير السلوكات الفردية وضبطها وفقاً لقيم الجماعة وضوابطها.

لاشك في أن هذه التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع المغربي قد وجدت في منظومته القيمية مرآة لها. فبعد أن كانت المنظومة التقليدية تغترف من مفاهيم "الطاعة، الخضوع، الوقار، الحشمة، الامتثال وعدم شق عصا الطاعة، الرضا" في سعيها لتنظيم فضاء الممارسات وتدبير العلاقات وشرعنة السلطة سواء بين أفراد الأسرة (سلطة الزوج على زوجته والأخ الأكبر على إخوته والذكر على الأنثى)، أو داخل الفضاء المدرسي حيث الأستاذ امتداد للأب⁽¹⁾، أو بين الشيخ ومريده في الزاوية، أو بين شيخ القبيلة وباقي أفراد الجماعة، أو بين السلطان والرعية. ولعل هذه المنظومة القيمية القائمة على مبادئ الخضوع والطاعة هي ما كانت تشكل أساس النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة كما بين الأستاذ "عبد الله حمودي"، حيث التمرد مرفوض ولا يمكن تقويمه إلا بالعنف أو السخط بما هو طرد من رحمة الله الذي يحضر في صورة الأب أو السلطان كخليفة (الطرد من الأسرة، أو الطرد من الوطن/النفي بالنسبة للدولة)، وهي سلطة، في الغالب ما كانت تتزاح نحو ممارسات سلطوية⁽²⁾ مغرقة في العنف والاستبداد

¹ - يمكن العودة في هذا الإطار إلى عمل د. يزيد عيسى السورطي: السلطوية في التربية العربية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 362، أبريل 2009.

² - يعرف عبد الله حمودي السلطوية بأنها: " التحكم المطلق في رسم السياسات وتطبيقها والاستبداد بالقرار، وجمع السلط المدنية والعسكرية في يد واحدة عن طريق حزب واحد، أو مؤسسة واحدة كالمؤسسة الملكية المغربية ما بين 1965 إلى أواسط الثمانينات، ولا تعني السلطوية هنا إلغاء القانون والمسطرة، بل هي تحكم في تأويل وتطبيق القانون والمسطرة؛ ويكون ذلك بتنمية وتفرغ تلك الآلات (الإدارة، الجيش، الشرطة والمحاكم)، وفي الوقت نفسه بتدوين

خاصة تجاه ممارسات الاحتجاج والانتفاض التي شهدها المجتمع المغربي في فترات بارزة من تاريخه المعاصر.

ونتيجة لتلك التحولات بدأت منظومة هذه القيم تتآكل، وأخذت الأسوار الحامية للسلطوية في الانهيار، وصار بإمكان المجتمع استعادة قدراته الانتفاضية بحكم حيويته وثقله الديموغرافي والبشري، وما ارتبط به من بروز أنماط قيمية وحياتية جديدة هي في انحلال مستمر عن أشكال الارتباط والتضامن القديمة، حيث الذات منبع لكل القيم والإحالات، ومن ثم رفض كل أشكال الميز والإقصاء والتهميش واللامساواة والظلم والاستبداد، التي باتت تتسرّب بها شعارات الاحتجاج اليوم: "حرية، كرامة، عدالة اجتماعية". وهذا لا يعني أن الحركات الاحتجاجية الجديدة التي باتت مهددة للبناءات النخبوية لا يمكن مواجهتها، بل بالعكس، "فدائما ما يعمل النظام على مواجهتها إما عن طريق وسائل الإكراه أو عن طريق تقنيات التفاوض المحكوم مسبقا. اللهم إذا قاد تباطؤ النمو والفقر، والإحباطات لأغلب المواطنين، والتبادل الكثيف للصور والسلع الوهمية، المركز الملكي إلى التكيف مع هذه التيارات بتبني قواعد جديدة أكثر ديمقراطية، علما بأن الشعب المغربي يرنو إلى مواجهة هذه الإكراهات والمعطيات الحاضرة عن طريق الديمقراطية، وإلا فإن العجز عن إجراء أي تغيير أو تسهيل للتحويل قد يؤدي إلى مآلات يستحيل استشرافها" (1).

6.2 انتشار مظاهر الاستهلاك ووسائل الحياة المادية:

إذا كانت الجغرافية والتاريخ الخاصين بالمغرب قد صاغا تدريجيا مقومات الشعب المغربي، فإن الاتصال بالاستعمار هو الذي مهد للمنعطف الكبير للانتقالات التي

وتهميش المنظمات المنبثقة عن المجتمع المدني. أنظر: عبد الله حمودي: الرهان الثقافي وهم القطيعة، إعداد وتقديم:

محمد زرنين، دار توبقال للنشر، ط1، 2011، ص 188.

¹ - نفسه، ص 186.

يشهدها المجتمع المغربي، منذ عدة عقود. هذه الانتقالات ستتسع هويتها وتتسارع وتيرتها مع الغزو الكاسح لوسائل الحياة المادية، والتكنولوجيات المتطورة، ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة، واتساع قاعدة المستفيدين من شبكة الإنترنت التي أخرجت المواطن المغربي من عزلته وألقت به في نهر حداثه جارفة صار معها كالطواف الذي يُجري جذوع الشجر في النهر يتبع التيار، لكن بلا بوصلة ولا مجاديف تعينه وتمنحه قدرة على تطويع التيار لمصلحته، أو حتى إيقاف المسير لأخذ قسط من الراحة واستجماع القوة. إنها حداثه لا تنتظر أحدا ولا ترحم متخلفا عن ركبها. عصرها، عصر سرعة؛ فالحظوة والمكانة والقوة لم تعد بيد من يملك من أساليب القوة أكثر، بل من يمتلك المعرفة ويصل إلى المعلومة أسرع، "فعلى الرغم من أن الإنسان الغربي قليل العدد فهو متفوق ومهيمن لأنه الأسرع. لقد نجا من حروب الإبادة الاستعمارية والعرقية لأنه فعلا الحي-الناجي. إن لعبارة vif (حي) في اللغة الفرنسية ثلاث دلالات على الأقل: فهي تستعمل بمعنى السرعة promptitude، وبمعنى السرعة المقترنة بالشدة (بكل قوة أو بكل حدة arrête vive-de vivre force.. إلخ) وبمعنى الحياة نفسها (فعبارة être vif تعني أن نكون على قيد الحياة).

هكذا، ستفقد الإنسانية، تنوعها لما تحقق تطورا من النوع الذي تنتجه السرعة، إذ تتجه إلى أن تتشطر شطرين لا ثالث لهما: الشعوب المتفائلة (وهي المسموح لها بأن تأمل في المستقبل، وهي أيضا التي تفتح لها "مدخراتها" من السرعة باب الممكن، أي إنجاز المشاريع واتخاذ القرار، وباختصار تفتح لها باب اللانهاية. فالسرعة هي أمل الغرب)، والسرعة المحبطة، وهي شعوب مشلولة الحركة بفعل مخلف معاداتها التقنية ومحكوم عليها بأن تعيش في عالم محدود" (1).

¹ - بول فيرليو: السرعة والسياسة، من ثورة الشارع إلى الحق في الدولة، مقالة في الدرومولوجيا، ترجمة وتقديم: د. محمد الرحموني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2017، ص 64-65.

ولما لم تجد الحداثة في بنياتنا الذهنية وممارساتنا الاجتماعية مشتلا طبيعيا لاستنبات قيم التحديث، ظلت حادثة معطوبة خاصة لما فرضت من الخارج بالقوة والإكراه، (الاستعمار) وبسحر الإغراء المتواصل الذي تمارسه علينا خيراتها المادية ومنتجاتها التكنولوجية على نحو اعتقدنا معه، بصورة خاطئة، أن دخول العصر الحديث مقرون بامتلاك الأدوات والتقنيات فقط، من دون تملك لأسسه الثقافية والتنظيمية، وهو ما جعل سرعتنا في اللحاق بركب التقدم بطيئا وحكم علينا بالتخلف والتبعية، مثلما أجب بداخلنا رغبة جامحة في التملك والاستهلاك المفرط لخيرات الحداثة المادية التي صارت تلج ببيوتنا وتعرض أمامنا يوميا على شاشات التلفاز والهواتف النقالة وشبكات الإنترنت ولوحات الإشهار وواجهات المحلات والأسواق الكبرى...إلخ، وصارت مدننا أسواق مفتوحة تعرض فيها أنماط عيش تكون السعادة فيها لمن يدفع أكثر، أو قل لمن يستهلك أكثر.

هكذا، فبعدما كانت قيم العيش عندنا تضي على الحياة نفحة روحية، فتجعل من القناعة والبركة والرضا دليلا لتذوق سعادتها وإدراك معانيها الخفية، وهي قيم صارت اليوم في انحسار وتراجع لا يخطئه ناظر، صارت الحياة اليوم وكأنها سوق مفتوحة لا قيمة فيها إلا من له قدرة أكبر على استهلاك أكثر، فذلك دليل على رفاية العيش. وعلى هذا الدرب صار الناس في سباق محموم، حيث عقلية "الهمزة" وثقافة "اللهطة" قواعد ضرورية للفوز في هذا السباق، ولمن يتخلف حصاد وفير من مشاعر حرمان لا تلبث أن تتعاضد لتجد في شروط مواتية شرارة اشتعالها في شوارع تحكي عن رأسمالية متوحشة لا تنني تنكئ جراح طبقة محرومة هي في تزايد واتساع مستمر، تشكل حطب انتفاضات حضرية هي في العمق، وفقا لديفيد هارفي، تعبير عن حق المحرومين في مدينة تبني بسواعدهم، لكنهم يظلون في حرمان متزايد من خيراتها. والحق في المدينة هنا ليس مجرد حق فرد أو مجموعة في الوصول إلى الموارد الموجودة في المدينة: إنه الحق في تغييرها وإعادة

اختراعها لتلائم أهواء قلوبنا بدرجة أكبر؛ وهو علاوة على ذلك، حق جمعي أكثر منه حق فردي، بما أن اختراع المدينة تعتمد حتما على ممارسة قوة جماعية من خلال عمليات التطوير العمراني (الحضرنة) الذي توظفه الرأسمالية في امتصاص فوائض الإنتاج التي تحققها على الدوام⁽¹⁾.

لعل هذا المشهد الذي باتت ترسمه وتائر استهلاك متزايد باستمرار في عالم صارت تحكمه الصورة وسلطان الإشهار والعلامات التجارية وتقنيات التواصل الحديثة. عالم يصنع الرغبة ويؤججها، وينمط اللذة ويودعها في الاستيهامات بعيدا عن شروط الواقع وإكراهاته، يجد لنفسه (هذا المشهد) تعبيرا في ارتفاع معدلات الإنفاق والرهان على تجويده. وبالرغم من كون مستوى العيش المتوسط للمغاربة قد تطور بوتيرة أقل من وتيرة أمم أخرى، فإنه عرف تقدما ملحوظا منذ الاستقلال. "وفي غياب معطيات حول مداخل الأسر، فإن مستوى عيشها يظل موضوع مقارنة غير مباشرة، عن طريق معرفة حجم استهلاكها"⁽²⁾.

ومن زاوية الاستهلاك العام للأسر، تم تسجيل تحسن في مستوى نفقات الأسر المغربية بشكل ملحوظ، إذ انتقل خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى 2001 من 3350.00 درهم إلى 58900.00 درهم في الوسط الحضري، ومن 2160.00 درهم إلى 32372.00 درهم في الوسط القروي (جدول رقم 1). أما مستوى الإنفاق الفردي فعرفه هو الآخر تحسنا ملحوظا، بحيث انتقل خلال نفس الفترة من 613 درهم في الوسط الحضري مقابل 392 درهم في الوسط القروي، إلى 10.642.00 درهم في الوسط الحضري مقابل 5288.00 درهم في الوسط القروي (جدول رقم 2).

¹ - ديفيد هارفي: مدن متمردة، سبق ذكره، ص 30-31.

² - تقرير الخمسينية: سبق ذكره، ص 35.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التطور قد تقلص بفعل التدني الذي عرفته القدرة الشرائية للأسر المغربية، خلال بعض فترات التضخم. كما أنه ظل رهينا بعائدات المحاصيل الزراعية، ولاسيما في الوسط القروي. وفضلا عن ذلك، فإن المجتمع المغربي يعاني من تصاعد الفوارق في مستوى العيش بين فئات الأسر، وبين الرجال والنساء، وبصفة خاصة ودائمة بين المدن والقرى ⁽¹⁾.

معدل الإنفاق السنوي للأسر بحسب وسط الإقامة

السنوات	حضري	قروي	المجموع
1959/1960	3350.00	2160.00	2480.00
1970/1971	8057.00	4003.00	5380.00
1984/1985	26667.00	16834.00	21475.00
1990/1991	48192.00	28584.00	38600.00
1998/1999	56781.00	32372.00	46339.00
2000/2001	58900.00	33994.00	49333.00

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

معدل الإنفاق السنوي لكل فرد حسب وسط الإقامة

السنوات	حضري	قروي	المجموع
1959/1960	613.00	392.00	450.00
1970/1971	1378.00	662.00	900.00
1984/1985	4915.00	2673.00	3623.00
1990/1991	9224.00	4623.00	6780.00
1998/1999	10152.00	5085.00	7823.00
2000/2000	10642.00	5288.00	8280.00

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وفي دراسة حديثة، كشفت نتائج البحث الوطني حول الاستهلاك الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط (2016)، أن مستوى المعيشة قد تضاعف تقريبا، منتقلا من حوالي 8300 درهم في السنة في 2001 إلى ما يناهز 15900 درهم في 2014 يفوق

¹ - نفسه، نفس الصفحة.

بقليل مستوى نفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الفرد وفقا لما يتم قياسه من طرف المحاسبة الوطنية.

ومع تطور مستوى المعيشة، تبين نفقات الأسر تطورا ملموسا في نموذج الاستهلاك في بعده الغذائي وغير الغذائي. بالنسبة للجزء المتعلق بالتغذية نجد وزنه يتراجع لصالح جودته، لكن بمستوى أقل في العالم القروي أو بالنسبة للفئات الاجتماعية ذات مستوى معيشي ضعيف. هكذا، انتقلت حصة نفقات الاستهلاك الغذائية في ميزانية الأسر بين 2001 و 2014 من 41% إلى 37% على الصعيد الوطني. ولا زالت تمثل 47.3% بالوسط القروي و 33.3% بالوسط الحضري، متراوحة بين 50% بالنسبة لـ 10% من الأسر الأقل يسرا و 26% بالنسبة لـ 10% من الساكنة الأكثر يسرا.

أما فيما يخص الجزء المتعلق بالجودة، فقد عرفت المواد ذات السعرات الحرارية المرتفعة (الحبوب والسكر والمنتجات السكرية) تراجعا لفائدة المواد الغنية بالبروتينات (اللحوم والسّمك والبيض والمنتجات الحليبية) التي انتقلت حصتها في النفقات الغذائية من 33% إلى 36%. هذا الانتقال يعكس تحسنا في بنية الجزء غير الغذائي من الاستهلاك، مع بروز ملحوظ لسلع وخدمات ذات قيمة مرتفعة. فعلى سبيل المثال، انتقل وزن مجموع النفقات المرتبطة بـ "التعليم والثقافة والترفيه" إضافة إلى "النقل" و"النظافة والعلاجات الطبية" من 16.7% إلى 21.4% في الميزانية الإجمالية للأسر. ولكن مع وجود تفاوتات اجتماعية وترايبية مهمة. هكذا، يشغل "التعليم والثقافة والترفيه" من الميزانية الإجمالية للأسر القروية والحضرية على التوالي: 2.8% و 6.6% و"السكن والطاقة" 19.8% و 24.2% و"النظافة والعلاجات الطبية" 7.5% و 9.2%.

إضافة إلى ذلك فإننا نجد أن 10% من الأسر المصنفة في أعلى تراتبية السلم من حيث مستويات المعيشة بالقياس إلى 10% في أسفل هذه التراتبية توظف، على التوالي

3.5% و0.4% من نفقاتها للترفيه، و5.3% و2.7% للتعليم، و2.7% و1.3% للاتصال و11% و2.9% للنقل. وللتوضيح أكثر، يجب الإشارة إلى أن قيمة النفقات التي أدتها الفئة الاجتماعية الأولى تفوق ب 24 مرة قيمة نفقات الفئة الثانية للتعليم و105 مرة بالنسبة للترفيه و24 مرة للاتصال و44 مرة للنقل.

ومع تحيين معرفتنا لتطور مستوى المعيشة وبنية وجودة نموذج استهلاك الأسر، فإن مقارنة المعطيات التي توفرها البحوث حول نفقات استهلاك الأسر تمكن، في غياب معلومات ذات مصداقية حول دخل الأسر، من مقارنة الفوارق الاجتماعية والمجالية باعتماد هذه النفقات التي تعتبر، لهذه الغاية، المصدر الأكثر تعبيراً عن الحقائق الاجتماعية للفقر والفوارق في البلدان النامية.

وفي ظل هذه الظروف يتبين من خلال تحليل نتائج هذا البحث أن تحسن مستوى المعيشة الفردي بين 2001 و2014 بتسجيله نمواً بالأسعار الثابتة بلغت نسبته حوالي 3.5% على الصعيد الوطني (3.1% و3.7% بالوسط الحضري والوسط القروي على التوالي). تحسن واكمه على العموم تقلص في الفوارق الاجتماعية والمجالية، مما ساهم في تراجع الفقر بمختلف أشكاله ببلادنا.

أ) على مستوى الفوارق الاجتماعية

عرف مستوى المعيشة الفردي المقاس بالدرهم الثابت خلال الفترة 2001-2014 وخاصة الفترة 2007-2014 تحسناً سنوياً مهماً بلغ على التوالي:

- 3.8% و4% بالنسبة لـ20% من الأسر الأقل يسراً.
- 3.3% بالنسبة لـ20% من الأسر الأكثر يسراً.
- 3.6% و3.9% بالنسبة للفئة الاجتماعية الوسطى.

وهكذا سجلت الفوارق الاجتماعية المعبر عنها بمؤشر جيني، أول ليونة في صلابتها السابقة واتجاهها إلى منحى انخفاضي. وهكذا فقد انتقل هذا المؤشر من 40.6% في 2001 إلى 40.7% في 2007 ثم إلى 39.5% في 2014. ويتبين أن الانعطاف نحو الانخفاض كان أكثر وضوحا بالوسط الحضري، حيث تراجع هذا المؤشر من 41.1% في 2007 إلى 38.8% في 2014، مقابل 33.1% و 31.7% بالوسط القروي خلال نفس الفترة.

ب) على مستوى الفوارق المجالية:

إن الفارق في مستوى المعيشة بين الوسطين الحضري والقروي الذي كان يصل إلى الضعف في 2001، قد انخفض إلى حوالي 1,8 في 2007. وبارتفاعه إلى 1,9 في 2014، يبدو أن هذا الفارق بدأ يتسع من جديد، مما يستدعي، بطبيعة الحال، مراقبته وذلك بالنظر للتقلبات المعروفة التي يتسم بها دخل الساكنة القروية.

وبالإضافة إلى هذا، فإن الفوارق الجغرافية لمستوى المعيشة تفرز مجموعتين من الجهات:

- مجموعة يفوق مستوى نفقات الاستهلاك السنوية للفرد بها المعدل الوطني. ويتعلق الأمر بجهات "الداخلية - واد الذهب" ب 28627 درهم و"الدار البيضاء-سطات" ب 19006 درهم و"العيون-الساقية الحمراء" ب 17729 درهم و"الرباط -سلا-القنيطرة" ب 17717 درهم و"طنجة -تطوان-الحسيمة" ب 17082 درهم و"الجهة الشرقية" ب 15972 درهم.

- مجموعة يقل مستوى نفقات الاستهلاك السنوية للفرد بها عن المعدل الوطني. ويتعلق الأمر، خصوصا، بجهات "درعة-تافيلالت" و"بني ملال-خنيفرة" ب 11923 درهم و 11745 درهم على التوالي، حيث تسجل هذه النفقات أضعف مستوى لها.

وفي نهاية المطاف، يبدو، إلى حد ما، أن وثيرة تطور مستويات المعيشة على مستوى الوحدات الترابية بدأت تأخذ مسارها نحو الالتقائية، ستمكن، على المدى البعيد، من تقليص الفوارق بين هذه المستويات المعيشية.

فما له دلالات خاصة أن جهات مثل درعة-تافيلالت وجهة الشرق ومراكش-تانسيفت-آسفي وفاس-مكناس، تحقق معدلات نمو في المستوى المعيشي أكبر من المعدلات المسجلة في الجهات الغنية، كجهة الداخلة-وادي الذهب والعيون-الساقية الحمراء والدار البيضاء-سطات.

ومن شأن هذا الالتقاء بين المستويات الجهوية أن يتم تدعيمه بنمو مضطرد واندماجي، إذ فحسب دراسة أنجزها مرصد ظروف معيشة السكان التابع للمندوبية السامية للتخطيط تقدر المدة الضرورية لتقليص الفوارق الجهوية، في ظل فرضية سيناريو الاستمرارية، ب 24 سنة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التقدم الذي تحرزه الجهات في مستوى المعيشة من خلال تقليص الفوارق، قد مكنها من إحراز تقدم على الصعيد الاجتماعي وخاصة تراجع الفقر بمختلف أشكاله وتقليص الفوارق الاجتماعية، مثل ما هو الحال على وجه التحديد بجهة الدار البيضاء-سطات وسوس-ماسة ومراكش-آسفي وبني ملال-خنفرة.

على العموم، ومع تحسن بنيات وجودة الاستهلاك، فإن تطور نفقات الأسر كما توضحها بحوث الاستهلاك لسنوات 2001 و 2007 و 2014 تفتح الطريق من أجل تحديث نموذج استهلاك الأسر بالمغرب، لكن مع وجود فوارق اجتماعية ومجالية يتعين تقليصها. إن التوجهات نحو الانخفاض التي تعرفها ظواهر الفقر والفوارق من شأنها أن تساهم بشكل أقوى في استدامة النمو الاقتصادي بمضمون لفائدة الفقراء يتعين دعمه.

غير أنه يجب الاحتراس على ألا تخفي المؤشرات الاقتصادية، مهما كانت حقيقية وذات مصداقية، واقعا إنسانيا مقلقا. ففي 2014، كان 1.6 مليون من المغاربة في وضعية الفقر المطلق و4.2 مليون في وضعية هشّة. وبوزنه الديموغرافي الذي بلغ 40%، فإن الوسط القروي يضم 79.4% من الفقراء و64% ممن هم في وضعية هشّة. وبذلك فإن النمو لصالح الفقراء ينبغي أن يتخذ في بلادنا اتجاها نحو الساكنة القروية على وجه الخصوص.

تعكس هذه الأرقام والنسب الإحصائية لمعدلات الاستهلاك (فردى أو أسرى) تحولات مهمة في مستوى ونمط عيش المغاربة، وفي اتجاه المجتمع المغربي لأن يصير مجتمعا استهلاكيا. هذا المجتمع ليس مجرد منظومة تقنية أو اقتصادية؛ بقدر ما هو واقع اجتماعي تنسحق فيه الذات بوصفها منبعا للمعنى والدلالة تحت ماكينة العلامات والماركات التجارية، وسحر الأسواق الكبرى والمنتجات الغزيرة، والمتجددة باستمرار. بحيث تنتمط اللذة وتؤجج الرغبة، وتتسلع الحياة فتفقد عمقها بفعل الضغوطات المالية التي تفرضها السوق الاستهلاكية التوسعية التي لم يعد الراتب الواحد بكاف معها لإعالة الأسرة⁽¹⁾، وصار المال قيمة القيم وأساس الوجود، وبات الناس في سباق محموم لتحصيله، وتفككت تبعاً له أشكال الارتباط والتضامات القديمة وانتشرت مؤسسات التأمين التي قوضت معايير التمييز القديمة بين الفقر والغنى، فالغنى يبدو اليوم في مجتمع المخاطر الذي تغذيه هذه النزعة الاستهلاكية المتعاطمة في وضعية هشاشة. ومع تفكك الروابط الاجتماعية صارت المجتمعات فقيرة حتى وإن امتلكت من أساليب الحياة المادية الشيء الكثير. هذا الشعور يتزايد كلما اتسعت الفوارق وضافت منافذ الاستهلاك وسبل العيش الذي لم يعد يقبل بأن يعرف نفسه بالخبز وحده، بل بتحصيل شروط الحياة الكريمة من تعليم وصحة وترفيه (هذا ما تشهد به، على الأقل، تحولات أنماط استهلاك

¹ - زيجمونت باومان: الحياة السائلة، سبق ذكره، ص 154.

المغاربة اليوم). وفي ظل غياب هذه الشروط، وأمام تنامي الوعي بأهمية الكرامة التي لا تنفصل عن الرهان على جودة الحياة، يبقى ظهور وتنامي التعبيرات الاحتجاجية أمراً محتملاً، إذ "القطيعة بين المعيش والأشكال، وبين الاستهلاك وبنيات المخيال تزيح العوائق التي حالت دون انبساط الذات في وعيها التام بنفسها، كذات خلقة وحاملة لحقوق تجعل من الأفراد والمجموعات كائنات قادرة على المطالبة بحقوقها ضد الرغبات الجامحة، وضد المال الذي يتمظهر في اللامعنى وفي آنية الاحتياجات" ⁽¹⁾.

7.2 المصالحة مع الذاكرة السياسية:

تكتسي العلاقة بين الذاكرة والسياسة أهميتها انطلاقاً من الاستعمالات السياسية والاجتماعية للماضي. وإذا كان هذا الماضي مثخناً بالجراح، وتكون الدولة مشروطاً لهذا الجراح، تكون العودة إلى هذا الماضي ضرورية لإنقاذه والاستفادة من تجاربه عبر المصالحة مع ضحاياه. وإذا ما اتفقنا مع جون لوك في تقعيده للهوية الشخصية على أساس الذاكرة، بحيث كلما اتسعت الذاكرة لتشمل أفكار وأحداث ماضية، اتسعت هوية الشخص وتقوت، فإن سعي الدولة بوصفها شخصية معنوية إلى تقوية هويتها الوطنية وتعزيز مشروعيتها سلطتها لا يستقيم دون العودة إلى هذا الماضي لبناء الوعي وتحمل المسؤولية، فما حدث في الماضي إنما صدر عن الذات/الدولة نفسها التي تتركه في الحاضر، وينبغي لها (من باب تحمل المسؤولية) الاعتراف به وطي صفحته.

ولئن كان الأستاذ عبد الإله بلقزيز في معرض قراءته لأبعاد ودلالات القرار الملكي بتشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة، قد اعتبر "أن النظام السياسي المغربي-في عهده الجديد-قد أقدم على هذه الخطوة الديمقراطية الشجاعة دون أن يكون ثمة ما يحمله عليها كرها سوى إرادته في تصحيح السيرة الذاتية للسلطة والدولة في المغرب، والرغبة في

¹ - Alain Touraine : Penser Autrement, Op.cit., p, 235-236.

مصالحة البلاد لنفسها والتكفير عن خطيئة دقت إسفيناً في العلاقة بين المجتمع والدولة فيها" ⁽¹⁾، فحسبنا أن نذكره بأن هذه الخطوة، التي هي بلا شك ديمقراطية وشجاعة، لم تكن ترفاً سياسياً أو هدية أنعم بها النظام الجديد على منكوبي العهد القديم، فرضتها ظرفية الأزمة الخانقة التي كانت تمر منها البلاد فرضاً. فسنوات قليلة قبل وفاته (1999) دق الراحل الملك الحسن الثاني ناقوس الخطر بسبب هذه الأزمة الخانقة التي عرفتها البلاد، محذراً من أنه إذا ما سارت الأمور على ما هي عليه، فحتماً ستصاب البلاد بسكتة قلبية ويفقد النظام ما تبقى له من مبررات استمراره بعد أن أحرق الكثير من أوراق مشروعته على نار صراع حول السلطة خلال سنوات شاءت الأقدار السياسية أن تتكتب أحداثها بالجمر والرصاص، صراع جعل المجتمع ضد الدولة بعد أن حولت هذه الدولة كل المؤسسات، التي من المفروض فيها خدمة المواطن وضمان حريته، إلى أجهزة رقابة لا تقلت حركات ولا سكنات المواطنين، فحتى "المجتمع المدني بالمعنى الهيجلي تم إضعافه أو تحطيم عزمته، والمجتمع السياسي مراقب ومجزء بفعل القمع والاستقطاب، والمجتمع الاقتصادي (بورجوازية المقاولات) مربوطة بالامتيازات وضغط الأوليغارشيات حيث رأس المال المركز الملكي أو المرتبط به هو من تكون له الأغلبية، في نهاية المطاف، ومجتمع العمل (النقابات) مسير من طرف تنظيمات منغلقة على نفسها ومتمحورة حول مصالحها الخاصة، بما فيها نظام شبه سري لاستغلال التشغيل" ⁽²⁾.

هذا التحكم في مفاصل الدولة والمجتمع، وإن بدا قوياً، فسيل التحولات السوسيو-ثقافية الجارفة التي عرفها المغرب منذ الحماية وما يزال، جعلت النظام يبدو في حالة ضعف ووهن: فالساكنة في ازدياد مستمر، والطبقة النشيطة في تمدد، والبطالة في ارتفاع، والفقر في استفحال، والمدن في توسع مستمر، والقرى في تمدن، والتضخم

¹ - عبد الإله بلقزيز: السلطة والمعارضة، سبق ذكره، ص 139-140.

² - عبد الله حمودي: الرهان الثقافي وهم القطيعة، سبق ذكره، ص 178.

الحضري في ارتفاع، وأحزمة البؤس والهشاشة في تناسل مستمر، والريع والفساد في استثناء، والموارد في تقلص، والعولمة في اكتساح شرس، والقيم في تحول، والوعي في تزايد... إلخ، فهل بالقمع والمراقبة والاستقطاب يمكن إيقاف مد هذه "التحولات التي تنتج شكوكا جذرية في العلاقات الاجتماعية والقيم، وتؤثر سلبا على النظام الاجتماعي والسياسي"؟⁽¹⁾.

إن هذه الديناميات المجتمعية والثقافية، والتي سبق لنا أن فصلنا فيها القول سابقا، نعتبرها بمثابة خلفيات ومرجعيات ناظمة لانفتاح النظام الجديد على أخطاء العهد القديم، بحثا عن مشروعية أنهكتها تجاوزات وانتهاكات النظام القديم، فحتى المشروعية الدينية لم تعد كافية لضمان الاستمرارية وتضميد الجراح، "فقسم واسع من المغاربة يؤمنون بأنهم ينتمون إلى النسب الشريف، وليس الملك وحده"⁽²⁾، خاصة وأن ممارسات الشباب اليوم لم تعد قابلة لأن تصاغ دينيا أو تنضبط لقواعد الدين الذي أخذ ينكمش من الفضاء العمومي لصالح الحياة الخاصة للأفراد. وعليه، نعتقد أن الأستاذ عبد الإله بلقزيز في اعتباره أن النظام لم يكن مكرها في عزمه طي صفحة الماضي كان مجانباً للصواب، وإلا ما الذي فرض على الملك الراحل فتح قنوات الحوار والتفاوض مع أحزاب المعارضة وتكليفها بترأس الحكومة (حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)، مع احتفاظ القصر، رغم ذلك، بوزارات السيادة، وما الذي فرض على النظام إبداء نوع من التسامح تجاه احتلال الفضاء العمومي من طرف الحركات الاحتجاجية وهو الذي كان يواجهها في الأمس القريب بالحديد والنار؟ أهى صحوة سياسية أم براغماتية سياسية؟ وإذا لم يكن النظام مكرها في فتحه سجل ماضي الانتهاكات في إطار تدشينه لمرحلة انتقالية جديدة

¹ - عبد الله حمودي: الرهان الثقافي وهم القطيعة، سبق ذكره، ص 179.

² - إرنست غيلنر: مجتمع مسلم، ترجمة: الدكتور أبو بكر أحمد باقادر، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2005، ص 363.

تقوم على مبادئ العدالة، ما الذي منعه إذن من معاقبة الجناة سعياً لتحقيق عدالة جنائية، خاصة وأن العهد الجديد لم يكن متورطاً في تلك الانتهاكات؟

تحت ثقل الأزمة التي باتت تهدد البلاد "بالسكتة القلبية" بفعل انسداد أفق التعاون بين مكونات النسق السياسي، والضغوطات المتنامية للديناميات المجتمعية والتحولت القيمة التي شهدتها المغرب، بدأ يلوح في الأفق انفراج سياسي عبر عن نفسه من خلال الكثير من الإجراءات: توسع المجال الحيوي للنقاش العمومي وحرية التعبير، وتنامي الصحافة المستقلة وانفتاح الإعلام العمومي على القضايا المجتمعية، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين، إحداث وزارة حقوق الإنسان، تشكيل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إلغاء بعض الظواهر المقيدة للحريات مثل ظهير "كل ما من شأنه"، التتبع الدستوري على كونه حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً، توقف المضايقات الإدارية والبوليسية لمعارض النظام، النهوض بوضعية المرأة بإصلاح مدونة الأسرة، اعتراف الدولة نفسها بماضي الانتهاكات الجسيمة وعزمها طي صفحة الماضي. كل هذه التطورات الهامة ساهمت في إرساء وضعية جديدة، بحيث "يمكن الجزم بأن مجال حرية التعبير والمبادرة السياسية والاجتماعية قد اتسع بشكل حاسم ما بين 1998 و2003"⁽¹⁾.

هكذا، وأمام عوامل شارطة وأخرى ميسرة دعا الملك محمد السادس إلى إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة (2004)، وأوكل لها مهمة طي صفحة الماضي الأليم وغلق قوس الاستبداد الذي اتسم به "العهد القديم"، وقد عهد أمر إدارة الهيئة والنظر في المعروض عليها من ملفات هم -في الأغلب الأعم منهم- من المناضلين الذين أصابهم من حقبة القمع ما أصابهم. وليس تعيينهم بصفتهم تلك (أي كخريجي سجون) فعلاً رمزياً من باب الإنصاف المعنوي ورد الاعتبار -ولو أن ذلك وارد- وإنما من باب تحري الدقة في

¹ - عبد الله حمودي: الرهان الثقافي وهم القطيعة، سبق ذكره، ص 182.

مضمار معالجة موضوع انتهاكات حقوق الإنسان. إذ ليس ثمة من هو أقدر على تحسس معاناة الضحايا من الذي كان عرضة لتلك المعاناة. وإذا كان من فائدة لهذه الخطوة فأولها يكمن في تمكين المعنيين بالموضوع من تقديم شهاداتهم الشخصية على حقبة سوداء عاشوها، دونما إحساس بالخوف من الانتقام، ومنحهم حق محاكمة مرحلة سياسية كانت معاناتهم شاهدة على فظاعتها.

ثانياً: تمكين الرأي العام الوطني من الاطلاع على حقائق حقبة سياسية من تاريخ المغرب المعاصر من خلال الشهود المباشرين على فظاعات كانت فيها، والعمل على طي صفحة سوداء من الماضي والتطلع إلى بناء مستقبل مختلف تنتقي فيه أسباب العدوان على الحريات العامة وحقوق الإنسان، وامتهان آدمية الناس في الأقبية السرية.

ثالثاً: إزالة كل الألغام السياسية والنفسية بغرض تعبيد طريق المغاربة نحو بناء مصالحة وطنية حقيقية⁽¹⁾.

هكذا، وفي إطار عمل هيئة الإنصاف والمصالحة في الكشف عن حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وكل مظاهر الضرر المادي والمعنوي وامتهان الكرامة الإنسانية، سيرتفع الطلب الاجتماعي على الذاكرة. فلم تعد كتابة المذكرات استجابة لرغبة ذاتية فحسب، بل أصبح المجتمع يضغط على الشاهد ويطالبه بأداء شهادته على العصر الذي عاشه⁽²⁾. وهنا سنتنازل الكتابات التي تناولت هذه الحقبة المظلمة من تاريخ المغرب الراهن في بوح للذاكرة وإشهاد للوثيقة⁽³⁾، لكنها وثيقة مكتوبة على لوح الجسد والنفوس بمداد الألم والأمراض والندوب التي لم يقو الزمن على محوها، وصار بإمكان المغاربة قراءتها والتداول العلني في شأن تفاصيلها، مما "شكل خطوة كبيرة نحو العدالة والمصالحة. وينبغي أن يسجل للعهد الجديد نجاحه في توفير المجال لاستعادة هذه

¹ عبد الإله بلقزيز: السلطة والمعارضة، سبق ذكره، صص 137-144.

² عبد العزيز الطاهري: الذاكرة والتاريخ، سبق ذكره، ص 100.

³ في الحقيقة "بوح الذاكرة وإشهاد الوثيقة" هو كتاب حوارى للأستاذ امبارك بودركة (عباس) حول أحداث 3 مارس 1973. وقد أجرى الحوار الأستاذ الطيب بياض. دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ط1، 2020.

الذاكرة" ⁽¹⁾. وإذا كان الأستاذ كمال عبد اللطيف قد جعل من دعم مشروع التحول الديمقراطي بالعمل على تخطي العقبات والعوائق التي ولدتها عقود التسلط والقمع، أي الانتقال من دولة الاستبداد إلى دولة الديمقراطية، والمساهمة في بناء دولة الحق والقانون مرامي كبرى لتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب ⁽²⁾، فالديمقراطية الحققة تقتضي ربط المسؤولية بالمحاسبة وعدم إفلات الجالاد من تحمل مسؤولية انتهاكاته، ولعل هذا الأمر ما جعل الكثير من ضحايا الانتهاكات يرفضون الدعم المالي الذي قدمته الدولة في إطار جبر الضرر، متمسكين بضرورة معاقبة الجالادين وتقديم اعتذار رسمي عن كل ما جرى.

ومهما يكن من نواقص ومؤخذات على عمل لجن هيئة الإنصاف والمصالحة، فلا ينبغي لذلك أن يخفي عنا حقيقة وجود تحول في بنية نظام سياسي لم يعد يرى في العنف إمكانا لحل كل الأزمات التي باتت العولمة تسرع من وتائرهما، وأن النجاح في مشروع الانتقال الديمقراطي هو الشرط الأساسي لعقد مصالحة حقيقية بين الدولة والمجتمع، وكسب رهان التنمية والتقدم.

¹ - عبد الله حمودي: الرهان الثقافي وهم القطيعة، سبق ذكره، ص 182.

² - كمال عبد اللطيف: تحولات المغرب السياسي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006، ص 86.

الفصل الثاني: حركة 20 فبراير بين المسار والمآل

1- ظروف ولادة الحركة:

لا ولادة بدون حمل. على الأقل هذا ما تخبرنا به الطبيعة وتؤكد البيولوجيا، ولا حمل بدون تخصيب وقدرة على الإخصاب بين زوجين اثنين، ورحم يأوي هذا الحمل ويهبه الحياة وأسباب النماء. ولا ولادة بدون مخاض قد يكون عسيرا، وعسر الولادة من جنس طبيعتها بما هي لحظة عبور وانتقال من حال إلى حال ومن وضع لآخر، من التشكل إلى الظهور ومن الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل. من الحمل إلى الولادة، ومن الولادة إلى الممات يرسم مسار حركة الكائنات الطبيعية التي تسعى البيولوجيا إلى فهمها وكشف قوانينها، والإنسانية وانفعالاتها وأشكال فاعليتها لا تشذ عن هذا القانون، أو قل عن هذه الدينامية التي تحكم حركة الكون ككل، فلا شيء ثابت أو يظل كذلك؛ إذ الثبات موت وعدم والحركة حياة. قد نُتهم، بزعمنا هذا، بأننا نجعل المركب مماثلا للبيسط، ونُرجع التغير إلى الهوية، ونرفع عن الإنسان ما يجعله إنسانا مسؤولا عن أفعاله وتصرفاته، سواء تجاه ذاته أو تجاه غيره؛ أي الحرية، مثلما قد نُتهم بالسقوط في نزعة حتمية وعلموية قاتلة لكل إبداع يسم الوجود والفعل الإنساني في شموليته.

لكن، علينا أن نفهم جيدا أن الأفعال الإنسانية لا تجري في فضاء معزول عن أي مؤثرات. فهذه الطبيعة التي تبدو لنا محايدة ولا دخل لها في اختياراتنا وممارساتنا، لها قدر من الأثر في ممارساتنا وحتى أشكال إبداعاتنا؛ فاللباس بقدر ما يبدو مقرونا بأذواقنا وإمكاناتنا المادية وانتماءاتنا الاجتماعية والمهنية، فهو يبقى أيضا مشروطا بطبيعة المناخ ودرجة الحرارة، كما أن فكرة الطيران التي ظلت تخالغ الإنسان منذ القدم إلى أن صنع الطائرة لم تأت من فراغ، فلولا وجود الطيور في الطبيعة لما فكر الإنسان في التحليق... إلخ. هكذا، فالأفعال ليست أشكالا من الوعي، وإنما هي نتائج، أو قل تجليات لشروط فاعلة، لكنها لا ترقى، في تأثيرها، لدرجة القوة النازمة لحركة الكائنات الطبيعية. بمعنى آخر لا وجود لحتمية في الفعل الإنساني كما هي في الطبيعة؛ بحيث نقول، إنه

كلما توافرت شروط من جنس "أ"، أدت بالضرورة إلى نتائج من جنس "ب" بشكل يكون معه التكرار مضمونا والتعميم مكفولا دائما وأبدا.

نعم، إن الفعل الإنساني مفتوح على العَرَضِيَّة والاحتمال، ولذلك يصعب التنبؤ في مجال الإنسانيات خلافا للطبيعيات. لكن هذا لا يلغي وجود أسباب وظروف يتفاعل معها الإنسان، سلبا أو إيجابا. أو قل لا يلغي وجود ظروف تُخَصِّب الفاعلية لدى الإنسان فتجعل من ممارساته دالة وقابلة للفهم والتأويل. تأسيسا على هذا القول نتساءل: كيف نقرأ ميلاد حركة 20 فبراير في الفضاء الاحتجاجي بالمغرب؟ من أي رحم خرجت؟ وما هي الظروف المُخَصِّبة لولادة هذه الحركة، وما دلالتها؟

لما كان غرضنا من هذه الدراسة بلوغ فهم أفضل للحركات الاحتجاجية بوصفها ممارسات دالة انطلاقا من وجهات نظر الناس المشاركين في الدراسة كمبحوثين، أي فهم المعاني التي يحملها الناس عن العالم المحيط بهم، حيث تميل هذه المعاني إلى التحكم في سلوكياتهم، فإن الانصات لما يقولونه يسعف الباحث في الإمساك بتلابيب موضوعه ويكشف له الدلالات الخفية والعميقة للممارسات والوقائع الاجتماعية. انسجاما مع هذه القناعة، وسعيا منا لفهم الظروف والسياقات المتحركة في ولادة حركة 20 فبراير نجد الانصات لوجهات نظر المشاركين في البحث ضرورة لا محيد عنها. في هذا الإطار، وفي توصيف مكثف يقول مجيد (مستشار قانوني): "ميلاد حركة 20 فبراير جاء في سياق داخلي اتسم ببروز احتقان سياسي نتيجة شيخوخة الوسائط وترهلها، وعدم زرع دماء جديدة فيها، أي أحزاب الحركة الوطنية والنقابات المرتبطة بها وضعف المجتمع المدني، مما أدى إلى ظهور فريقين على الساحة السياسية وهما الإسلام السياسي وحزب الدولة (التركتور)، واستمرار هذا الوضع كان سيؤدي بالمغرب إلى الدخول في نفق النموذج التونسي (بنعلي) الذي سيجر البلاد والعباد إلى الانفجار نتيجة الضغط والفقر والهشاشة والبطالة، بيد أن العامل الخارجي المتمثل في ما سمي بالربيع العربي كان الكوة التي

أنقذت المغرب مؤقتاً من الانفجار والغضب الجماهيري، فتطوع الشباب عبر وسائل التواصل لنسخ تجربتي تونس ومصر بالخصوص أو ما سمي بحركة 20 فبراير، التي رفعت شعار: حرية، كرامة، عدالة اجتماعية، مما أدى برئيس الدولة إلى طرح إصلاحات دستورية في خطاب 9 مارس 2011، لسحب البساط من تحت الحركة واللجنة الداعمة لها المكونة من الأحزاب اليسارية والديمقراطية والتنظيمات النقابية والحقوقية".

يتضح جلياً من إفادة "مجدد" أن ميلاد حركة 20 فبراير جاء نتيجة تضافر سياقين اثنين: داخلي وخارجي. فلنبداً أولاً بتحديد ملامح السياق الخارجي لمعرفة أشكال التعالق ومستويات التأثير بينه وبين السياق الداخلي المتحكم في ولادة الحركة.

أ) السياق الخارجي:

يتعلق هذا السياق بانفجار الأوضاع في البلدان العربية في إطار ما سمي إعلامياً بثورات "الربيع العربي"، حيث كانت تونس مبتدأه، أو قل مركزه. فكما يكون للزلازل مركز تعقبه ترددات، كذلك كان للزلازل الثورة العربية مركز في تونس ومصر أعقب حدوثه، على الفور، ترددات متفاوتة القوة والأثر في الأعم الأغلب من المجتمعات العربية. ولقد وصلت آثار ما حصل عربياً إلى المغرب هزة عنيفة لاطمئنانها السياسي الرتيب؛ وليس يمكن قراءة حركة 20 فبراير إلا بما هي لحظة في هذا السياق من النهوض الاحتجاجي الذي أطلقته الثورتان التونسية والمصرية، وفُكَّ به عقال المستقبل المحجوز أو المعلق على حبل الترحيل والإرجاء، بسبب التردد أو بسبب امتناع ميزان القوى. وليس هذا مَطْعَنٌ عليها ولا افتتاق؛ فالحركة ولدت من رحم هذا الانعطاف التاريخي الكبير الذي شهدته الحركات الاجتماعية العربية، منذ مطلع العام 2011، ونقل الصراع -ولأول مرة منذ عقود- من صراع بين معارضات شائخة ومنهكة وأنظمة استبدادية شرسة إلى صراع بين مجتمعات ناهضة وأنظمة آفلة. وهي حملت معها روحية ذلك الانعطاف الكبير فتجلت

حركة ذات طاقة فعلية وافتراضية تؤخذ في اعتبار أي حساب سياسي: من السلطة كان أم من الأحزاب (1).

ولما كان المجتمع المغربي، بفعل ثقل التاريخ، والدين، والثقافة لا يشذ عن واقع باقي المجتمعات العربية، طبعا مع وجود خصوصيات لا يمكن القفز عليها، وهي ما جعلت الثورات العربية تجري بوتائر مختلفة (احتجاجات سلمية، ثورات بيضاء وأخرى ساخنة تحت نيران المدافع، ثورات مضادة) فإننا نعتقد أن تسليط مزيد من الضوء على ما وقع بالعالم العربي كفيل بفهم ما جرى عندنا.

كثيرة هي الكتابات التي تناسلت في فترة ما بعد الربيع العربي وسعت إلى فهمه وعرضه على مشرحة البحث العلمي، لكن بقدر ما كان الحدث فجائيا وسريعا، كانت كذلك كثير من الكتابات، التي لفظتها المطابع هنا وهناك في مختلف الأقطار، متسعة ولم تتجاوز حدود الوصف لتكشف عن البنيات العميقة التي عادة ما يصعب الكشف عنها أمام تطورات متسارعة ومتباينة ومتناقضة، بحيث لا يمكن فك شفرات تناقضاتها إلا من طرف باحث خبير متمرس يملك من العدة النظرية والمنهجية ما يجعله قادرا على تطويع الأحداث وتقويل الشهادات وكشف الخلفيات الثاوية وراء الممارسات والوقائع. وبين سيل من الكتابات التي نذرت نفسها لفهم ما جرى في العالم العربي، والتي كان نسيم العلوم السياسية منها فواحا، فاض علينا الأستاذ أحمد شراك بواحد من أجود أعماله، بل من أبرزها على المستوى السوسيولوجي (2) في تناول أحداث الربيع العربي الذي حكمته، في

¹ - عبد الإله بلقزيز: ثورات وخيبات، في التغيير الذي لم يكتمل، تقديم: محمد الحبيب طالب، منتدى المعارف، بيروت، ط1، 2012، ص 19.

² - فيما عدا بعض الأعمال الجماعية التي صدرت عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر، والتي شارك فيها بعض السوسيولوجيين على قلتهم، لم نعثر على عمل سوسيولوجي عربي نذر فيه صاحبه كامل مجهوده لتحليل الثورات العربية مثلما فعل الأستاذ أحمد شراك. وعليه، فقد اتسمت، على العموم، الأعمال السوسيولوجية المرتبطة بهذا الموضوع بالندرة كما وكيفا.

نظره، أسباب داخلية مظهره، أي ظاهرة وقريبة من سطح الوعي، والتي رغم أهميتها، تبقى مجرد شرارات لأسباب كامنة وعميقة (حرق الشاب البوعزيزي لنفسه في تونس، أو تعذيب وقتل الشاب خالد سعيد من طرف المخابرات المصرية، أو اعتقال محامي شهداء سجن أبو سليم في ليبيا)، فالاحتجاج بالاحتراق قد لا يؤدي إلى قيام ثورة بالضرورة. فكم من شاب أحرق نفسه سواء في تونس أو في غيرها من البلاد العربية، سواء قبل أو بعد 14 يناير 2011.

في هذا الصدد يقول "عبد المنعم" (معتل/طالب باحث)، أحد المشاركين في البحث: "نتيجة، لقوة الرأسمال الإعلامي الذي تم ممارسته من طرف القوى الدولية الكبرى، بحيث لا يمكن القول نظريا إن انتحار شاب يمكن أن يكون له هذا التأثير الدولي لولا المساندة الإعلامية للدول العظمى، رغم توفر كل أسباب الاختناق السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بحيث إن مجموعة من الدول لها نفس الواقع وربما أكثر مرارة، لكنها لم تستطع تحقيق فعل ثوري، نتيجة اختلاف التعاطي الداخلي أو الخارجي مع الفعل الثوري: نأخذ عربيا الجزائر، وفي مناطق أخرى نأخذ الصين، البنغلاديش،... إلخ".

هذه الشرارات ماهي إلا إشارات خارجية لموتيفات وعوامل داخلية مضمرة ساهمت في انفجار الثورات الربيعية الفوارة، وهي عوامل موضوعية لها دور استراتيجي في هذا النهوض والانتفاض، إذ يأتي الاستبداد السياسي المغلوق متربعا على عرشها، وهو طبع لا تكاد تخطئه معظم الأنظمة العربية التي وإن كانت عبارة عن جمهوريات، فهي ملكيات مطلقة في الجوهر، لا يشهد فيها الناظر بأي توزيعات عمودية أو أفقية للسلطة مع ما يترتب عن ذلك من إقصاء سياسي وتهميش للنخب وللباقى الفواعل الأخرى في تدبير السياسات العمومية

وبين استبداد مغلوق وآخر مفتوح أقل وحشية وإقصاء، تجري أنهار من الفساد والاضطهاد والريع الاقتصادي وسرطان البطالة، والفقر والحرمان وانعدام أكسجين الحرية والعدالة... إلخ، أنهار خصبت الأرض العربية وأنبتت بها كل سنابل الخوف من الغد وانعدام الثقة بين الشعوب العربية وأنظمتها ونخبها ومؤسساتها حتى فقدت هذه الشعوب الأمل في كل شيء، وفي كل مدع للإصلاح، "فكل أبناء عبد الواحد واحد" ⁽¹⁾.

لعل هذا الاستبداد الذي خنق البلاد والعباد في كثير من أرجاء الوطن العربي هو ما حكم على كل المشاريع التنموية بالإعاققة، وجعل الفقر، اللامساواة، اللااستقرار عنوانا عريضا لواقع المجتمعات العربية ⁽²⁾. فبالنسبة للفقر الذي هو بالطبع، مفهوم نسبي، ونسبته تزيد لما يتعلق الأمر بالتعبير عنه رقميا. يكفي أن ننظر إلى الطريقة التي راجع بها البنك الدولي تقديراته للفقر في العالم على أساس حساب جديد لمعدلات القوة الشرائية أجري عام 2005 كبديل للحساب السابق الذي يعود إلى عام 1993. وعلى غرار عمليات التخفيض والرفع المفاجئة في قيمة العملات، أسفرت التقديرات الجديدة عن تعديلات كبيرة في تقييم البنك الدولي للثروة بالنسبة لبلدان عديدة. وإذا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد أو ذاك يشهد انخفاضا أو ارتفاعا هائلا على أساس الحساب المنقح.

وبعيدا عن تضارب التقديرات بشأن معدلات الفقر بين البنك الدولي وتقارير التنمية الإنسانية العربية، نجد أن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كفيل بمنحنا صورة أوضح عن واقع الفقر بالبلدان العربية، خاصة وأنه يشمل مجموعة من الدول التي توجد بشأنها بيانات تم جمعها بين عامي 2000 و2006 وهي على النحو التالي: 11.33% في الأردن، 23.8% في تونس، 28.6% في لبنان، 30.1% في سورية، 39.6% في

¹ - أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي، سبق ذكره، صص 40-47.

² - جليبر الأشقر: الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة بتعاون مع الكاتب: عمر الشافعي، دار الساقى، بيروت، ط1، 2013، ص 28.

المغرب، 40.9% في مصر، 53.9% في موريتانيا، و59.6% في اليمن. ويبلغ متوسط معدل الفقر في مجموع البلدان المعنية 39.9%، وهو معدل أعلى بكثير من نسبة 16.9% من سكان منطقة "مينا" (منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط) الذين يفترض أنهم يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بدولارين يوميا⁽¹⁾.

نفس الشيء يمكن قوله على أوجه اللامساواة المرتبطة بالدخول ومعدلات الإنفاق، وإن كان من الصعب، في نظر جليير الأشقر، الحصول على معدلات شفافة في بلدان تفقر لأي شفافية خاصة لما يتعلق الأمر باللامساواة في توزيع الثروة. ولعل هذا الجدول يقربنا من صورة اللامساواة في عديد من البلدان العربية.

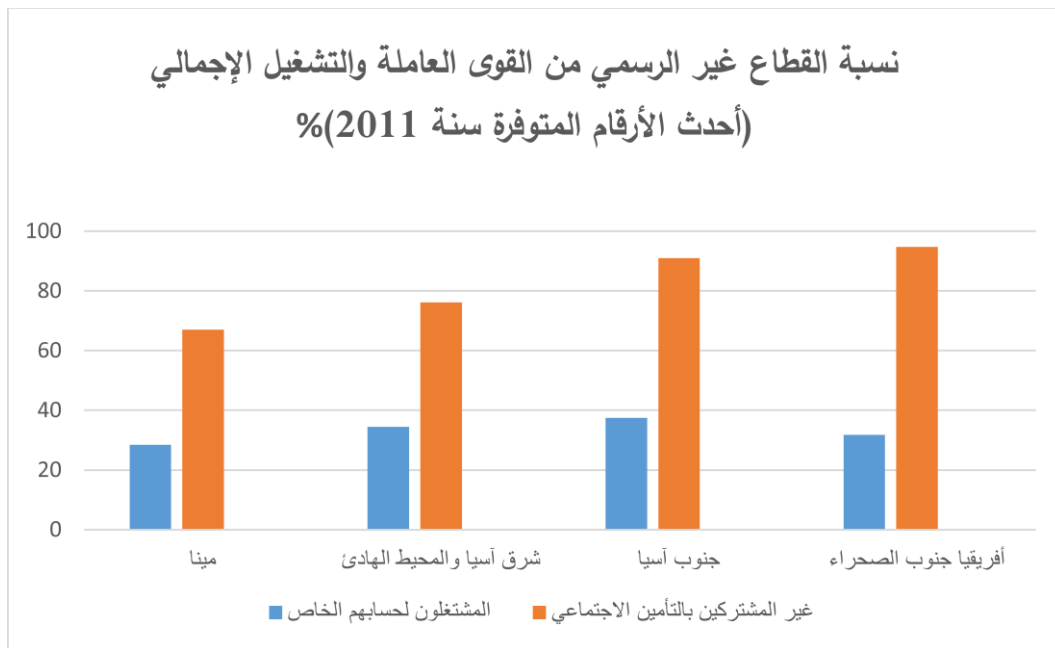
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2008 (بالسعر الجاري للدولار الأمريكي).

3954	تونس	37303	قطر
3922	الأردن	58383	الكويت
3491	بلدان الدخل المتوسط على الصعيد العالمي	42108	الإمارات. ع. م
2867	العراق	39931	بلدان الدخل المرتفع على الصعيد العالمي
2793	المغرب	22968	عمان
2678	سورية	20813	البحرين
2079	مصر	18203	المملكة العربية السعودية
1401	السودان	15150	ليبيا
1190	اليمن	7219	لبنان
1089	موريتانيا	4967	الجزائر

المصدر: البنك الدولي.

¹ - نفسه، ص 31.

عموماً، تشهد المنطقة العربية معدلات جد مرتفعة للفقر واللامساواة، وإن تكن في المتوسط أدنى منها في مناطق نامية أخرى من أفريقيا وآسيا. بيد أن المنطقة العربية تضرب، بلا منازع، عدداً من الأرقام القياسية العالمية حينما يتعلق الأمر بالوجه الثالث من الثلاث، ألا وهو اللااستقرار مفهومهما هنا كمزيج من علاقات العمل غير الرسمية والبطالة ونقص التشغيل⁽¹⁾. ويرى جليبر الأشقر في هذا الصدد أن تمدد النيوليبرالية لتشمل الاقتصادات العربية، مع ما يعنيه ذلك من تبسيط للمساطر الإدارية وتيسير الحصول على القروض الصغرى كان كافياً لتمدد القطاع غير المهيكل الذي يبقى بوجه عام في البلدان العربية أصغر مقارنة بباقي المناطق النامية الأخرى في آسيا وأفريقيا، وإن ضم نسبة هامة من القوى العاملة والتشغيل الإجمالي في البلدان العربية.



المصدر: جليبر الأشقر: الشعب يريد، ص 36.

ولنلاحظ مع ذلك أن نسبة العاملين غير المشتركين بالتأمين الاجتماعي تختلف كثيراً من بلد عربي لآخر، بحسب طبيعة الدولة والنظام الاجتماعي-الاقتصادي. والنسبة

¹ - نفسه، ص 35.

الاجمالية لغير المشتركين بالتأمين في المنطقة يدفعها للأسفل المعدل المنخفض بشكل لافت، حيث يبلغ 6.4% في الملكيات والإمارات النفطية المكونة لمجلس التعاون الخليجي، طالما أن العمل غير الرسمي بها يعد ظاهرة هامشية تماما (قارن بالنسبة البالغة 8.9% في البلدان المتقدمة). وبالنسبة للبلدان الأخرى، تتدرج المعدلات من 34.5% في ليبيا، إلى 44.5% في مصر، 49.9% في تونس، 63.3% في الجزائر، 22.9% في لبنان، و67.2% في الأردن، وصولا إلى 80.1% في المغرب، و82.6% في سورية، ثم الذروة البالغة 90% في اليمن. أما فيما يتعلق بنسبة المشتغلين لحسابهم الخاص (معظمهم فلاحون وحرفيون) في إجمالي التشغيل -فيما عدا دول مجلس التعاون الخليجي التي تتخفف فيها جدا هذه النسبة أيضا (6.2%) - فإن التفاوتات بين البلدان العربية أصغر، حيث تتراوح النسبة بين 24.7% في تونس، و35.8% في سورية، و33.2% في اليمن (1).

تفتحننا هذه الأرقام على وضع لا يقل تراجيدية عما سبق والمتعلق بمعضلة البطالة، خاصة في صفوف الشباب وخريجي الجامعات، حيث تبقى صعوبة الحصر والتحديد. ذلك أن منظمة العمل الدولية تدرج كل من يبحث عن عمل ضمن فئة العاطلين، غير أن هذا المعيار يتسم بالغموض في بلدان لا تعرف التسجيل المنتظم للعاطلين على نحو يتيح إحصاء الباحثين عن عمل. والحال أن الأرقام الرسمية للبطالة في منطقة "مينا" لا تشمل سوى نسبة من الباحثين عن عمل ممن يندرجون في هذه الفئة وفقا لتفسير صارم لمعيار منظمة العمل الدولية. ومثلما هو الحال في كل مكان، تستبعد بيانات البطالة الأشخاص الذين يؤسوا من البحث عن عمل ويجدون أنفسهم مدرجين في فئة "غير العاملين".

ويتفاقم التأثير الاجتماعي-الاقتصادي للبطالة نظرا لكون البلدان العربية تنافس أفريقيا جنوب الصحراء في ميزة حزينة تتمثل في احتلال قاع الترتيب العالمي للبلدان من

1- نفسه، ص 37.

حيث التأمين الاجتماعي للبطالة: 67.8% من العاطلين عن العمل في الدول العربية لا يتلقون أي إعانة على الإطلاق (99.3% في أفريقيا جنوب الصحراء). والحاصل أن إجمالي العاطلين (100%) لا يتلقون أي إعانة في معظم البلدان العربية، وتتمثل الاستثناءات فقط في الجزائر (96.1%)، وتونس (97%) والبحرين (65.8%) ومصر (الرقم غير متوفر) لكنه غالبا قريب من 100%.

ولأمد طويل، شكلت الهجرة صمام أمان أتاح استيعاب جزء كبير من البطالة الإقليمية. بيد أن فعاليتها في هذا الصدد قد تقلصت كثيرا منذ ستينات القرن العشرين، حيث تزامن الانفجار السكاني في العقود الأخيرة مع فرض قيود على الهجرة إلى أوروبا منذ أزمة السبعينات، والتشبع الذي بلغته آثار الصدمتين النفطيتين في السبعينات والثمانينات على الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، علاوة على المنافسة المتمثلة في الهجرة الوافدة إلى هذه البلدان نفسها من جنوب آسيا. وهكذا، فإن نسبة المهاجرين إلى مجموع سكان منطقة "مينا" ككل قد تراجعت من 9.5% في سنة 1960 إلى 3.4% في بداية العقد الأول من هذا القرن- من 14.5% إلى 15.5% في دول المغرب العربي (من 13% إلى 5.7% في تونس)، ومن 9.3% إلى 3.3% في دول المشرق العربي (من 8.1% إلى 3.3% في مصر، ومن 8.7% إلى 2.4% في سورية).

مع الأزمة الاقتصادية في البلدان الغربية والفوران السياسي في المنطقة العربية انسد صمام الأمان هذا إلى حد كبير. أما عن إسهام التحويلات النقدية للمهاجرين في الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يتراوح كثيرا بين بلد عربي وآخر: ففي عام 2004، كان هذا الإسهام أعلى ما يكون (من حيث النسبة المئوية) في لبنان (25.7%)، ولكن التحويلات النقدية للعمال المهاجرين إلى لبنان تعوضه، إذ تبلغ 19.5% من الناتج المحلي الإجمالي) ثم الأردن (20.4%) تليه الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وغزة، بنسبة

15.5%) ثم اليمن (9.3%) فالمغرب (8.4%). وكان هذا الإسهام أقل من 5%: في تونس 4.9%، ومصر 4.3%، وسورية 3.5%⁽¹⁾.

عموماً، يمكن القول إن كل من معدلات النمو الاقتصادي، خصوصاً حينما تُنسب إلى السكان، والأرقام المتعلقة بالتشغيل وبالمشاركة في القوى العاملة، هو وجود عوامل إعاقة تكبح إلى حد كبير تنمية منطقة "مينا". وكلما ضعف النمو الاقتصادي، قلت قدرته على استيعاب الطاقة العاملة التي تزيد مع الزيادة السكانية. والأمر لا يرتبط بشكل مطلق بوجود تناقض بين النظام الرأسمالي وتطور قوى الإنتاج، بل بإعاقة خصوصية مرتبطة بنمطيات معينة للرأسمالية وبدول ريعية وميراثية، خاصة وأن طول أمد الدكتاتوريات الجمهورية في الحكم، وإلى حد بعيد تطورها نحو النظام النيوميراثي⁽²⁾ الميل بشكل متزايد في نظم الحكم الفردي - أي في أغلب الحالات مع وجود استثناء هام يتمثل في الجزائر، حيث تمارس الطغمة العسكرية سلطتها بصورة جماعية منذ وفاة بومدين - الميل في تلك النظم نحو نظام ميراثي مشابه لذلك القائم في الملكيات والإمارات. ولم تعد تلك الدكتاتوريات تفتقر إلى أي من خصائص النظم الميراثية، بما في ذلك الانتقال الميراثي للسلطة: فقد خلف بشار الأسد والده في ظروف هزلية، بينما كان صدام حسين يعد أحد ابنه لخلافته، مثله مثل القذافي ومبارك وصالح. وتكتسب الجماعات المسيطرة في البلدان المعنية - طغمت عسكرية - أمنية وبورجوازيات دولة - طابعا مافيويا متزايداً، في تطور يسير جنباً إلى جنب مع تطور رأسمالية محاسيب (تمثلها بورجوازية ريعية وفاسدة، مرتبطة بالسلطة السياسية لا بالسوق) يشجعها امتداد الوصفات النيوليبرالية لتشمل مجمل

¹ - نفسه، ص 39-40.

² - يجعل أديب نعمة مفهوم الدولة الغنائمية مرادفاً لمفهوم الأنظمة النيوميراثية، حيث الدولة الغنائمية هي نفي للدولة المدنية الديمقراطية الحديثة التي شكلت المطلب الجامع للحراك العربي من المغرب إلى الخليج، كما أنها نفي للمجتمع الحداثي القائم على ثقافة المواطنة وروابطها. كما تضيع الحدود، في الدولة الغنائمية، بين الشخص والمؤسسة، وبين الوظائف الإدارية والسياسية للدولة، وبين الجمهورية والمملكة أو الإمارة، وبين التقليدي والحديث... إلخ. أنظر في هذا الصدد: أديب نعمة: الدولة الغنائمية والربيع العربي، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2014، صص 118-124.

المنطقة: تحرير التجارة مع المحسوبية في منح تراخيص الاستيراد، إيلاء الأولوية للقطاع الخاص، مع توسيع دوائر الأعمال التي يزداد تحررها من القيود مع تقلد شركائها لمناصب رفيعة في جهاز الدولة، تقليص القطاع العام عن طريق الخصخصة التي تمثل، مثلما هو الحال في روسيا، إحدى وسائل الإثراء المفضلة لدى المافيا المسيطرة، لأنها تتيح لها الحصول على أكثر الممتلكات العامة ربحية بأسعار بخسة، وهلم جرا. ونتيجة لانسداد الطريق النيوليبرالية محليا نتيجة عدم قدرة شركات القطاع العام المنتجة تحقيق مردودية أكبر، لا سيما في ظل تحرير التجارة ورفع القيود الجمركية، ومن ثم ضعف القدرة التنافسية، راحت أغلب اقتصادات المنطقة تجمع بين عيوب رأسمالية الدولة البيروقراطية التي بلغت حدود قدراتها التنموية وعيوب رأسمالية نيوليبرالية فاسدة.

لعلها لمحة عن واقع المنطقة العربية التي يسودها هذا النمط من الإنتاج الرأسمالي الذي هو مزيج من النظام الميراثي والمحسوبية ورأسمالية المحاسيب، ونهب الممتلكات العامة، والتضخم البيروقراطي، والفساد المستشري، على خلفية قدر عظيم من انعدام الاستقرار وهزلة سيادة القانون أو حتى غيابها. وهذه النمطية الخصوصية هي ما يعيق تنمية المنطقة. هذه هي السلسلة التي انفرط عقدها في دجنبر 2010 في تونس، دافعة بقية الحلقات إلى الانكسار بدورها، الواحدة تلوى الأخرى⁽¹⁾. ولا ينبغي لنا هنا أن ننسى أيضا الدور الكبير الذي لعبته قناة الجزيرة في إحداث انقلاب حقيقي في المشهد الإعلامي العربي وعملت على تسييسه. فمن خلال إتاحتها فرصة التعبير لمجمل طيف قوى المعارضة في البلدان العربية -المعارضات الإسلامية من كل نوع، بما في ذلك القاعدة، معارضات قومية وليبرالية، وحتى يسارية أحيانا- نجحت الجزيرة في الاستحواذ على نسبة كبيرة من الجمهور المهتم بالسياسة على امتداد المنطقة والشتات الناطق بالعربية عبر أنحاء العالم.

¹ - جليبر الأشقر: الشعب يريد، سبق ذكره، صص 97-98-99.

هكذا حملت الجزيرة معها ثورة حقيقية في مجال الإعلام العربي، وهي ثورة أتاحتها على الصعيد التقني التلفزة الفضائية. وليس من المبالغة القول، بعبارة مارك لينش المتأثرة بمفاهيم يورغن هابرماس، أن القناة دشنت تحولا بنويا في المجال العام العربي. وفي عام 1998، نشر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى دراسة ثاقبة عن الانقلاب الجاري في المشهد الإعلامي العربي، استطاع فيها جون ألترمان، مؤلف الدراسة، أن يلخص ثلاثة متغيرات كبرى جارية:

- أولا، سوف تتضاءل كفاءة الرقابة. ففي ظل تداول كميات متزايدة باستمرار من المعلومات بسرعات أكبر وتكلفة أقل، سوف تواجه النظم السياسية القائمة على تقييد المعلومات المتاحة للأفراد اختبارا عسيرا.

- ثانيا، من المرجح أن تصيغ وسائل الإعلام العربية ملامح نشوء نوع جديد من الهوية العربية خلال السنوات المقبلة. فالتكنولوجيا الجديدة تتيح للعرب عبر أنحاء المنطقة وفي جميع أرجاء العالم قراءة المعلومات ذاتها، ورؤيتها، وسماعها في نفس التوقيت بدرجة غير مسبوقة. وسيكون لذلك أثر توحيدي على العرب داخل العالم العربي، بل إنه قد يسهم في إعادة إدماج العرب من سكان أمريكا الشمالية وأوروبا في الحياة الثقافية العربية.

- ثالثا، سيكون من شأن توافر كم متسع باطراد من المعلومات للقراء والمشاهدين العرب، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات التعليم، أن يحفز أعدادا واسعة من العرب على تفسير المعلومات بطرق جديدة وأكثر حذقا. وسيتعين على الحكومات تغيير طريقة تفاعلها مع مواطنيها، إذ ستكون قد خسرت احتكارها للإعلام من جهة، وستواجه صعوبات متزايدة في إقناع الجمهور بدعم سياسات قليلة الحصافة أو ضعيفة التبرير.

منذ ذلك الحين، طرأت زيادة كبيرة على معدل انتشار التلفزة الفضائية بالنظام المفتوح المجاني (FTA)، التي تبث مجانا إلى الهواء دون حاجة إلى أجهزة فك الشفرة)

في المنازل المزودة بأجهزة تلفزيون في البلدان العربية، وهو ما عزز الاتجاهات المذكورة أعلاه.

في نهاية المطاف، يتبين أن الجزيرة لم تكن فقط عاملا هاما في تجميع الشروط السياسية للانتفاضة العربية، وكذلك في تيسير حدوثها، بل كانت أيضا أداة الترويج الرئيسية لنوعين متشابهين من التأثير في هذه الانتفاضة: إمارة قطر والإخوان المسلمين⁽¹⁾.

هذه المؤثرات، وتلك الأوضاع، ستعمل على تقوية وعي يسميه أحمد شراك بالوعي الراقد، بما هو وعي متذمر من تردي الأوضاع وانعدام الحريات. هو وعي صامت في الدول ذات الاستبداد المغلق، ووعي صامد في الدول ذات الاستبداد المفتوح، له حملات وعناوين كثيرة كمعارك السواعد المشلولة (الإضراب عن العمل) أو المعدات الخاوية (الإضراب عن الطعام) أو عبر الاعتصامات والمسيرات وإشعال الشموع أو حمل الشارات، أو الوقفات الاحتجاجية المختلفة الأشكال والأنواع، وهذا الوعي الصامد لا يصل إلى ذروة الوعي، إلى الوعي الرائد، كما يسميه أحمد شراك، إلا عبر النضج والاكتمال عبر ثورات كما هو الحال في البلدان العربية اليوم خاصة في تونس ومصر واليمن وليبيا وسورية...⁽²⁾.

سينبه أحمد شراك ضمن حديثه عن دور العوامل الإقليمية المخصبة لانفجار الأوضاع في العالم العربي إلى أهمية الانتصارات التي حققتها المقاومة (حزب الله في لبنان سنة 2006، وحماس في غزة سنة 2009) في حربها ضد إسرائيل، على نحو انهارت معه صورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يُقهر، واسترجع المواطن العربي ثقته بذاته

¹ - نفسه، صص 140-146.

² - أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي، سبق ذكره، ص 50-51.

(التي فقدت مع هزيمة 1967) واعتزازه بنفسه وقدرته على إحداث التغيير والإطاحة بالحكام الفاسدين الذين يتلقون أشكالاً من الدعم والمساندة من قبل الكيان الإسرائيلي، كما يعتقد كثير من المواطنين العرب، أضف إلى ذلك حركية ويقظة المجتمع المدني سواء الكوني، كمنظمة العفو الدولية مثلاً، أو المجتمع المدني المحلي الذي بات يضرب رقابة ويمارس ضغطاً وإحراجاً كبيراً على الأنظمة عند خرقها للمواثيق والعهود الدولية أو القوانين المحلية الضامنة للحقوق والحريات، حيث باتت أساليب التعذيب والقمع الوحشي التي كانت تجابه بها الانتفاضات في الماضي غير مقبولة اليوم. لقد صارت الديمقراطية روحاً لهذا العصر بما هو أيضاً عصر الثورة الرقمية الذي أشاع الحق في المعلومة وجعلها مشاعاً بين مواطني هذا العصر (ديمقراطية رقمية)، ومن ثم فقد أفقد الأنظمة السياسية الاستبدادية على وجه الخصوص القدرة على ما كانت تمارسه من حجب للحقائق وإخفاء للمعلومات والمعطيات عن المواطنين، والتحكم في مجرى الأخبار والمعلومات التي ينبغي أن تصل إليهم عبر التحكم في الإعلام التقليدي الذي يبقى دوماً تحت سلطة أجهزتها الاستخباراتية.

لقد تطور إعلام منفصل، عن خط الإعلام التقليدي (غير الرقمي)، وتعرزت معه قدرة المواطن في الدخول على خط تزويد المحطات التلفزيونية بالأخبار المصورة، قصد إذاعتها ونشرها، خاصة بالنسبة لتغطية الأحداث الجارية...، وأمام هذا الوضع الإعلامي الكشاف والشفاف، أصبح من الصعب، بل من المستحيل استمرارية العلاقات الدبلوماسية التواطئية ما بين المركز والمحيط، ما بين أمريكا، وحلفائها في المنطقة العربية... وهكذا يكون موقع ويكيليكس قد ساهم في انبثاق الثورات⁽¹⁾، بحيث كان الرهان من وراء تجميع معطيات ومعلومات متعددة وسرية (تضم برقيات لوزارة الخارجية الأمريكية) ونشرها على نطاق واسع هو الرغبة في إرجاع السلطة إلى الشعب وتكريس الديمقراطية من الأسفل

¹ - نفسه، صص 56-61.

وليس من الأعلى. ولذلك، يعتبر مثال ويكيليكس خير معبر عن تحدي الناس العاديين للنماذج الاتصالية المتدرجة والمركزية أو لاحتكار المعطيات من طرف الخبراء حول كم من الأخبار أو المعطيات. وقد يؤدي ذلك إلى خطر كبير: طغيان الشفافية المعممة. ويثبت بالتالي أن المسؤولين السياسيين يكونون مجبرين على الرد على المساءلة حول القرارات والإجراءات المتخذة، وأن تكنولوجيا الإعلام والتواصل تستطيع في هذا السياق أن تقدم في بيئة ملائمة إمكانية حوار بين الحاكمين والمحكومين⁽¹⁾.

ب) السياق الداخلي:

انطلاقاً من قناعتنا في أن ممارسات الفاعلين الاجتماعيين لا تتخذ كامل مبنائها إلا بمعرفة المعاني التي يضيفها هؤلاء الفاعلون على ممارساتهم، خاصة وأن المعاني والدلالات تميل إلى التحكم في أفعال الناس وتوجه اختياراتهم، بل هي تعكس أكثر من ذلك، رؤيتهم لذواتهم وللعالم الذي يعيشون فيه. وعليه، فامتلاك رؤية أدق للسياق الداخلي المتحكم في بروز حركة 20 فبراير قادنا إلى طرح سؤال حول السياق الداخلي والخارجي الذي جاءت فيه هذه الحركة، لمعرفة الدلالات التي يضيفونها على واقعهم، ومن ثم تحديد أدق لملامح السياق الداخلي للحركة على وجه الخصوص. هكذا، وبعد قراءة متفحصة في مجموع المقابلات والشهادات التي استقيناها بخصوص سياقات بروز حركة 20 فبراير، بدا أن التسلط والاستبداد ومتلازماته من انتشار للفساد وتردي للأوضاع الاقتصادية والأحوال الاجتماعية وتكلس للحياة السياسية وترهل للأحزاب والنقابات، وخنق للحريات، عنواناً عريضاً للسياق الداخلي، بل لواقع المجتمعات العربية ككل. في هذا السياق تقول إيمان (دكتورة معطلة)، إحدى المشاركات في البحث: "يرتبط السياق الداخلي بالاحتجاج ضد الفساد والاستبداد المستشري في العالم العربي كله، أفقياً وعمودياً"، وهو نفس ما

¹ - ريمي ريفيل: الثورة الرقمية، ثورة ثقافية، ترجمة: سعيد بلمبخوت، مراجعة: الزاوي بغورة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 462، يونيو، 2018، ص 156-157.

يؤكد عبد السلام (مستشار في التشغيل) لما يعتبر الاستبداد والفساد وغياب الحرية والديمقراطية ملمحا لهذا السياق الداخلي. أما عبد الله (فاعل جمعي) فيرى أن "التحكم في المشهد الحزبي والسياسي ووصول الحلول الاقتصادية مداها آنذاك بعد الأزمة (يقصد الأزمة العالمية 2008)، معالم لوضع داخلي جاءت في سياقه حركة 20 فبراير".

في الحقيقة تعكس هذه الشهادات تنامي الوعي لدى المواطن المغربي بأن أس الإصلاح وأساس الأزمات يكمن في طبيعة النظام السياسي، وأن الاستبداد والفساد أكبر خزان للأعطاب الاجتماعية والمعضلات الاقتصادية والأزمات السياسية. إنه الرأس الكبير الذي تتكشف دلالاته في صورة الرجل الكبير في رواية "رأس الرجل الكبير" للروائي عدنان فرزات⁽¹⁾، وليس بغريب الأمر أن تتجه حناجر المحتجين في كل الربوع العربية إلى الحكام كرموز للفساد والاستبداد مطالبة بتنحيتهما، أو الضغط عليها من أجل تقديم إصلاحات يتنفس فيها الناس هواء الحرية ويتذوقون طعم الشفافية والعدالة الاجتماعية. "إن حكاية رأس الرجل الكبير ترمز في العمق إلى الفساد والاستبداد، الظلم والطغيان... فهو عنوان الاغتناء السريع، القائم على الثروة واقتصاد الريع... القائم على الصفقات المشبوهة، وعلى أعمال التدليس والسرقه والتزوير. تزوير الحقائق والوقائع"⁽²⁾. فلنفصل إذن القول في هذا السياق أكثر.

على المستوى السياسي يمكن القول، إن سجل فترة حكم الملك الراحل الحسن الثاني لم يجعل من تدبير البلاد، بعد وفاته، أمرا ميسرا كما قد يعتقد البعض، إذ من الطبيعي أن

¹ - عدنان فرزات: رأس الرجل الكبير، رواية، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2011، 159 صفحة.

² - أحمد شراك: الرواية والسوسيولوجيا، في السياسة والأحوال والهوامش، كتاب شهري يصدر عن حلقة الفكر المغربي، سلسلة القراءة المواطنة، سلسلة القراءة المواطنة، فاس، ط1، 2019، ص 33.

يكون لهذا الإرث ثقله ⁽¹⁾ على أوضاع البلاد التي قابت قوسين أو أدنى من الوقوع في سكتة قلبية استبقها الملك الحسن الثاني قبل رحيله بتدشين مسلسل التناوب بإدماج أحزاب المعارضة آنذاك، التي جاءت في سياق اتسم بتنظيم انتخابات شفافة نسبيا على أساس توافقات سبقتها. ليتم بذلك طي صفحة "العهد القديم"، خاصة منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش واتخاذة لعدد من الإجراءات التي قُرأت على أنها تعبير عن حسن نية في تجديد ممارسات الحكم، ووضع البلاد على سكة "انتقال ديمقراطي"، من أهم هذه الإجراءات نجد: إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، عودة المنفيين، رفع الإقامة الجبرية عن عبد السلام ياسين، شيخ جماعة العدل والإحسان المحظورة، توسيع نطاق الحريات العامة وتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، طي صفحة ماضي الانتهاكات وتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، التخلص من بعض رموز العهد القديم خاصة رمز العنف الذي مارسته الدولة على مدى عقدين، وزير الداخلية الأسبق الراحل إدريس البصري، والنهوض بأوضاع المرأة وتقديم مدونة جديدة للأسرة، الاهتمام بالمسألة الاجتماعية، وخصوصا الفقر والبطالة الزاحفة حيث تم تدشين أوراش كبرى لمحاربة السكن غير اللائق وتنمية الجهات المهمشة، وإطلاق مشروع "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، في سعي نحو التحكم في الحقل الاجتماعي الذي "كانت القوى الإسلامية تحتكره تحت يافطة العمل الخيري" ⁽²⁾.

¹ - لربما يجد الناظر في تعطيل العمل بالدستور، وفي التراجع عن صيغ التوافق بين الأطراف المتعاقلة خلال الفترة الممتدة ما بين 1965 و1975، حيث سيتخذ النظام السياسي توجهها سلطويا مطلقا وضع الملكية في مواجهة مباشرة مع قوى المعارضة المنبثقة عن الحركة الوطنية، وفي عدم تنصيب أول برلمان في دستور 1972، بعد المصادقة على حالة الاستثناء، لحوالي خمس سنوات، وما ميز هذه الفترة من قمع وحشي للانقضاضات ومن استحكام القبضة الأمنية على شؤون البلاد ومصائر العباد، وتردي الأوضاع الاجتماعية خاصة بعد تطبيق سياسة التقويم الهيكلي، ما يكفيه لرسم صورة قائمة عن نوعية الإرث الذي تركه النظام السابق.

² - ببيير فيرمورين: مغرب المرحلة الانتقالية، ترجمة: علي آيت احما، منشورات طارق، الدار البيضاء، ط1، 2002، ص 30.

لا شك في أن هذه الإجراءات أو الإشارات الإيجابية عن بداية مرحلة جديدة في ممارسة الحكم قد رفعت لدى الشعب، نخبته وعامته، من منسوب التفاؤل والأمل في تحقيق تقدم ديمقراطي، خاصة مع إبداء نوع من التسامح مع أشكال احتلال الفضاء العمومي، وتنامي التعبيرات الاحتجاجية. غير أن تدفق منسوب هذا الأمل سرعان ما بدأ يقل مع بداية مسلسل التراجع عن المكتسبات منذ الانقلاب على ما سمي بالمنهجية الديمقراطية سنة 2002 بتعيين التقنوقراطي "إدريس جطو" على رأس حكومة التناوب التوافقي (يسميه عبد الله حمودي التناوب الممنوح)، واستقطاب جيل جديد من الكفاءات، وخلق مزيد من الانقسامات، وانتهاء بتصدر وجوه أمنية للحياة السياسية في الانتخابات التشريعية سنة 2007، وتأسيس صديق الملك "فؤاد علي الهمة"، بعد استقالته من وزارة الداخلية، لحزب الأصالة المعاصرة الذي أريد له أن يكون في مواجهة الإسلاميين، حيث ستعود الدولة، هنا، لعادتها القديمة في صناعة النخب والتحكم في المشهد الحزبي ومجريات الحياة السياسية، مروراً بالاعتقالات الواسعة لمئات، بل لآلاف من المواطنين - فقط لمجرد الشك في ولائهم أو انتمائهم لما اعتبرته الدولة فكراً إرهابياً (الفكر السلفي، السلفية الجهادية على وجه الخصوص) - بعد أحداث 16 ماي 2004 بالدار البيضاء، وإصدار قانون الإرهاب الذي فتح الباب لعودة التدبير الأمني على حساب التدبير السياسي.

مع هذه التراجعات، ستضعف أكثر مختلف مؤسسات الوساطة الاجتماعية والسياسية من أحزاب ونقابات وستفقد جزءاً كبيراً من قاعدتها الجماهيرية، بعدما لم تعد قادرة على التعبير عن الحاجات الاجتماعية وتحولت إلى مجرد دكاكين سياسية أو وكالات للتواصل السياسي في أحسن الأحوال. فما تبقى من الاستراتيجية التكتيكية للعولمة، أنهته الدولة من جهة، باستمرار نهجها في سياسة صناعة النخب وترويضها عبر الاستقطاب الاقتصادي والإداري (منح الامتيازات، تشغيل شبكات الزبونية، سياسة

الرّبع)، ومن جهة ثانية نتيجة اكتساح الثقافة البرغماتية للعمل السياسي والنضال النقابي في صورتها السلبية من أنانية وتغليب للمصالح الشخصية على المصلحة العامة، وهو مؤشر على تحولات في القيم السياسية بدأت "منذ حكومة التناوب التوافقي، حيث أفرزت في تشكيلها تضخما وزاريا، يفوق الأربعين وزيرا، من أجل امتصاص الطموحات الفردية. ورغم هذا التضخم، فقد ساد غضب صامت أحيانا وظاهر أحيانا أخرى لدى فئة عريضة من النخب لم تتّرجم طموحاتها على صعيد السلطة التنفيذية" ⁽¹⁾، في هدر للفرص وللزمن السياسي حتى بات الهدر ثقافة تخترق المجتمع كله أفقيا وعموديا، وتراجع منسوب الثقة في جدوى العمل السياسي ومؤسساته، بحيث باتت مقاطعة الانتخابات قناعة راسخة عند قطاع واسع من المواطنين.

في هذا السياق نجد أن نسبة المغاربة الذين يعتبرون السياسة مهمة لا تتجاوز 24%، و25% منهم يرونها غير مهمة، و49.5% لا أهمية لها مطلقا ⁽²⁾، بحيث يكون الامتناع عن التصويت ومقاطعة العملية الانتخابية ضرورة، خاصة بعد تنامي الاقتناع بأن لا شيء تغير؛ فالاستبداد خرج فقط من الباب ليعود من النافذة. هي نفس البنية تتجدد دون أن تُجدد من طبيعتها ومن فلسفتها في الحكم. يقول عبد الله حمودي في هذا الصدد: "والواقع أن قطاعات شاسعة من الرأي العام المقتنعة بالتحول الديمقراطي تدرك اليوم أنه يمكنها أن تعبر عن رأيها، وأن تنتظم من أجل المشاركة، لكن ذلك لا يغير شيئا من أسس النظام، ولا في ما يخص المبادرات الاقتصادية التي لم يطرأ عليها تغير فيما يخص ما هو أساسي. مما يعني أن الحريات المكتسبة ليست لها فعالية على مستوى آليات التحول: فالدستور لم يخضع لأي تعديل، والبرلمان يلعب دور غرفة التسجيل

¹ - أحمد شراك: الهدر المدرسي والمسألة الثقافية، سبق ذكره، ص 23.

² - التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2011)، ص 76.

والمناقشة، كما أن المؤسسة الملكية تتحكم في البنيات المحلية وفي الاقتصاد بشكل قوى، بل وموسع" ⁽¹⁾.

أما على مستوى التنمية الاقتصادية فيمكن القول إن سياسة الأوراش الكبرى التي تتدرج ضمن استمرارية سياسة تشييد البنيات التحتية التي اعتمدت منذ الستينات، بالرغم من أهميتها في تغيير صورة المغرب بشكل غير مسبوق خاصة في العهد الجديد، فهي من جهة تبقى متمركزة في محور طنجة الدار البيضاء، وتخلق بالتالي تفاوتات مجالية شاسعة، وأشكالا من حقد الهامش على المركز، ومن جهة ثانية تبقى هذه "الاستثمارات في البنية الأساسية، وإن تطورت أشكالها، محافظة على وظيفتها الأساسية-المعتمدة منذ خمسين سنة- كعكاز للرأسمال التي تروم تشجيع شروط ربحيته، بواسطة الأموال العمومية" ⁽²⁾. هذه الأوراش الكبرى لا يمتد تأثيرها على الإنتاج، الشغل، المداخيل، وإعداد التراب، أو يبقى ضعيفا في أحسن الأحوال. في دراسة حديثة للمندوبية السامية للتخطيط سعت إلى تقديم تفسير للمفارقة التالية: خلال العشر سنوات الأخيرة، ارتفعت نسبة الاستثمار بشكل ملحوظ، لكن من دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة النمو وإلى خلق المزيد من مناصب الشغل. ويمكن تلخيص جوابها من خلال مؤشر هو معامل تزايد إنتاجية رأس المال (ICOR)، الذي يعبر عن العلاقة بين نسبة الاستثمار ونسبة النمو (بقدر ما يكون هذا المعدل مرتفعا، بقدر ما يكون تأثير الاستثمار على النمو ضعيفا، والعكس بالعكس) والحال أن هذا المعدل بلغ خلال العشر سنوات الأخيرة في المغرب 7.2، مقابل 5.2 في تركيا، و4.2 في الشيلي، و3.5 في ماليزيا، و2.9 في كوريا الجنوبية. كما أكدت تقارير أخرى رسمية أن التفاعل بين الاستثمار العمومي والنمو على المدى الطويل ضعيف جدا.

¹ - عبد الله حمودي: الرهان الثقافي وهم القطيعة، سبق ذكره، ص 184.

² - نجيب أقصبي: الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية في المغرب، سبق ذكره، ص 82.

إذا أضفنا إلى هذا كله، أن هذه "الأوراش الكبرى" ممولة بنسبة مهمة بالاقتراض من الخارج، ندرك بسهولة أن المردود الضعيف (ولو المالي) لهذه الاستثمارات لا يمكنه إلا أن يغذي عناصر أزمة مديونية مقبلة ⁽¹⁾.

على مستوى مؤشر التنمية البشرية (PNUD)، وبالرغم من تضاعفه لثلاث مرات منذ الاستقلال إلى حدود سنة 2004 فمرتبة المغرب تبقى مقلقة؛ إذ يحتل المغرب المرتبة 124 من بين 177 دولة بالرغم من تخصيصه لنصف ميزانيته للقطاعات الاجتماعية. هذا الأمر نجد له انعكاسا واضحا على مستوى ارتفاع معدلات البطالة التي تشكل كارثة حقيقية، خاصة في صفوف الشباب من حاملي الشهادات، حيث بلغت نسبة 20% سنة 2004. وفي ظرف 44 سنة (من 1960 إلى 2004) سينتقل عدد العاطلين عن العمل من 340.000 إلى 1.300.000.

أما خلال الفترة ما بين 2010 و2011، فقد عرفت نسبة البطالة ارتفاعا، خاصة في الوسط الحضري ولدى فئة حاملي الشهادات، كما نجد أن هذا الارتفاع يحمل بصمة ذكورية، إذ كانت النساء الأكثر تضررا منه مقارنة بنظرائهم من الرجال. وعليه يمكن القول إن البطالة ظاهرة حضرية ونسوية بالدرجة الأولى. والجدولين التاليين يوضحان هذا الأمر أكثر

¹ - نفسه، ص 84-85.

مستوى وخصائص البطالة خلال سنتي 2010 و 2011.

السكان النشطون العاطلون بالآلاف	2010	2011
بالوسط الحضري	823	817
بالوسط القروي	214	211
المجموع	1037	1028
نسبة الإناث (%)	28.3	30.6

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

تطور معدل البطالة ما بين 2010 و 2011 بالمائة.

معدل البطالة	2010	2011
معدل البطالة على المستوى الوطني	9.1	8.9
الوسط الحضري	13.7	13.4
الوسط القروي	3.9	3.9
رجال	8.9	8.4
نساء	9.6	10.2
الشباب (15-24)	17.6	17.9
بدون شهادة	4.5	4.0
الحاصلون على شهادة	16.7	16.7

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

بالعودة إلى مؤشر التنمية البشرية، فإن المغرب وإن كان قد حقق تقدما كبيرا على مستوى بعض المؤشرات كأمد الحياة عند الولادات الذي بلغ 76.1 سنة، وهو من المستويات العليا في العالم، وهو ما يجعله ضمن الدول المتقدمة في هذا المجال، إلا أن

المغرب يسجل نتائج هزيلة في مؤشرات أخرى متعلقة بالتربية، حيث يصل معدل سنوات الدراسة لكل مغربي خمس سنوات ونصف، الأمر الذي يفيد أن كل مغربي يفوق عمره خمسة وعشرين سنة قد درس في المعدل هذه الفترة الزمنية. ومن المؤشرات الأخرى التي يسجل فيها المغرب درجة متدنية هي نسبة الساكنة المستفيدة من معاشات الشيخوخة، حيث لا تتجاوز 39.8%. ويسجل المغرب أسوأ النتائج بالخصوص، على مستوى الخدمات الصحية والتعليم، إذ تصل نسبة الحرمان في مجال الصحة 55.4% ونسبة 32.5% في مجال التعليم.

إن كل هذه المؤشرات تجعل من المغرب يعاني خصاصا ملحوظا على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية المقدمة للسكان. وهذا الخصاص الكبير يجعل الساكنة التي تعاني منه معرضة بشكل قوي للفقر والهشاشة، حتى وإن كانت مستويات دخلها لا تصنفها ضمن الفئات الفقيرة. وهذا أيضا ما يؤكد مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يسجل بدوره ضعفا كبيرا في مجالات الصحة والتعليم⁽¹⁾.

إذا كانت المندوبية السامية للتخطيط تقرأ ارتفاع ما تخصصه الأسر من دخلها لمصاريف التعليم والصحة على أنه مؤشر على ارتفاع مستوى الدخل، مقابل ما تخصصه الأسر للتغذية (راجع الفصل الثالث من هذه الدراسة)، فإنه يمكن قراءته على نحو مختلف. هنا يعتبر الباحث السوسيولوجي حسن قرنفل أن هذا الارتفاع دليل على الضغط الكبير الذي أصبحت تعاني منه الأسر في مجالي التعليم والصحة، حيث إن تردي الخدمات التي تقدمها المؤسسات التابعة للدولة في المجال، لم يترك من حل أمام الأسر إلا تخصيص جانب هام من مواردها المالية لتعليم أبنائها في القطاع الخاص وتطبيب أفرادها في المصحات والمستشفيات الخاصة. وعليه، حتى وإن بدا الفقر النقدي في تراجع وارتفعت معدلات الإنفاق الأسري أو الفردي، فإن ذلك ليس دليلا على تحسن

¹ - د. حسن قرنفل: أصوات الفقراء، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2020، ص 36-37.

الأوضاع، خاصة وأن النسبة العامة للفقر النقدي، كما بين الأستاذ حسن قرنفل، لا صاحبها إحساس بالطمأنينة والتطور بالنسبة لجزء كبير من السكان، حيث ما زال كثير منهم يعتقد أن الوضعية لم تتحسن، بل إنها تسوء أكثر فأكثر⁽¹⁾، خاصة أما الارتفاع المتزايد لتكاليف العيش في عالم معولم.

لقد صارت في هذا العالم الآلة الإعلامية الغربية والأمريكية على وجه الخصوص، والشركات العملاقة، والصور واللوحات والوصلات الإشهارية ومراكز التسوق الكبرى هي من تصنع نمطا من الحياة بات فيه المواطنون أكثر إحساسا بالعزلة والحرمان، خصوصا كلما ضعفت قدرتهم على ولوج هذا النمط الحياتي المعولم، إضافة إلى تنامي الوعي بحق الذات في الاستلذاذ بمنافع وخيرات العصر بعيدا عن قيم القناعة والبركة التي كانت مؤسّسة لنمط من العيش في مجتمع لم يعد قائما اليوم، وفي التحرر من كل أشكال الارتباطات القديمة، إذ المساواة والكرامة والحرية مداخل ضرورية لضمان عيش كريم، أو قل لهذا النمط من العيش المعولم الذي باتت كل أشكال التفاوت والاستغلال والاستبداد تهدده وتعوق سريانه بين الأفراد والشعوب، ولذلك كان الانتفاض والثورة عنوانا لهذا العصر، وكأني بالشعوب تردد بيت الشاعر أبو عامر، جد العباس بن مرداس السلمي: "لا نسب اليوم ولا حُلّة، اتسع الخرق على الراقع".

2- هوية الحركة:

غالبا ما يكثر الحديث عن الهوية في سياق التحولات العميقة والهزات الكبرى التي تشهدها المجتمعات البشرية، والأزمات التي عرفتها الدول الوطنية المنبثقة عن الاستعمار وتبعات حركة العولمة اليوم، إذ "الهوية شيء فردي وجماعي، يتمظهر بكيفيات وقوة

¹ - نفسه، ص 31.

متباينة حسب الظروف" ⁽¹⁾. وأما حالات تبلورها الشديدة في سياق التحولات الكبرى، والبحث من طرف الناس عن معالم طريق فقد نجدها عند الحركات الاجتماعية، سواء كانت كبيرة أم صغيرة. ولذلك، ظل الارتباط حميميا بين الهوية والحركات الاجتماعية بحيث سيجعل آلان تورين من مبدأ الهوية شرطا ضروريا لتعريفها. هذه الهوية قد تكون طبقة أو شريحة اجتماعية، مقابل تحديد هوية خصم تتجه نحوه الحركة بمطالبها. ولما باتت الحركات اليوم ترفض أن تُعرف استنادا إلى مقولات الطبقة أو مؤسسات التمثيل السياسي من أحزاب ونقابات بعد أن فككتها العولمة وأضعفت قدرتها في التعبير عن مطالب باتت تتجاوز حدود الدول الوطنية، فإنها صارت تتمرد على كل وصاية أو هيئة تمثلها أو تقودها وتمنحها، بالتالي، هوية.

في هذا السياق نجد قول الباحث والديپلوماسي البريطاني "كارن روس" معبرا: "ثمة نسائم ثورة في الأجواء، وهي ليست محصورة في الشرق الأوسط. لعلنا قد وصلنا إلى أحد منعطفات التاريخ الذي يصبح فيه التغيير الأساسي العميق ممكنا، مع تنبه الناس إلى المظالم الشديدة، ولكن أيضا إلى عجز الإدارة الراهنة. في صدى لنظرية تحول البراديغم لدى توماس كون، بات الأنموذج القديم للسياسة والاقتصاد يبدو باليا، وغير ملائم أكثر فأكثر، ثمة أنموذج جديد يطرق الباب بقوة... لابد من ابتكار نظام جديد، وقد تجلت بعض ملامحه بوضوح في حديقة زاكوتي المنهاتنية في مركز المدينة (منهاتن)، حيث تمركزت احتجاجات "حركة احتلوا وول ستريت". وبدلا من أي تراتبية، تتخذ القرارات من قبل المحتجين بالتوافق والإجماع. كل من يرغب في الكلام يحصل على فرصته. كل مساء تعقد "جمعية عمومية" للمحتجين. ليس ثمة قادة، ولكن الأمور منظمة" ⁽²⁾. لقد

¹ عبد الله حمودي: الحداثة والهوية، سياسة الخطاب والحكم المعرفي حول الدين واللغة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2015، ص 203.

² كارن روس: الثورة بلا قيادات، كيف سيبادر الناس العاديون إلى تولي السلطة وتغيير السياسة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: فاضل جتكر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 446، مارس، 2017، ص 222-223.

باتت الحركات اليوم تُعرّف بكونها حركات بلا قيادة، ولعل في هذا التوصيف ما يعكس هويتها، وإذا كانت كل هوية، في تطورها وتصوراتها تستند إلى منظومة من الرموز تكون لها بمثابة بطاقة تعريف، فهل يمكننا العثور، في وثائق الأرضية التأسيسية لحركة 20 فبراير⁽¹⁾ وفي شهادة المشاركين في البحث، على رموز تعيننا على تحديد هويتها، أو نتخذها مسالك لقراءة بطاقة تعريفها؟ وإلى أي حد يمكننا اعتبارها حركة بلا قيادة؟

كان لميلاد حركة 20 فبراير بالمغرب وقع كبير، ليس على المستوى السياسي فقط، بل حتى على المستوى الأكاديمي والإعلامي أيضا، إذ واكبت مظاهرات حركة 20 فبراير الاحتجاجية تغطية إعلامية متواصلة وطنيا ودوليا، وأيقظت معها (أي هذه الحركة) حرقه السؤال والرغبة في الفهم والتحليل. لكن الملاحظ أن هذا الاهتمام قلما صاحبه عناية بحثية بوثائق ميلاد الحركة، لأن معظم الكتابات التي انشغلت بسؤال التأسيس اكتفت بالتركيز على مطالب أو شعارات الحركة بعد نزولها الفعلي للشارع العام يوم الأحد 20 فبراير 2011، وأغفلت بذلك محطات أساسية تؤرخ للنقاشات الأولية التي خضعت لها الوثائق التأسيسية للحركة⁽²⁾، بل إن بعض الكتابات أعطت الانطباع بأن مطالب الأرضية التأسيسية جاءت دفعة واحدة، ولم تطرأ عليها أي تغييرات، والحال أنها خضعت لترتيب زمني، يحيلنا على التعديلات التي جرت عليها، وفي نفس الوقت إلى النقاشات الدائمة التي صاحبتها، في أفق بلوغ نوع من الإجماع عليها والتوافق حولها بين كافة مكونات الحركة⁽³⁾. فما هي إذن هذه الوثائق وما أهم مضامينها؟

¹ - أنظر ملحق الأطروحة. ولمزيد من التفصيل حول هذه البيانات وما تعلق بها، فيما بعد، من بلاغات مختلف الهيئات والتنظيمات الداعمة للحركة أو الراضية للانضمام إليها، يمكن العودة إلى ملحق "حركة 20 فبراير، محاولة في التوثيق"، الصادرة عن "الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2015.

² - نستثني من هذا الحكم الدراسة التي أنجزها الباحث محمد همام تحت عنوان: جدلية الدين والعلمانية في الحراك الاجتماعي المغربي، حركة 20 فبراير أنموذجا. أنظر: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، مرجع سبق ذكره، صص 657-693.

³ - الحبيب استاتي: الحركات الاحتجاجية بالمغرب، حالة حركة 20 فبراير، سبق ذكره، ص 333.

2. 1 بوح الوثيقة:

الوثيقة الأولى:

بتاريخ 27 يناير 2011، صدرت وثيقة تحمل عنوان "البلاغ التأسيسي لحركة حرية وديمقراطية الآن"، وهي الوثيقة الأولى في تاريخ الحركة، حيث كانت دعوة صريحة إلى الخروج والتظاهر يوم 20 فبراير في كل المدن المغربية، وذلك أمام العمالات أو الولايات، وتمثيلات السلطة المركزية.

جاءت مقدمة هذه الوثيقة لتشرح الأسباب الداعية للتظاهر، وهي: "مطالبة المؤسسة الملكية بإحداث التغييرات الضرورية في النظام السياسي بما يمكن كل فئات الشعب المغربي من حكم نفسها، وإحداث قطيعة حقيقية ونهائية مع ممارسات الماضي، والاستفادة من خيارات البلاد، وتحقيق التنمية الشاملة للجميع".

أما أهم المطالب الواردة في هذه الوثيقة فيمكن حصرها في النقاط التالية:

- حل البرلمان والحكومة والأحزاب التي ساهمت في ترسيخ الفساد السياسي.
- إلغاء الدستور الحالي وتعيين لجنة تأسيسية من الكفاءات النزينة لوضع دستور جديد يعطي الملكية حجمها الطبيعي.
- تعيين حكومة مؤقتة تقوم بالتدبير المؤقت، في انتظار وضع الدستور، وتوافق الهيئات والفعاليات النزينة من كافة فئات الشعب على ما يجب القيام به، في إطار التعاقد المجتمعي الجديد بين الملكية والمجتمع.
- القيام بإجراءات فورية حقيقية وملموسة للتخفيف من معاناة الشعب المغربي، وإحداث صندوق عاجل للتعويض عن البطالة.

يتبين من هذه الوثيقة، من حيث طبيعة المطالب التي تنادي بها أنها مغرقة في العمومية وغير إجرائية، إذ هي لا تقترح مسالك للتعيين ولا شروطا ومعايير ناظمة له ولمنطق التوافق الذي تراه الوثيقة أفقا لتغيير الأوضاع بالمغرب. من جهة أخرى، نجد استعمال الوثيقة لمصطلحات: "النزاهة"، "التوافق"، "الفساد السياسي" يجعل منها وثيقة معيارية تتهل من معجم الأخلاق أكثر من نهلها من معجم السياسة بما هو معجم الممكن، لا المثال. وإذا ما أضفنا مطلب حل البرلمان والحكومة والأحزاب المساهمة في الفساد السياسي، دون تحديد لهذه الأحزاب، مع تعيين حكومة مؤقتة، فإننا نجد هذه الوثيقة ما تزال مشدوهة لما يجري في تونس ومصر على الخصوص، إذ التصور العام الذي يحكم هذه الوثيقة لأفق التغيير من حيث لغته ومداخله يجعل منها، في تقديرنا، رجع صدى لمجريات الأحداث الثورية في عديد من البلدان العربية خاصة تونس ومصر. أما الباحث محمد همام فيقرأ مطالب هذه الوثيقة على أنها لا تبعد، في مصدريتها عن الجهات الرسمية؛ أحزابا أو جمعيات، أو حتى جهات في الدولة، خاصة وأن لغتها لا تخلو من تودد إلى المسؤولين من أجل القيام بإجراءات فورية حقيقية وملموسة⁽¹⁾.

لكن الجدير بالذكر في هذه الوثيقة هو أنها لم تطرح أفقا ثوريا لتغيير الأوضاع في المغرب وإن كانت، فيما ذهبنا إلى أنها رجع صدى للهزات ومجريات الوقائع الثورية في تونس ومصر على وجه الخصوص؛ إذ ظلت ورقة مرجعية بأفق إصلاحية، خاصة من خلالها رهانها على عدم المطالبة بتغيير نظام الحكم في المغرب، وعدم توجه الحركة فيما بعد، من خلال مطالبها وشعاراتها، إلى الملك على وجه الخصوص، اللهم مطالباتها بتغيير وجه الملكية من دستورية إلى برلمانية، ولعل هذا ما كانت تعنيه الوثيقة بوضع دستور جديد يعطي للملكية "حجمها الطبيعي".

¹ - محمد همام: جدلية الدين والعلمانية في الحراك الاجتماعي المغربي، حركة 20 فبراير أنموذجا، مساهمة ضمن: حركة 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، سبق ذكره، ص 672.

📌 الوثيقة الثانية:

بتاريخ 30 يناير 2011، صدرت وثيقة ثانية تحت عنوان "الأرضية التأسيسية لحركة 20 فبراير من أجل الكرامة... الانتفاضة هي الحل"، وحملت توقيع "سليم ماضي" (الاسم المستعار للمدون والناشط فتح الله الحمداني) حسب ما تم تداوله على الموقع الاجتماعي فيسبوك، وهي من استعمل عبارة "شباب 20 فبراير" لأول مرة. وقد تضمنت الوثيقة مطالب سياسية وأخرى اجتماعية، نذكر منها:

- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.
- تعيين حكومة انتقالية تتناط بها مهام اتخاذ مبادرات عاجلة من أجل التخفيف من حدة الأزمة الاجتماعية بخفض الأسعار والزيادة في الأجور وفتح صندوق عاجل للتعويض عن البطالة، وتشغيل حاملي الشهادات المعطلين فوراً بدون قيد أو شرط.
- إلغاء دستور 1996 وتهيئ الظروف لانتخاب هيئة تأسيسية من طرف الشعب تتناط بها مهام إعداد دستور يعرض لاستفتاء يقوم على أسس حديثة تأخذ فيه الملكية شكلها الحديث كرمز لوحدة الأمة، دون صلاحيات تنفيذية أو تشريعية أو قضائية.

يبدو من لغة ومطالب هذه الوثيقة أنها تطوير للوثيقة الأولى؛ أو سعي نحو إنضاجها بالتركيز على مطالب محددة ومسالك "واضحة" للإخراج. هكذا، فعوض لغة التعيين التي جاءت بها الوثيقة الأولى، تتحدث هذه الوثيقة عن الانتخاب كآلية للتدبير السياسي الديمقراطي، كما أن استعمالها لمفهوم سياسي دقيق هو "الهيئة التأسيسية المنتخبة"، ومطالبتها بملكية برلمانية على نحو واضح يجعل منها وثيقة مكتوبة بنفس يساري، أو قل بلغة أحزاب اليسار التي تشكل فيها، هذه اللغة وتلك المطالب، قاعدة صلبة يقف عليها خطاب الكثير من أحزاب اليسار. وإذا ما أضفنا لها تلك المطالب الاجتماعية المتعلقة بخفض الأسعار والمطالبة بالرفع من الأجور والتعويض عن البطالة

وتوظيف حاملي الشهادات دون قيد أو شرط، نكون أمام وثيقة سعت إلى تجاوز الوثيقة الأولى بإنصاج شروط "الانتفاض" سياسيا واجتماعيا، طبعا على مستوى الخطاب. خطاب لا يخلو من مفارقة؛ إذ بقدر ما تدعو الوثيقة إلى مجموعة من المطالب الكفيلة بتحقيق تغيير أو انتقال ديمقراطي، استنادا إلى معجم ديمقراطي (انتخاب، دستور، هيئة تأسيسية...)، بقدر ما نجد فيها، في نفس الوقت، ما يهدم هذه اللغة، وينم عن برغماتية وفئوية في تصورهما لمداخل التغيير، فأن تطالب الوثيقة بتوظيف بدون قيد أو شرط، وهو المطلب الذي طالما نادى به جمعية حاملي الشهادات المعطلين، فهي تهدم مبدأ الكفاءة وتكافؤ الفرص أمام القانون الذي هو أساس الممارسة الديمقراطية، ويضعنا أمام وثيقة كتبت بمداد التسويات بين مختلف القوى المتدخلة في صياغة الوثيقة، ويجعلنا أمام ثقافة باتت توجه الفعل والممارسة الاجتماعية لمختلف الفاعلين الاجتماعيين اليوم، وهي ثقافة مبنوثة في ثنايا العقلية المغربية. إنها ثقافة "الهمزة" و "كل واحد يضرب على عرامو"؛ ثقافة تعكس فيضا من البرغماتية السلبية والأناية المفرطة التي تبقى فاضحة وواضحة مهما تلبست بمفاهيم الديمقراطية والحدثة السياسية. ولعل هذه العقلية، وما تقرضه ثقافة "الوزيعة" من صراع، خارج منطق قوانين التنافس والصراع الديمقراطي، هي ما سيضعف الحركة فيما بعد، ويكون من بين أهم أسباب ضمورها.

📌 الوثيقة الثالثة:

تناول النشاط المغربي على الفيسبوك وثيقة سميت "الأرضية التأسيسية لحركة الشعب يريد التغيير" ونشرت باسم مجموعة "الشعب يريد التغيير"، وحملت عنوان "لماذا المطالبة بالتغيير؟"، وتميزت بإشارتها لمطالب جديدة منها:

- الاعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية وثقافة وطنية.
- التنصيص على سمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الداخلية.

- وضع دستور من طرف مجلس تأسيسي منتخب بشكل ديمقراطي ونزيه، أو أية هيئة مماثلة قبل عرضه على استفتاء شعبي وديمقراطي نزيه.
 - التنصيص على الحقوق والحريات الأساسية والمساواة الكاملة بين المرأة والرجل.
 - حذف الفصل 19 من الدستور والتنصيص على أن الدولة المغربية دولة مدنية تضمن حرية العقيدة.
- نلاحظ في هذه الوثيقة أنها جاءت بدون تاريخ أو توقيع. إنها وثيقة مجهولة المصدر، بالرغم من أنها كانت الوثيقة الأكثر رواجاً في مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصاً الفيسبوك⁽¹⁾. ولعل ما يثير الانتباه في هذه الوثيقة هو اقتحام المكون الثقافي والحقوقى بشكل بارز لجملته المطالب التي سبق أن عبرت عنها الوثيقتين، الأولى والثانية، وذلك من خلال المطالبة بإعطاء اللغة الأمازيغية مكانتها، والاعتراف بها كلغة وطنية ومساواتها مع اللغة العربية، دستورياً، مع إشارتها إلى رمز الثقافة والنضال الأمازيغي المجاهد عبد الكريم الخطابي. ومن بين ما حرصت عليه هذه الوثيقة أيضاً، نجد، التنصيص الدستوري لسمو المواثيق والعهود الدولية على القوانين الداخلية، وضمان الحقوق والحريات والمساواة الجندرية، والمطالبة بـ "دولة مدنية" حيث الفصل الحقيقي بين الدولة والدين؛ دولة تجعل من صون الحريات العقدية أساس مشروعيتها، لا أن تبني هذه المشروعية على ما هو ديني وتمارس بالتالي تضيقاً على حقوق المواطنين في اعتناق ما يرونه مناسباً لمعتقداتهم ورؤيتهم لذواتهم وللعالم.

¹ - بين 5 يناير و5 أبريل 2011، فتح 590960 مغرباً حساباً على الفيسبوك. وهذا ما خول المغرب المرتبة الرابعة بالنسبة للدول العربية الموجودة في شمال أفريقيا، وصارت مرتبته بعد تركيا بـ 3645649 مشتركاً، ومصر بـ 1951690 مشتركاً، والمملكة العربية السعودية بـ 845620 مشتركاً. وبذلك أصبح لدى 3203440 مغرباً حساباً على الفيسبوك، أي ما نسبته 12% من المستعلمين في المنطقة العربية. أنظر: Dubai School of Government, Arab Social Media Report, vol. 1, no. 2 (May 2011). أوردته "محمد همام: جدلية الدين والعلمانية في الحراك الاجتماعي المغربي، سبق ذكره، ص 675.

بعد تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، سيتم سحب هذه الوثيقة، لتبقى صفحتها على الفيسبوك بعنوان "الشعب يريد التغيير". ويبدو من الوثيقة هذه أنها تعمدت المزج بين البعد الإيديولوجي للإصلاح، وبين اللغة اليومية (الشعبوية) المتداولة. ويرى الباحث محمد همام في أن هذه الوثيقة قد استعملت مصطلحات قاسية بجمولة أخلاقية وإيديولوجية في حق الدولة ومؤسساتها؛ مثل "الحكومة الفاسقة"، و"الماфия المخزنية" و"التعليم الرديء"، و"الكروش الجشعة" (البطون الجشعة)، و"المنحرفين جنسياً"؛ في إطار ما تناولته وسائل الإعلام المغربية من "شذوذ" بعض المسؤولين جنسياً. كما يلاحظ قارئ هذه الوثيقة توظيف مصطلحات سياسية واقتصادية ذات أصول مرجعية ماركسية؛ مثل "التفاوت الطبقي"، "الكادحين"، "بناء اقتصاد وطني متحرر من الامبريالية"، و"اقتصاد الربيع" ⁽¹⁾.

هذه الشبكة المفاهيمية التي تنهل من الفلسفة الماركسية بحيث تبدو معها الوثيقة وكأنها بيان إيديولوجي، يراها محمد همام كافية لافتراض أن حزب النهج الديمقراطي هو من يقف وراء ترويج هذه الوثيقة الملتبسة، خاصة وأن نشطاء حركة 20 فبراير المحسوبين على جبهة اليسار انتقدوا، أكثر من مرة، هذا الحزب، واتهموه بالترويج، داخل الحركة، لخطاب غامض وملتبس، والتحريض داخل مكونات يسارية من داخل الحراك، خصوصاً ضد الحزب الاشتراكي الموحد، بدعوى أن أرضية الحركة هي تصوره وطرحه السياسي. لكن ورقة "الشعب يريد التغيير" تبدو أقرب، دائماً بحسب محمد همام، إلى خيال النهج الديمقراطي ولغته السياسية. فالفقرة التي تتحدث فيها الوثيقة عن الدستور وكيفية صياغته تكاد تكون مشابهة لوثيقة أخرى سبق لحزب النهج الديمقراطي أن أصدرها قبل الحراك، منذ 7 ماي 2005، بعنوان "ورقة حول الدستور"، ما يجعل الوثيقة "الشعب يريد التغيير"

¹ - محمد همام: نفسه، ص 675.

أقرب إلى هذا الفصيل، وأبعد من مرجعيات الفصائل الأخرى، خصوصا العدل والإحسان⁽¹⁾.

افتراض محمد همام لوقوف حزب النهج الديمقراطي وراء تسريب هذه الوثيقة وسحبها بعد تداولها نجده، بالرغم من قوته، افتراض ينظر للوقائع بعين واحدة، خاصة إذا علمنا أن أسلوب تسريب الوثائق بدون توقيع ليس أمرا حصريا لحزب النهج الديمقراطي. فعلى مستوى الشكل، نجد أن جماعة العدل والإحسان قد وضعت يوم 4 فبراير 2011، على موقعها الإلكتروني، وثيقة غير موقعة بعنوان "قبل فوات الأوان"، تضمنت مجموعة من المطالب الاجتماعية والسياسية، وعبرت فيها عن دعمها للحراك في تونس ومصر، وتنبأت باكتساح موجة الربيع العربي للمغرب أيضا، وورد فيها: "سقط الوهم الذي يريد البعض تسويقه على أننا لسنا كالأخرين، وأننا في مأمن من هذه الانتفاضات". كما دعت الوثيقة النظام إلى "الكف عن سياسة تحنيط الدين ومحاولة اختزاله في طقوس ومسميات فارغة وحصار الدعوة، لأنها سياسة فاشلة في ظل إصرار الشرفاء والدعاة المخلصين في هذا البلد". أضف إلى ذلك، توظيف الوثيقة لتوصيفات معيارية من قبيل "الحكومات الفاسقة"، الشذوذ الجنسي "يجعل من فرضية وقوف العدل والإحسان وراء ترويح هذه الوثيقة أمرا ممكنا، حتى وإن شربت لغة هذه الوثيقة "المشبوهة" من معين المعجم الماركسي، فنحن هنا أمام صراع للتموقع والقيادة تشد فيه كل الوسائل والأسلحة، ولا مجال فيه للقيم وادعاء الطهرانية. وأيا يكن من أمر الجهة المسربة لهذه الوثيقة، فنحن على يقين من أننا أمام رغبة في قرصنة فرصة الربيع العربي، وتوظيف مطالب الشباب في تصريف قناعات وحسابات مع النظام على حساب مطالب، أو قل أحلام فئة عريضة من مجتمع ضامان ينتظر فرصة تروي عطشه إلى الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

¹ - نفسه، ص 677.

لل وثيقة الرابعة:

بتاريخ 6 فبراير 2011، نشرت وثيقة تحمل عنوان "مطالب الشعب المغربي-النقاط 20 الملحة"، وحملت توقيع مجموعة فيسبوكية تسمى "حركة التغيير"، ومن بين مطالبها العشرين نجد:

- تغيير نمط الحكم من ملكية دستورية إلى ملكية برلمانية.
- انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور شعبي وديمقراطي جديد.
- التنصيب في الدستور على سلطة الشعب ورمزية المؤسسة الملكية.
- أن يتم التنصيب دستوريا على انتخاب رئيس الوزراء من طرف الشعب انطلاقا من أغلبية برلمانية مسؤولة أمام ممثلي الشعب.
- إنابة مهمة تشكيل حكومة مسؤولة أمام البرلمان لرئيس الوزراء.

هذه المطالب وأخرى داعية لإحداث صندوق الرعاية الاجتماعية، وتوفير السكن المجاني لأبناء الشعب من محدودي الدخل والمعدمين، وتعميم التغطية الصحية والتعويض عن البطالة، والتركيز على العمال، وإعادة مصادرة الأراضي الفلاحية التي استولى عليها المعمرون الجدد، والتي تم انتزاعها مؤخرا من الفلاحين الصغار، سواء أراضي الجموع أو الملكيات الخاصة، وإعادة توزيعها على أصحابها من الفلاحين الصغار بدون أرض، ومدّهم بكل ما يحتاجونه من مساعدات ومنح بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي للبلد، وإلغاء خوصصة القطاعات الاجتماعية... إلخ، تجعل قارئ الوثيقة يدرك أن البعد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي شكل أرضية صلبة لهندستها، وأن طبيعة هذه المطالب، واللغة التي وظفت للتعبير عنها تجعل بصمة التوجه اليساري مدموغة على وجه هذه الوثيقة.

نداء اليوتيوب:

بتاريخ 13 فبراير 2011، أصدر نشطاء الحركة بالرباط نداء عن طريق فيديو نشر على موقع يوتيوب تحت عنوان "شكون حنا؟" ⁽¹⁾ يدعو المغاربة للخروج يوم 20 فبراير، وقد عرف النداء انتشارا على الصعيد الوطني والدولي. وهذا نص النداء:

" أنا مغربية، وسأخرج يوم عشرين فبراير، لأنني أريد مغربا يسع الجميع، بلا احتقار أو تمييز. أنا مغربي، وسوف أخرج يوم العشرين من فبراير لكي يكون كل المغاربة متساوين في الحقوق. أنا مغربي، وسأخرج في العشرين من فبراير لكي أتمكن من الحصول على وظيفة بدون أن أدفع أية رشوة. أنا مغربية، وسأنزل يوم عشرين فبراير لأنني أريد تعليما مجانيا وغير خاص لمن يملك المال فقط. أنا مغربي، وسأخرج يوم عشرين فبراير لكي أدافع عن حق كل مريض في تطبيب مجاني وبلا وساطات. أنا مغربية، وسأخرج يوم عشرين فبراير لأنني أود دراسة لغتي الأمازيغية، التي أريدها أن تكون والعربية في مرتبة واحدة. أنا مغربي، وسأخرج يوم عشرين فبراير ضمانا لحقوق العمال وحتى لا يبقى هناك أي استغلال. أنا مغربي، وسأنزل يوم عشرين فبراير لأنني أريد الحرية والأمان في بلدي. أنا مغربي، وسأخرج يوم عشرين فبراير حتى لا يبقى الناس تحت رحمة سكن صفيحي. أنا مغربي، وسأخرج يوم عشرين فبراير حتى لا يبقى البوليس مستمرا في إذلالنا. أنا مغربية، وسأخرج يوم عشرين فبراير لمحاربة الفساد المستشري في البلاد. أنا مغربي، وسأخرج يوم عشرين فبراير لمحاسبة ناهبي المال العام الذين خربوا البلاد. أنا مغربي، وأنا أيضا سأخرج يوم عشرين فبراير، لأننا نريد دستورا شعبيا ديمقراطيا. سأخرج يوم عشرين فبراير لأحتج، وأزيد في احتجاجي أكثر، لأن غلاء المعيشة بات قاهرا، وكلما خرجت في تنسيقية منددة بالغلاء يتم قمعي دون معرفة سبب

¹ - شكون حنا أو من نحن؟ شريط فيديو من دقيقتين وست ثوان تم تنزيله على موقع يوتيوب بتاريخ: 2011/2/14، وشوهد في 2017/2/20، في: <http://bit.ly/1SFK1yR>

ذلك. هل أنا في بلدي وأواجه بالقمع؟ أخرج في مسيرة احتجاجية سلمية وأقابل بالعنف؛ ففوات القمع تقمعي أكثر مما يقمعي غلاء المعيشة وقلة ذات اليد. هذا قمع مبالغ فيه".

يمكن اعتبار هذا الفيديو بمثابة بطاقة تعريف لحركة 20 فبراير، وإن كان من إنجاز نشطاء الحركة بالرباط، أو تنسيقية الحركة بالرباط التي ظلت بمثابة دينامو الحركة في مختلف المحطات (إصدار البيانات، التفاعل مع الإعلام، عقد الاجتماعات التوجيهية والتقريرية، توجيه النداء لقيادات الفعاليات النقابية بمناسبة عيد الشغل... إلخ) التي مرت منها الحركة منذ انطلاقها إلى حين أفولها، طبعاً مع وجود تنسيقيات أخرى فاعلة مثل تنسيقية الدار البيضاء ومراكش، وطنجة، لكنها لم ترق لمستوى تأثير تنسيقية الرباط.

تضمن الفيديو جملة مطالب تتوزع على ثلاثة حقول: الحقل الاجتماعي، ويتعلق الأمر بالمطالبة بعمومية الخدمات الاجتماعية ومجانياتها وعدم خصوصتها، مثل التعليم والصحة، والقضاء على كل أشكال الميز والاستغلال والظلم الاجتماعي، وتحسين شروط الحياة وجودتها، ومحاربة الاحتكار وغلاء المعيشة. والحق السياسي، ويتعلق الأمر بالمطالبة بدستور شعبي ديمقراطي، ثم الحقل الحقوقي الذي صبت فيه معظم المطالب من قبيل المطالبة بالعدالة والمساواة وربط المسؤولية بالمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب ومحاربة الفساد، ورفض القمع والحكرة، والقضاء على الاستغلال والرشوة والزيونية والمحسوبية، والمطالبة بدسترة الحقوق الثقافية والاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغية جنباً إلى جنب مع اللغة العربية.

تصهر الديمقراطية كل هذه المطالب كما يُصْهَر الحديد داخل فرن على مستوى عال من الحرارة. حرارة الحاجة إليها أذابت الحدود بين الجنسين والأعمار كذلك، فإلى جانب الشباب من الذكور نجد شابات يعبرن عن رغبتهن في الخروج للاحتجاج يوم 20 فبراير، مثلما نجد امرأة تبدو في عقدها السادس تصر على الخروج للاحتجاج رفضاً لغلاء المعيشة وتنامي الحكرة والقمع الذي لا تبصر عينه كبيراً ولا صغيراً، امرأة ولا رجلاً، شاباً ولا شيباً، كما أذابت سلطة التعريف بالانتماء إلى طبقة أو قبيلة أو مدينة أو مهنة، اللهم

سلطة التعريف بالانتماء للوطن الذي ينبغي أن يسع الجميع. من هنا يمكن اعتبار هذا الفيديو بمثابة نداء من أجل الحق في المواطنة. كما يعكس هذا الفيديو الإيمان بسلطة الافتراضي وثقل العالم الرقمي في الحشد والتعبئة وممارسة نوع من المواطنة الناشطة التي تدفع بالديمقراطية والتحول الديمقراطي من الأسفل نحو الأعلى بعد انكشاف زيف ديمقراطية الواجهة.

للوثيقة الخامسة:

بتاريخ 15 فبراير صدرت وثيقة⁽¹⁾ تحت عنوان "مسيرة 20 فبراير 2011 من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية"، وتحدثت عن "مبادرتنا، نحن مجموعة من النشطاء الحقوقيين والنقابيين، بتنظيم مسيرة بالرباط للمطالبة بالديمقراطية يوم الأحد 20 فبراير 2011". ومن بين مطالب هذه الوثيقة:

- إصلاح عميق للنظام السياسي بالانتقال إلى ملكية برلمانية يؤطرها دستور ديمقراطي يضمن للشعب المغربي حقه في أن يكون مصدرا للسلطة وممارسة سيادته كاملة عن طريق هيئات تمثيلية منتخبة انتخابا حرا ونزيها تنبثق عنها حكومة مسؤولة عن وضع السياسة العامة للبلاد، وتنفيذها في كافة المجالات.
- إقرار فصل حقيقي للسلطات.
- استقلال حقيقي للسلطة القضائية.
- تقنين شروط التداول الديمقراطي على السلطة.
- وضع مبادئ احترام الحريات العامة والفردية وحقوق الإنسان.

¹ - لا نجد في الوثيقة ما يشير إلى يوم صدورها، لكن الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في مؤلفه التوثيقي "حركة 20 فبراير: محاولة في التوثيق" يجعل من 15 فبراير تاريخا لصدور هذه الوثيقة، استنادا إلى مصادره الخاصة، وعليه فقد اعتمدنا بدورنا هذا التاريخ بناء على معطيات مؤسسة الوسيط.

- تحرير الإعلام العمومي من وصاية الدولة، وجعله مرآة عاكسة لتعددية المشهد السياسي والثقافي واللغوي المميز للمجتمع المغربي.

إذا كانت هذه الوثيقة لا تخفي الحزن الذي كفلها والجهة المتبنية لمطالبها، وهي جهات حقوقية ونقابية، فإنها بالمقابل ظلت كتومة من جهة هوية هذه الجهات والقوى النقابية والحقوقية. لكن براءة متأنية لمضامين الوثيقة تستلهم تقنية اشتعال الضوء وانطفائه، كما في السينما، على جدلية العتمة والنور، وجدلية الانسداد والانبلاج في مقاطع محددة من الوثيقة، قد تهدينا سبل هوية الإطار الحقوقي والنقابي الداعي لمسيرة 20 فبراير في هذه الوثيقة.

لا يخفى على أي متتبع لمسار ونضالية الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وقوفها الدائم وحرصها على الدفاع عن حقوق الإنسان، ومن ذلك دعمها لعدد من الحركات الاحتجاجية (الدعم اللوجستي، توفير مقر الجمعية لعقد الندوات وفصح الخروقات، الترافع أمام المحاكم كطرف مطالب بالحق المدني، تنصيب محامي الجمعية طرفاً ضمن هيئة دفاع معتقلي الاحتجاجات وضحايا شطط السلطة، فصح الخروقات القانونية الممكنة حدوثها عند فض الاحتجاجات...)، مثلما لا يخفى على من خبر دفعات الجمعية تركيزها على قضايا محددة أكثر من غيرها، واستعمالها لقاموس خاص يمنحها لونا خاصا يميزها عن باقي هيئات الطيف الحقوقي بالمغرب، خاصة وأنها الجمعية الأكثر نشاطا وفاعلية في المشهد الحقوقي بالمغرب، إذ تعتبر أكبر جمعية حقوقية ذات رصيد نضالي كبير في المغرب.

هكذا، فالدفاع عن حرية الصحافة وتبني ملفات الصحافيين المعتقلين في قضايا الرأي، والاعتقالات التعسفية، ووصف محاكمات النشطاء الحقوقيين بالصورية، واستعمال عبارة الانتهاكات الجسيمة، والقمع العنيف لاحتجاجات الحركات الحقوقية السلمية، وعموم المواطنين الذين تضطروهم ظروف حياتهم القاسية للاحتجاج، على حد تعبير الوثيقة، هي

إشارات تعيينا على رسم ملمح خاص معبر عن هوية هؤلاء النشطاء الحقوقيين والنقابيين نعتبرها، بناء على هذه الملاحظات، صادرة عن هذه الجمعية الحقوقية التي يعلم فيها المطلعون على عقود الزواج السرية، أحيانا، بين النقابي والحزبي في المغرب، أنها ذرع حقوقي لحزب النهج الديمقراطي الذي لم تغب بصمته، هو أيضا، في صياغة هذه الوثيقة التي هي بمثابة تعبئة للخروج يوم 20 فبراير احتجاجا على تردي الأوضاع بالمغرب، خاصة بمدينة الرباط.

للـ الوثيقة السادسة:

أعلنت المجموعات الثلاث الأولى (حركة حرية وديمقراطية الآن، حركة الشعب يريد التغيير، وحركة 20 فبراير من أجل الكرامة... الانتفاضة هي الحل) الاندماج فيما بينها، فأصدرت بتاريخ 15 فبراير 2011 بيانا عنونته ب "بيان موحد من حركات التظاهر يوم 20 فبراير 2011 بالمغرب". وهي وثيقة ⁽¹⁾ مركزة تقدم خلاصة للمطالب الواردة في الأرضيات الثلاث المؤسسة. وقد صيغت في فقرة واحدة من الفقرات الثلاث للوثيقة، جاء فيها "... التظاهر السلمي يوم 20 فبراير 2011، يهدف إلى المطالبة بإحداث التغييرات الدستورية والسياسية العميقة والجذرية التي تنقل المغرب نحو نظام ملكي برلماني لا يتصادم مع إقرار دولة الديمقراطية والمؤسسات المنتخبة بكامل صلاحياتها، والقضاء المستقل عن أي سلطة سوى سلطة القانون الأسمى، في إطار مجتمع موحد يعطي لجميع الثقافات والجهات حقها من الاعتبار، وتوزيع عادل للثروات وإنهاء اقتصاد الريع والامتيازات والاحتكارات، ومحاربة الفساد بكل أشكاله من جذوره السياسية والقانونية

¹ - لا نجد في هذه الوثيقة أيضا ما يشير إلى يوم صدورها، لكن الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في مؤلفه التوثيقي "حركة 20 فبراير: محاولة في التوثيق" يجعل من 15 فبراير تاريخا لصدور هذه الوثيقة، استنادا إلى مصادره الخاصة، وعليه فقد اعتمدنا بدورنا هذا التاريخ بناء على معطيات مؤسسة الوسيط.

والاقتصادية، كما هو منصوص في بيانات وأدبيات جميع الحركات الداعية إلى التظاهر".

يتضح من خلال هذه الوثيقة أنها خطاب في أخلاقيات النضال أكثر مما هي دعوة للالتفاف على مطالب الحركة والخروج للاحتجاج من أجل تحقيق "التغيير المنشود". فبعد رص الصف بين الحركات الداعية للتظاهر يوم 20 فبراير، أو قل القوى الفاعلة في الحركة بما هي قوى متصارعة، أو مختلفة، على أقل تقدير، من حيث تقديرها للأوضاع وشكل وسقوف المطالب المتبناة من طرف كل فريق؛ ذلك أن عبارة "بيان موحد" تحيل ضمناً على وجود اختلافات سابقة ورؤى متباعدة اقتضت الضرورة التقريب بينها والتواضع حول صيغة جامعة لما تفرقه الإيديولوجيا والمصالح، على نحو يسمح بتقوية الجبهة الداخلية لمواجهة ما ستسميه الحركة بقوى الفساد والاستبداد. وبعد التواضع على خيار السلمية أفقا للنضال والاحتجاج، وجعل مطلب الديمقراطية، والملكية البرلمانية، والعدالة الاجتماعية والمجالية، والقضاء على كل ألوان الفساد أرضية للتظاهر وسقفاً له، ستوقع هذه القوى على ميثاق شرف يعتبر أن أي محاولة للخروج عن هذه الأرضية، أو الركوب عليها، أو خذلانها لا يعدو أن يكون انتهازية تعبر عن أصحابها لا عن مواقف الحركة، أو توظيفاً من الخارج (أي من طرف المخزن أو الأجهزة الرسمية على حد تعبير الوثيقة) بغرض إضعاف الحركة وتفكيك وأواصر وحدتها.

للـ الوثيقة السابعة:

بتاريخ 14 فبراير صدرت الوثيقة السابعة ضمن أرضيات مطالب حركة 20 فبراير، وحملت توقيع "شباب 20 فبراير"، وجاءت عبارة عن بيان صاغه مجموعة من النشطاء بمدينة الرباط. وقد تضمن البيان مجموعة من المطالب السياسية والاجتماعية نذكر منها: "دستور ديمقراطي شكلاً ومضموناً يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، وحل الحكومة والبرلمان،

وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تخضع لإرادة الشعب، وقضاء مستقل ونزيه، ومحاكمة المتورطين في قضايا الفساد واستغلال النفوذ ونهب خيرات الوطن، والاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، والاهتمام بخصوصيات الهوية المغربية، لغة، وثقافة، وتاريخا، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي، ومحاكمة المسؤولين... قصد الاستجابة لتطلعات عموم أحرار هذا الوطن العزيز، وتوفير شروط العيش الكريم..."

على عكس الأرضيات والبيانات الثلاث السابقة، فقد تم الإعلان عن بيان "شباب 20 فبراير" في ندوة صحفية نظمت بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط بتاريخ 17 فبراير 2011، حيث تم الإعلان رسميا عن أرضية مطالب الحركة، بحضور أعضاء من المكتب المركزي للجمعية وبعض نشطاء الحركة، ويتعلق الأمر بأسماء الخلفي وتهاني مضماض.

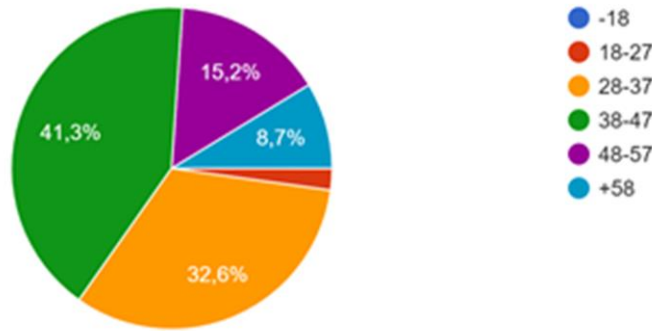
تتقاطع هذه الوثائق جميعها حول تشخيص الوضع القائم بالبلاد، وما يتسم به من "هيمنة اقتصاد الريع والرشوة، وتفتيش الفساد..." مقترحة، للخروج من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إقرار دستور جديد، وحل البرلمان، وإسقاط الحكومة، واحترام حقوق الإنسان، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وإيجاد حلول ناجعة لمحاربة الهشاشة الاجتماعية، وإدماج خريجي الجامعات وحاملي الشهادات العليا في أسلاك الوظيفة العمومية. واعتبرت الوثائق، بمختلف أشكالها وصيغها، أن المدخل الأساسي للضغط من أجل تحقيق تلك المطالب يتم عبر التظاهر السلمي⁽¹⁾.

¹ - أنظر في هذا الصدد النسخة الرقمية من التقرير الذي أعدته مؤسسة: الوسيط من أجل من الديمقراطية وحقوق الإنسان، حركة 20 فبراير: محاولة في التوثيق، 2015، ص 19.

2.2 ما تقوله المتغيرات الاجتماعية للمشاركين:

بمجرد قراءة بصرية بسيطة للشكل أسفله، يتبين بشكل واضح غلبة الفئة العمرية ما بين 28 و 47 سنة على مجموع أفراد العينة المشاركة في البحث بنسبة 73.9%. وإذا علمنا أن حركة 20 فبراير قد مر عليها اليوم ما يقرب العشر سنوات، فإن أفراد هذه العينة كانوا يتحركون، آنذاك، داخل نطاق عمري يتراوح ما بين 18 و 37 سنة، وإذا علمنا أيضا أن أفراد هذه العينة كانوا من العناصر النشيطة في حركة 20 فبراير، فإن هذه النسبة تؤكد بقوة الميتم الشبابي لحركة 20 فبراير الذي ما فتئ نشطاء الحركة يصرون على توصيف حركتهم به، وكذلك شأن عديد من الكتابات التي حاولت دراسة الحركة من منظورات مختلفة. (الشكل المتعلق بالسن).

السن



إن مفهوم الشباب هنا لا يشير فقط إلى لحظة عمرية تقاس بعدد السنوات، وتعكس مرحلة من الزمن البيولوجي للفرد، فهو بهذا المعنى لا يعدو أن يكون مجرد كلمة، وتحديده على هذا المقاس يتضمن عسفا كبيرا، مادام أننا لا نعلم متى تبدأ الشيخوخة مثلما لا نعلم متى يبدأ الغنى. إن مفهوم الشباب يشير في الحقيقة إلى علاقات وأدوار

ومواقع اجتماعية، أكثر مما يحيل إلى فئة عمرية أو اجتماعية ⁽¹⁾. وإذا كان الغنى بناء اجتماعيا وموضوع صراع اجتماعي، فذلك شأن مفهوم الشباب أو الشيخوخة؛ إنهما بناء اجتماعي وليس مجرد معطى بيولوجيا. في هذا الإطار يشير بورديو، من خلال جورج دوبي، إلى الكيفية التي كانت تُحدّد عن طريقها سن الشباب عند فئة النبلاء في القرون الوسطى الأوروبية، وكونه موضع مناورة من طرف الساهرين على الإرث، الذين "كان عليهم أن يمددوا عمر شباب النبلاء قصد تمكينهم من التمتع بحق التركة" ⁽²⁾. لكن هذه التركة ليست مادية فقط، بل هي أيضا اجتماعية وسياسية.

في هذا الاتجاه، لا يرى الأستاذ عبد السلام بنعبد العالي، وهو يقرأ واقع انتفاضات الربيع العربي من منطلق مفهوم الشباب، في عبارة "لقد هرمنا" التي ترددت كثيرا غداة "الثورة" التونسية اعترافا بسن أو ما شابه ذلك، بل تسليما للمسؤولية، وبالتالي تنازلا عن سلطة ودعوة إلى مراجعة تقسيم العمل وتوزيع الأعمار وتقسيم السلط كلها، و"السلط" العمرية على وجه الخصوص، ذلك التقسيم الذي رُكن إليه مدة غير قصيرة.

"لا عجب إذن أن يتواتر الحديث عن الشباب، وبالخصوص عن الهرم منذ أن اندلعت أولى الانتفاضات العربية، ما دامت تلك الانتفاضات كانت نحتا لم يتقدم له مثل لتوزيع مغاير للسلط السياسية والاجتماعية... والعمرية. مع الانتفاضات إذن، وبفضلها، غدا "الشباب" صيغة حيوية ودلالة سياسية، لا شريحة عمرية. بهذا المعنى كانت كل كثرة بشرية ساخطة شابة؛ فالانتفاضات تمخضت عن طبيعة "الكائن الشبابي"، بما هو كذلك: انفعال وتمرد ومغامرة وفرادة وانسلاخ عن كل فكر قطيعي وتوحد موهوم" ⁽³⁾. وحتى لو نُظر لمفهوم الشباب من زاوية العمر كتجل بيولوجي لتحولات الذات في الزمن، فلا ينبغي

¹ - Pierre Bourdieu : « La Jeunesse n'est qu'un mot », dans : Question de Sociologie, Paris, Minuit, 1984, p. 143.

² - Ibid. p. 143.

³ - عبد السلام بنعبد العالي: الشباب: التشبيك وثقافة التواصل والتغيير السياسي، ضمن، الانفجار العربي الكبير، في الأبعاد الثقافية والسياسية، سبق ذكره، ص 76-77.

نسيان كون علاقة الفرد بالعمر انبناء ثقافي واجتماعي، وليست فقط علاقة تماه أو تعبيراً ما عن مؤشر ديموغرافي محض. من هنا، لا يكون التحديد الرمزي والعملي لوزن الأعمار في المجتمع فعلاً مقبولا دائماً، بل هو رهين بالصراع الاجتماعي، إنه نتاج علاقات السلطة، وما تفرضه من معايير لكل شريحة عمرية. وإذا كان من الصعب، في نظر محمد فلوبار، مجارة بورديو في نفي موضوعية الظاهرة الشبابية وواقعيتها في المجتمعات الحديثة بدعوى اللاتجانس الاجتماعي لفئات الشباب، وعلاقة ذلك بالتوزيع اللامتكافئ للخيرات المادية والرمزية بين الشرائح الاجتماعية، فإنه مع ذلك محق (أي بورديو) في "اعتبار العمر رأس مال مدمجاً"، بمعنى أن عمر الفرد يرمز إلى مكانته وكفاءته، كذلك كونه معطى بيولوجيا يخضع للتوظيف والاستغلال⁽¹⁾.

سيغتني مفهوم الشباب أكثر عند اقترانه بمفهوم الجيل، خاصة بعد الانتقاضات الطلابية لماي 1968 بفرنسا، وبمجملة الحركات الاجتماعية والاحتجاجية التي شهدتها العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة. وكان من نتائج هذا القرن ولادة مفهوم الجيل السياسي الذي صار أداة علمية لدراسة السلوك السياسي للشباب. هذا الجيل السياسي هو نتاج "تفاعل بين قوى تفرزها ظواهر دورات الحياة عندما تنشأ زمرة تتمتع بوعي جيلي في ظل ظروف تاريخية متغيرة وترد الفعل إزاء مجتمع مخيب لآمالهم، وذلك بالتعبئة من أجل تحقيق التغيير السياسي"⁽²⁾. هذا التعريف شامل يجمع بين عوامل ثلاثة هي في تفاعل مستمر فيما بينها: تأثير دورة الحياة (الخصائص السيكولوجية والاجتماعية لمتغير المرحلة العمرية)، تأثير الانتماء إلى زمرة معينة تقتسم التجارب الاجتماعية نفسها وتشارك في الوعي بها، وتتبنى أنماط سلوك ومواقف معينة،

¹ - محمد فاو بار: أدوار الشباب الجديدة وسياسات الدولة في الإدماج في المغرب بعد حراك 2011، ضمن، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، تحرير: عبد الفتاح ماضي، عبده موسى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2019، ص 556.

² - Richard Braungart & Margaret Braungart, « Les Générations Politiques », in : Générations et Politique, (dir) Gerte, Jean & Pierre Favre, Paris, Presses de l'université de Laval, 1989, p. 38.

وتأثيرات الفترة أو المرحلة، ويقصد بها الاحداث التاريخية وما ينتج عنها من تحولات اجتماعية وثقافية (1).

وإذا كان جان فرانسوا سيرينيلي يؤكد على أهمية المقاربة الجيلية في تحليل البنيات والفاعلين الجماعيين في الحقل السياسي، خاصة في ما يتعلق بالأحزاب السياسية (2)، فإن مغالي بومازا ترى أن عامل الانتماء الحزبي والعمل السياسي ليسا بمحددتين كافيتين لتعريف مفهوم الجيل السياسي. وإذا كانت السياسة في معناها الواسع تشمل مختلف مجالات الفعل النضالي، فإن مفهوم الجيل السياسي يصير أداة إجرائية لدراسة مختلف المناضلين والناشطين. في هذه الحالة يجب الانتباه إلى أن هناك تمييزا بين الجيل المناضل والجيل السياسي (3).

وحيث إن تحديد الجيل السياسي يفترض الانتماء إلى زمرة معينة، فإن هذه الأخيرة لا يكتمل معناها عند فرانسوا سيرينيلي إلا بوجود حدث مؤسس (événement fondateur) ذي تأثير واسع (4). هذا ما يسميه بيير فافر الحدث المؤلّد (Générateur). أي "الإشكالية التاريخية السائدة التي تولد جيلا معيناً وتمنحه ذاتيته وتحدد معاصره وتشكل ذاكرته الجماعية" (5). إلى هذا الحد يحق لنا التساؤل: هل يصدق مفهوم الجيل السياسي على شباب حركة 20 فبراير؟ وأي حدث في تاريخ المغرب الراهن يمكن اعتباره حدثاً مولداً لهذا الجيل؟ ما هي الملامح المشتركة بين زمرة شباب حركة 20 فبراير، والتي بإمكانها منحنا صلاحية اعتبار هؤلاء الشباب جيلاً سياسياً؟

¹ - Ibid, p. 6.

² - المنجي الزاوي: الخلفية النظرية لمفهوم الجيل وتطبيقاته في علم اجتماع الشباب، ضمن، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، سبق ذكره، ص 100.

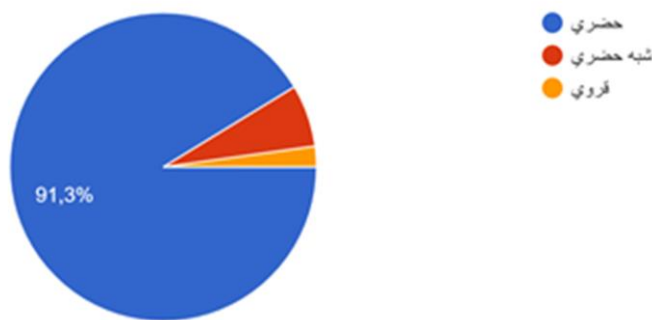
³ - Magali Boumaza : Les Générations Politique au prisme de la comparaison, Quelques propositions théorique et méthodologiques, Revue internationale de politique comparée, vol. 16, no 2, 2009, p. 195.

⁴ - المنجي الزاوي: الخلفية النظرية لمفهوم الجيل وتطبيقاته في علم اجتماع الشباب، سبق ذكره، ص 101.

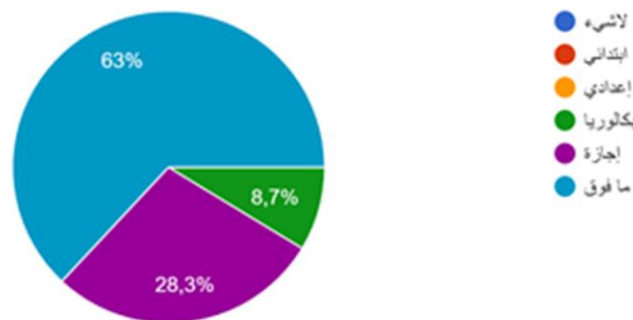
⁵ - Pierre Faver : De La Question Sociologique des Générations et la difficulté à la résoudre, in ; Génération et Politique, op.cit., p. 301.

ما يطفو على سطح الشكليات أسفله، يعكس بوضوح أن جيل شباب حركة 20 فبراير جيل متعلم وحضري بامتياز. فمن حيث المستوى الدراسي نجد أن أغلبية أفراد عينة البحث ذات مستوى جامعي عال. 63% منهم بمستوى دراسي ما فوق الإجازة، مقابل 28.3% بمستوى الإجازة، و8.7% بمستوى البكالوريا. أما على مستوى وسط الإقامة فالأغلبية الساحقة لأفراد العينة تعيش في وسط حضري (91.3%).

وسط الإقامة



المستوى الدراسي



يرى آصف بيات في نمط التمدرس المنتشر في المناطق الحضرية، عاملاً أساسياً في إنتاج فترة الشباب وفي تمديد هذه الفترة؛ ففيها تكتسب المكنة، وتتشكل التوقعات، وينمو الوعي النقدي ويتقوى. إن المدن باعتبارها بوتقة للتنوع والإبداع والإيهام، توفر فرصاً للشبيبة لاكتشاف نماذج بديلة للدور والاختيارات، كما أنها تفتح الآفاق للتعبير عن الفردانية. إن وسائل الاتصال الجماهيري والفضاءات الحضرية والحدائق العامة، ودور الشباب، والمحلات التجارية الكبرى، والتعقيدات الثقافية، والساحات العمومية ونواصي

الشوارع المحلية (الأزقة) تقدم مجالات لتشكيل الهويات الجمعية والتعبير عنها. وهنا يمكن للجماهير المتفرقة من الشباب أن يشتركوا في خصائص عامة للتعبير عن مظاهر القلق المشتركة، والتأكيد على الحريات الفردية، وبناء هويات مخالفة وتأكيدا. إن الأفراد يمكن أن يبنوا هويات ويرتبطون بها عبر هذه الروابط والشبكات المقصودة كالمدارس والجامعات، ونواصي الأزقة والساحات العمومية، وجماعات الأقران، والمجلات الشبابية. ومع ذلك فإن الهويات تتشكل بالأساس عبر ما يسميه آصف بيات، ب "الشبكات السلبية" التي يعني بها صور التواصل التلقائية وغير المقصودة بين الأفراد المتفرقين، والتي يتم إقامتها من خلال الإدراك الضمني لمظاهر التشابه، والتي يتم التعبير عنها من خلال الظهور في الفضاء العام، أو بشكل غير مباشر من خلال وسائل الاتصال⁽¹⁾. ويسمح انفتاح الفضاء الحضري لمن هم أصغر سنا، بالانتماء إلى الجيل كهوية مشتركة من خلال الاحتكاك اليومي ومشاهدة الرموز الجمعية المتداولة واستدماجها وإعادة تصريفها في مواقف وسلوكات متعددة (القمصان والسرراويل وأساليب قص الشعر)، وأنماط الأنشطة والأماكن المرتادة (التردد على الفضاءات العمومية من مقاه ومحلات تجارية كبرى ونواد وملاعب رياضية ومساح عمومية، إلخ).

ما ينبغي الانتباه إليه، هنا، هو أن الجيل ليس أرضا تحدها حدود ثابتة، فالتناقل المستمر للإرث الثقافي خاصية أساسية للعلاقة بين الأجيال. فالجيل الجديد يكبر متأصلا في السلوكات والمشاعر والمواقف الموروثة التي يجري تناقلها بصورة واعية ولا واعية⁽²⁾. ولذلك، نجد كارل منهايم يلح على أنه لا وجود لمجتمع يعيش فيه جيل واحد إلى الأبد. فغياب جيل صاعد يبني على ما تركه الجيل السابق ويطور من هويته وثقافته، معناه توقف حركية المجتمع، وتحوله إلى فضاء للصراع حيث التواصل يصير مستحيلا. هنا

¹ - آصف بيات: الحياة سياسة، سبق ذكره، ص 247.

² - المنجي الزاويدي: الخلفية النظرية لمفهوم الجيل وتطبيقاته في علم اجتماع الشباب، سبق ذكره، ص 95.

يقول كارل منهايم: "لو لم تكن هناك أجيال جديدة في السياق الاجتماعي لأصبح التجديد مستحيلا. ولو لم يكن هناك تواصل لما أمكن تلافي الصدام" (1).

هذا التلاقح الثقافي الذي يزيد من ضمان استمرارية الهوية الجيلية بقدر ما باتت تضمنتها فضاءات التعلم من مدارس وجامعات ومختلف الفضاءات العمومية التي تميز الفضاء الحضري، بقدر ما أسهمت في تقوية رباطها مختلف وسائل الاتصال الجماهيري من مذياع وتلفاز، خاصة التلفاز الفضائي الذي يشتغل وفق نظام مفتوح مجاني (FTA) التي تبث مجانا إلى الهواء دون حاجة إلى أجهزة فك التشفير) الذي بدأ في الانتشار بالمغرب مع نهاية التسعينيات وبداية الألفية. ففي دراسة أجريت مؤخرا، فإن نسبة المنازل القادرة على متابعة قنوات التلفزة الفضائية من بين تلك المزودة بأجهزة تلفزيون، بلغت 89 في تونس، و86% في المملكة السعودية، و74% في سورية، و64% في المغرب، و38% في مصر. وقد زاد عدد قنوات التلفزة الفضائية المفتوحة المجانية من 100 في يناير 2004 إلى 450 في يناير 2009، وقدر هذا العدد ب 600 في سنة 2010 (2).

إلى جانب التأثير الكبير الذي بات يمارسه الإنترنت اليوم ومختلف مواقع التواصل الاجتماعي والأجهزة الرقمية المتطورة في فتح مسالك متعددة لبناء الوعي خارج الأطر التقليدية للإعلام الرسمي ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية على وجه العموم.

بناء عليه، يمكن القول إن جيل حركة 20 فبراير قد تشكل وعيه في كنف هذا التدفق الهائل والمتسارع للإعلام الرقمي ومنتجات الثورة المعلوماتية، ومنحه بالتالي سمة خاصة تكمن في التمرد عن كل أشكال التتميط الثقافي والضبط السياسي الذي كانت مفعولاته تمر، في هذا المستوى، عبر قنوات الإعلام التقليدي الخاضعة لسلطة الدولة، مثلما منحته أيضا الإحساس بالاستقلالية وحرية الاختيار. فالجمهور اليوم لم يعد مجرد مشاهد سلبي، يكتفي باستهلاك ما يقدم له إعلاميا، بل صار مشاركا في صناعة هذا

¹ - Karl Mannheim, Le Problème des Générations, Paris, Nathan, 1990, p.57.

أورده المنجي الزايري في: الخلفية النظرية لمفهوم الحيل وتطبيقاته في علم اجتماع الشباب، نفسه، ص 95.

² - جليبر الأشقر: الشعب يريد، سبق ذكره، ص 144.

الإعلام وموجها لبوصلته (إمداد القنوات الفضائية بصور وفيديوهات لأحداث معينة، كما كان يجري مثلا خلال أحداث الربيع العربي)، بل يذهب ريمي ريفيل إلى أبعد من هذا الأمر فيعتبر أن "الجمهور في ظل الإعلام الرقمي لم يعد يكتفي بالمشاركة المتزايدة في إعداد المعلومة: إنه يغير بالتالي طريقته الاستهلاكية؛ فكل واحد أصبح حرا في قراءة أو سماع أو مشاهدة ما يحلو له، حيث يريد ومتى يريد. وكل شخص يوطد علاقته مع الحدث باستعماله مختلف الوسائل التكنولوجية الموضوعة تحت تصرفه، والبحث المتزايد عن المعلومة التي يمكن الوصول إليها مجانا" (1).

وإذ تغدو المعلومة في عصر الرقميات قوة ضاغطة، فإن انفتاح شباب حركة 20 فبراير على تقنية الإنترنت وما تتيحه من قدرة على التدوين والولوج إلى المعلومة وثقافة اقتسامها (le partage)، بقدر ما جعله جيلا رافضا لكل أشكال الاستحواذ على السلطة وعدم توزيعها بما يضمن لهذه السلطة أداء ديمقراطيا يضمن لها شروط البقاء والاستمرارية، بقدر ما جعله أيضا جيلا له كفاءة في الحصول على المعلومة وتوظيفها بما يسمح بقلب موازين القوى ويعمل على إعادة توزيعها تبعا للمصالح وتوجهات الصراع السياسي. "هكذا غدت المعلومة قوة ذات تأثير كبير في تكوين الرأي العام، الذي يتدخل في الشأن السياسي، ويحاسب الحكام أو يطيح بهم، ويقرر مصائر بلدان، فيقود احتجاجات هنا، ويوقد فتيل ثورات هناك" (2). أوليس هذا ما صنعه جيل الشباب في الربيع العربي؟

وإذا كان الإعلام الفضائي والرقمي، ومختلف شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي قد أضعف بشكل كبير أشكال الارتباطات القديمة، وجعل هذا الجيل أكثر تحررا، مقارنة بالأجيال السابقة، فإنها منحتة أيضا القدرة على أن يعيش أحداثا ماضية،

¹ - ريمي ريفيل: الثورة الرقمية، ثورة ثقافية؟، سبق ذكره، ص 142.

² - عبد الرزاق أبلال: الافتراضي وتحولات الفعل السياسي، مجلة باحثون، العدد الأول، ملف، "شبكات التواصل الاجتماعي وصناعة الرأي العام: الثورة والثورة المضادة"، مارس 2017، ص 81.

ربما بنفس إحساس من عاشوها، أو أكثر. وإذا كان لابد من وجود حدث مؤسس أو مولد للجيل السياسي، فإننا نعتبر انتفاضة 1984 وما ارتبط بها من قمع وحشي لأجهزة النظام، والندوب العميقة التي تركها خطاب الملك الراحل الحسن الثاني في وجدان وذاكرة عديد من المغاربة، لما وصف المحتجين في مناطق الريف والشمال ومراكش بالأوباش، حدثاً مولداً لهذا الجيل السياسي الذي مثله شباب حركة 20 فبراير، إذ نجد جزءاً وافراً من أفراد العينة (41.3%) قد عاشوا هذا الحدث وانطبعت به ذاكرتهم ووجدانهم (نقصد الجيل الذي ولد مع بداية وأواسط السبعينيات)، وكذلك أحداث انتفاضة فاس الدامية (14 دجنبر 1990). وليس بغريب أن تنطبع هذه الأحداث في ذاكرة هذا الجيل، خاصة أحداث فاس التي قادها، في البداية، طلبة ظهر المهرارز بفاس، ومن ثم أهمية تجربة الحركة والنضال داخل صفوف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في الرفع من منسوب الوعي السياسي لهذا الجيل الذي هو في تلاحق مع من سبقه، حيث لا وجود لجيل منفصل كلياً عن باقي الأجيال الأخرى، كما بينا سابقاً.

قد يعترض أحدهم فيقول، إن انتفاضة 1984 بعيدة زمنياً، شيئاً ما، عما حدث في المغرب وباقي البلدان العربية من هزات وحركات احتجاجية وثورية، وأن الجيل المتأخر لم يشهد هذه الأحداث حيث كان ما يزال يعيش بداية طفولته الأولى؛ فمثلاً أسامة الخلفي الذي يقدم، إعلامياً، كواحد من أبرز نشطاء حركة 20 فبراير كان سنه آنذاك، أي سنة 2011 لا يتجاوز 23 سنة، أي أنه ازداد سنة 1988⁽¹⁾، ومن ثم فلم يعيش جيله لا انتفاضة 1984 ولا حتى انتفاضة 1990، وحسبنا أن نذكره بشعار لم ينفك شباب حركة 20 فبراير يرفعه، ويطلق عنان حناجره للصدح به عالياً. شعار يعبر بقوة عن أثر هذا الحدث، ويحيل إليه، في تشكيل ذاكرة هذا الجيل ووعيه بقيمة المواطنة وحرصه على تجذير ثقافة المواطن في خطاب الفاعل السياسي.

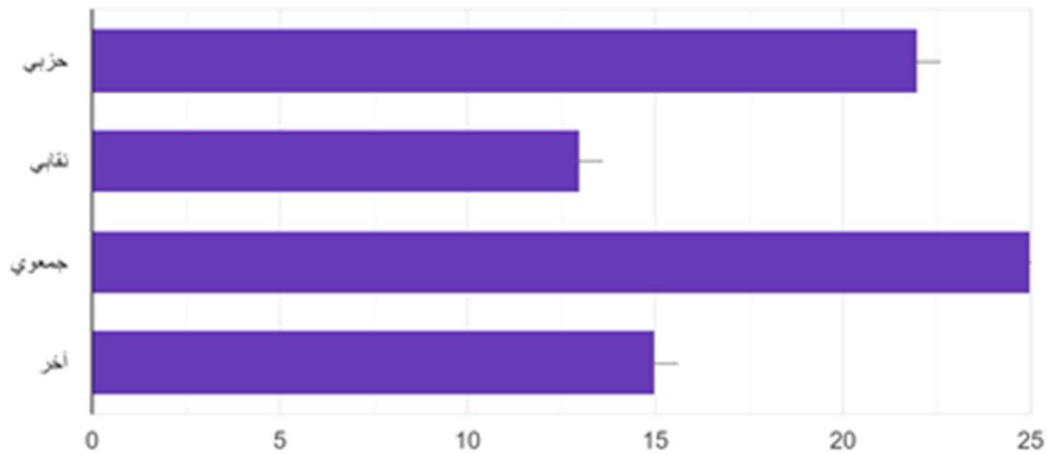
¹ - <https://www.youtube.com/watch?v=cc4i9ZK2i7A&t=99s>.

يقول الشاعر: "عاش الشعب عاش عاش، المغاربة ماشي أوباش". هذا الشاعر يعكس بشكل جلي ما تسميه كلودين أتياس دنفو "بصمة الزمن". وإذا كان التعرض للحدث شرطاً لتسمية الجيل بـ"السياسي"، فإن زمن التقنية بقدر ما سالت فيه الحدود بين الأوطان والطبقات، بقدر ما ذابت فيه أيضاً الحدود بين الأحداث والأجيال؛ بحيث يمكن اليوم وبمجرد كتابة كلمة "أوباش" والضغط على زر البحث بقناة اليوتيوب أن تطالعك كثير من مقاطع الخطاب الملكي للحسن الثاني الذي وصف فيه المحتجين بالأوباش. كما أن القول بضرورة عيش الحدث بشكل مادي ينطوي على حميمية مبالغ في شأنها تجاه نظرية الوعي كما صيغت في الفلسفة الكلاسيكية، بل سقوط في نفس الخطأ الذي وقع فيه فرويد لما اعتقد أن الوعي يتخذ فقط صورة إدراك حسي مباشر، ومن ثم لا يقوى على النفاذ لصور أخرى لانفعالات النفس، اعتبرها علامات على حضور اللاشعور بحسبه. إن الوعي بالذات وما يجري حولها من أحداث ووقائع لا يتم فقط على نحو مباشر وفعلي، فالذاكرة والخيال وقوة الوجدان مسالك أخرى لتجسد هذا الوعي لدى الإنسان كما بين إدموند هوسرل، ووعي هذا الجيل بالأحداث السياسية صار أكبر مما كان من قبل بفضل ما يتيح الإنترنت واليوتيوب ومختلف مواقع التواصل الاجتماعي من إمكانية الولوج لمعلومات ومعطيات حول أحداث ترتبط بالماضي وتعزز بذلك من الوعي بهذه الأحداث الماضية، خاصة وأن الوعي، كما يراه برغسون، سيروية تتساقط عبر الزمن. إنه حركة وصل بين ما كان وما سيكون، بين الماضي والمستقبل، وبناء المستقبل لن يتم إلا بالوعي بأعطاب الماضي والقطع مع ممارسات شبيهة له في الحاضر.

كما أن هذا الجيل له تكوين سياسي ورصيد نضالي، خاصة في المجال الجمعي (أنظر الشكل أسفله)، وهو ما يعكس نوعاً من الطموح نحو التغيير يسكن روح هذا الجيل. إن ظاهرة النشاطية، سواء في العمل السياسي أو الجمعي، تبرز عندما يشارك الشباب في قضايا متعددة: العمل الاجتماعي، الدعوة، البحث والتخطيط، التقييم والمشاركة في صنع القرار، القضايا البيئية، حملات التوعية، العدالة الاجتماعية،

الانضمام إلى الجمعيات الحقوقية والدفاع عن حقوق الإنسان، دعم قضايا اجتماعية وسياسية معينة بهدف إحداث التغيير الاجتماعي. ويلاحظ أن الجيل السياسي يتضمن أنماطا عدة من الحركات والبنى الشبكية، منها على سبيل المثال: حركات الشباب والطلاب المستقلة التي تسودها الروح الشبابية في القيادة والعضوية والأهداف، وفروع الأحزاب والقوى السياسية التي يظهر فيها تأثير القوى الشبابية وحضورها على نحو واضح. ويكون حضور هذه الكيانات والحركات مرتبطا بظهور جيل سياسي معين ذي خصوصية وهوية مشتركة تجعل التقارب بين أبناء الجيل أشد وأقوى في كثير من الأحيان من العلاقة بين جيل الشباب والأجيال الأكبر سنا في التنظيمات والحركات والأحزاب السياسية⁽¹⁾.

نوع الانتماء



ولا ينبغي لنا ونحن نسعى لتحديد بعض أهم ملامح هذا الجيل أن نغفل فرصة اعتلاء الملك محمد السادس سدة الحكم وقيادته لمجموعة من الإصلاحات السياسية التي

¹ - أحمد تهاامي عبد الحي: الحراك الجيلي في سياقات الانتقال الديمقراطي، مدخل نظري في المفاهيم والمقولات التأسيسية، ضمن، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، سبق ذكره، ص 52-53.

جعلت النظام يبدي مرونة أكبر في تعامله مع أشكال الاحتجاج واحتلال الفضاء العمومي، في اكتساب خبرة أكبر ومراكمة مخزون غني على مستوى أشكال الاحتجاج السلمي، خاصة بعدما أثبتت تجارب الجيل السابق ضعف فعالية العنف في انتزاع المطالب وتحقيق التغيير الاجتماعي وممارسة الضغط السياسي، ذلك أن العنف دوماً يصب في مصلحة الدولة ويمنحها شرعية ممارسة العنف أكبر بدعوى الحفاظ على الأمن العام. إنه جيل راكم من الخبرة ما يجعله أكثر وعياً بأهمية النضال السلمي في إحراج الدولة والضغط عليها من أجل انتزاع مطالب أكثر، وهو ما يعكسه الشعار الذي ظلت ترفعه حركة 20 فبراير وباقي الحركات الاحتجاجية التي جاءت بعدها "سلمية سلمية، لا حجرة لا جنوية" حتى عندما تجابه بعنف مادي من طرف القوى الأمنية. ولعل هذا الميسم الذي يميز شباب حركة 20 فبراير هو ما جعل سقف الاحتجاج أثناء الربيع العربي لم يصل لمستوى المطالبة برحيل النظام، وينقلب إلى ثورة دموية كما حدث في بعض البلدان العربية (ليبيا وسوريا نموذجاً).

وإذا كان لانفتاح النظام السياسي دور في تطوير وإنضاج شروط الاحتجاج وتنمية الوعي بأهمية الاحتجاج السياسي عند هذا الجيل، فإنه بقدر ما غذى آمال كثير من شباب هذا الجيل في التغيير السياسي والاجتماعي عبر مجموعة من الإجراءات والإصلاحات السياسية (التعديل الدستوري، الانفتاح على قوى المعارضة، طي ملف ماضي الانتهاكات الحقوقية الجسيمة، هيئة الإنصاف والمصالحة، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تعديل مدونة الأسرة ...)، فإن إجهاض تجربة التناوب، والعودة إلى تجربة الأحزاب الإدارية، وعودة القبضة الأمنية... إلخ، قد أطفأ فتيل الأمل بنفوس الشباب وجعل الخيبة والانكسار ملمحاً بارزاً لهذا الجيل الذي لم يتوان لحظة في الاستجابة لنداء الربيع العربي، وخرج كالطوفان للاحتجاج والتدديد بهذا الانكسار الذي كان وراءه انتقال ديمقراطي معطوب، رافعا شعارات تعبر عن هذا الانكسار وحاجة هذا الجيل لتغيير حقيقي ينشد قيم الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

3.2 ما يقوله الشاعر:

تُقرأ الانتفاضات والاحتجاجات من شعاراتها بمثل ما تقرأ من نتائجها السياسية والاجتماعية التي ولدتها. هذا تحصيل حاصل في تجارب التغيير، أو الحركات الاجتماعية في التاريخ الإنساني، وفي العالم المعاصر على نحو خاص. إذ الشعارات، في العادة، عنوانها الرسمي الذي يسمها، ويُعرّف بها، وبحدود ما تطلبه لنفسها وتسعى فيه. وإلى أن للشعارات وظيفة اجتماعية تعبوية وتحشيدية، لا غنى عنها في أي حراك شعبي، فإن من وظائفها أن تكثف المطالب، في جمل قصار كثيفة الدلالة، ويسيرة الاستعمال والترداد⁽¹⁾. لكن عملية استنتاج الشعارات ليست بالمهمة السهلة، وصعوبتها تأتي من كونها مدارا لمجموعة من الحقول المعرفية: التواصل، السيكلوجيا، السوسولوجيا، اللسانيات⁽²⁾.

من الناحية اللغوية، يمكن اعتبار الشعار "تعبير دعائي إعلامي مختصر ومثير للإعجاب"⁽³⁾. أما في الدرس اللساني، فالشعار بنية بلاغية قائمة بذاتها، يعده اللسانيون رسالة مكتملة بذاتها، وتعبير أو علامة بليغة المضمون، مكثفة الشكل، وسريعة الإبلاغ والإيصال. والشعار متى اتصف بالكناية الجيدة بات وسيلة تعبير جماهيرية متكاملة ومركزة. وفي المجال السياسي، تصوغ الجماعة الشعار، وتضعه بتصرف الجمهور المحتشد. وإذا كان الشعار يعرف بكيانه الشفاهي العفوي والكتابي الموثقين، وبقدرته الإبلابية المباشرة، فلا شك في أنه حمال أوجه، ويمتلك بنية لغوية تتشكل وفق رغبة مرسلها وفي ضوء إمكاناته اللغوية وخلفياته السياسية وقدرته الاستقطابية⁽⁴⁾.

¹ - عبد الإله بلقزيز: ثورات وخيبات، سبق ذكره، ص 176.

² - Aziz Mechouat : Le Mouvement du 20 février au Maroc, Identité, organisation et discours, op.cit. , p. 75.

³ - المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، ط2، 2001، ص 773.

⁴ - نادر سراج: الخطاب الاحتجاجي، دراسة تحليلية في شعارات الحراك المدني، تقديم: عبد السلام المسدي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2017، ص 110-112.

غير بعيد عن الدلالة اللسانية، نقرأ في مقدمة كتاب "الشعار، عشقي" ما ينبغي أن يكون عليه الشعار: "أن يصاغ في عبارة قصيرة حتى يسهل تذكره، مع إمكانية نظمه وفق إيقاع داخلي يعتمد القافية والجناس" ⁽¹⁾. أما أوليفي روبول فيعرف الشعار قائلاً: أسمى شعاراً كل صيغة مكثفة، سهلة الترداد، ومثيرة للجدل، وغالباً ما تكون مجهولة المصدر، تروم تحريك الجماهير استناداً إلى قوة أسلوبها وحمولتها العاطفية أو العقلانية" ⁽²⁾. ويشير إلى أن أصل الكلمة إنجليزي، حيث ارتحلت من مجال السياسة إلى عالم الإشهار، أما في اللغة الفرنسية فستنتقل من عالم الإشهار إلى مجال السياسة. لكنها سياسة موضوعة رهن إشارة الدعاية الجماهيرية ⁽³⁾.

يقوم الشعار إذن، بالنسبة للحركات الاحتجاجية بوظيفة تحريضية؛ فهو أداة لتعبئة الجماهير واستمالتها للمشاركة في الفعل الاحتجاجي عبر عملية إنتاج متدفقة للمعاني والمعتقدات المشتركة أو الموحدة التي تسكن مشاعر الألم والمعاناة؛ "فالمشاعر التي نحس بها والطريقة التي تظهر بها، والكيفية التي نعبر عنها جسدياً، كلها متجذرة في المعايير والعادات الضمنية للجماعة، إنها ليست تلقائية، بل خاضعة لمشاعر منظمة ومعبرة تجاه الآخرين، فهي تظهر على الجسد وعلى الوجه وفي الحركات والوضعية البدنية... إلخ، ولهذا فإن الحب، الألم، الإهانة، الفرح، الغضب... إلخ، ليست وقائع في حد ذاتها، ولا تتغير تلقائياً من مجموعة اجتماعية إلى أخرى، بل إن شروط بروزها ورمزيتها تجاه الآخرين تقتضي وجود وساطة ذات معنى.. والفاعل لكي يحس بعاطفة ما ويعبر عنها لأبد، بشكل ما، أن تنتمي إلى السجل الثقافي لجماعته" ⁽⁴⁾.

تأطير المظالم وإضفاء المعنى على تجارب الناس، عبر ربط المشاعر بالسجل الثقافي للجماعة هو ما تضمنه وظيفة الشعار. هذه الوظيفة التوسيطية لأبد منها لإنجاح

¹ - Jaubert, Marie-José : Slogan, mon amour, éditions, Bernard Barrault, 1985, p. 10.

² - Olivier Reboul : Le Slogan, PUF, Paris, 1975, p. 42.

³ - Idem, p. 14.

⁴ - دافيد لوبروتون: سوسيولوجيا الجسد، ترجمة: عياد أبلال وإدريس المحمدي، سبق ذكره، ص 101.

التعبئة وإطلاق شرارة الاحتجاج، ذلك أن وجود المظالم غير كاف لتحريك الجماهير وإشعال فتيل الاحتجاج، ولا حتى وجود فرص سياسية بعامل حاسم في اندلاع الاحتجاج، بل العامل الحاسم هو عملية التأويل للأحداث وللإمكانيات المتوفرة وللفرص السياسية بشكل يخلق الإحساس بالقدرة على الفعل ويقويه. "ليست الفرص بحد ذاتها هي التي تؤدي إلى الفعل، ذلك أنها قابلة لتفسيرات متعددة ومتضاربة، ولكن ما يؤدي له هو التمكن من تأويل الفرص وإضفاء معاني عليها بشكل يدفع للقيام بفعل محدد. من هذا المنظور، ستكون الثورة التونسية حدثت لأن النشاط تمكّنوا من أن يضيفوا معنى على حدث انتحار البوعزيزي بشكل جعل منه إطارا يعبئ المحايدين ويضعف المناوئين، ويعكس بشكل فعال الظلم الاجتماعي، والوضعية التراجيدية لعجز الفرد عن تغيير الظلم. وشكل شعار "ارحل" الإطار الذي نجح في تحويل هذا العجز إلى فكرة معبّنة قادت شرائح واسعة من الناس إلى الشارع حتى الرحيل الفعلي لابن علي" (1).

تتموقع الشعارات على هذا المستوى، فهي آلية للتعبئة وتحريك العواطف والرفع من منسوب الجرأة والشجاعة في تحدي الخوف الذي تمثله أدوات العنف التي تستعرضها الأنظمة (اقمعي وزيد اقمعي، ما بقيتيش كتخلعني)، وتشكيل الهويات الجمعية (شكون حنا، أولاد الشعب، شنو بغينا: الكرامة)، ومن خلال الشعارات أيضا، يدرك الناس حجم المظالم التي يعيشونها (فوسفاط وزوج بحورة، وعاشين عيشة مقهورة) والألام التي يتجرعونها نتيجة استئثار الفساد وطغيان الاستبداد (واهايا واهيا واللي حاكمينا مافيا، وشعلوا فينا العافية)، ويعبرون من خلالها أيضا، عن وعيهم السياسي بأنهم أصل السلطة ومدارها وليس الحاكم وأسرته وحاشيته (عاش الشعب)، وحرصهم على احترام كرامتهم وصونها؛ فالشعوب لا تحيا بالخبز وحده، بل بحفظ كرامتها التي لا تقبل التقادم (عاش الشعب عاش عاش، المغاربة ماشي أوباش)، واحترام أشكال تعبيراتها ما دامت لا تهدد

¹ - عبد الحي مودن: الرجة الثورية العربية على ضوء نظرية الثورات والاحتجاجات، ضمن، أسئلة حول انطلاق الربيع العربي، سبق ذكره، ص 33-34.

النظام العام ولا تلحق أضراراً بممتلكات الغير، كما تعكس وعيهم في أن النظام ليس مجرد أشخاص قد يرحلون، بل هو أسلوب وطريقة في الحكم ينبغي أن تستجيب لإرادة الشعوب (إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر، ولا بد لليل أن ينجلي، ولا بد للقيد أن ينكسر).

إن الشعار له قدرة كبيرة على تأطير الأحداث والتجارب والعواطف وتأويلها وفق مرجعية دلالية منتجة لمشاعر السخط والتضامن والاحتجاج، ومشكلة لهوية جامعة لأعضاء الحركة. يرى دافيد سنو وبنفورد في هذا الصدد "أن خاصية التأطير يمكن الفاعلين الاجتماعيين من التعرف على المظالم وصياغة الهويات الجمعية، وتمنحهم القدرة على تفسير وتحويل الفرص بغرض خلق الحركات الاجتماعية. إن التأطير يكثف العالم الموجود هناك بواسطة نظام تشفير لمختلف الأشياء والأوضاع والأحداث والخبرات ومجمل الممارسات التي تجري في محيط الإنسان، حاصراً أو ماضياً" (1).

نظرياً، غالباً ما تقاس قوة حركة اجتماعية ما بقدرتها على تعبئة الجماهير وحشد قدراتهم على التحدي والمواجهة في إطار برنامج نضالي ومطالب مشتركة، وخصم تتجه إليه الحركة بمطالبها. في هذا المستوى توفر الشعارات للباحث أداة تحليلية للخطابات الاحتجاجية على نحو يمنحه القدرة على رصد التفاعلات الحاصلة بين الفاعلين في الحركة، وتعيين الخصم الذي تتجه إليه الشعارات، وفك شفرات الاحتجاج ومعرفة الخلفيات الثابتة وراءه، ومن ثم القدرة على تعريف الحركة وتحديد هويتها.

في دراسته لحركة 20 فبراير، يرى الباحث عزيز مشواط أن شعارات الحركة يمكن تحديدها ضمن خمس وحدات: 1- شعارات تعبر بها الحركة عن ذاتها وتستفتح بها مظاهراتها، 2- شعارات سياسية، 3- شعارات منددة بالفساد والقمع، 4- شعارات سوسيو-اقتصادية، 5- شعارات مهاجمة للمخزن. وهي شعارات تغذت من الظروف الاجتماعية

¹ - كيت ناش: السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، سبق ذكره، ص 240.

الداخلية ومن تأثير "عدوى" الربيع العربي ⁽¹⁾. ومع انطلاق التظاهرات الاحتجاجية لحركة 20 فبراير ⁽²⁾ وامتدادها على ربوع الوطن، سيزداد منسوب الشعارات التي نجد أنها مهما تعددت وتنوعت إلا وتصب في شعار بات علامة مميزة لحركة 20 فبراير، واحتل موقعا سبوعيا ضمن لائحة شعاراتها، ونقصد هنا شعار: "حرية، كرامة، عدالة اجتماعية".

(أ) الحرية:

إن الحرية عند الإنسان هي بمنزلة الروح للجسد، فلا جسد بلا روح، وإلا سمي جثة، ولا حياة بلا حرية؛ فطالما ردد الأحرار أنه ليس بالخبز وحده يعيش الإنسان، ولن تجد في تاريخ النضال البشري أكثر مطلباً نُشِدَ وشعاراً رُفِعَ أكثر من مطلب و شعار الحرية. ويرى عبد الله العروي في كلمة حرية أنها أكثر كلمات القاموس السياسي استعمالاً عند عرب اليوم، وحتى الكلمات التي تنافسها في الذيوع، مثل استقلال وديمقراطية وتنمية، تستعمل في الغالب مرادفة لها بحيث لا نكاد نجدها إلا ملتصقة بها وموضحة لها ⁽³⁾.

يطرح شعار الحرية هنا كمسلمة لا تحتاج إلى تبرير أو تأصيل، يقول الفرد: أنا حر ويعني أنه حر حيث يريد الحرية؛ يكفي التعبير عن إرادته ليكون حراً بالفعل، تقول الطبقة أو الجماعة أو الأمة: أنا حرة، وتعني لا بد أن تكون حرة لأحقق أهدافي وأؤكد هويتي. لا محل في هذا المستوى للمطالبة بالتبرير. التبرير هو التقرير والتأكيد. إن الحرية هنا وسيلة لتحقيق هدف معين: تطور أمة، تكسير القيود، التعبير عن حق الذات

¹ - Aziz Mechouat : Le Mouvement du 20 février au Maroc, Identité, organisation et discours, op.cit. , p. 79-80..

² - حسب تصريح وزير الداخلية، همت المظاهرات الأولى ليوم الأحد 20 فبراير 2011، 53 عمالة وإقليم. أنظر بهذا الصدد، حركة 20 فبراير، محاولة في التوثيق، قسم الملحق، سبق ذكره، ص 20.

³ - عبد الله العروي: مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط4، 2008، ص 6.

في الوجود والاختلاف (باي باي زمن الطاعة، هذا زمن الممانعة). يوجد إذن دافع للمطالبة بالحرية، وهذا الدافع هو المبرر للمطالبة⁽¹⁾.

لعل المطالبة بالحرية التي رفعها المحتجون في حركة 20 فبراير، تجد مبررها في سياسة التخويف والتضييق على الحريات وقمع الاحتجاج السلمي⁽²⁾ تحت ذريعة باتت غير مقنعة (اشتراط الحصول على ترخيص يكفل حفظ النظام العام)، خاصة لما تقوم الدولة بخرق نفس المبدأ وهي تغض الطرف عن بعض المسيرات والمظاهرات المشبوهة من حيث مجهولية الجهة المنظمة لها (نذكر على سبيل المثال: المظاهرات المنددة للحركة التي كان ينظمها ما سمي "الشباب الملكي" في 2011، والتي لم تخل من اعتداءات كانت تجري أمام أعين السلطات الأمنية تجاه نشطاء الحركة، مسيرة ولد زروال بالدار البيضاء سنة 2016). هذه السياسة التخويفية والتضييق على أبسط الحقوق الدستورية ليست وليدة اليوم؛ فهي تعود لعقود طويلة تشكل صعيدا واحدا يقف عليه المواطن المغربي والعربي على حد سواء. في هذا الصدد يقول أحمد شراك: "لقد رفع الإنسان العربي شعار الحرية ضدا على الخوف الذي استبد به منذ فترة طويلة، حيث استطاع الاستبداد أن يغرس الخوف في داخل وجدان الإنسان العربي، إلى حد القول، بأن كل إنسان عربي كان يحمل شرطيا في داخله يمنعه من القول، ومن التعبير، وهذا الشرطي الداخلي كان يشككه حتى في أقرب الناس إليه، فهو يتألم، ولا يتكلم، فهو يشعر ولا يجهر، ذليل، خنوع، مروّض، رعية، قطيع.. وما شئت من التوصيفات، إلا أن الثورات

¹ يرى عبد الله العروي أن في هذا أصل كثير من المفارقات، يظن البعض أن الوعي بضرورة الحرية دليل على وجود الحرية. في الواقع هو دليل على صحة شعار الحرية، لأن رفع شعار الحرية يعين بالفعل على تحقيق أهداف معينة، وتصبح تلك الأهداف عند تحقيقها أسبابا ومبررات للمطالبة بالحرية. لكن ليس في هذا أدنى دليل على ممارسة الحرية ولا حتى على إمكانية تلك الممارسة. أنظر: عبد الله العروي: مفهوم الحرية، سبق ذكره، ص 6-7.

² يمنح الدستور (2011) بيد فصله التاسع والعشرين للمواطنين حق الاجتماع والتجمع والتظاهر السلمي، ويقيدها، بشكل كبير جدا، بيد القانون التنظيمي الذي ما يزال مشدودا لظهير 1958 للحريات العامة، استنادا إلى شروط وإجراءات مسطرية تؤول في الغالب إلى رفض الترخيص أو تعليقه، خاصة لما يتعلق الأمر بالتظاهر ضد الدولة وسياساتها. انظر في هذا الصدد الفصل الثالث والثاني عشر من قانون الحريات العامة.

العربية، ولعل، هذه خاصية نموذجية من خصائصها، قتلت الخوف واقتلعت من النفوس والعقول.. ولقد عبرت كثير من الشعارات على هذه الحالة سواء في المغرب، أو تونس أو مصر، وغيرها من بلدان الحراك العربي" (1).

إن الحرية جذر كل الحقوق، وشرط لكل تنمية وديمقراطية حقيقية تقطع مع كل أشكال الرقابة والتضييق على الحريات التي تبدأ من الحريات الفردية في أبسط تجلياتها (الحق في التعبير والاعتقاد دون خوف من ملاحظة أو تلفيق تهمة... إلخ) إلى أعلاها وهي حق المشاركة في تدبير الشأن العام دون تزوير أو ضغط أو شراء للذمم أو توظيف للنخب، وحق نقد السياسات والفاعلين العموميين دون خوف من متابعة قضائية، أي ممارسة حق المواطنة بشكل فعلي، كامل وغير منقوص.

لقد عملت التحولات الاجتماعية والثقافية، والسياسية أيضا، التي عرفها المجتمع المغربي منذ الاستعمار إلى اليوم على تغيير تمثلات الحرية لدى جيل اليوم وإنضاج شروط الوعي بها، وإن كانت هذه التمثلات لا تعكس في العمق وجود تعارض أو صدام- قد يطفو على السطح- بين جيل الآباء وجيل الأبناء، إذ هي تعبير عن سيورة بناء الذات وفق قيم المواطنة (هي مواطنة كوزموبوليتانية في ظل العولمة والانتشار الهائل والمتدفق باستمرار لوسائل الاتصال والتكنولوجيات المتطورة)، "فما اكتسبه الجيل السابق بعد جهد ونضال يصير عند الجيل الحالي شيء معطى أو حق طبيعي منذ الولادة" (2). وعليه فالمطالبة بالحرية ليست تعبيراً عن زيغ، ولا هي من وحي إملاءات إشباع مجاني لم يتحقق لجيل سابق، أو تهور وغياب نضج في ترتيب الأولويات، بل هي تعبير عن ثقافة جيل وروح عصر بات فيه التسلط والقمع وممارسة الوصاية تغريد خارج السرب، أو لنقل، مع الأستاذ محمد سبيلا، هو تعبير عن تحول ثقافي "متمثل في ارتفاع التعليم وفي تمثّل

1- أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي، سبق ذكره، ص 118.

2- محمد فاويار: أدوار الشباب الجديدة وسياسات الدولة في الإدماج في مغرب ما بعد حراك 2011، سبق ذكره، ص 558.

الثقافة الحديثة، التي هي ثقافة حريات وحقوق خاصة من طرف الشباب، الذي وجد نفسه في نوع من الانفصال عن المجتمع وعن السياسة السائدة بما فيها الأحزاب المندمجة والمروضة. فثقافة الحقوق والحريات والكرامة الفردية تسري اليوم تلقائيا في المجتمعات العربية كالنار في الهشيم، إما بشكل مباشر عبر الاطلاع والتكون والتعرف، أو بشكل غير مباشر عبر وسائل التواصل المتاحة بوفرة اليوم" (1).

تغدو إذن الحرية، وفق هذا المعنى، "شعارا ومفهوما وتجربة" (2)، وهي تجربة وإن كانت محكومة بشروط الممكن، فهي تتغذى على إمكانات المثال الذي قد يحوزه الآخر، جارا قريبا كان أم بعيدا في قارة أخرى، فلم يعد هناك شيء بعيد اليوم مع التقنية ووسائل التواصل المتطورة، "فالفرد لا ينفك يقارن بين حالته وحالة جاره من جهة، وبين حالته اليوم وحالته أمس من جهة أخرى. فيقول بكيفية تلقائية: هذا أكثر حرية مني أو كنت البارحة أكثر حرية من اليوم.. هكذا ندخل في ميدان التقويم والمقارنة، التقدير والتعداد، أي ميدان اجتماعيات الحرية" (3). هذه المقارنة لما تختل موازينها وتختلف مكاييلها يحس الفرد معها بحرمان يمس بكيونونه ويجرح كرامته، فالحقوق مبنوثة في الطبيعة البشرية التي تساوي بين الكل، وكلنا أبناء تسعة أشهر، أوليس هذا ما يردده دائما الناس كلما مساوا في كرامتهم وهضمت حقوقهم!

ب) الكرامة:

نجد في مفردة "الحُكْرَة" التي يستعملها المغاربة عند إحساسهم بالظلم والحيث ما يكتف دلالة الكرامة وقيمتها عند الفرد، فهي مرآة وجوده والجسد الذي تسري فيه روح الحياة التي ينشدها ويطمح لتحقيقها، أي انكسار في هذه المرآة يؤدي به إلى الانتفاض

¹ - أنظر حوار محمد سبيلا ضمن: المتفقون والانتفاضات العربية، وجهات نظر مغربية، سبق ذكره، ص 31.

² - عبد الله العروي: مفهوم الحرية، سبق ذكره، ص 9.

³ - نفسه، ص 121.

والاحتجاج الذي قد يبلغ مداه في إقبال الفرد المُحتَر على وضع حد لحياته كما فعل الشاب التونسي محمد البوعزيزي، وغيره كثير. لكن لماذا حرك فعل حرق البوعزيزي لذاته العالم العربي كله، أي دلالة تتخذها الكرامة في هذا المستوى؟

تقدم الباحثة في علم النفس السريري، التونسية سامية صميّة قراءة تحليلية نفسية في "النار التي أحرقت البوعزيزي" معتبرة أن غياب الأمل الذي كان يتخبط فيه كثير من الشباب التونسي من مداخل مختلفة، والمهنة الشاقة التي كان يزاولها البوعزيزي، جعلته يعيش، كأبي شاب عربي عاطل عن العمل ومحروم من أبسط حقوقه، ألما داخليا لا ينفك عن الهدوء ولا أمل له في الانقضاء، قادتته إلى حالة من فقدان الكرامة رد عليها بإحراق جسده لإخراج هذا العذاب الداخلي في شكل كرة من لهب تقطع كل الأوصال مع العالم الخارجي بما هو عالم الإهانة وامتهان الكرامة. فالجلد الذي تجري مهاجمته هو أساس هذه العلاقة. ولئن حركت مشهدية حرق البوعزيزي لنفسه ملايين العرب في كل الربوع العربية وغيرها، فلأنها أحست بالذنب جراء سكوتها طويلا على الظلم والإهانة التي أحرقت جسد البوعزيزي، إذ النار هنا ليست إلا أداة في يد جهة لم تمل من إذلال المواطنين وامتهان كرامتهم وممارسة شتى صنوف الحرمان والإذلال في حقهم. إنها يد الفساد والاستبداد الذي أحرق البوعزيزي جسده من أجل تحرير روحه من قبضته، وحرر معه ملايين المواطنين العرب من خوف وإذلال طويل العمر، بفعل ما ولده الحدث الدرامي من حركة قوية للأحاسيس والعواطف في تعزيز التماهي الاجتماعي أو تلك الرابطة الاجتماعية التي تحركت في كل الاتجاهات، أفقيا وعموديا⁽¹⁾. نجد هذه القراءة تتقاطع مع إفادة سعيد، أستاذ مشارك في البحث، حيث يقول: "فيديو حرق الشاب التونسي البوعزيزي لنفسه شكل فعلا فتيلًا للغضب الكامن في الصدور. وهو عنوان

¹ - سامية صميّة: النار التي أحرقت البوعزيزي: مقارنة تحليلية نفسية، نقله من الفرنسية إلى العربية: المولدي الأحمر، ضمن، الثورة التونسية، القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية، إشراف: المولدي الأحمر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014، صص 331-346.

للإذلال الذي يعيشه المواطن العربي"، أما محمد، أستاذ تعليم عال فيقول بأن مشاهدته لفيديو حرق البوعزيزي لنفسه قد "حركت بداخله مشاعر الحكرة والتسلط".

يشكل مفهوم الحكرة في منظومة الفعل الاحتجاجي النقيض الأمثل لمفهوم الكرامة، والاحترام، والمساواة المرتكز على مبدأ المواطنة بدون تمييز أو إقصاء بالنظر إلى اللون أو العقيدة أو العرق أو اللغة أو الجنس، أو المستوى الدراسي، أو التراب (الانتماء المجالي).. لذا يتضح جليا أن مفهوم الحكرة يؤثث إلى جانب مفاهيم أخرى مثل الزبونية والاستبداد والرشوة والمحسوبية... إلخ الحقل النسقي للظلم الاجتماعي في الفعل الاحتجاجي والخطاب المجتمعي المدني⁽¹⁾.

تأسيسا على هذا الفهم، وتلك الدلالات، نرى في شعار الكرامة عنوانا لكل الثورات والمسيرات الاحتجاجية التي عرفها العالم العربي، والمغرب مع حركة 20 فبراير. إنه شعار رفع في وجه الاستبداد وضدا في احتقار الشعوب وإقصاء صوتها، أو توظيفه من أجل إضفاء الشرعية في أحسن الأحوال (الشعب اللي حكرو، اسمعوا اليوم كلمتو). وكتحريض على النضال (ناضل يا مناضل.. ناضل من أجل الكرامة).

هي شعارات كثيرة ودلالات لا تتضب من التعبير عن حاجة المواطن اليوم لعيش كريم لا يمكن ضمانه خارج نظام حكم ديمقراطي وتوزيع عادل للثورة يضمنه دستور فعلي لا تقديري لا ينفك عن مراوغة المواطنين في حقوقهم انطلاقا من مفاهيم ونصوص لا تقول كل شيء، المضمهر فيها أقوى من المصرح به، وتعتمد أسلوبا لتعويم السلطة وعدم حصر اختصاصاتها وحدود فعلها⁽²⁾، فتضيع بذلك المواطنة التي لا يمكن الانتماء إلى سجلها بدون عقد: الحرية والكرامة والعدالة اجتماعية.

¹ - سعيد بنيس: المجتمع المدني والفعل الاحتجاجي في المغرب، الأنساق المفاهيمية الجديدة، سبق ذكره، ص 10.

² - في هذا الصدد يقول سعيد بنكراد: "لقد أطلق المشرع العنان لنفسه لكي يأتي بكل ما هو صالح للتحديد أو غير صالح لذلك، لا رغبة منه في ضبط مضمونها بالإحالة على وظائفها الممكنة، بل محاولة منه لتعويم الطبيعة الحقيقية للسلطة. فلكي يتجنب صياغة دقيقة لنظام الحكم يصر على نعتة بكل المحمولات التي تبدو في ظاهرها براءة، وتضفي

ج) العدالة الاجتماعية:

إن العدالة الاجتماعية كقيمة إنسانية واجتماعية، هي مبتدأ الاحتجاج الذي شهده المغرب مع حركة 20 فبراير، وباقي البلدان العربية خلال فترة الربيع العربي، ومنتهاه. إنها بيت القصيد أوهي نص مكثف لقصة اسمها حركة 20 فبراير، ولواقع تسيل أنهاره ظلما وحكرة وفساد مالي وسياسي وقضائي واقتصادي... إلخ، بفعل غياب فصل حقيقي للسلط، خاصة تداخل وتدخل السلطة التنفيذية في اختصاصات وأدوار السلطة القضائية. وغني عن البيان أن فصل السلط، وفي مقدمتها السلطة القضائية عن أختها التنفيذية هو المدخل الضروري لقيام المجتمع الديمقراطي. و"هذا ما أكدته خطابات الثورات في مختلف احتجاجاتها في الشوارع والميادين حيث دعت بشكل مباشر لا لبس فيه إلى استقلال القضاء من جهة، ونزاهته من جهة أخرى، انطلاقا من استقلالية القضاء، ونزاهة القاضي الأخلاقية، على نحو يكون بعيدا عن كل ضغط أو توجه وبعبارة معروفة، بعيدا عن دولة التعليمات، التي حاولت الأنظمة الاستبدادية زرعها وتركيزها في نسيج المجتمع، سواء على مستوى علاقاته العمودية وعلاقاته الأفقية، حيث كاد أن يصبح الحال تحصيل حاصل، أو حالا عاديا ومسلما به في المشهد الاجتماعي" ⁽¹⁾.

من هنا، فلقد حرصت حركة 20 فبراير الاحتجاجية على رفع شعار العدالة الاجتماعية الذي لا يمكن تحقيقه بدون قضاء مستقل، مثلما باتت ترفعه بعدها كل حركة احتجاجية، وهو ما يؤكد قيمة العدالة الاجتماعية وتجذرها في الوعي، حيث باتت دائرة

المزيد من "الإنسانية" و "الديمقراطية" على النظام السياسي، ولكنها تترك المتلقي ولا تمنحه فرصة الاستقرار على حقيقة سياسية بعينها، من قبيل قول المشرع مثلا في الفصل الثالث من الدستور (2011) وفي صدد الحديث عن الديمقراطية: "ربط المسؤولية بالمحاسبة"، مع أن هذا الموقف غير قابل للدسترة، لأن خلافه يقع تحت طائلة قانون يعاقب من يخل بمهامه، أو يمارس شططا. وإلا طالبنا بدسترة ضرورة أن يحصل طالب على المعدل لكي ينجح، وأن يعمل العامل لكي يحصل على أجر". أنظر، سعيد بنكراد: الدستور المغربي الجديد، في سيميائيات الخطاب السياسي، مع ملحق خاص بقضية الدارجة، منشورات الزمن، العدد 56، الرباط، 2014، ص 39.

¹ - أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي، سبق ذكره، ص 121.

التمييز والإقصاء على أساس الجنس أو السن أو اللون أو اللغة أو الجغرافيا في انحصار متزايد، إن على مستوى الذهنيات أو الممارسات، وبات المواطن اليوم أكثر حساسية تجاه مظاهر القهر والظلم الاجتماعي، ولعلنا نجد الانتشار الكبير لأغنية ألتراس الرجاء البيضاوي "في بلادي ظلموني"، والذي تجاوز حدود المغرب وتلقفته الجماهير العربية ومختلف وسائل الإعلام الدولية خير معبر عن هذه الحساسية وهذا الوعي المتدفق بقيمة العدالة وراهنيتها في تحقيق المساواة وتعزيز السلم الاجتماعي الذي بات مهددا في غياب عدالة حقيقية تمحو مظاهر التفاوت والاعتناء السريع والارتشاء وتبذير المال العام والاحتكار الاقتصادي وتهريب الثروات خارج البلد والافلات من العقاب... إلخ.

في هذا المستوى يمكن القول، إن حركة 20 فبراير كانت جريئة لا على مستوى الشعارات المطالبة بالعدالة الاجتماعية فقط، بل "مارست نقدا وتشهيرا بأعدائها الذين يستغلون مواقعهم السياسية في إفساد الحياة السياسية والاقتصادية، من خلال رفع صورهم كتلك اللافتة التي تحتوي على ثمان صور لفاعلين سياسيين مغاربة، وتحديد رؤساء أحزاب ووزراء في حكومة عباس الفاسي سابقا تحت عنوان: بلطجية ضد المساواة" (1).

إن مطلب العدالة الاجتماعية بما هو طريق رسمته حركة 20 فبراير نحو الحرية والديمقراطية ليس شأنا خاصة بنا هنا والآن، بل هو قضية مختلف شعوب العالم (حركة العدالة العالمية) نتيجة التفكيك المتواصل للاقتصادات الضعيفة الذي تمارسه العولمة الاقتصادية، والإنهاك المتواصل لمقدرات الشعوب الذي تنهجه الليبرالية المتوحشة، ويزيد الأمر حدة وقتامة لما تتحالف هذه الشروط العالمية مع بيئة سياسية فاسدة ونخب انتهازية كما يخبر بذلك الواقع العربي، حيث صار الظلم الاجتماعي، متمثلا في انتشار الفقر وازدياد اللامساواة وانحسار دور الحكومات في توفير الحماية الاجتماعية لشعوبها، مؤذنا باحتدام الصراع وازدياد مظاهر التوتر الاجتماعي والسياسي. وهو ما تجسد في كثير من

¹ - نفسه، ص 120-121.

نشاطات الحركات الاحتجاجية في أرجاء مختلفة من العالم، بلغت ذروتها، في نظر إبراهيم العيسوي، في ما شهدته بعض البلدان العربية من انتفاضات وثورات شعبية توالى وقوعها منذ أواخر 2010⁽¹⁾.

4.2 تأويل الشهادات:

تعكس مضامين مختلف وثائق الأرضية التأسيسية لحركة 20 فبراير أن هذه الأخيرة لم تأت دفعة واحدة، بل تشكلت وفق مراحل عكستها هذه الوثائق، وامتدت لحوالي الشهر (من 27 يناير 2011 تاريخ صدور الوثيقة الأولى: البيان التأسيسي لحركة حرية وديمقراطية الآن، إلى 17 فبراير 2011 تاريخ انعقاد ندوة الإعلان الرسمي عن مطالب الحركة والدعوة الفعلية للتظاهر يوم 20 فبراير 2011 بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان). وهي مراحل تعكس، في الحقيقة، سيرورة إنضاج مطالب الحركة في إطار انفتاحها على مختلف التنظيمات السياسية والإطارات النقابية والهيئات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني ومختلف القوى المناضلة من أجل التغيير الديمقراطي، خاصة وأن نشاط الحركة ظلوا متشبثين بطابع الحركة المفتوح على كل فئات وأطياف المجتمع المغربي، دون تحيز أو إبداء لنزعة إقصائية تجاه فاعل حزبي أو إطار حقوقي أو نقابي أو تيار ديني محدد. إنها حركة مفتوحة على الكل تحت يافطة الكرامة والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهي يافطة انكبت عليها جل مطالب حركة 20 فبراير التي كان السياسي فيها غالبا على الاجتماعي، وهذا لا يعني، في تقديرنا، هيمنة للقوى السياسية المشاركة في الحركة خاصة تلك التي تنتمي إلى اليسار واليسار الجذري، ولا حتى تلك التي تنتمي للاتجاه المحافظ كما هو شأن جماعة العدل والإحسان، أو توظيفاً للحركة، كما ذهب إلى ذلك بعض القراءات المتسارعة، بل يعكس نضجا أبان عنه شباب

¹ - إبراهيم العيسوي: العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014، ص 74.

حركة 20 فبراير على مستوى الوعي بأشكال الارتباط العميق بين السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وحسا سياسيا رفيعا من خلال جعل السياسي قطب رحي كل المطالب الأخرى التي رفعتها الحركة وناضل النشطاء من أجل تحقيقها، ذلك أن "تراكم المعضلات الاجتماعية يرجع بالأساس إلى الاختيارات السياسية وبنية النظام السياسي المغربي"، كما عبرت عن ذلك وثيقة "بيان شباب 20 فبراير". هذا الأمر أكده لنا عديد من المشاركين في البحث من أفراد عينتنا، حيث يقول سعيد (أستاذ) في معرض جوابه عن سؤال يتعلق برأيه في تنامي الفعل الاحتجاجي بالمغرب ما يلي: "إن تنامي الفعل الاحتجاجي تعبير واضح عن ضرورة بناء دولة الحق والقانون ومجتمع المواطنة، لأنه رغم كون معظم الاحتجاجات، في ظاهرها، تبدو اجتماعية، فهي تمظهرات لأزمة سياسية بنيوية لطبيعة الدولة المغربية وللنظام السياسي بالمغرب". وفي نفس الخط الذي يسير عليه سعيد تؤكد فوزية (أستاذة) أن "مجتمعنا وشعبنا يفتقر ويفتقد الحقوق والحريات والتوزيع العادل للثروات، لذلك فنحن نعيش احتقانا، وأزمة الدولة في أزمة تسييرها وفقدان الحكامة الجيدة". أما محمد (وكيل للتأمينات) فيؤكد هذا الارتباط بين الاجتماعي والسياسي، موليا الأولوية للسياسي على الاجتماعي، إذ يقول: "التعبيرات الاحتجاجية تعبير عن أزمة اجتماعية وسياسية خانقة تضع الدولة على محك حقيقي أمام تحديات كبيرة".

تؤكد هذه الشهادات عمق التعلق الحاصل بين السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأن أزمة المجتمع تجد في الفساد السياسي وغياب الديمقراطية والتوزيع الحقيقي والمتوازن للسلط أسماى تعبيراتها، كما تؤكد هذه الشهادات، وتلك المطالب أننا فعلا أمام جيل سياسي أسعفته مجموعة من الشروط المساعدة (جيل متعلم استفاد من ارتفاع مستوى التعليم بالمغرب، التكوين في إطار الحركة الطلابية والهيئات المدنية والسياسية، الاستفادة من الانتشار الكبير لوسائل الاتصال الجماهيري وخيرات الثورة المعلوماتية من إنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، الاحتكاك بجيل قريب (يسمح بالحديث عن وحدة جيلية)

عاش أحداثا وانتفاضات ما يزال أثرها حيا في الذاكرة) من قلب المعادلة وتوريط السياسي في قلب الأزمة وتحميله مسؤوليتها. ولعل هذا ما يضمن، على نحو ضمني، تحقيق هدفين اثنين:

- إخراج النظام السياسي والضغط عليه من أجل تقديم تنازلات وإجراء إصلاحات تستجيب لمطالب الحركة.

- منح الحركة قوة جذب لمختلف القوى والهيئات السياسية والمدنية المقتنعة بأسبقية السياسي على الاجتماعي، وهو ما يضمن للحركة تأييدا وقاعدة جماهيرية تساعد وتستفيد منها في تقوية قدراتها على مستوى تعبئة الموارد وحشد الأنصار، وإغناء مخزونها الاحتجاجي.

سيكون لتأثير العولمة في إضعاف سلطة الدول الوطنية، خاصة تلك التي بها مستويات عالية من الفساد وضعف الحكامة، ومن تم إضعاف المجتمع، دور مفسر في تنامي الوعي بأهمية السياسي بوصفه مظهرا من مظاهر الأزمة التي يعرفها المجتمع اليوم. في هذا الصدد يقول آلان تورين: "إن عودة السياسي ليست عودة إلى البراديغما السياسية التي سبقت البراديغما الاجتماعية، بل إن سقوط هذه الأخيرة هو الذي يولد السياسي من جديد، ولكن هذه المرة كنسق فرعي. هذه العودة إلى فكر يتركز في السياسي كمظهر لأزمة المجتمع" ⁽¹⁾. كما لا ينبغي لنا أن ننسى، ونحن نبحث عن دلالة عودة السياسي من خلال تغير وجهة مطالب الحركات الاجتماعية من مطالب اجتماعية إلى مطالب سياسية، ثقل الاستبداد من جهة، وبلوغ الديمقراطية التمثيلية مرحلة من الضعف والإنهاك أفقدتها قدرتها على التمثيل السياسي لمطالب مختلف فئات المجتمع وفتح الآفاق أمامها لتطوير إمكاناتها وتحسين وضعيتها.

¹ - آلان تورين: براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، سبق ذكره، ص 110.

هكذا، وبعد استنفاد رصيد المواطنين وجهدهم في البحث عن مخرج للأزمة (الفقر، البطالة، انسداد سبل الترقى الاجتماعي... إلخ) انطلاقاً من الرهان على الإمكانيات الذاتية (التكوين وتطوير القدرات الذاتية)، من جهة، والإيمان بإمكانية التغيير من داخل المؤسسات (الانضمام للأحزاب والنقابات والنضال داخلها، المشاركة في الانتخابات) من جهة أخرى، سيجد المواطنون أنفسهم يدورون في حلقة مفرغة، وأن وضعهم يزداد سوءاً، وسيترسخ لديهم الوعي بأن جذور الأزمة عميقة من أن تنغرس في تربة الإمكانيات الذاتية ولا حتى في طبيعة الانتماء (جنسي، طبقي، سياسي، مجالي)، وإنما في طبيعة النظام السياسي وطريقة تدبيره للحكم، وتحكمه في موارد وقنوات التغيير الحقيقية، وسيزداد الاقتناع بأن النضال من داخل المؤسسات لا يعدو أن يكون مضيعة للجهد والوقت وجعجة بلا طحين، مادامت سياسة استقطاب النخب وصناعة الأحزاب أو تذويبها عبر الاختراق والتفكيك، عادة لم تستطع الدولة القطع معها، وبأن الانتخابات ما عادت قادرة على ترجمة حلم التغيير الآتي من فوق. هنا يكتف شعار "حكومات مشات وجات والحالة هي هي، قتلونا بالشعارات وحنا هم الضحية" الذي رفع أثناء مسيرات حركة 20 فبراير، هذا الشعور المتنامي في لا جدوى التغيير من فوق، مثلما يكتف وعياً متدفقا في اتجاه تعزيز الإيمان بأن عجلة التغيير تبدأ من تغيير أسلوب الحكم ونهج الحكامة الجيدة. وعليه، فالصراع ليس ضد طبقة مالكة لوسائل الإنتاج، بل ضد من يتحالف مع هذه الطبقة ويمكنها من أسباب الاغتناء، ومن تم التحكم في خيرات البلاد ومصائر العباد.

يقول آلان تورين: "لقد كان لثقل الأنظمة الشمولية أن فرض إعطاء الأولوية لتحليل السلطة السياسية.. إن هذه العودة للفكر السياسي، التي كانت نتيجة مباشرة لثقل الشموليات الساحق، هي من اخترقت الأفق "العصي على التجاوز" لماركسية مفرقة صارت لغة عالم فكري وجامعي جعل نفسه أسيراً لها" ⁽¹⁾. من هنا فقلب المعادلة بين

¹ - آلان تورين: التفكير على نحو مغاير، سبق ذكره، ص 92-93.

السياسي والاجتماعي، ورفض اعتبار السياسي كاشتقاق مباشر من الحياة الاجتماعية، والتأكيد على أن السياسي هو ذلك القطب الرمزي الذي تكتسب فيه الجماعة اسمها وتمثيليتها وبفضله تتأسس وتتخذ شكلها المتميز، ⁽¹⁾ يشكل خطوة نحو بناء فهم حقيقي حول أساس المعضلات الاجتماعية بما هي انعكاس لأزمات سياسية، تجد تعبيرها في ضعف أداء المؤسسات السياسية كالأحزاب مثلاً. ومن هنا أهمية الرهان على الديمقراطية القاعدية أو الديمقراطية المضادة كما يسميها بيير روزانفالون (Pierre Rosanvallon) التي تمثلها الحركات الاجتماعية اليوم، عبر فعل الاحتجاج.

لقد كان للعولمة والهجرة العابرة للحدود الوطنية والوفرة التواصلية التي أتاحت الوصول إلى منتجات ثقافية غزيرة من كل أنحاء العالم، واكتشاف أنماط مختلفة للحياة، دور في تهجين المجتمع، واستشكال الهوية الوطنية، ومن تم الشعب بوصفه موضوع السياسة التمثيلية، فضاعت فكرة التمثيل وتصاعدت المطالب والاحتجاجات بعدما اتسعت الفجوة بين الشعوب والسياسيين ⁽²⁾، وبات الانتقال إلى ديمقراطية "ما بعد تمثيلية"، أو ديمقراطية "ما بعد الديمقراطية" كما يسميها كولين كراوتش (عالم اجتماع وسياسة إنجليزي) أمراً مفروضاً. فالمواطنون اليوم يسعون إلى الانخراط والمشاركة بأنفسهم ليصبحوا فاعلين، بدلاً من الاتكال على تنظيمات تدافع ظاهرياً عن المصلحة العامة، أو بالنيابة عن مصالح وحاجات مجموعات خاصة. وينظمون أنفسهم بأنفسهم، ويخلقون المبادرات، ويتحدون السياسات، بل صار المواطنون اليوم، في سياقات بعينها، أجراً على تحدي القادة والحكومات والدول وأنظمة الحكم القائمة، لأي سبب يثير، بشكل فوري،

¹ - محمد المرجان: التحولات المجتمعية بين السياسي والاجتماعي، مجلة باحثون، العدد السادس، سبق ذكره، ص 75.

² - سايمون تورمي: نهاية السياسة التمثيلية، ترجمة: حسام نايل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2019، ص

غضب السكان. وهذا الأمر يحدث في جميع الأنظمة، أكانت ديمقراطية أم غير ديمقراطية (1).

لقد جعلت أزمة الديمقراطية التمثيلية من الاحتجاج أداة في يد المواطنين لممارسة المواطنة الناشطة كمدخل لاستعادة الديمقراطية باستعادة السلطة من طرف الشعب، أو استعادة السياسة من الدولة. وإذ تعمل اليوم العولمة على تفتيت الشغل وإذابة الحدود بين الطبقات بحيث بات من الصعب اليوم الحديث عن طبقة بلامح محددة كما كان الأمر في السابق، ذلك أن العولمة الثقافية والاقتصادية وسيولة الانتقال السريع الذي بات يشهده العالم اليوم على مستوى القيم والأفكار والنماذج والسلع والأشخاص قد غير من وجه الطبقات وجعل الحدود بينها تبدو كتلك التي تفصل بين كثران من الرمال، لا تستقر على حال. من هنا نفهم موقف كلاوس أوفي لما اعتبر أن الحركات الاجتماعية الجديدة تمثل اليوم انفصالا عن السياسة الطبقية (2)، بعد أن اتخذت منعطفًا جديدًا نحو سياسات الهوية كما يرى ذلك مانويل كاستلز.

لعل هذا الانقلاب في المشهد هو ما يسعفنا في فهم عدم اتخاذ مطالب حركة 20 فبراير صبغة طبقية، بحيث ظلت مفتوحة على كل مكونات المجتمع المغربي، وهو ما أكده لنا أيضا أغلب المشاركين في البحث، ويسعفنا أيضا في فهم خلفية ارتكاز مطالب الحركة على خطاب قيمى يمتح قوته في الحشد والتعبئة من قيم الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية. هذا الخطاب القيمى احتل مركزا وصدارة في الحركة ولم يكن من الممكن فصله عن الخطاب السياسى فى أعمق ملامحه (3).

وإذا كانت هذه القيم التي شكلت أرضية صلبة لخطاب حركة 20 فبراير قيما حقوقية، وإذا كان الفاعلون الاجتماعيون اليوم يُعرفون ذواتهم بوصفهم كائنات حقوقية

1- نفسه، ص 280-281.

2- روزمارى كرومبتون: الطبقات والتراصف الطبقي، سبق ذكره، ص 190.

3- أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربى، سبق ذكره، ص 117.

هذا ما أكدته أيضا فيديو الدعوة إلى التظاهر يوم 20 فبراير الذي أنجزه مجموعة من (النشطاء)، أي تملك حقوقا وجب حفظها والدفاع عنها، وأهمها الحق في مواطنة كاملة تضمن الحرية والكرامة والعدالة للجميع، فإننا نعلم، مع آلان تورين، أن النضالات الجديدة لا تقطع صلتها بمرجعية حقوق الإنسان الأساسية، بل تدافع عنها بوصفها مدارا للحركات الاجتماعية الجديدة. وإذا تغدو وسائل التواصل الجديدة، من إنترنت ومدونات، أداة في تشكيل حركات رأي، تسائل النظام السياسي والاقتصادي⁽¹⁾، وهو ما وظفته أيضا حركة 20 فبراير، فإننا، بناء على ما سبق، نعتبر أن هذه الحركة تنتمي إلى الجيل الجديد من الحركات الاجتماعية التي يسعى من خلالها الأفراد إلى الدفاع عن حقوقهم، بعد فقدان الثقة في المؤسسات والفاعلين الجماعيين، لا سيما السياسيين منهم، حقوقا تكون أكثر عينية وقدرة على حماية الخصوصيات الثقافية التي لم تعد تضمنها المؤسسات أو تعمل على تطويرها (الأمازيغية مثلا)، ذلك أن المطالبة بالحقوق يقود إلى الذات الفاعلة بوصفها حركة اجتماعية⁽²⁾، ولا حركة اجتماعية بدون دعوة مباشرة إلى الحرية وإلى مسؤولية الذات⁽³⁾. وإذا كان استخدام الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الاتصالات المتنقلة جوهرية في الحركات الاجتماعية اليوم، فما موقع ومكانة هذه الشبكات في حركة 20 فبراير؟

3- مكانة الافتراضي في الحركة:

كثيرا ما يعتقد الناس أن لكلمة "افتراضي" أصولا في عالم المعلوماتية، ويجعلون أيضا من الخيالي مرادفا للافتراضي، في مقابل الواقعي، وهو أمر يشوبه كثير من الخلط وجب توضيحه. إن أصل كلمة "افتراضي" ليس معلوماتيا. إنها كلمة فلسفية، لا يسهل

¹ - آلان تورين: التفكير على نحو مغاير، سبق ذكره، ص 174-175.

² - آلان تورين: براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، سبق ذكره، صص 188-189-190.

³ - آلان تورين: نقد الحداثة، سبق ذكره، ص 289.

تاريخها على الدوام استعمالا صارما لها. استعملت (virtualis) عن اللاتينية، لأول مرة في العصر الوسيط، كي تترجم في الفلسفة السيكلونية (المدرسية) المفهوم الأرسطي لـ "القوة" (dunamis) المقابل لمفهوم الفعل (energeia). القوة والفعل في الفلسفة الأرسطية نمطان للوجود: إما أن يوجد الشيء "بالفعل"، وإما أن يوجد "بالقوة". عندما يوجد بالفعل فهو فعلي وفي طريقه إلى التحقق، وعندما يوجد بالقوة فهو فقط في حالة كمون، يمكنه أن يحدث أو يتحقق، ولكنه ليس متحققا في الوقت الحاضر. والفعل هو أن يوجد الشيء في الواقع لا بالطريقة التي نقول عنه إنه يوجد بالقوة. بهذا المعنى كل ملكاتنا (النظر، الإحساس، التفكير...) توجد بالقوة، وميزتها الأساسية هي أنها قابلة لأن توجد بالفعل في أي لحظة. عندما أغمض عينا، يوجد النظر في بالقوة (أي افتراضيا)، في حين أنني عندما أفتحهما يوجد فعلا (أي حاليا). حالة القوة هذه، أو الإمكانية-الجاهزة- كي تكون-راهنية، هي ما ترجمه فلاسفة العصر الوسيط بـ (virtualis) من اللاتينية (vertus) التي تعني "القوة، الطاقة، الجدارة، الفضيلة"، كما يؤكد جيل غاستون غرانجي (Gilles-Gaston Granger) بحق، "نلاحظ أن اللاهين كما أدخله أرسطو ليس هو في أي حال المقابل للواقع، أيا كان الفعل الذي يكون كماله وتحققه في كل مجال".

هكذا، حتى القرن السابع عشر، تشير كلمة افتراضي إلى ما هو موجود بالقوة، مقابل ما هو بالفعل، وذلك حتى إلى ما بعد العصر الكلاسيكي، بما أن هذا التعريف هو ما اقترحه سنة 1926 "أندري لالاند": "الافتراضي هو ما لا يوجد إلا بالقوة لا بالفعل".

رفعا للبس نقول، إن الافتراضي ليس وهما ولا استيهاما ولا مجرد احتمال، مرميا في جوف الممكن. إنه واقعي بالفعل، أو قل إنه يسكن في نظام الواقع. والحقيقة أن الافتراضي، في دلالاته الفلسفية التي كانت له طوال قرون، لم يكن إلا نظاما أنطولوجيا، أي طريقة خاصة في الكينونة الواقعية التي تقوم على الوجود من دون الظهور. ليس هناك على الإطلاق أي شيء في المفهوم الفلسفي للافتراضي يمكن أن يسمح بخلطه،

كما يحصل غالبا، باللاواقعي. وفي النصف الثاني من القرن العشرين سيتطور استعمال تقني لكلمة "افتراضي" في ارتباطه بمجال المعلومات، والذي بات يعني، ضمن منظور الحاسوب، "كل عملية قادرة بفضل تقنيات البرامج على تقليد سلوك رقمي بمعزل عن دعمته المادية التي (ويا للمفارقة) يتوقف عليها". هكذا نتحدث عن ذاكرة افتراضية لفضاء معالجة نظرية غير محدودة بالأبعاد المادية لمعدات التخزين، أو عن آلة للإشارة إلى حاسوب يبدو لمن يستخدمه مختلفا عن الآلة الحقيقية المستخدمة.

ولما كان مجال المعلومات مجالا اصطناعيا بالمعنى الذي نقول فيه إن الذاكرة هي ذاكرة مركبة اصطناعيا، وإنها كأى برنامج أعيد إنتاجه اصطناعيا، فإنه لا يخرج عن نطاق المحاكاة مهما اتسعت دائرة الفعل والإبداع داخله؛ فالمُبرمج يمكنه أن يحاكي ويركب ويبعد من جديد. يمكنه أيضا أن يصنّع، هو الآخر، صورا، وهي صور لا توجد خارج الأجهزة المعلوماتية التي تأتي منها إلى العالم.

المعلوماتي هو إذن "محاك اصطناعي" (simulationnel) بالمعنى التقني للكلمة، أي بوصفه نتيجة تلاعب بالمعلومة قابل للبرمجة. يجب عدم خلطه بالمظهر الخداع أو الظل (simulacre) الذي يمكن أن يقودنا إلى الكهف الأفلاطوني للأكاذيب والأوهام مختصرا التقنية الموضوعية في ميتافيزيقا استيهامية للوهم. الافتراضية هي، على العكس، واقعية كلية ⁽¹⁾.

هكذا فالدلالة الحقيقية للافتراضي لا تسكن في جزيرة معزولة عن الواقعي؛ إنها الواقع عينه، لكنه في حالة كمون. ليست استيهامات أو صور معزولة عن شروط إنتاجها الواقعية، بل هي تعبيرات واقعية بمحمولات تكنولوجية أو صفائح رقمية تيسر عملية التشبيك وتسرع وتيرته، وتضمن تعبئة واسعة لما يتعلق الأمر مثلا باحتجاج ضد الغلاء والاحتكار وزواج المال بالسلطة (حملة المقاطعة التي خاضها المغاربة سنة 2018 ضد

¹ - ستيفان فيال: الكينونة والشاشة، كيف يغير الرقمي الإدراك، ترجمة: إدريس كثير، مراجعة: د. بدر الدين عروذكي، هيئة البحرين للثقافة والآثار، المنامة، ط1، 2018، صص 139-146.

منتجات ثلاث شركات كبرى في المغرب: دانون للحليب ومشتقاته، أفريقيا لتوزيع الوقود، سيدي علي للمياه المعدنية) الذي تجري أنهاره في واقع الناس. وعليه، فالافتراضي هو الفضاء الذي تلتقي فيه تجارب الناس الواقعية، أو بتعبير أدق نقول، إنه يمثل، اليوم، شبكة من الترابطات تحصل على مستوى الدلالات التي يضيفها الناس على حياتهم وتجاربهم الواقعية، بحيث توفر لهذه الدلالات سبل الالتقاء وشروط التحول إلى فعل واقعي، يتخذ في الغالب شكل فعل جمعي بعد تحريك للمشاعر والعواطف التي هي، في الحقيقة، نظرة للعالم، أكثر مما هي انطباعات فردية أو انفعالات نفسية. وإذ يغدو الشرط الإنساني جسدياً، حيث جسدي هو جسد العالم نفسه كما يقول موريس ميرلوبونتي، تصير المشاعر اللغة التي يتكلم بها العالم كله، فلا شيء يوجد في العقل ما لم يستقر في المشاعر أولاً. إن الإدراكات الحسية هي من تقذف بالإنسان، جسدياً، في هذا العالم، وبالتالي في عالم لا محدود من المعاني⁽¹⁾.

لما كان الشرط الإنساني جسدياً، وكانت المشاعر لغة للتعبير عن هذا الشرط الإنساني، فإن احتراق الجسد، كما مثله الشاب التونسي محمد البوعزيزي، هو احتراق لمبررات هذا الشرط الإنساني من حرية وكرامة وعدالة اجتماعية. وهو شرط عام، حتى ولو تم إدراكه على نحو خاص، بحيث إن النار لم تشتعل في جسد البوعزيزي وحده، بل اشتعلت في كل أجساد المواطنين العرب الذين يتقاسمون نفس الرؤية للعالم، ونفس المعاني التي يصفونها على واقعهم ومعاناتهم، انطلاقاً من نفس مشاعر الظلم والقهر وضنك العيش ووطأة الاستبداد ونتاجات الفساد التي تسري في الجسد العربي من الماء إلى الماء.

وإذا كنا نحن البشر منغمسون في وفرة لامحدودة من الرؤية، فإن الرؤية البصرية هي الأحاسيس الأكثر طلباً باستمرار في علاقتنا بالعالم. يكفي للمرء أن يفتح عينه ليدرك

¹ - David Le Breton : La Saveur Du Monde, Une Anthropologie des Sens, éditions Métailié, Paris, 2006, p. 25.

العلاقات مع الآخرين، التحولات، تنظيم الحياة الفردية والاجتماعية؛ فكل الأنشطة تقحم الرؤية على نحو أساسي لإدراك عالم اليوم، بحيث يصير العمى كارثة، وأسوأ ضعف يمكن أن يعيشه الإنسان ⁽¹⁾، خاصة وأن عالمنا اليوم، بفضل التقنية ووسائل التواصل المتطورة، صار لا يتنفس إلا عبر الصور والوسائط الرقمية التي بقدر ما تنقل لنا معارف وأخبار الناس والعالم، فهي تنقل أيضا معاناتنا وتستثير عواطفنا وتؤجج مشاعرنا، وتحثنا على الفعل والتضامن الذي يمكن أن يتخذ شكل انتفاضة أو ثورة، يمكن فيها لصورة تكثفت فيها معاني الظلم والقهر والتسلط أن تكون بمثابة الزناد الذي يطلق شرارة هذه الثورة، كما هو حال صورة احتراق الشاب محمد البوعزيزي التي تأبدت فيها مشاعر ملايين من الناس الذين يقتسمون نفس معاناة البوعزيزي، وحركت مشاعرهم وهزت همهم للانتفاض، وفض غبار الخوف الذي قبع في النفوس لعقود من الزمن.

هكذا، وفي سياق الثورات العربية، يمكننا القول إن "الحوامل التكنولوجية قد لعبت في خطابه الإبلاغي دورا ملموسا، شكلت فيها الشبكات الاجتماعية والفضائيات المستقلة والهواتف المحمولة وجهها البارز.. فالمواقع الاجتماعية والشبكات الاجتماعية في إطار ما يمكن نعتة بالإعلام الإلكتروني أو الرقمي قامت بثورة كوبرنيكية على صعيد التلغيف الإعلامي. فضلا عن الإقبال المتزايد على الشبكات الاجتماعية، التي هيأت إعلاميا (تعبويا وتنظيميا) لاندلاع الثورات" ⁽²⁾.

من هذه الجهة، يعتبر مانويل كاستلز أن وسائل الإعلام الرقمية كان لها دور سببي في الربيع العربي، بمعنى أنها وفرت البنية التحتية التي نسجت علاقات تواصل عميقة وقدرة تنظيمية في مجموعات من النشاط قبل أن تبدأ الاحتجاجات الكبرى، عندما أصبحت احتجاجات الشوارع رسمية. في الواقع، كان ذلك بسبب تلك الشبكات الرقمية

¹ - Ibid. p. 61.

² - أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي، سبق ذكره، ص 105-106.

المتطورة التي فَعَلَ، من خلالها، قادة المجتمع المدني الناس للاحتجاج بنجاح⁽¹⁾. هذا الاحتجاج الذي سالت به شوارع تونس، ابتداءً، ومصر، ثانياً، وبعدهما عديد من الشوارع العربية بملايين من المحتجين، تابعه نشاط حركة 20 فبراير عبر القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي، وما ترقنه أيادي المدونين على هذه الصفحات الفيسبوكية أو الرقمية عموماً، بعيداً عن الأخبار المطبوعة والتحليلات المفصلة على المقاس التي يقدمها الإعلام الرسمي، وهي الوسائل ذاتها التي وظفها النشاط في نسج علاقات تواصل عميقة وسريعة وموارد هائلة لتنظيم الحركة. في هذا الصدد تقول سهام، إحدى المشاركات في البحث (معطلة): "شكل الإنترنت عموماً، وشبكات التواصل على نحو خاص دوراً في بروز الحركة عبر التواصل بين الناس ونشر دعوات الاحتجاج وتواريخها وأمكنتها... بمعنى أدق فقد شكلت الإعلام البديل الذي ساعد على تحقيق التواصل".

هكذا، فقد تشكلت الحركة في البداية كفكرة طرحها نشاط فيسبوكيين تفاعلاً مع ما يجري في العالم العربي من هزات وارتجاجات قوية، رأى فيها النشاط المغاربة فرصة سياسية تاريخية للضغط من أجل إحداث التغيير، خاصة وأن الأوضاع الداخلية بلغت درجات عليا من الاحتقان (احتجاجات صفرو، سيدي إفني، أحداث اكديم ازيك، التحكم في المشهد السياسي والعودة لصناعة الأحزاب... إلخ)، ولم تكن تشكل استثناء لما تعيشه باقي المجتمعات العربية.

ستتطور الفكرة لتجد في العالم الافتراضي حضناً دافئاً كفل لها شروط النماء، حيث محاولات الإجهاض أضعف بكثير من تلك التي يفرضها الإعلام الرسمي، وبعد النضج والاختمار كانت الولادة والخروج إلى العالم الواقعي والاتصال المباشر بالصحافة بتاريخ 17 فبراير 2011، وذلك بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط؛ "وكان من نتائج

¹ - مانويل كاستلز: شبكات الغضب والأمل، سبق ذكره، ص 122.

هذا المعطى المكاني إدخال تغيير على صياغة البيان العام المقدم أمام الصحفيين، وحذف الإشارة إلى الملكية البرلمانية، على أساس أن ضرورة فتح مجال المشاركة في وجه "الجميع" تقتضي "عدم تسقيف" أفق الحركة⁽¹⁾. ومن الفضاء الافتراضي إلى الحضور الفيزيقي في الشوارع، مروراً بتشكيل مجلس الدعم الوطني وتنسيقيات المدن والتوافق على الشعارات، كان للإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي ومختلف وسائل التواصل الرقمي دور محوري وفعال، بل كان العمود الفقري للحركة الذي أتاح لها الامتداد على كافة ربوع المملكة والتسرب لكافة أطيف المجتمع. في هذا يقول عبد الله (فاعل جمعي)، أحد المشاركين في البحث: "الإنترنت كان رافعة من الروافع الأساسية لحركة عشرين فبراير بحيث كان التنسيق والتخطيط والدعوة للتجمع تمر أساساً عبره".

هذا الامتداد الذي ضمنته شبكات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، جعل الحركة تبدو كواحدة من أكبر حركة الاحتجاج السلمي في تاريخ المغرب الراهن، وما كان لهذا التوسع أو "التحول النطاق"، كما يسميه دوك سيدني تارو وماك آدم وتشارلز تيلي، أن يتم لولا نعمة الإنترنت وفضائله على نشاط الحركات الاجتماعية اليوم، ويقصد بتحول النطاق تغييراً في عدد ومستوى الأفعال الاحتجاجية المنسقة على نحو يفضي إلى احتجاج أوسع، يشمل نطاقاً أوسع من الفاعلين، ويمد جسراً بين مطالبهم وهوياتهم، وهو ما يسمح بظهور فاعلين جدد ونمط جديد من التعبئة والتنظيم والتنسيق يقطع أوصاله مع أشكال التنظيم التقليدية القائمة على الهرمية وسلطة القيادة، كما يسمح بتبلور هويات أوسع عبر التفاعل المكثف بين المحتجين.

عموماً، يمكن القول، إن الاحتجاج الذي قادته حركة 20 فبراير في سنة 2011 كان لشبكات التواصل الاجتماعي بوصفها "فضاءات الاستقلال الذاتي، البعيدة إلى حد كبير عن سيطرة الحكومات والشركات، التي احتكرت على مر التاريخ قنوات الاتصال

¹ - محمد الساسي: النظام السياسي المغربي غداة حراك 2011، الاستقرار الهش بديلاً عن الديمقراطية؟، ضمن، 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، سبق ذكره، ص 73.

كمركز لسلطتها" ⁽¹⁾ دورا كبيرا في تنظيمه ومنحه ذلك الزخم الجماهيري الكبير الذي جعل من حركة 20 فبراير حركة متميزة عن كثير من حركات الاحتجاج التي عرفها، وما يزال، يعرفها مغرب اليوم. فالتواصل الرقمي أتاح للنشطاء وعموم المواطنين تشكيل شبكات وعلاقات، بغض النظر عن رؤاهم الشخصية أو ارتباطاتهم التنظيمية، فامتزجوا سويا. وساعدهم التعاون في التغلب على الخوف الذي ضمنتها، من جهة، شبكات الإنترنت والنجاح الأولي للثورة التونسية والمصرية في الإطاحة برموز النظام القديم (بن علي ومبارك)، وما عززته الثورة من أمل في إمكانية التغيير، من جهة ثانية. عاطفة الخوف هذه كان لابد من التغلب عليها وتحويلها إلى مشاعر مولدة للغضب، خصوصا وأن "الحركات الاجتماعية لا تنشأ من الفقر أو اليأس السياسي فحسب، بل تتطلب أيضا تعبئة عاطفية تتجم عن الغضب ضد الظلم الصارخ، وعن الأمل في تغيير ممكن نتيجة أمثلة من الانتفاضات الناجحة في أجزاء أخرى من العالم، تلهم كل ثورة تلك التي تليها من خلال شبكات الصور والرسائل عبر الإنترنت" ⁽²⁾.

لعل هذا الأمر هو ما تكلفت به المواقع الإلكترونية وصفحات الفيسبوك وقناة اليوتيوب التي شكلت منصات رقمية لنشر وتقاسم تلك المشاهد المؤلمة لاحتراق جسد البوعزيزي، الذي أحرق معه ركام خوف ظل كاتما على أنفاس الكثيرين، ولعقود طويلة بفعل استبداد الأنظمة العربية، وأيقظ الأمل في التغيير، وذلك عبر تأطير لهذه المشاعر وإضفاء معان على حدث الحرق هذا، انطلاقا من تجربة كل مجتمع وسجله الثقافي. من هنا رمزية الاحتراق في هذا الشعار (واهيا واهيا واهيا، واللي حاكمينا مافيا، واشعلتوا فينا العافية)، الذي شكل إلى جانب كثير من الشعارات التي رفعتها حركة 20 فبراير جسدا سكنته مطالب الحركة، وإطارا سعى من خلاله الناشطون إلى كسب مزيد من الحشد بإضفاء معنى على معاناتهم ومظالمهم، وهو ما يسرته، على نحو أكبر، وسائل التواصل

¹ - مانويل كاستلز: شبكات الغضب والأمل، سبق ذكره، ص 25.

² - نفسه، ص، 248.

الاجتماعي وشبكة الإنترنت التي لا ينبغي فهمها، في هذا المستوى، على أنها محدد شرط لأي سلوك احتجاجي، فبالطبع "لاتحدد التكنولوجيا الحركات الاجتماعية، أو في هذه المسألة أي سلوك اجتماعي، ولكن شبكات الإنترنت والهواتف النقالة ليست مجرد أدوات، بل أشكال تنظيمية وأشكال للتعبير الثقافي ومنصات محددة للاستقلال السياسي" (1).

هكذا، فإذا كانت الشبكات الرقمية تضمن للحركات اليوم موردا أساسيا في التعبئة لا يمكن تجاوزه، فإن شكل التواصل الذي تضمنه هذه الشبكات يجعل من الصعب جدا الحديث عن دور للقيادة أو تأثير الإيديولوجيا، وهو ما يجعل من الحركات الاجتماعية اليوم، حركات بلا قيادة ولا إيديولوجيا، وكذلك كان شأن حركة 20 فبراير، ولعل هذا الميسم ما يجعل الحركات اليوم سريعة الظهور والاختفاء على نحو تبدو فيه كحركات أو حشود وميضية (2).

4- مآل الحركة:

أن تخرج آلاف المواطنين في أوقات محددة وفي أماكن مختلفة ومتباعدة، وتمارس ضغطا على النظام لإجراء تعديلات لم تقو عليها أحزاب عريقة بقواعدها، فذاك حلم مستعصي قد حققته حركة 20 فبراير التي استطاعت في ظرف وجيز أن تحدث زعزعة وارتباكاً في أبنية العديد من المنظمات والأحزاب والهيئات وهيكلها، وأدخلت فئات جديدة إلى حقل الفعل الاحتجاجي (القضاة مثلاً)، وفرضت على النخب التقليدية قدرا من الإنصات إلى صوت النخب الجديدة والانفتاح على أفكارها وآرائها (3). ولئن كان

¹ - نفسه، ص 120-121.

² - Veronique Kleck : Numérique et Cie, Sociétés en réseaux et gouvernance, préface de Manuel Castells, éditions, Charles Léopold Mayer, Paris, 2006. P. 141.

³ - محمد الساسي: النظام السياسي المغربي غداة حراك 2011، الاستقرار الهش بديلا عن الديمقراطية؟، ضمن، 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، سبق ذكره، ص 77.

الاحتجاج يستلزم بعدا ماديا وهوية فيزيقية (الخروج إلى الفضاء العمومي)، فإن رمزيته تبدو أكثر ارباكا للسلطات. فضبط المجال واحتكاره، وإخضاع الحركة للضبط والمراقبة هواجس تمثل عقيدة مركزية للنظام⁽¹⁾. من هنا نفهم استراتيجيات هذا الأخير في محاصرة الحركة ومحاولة احتوائها في أفق إضعافها والقضاء عليها. في هذا الصدد، يعدد الباحث "محمد الساسي" خمس استراتيجيات، أو ردات فعل للنظام في مواجهته للحركة:

- في البداية مارس النظام حيال الحركة مختلف ضروب التشويه والمحاربة، وعمد إلى تخويف المواطنين من مشروع الحركة، وقدمها على أنها مرتبطة بجهات أجنبية معادية للمغرب ووحدته التراتبية، وأنها تدعو إلى نشر الانحلال والإلحاد، وأذاع عبر وسائل الإعلام العمومية، خبرا عن إلغاء موعد التظاهر...إلخ.
- بعد أن أصبحت الحركة أمرا واقعا، تحول الخطاب الرسمي إلى مغازلة الحركة، وسمح لبعض رموزها بالحق في التعبير عن رأيهم عبر مؤسسات الإعلام العمومي.
- في مرحلة ثالثة، فقد جرى اللجوء إلى القمع المباشر؛ إذ تدخلت القوات العمومية بعنف شديد لمنع التظاهر وتفريق الاحتشاد والتنكيل بشباب الحركة والاعتداء عليهم جسديا.
- في مرحلة رابعة تولت فرق من الأفراد أطلق عليهم اسم "الشباب الملكي" مهمة تعنيف شباب الحركة، واستعمال عربات ومعدات ثقيلة لسد منافذ مرور التظاهر، وتحريض المواطنين ضدهم (القمع بالوكالة).
- في مرحلة خامسة، وبعد أن ضمر وجود الحركة في الشارع وانكمش نشاطها، ونجح النظام في تقديم عرض سياسي جديد، وهو العرض الذي علق عليه كثير من

¹ - أحمد إدعلي: الدينامية الاحتجاجية لحركة 20 فبراير بين الوهج والضمور، دراسة لأشكال التأطير والتأطير المضاد، ضمن، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، سبق ذكره، ص 171.

المغاربة أملا حقيقيا في التغيير، عمد النظام إلى تدشين مسلسل القمع البعدي. وهكذا جرى اعتقال عدد من رموز حركة 20 فبراير ومحاكمتهم بتهم مختلفة في ظروف وملابسات تشي بوجود نية مبيتة في الانتقام وتصفية الحساب مع الحركة (1).

لا شك في أن هذه الاستراتيجية قد أضعفت، بشكل تدريجي، من قوة تمدد الحركة في الفضاء العمومي، بحيث إذا كانت الحركة في سعيها لتعبئة مواردها قد استثمرت شبكة الإنترنت وفضاء مواقع التواصل الاجتماعي في الحشد لتظاهراتها وكسب الدعاية لمطالبها، وتأطير هذه المطالب وفق معجم دلالي منتج لمشاعر الغضب والانتفاض (الفساد، الاستبداد، الاستغلال، القمع، الحكرة... إلخ)، فقد عمل النظام على نهج سياسة تأطير مضادة استعملت كذلك هذه الوسائل الرقمية وكذلك صفحات الجرائد المالية، بغرض محاصرة امتداد الحركة، بتشويه سمعة نشطائها وبث الشك في نفوس المتضامنين معها. هذا الضعف بدا واضحا بشكل جلي، مع انسحاب جماعة العدل والإحسان وتعليق مشاركتها في المسيرات والمظاهرات التي كانت تنظمها حركة 20 فبراير. فهل كان للجماعة هذا التأثير الكبير في إنجاح وإضعاف الحركة، أم أن هناك أسبابا أخرى ثاوية وراء هذا العامل؟

يبدو أن ضمور الدينامية الاحتجاجية يرجع من جهة المتغيرات الداخلية إلى الإكراهات الضاغطة المرتبطة بالهوية الهجينة والبنية التنظيمية المرنة للحركة، وما تطرحه من تحديات تنصرف إلى عسر تدبير الاختلافات وتطوير نزعات الخلاف وتراخي روح الالتزام بالمشاركة في الفعل الجمعي. كما يعزى أفول نجم الحركة إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية أثرت سلبا في قابليات الالتزام بالممارسة النضالية، ونشطت ديناميات

¹ - محمد الساسي: النظام السياسي المغربي غداة حراك 2011، الاستقرار الهش بديلا عن الديمقراطية؟، ضمن، 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، سبق ذكره، ص 74-75.

فك الارتباط، فضلا عن الأعطاب التي واجهتها الحركة من حيث مسلسلاتها التأطيرية⁽¹⁾.

(أ) أسباب ذاتية:

ترتبط هذه الأسباب بهجانة هوية الحركة التي ظلت تغذي الخلافات بين مختلف القوى المشكلة لها، فالتقاطب الإيديولوجي بين قوى اليسار المشاركة في الحركة وبين الإسلاميين ممثلين في جماعة العدل والإحساس ظل مبعث توجس متبادل، ومثار احتراز بالنسبة إلى جمهور المواطنين، خصوصا المستقلين منهم. ولئن سعت الحركة إلى النأي بهويتها عن تربصات بعض الفصائل وطمأنة الجمهور بأن الحركة مستقلة ولا تحمل أي لون سياسي ولا تعبر عن أي خط إيديولوجي، إذ حركة شعبية مفتوحة لكل المناضلين من أجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، ولكل من يحلم بمغرب ديمقراطي يسع الجميع، فإن الهوية الإيديولوجية السحيقة بين بعض مكوناتها وقوة الضربات التي تلقتها، جعلت تلك الخلافات تطفو إلى السطح وبدأ التوجس والشك يجري بين قوى الحركة ويضعفها بتوالي الضربات (المصادقة على الدستور بنسبة فاق 98%، نجاح حزب العدالة والتنمية، والتفجير الإرهابي لمقهى أركانة).

هذا التوجس المرتبط بالتقاطب الإيديولوجي بلغ ذروته بخروج جماعة العدل والإحسان من الحركة وتعليق نشاطها داخل إطارها يوم 18 دجنبر 2011 بدعوى انزياح الحراك عن هدفه المتمثل في الضغط على النظام السياسي، حيث تحول إلى أداة للتنفيس وإضفاء الشرعية على الأوضاع بعد استقرارها، خاصة وأن "الحركة باتت تحفل بمن جعل كل همه كبح جماح الشباب، أو بث الإشاعات وتسميم الأجواء، أو الإصرار على فرض سقف معين لهذا الحراك وتسييج بالاشتراكات التي تخرجه من دور الضغط في اتجاه

¹ - أحمد إدعلي: الدينامية الاحتجاجية لحركة 20 فبراير بين الوهج والضمور، دراسة لأشكال التأطير والتأطير المضاد، ضمن، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، سبق ذكره، ص 179-180.

التغيير الحقيقي إلى عامل تنفيس عن الغضب الشعبي، أو تحويله إلى وسيلة لتصفية حسابات ضيقة مع خصوم وهميين، أو محاولة صبغ هذا الحراك بلون إيديولوجي أو سياسي ضد على هوية الشعب المغربي المسلم في تناقض واضح مع ما يميز حركة الشارع في كل الدول العربية" (1).

كان لهذا الخروج تأثير كبير إضعاف الحركة بعد مسلسل الانسحابات الفردية التي كانت من أسبابها بعض أخطاء الحركة منذ بدايتها أهمها:

مبالغتها في تأطير الوضع العام انطلاقا من سردية الاستبداد التي لم تكن متلائمة مع الخبرات المعيشة لفئات عريضة من المجتمع المغربي لم تكن ترى في النظام استبدادا ولا في شخص الملك مستبدا. ويكشف هذا الأمر كيف أن الحركة لم توفق كثيرا في تحويل مخزون السخط إلى وقود حيوي للتغيير، وترجمة رأس مال التعاطف إلى التزام محدد، مثلما لم تتجح في إقناع الجمهور بالعلاقة القائمة بين مظاهر الحرمان واستبداد النظام (2).

انقسامها إلى مجموعات ثم تقليدها لنماذج التنظيم الكلاسيكية بتكوين تنسيقيات أو أجهزة تنظيمية في الأقاليم، ثم اجتماعاتها في بعض مقرات الأحزاب، هو الذي ربما أفقدها بريقها، وأفقدها ذلك اليتيم الذي عرفت به الحركات الاحتجاجية في كل من تونس ومصر التي انطلقت من الاحتجاج إلى الاعتصام إلى الصمود إلى التصعيد (3).

ضعف الحركة كان نتاجا لضعف التكوين السياسي والتجربة النضالية لنشطاءها، وقد تمثل هذا الضعف في طبيعة المطالب المرفوعة التي غلبت عليها الحماسة

¹ - من بيان توقيف جماعة العدل والإحسان مشاركتها في حركة 20 فبراير، أنظر: عصام الرجواني: الديناميات الاحتجاجية بالمغرب، دراسة للسلوك الاحتجاجي للحركات الإسلامية، "جماعة العدل والإحسان نموذجا" سبق ذكره، ص 470.

² - أحمد إدعلي: الدينامية الاحتجاجية لحركة 20 فبراير بين الوهج والضمور، دراسة لأشكال التأطير والتأطير المضاد، ضمن، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، سبق ذكره، ص 188.

³ - أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي، سبق ذكره، ص 80.

والطوباوية، وعدم امتلاكها لتقدير سياسي دقيق للواقع وللظروف الداخلية والدولية التي تحكم تجارب الانتقال الديمقراطي بحيث تعكس الوثائق التأسيسية للحركة هذا الاستلزام الضمني لتجارب الانتقال الديمقراطي.

تسهل الطبيعة الرخوة للفضاء الافتراضي وما يستلزمه من نمط تنظيم أفقي عملية التحلل من الالتزام النضالي، وتجعل الخروج من الحركة أسهل من الانتساب إليها دون أي التزام.

ب) أسباب موضوعية:

لا شك في أن التحول الدرامي لأحداث الربيع العربي الذي تحول بسرعة كبيرة إلى صيف قاتل، انتقلت فيه الثورات من طابعها السلمي إلى حروب طاحنة في إطار ثورات مضادة، كان من بين الأسباب المفسرة لضعف الالتزام النضالي لدى النشطاء وتنامي الخوف من أن تتزلق الاحتجاجات إلى عنف شبيه بعنف الثورة السورية أو الليبية أو اليمنية بين النفوس، سواء لدى النشطاء أو المتضامنين مع الحركة، خاصة بعد التفاعل الملكي السريع مع الأحداث ودعوته إلى إحداث لجنة خاصة يؤول إليها أمر وضع دستور جديد، وإقرار زيادة في الأجور لتحديد تعاطف الطبقة المتوسطة وإطفاء وهج الحركة بإخماد فتائلها الاجتماعية.

تتامي التأييدات المضادة للحركة والخطابات المناوئة لها، خصوصا بعد تنامي مأساوية الربيع العربي، والرفع من منسوب التخويف (واش بغيتونا نوليو بحال سوريا)، خاصة وأن الخوف كما يرى مانويل كاستلز يظل عاطفة مسببة للعجز والشلل، تعتمد على السلطات كي تزدهر وتتكاثر، بالترهيب أو الإحباط أيضا، وبالعنف المطلق عند الضرورة، أكان مكشوفاً أم مفروضا بشكل مؤسساتي⁽¹⁾.

¹ - مانويل كاستلز: شبكات الغضب والأمل، سبق ذكره، ص 26.

تراجع الزخم النضالي وروح النضال داخل الحركة خاصة بعد التفجير الإرهابي لمقهى أركانة بمراكش، بحيث بات مصلحة الوطن والحاجة إلى حفظ النظام العام، ومعه حفظ النفس من هذه التهديدات، ضرورة أكبر من النضال على مطالب يمكن تأجيلها والنضال من أجلها في إطار آخر تسمح به الظروف.

تراجع منسوب الاحتقان وتنامي الأمل في التغيير في ظل الاستمرارية، بعد نجاح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات، خاصة بعد استغلاله لفرصة الحراك وتبنيه لأهم شعار من شعاراته: محاربة الفساد والاستبداد.

تنامي الدعم الدولي، أنظمة وإعلاما، للنظام المغربي، خاصة بعد تفاعله الذكي مع مطالب الحركة، الذي أظهره في صورة الفاعل المحترم لإرادة الشعب، في جغرافيا إقليمية معاندة للإسلاميين.

على الرغم من ضعف وهج الحركة وأقول نجمها للشروط التي ذكرناها آنفا، وخروج النظام في صورة القائد المنتصر في معركة عصفت بأنظمة "عتيدة"، جعلته يبدو أكثر حكمة وذكاء في تدبيره للأزمة التي عرت على جذورها رياح الربيع العربي، فقد ظلت كبومة مينيرفا تنبعث من رمادها في كل مناسبة احتجاجية، حيث رأى العديد من المشاركين في البحث أن استمرار الاحتجاجات دليل أكبر على نجاح الحركة واستمراريتها. في هذا الصدد يقول سمير (موظف): "استمرار الحركات الاحتجاجية هو قبل كل شيء نجاح للحركة في هدفها الأساسي الذي هو إسقاط جدار الخوف وتوسيع هامش حرية التعبير". أما إيمان (دكتورة معطلة) فكانت أكثر تعبيرا عن حقيقة مآل الحركة حيث اعتبرتها فكرة، والفكرة لا تموت: "حركة عشرين فبراير هي فكرة تتمحور حول الاحتجاج، وكلما نما الفعل الاحتجاجي بالمغرب فهو نجاح لفكرة عشرين فبراير".

ولئن ماتت الحركة، فروحها ما تزال محقة في فضاء الاحتجاج اليوم، حيث شعاراتها ما تزال ملهمة للعديد من الحركات الاحتجاجية التي عرفها المغرب بعد 2011، كما هو شأن احتجاجات ساكنة مدينة طنجة ضد شركة أمانديس الفرنسية المفوض لها

تدبير قطاع الماء والكهرباء بسبب غلاء فواتير الماء والكهرباء (2015)، ومنذ يونيو 2015، شمن طلبة الطب حملة في أحد مواقع التواصل الاجتماعي ضد مشروع قانون الخدمة الصحية الوطنية الذي يلزم أحد بنوده خريجي كليات ومعاهد التمريض العمومي بالعمل لمدة عامين في المناطق النائية. واستمرت موجات الاحتجاج في المغرب مع تفجر احتجاجات الريف عقب مقتل سماك الحسيمة (محسن فكري) في 28 أكتوبر 2016، ومنذ ذلك الحين، استثمر المحتجون في الريف، الفضاء العمومي حيزا للفعل الجمعي وإنتاج المعاني المعبئة، وأبدعوا صيغا احتجاجية غير مسبقة، عبروا فيها عن سخطهم الاجتماعي ورفضهم "الحكرة" والتهميش الذي طال منطقتهم لعقود طويلة. وعلى الرغم من كثافة تأطيراتها المضادة، لم تتجح أجهزة الدولة في وأد تلك الاحتجاجات.

الفصل الثالث: ما بعد 20 فبراير: خيبات وتحولات

1- مفارقة الربيع: الديمقراطية والإسلام السياسي

لم يكن أحد يتوقع أن تفيض شوارع المدن والعواصم العربية بحشود هائلة من المحتجين، مطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية التي ظلت لعقود طويلة عملة مفقودة بكل البلدان العربية، نتيجة لطغيان الفساد ولصور شتى من الاستبداد السياسي، حكمت على المنطقة العربية بالجمود، فلا صوت يعلو عن صوت الحاكم، ولا شيء يتحرك من غير المنصب أو كرسي الحكم، لكنها حركة بالوراثثة بدا فيها كرسي الحكم العربي المحرك الذي لا يتحرك. وإذ هبت نسائم الربيع العربي، بداية من تونس (بدأت الأحداث يوم 17 دجنبر 2010)، معلنة عن نهاية الطغيان، وبدأت البلدان العربية وكأنها تعيش على صفيح بركان هائج تتقاذف حممه فتحرق كراسي وثيرة آفت الجلوس ولم تعد تقبل بالحركة. أولم تصب الحروق جسد الرئيس اليمني الراحل "علي عبد الله صالح"!

تحركت أقلام كثيرة لوصف ما وقع في العالم العربي، فالبعض منها وصفت الأمر، لفجاءته، بالزلزال الذي ضرب الأنظمة العربية محدثا صدوعا في بنيانها عجلت بانهارها، وبعضها اعتبرته موجة إعصار اقتلع أنظمة سياسية شائخة من جذورها، أو قل تسونامي سياسي⁽¹⁾ ضرب المنطقة العربية. لكن ما لم يكن متوقعا في نظر كثيرين هو أن يعقب هذا التسونامي السياسي، تسونامي إسلامي اجتاح كثيرا من صناديق اقتراع أول "انتخابات ما بعد الثورة" في عديد من البلدان العربية التي لم يكن فيها المغرب استثناء.

هكذا، بعدما صدحت حناجر المحتجين بمطالب الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية وتخليق الحياة السياسية وتطهيرها من كل أدران الفساد وأذئاب الاستبداد، وهي بلا شك مطالب تشي بالكثير من قيم الحداثة والديمقراطية، ستقوم صناديق الاقتراع بأصوات ناخبين جعلوا قوى الإسلام السياسي في صدارة المشهد السياسي، أو قل في

¹ - سيرجي كورجينيان: التسونامي السياسي، تحليل للأحداث في شمال أفريقيا والعالم العربي، ترجمة: ممدوح سيد مصطفى عزمي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2019.

صدارة مشهد كاريكاتوري تختلط فيه مشاعر الضحك بالاشمئزاز والإحساس بالغثيان عن مآل هذه المطالب التي رفعت سقفا عاليا للحلم العربي والمغربي على الخصوص، بدولة ديمقراطية تفوح من دروبها ومؤسساتها نسائم الحرية والكرامة والتوزيع العادل للثروة، وليس برفع قوى ارتكاسية تشد للوراء وتسكن تضاعيفه حتى في اللباس كأدق تفاصيل اليومي لتتصدر مشهد المشهد السياسي وتتولى مسؤولية تسيير الشأن العام، أي تسيير حياة قطاع واسع من المواطنين الذين خرجوا محتجين ضد كثيرا من القيم البالية والممارسات اللاديمقراطية وطرائق في الحكم تقوم على منطق الوراثة والاستخلاف، وهي قيم تتقاطع، في الغالب، مع إيديولوجية حركات الإسلام السياسي.

من الناحية الديمقراطية، لا يراودنا شك في أنه من حق الإسلاميين ولوج العمل السياسي في إطار قواعد التنافس الشريف التي تفرض الاعتراف بالفوز لمن يحصد أغلب أصوات الناخبين الذين هم بالمقابل، ليسوا آلاء صماء أو كائنات بلا عقل؛ فالناخب يتجه دوما إلى أن يرفع استفادته إلى حد أقصى، بمعنى أنه يحاول أن يحصل مقابل صوته على تأثير أمثل على الشروط الملموسة لوجوده ⁽¹⁾، وهنا يبدو الناخب كائننا عاقلا أو استراتيجيا كما يفهمه أنطوني دوانز (Anthony Downs). لكن، ما يبدو غير عقلاني ويحتاج منا شحذ أدوات الفهم والتحليل، هو كيف لقوى مُحافِظة أن تولد من رحم قوى أو مطالب حدائية؟ كيف لنا أن نفهم انبثاق قوى ترفض حتى مبدأ المساواة بين الجنسين من أتون حراك واسع ظلت فيه الحناجر مبجوحة وهي تصدح عاليا بالحرية والمساواة على أرض المواطنة حيث لا فرق بين حاكم ومحكوم، ورئيس بمرؤوس وليس فقط بين رجل وامرأة؟ لماذا انتهى الربيع العربي بهذه السرعة المفردة إلى صيف قانظ ذبلت معه كل أزهار الياسمين؟

¹ - فيليب برو: علم الاجتماع السياسي، سبق ذكره، ص 323.

في تفسير لا يخلو من رومانسية، يرى السوسيولوجي مصطفى محسن أن نجاح الإسلاميين في انتخابات "ما بعد الربيع العربي" يمكن رده -إلى جانب عوامل أخرى- إلى مكافئة الشعوب العربية لهذه القوى نظير ما عانتها من قمع وتنكيل لعقود طويلة من طرف النظم السياسية العربية، بعدما دفعت ظروف القهر المولدة للانتفاض الشعوب العربية لأن تتجرع مرارة ما تجرعه قبلها القوى الإسلامية في مواجهتها لقوى الاستبداد السياسي. يقول مصطفى محسن: "لقد كانت معاناة هذه الحركات الإسلامية، ولعدة عقود خلت، من أوضاع التهميش والقمع من طرف النظم السياسية العربية الحاكمة، من أهم العوامل التي قربتها أكثر من معاناة الشعوب المحاصرة ذاتها، ومن التعاطف معها. ومن ثم فربما كانت نتائج الانتخابات المذكورة بمثابة تعويض أو جزاء أو مكافأة لهذه التيارات الدينية مقابل ما عاشته من أشكال القهر والحظر والاستبعاد واللاتهام -بحق أو بدونه- بالتطرف أو المحافظة المغالية أو التعصب العقدي أو الإرهاب... وأخص، من هذه التيارات بالذات، تلك التي التحقت منها بالعمل الحزبي العلني المشروع والمقنن، وقبلت بقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية، على الأقل في توجهاتها الأساسية الكبرى" ⁽¹⁾، وعليه ستعبر نتائج صناديق الاقتراع الداعمة لهذه التيارات، التي لم تنفك عن إسداء الخدمات الاجتماعية والإنسانية المتعددة، وممارسة واجبات المسؤولية من باب شفافية السلوك والقيم الأخلاقية (كما أثبت، بحسب مصطفى محسن، تجارب تسيير بعض الجماعات والمجالس المحلية)، عما يمكن وسمه بأنه "انتخابات جزائية" وشكلا من أشكال الاعتراف ببعض الجهود أو الميزات الخصوصية ⁽²⁾.

يبدو الأستاذ مصطفى محسن في تفسيره لتطورات أوضاع "ما بعد الربيع العربي" قد حاد كثيرا عن جادة المنهج السوسيولوجي الذي يقتضي منه النظر إلى الظاهرة (ظاهرة

¹ - مصطفى محسن: في البدء كان الانتفاض! الحراك الثوري العربي بين خيارات الشعوب وحسابات النخب ومatahat التحول الديمقراطي (حوار نقدي مفتوح)، منشورات ضفاف، بيروت، ط1، 2016، ص 136.

² - نفسه، ص 137.

صعود التيارات الدينية وما ارتبط بذلك من نزوع نحو التدين لدى كثير من فئات المجتمع) كشيء حائز لقوة الشيء المقضي بتفسيره بعيدا عن كل عاطفة أو تعاطف وجداني. كما لا يمكننا الاقتناع بأن ما أزهق في الربيع حصده التيارات الإسلامية نهبا أو تحت جناح الظلام، ولعل هذا ما يومئ إليه الأستاذ عبد الإله بلقزيز لما يتساءل عن سرق الربيع من أهله، فأخذه إلى ضفاف أخرى، وقاده إلى إنجاب ما هو أسوأ مما احتج عليه جمهوره غِبَّ انطلاقته؟ هل كان السطو على تضحيات الناس والشباب في الحركات الاحتجاجية والانتفاضات منظما ومبرما ومقصودا أم أتى عفوا من شقوق الفراغ؛ وإذا كان منظما ومبرما، فمن أبرم الصفقة وتشارك في مؤامرة السطو تلك؟ ولماذا ترك الناس ناهبيهم ينهبون ما راكموه بالعرق والدم وتضحيات الشهداء والجرحى والمعتقلين؟ أين كان "قادة" المجموعات الشبابية حينما كانت تجري أضخم عملية سطو منظم على كفاحات الشعب، ولماذا ارتضوا أن تنتقل السلطة إلى غيرهم وهم كانوا برفض مصادرة "الثورة" متمسكين⁽¹⁾، خاصة "وأن جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر بدت شديدة التلهف على السلطة وعلى احتكارها"⁽²⁾. كيف إذن نقرأ الوضع وما السبيل لرفع الإحراج عن هذه المفارقة؟

أ (من ثورة الياسمين إلى التسونامي الإسلامي:

علينا أن نتفق بداية أن لا شيء يمكنه أن يمنع الثورة والاحتجاج من أن يعود أدراجه وينقلب ضد نفسه، أو أن تستفيد منه قوى غير التي حركته وأشعلت فتيله. وهنا نشير إلى الأطروحة التي صاغها ماركس وإنجلز سنة 1850، والقائلة بأن الثورة الديمقراطية والبورجوازية الصغيرة يمكن أن تتحول إلى ثورة اشتراكية تحت قيادة

¹ - عبد الإله بلقزيز: ما بعد "الربيع العربي"، أسئلة المستقبل، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، ط1، 2017، ص 47-48.

² - نفسه، ص 66.

البروليتارية⁽¹⁾. كما يخبرنا التاريخ أنه من الطبيعي أن تعرف ثورات ديمقراطية ردة رجعية كما حدث في الثورة الإيرانية (1979) التي بدأت على أرضية الثورة الوطنية الديمقراطية، وانتهت بقيادة أصولية إسلامية جسدها آية الله الخميني. هذه الردة يسميها جلبير الأشقر بالثورة الدائمة المعكوسة⁽²⁾، وهكذا، فبالرغم من طابعها الديمقراطي العميق في تطلعاتها الشعبية الأصلية، قد جرى تحويل الثورة الإيرانية في الواقع نحو إنشاء ديكتاتورية كهنوتية رجعية اجتماعيا بفعل سطوة على الحركة الجماهيرية التي حاز عليها روح الله الخميني بشخصيته البالغة الكاريزما ومعه غالبية رجال الدين الشيعة المنضوين تحت قيادته. وإذا كانت الشخصية الكاريزمية للخميني قد كانت من بين أسباب صعود التيار الأصولي للحكم في إيران عقب الثورة، فإن سلطة الإعلام قد عوضت هذه الكاريزما المفقودة لدى الإسلاميين اليوم، حيث استفاد كثيرا حزب النهضة، وقائدها راشد الغنوشي، إلى أقصى حد من قناة الجزيرة القطرية التي فتحت منافذها العملاقة لكثير من قادة التيارات الإسلامية لرفع تظلماتهم وفضح دسائس الأنظمة ضدهم، ومن ثم ظهورهم بمظهر الضحية الذي أكسبهم تعاطفا واسعا من طرف طيف كبير من المواطنين الذي كانت للجزيرة تأثير بالغ في تشكيل رأيهم وبناء قناعاتهم، خاصة وأنها كانت تقدم نفسها للمتلقي العربي على وجه الخصوص، على أنها قناة مستقلة تقوم في سياستها الإعلامية على مبدأ التعددية وتبني الرأي والرأي الآخر. أضف إلى ذلك الدعم المالي الكبير الذي تلقتة حركة النهضة من أمير قطر. ووفقا لشهادة وزير الخارجية السوري، فقد أمر أمير

¹ - كارل ماركس وفريدريك إنجلز: عريضة المجلس المركزي إلى عصبة الشيوعيين، أرشيف الماركسيين على الإنترنت، موقع "الاشتراكي" إعلام من أجل الثورة، نسخ تجريبية. أنظر الموقع:

[wwwhttps://revsoc.me/marxism](https://revsoc.me/marxism).

² - جلبير الأشقر: الشعب يريد، سبق ذكره، ص 259.

قطر في حضوره وحضور الغنوشي بدفع 150 مليون دولار لحركة النهضة لتمويل حملتها في انتخابات المجلس التأسيسي" ⁽¹⁾.

لذا فلم يكن من المفاجئ على الإطلاق، بحسب جليبر الأشقر، أن تفوز الحركة الإسلامية التونسية في الانتخابات، خصوصا أن المنافسة كانت هزيلة ومشتتة، ونسبة التصويت ضعيفة، بحيث لم تحصد الحركة في الواقع سوى أقل من 19% من أصوات الناخبين المسجلين، وأقل من 9% من مجموع الناخبين المؤهلين، وهذا مؤشر يبين إلى أي مدى أفرغت ديكتاتورية بن علي المجال السياسي التونسي ⁽²⁾.

بفضل هذه العوامل المساعدة استطاعت حركة النهضة بتونس إعادة تكوين نفسها بسرعة فائقة وأكبر من تلك التي كانت تحوزها مكونات سياسية أخرى متواجدة على الساحة، وهو نفس الأمر نجده عند جماعة الإخوان المسلمين بمصر، مع فارق بسيط، يكمن في أن الجماعة ظلت تشغل داخل مصر ولم تتعرض لمنع أكبر كما عرفته نظيرتها في تونس من خلال إبعاد مرشدها راشد الغنوشي، مركزة في اشتغالها على استراتيجية الحضور المكثف في المناطق الحضرية المهمشة ومساعدة فقراء الحضر تحت ذريعة "الإحسان والعمل الخيري" وهي استراتيجية للاختراق والتجذر تنهجها حركات الإسلام السياسي، خاصة داخل فئات تشكل أرضية صلبة وعريضة تمتد على الجغرافيا العربية من الماء إلى الماء، وبالتالي استنابت الجذور وسط الطبقات الشعبية المحرومة على نحو يكسبها قوة التأثير والقدرة على قلب موازين القوى، أو على الأقل القدرة على التفاوض مع السلطة. أما الدعم القطري فلم يخطئ طريقه أيضا في هذه الحالة وظلت قناة الجزيرة في "تغطيتها للانتفاضة العربية، وبوجه الخصوص لمرحلتها الأوليتين

¹ - أورده جليبر الأشقر في "الشعب يريد"، سبق ذكره، ص 261.

² - نفسه، ص 262.

التونسية والمصرية، تضطلع بدور أساسي في توسيع نطاق التمرد منحازة في ذلك للإخوان المسلمين ولرؤيتهم للأمور" ⁽¹⁾.

هكذا، وبعد دعمهم لحملة التصويت لصالح مشروع تعديل الدستور (استفتاء 19 مارس 2011)، مقابل معارضة التيارات الليبرالية واليسارية المطالبة بدستور جديد، واعتبارهم التصويت ضد التعديلات الدستورية فعل محرم، وهو بمثابة تصويت ضد الله والإسلام، وبعد خيانتهم للثورة الثانية التي تعرضت لقمع عنيف من طرف المجلس العسكري (فبراير 2011) ولسان حالهم يقول للقوى المعارضة لفلول النظام المخلوع، اذهبوا وقاتلوا إنا هاهنا قاعدون، سيتجه إخوان مصر رأساً إلى الانتخابات، في تشبث غريب بعدم تأجيلها، ليجدوا أنفسهم أكبر الفائزين في أول انتخابات شهدتها مرحلة ما بعد مبارك، مستفيدين في ذلك من التفكك والضعف التنظيمي للمعارضة السياسية للنظام القديم، شأنها في ذلك شأن المعارضة العلمانية التونسية، بالرغم من أن مجال العمل السياسي المتاح في مصر مبارك كان أكبر منه في تونس بن علي ⁽²⁾.

ب (من ربيع فبراير إلى خريف نونبر:

لم تشكل التجربة المغربية عما كان يجري في تونس ومصر على الخصوص استثناء، فبقدر هبوب نسائم الربيع العربي على المغرب وقد أزهرت احتجاجات واسعة النطاق، قادت حركة 20 فبراير للمطالبة بالديمقراطية وتخليق الحياة السياسية والقضاء على الفساد والاستبداد، بقدر ما اجتاحه أيضا التسونامي الإسلامي الذي اجتاح صناديق الاقتراع في أكثر من بلد عربي. فقد بوا هذا التسونامي حزب العدالة والتنمية صدارة الانتخابات وكفله قيادة الحكومة لولايتين متتاليتين (2011 و2016)، حاصدا بذلك أغلب

¹ - نفسه، ص 264.

² - نفسه، ص 263-266.

المقاعد البرلمانية⁽¹⁾، بالرغم من أنه قاطع حركة 20 فبراير وأصدر في ذلك بلاغا موجا لأعضائه يحثهم على عدم الانخراط في الحركة، ومخبرا بأن المشاركة في التظاهر يوم 20 فبراير الذي دعت له الحركة لا يعنيه في شيء، وهو في هذا لا يشذ عن موقف جماعة الإخوان المسلمين في مصر. "ففي الوقت الذي دعت فيه شبكات الشباب إلى التظاهر في 25 يناير 2011 وتبنت الدعوة أغلب الأحزاب والمجموعات المعارضة للنظام، قرر الإخوان أن يناوؤا بأنفسهم عن الدعوة وعن المظاهرة ذاتها، مع سماحهم لشبابهم بالمشاركة فيها. ولم ينضم الإخوان المسلمون إلى الانتفاضة سوى في يومها الرابع (جمعة الغضب) في 28 يناير، مستثمرين قوتهم التنظيمية في الاحتجاج. وبالتزامن مع ذلك، حرض قادتهم على كيل المديح للجيش مدركين أنه قد يُقرر في حسم الوضع. وحينما عين مبارك رئيس مخابراته عمر سليمان نائبا للرئيس ودعا هذا الأخير المعارضة إلى "الحوار"، قبلت قيادة الإخوان لقاءه، مثيرة موجة واسعة من الاستنكار في صفوف الانتفاضة"⁽²⁾.

لن نكيل الاتهام في إمكانية وجود تنسيق مسبق بين الحزب وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، على مستوى ترتيب الأوليات في التعاطي مع مجريات الربيع، فذاك شأن الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، لكن ما هو واضح هو الارتباط التنظيمي والإيديولوجي لحزب العدالة والتنمية بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، إذ نجد بعض كوادره أعضاء بارزين في الجناح الدعوي لهذا التنظيم، ونقصد هنا "الاتحاد العالمي

¹ - حصل الحزب في انتخابات 2011 على 107 مقعد من أصل 395، بزيادة بلغت 13% مقارنة بانتخابات 2007، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 45.4%. لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى: التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب، 25 نونبر 2011، الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني. نسخة رقمية، ص 19. أما في انتخابات 2016 فسيحصل الحزب 125 مقعدا من أصل 395، بنسبة 31.65%، وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 42.29. أنظر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، القسم الخاص بالانتخابات. <http://www.elections.ma>

² - جليبر الأشقر: الشعب يريد، سبق ذكره، ص 263.

لعلماء المسلمين" ⁽¹⁾ الذي يوجد مقره بعاصمة دولة قطر (الدوحة). وإذا كانت حركة النهضة في تونس، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر قد استفادت من دعم دولة قطر، ماليا وإعلاميا، فمن البديهي أن يستفيد حزب العدالة والتنمية من هذا الدعم ولو على المستوى الإعلامي، حيث أسهمت قناة الجزيرة بشكل كبير، في تلميع صورة الإسلاميين في الوطن العربي، وتقديمهم للمشاهد العربي كمضطهدين من طرف حكومات بلدانهم الموالية للقوى الغربية المعادية للإسلام. هكذا تترسم صورة الإسلاميين بفعل آلة إعلامية جبارة في أذهان كثير من المواطنين العرب، والمغاربة أيضا، على أنهم ضحايا نضال ضد استبداد أنظمة علمانية، وأنهم آخر قلاع الدفاع عن قيم العروبة والإسلام.

ستدر هذه الصورة، التي اشتغلت عليها قناة الجزيرة لسنوات، الكثير من التعاطف تجاه قوى الإسلام السياسي التي لم يكن يسمح لها بالمشاركة في الانتخابات، أو يتم التضيق عليها أو تزوير إرادة ناخبها، فنتعاطف بذلك هذه الصورة عند المواطنين وتترسخ بوجدانهم خطاباتهم الأخلاقية المتمركزة حول قيم القناعة (مثلا عدم إيلاء أهمية للباس وكل ما يتعلق بالمظهر الخارجي) الصدق، النزاهة، التعفف ونقاء اليد، الثبات على الحق ومناصرتة. إلخ، خاصة عند وجودهم في صفوف المعارضة كما هو شأن حزب العدالة والتنمية. أضف إلى ذلك نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية التركي في قيادة البلد نحو التقدم من دون التخلي عن قيم الإسلام أو التواطؤ مع القوى الغربية، فبدأت التجربة التركية نموذجا مثاليا بلغة فيبر لكل المعجبين بالسياسة الإسلامية المحافظة، ولكثير من حركات الإسلامي السياسي.

سيرفع هذا النجاح بلا شك من أسهم حزب العدالة والتنمية في المغرب الذي كان يقدم نفسه قبل بلوغ الحكومة على أنه حزب إسلامي، أو بتعبير أدق حزبا سياسيا

¹ - حاليا، يرأس الاتحاد القيادي البارز في حركة التوحيد والإصلاح، الدراع الدعوي لحزب العدالة والتنمية، الأستاذ "أحمد الريسوني"، خلفا للدكتور يوسف القرضاوي، الرئيس المؤسس للاتحاد.

بمرجعية إسلامية كما صار يحلو له أن يقدم نفسه بعد نجاحه في الانتخابات وقيادته للحكومة، خاصة بعد نجاحه في تسيير بعض الجماعات المحلية، واكتسابه لشيء من الخبرة في تسيير الشأن العام. خبرة كان لها انعكاس واضح على مستوى تنظيمه الداخلي وحرصه على احترام الديمقراطية الداخلية في انتخاب أعضاء هياكله واتخاذ قراراته. هذا الأمر سيجعله يظهر لدى العموم بمظهر الحزب الحريص على الديمقراطية، خلافا للأحزاب الأخرى التي نخرتها الزبونية وأنهكها المخزن عبر سياسة اختراق النخب وتفكيكها وإعادة تدويرها، ومن تم افتقاد خطابها شرعية الوجود والقدرة على النفاذ. وحتى لا تتيه بنا التفاصيل أكثر سنحصر العوامل التفسيرية الأخرى للمفارقة التي ينطوي عليها الربيع العربي والمغربي على وجه الخصوص بين مطالب حداثة وصعود قوى محافظة كما يمثلها حزب العدالة والتنمية، في النقاط التالية:

• فشل تجربة حكومة التناوب وإعادة تجربة الحزب الإداري ⁽¹⁾ وجعله رهانا لمحاصرة تصاعد المد الإسلامي الذي يمثلها حزب العدالة والتنمية أكسب هذا الأخيرة تعاطفا كبيرا ترسخت معه أكثر تلك الصورة المتخيلة عن الإسلامي النزيه الذي تحاربه الأنظمة وتسعى للقضاء عليه. خاصة وأن حزب الأصالة والمعاصرة ظل يصرح دوما بأن الهدف من وجوده في الساحة السياسية هو محاربة الإسلاميين بغرض تحديث الدولة والمجتمع وفق ادعاءه.

¹ - شهد دخول صديق الملك فؤاد علي الهمّة سنة 2007 غمار الانتخابات على نحو مفاجئ لحظة فارقة في عهد الملك محمد السادس. وقد بدأت الحكاية قبل بضعة أسابيع من تاريخ الانتخابات التشريعية لعام 2007، حين انتقل فؤاد علي الهمّة من وزير منتدب لدى وزير الداخلية إلى مرشح على رأس لائحة "مستقلة" بدائرة الرحامنة (مسقط رأسه)، سيفوز بجميع مقاعدها الثلاثة. وسيستقبل عشرات البرلمانين الرسالة على التو، وينجذبون إليه (أو يجذبون إليه) لتكوين فريق برلماني. وبعد بضعة شهور، وخلال عام 2008، سيؤسس "صديق الملك" كما كان يلقب في الصحف حزب الأصالة والمعاصرة. بعد ذلك بشهور قليلة، سيحصل الحزب "الجديد" على المرتبة الأولى في الانتخابات الجماعية لعام 2009. ولم يخف مؤسسو هذا الحزب أن هدفهم الاستراتيجي هو مواجهة الإسلاميين. فإذا كان النظام في السابق يلجأ إلى "الحزب الإداري" من أجل محاصرة الخطر المفترض لليساريين، فقد أصبح اليوم يلجأ إليه من أجل محاصرة الخطر المفترض للإسلاميين. أنظر في هذا الصدد: محمد حفيظ: مسارات التحول الديمقراطي بالمغرب، محاولات وعوائق، ضمن، 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، سبق ذكره، ص 415.

- ذكاء قيادة حزب العدالة والتنمية المتمثل في استغلال هذه "الفرصة السياسية" (تأسيس حزب سياسي لمواجهة الإسلاميين) في كسب مزيد من التأييد والتعبئة للانتخابات ونسج خطاب قريب من فئات عريضة من الشعب المغربي على خيوط المظلومية.
- قدرة الحزب على إعادة تدوير الثقافة العامة وتشكيلها في قالب خطابي نفّاذ يمتح مفاهيمه مما يتداوله والناس ويعتقدون في صحته. هكذا سنجد قيادة الحزب وعلى رأسها عبد الإله بنكيران يوظف في خطابه مفاهيم التحكم والدولة العميقة ⁽¹⁾ للإشارة إلى وجود جهة مقاومة للإصلاح تعوق عملية التحول الديمقراطي، وتزكي بذلك خطاب المظلومية والاستهداف الذي بنى عليه الحزب عرشه الانتخابي.
- إخفاء ضعف الحزب في مواجهة الفساد وتفكيك حصون الاستبداد، وانقلابه ضد مصالح الطبقات الشعبية، خاصة بعد قيادته للحكومة، باستعمال خطاب تمويهي للإيحاء بأن المعركة أشرس تتطلب نفساً أطول، ومن تم ثقة أكبر وأصوات أكثر. هنا نستحضر العبارة المسكوكة التي ظل يرددتها دوماً رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران للتعبير عن قوة جيوب مقاومة الإصلاح: التماسيح والعفاريات. هكذا، فالتماسيح ترمز لقوة الافتراس. ولأنها مرئية، يمكن مقاومتها وشحذ القوة لهزمها (القوة هنا تتبع من صناديق الاقتراع)، لكن لما تتضافر إليها قوة العفاريات التي لا يمكن رؤيتها فالمواجهة تصير

¹ - يعد مفهوم الدولة العميقة من المفاهيم الفضفاضة جداً، حيث يستخدم في كثير من الحالات بطريقة مرتجلة تقريباً لوصف النشاطات السياسية غير الشفافة، والعلاقات غير المحددة بطريقة بيروقراطية معقنة. كما أن المفهوم يطلق لوصف حالات فردية على نحو يصعب بناء تعميمات صالحة للتطبيق في الدراسات المقارنة. ويمكن أن نجد للمفهوم عناصر مشتركة متعلقة بكثير من الأعراف غير الرسمية التي يعرفها هلمكي وليفيتسكي بكونها تلك القواعد المشتركة اجتماعياً، غير المكتوبة عادة، التي تم إنشاؤها، وتبليغها وتطبيقها خارج القنوات الرسمية، ومن هذه الخصائص نذكر: استقلالية الجهاز الأمني وانفصاله، التحكم أو الوصاية، البارانونيا والمؤامرة، الزبونية والربيع. لمزيد من التفاصيل حول المفهوم يرجى العودة إلى: باتريك أونيل: الدولة العميقة: المفهوم الناشئ في علم السياسة المقارن، ترجمة: الحسن مصباح، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، عدد 30، يناير 2018، صص 83-102.

أشرس وأكثر ضراوة، وتتطلب قوة أكبر وتفترض زمنا أطول. إنها قوة أصوات البسطاء ممن ينطلي عليهم خطاب بائعي الوهم ومحترفي البهتان السياسي.

• الاستفادة من خدمات الدراع الدعوي للحزب (حركة التوحيد والإصلاح) في العمل الخيري خاصة في الأوساط الحضرية المهمشة، وهي الحركة التي تتشابك مع عدة منظمات شريكة: منتدى الزهراء للمرأة المغربية، منظمة التجديد الطلابي، مؤسسة بسملة للتنمية الاجتماعية، ورابطة الأمل للطفولة المغربية. في هذا الإطار، شكلت الحركة مصدر القوة قبل تجربة الحزب في الحكومة، إذ شكلت القلب النابض للحزب و"مخزونه الانتخابي" وانتفع الحزب لسنوات بشكل ضخم من انتشار الحركة وروابطها الاجتماعية القوية لنشر رسالته في المجتمع المغربي، وأتت الجهود ثمارها في انتخابات 2011 البرلمانية" (1).

• عدم وجود قوة سياسية منافسة، خاصة أمام استهلاك كل الأحزاب السياسية وتحولها في نظر كثير من المواطنين إلى دكاكين سياسية أو وكالات للتدبير السياسي في أحسن الأحوال، ومن تم الرهان على حزب العدالة والتنمية الذي بدا كمُخْلِص من أزمة الربيع العربي الذي تحول في بلدان أخرى إلى صيف قانظ.

• ضعف أحزاب اليسار وتهالك خطابها الذي ظل مسجونا داخل إيديولوجية ماركسية لم تقو على تجديد نفسها، وآليات اشتغالها بشكل يضمن لها حسن التمويع والقدرة على المنافسة.

• ضعف حركة 20 فبراير، خاصة بعد الخطاب الملكي للتاسع من مارس 2011 وإجراء تعديل دستوري وانسحاب جماعة العدل والإحسان من الحركة، إضافة إلى نقص الخبرة لدى شباب الحركة وافتقارها لبرنامج واضح يربط المطالب بوسائل تحقيقها على نحو واقعي بعيدا عن لغة اليوتوبيا والخيال.

¹ - انتصار فقير: المشاركة السياسية، الشعب، والقصر: إسلاميو المغرب في البحث عن استراتيجيات جديدة، ضمن: تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغير، سبق ذكره، ص 78.

• استغلال الحزب في حملته الانتخابية لشعارات حركة 20 فبراير، واستفادته من التعبئة التي خلقتها الحركة في نفوس الكثير من المواطنين المغاربة من أجل محاربة الفساد والاستبداد.

• تنامي نزعة التدين أمام أزمة الهوية التي باتت تقطع أوصال المجتمعات المعاصر اليوم. هنا يجد الأفراد في الخطاب الديني بشكل عام، وخطاب التيارات الإسلامية على وجه الخصوص، ملاذهم الأخيرة.

نعتقد أن هذه الأسباب قادرة على رفع اللبس عن المفارقة التي طرحها صعود الإسلاميين وتصدرهم واجهة المشهد السياسي في المغرب وفي بعض البلدان العربية خلال فترة "ما بعد الربيع العربي". وبما أنها فترة انتقالية فكان من الطبيعي أن تولد مشاعر خوف وارتباك في النفوس، خاصة مع قيام ثورات مضادة عنيفة في بلدان عربية أخرى (ليبيا، اليمن، سورية) وانبثاق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وهو خوف مشروع، خاصة أمام وجود خوف آخر وإحساس بالضيق بات متأصلا ومتزايدا باستمرار بفعل تأثيرات العولمة والتكنولوجيات الحديثة التي الحياة من مضمونها وأضعفت من قوة الروابط الاجتماعية. وهنا "ولم يعد بالإمكان فهم المجتمع بوصفه كلية ولحمة قوية تربط بين أفرادها، والسبب تحديدا أن تمثيلاته لنفسه صارت اليوم تعددية، وخاضعة للطعن، ومثيرة للجدال" ⁽¹⁾ فصار الاحتماء بالدين، الذي يمنح في هذه الحالة، ملاذا آمنا ما دام أنه يمنح طاقة روحية وإشارة يهتدي بها الأفراد إلى إدراك هويتهم التي باتت مفقودة في زمن الهويات القاتلة.

هذه العودة إلى الدين، أو عودة اكتساح الدين للفضاء العمومي ولحياة الناس الواقعية، تقتزن بعودة مفهوم "السياسي" الذي بدا أنه قد عفا عليه الزمن. يفسر هابرماس هذا

¹ - يورغن هابرماس، جوديث بلتر وآخرون: قوة الدين في المجال العام، ترجمة: فلاح رحيم، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2013، ص 24.

الأمر بتجربة المجتمع العالمي المعاصر بوصفه قوة هائلة تدفعها قوى اقتصادية مقتدرة تبدو خارج قدرة البشر على التحكم بها. في مقابل الفوضى التكنولوجية، والاقتصادية لعالم اندمج في بنية عملاقة واحدة، تقدم صورة "السياسي"، هنا، وعدا بإعادة زمام الأمور للفاعل البشري ⁽¹⁾. ومن هنا يوفر رجل الدين، والفاعل السياسي الذي يوظف الدين في السياسة على وجه الخصوص، الأمل لفئات عريضة باتت تحس بالضيق، وأنها لا تعدو أن تكون مجرد زبائن أو بياق يتحكم بها مجتمع تجرد من القدرة على ممارسة تقرير المصير سياسيا كما يعتقد هابرماس.

أما آصف بيات فيفسر عودة الديني والأصولية الدينية في العالم العربي بشكل خاص بشعور المسلمين بأنهم باتوا مهددين في دينهم، وأن الإسلام يتعرض لهجوم ومؤامرة تدمير عالمية، خاصة أمام تنامي المشاعر المضادة للإسلام في الغرب والتي ظهرت فيما بعد أحداث الحادي عشر من شتبر 2001 وما ترتب عليها من أحداث "شن الحرب على الإرهاب". وقد عبرت أحزاب إسلامية عديدة عن معارضتها لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وحقت بذلك نجاحات ملحوظة في الانتخابات الوطنية، ومنها حزب العدالة والتنمية في المغرب ⁽²⁾.

إجمالاً، يمكن القول، إذا كان زلزال الانتفاضة العربية قد تسبب بالتأكيد في حدوث "تسونامي إسلامي"، وهو الأمر الذي لم يكن يتوقعه كثير من الناس، ممن ليست لهم نافذة على التاريخ ولا قدرة على تفكيك الخطابات وقراءة المسارات، فإن التسونامي "كان بالإجمال محدود الحجم والنطاق. وجدير بنا أن نذهب بالمجاز إلى انتهاء فنقول، إن التسونامي ظاهرة عابرة؛ ناذرا ما يبتلع اليابسة بشكل دائم. ومن الممكن جداً، مع مرور الوقت، أن نكتشف أن "التسونامي الإسلامي" كان نقطة الذروة في بزوغ الأصولية

¹ - نفسه، نفس الصفحة.

² - آصف بيات: الحياة سياسة، سبق ذكره، ص 432.

الإسلامية الجاري منذ سبعينات القرن العشرين، وكذلك نقطة انطلاق دورة سياسية جديدة في المنطقة العربية، دورة تحددها السيرة الثورية الطويلة الأمد التي أطلقها محمد البوعزيزي في 2011" (1). بل كان فرصة لانكشاف الزيف والكذب الذي مارسه هذه الحركات الإسلامية على شعوبها، واقتناع هذه الأخيرة بأن المخاطر الكبرى والدائمة التي يمكن أن تهدد مصلحتها في عيش كريم وشق طريق آمن نحو تحول ديمقراطي حقيقي تأتي من استغلال الدين في السياسة.

2- الحركات الاحتجاجية ورهانات التحول الديمقراطي:

2. 1 في معنى التحول الديمقراطي:

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي حديث الاستعمال، تباينت بصده المواقف والآراء الفكرية والسياسية، يحيل عموماً إلى المواطنة وحقوق الإنسان وتوسيع المشاركة السياسية، كما يرتبط أيضاً بالتغيرات الجذرية المستمرة التي تطال بنيات النظام السياسي. كما يعني التحول الديمقراطي بناء تعاقد اجتماعي جديد، وبناء علاقات تواصلية جديدة بين المواطن والسلطة الحاكمة، مثلما أنه يحيل أيضاً إلى التحول الذي يطال السلطة السياسية على مستوى تجاوز مظاهر الشمولية والاستبداد وتقويضها، نحو وضع جديد، تترسخ فيه دولة المؤسسات وتتعرز المشاركة السياسية للمواطنين، بعيداً عن لغة الانقلابات والعنف، والتي غالباً ما تؤدي إلى اختلالات خطيرة في المستقبل. كما يمكن النظر إليه كسيرورة لدمقرطة الدولة والفرد والمجتمع، بما يجعل من الديمقراطية سلوكاً يومياً، وسبيلاً للتداول على السلطة وصناعة القرارات. إنه مسار متدرج يعتمد اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات على طريق الانتقال من نمط سياسي شمولي مغلق، إلى آخر منفتح يدعم

¹ - جليبر الأشقر: الشعب يريد، سبق ذكره، ص 269.

مشاركة المواطن، من خلال مؤسسات وتشريعات وسياسات وعلاقات جديدة، تسمح بتداول السلطة بشكل سلمي وبترسخ الديمقراطية وجعلها ممارسة مستمرة⁽¹⁾.

نلاحظ في التداول اليومي، على المستوى الإعلامي وحتى الأكاديمي، أحيانا، خلطا وتمييعا للحدود بين التحول الديمقراطي ومفاهيم متجاوزة من قبيل: الانتقال الديمقراطي، الانفتاح الديمقراطي، انتقال السلطة، الإصلاح السياسي... إلخ. هنا يقيم الباحث في العلوم السياسية الأستاذ "إدريس لكريني" تمييزا واضحا بين هذه المفاهيم؛ فالتحول الديمقراطي يحيل إلى عملية مستمرة ومتدرجة نابعة من عمق المجتمع، تقوم على إدماج المشروع الديمقراطي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وترسيخه في سلوك الجماعات والأفراد، كما يقوم أيضا على احترام الحقوق والحريات وبلورة مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداعمة لدولة المؤسسات، وترسيخ الممارسة الديمقراطية الراضية للاستبداد والخنوع... إلخ.

أما مفهوم الانتقال الديمقراطي، فيحيل إلى مرحلة فارقة بين وضعين، تقوم على آليات بعيدة عن الفجائية أو لغة الانقلابات، وهي مرحلة أساسية من مراحل البناء الديمقراطي، تختلف شروطها وآلياتها من بيئة اجتماعية إلى أخرى، كما أنها لا تخلو من صعوبات وارتباكات، نتيجة الصراع والتصادم بين نظامين، أحدهما عادة ما يكون تقليديا، يحيل إلى الهيمنة، وآخر جديد في طور التشكل ينحو إلى تغيير بنيات النظام القائم.

ويقترن الانتقال الديمقراطي عند عديد من الباحثين بإحدى المراحل الحاسمة التي يفترض أن تمهد للتحول الديمقراطي، وتحول دون حدوث انتكاسات في هذا الصدد، وهي

¹ - د. إدريس لكريني: تدبير أزمات التحول الديمقراطي، مقارنة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط1، 2020، ص 17-18.

مرحلة تتسم بقدر من التشاركية في تدبير المرحلة بين قوى سياسية مختلفة معارضة كانت أو موالية، بناء على اتفاقات مبرمة في هذا الشأن، أو تبعا لمنطق توازن القوى.

أما الإصلاح، فيحيل من الناحية الاصطلاحية إلى إزالة الفساد وتقويم الانحرافات والاختلالات داخل المجتمع، والانتقال من وضع إلى آخر أفضل منه، بما يسمح بتحقيق التنمية وتجاوز المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.. وهو ينصب إجمالا على مجمل التدابير والإجراءات والمبادرات التي ترمي إلى إحداث تعديلات على مختلف البنيات الموجودة داخل المجتمع دون تغييرها جذريا، بهدف جعلها مواكبة للتحويلات والتطورات المجتمعية، وقادرة على الاستجابة للحاجات المطروحة داخل المجتمع وعلى تحقيق التقدم. في حين يشير مفهوم انتقال السلطة إلى تداولها وفق سبل مختلفة تتراوح بين السلمية والعنف، وهناك ثلاثة عناصر أو جوانب أساسية للمفهوم: ينظر الأول إلى انتقال السلطة بوصفها عملية ممتدة في الزمن، أما الثاني فيعتبره أزمة أو مشكلة، في حين ينظر الثالث إليه كطريقة لحسم هذه الأزمة أو لمنع وقوعها من الأصل. وفيما يتعلق بطريقة انتقال السلطة فهناك مسلكان: يرتبط الأول بفحص القواعد القانونية التي تنظم هذه المسألة، بينما يرتبط الثاني بتعقب السوابق التاريخية التي جرى بها العمل وتواترت عليها الممارسة الفعلية.

فيما يتصل الانفتاح السياسي بتلك التدابير السياسية والاقتصادية السطحية التي تقوم بها بعض الأنظمة السياسية الرافضة لإعمال إصلاحات أو تغييرات سياسية جدية وجذرية، كسبيل لامتناس الغضب الشعبي بصورة استباقية، أو علاجية في أعقاب احتجاجات ومظاهرات.. وهو ما قد يجعل الوضع في منزلة الوسط، حيث لا ديكتاتورية ولا ديمقراطية⁽¹⁾. لكن كيف يتحقق التحول الديمقراطي، وما هي مداخله؟

¹ - د. إدريس لكريني، تدبير أزمات التحول الديمقراطي، سبق ذكره، صص 20-21-22.

2.2 مداخل تفسيرية للتحويل الديمقراطي:

في غمرة البحث عن جواب لهذا السؤال العريض، يمكن للمرء تبين أربعة مداخل لتفسير كيفية تحقق الانتقال الديمقراطي، ضمن تراث غني من الدراسات التي تناولت هذا المفهوم: المقاربة البنيوية، المقاربة الاستراتيجية، تراث القوى الاجتماعية، والمقاربة الاقتصادية.

(أ) المقاربة البنيوية:

ترتبط هذه المقاربة باسم سيمور مارتين ليبست (Seymour Martin Lipset) الذي يذهب في واحدة من أكثر افتراضاته ذيوعا إلى الزعم في أن حظوظ البلدان في التحويل الديمقراطي تكون أرجح إذا كانت قد مرت بسيرورة تحديث مجتمعي أشمل. بهذا يؤكد ليبست، مستندا، جزئيا، إلى دانييل ليرنر، الفكرة القائلة إن تلك البلدان تتحو إلى أن تجتاز عددا كبيرا من العمليات المتوازية والمتزامنة نوعا ما، أبرزها التصنيع والتمدين، ومستويات تعليم متعاضمة، ودخل قومي متزايد، ونشر متواصل لتقنيات الاتصال. وهي في الحقيقة عمليات يمكن النظر إليها كجوانب للتحديث الذي هو في العمق قطب الرحي الذي تدور حوله عملية التحويل الديمقراطي، ذلك أن الديمقراطية ليست إلا ذرة جبل جليد مؤلف من هذه العمليات الأوسع في المجتمع.

بالرغم من الخلاف الذي أثير حول نظرية سيمور ليبست، فالطريقة التي قارب بها إشكالية التحويل الديمقراطي ألهمت فيضا من التفسيرات البنيوية في شأن هذا التحويل، بحيث شهدت العقود الأخيرة نموا ضخما في عدد العوامل البنيوية المضافة إلى قائمة المحددات المفترضة للديمقراطية. وفي ما يتعلق بجوانب الاقتصاد المحلي، من غير التحديث في شموليته، تشمل هذه المحددات تدخل الدولة في الاقتصاد، والتفاوت في الدخل، والأزمات الاقتصادية، ووفرة الموارد الطبيعية. أما المحددات غير الاقتصادية

المخمّنة التي تظل عوامل بنيوية داخلية مؤثرة في التحول الديمقراطي، فتشمل حجم البلد، والتركيبية الدينية، والتوزيع المجتمعي، والإرث الاستعماري، ورأس المال الاجتماعي، والثقافة السياسية للجماهير. وثمة أيضا تفسيرات بنيوية تقترح محددات دولية متنوعة للتحول الديمقراطي، وهذه تشمل التبعية الاقتصادية (ضغط العولمة)، وانتشار الديمقراطية، والمنظمات الإقليمية.

ما يميز هذه النظريات هو أنها تعين موضع المحفزات الأكثر أهمية للتحول الديمقراطي في البنية الاجتماعية أو الاقتصادية، أي بما يتجاوز المدى المباشر للفاعلين الاجتماعيين. ففي كثير من الحالات ينتقي وجود أي فاعلين أو وكلاء محددين ضمن هذه النماذج التفسيرية. ولعل هذه هي كبوة هذه المقاربة البنيوية التي هي في حاجة ماسة إلى أن تنتقل من "أسباب" التحول الديمقراطي إلى "مسببها، بحسب عبارة شهيرة لصامويل هنتغتون⁽¹⁾.

(ب) المقاربة الاستراتيجية:

بغرض تجاوز النقص الذي يعتري المقاربة البنيوية والمتمثل في إهمالها السؤال التكويني عن كيفية بزوغ ديمقراطية ما إلى حيز الوجود، عمد دانكوارت روستو (Dankwart Alexander Rustow) إلى تصميم نموذج إرشادي لعملية التحول الديمقراطي يتألف من ثلاث مراحل (مرحلة الإعداد، الحسم أو اتخاذ القرار، ومرحلة الاعتياد) تمر منها جميع البلدان وهي في طريقها من السلطوية إلى الديمقراطية. وعليه، فالتحول الديمقراطي هو عملية تجري وفق تعاقب محدد للمراحل⁽²⁾، تؤدي الفاعلية

¹ - يان تيوريل: محددات التحول الديمقراطي، تفسير تغير أنظمة الحكم في العالم (1972-2006)، ترجمة: خليل الحاج صالح، مراجعة: سليم التل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2019، صص 40-44.

² - اقتران فكرة المراحل باسم روستو قد يدفع القارئ إلى التسرع في الحكم على أننا أمام والت روستو (1916-2003)، الاقتصادي الأمريكي المشهور بفكرة المراحل الخمس للنمو الاقتصادي، خاصة وأن الرجلين عاصرا بعضهما

وصناعة القرار الاستراتيجي داخل النخب السياسية، على وجه الخصوص، دورا رئيسيا في تحقيقها، حيث لا وجود، تقريبا، لشروط بنيوية مسبقة لمباشرة هذه العملية.

بعد مضي 26 عاما على طرح روستو لنموذجه في التحول الديمقراطي، سيصدر أودونيل وشميتز (O' Donnell and Schmitter) كتابا (التحول من السلطوية) صارت لغته اليوم الأكثر شيوعا في مقاربة موضوع التحول الديمقراطي. هكذا ستصير مرحلة الإعداد عند روستو "لبرلة"، ومرحلة القرار أو الحسم، ديمقراطية، ومرحلة الاعتياد، ترسيخا لهذه الديمقراطية. فإقامة نظام حكم ديمقراطي تُفسّر مجددا، وإلى حد بعيد، من خلال عملية تفاعل النخبة. والفاعلون المنخرطون هم في المقام الأول "متشدّدون" النظام القائم و"معتدلوه"، وقد ارتسم بينهم اختلاف مؤثر بقوة، على الرغم من أن المعارضة تؤخذ أيضا بعين الاعتبار. وحصيلة هذه التفاعلات داخل النخبة مشروطة إلى درجة عالية بمهارات الفاعلين المنخرطين في المساومة. بعبارة موجزة نقول، إن عملية التحول الديمقراطي لا يمكنها أن تتم بدون نخبة تقودها من فوق مع شرائح أخرى من المجتمع تؤدي دورا عابرا في أحسن الأحوال⁽¹⁾.

على هذا الأساس ترفض المقاربة الاستراتيجية القول بوجود نموذج واحد ووحيد للتحول الديمقراطي، أو بوجود شروط مسبقة يمكن تعميم صلاحيتها على كل الأنظمة السياسية. إن الديمقراطية يمكن أن تطرأ في ظل ظروف تاريخية ومؤسسية وبنيوية بالغة الاختلاف.

كان للمقاربة الاستراتيجية في تفسير التحول الديمقراطي تأثير هائل داخل المجتمع العلمي وخارجه؛ فإبراز دور الفاعلين (النخب) في عملية التحول الديمقراطي شكل لحظة

بعضاً، والحال أن روستو (1924-1996) هنا هو أستاذ السوسيولوجيا والعلوم السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية. انصبت اهتماماته حول موضوع الديمقراطية والتحول الديمقراطي في سياق مقارن.

¹ - يان تيوريل: محددات التحول الديمقراطي، سبق ذكره، ص 45-46.

أساسية في دفع التحليل نحو التقدم في سلم الدقة العلمية، وفهم ظاهرة التحول الديمقراطي على نحو أعمق، على الرغم من القول بأن التحول الديمقراطي يتولد من فوق عبر انشقاق في النظام السلطوي، وأن الانتقال من الأوتوقراطية إلى الديمقراطية يحدث بشكل اعتباطي تقريبا ولا يمكن، دوما، إخضاعه لشروط بنيوية مسبقة، ما يزال محط جدال. لكن رغم ذلك، تعاني هذه المقاربة من أوجه قصور نظرية متعددة؛ إذ هي تركز فقط على حسابات قريبة الأجل لمجموعة ضيقة من الفاعلين خلال مدة زمنية قصيرة. وبذلك، تستبعد المقاربة الاستراتيجية، بحكم تعريفها ذاته تقريبا، إمكان أن تصوغ القوى بعيدة الأجل الحاصلة (أي حاصلة التحول الديمقراطي). علاوة على ذلك، فإنها لم تعالج كفاية مسألة ما وكيف حضور مجموعات محددة من الفاعلين في ظروف بعينها، وما الذي يحدد تفضيلاتهم ومصالحهم ومعتقداتهم، بحيث ظلت هذه الإشكالية معلقة على نحو بات معه تفسير عملية التحول الديمقراطي بالإحالة على الخصائص المميزة لهذه العملية أقرب إلى الحشو منه إلى التحليل الدقيق⁽¹⁾.

ج) تراث القوى الاجتماعية:

تطور، بموازاة المقاربتين البنيوية والاستراتيجية، تراث نشط آخر، رام في سعيه إلى فهم عملية التحول الديمقراطي البحث في الخصائص المميزة للطبقات الاجتماعية وفي العلاقات بين هذه الطبقات داخل المجتمع. يعود هذا التراث إلى بارينغتون مور الذي انشغل بالبحث عما يفسر اختلاف مآلات انتقال المجتمعات من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية، حيث انتهى هذا التحول أو الانتقال ببعض المجتمعات إلى الديمقراطية، في حين انتهى بأخرى إلى ديكتاتوريات يسارية أو يمينية. غير أن المفارقة هنا أن شهرة مور لم تستند أساسا إلى تحليله لهاتين الطبقتين الاجتماعيتين، بل إلى تعليقاته التي جاءت في كتابه (الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية) حول فاعل

¹ - نفسه، ص 47-48.

جمعي هو الطبقة الوسطى. ولا زال قول مور المأثور: "لاديمقراطية من دون برجوازية" إحدى أكثر العبارات اقتباسا في أدبيات التحول الديمقراطي بأسرها⁽¹⁾.

تجعل هذه المقاربة مفتاح قفل التحول الديمقراطي بيد فاعلين معينين يتحددون على أساس طبقي، وهم فاعلون مدفوعون بمصالح مادية في المقام الأول. وبالتالي، يرجح أن ينحاز الفاعلون الجمعويون هؤلاء إلى الديمقراطية متى وضعتهم مصالحهم المادية في تعارض مع الدولة السلطوية. ذلك أن الديمقراطية يتم تصورها على أنها تأتي من الأسفل عبر صراع على السلطة بين قوى اجتماعية ذات مصالح اقتصادية متضاربة. وإذا تركزت هذه المقاربة حول الفاعل، في تعارض حاد مع المقاربة البنوية، فإن ما يثير المفارقة هو افتقارها إلى نظرية عن هذا الفاعل. أما ديتريش رويشمير (Rueschemeyer) وآخرين فيرون في كتاب (تطور الرأسمالية والديمقراطية: Capital Development and Democracy) أن الطبقة العاملة، لا الطبقة الوسطى أو البورجوازية، هي طليعة المناصرين للديمقراطية. وفي الطرف الأقصى الآخر فإن ملاك الأراضي، جريا على منطق مور، هم من يقاوم الديمقراطية بكافة الوسائل. وتتخذ البورجوازية، كما يفسر رويشمير في كتابه، موقفا أشد التباسا حيال الديمقراطية. فمع هذه المجموعة من الفاعلين الطبقيين على الأرض وقد تحددت مواقفهم تجاه الديمقراطية، تصبح هذه المقاربة في تفسير التحول الديمقراطي أنموذجا لـ "سلطة طبقية نسبية". فالظن أن ما يفسر، إلى حد بعيد، صعود الديمقراطية واستمرارها لا يعدو أن يكون مجموع عاملين توأمين: تعزيز تنظيم الطبقة العاملة حجما وكثافة، وإضعاف ملاك الأراضي الواسعة حجما وسلطة. كما يفسر هذا النمط، فيما يذهب إلى ذلك رويشمير، الارتباطات التي كشفت عنها مدرسة التحديث، بين مؤشرات التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والديمقراطية.

¹ - نفسه، ص 49.

إجمالاً يمكن تركيز أهم الإنجازات الرئيسية لتراث القوى الاجتماعية في النقاط التالية: دمج الفاعلين بالمقاربة البنيوية، وربط قوة هؤلاء الفاعلين بشروط بنيوية، وتضمين بعض الافتراضات العامة حول المصالح التي تحركهم. وما دون ذلك، يمكن القول إن ثمة مواطن عتمة، أو نقاط ضعف تعتري هذا المقترح:

أولاً، عدم قابليتها للتعميم، إذ هي تبقى مقتصرة على حالات من أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية.

ثانياً، تحليلاتها لا تخلو من نزعة حتموية؛ فبتعقب جذور التحول الديمقراطي وصولاً إلى حضور أو غياب سلاسل "شروط" معقدة كثيراً أو قليلاً في مقدمتها قوة هذه الطبقة الاجتماعية أو ذاك التحالف الطبقي، أو ضعفهما - يقترب أتباع تراث القوى الاجتماعية كثيراً من تقديم تفسيرات حتمية لمسار تطور الأنظمة.

ثالثاً، يعاني تراث القوى الاجتماعية من مشكلات التحديد الواضح لماهية الشروط التي بموجبها تدعم الطبقات المختلفة الديمقراطية أو تعارضها، على الرغم من مساعيه لربط مصالح الطبقة الأساسية بالخصائص المميزة للنظام. كما أن هناك مشكلة أخرى تعترض هذا المقترح، وتتعلق بضرورة أن يكون هناك تداخل بين النظرية الاستراتيجية في التحول الديمقراطي ونظرية تفسير التحول الديمقراطي على أسس طبقية: الافتقار إلى نظرية عن كيفية تفاعل الفعل الطبقي المنظم من الأسفل مع قرارات النخب من الأعلى لإحداث تغيير في النظام أو إبقائه مستقراً.

ثمة محاولة مهمة لتجسير هذه الهوة تتمثل في مقاربة روث بيرينز كولير (Ruth Berins Collier) يُدمج بموجبها، وفق إطار تحليلي، الفاعلون الطبقيون، وفعالية النخب، والنشاط الاحتجاجي والتفاوض، وتحركات الجماعات المهمشة وردات فعل ممسكي زمام السلطة.

خامساً، يهمل تراث القوى الاجتماعية، على نحو نسبي، دور فاعلين جمعيين غير طبقين في التحول الديمقراطي، أو بتعبير آخر، نقول إنه يهمل هويات جمعية غير مادية. فما عدا فاعلو الطبقة الاقتصادية، لا يكثر هذا المقرب لفاعلين اجتماعيين مثل طلبة الجامعات، ونشطاء حقوق الإنسان، ورجال الدين، والنخب الإقليمية الذين أُقِرَّ لهم بتأدية دور في موجات التعبئة الشعبية الساعية للتحول الديمقراطي في أماكن أخرى من العالم، لا يندرجون بسهولة في نظرية الفعل الجمعي الطبقية. وقد كانت الأدبيات التي تناولت الحركات الاجتماعية خطت، مؤخراً، خطوات واعدة في اتجاه نظرية أوسع نطاقاً عن الهويات الجمعية وصلاتها بالاحتجاجات المنظمة والتحول الديمقراطي، على الرغم من أنها غير مكرسة تقليدياً لدراسة التحول الديمقراطي⁽¹⁾.

ما يلاحظ على هذه المقاربة هو تعاملها مع مفهوم الطبقة وكأنه مفهوم متجانس، والحال أنه غير ذلك تماماً؛ فهو متعدد الوجوه وحمال معاني عديدة، يمكن تلخيصها، مع بعض التبسيط، في ثلاثة معانٍ:

أولاً، الطبقة بوصفها نفوذاً ومكانة وثقافة اجتماعية أو "أسلوب حياة".

ثانياً، الطبقة بوصفها بنية من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي (لها علاقة بامتلاك الموارد الاقتصادية والنفوذ).

ثالثاً، الطبقة بوصفها قوى فاعلة اجتماعية وسياسية فعلية، أو ضمنية لها قدرة على تغيير المجتمع⁽²⁾.

والأكثر من ذلك هو تعاملها مع مفهوم الطبقة وكأنه حقيقة ثابتة لا يطلها التغيير، والحال أنه لم يعد يخفى على أحد أن التحولات الاجتماعية المعاصرة في ظل العولمة

¹ - نفسه، صص 51-52-53.

² - روزماري كرومبتون: الطبقات والتراصف الطبقي، ترجمة محمود عثمان حداد وغسان رملوي، مراجعة: سعود المولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2016، ص 54.

ومجتمع المعلومات وما ارتبط بها من تغيرات في بنية العمل ونسق التوظيف، وتطور قطاع الخدمات واكتساح النساء لسوق الشغل، وتنامي النزعة الفردانية، وبروز هويات جديدة، قد عمل على تفتيت مفهوم الطبقة الذي ظل مرتبطا بنمط معين من المجتمع (المجتمع الصناعي) -وهو نمط تم تجاوزه في نظر آلان تورين- الذي كان فيها العمل رابطا اجتماعيا أساسيا. ومن تم فالرهان على مفهوم الطبقة كأساس لمقاربة إشكالية التحول الديمقراطي أصبح متجاوزا اليوم، ويجب، بالمقابل، تطوير أفكار ومؤسسات جديدة لتحقيق تحول ديمقراطي لواقع مجتمعات لم تعد تقبل أن تُعرف بمقولات الطبقة، والبورجوازية، والبروليتاريا، والتفاوتات. إلخ.

د) المقاربة الاقتصادية:

تستخدم المقاربة الأخيرة لتفسير التحول الديمقراطي أدوات علم الاقتصاد لفهم تحولات النظام والاستقرار الديمقراطي. وتشمل هذه المقاربة ثلاثة مكونات رئيسية: أولا، دمج مجموعة فاعلين أكبر من تلك المقتصرة على نخب النظام ومجموعات المعارضة. ففي الأساس، لتفضيلات السكان أهميتها بالنسبة لأداء أو حصيلة النظام، ويمكن أن يمارس فاعلون من غير النخبة، على نحو حاسم، تأثيرا مهما في أداء النظام من خلال الممارسات الاحتجاجية.

ثانيا، ترمي المقاربة الاقتصادية إلى تفسير تفضيلات هؤلاء الفاعلين من حيث الشروط البنيوية المسبقة والموارد المادية.

ثالثا، استخدام النمذجة الصورية الاستنباطية: انطلاقا من فرضيات محددة وقضايا مستنبطة رياضيا من هذه الفرضيات معبر عنها في صيغة تنبؤات مشتقة من شروط توازن.

نجد في إطار هذه المقاربة مساهمة أكثر نضجا لكارل بواش (Carles Boix) الذي يفترض، مستندا بقوة إلى تراث النظرية الاقتصادية الصورية، أن الناس لا يكثرثون

إلا لدخولهم فحسب، وهكذا يُقَوِّمُونَ تفضيلاتهم للديمقراطية أو الأوتوقراطية انطلاقاً من هذه الحيثية. والمقصود ضمناً أن الصراع الأساس على الديمقراطية يجري بين الأغنياء والفقراء.

انطلاقاً من مبرهنة الناخب المتوسط، وافترض أن الناخبين المتوسطين فقراء، يترتب على ذلك أن الفقراء في ظل الديمقراطية يخصصون معدل ضرائب إيجابياً بغية إعادة توزيع الدخل. في المقابل، فإن السياسات في ظل الديكتاتوريات اليمينية لا يقررها الناخب المتوسط، بل يقررها الأغنياء أنفسهم الذين يختارون معدل ضرائب صفرياً مع الامتناع عن إعادة توزيع الدخل. وعلى هذا فإن الفقراء عموماً يفضلون الديمقراطية، بينما يفضل الأغنياء الديكتاتورية اليمينية⁽¹⁾.

نفهم من هذا التحليل أن تفاوت الدخل يدفع بالفئات المتضررة إلى الرهان على الديمقراطية، بحيث يمكن اعتبارها القوة المحركة للتحويل الديمقراطي، وأن البورجوازية غالباً ما تكون كابحاً لأي تحول ديمقراطي ما دام النظام الديمقراطي يقوم على مبدأ العدالة، ومنها العدالة الضريبية التي تعود في النهاية لصالح الفقراء (تتحسن ظروف عيشهم) أكثر من الأغنياء. لكن علينا ألا ننسى أن احتمال انتقال رأس المال للاستثمار خارج الدولة يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض ضرائبها على فئة البورجوازيين، الذين هم في كلا الحالتين (الأوتوقراطية أو الديمقراطية) الفئة الأكثر استفادة، بل قد تكون الفئة الأكثر تصويتاً في الانتخابات، خاصة في الأنظمة الأوتوقراطية، بغرض الحفاظ على امتيازاتها. ثم إن القول بأن الفقراء يميلون، من خلال التصويت في الانتخابات، للديمقراطية ينطوي على كثير من التسرع والتعميم الفج، بل يحمل كثيراً من الأوهام خاصة إذا ما علمنا أن الفقراء، تحت ضغط الفاقة والحرمان، غالباً ما يضطرون لبيع أصواتهم لمن يدفع أكثر، وبالتالي يصير تصويت الفقراء عقبة أمام التحويل نحو الديمقراطية وليس العكس. أضف إلى ذلك

¹ - نفسه، ص 53-54.

تهافت الرهان على تفاوت الدخل كمعطى لتفسير دوافع التحول الديمقراطي، دون ربطه بالعامل الثقافي كعامل شارح ومحدد أساسي لإدراك مستويات تأثير تفاوت الدخل في تحقيق التحول الديمقراطي من عدمه. ففي ظل ثقافة تعتقد أن الأرزاق لا مرئية، أو ترنسندننتالية، مقدرة حتى قبل ولادة الشخص، وأن التفاوت في أحجامها حكمة من الله تستوجب الشكر وإلا فإن أي تمرد، هو تمرد على الله وتشكيك في عدالته، بل أكثر من ذلك، نجد أن ثقافة كهذه تدفع المرء إلى الاقتناع بأن اختلاف الدخل وتفاوتها ليس مهما؛ بحيث يمكن لمن يملك دخلا أقل مع إيمان أقوى بالقناعة والبركة أن يكون أفضل حالا من ذاك الذي له دخل مرتفع، لكنه لا يستفيد منه ولا يتحسن، تبعا له، مستواه المعيشي لأن القناعة والبركة لم تجد لقلبه دليلا.

في ظل هذه الثقافة من الصعب جدا القول بأن تفاوت الدخل يدفع الفقراء، من خلال العملية الانتخابية، إلى الرهان على الديمقراطية. ولذلك تبقى المقاربة الاقتصادية فقيرة مالم تغن رؤيتها وتفتح عيونها على مسالك الثقافة إذا أرادت لتحليلاتها أن تكون أكثر دقة وموضوعية.

2. 3 الاحتجاج ومسالك التحول الديمقراطي في المغرب:

أنعشت الاحتجاجات الجماهيرية التي قادتها حركة 20 فبراير سنة 2011 والتي جاءت متزامنة مع أحداث الربيع العربي، سؤال الديمقراطية والتحول الديمقراطي في المغرب، خاصة بعد الشعور المتنامي الذي باتت تحس به فئة عريضة من المجتمع المغربي بانغلاق قوس الانتقال الديمقراطي الذي ارتبط بتربع الملك محمد السادس عرش السلطة والحكم في المغرب، وما رافق ذلك من حزمة إصلاحات اتسع معها هامش الحرية، وارتفع، بفعل وتيرة سرعتها، منسوب الأمل لدى المواطنين المغاربة في عيش حياة أفضل مما كانت عليه في السابق، خاصة وأن مهندسي "العهد الجديد" قدموا

إشارات قوية في هذا الباب، وجعلوا النفوس مشاتل لغرس الثقة في هذا العهد، بعد أن انفرط عقدها بفعل القمع والتسلط الذي ميز "العهد القديم". ولعل إبعاد وزير الداخلية الأسبق "إدريس البصري" عن المشهد السياسي كانت أقوى إشارة تلقفها المغاربة على نهاية عهد من التسلط والتحكم، وسنوات من الجمر والرصاص، وما تلا ذلك من إصلاحات لا يمكن اعتبارها، في نظر بعض الباحثين ⁽¹⁾ مجرد عمليات تجميلية. فالتغيير الذي شهده المغرب أمر واقع، إذ صار البلد أكثر انفتاحاً، وصارت المواضيع التي كانت محرمة بالأمس مثار طرح علني ونقاش إعلامي مفتوح. كما تحسنت أوضاع النساء وبتن يتمتعن بحقوق أوسع مما كانت تضمنها مدونة الأحوال الشخصية قبل إصلاحها في إطار ما عرف بمشروع مدونة الأسرة (2004)، وتم الاعتراف بانتهاكات الماضي ومناقشتها. غير أن تنفيذ السياسات الجديدة في العديد من المجالات لم يواكب هذا التطور.. ورغم وقعها الفاعل على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتطور الهائل الذي أحدثته في وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، لم تكن الإصلاحات التي قام بها كل من الحسن الثاني ومحمد السادس إصلاحات سياسية حقيقية أدت إلى توزيع السلطة وطبيعة النظام السياسي. وعليه، فبعد حوالي عشرين سنة على إطلاق مسلسل الإصلاح، لم تبدأ، في نظر الباحث نفسه، عملية الديمقراطية في المغرب.

عدم نفاذ الإصلاحات لعمق النظام السياسي على نحو يتجسد فيه التوزيع العادل للسلط الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويكون صمام أمان ضد كل الانزلاقات والتراجعات التي يمكن أن تهدد مسلسل الإصلاح الديمقراطي، هو ما جعل المغاربة يشعرون بخيبة الأمل من عهد ارتسم في مخيلتهم بكل ألوان الطيف الزاهية، وباتوا

¹ - مارينا أوتاوي وميريديث رايلي: المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟ أوراق كارنيجي، الديمقراطية وسيادة القانون، سلسلة الشرق الأوسط، رقم 17، مؤسسة كارنيجي للسلام، سبتمبر 2007، ص 13. أورده: إدريس لكريني: تدبير أزمات التحول الديمقراطي، سبق ذكره، ص 94.

نسخة إلكترونية، الرابط: www.CarnegieEndowment.org/pub

مقتنعين أكثر أن الوضع لم يتغير، وإن غير النظام معطفه، ولذلك استجابت الجماهير لنداء حركة 20 فبراير ولهبوب نسائم الربيع العربي، للاحتجاج على هذا الوضع المأزوم والأمل الخائب، وهذه الإصلاحات الملتوية التي لم تعرف طريقها إلى الديمقراطية الحقة. وإذا كان تاريخ الاحتجاج بالمغرب قد أثبت، فيما نعتقد، أن الاحتجاج ظل آلية أساسية لإعادة ترتيب "البيت الداخلي" للنسق السياسي، على قاعدة "ضرورات المرحلة ومتطلبات التعاون" لضمان استمرارية النسق ككل (نظاما ومجتمعاً) وحمايته من الانفجار والانهيار، فإنه ظل أيضاً بمثابة أداة استشعار عن بعد بقرب موت سؤال التحول الديمقراطي، ومن ثمة ضرورة الإسراع بإدخال هذا السؤال "غرفة الإنعاش" وبث روح جديدة بجسمه، لعلها تضمن للدولة والمجتمع استمرارية أكثر، خاصة وأن الحديث عن "الرغبة في الانتقال إلى نظام ديمقراطي لم يكن أمراً جديداً على الفضاء السياسي المغربي؛ فمنذ الحصول على الاستقلال، قبل ستة عقود، والنخبة السياسية المغربية تتحدث عن الإصلاح السياسي الذي كانت تربطه بتحقيق الديمقراطية" (1).

وإذا كانت حركة 20 فبراير قد أُنشئت سؤال التحول الديمقراطي وأعدت طرحه على طاولة النقاش السياسي والإعلامي، فإن مهمة الباحث، ومن الناحية الموضوعية، تقتضي أخذ مسافة ضرورية تجاه الخطابات السياسية والإعلامية الرائجة حول هذا السؤال، والذي نُصِّره، في الغالب، عملة نادرة في سوق بيع الأوهام، والعمل على تفكيك هذا السؤال وترتيب الأولويات المساعدة على تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي. هكذا، وانسجاماً مع الأطر التفسيرية للتحول الديمقراطية التي سبق توضيحها، سنعمل على تفكيك هذا السؤال لعل الرؤية تتضح أكثر لتلمس طريق مستقيم نحو الديمقراطية التي هي قضية مجتمع قبل أن تكون قضية نظام سياسي.

¹ - محمد حفيظ: مسارات التحول الديمقراطي بالمغرب، محاولات وعوائق، ضمن: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، سبق ذكره، ص 404.

لقد أثبتت التجارب الدولية أن التحول نحو الديمقراطية يتطلب وجود مجموعة من الشروط والمبادرات التي تجسد الثقة والتوافق بين مختلف الفاعلين. وعليه، يصبح طي صفحة الماضي ومصارحة الذات، من خلال آليات العدالة الانتقالية، عملية ضرورية ومدخلا أساسيا، ضمن مداخل أخرى، لتعبيد الطريق نحو بناء الديمقراطية الحقة، التي تضمن وضع حد لمختلف الصراعات والنزاعات الداخلية⁽¹⁾. فإلى أي حد استطاعت تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب أن تسهم في الدفع نحو تحقيق تحول ديمقراطي؟

(أ) مسلك العدالة الانتقالية:

لن نستغرق هنا في تفاصيل العدالة الانتقالية بعد أن أشرنا إليها ضمن حديثنا عن السياق الداخلي لولادة حركة 20 فبراير، وسنقول، مع الأستاذ كمال عبد اللطيف، بنوع من الإيجاز، "إن العدالة الانتقالية تتدرج ضمن أفق في التفكير يرى أن التحول الديمقراطي يمكن أن يحصل بالتوافق التاريخي الذي يعتمد جملة من الخطوات والإجراءات المسنودة بإرادة سياسية محددة"⁽²⁾، وأن تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة قد سمحت بجبر ضرر الضحايا وإدماجهم وب حفظ الذاكرة، وبمواءمة عدد من التشريعات المحلية مع الاتفاقيات الدولية من قبيل إصدار قانون الأحزاب، وتعديل المسطرة الجنائية، وفتح نقاش عمومي في صدد إصلاح القضاء ودعم استقلاليته، ثم الموافقة على عدد من الاتفاقيات الدولية⁽³⁾. كان لاحتجاجات حركة 20 فبراير التي شهدها المغرب عام

¹ - إدريس لكريني: العدالة الانتقالية وأثرها في التحول الديمقراطي، مقارنة لنماذج عالمية في ضوء الحراك العربي، ضمن: أطوار التاريخ الانتقالي، مآل الثورات العربية، (مجموعة مؤلفين)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2015، ص 501.

² - كمال عبد اللطيف: العدالة الانتقالية والتحويلات السياسية في المغرب، تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014، ص 21.

³ - نشير في هذا السياق -وعلى سبيل المثال فحسب -إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وافق عليها المغرب سنة 2005، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاختفاء القسري والبروتوكول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

2011 في سياق تداعيات الربيع العربي الأثر الكبير في الإسراع "بدسترة" توصيات الهيئة، وهو ما تجلّى في تأكيد حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، وإعطاء مكانة سامية للاتفاقيات والمعاهدات الدولية الموافق عليها في مقابل التشريعات الوطنية، وتجريم الاعتقال التعسفي أو السري أو الاختفاء القسري وجريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجميع الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، وحظر التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف، وتأكيد قرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، علاوة على دعم استقلالية القضاء ماليا وإداريا.

كان لهذا المسلك أثر كبير في تميز الوضع الاحتجاجي الذي انطلق بالمغرب مع حركة 20 فبراير، وفي عدم انضمام عدد من الضحايا السابقين بقوة إلى الاحتجاجات، وعدم رفع كثير من المطالب التي أطلقتها الحركة، غير أن انتظار أكثر من ست سنوات على صدور توصيات الهيئة لدسترتها في ظل حراك مجتمعي عارم، يطرح أكثر من سؤال بصدد توخي الجدية في طي صفحات الماضي. كما أن هذه "الدسترة" وعلى أهميتها- تظل غير مكتملة طالما لم تتم الموافقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية⁽¹⁾، أو ترجمة مختلف التوصيات الأخرى التي راكمتها الهيئة في علاقتها بكشف الحقيقة على أرض الواقع⁽²⁾.

لقد غدا من الثابت اليوم، أن لا تنمية حقيقية بدون ديمقراطية حقيقية تقوم على الاحترام الفعلي لحقوق الإنسان وعلى رأسها الحرية. فالتنمية حرية كما بين أمارتيا صن، والارتباطات القائمة بين الحاجات الاقتصادية والحرّيات السياسية والحقوق المدنية

¹ - نشير في هذا السياق إلى المادة 29 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تنص على أنه: "لا تسقط الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة بالتقادم أيا كانت أحكامه".

² - إدريس لكروني: العدالة الانتقالية وأثرها في التحول الديمقراطي، مقارنة لنماذج عالمية في ضوء الحراك العربي، سبق ذكره، ص 533-534.

الأساسية ليست أداتية فقط، بل هي بنيوية أيضا ⁽¹⁾. وإذا كان صون هذه الحرية بما يسمح بتحسين الدولة والمجتمع من العودة إلى هذه الممارسات القمعية لا يستقيم دون ربط حقيقي للمسؤولية بالمحاسبة، فإن عدم محاسبة المسؤولين عن ماضي الانتهاكات الجسيمة للحقوق والحريات بالمغرب (زمن الجمر والرصاص) في إطار عدالة عقابية، قد أضعف من فعالية العدالة الانتقالية في إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي بالمغرب، وجعل هذا المسلك يبدو وكأنه غير سالك لتجسيد ثقافة الحقوق والحريات وعدم الإفلات من العقاب بقدر ما كان مجرد "طقس عبور" لتوطيد دعائم الحكم في العهد الجديد، خاصة في ظل غياب نخب فكرية وسياسية حقيقية يمكنها التمسك بالقواعد العامة للعدالة الانتقالية والمضي قدما نحو إنجاز ديمقراطية حقيقية.

ب) مسلك النخب السياسية:

لعل نظرية ماكس فيبر في طبيعة النخب كانت من أولى محاولات السوسيولوجيا الأوروبية في التنظير الجاد لأدوار النخب في المجتمعات الديمقراطية. طور هذه النظرية جوزيف شومبيتر من بعد، وسماها "نظرية الديمقراطية النخبوية" ⁽²⁾. ينطلق فيبر من فرضية أساسية، وهي أن الديمقراطية المباشرة نظام يصعب تنزيله في المجتمعات، وأن هذه الصعوبة لا ترجع إلى عوامل إجرائية فحسب؛ إذ يستحيل على ملايين الناس تصريف شؤونهم اليومية واتخاذ القرارات الكبرى عبر التشاور المباشر، بل يحتاج تسيير المجتمعات بالضرورة إلى توفر الخبرة التقنية. فالديمقراطية المباشرة، بوصفها آلية للتسيير، لا تنجح بحسب فيبر إلا في المؤسسات الصغرى (مثل الكونفدراليات القبلية)،

¹ - أمارتيا صن: التنمية حرة، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 303، ماي 2004، ص 181.

² - كمال الغزي: النخب: بناء الوفاقات وترويض السياسة، ضمن: النخب والانتقال الديمقراطي، التشكل والمهمات والأدوار، تحرير: مهدي مبروك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2019، ص 31.

حيث يكون العمل بسيطاً ومباشراً. أما في تسيير شؤون المجتمعات الكبرى، فالحاجة إلى الخبرة لا مندوحة عنها.

بناءً عليه، يغدو التسليم بسلطة النخب أمراً ضرورياً للضبط وتحقيق النجاعة في التسيير. ويؤكد فيبر أنه من شروط طلب النجاعة أن تقيد المجتمعات سلطة نخبها بسلطة القانون، وبضغط المؤسسات ورقابة الأحزاب، إلا أن هذا النوع من التقيد يظل شكلاً من أشكال مراقبة النخب بواسطة النخب، حيث السلطة لا تحدّها إلا سلطة أخرى مضادة، وقلماً يشمل ذلك العوام. ظلت هذه الحجة حاضرة بشكل أساسي في جل كتابات "منظري النخبة" من الجيل الأول، من أمثال غيتانو موسكا، فلفريدو باريتو، وروبرت ميتشلز.

لعل من أهم المحاولات التي يمكن أن ننسبها بارتياع إلى العقل السوسيولوجي في نقد الأدوار الاجتماعية والسياسية للنخب وتداعياتها على المجتمعات، تنظيرات الأمريكي تشارلز رايت ميلز الذي ذهب إلى أن المحدد الأساس في فعالية النخب ليس حساسية مواقعها المهمة التي تشغلها في المجتمع والدولة فحسب، بل امتلاك أفرادها استعدادات ذهنية نادرة يفتقدها العوام. يرى ميلز أن من شأن هذه الاستعدادات أن تساعد النخب على التحرر من أسر ما يسميه "عالم الحس العام" الغارق في الاهتمامات الصغيرة والرتيبة التي تعطل نبوغ الناس، وتحد سعة آفاقهم، وقدراتهم على اتخاذ القرارات الفاعلة والمغيرة لمجرى التاريخ.

تستطيع النخب وحدها التعالي نسبياً على "عالم الحس العام" بما يسمح لأفرادها ممارسة "الفعل الحاسم". وتعد هذه المسافة النسبية تجاه "اليومي والرتيب" لدى ميلز موقع امتياز معرفي، إذ إنها تمكن النخب من تحصيل أقدار متفاوتة مما يسميه "الخيال السوسيولوجي" الذي يغيب عن عالم العوام، ويحل محله المنظور الفردي للحياة، حيث لا يشاهد الناس سوى كياناتهم الفردية المعزولة اجتماعياً وهي تصارع مصاعب الواقع

اليومي الرتيب ⁽¹⁾). وكما بين ألفرد شوتس، تكتسي الحياة اليومية أهمية قصوى عند الفرد (العامي على وجه الخصوص)، حيث يتصرف بطريقة بينذاتية بفضل معرفة متأكدة يتم تحصيلها وهي تشتغل بواسطة ترسيمات تصنيفية معطاة مسبقا ⁽²⁾، وأن حدوث أزمة في هذه الترسيمات القبلية يظل رهين الأزمات الكبرى التي تشهدها المجتمعات خلال المنعطفات المهمة في تاريخها. غير أن رايت ميلز له موقف مغاير، حيث يعتبر أن العوام يمكنهم، في حالات استثنائية، أن يصنعوا الأحداث الكبرى في المجتمعات كالثورات والحركات الاحتجاجية ⁽³⁾. هنا يتراءى الدور الاستراتيجي للنخبة السياسية، على وجه الخصوص، في التحول الديمقراطي. فهل كانت النخب السياسية بالمغرب في مستوى الفرصة التي أتاحتها حركة 20 فبراير، والربيع العربي بشكل عام، للعب دور استراتيجي في إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي بالمغرب، أم أنها كانت كابحا من كوابحه؟

سنستعمل الجواب فنقول، إن النخبة السياسية المغربية كانت دون مستوى اللحظة التاريخية ولم تؤد دورها التاريخي المطلوب في الالتفاف على مطالب حركة 20 فبراير، وتقوية الجبهة الداخلية المطالبة بالديمقراطية، و"ممارسة ضغط أكبر على النظام لتقديم تنازلات أكثر وانفتاح أكبر، وأيضا دفع القوى الدولية الداعمة للنظام إلى التخلي عن هذا الدعم ومساندة مطالب الديمقراطية، أو على الأقل عدم الممانعة في الانتقال" ⁽⁴⁾. ونحيل هنا إلى مواقف أحزاب وشخصيات سياسية من المطالبة بالإصلاحات السياسية بالمغرب وعلى رأسها تعديل الدستور. فقبل هبوب رياح "الربيع العربي" على المغرب، كان البعض

¹ - نفسه، ص 32-33.

² - فالنتينا غراسي: مدخل إلى علم اجتماع المخيال، نحو فهم الحياة اليومية، ترجمة: محمد عبد النور وسعود المولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2018، ص 81.

³ - كمال الغزي: النخب: بناء الوفاقات وترويض السياسة، ضمن: النخب والانتقال الديمقراطي، التشكل والمهمات والأدوار، سبق ذكره، ص 34.

⁴ - محمد حفيظ: مسارات التحول الديمقراطي بالمغرب، محاولات وعوائق، ضمن: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، سبق ذكره، ص 427.

يرفض المطالبة بتعديل الدستور، بدعوى أن المغرب ليس في حاجة إلى أي تغيير دستوري، ويكفيه فقط أن يحسن تطبيق دستور 1996⁽¹⁾. كما نحيل على التفاعل مع نداءات الحركة الذي اتسم بالحذر لدى البعض وبالرفض لدى البعض الآخر⁽²⁾. وسيوضح أكثر دور النخبة السياسية أو الفاعل السياسي في هذا الخذلان حتى بعد إقرار دستور 2011 الذي عده الكثيرون متقدما المقارنة بما سبقه من دساتير⁽³⁾ حيث سلاحظ تخلي الأحزاب عن مضامين الدستور وتراخيها في تطبيق مضامينه وأجراً فصوله، بل ستتنازل عن كثير من صلاحياتها الدستورية للملك في نوع من "التملق السياسي" الذي عبر عنه، في أكثر من مرة، رئيس الحكومة المنتخبة سنة 2011 السيد عبد الإله بنكيران، فما يهم بحسبه هو نيل رضا الملك عنه، وكأننا في زاوية أمام مريد يبتغي رضوان شيخه ولسنا في دولة يحتكم الفاعلون السياسيون فيها لقواعد التنافس الشريف الذي يضمنه الدستور وتنظمه القوانين الدستورية. من هنا عمق الأطروحة التي

¹ - على سبيل المثال لا الحصر، صدرت تصريحات صحفية للأمين العام لحزب العدالة والتنمية عبد الإله بنكيران، يعلن فيه رفضه لأي مطالبة بتعديل دستور 1996، وأصر على إطلاقها حتى بعد هبوب رياح الربيع العربي ووصول نسائهما إلى المغرب، ولم يتوقف عن هذه التصريحات إلا بعد خطاب الملك محمد السادس في 9 مارس 2011، الذي أعلن فيه إطلاق مسطرة تعديل الدستور.

² - توزعت مواقف الأحزاب والتنظيمات السياسية من حركة 20 فبراير ونداء التظاهر يوم 20 فبراير إلى ثلاث فئات: فئة رحبت بالنداء واستجابت له (الحزب الاشتراكي الموحد، المؤتمر الوطني الاتحادي، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، حزب النهج الديمقراطي، جماعة العدل والإحسان، حزب البديل الحضاري، الحركة من أجل الأمة)، وأخرى رفضت النداء وأعرضت عنه، بل شككت في نواياه ومن يقف خلفه. فهذا حزب العدالة والتنمية سيعلم في بلاغ صادر عنه يوم 15 فبراير 2011 أن "حزب العدالة والتنمية غير معني بالمشاركة في التظاهر يوم 20 فبراير 2011". وقال الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، في بيان أصدره عقب اجتماعه يوم 15 فبراير 2011، أن الحزب "لا يمكن أن ينخرط إلا في الحركات السياسية والاجتماعية المنظمة والمسؤولة...، والتي توظف آليات وأساليب الصراع الديمقراطي السلمي من داخل المؤسسات". ودعت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، في بيان صادر عنها يوم 18 فبراير 2011 "جميع المواطنين والمواطنات إلى التحلي بالوعي واليقظة وعدم الانسياق وراء دعوات غير واضحة الأهداف". وفئة ثالثة ظلت في المنطقة الرمادية، ولم تقصص عن مواقفها إلا بعد انطلاق المسيرات الأولى للحركة، ونقصد هنا حزب الاتحاد الاشتراكي والحركة الشعبية. لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى "حركة 20 فبراير، محاولة في التوثيق" (القسم الخاص بالملاحق) الصادر عن مؤسسة الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2015.

³ - محمد حفيظ، نفسه، ص 429.

قدمها عبد الله حمودي في قراءة واقع السلطة السياسية في المجتمعات العربية بتركيزه على النسق الثقافي النظام لهذه السلطة، والتي تنضاف إلى محاولات أخرى حاولت فهم المنطق المحرك للنخب السياسية في المغرب. وبالرغم من قلة هذه المحاولات، فثراءها ظل معينا دافقا لكل دراسة تروم فهم النخب السياسية في المغرب ⁽¹⁾ على وجه الخصوص. وبالرغم مما تعرضت له من نقد وتصويب، فهي ما تزال، في نظرنا، محافظة على راهنتها، وقادرة على مدنا بعناصر إجابة عن خذلان بعض النخب السياسية "الفاعلة" لحركة 20 فبراير وعدم دعمها لمطالبها في أفق الضغط من أجل انتزاع تنازلات أكبر تسمح بتحول حقيقي في بنية السلطة نحو الديمقراطية. فهذا جون واتربوري يرى أن ما يحرك سلوك النخبة السياسية ⁽²⁾ ممن لها القدرة على الإسهام في صناعة الحياة السياسية المغربية بعيد عن قواعد التنافس والصراع المؤطر وفق القانون، حيث تتغذى هذه

¹ - نشير هنا إلى كتاب جون واتربوري "أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية" وما حققه من صدى واسع في جمهور القراء والأكاديميين والسياسيين. هنا يقول أحمد شراك: "لقد شكل هذا التوظيف (أي الخطاطة التفسيرية التي جاء بها كتاب واتربوري) دهشة بالنسبة للمتلقى المغربي في السبعينيات وما بعدها، حيث كان كتابه يروج في السر كمنشور أو بيان سياسي لا مندوحة عن قراءته في صفوف المعارضة السياسية، والولاء على السواء، بل حتى وسط المعارضة الجذرية وتحديدًا اليسار الماركسي اللينيني... لكن من زاوية سوسيولوجيا الثقافة، يمكن أن نقول بأن تأليف الكتاب في ذلك الزمن شكل دهشة أيضا لدى النخب المغربية، حيث كان البحث العلمي في مرحلة الابتداء.. وحيث أن الجامعة المغربية كانت في مرحلة التأسيس، وأن النخبة العالمية كانت تعد على رؤوس الأصابع.. لكن بعد التراكم الذي شهدته الجامعة المغربية وما أفرزته من أبحاث واجتهادات.. فإن هذا التطور، قد يجعل من واتربوري طالبا عاديا، ألف أطروحة جامعية حول النخب السياسية في المغرب من خلال تطبيق الانقسامية، لا أقل ولا أكثر، وأنه بحكم انتماؤه الأجنبي كان يمارس حريته في تسمية الأشياء بأسمائها في عصر كان حالكا بالنسبة للنخبة المغرب". أنظر، أحمد شراك: سوسيولوجيا المغرب، المقاربة الأنجلوساكسونية، نموذج انقسامية واتربوري، مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، المغرب، ط2، 2015، صص 58-59-60.

² - يستعمل واتربوري مصطلح النخبة السياسية على نحو واسع ليقصد به " تلك الفئة من المغاربة الذين يستطيعون لأسباب مختلفة، أن يؤثروا في سلطة القرار على المستوى الوطني، كما في مقدورهم التدخل في عملية توزيع منافع الدولة وفرض مطالبهم، وقد يرتبط نفوذهم هذا بشبكات الأتباع والأصدقاء ذوي المناصب العليا. وتضم هذه الشبكات كل من الأحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات الطلابية، والمصالح الخاصة، والأسر الكبرى، والقبائل، والضباط، والعلماء، والشرفاء، وغابا ما يكون قادتها من الموظفين السامين في الحكومة، أو وزراء، وقد تتجاوز النخبة السلطة الحكومية، لأنها تشمل المعارضة كذلك. وجل أعضائها من المثقفين أو الأثرياء أو هما معا". واتربوري: أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية، سبق ذكره، ص 134.

الحركة على رحيق التحالفات المبنية على الروح الأخوية والنزعة العشائرية الممتدة بفعل المصاهرة المتزايدة وعلى العلاقات الزبونية، التي تتجاوز كل التناقضات، وتكشف عن صيغة العلاقات الحقيقية النازمة لسلوك النخبة السياسية التي لا يمكن قياس نفوذها أو وزنها السياسي على أساس المنصب الذي تحتله، بل فقط بما تنسجه من شبكة علاقات خفية تحافظ بها على امتيازاتها وقربها من دائرة صنع القرار، خاصة وأن الانضمام إلى النخبة لا تحدده الثروة والثقافة فقط، بل التعيين هو القول الفصل في الوصول إليها⁽¹⁾، خاصة وأن النظام، كلما عجز عن تحقيق تنمية اقتصادية تقيه خطر الركود المهدد لاستمراريته، عاد لعزف مقطوعته المفضلة، والمتمثلة في سياسة تطويع النخب عبر احتوائها وإرضاء حاجاتها وتعطشها للنفوذ، ولو تطلب الأمر تضخيم الجهاز الإداري وارتجال الوسائل لاحتواء فائض أطره⁽²⁾. أما ريمي لوفو فسيخلص في دراسته للنخبة المغربية إلى أن سعي النظام إلى تقادي تمردات البوادي والرغبة في إخضاع أعيانها دفعه إلى تبني سياسة تقوم على إدماج النخبة القروية المحلية في إدارة المخزن، في إطار تكوين شبكات من التحالفات تقوم على الزبونية ومنطق الإكراميات. يقول ريمي لوفو: "من خلال تحكم النخب المحلية في الوضعية السياسية بفضل نظام من العلاقات الشخصية يتأسس في نفس الآن، على روابط القربيات، كما يتأسس أيضا على الخدمات المؤداة، فإنها بطبيعة الحال قد زادت من امتداد هذا النظام القائم على الزبونية، وجعلته يتوسع حتى يغزو الأحزاب والجهاز الإداري. وبهدف العثور على الوسائل القمينة بإرضاء موكلها فقد أصبحت تلك النخب تعتبر من اتباع هذا الرجل السياسي، أو ذلك الموظف بدون أن تتخذ أبدا موقفا مبنيا على إيديولوجية ما، وبدون أن تقلص مطلقا من دور الروابط العائلية. وحرى بالذكر أن العمل السياسي هو بالنسبة للذين يتفرغون إليه، ليس إلا عبارة عن امتداد محلي أو وطني للعديد من الروابط الاجتماعية والاقتصادية التي

¹ - نفسه، صص 134-138.

² - نفسه، ص 405-406.

تكون لحمة هذه الروابط، ثم "إن الزعامة" المحلية لا تكتسب، عبر هذه الظروف القائمة، بناء على العمل السياسي وحده، إذ أن البعد السياسي هنا لا يحمل إلى تلك الزعامة إلا الإقرار بها، بالإضافة إلى بعض الوسائل الأخرى، والحاصل أن هذه العلاقات المفرغة من أي مضمون إيديولوجي أو حزبي، سرعان ما جعلت من المستحيل القيام بتعبئة سياسية لابد منها لإنجاز أي نشاط هادف إلى عصرنة وتحديث عميقين بداية من العالم القروي" ⁽¹⁾.

إن الأعيان يؤيدون الملكية، مادامت تنعشهم وتحثهم من خلال نظام للإكراميات على سلوكات تكون في مصلحتهم. ونجد أعيانا في مختلف الأحزاب السياسية، وما يتحكم في اختياراتهم السياسية هو العصبية المحلية والمنفعة العاجلة. وتحكمهم نفعي، وليس له طابع نسقي. واليوم، فقد توطدت ثروة الأعيان الأرضية وتقوت. وحصل ذلك، في نظر عبد الله حمودي، في ظل الحماية الفرنسية، وبفضل السياسات التي انتهجت بعد الاستقلال. غير أن هذا التوطيد الحديث ما زال في حاجة إلى دعم الإدارة. ومن هنا حساسية الأعيان إزاء ضغوط السلطة السياسية. فهذه الأخيرة تضمن استقرار رصيدهم الاقتصادي. وإذا كان ظهور الأعيان قد ارتبط بالبوادي، فلا ينبغي، بحسب حمودي، الوقوف عن هذا المستوى، ذلك أن نظام الأعيان ومنظومتهم الثقافية العملية انتشرت في كل مناحي الحياة تقريبا؛ فنموذجهم العملي (أي قدرته الإجرائية) أصبح سبيلا للنجاح في الإدارة وفي القطاعات الأخرى، بما فيها من الأحزاب السياسية (الأغلبية والمعارضة)، وفي النقابات وعالم الأعمال، بل وفي الأوساط الجامعية ⁽²⁾.

هكذا ستظل هذه الخطاظة التفسيرية لتحقيق النخب في المغرب محافظة على صلاحيتها في قراءة واقع الممارسة السياسية لمغرب اليوم، وكأن الزمن السياسي جامد لا

¹ - ريمي لوفو: الفلاح المغربي المدافع عن العرش، سبق ذكره، ص 278-279.

² - عبد الله حمودي: الشيخ والمريد، سبق ذكره، ص 61-62.

يتحرك، مادام "الولوج إلى مراكز السلطة والحكم يتم عبر التقرب من المركز، ومن زعيمه، ولا يرتبط ضرورة بالكفاءة التقنية والسياسية أو حتى الإنسانية، بل المهم هو التقرب والولاء" ⁽¹⁾. أما أحزاب اليسار، واليسار الجذري على الخصوص، التي انتصرت لحركة 20 فبراير ولبت نداء المشاركة وعبئت قواعدها للنزول للشوارع، فلم تكن مؤثرة بالشكل الذي ينبغي أن يكون، نظرا لضعف قاعدتها الجماهيرية وعدم تجذر خطابها في نفوس فئات واسعة من المجتمع المغربي، ولو أنها تتغذى، في خطابها، على الإيديولوجية الماركسية المنتصرة للطبقات الكادحة. لكن جمودها داخل الأطر الكلاسيكية لهذه الإيديولوجية وعدم قدرتها على تجديد خطابها تماشيا مع التحولات التي باتت تعرفها مجتمعات اليوم في ظل العولمة، جعل خطابها يبدو كعصفور يغرد خارج السرب. فهل تستطيع الانتخابات بما هي سلطة بيد الشعب كسب رهان التحول الديمقراطي وتكسير جمود الممارسة السياسية نتيجة ضعف النخبة وفسادها؟

ج) مسلك الانتخابات:

أشار غيرمو أودونيل وفيليب شميتر ولورانس وايتهد إلى أن ما يميز التحول نحو الديمقراطية أثناء حدوثه، يتمثل في أن قواعد اللعبة السياسية تكون غير محددة، فهي لا تجد نفسها في تدفق دائم فحسب، بل تكون في العادة موضوع صراع حاد. كما أن الحكام المتسلطين، خلال الفترة الانتقالية، يحافظون على مراقبة قواعد اللعبة، مع أنهم مضطرون إلى التفاوض بصفة مستمرة مع الذين يمثلون البديل ⁽²⁾. فهل يمكن الحديث، في المغرب، عن تعديل لقواعد اللعبة السياسية انطلاقا من تدبير الانتخابات، وهل يمكن لتعديل في هذه القواعد من أن يسمح لبديل يكون معه التحول الديمقراطي ممكنا؟

¹ عبد الله حمودي: الرهان الثقافي وهم القطيعة، سبق ذكره، ص 190.

² برنابي لوبيز غارسيا: المغرب: الانتخابات ومشكلات الانتقال غير المكتمل، ضمن: الانتخابات والانتقال الديمقراطي، مقاربات مقارنة، تحرير: محرز الدريسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2019، ص 58.

يعد الميدان الانتخابي مقياساً ملائماً لمعرفة اللحظة التاريخية التي يمر بها المغرب. فعدم الاهتمام بالعملية الانتخابية مؤشر واضح على فقدان مصداقية المؤسسات والنظام السياسي. ويتجلى عدم الاهتمام لدى فئة الشباب على وجه الخصوص من خلال مقاطعتهم للانتخابات وعدم تسجيلهم في اللوائح الانتخابية؛ حيث لم يسجل سوى ناخب واحد من أصل ثلاثة ناخبين محتملين ضمن الانتخابات المحلية سنة 2009. كما ينعكس فقدان الثقة في المؤسسات أيضاً في فقدان الأحزاب المتزايد لقاعدتها الجماهيرية كما هو شأن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، نتيجة الدور الهامشي الذي قبلت به الأحزاب داخل النظام، خاصة بعد إجهاض تجربة التناوب التوافقي، وتعليق الانتقال الديمقراطي.

من جهة أخرى، لم تساهم المصادقة على قانون الأحزاب، والتعديلات التي أدرجت ضمن القانون الانتخابي طول العقد الأول من حكم الملك محمد السادس، إلا بشكل ضعيف في تقليص عدد الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان. فعملية التفتت هذه هي التي تعسر تشكيل الأغلبية، وهي التي تتيح الفرص لعقد تحالفات هشة تحول دون تنفيذ سياسات منسجمة، وتسمح للحكومة بالتحرك على مساحة واسعة. وهو الأمر نفسه ينطبق على البلديات أيضاً.

وإذا كانت الأحزاب السياسية الخمسة سنة 2003 قد حصدت 60% من المقاعد، فإنها بلغت 75% سنة 2009 (حزب الاستقلال، التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الحركة الشعبية، العدالة والتنمية). ولئن حازت الأحزاب الفائزة في سنة 2003 نسبة 76% من المستشارين، وعلى نسبة 89% سنة 2009، فقد ظلت رغم ذلك غير قادرة على تدبير الأمور التي تبقى صلاحية التقرير في شأنها، تحت سلطة واسعة للدولة ووزير الداخلية. كما أن ظهور حزب الأصالة والمعاصرة كان سبباً في ظهور منافسة غير شريفة تجاه مجموعات أخرى. ذلك أن هذا الحزب فرض نفسه داخل اللعبة

السياسية بفضل قرب مؤسسة (فؤاد علي الهمة) من الملك، قربا ينم عن استغلال السلطة ويضر بالديمقراطية وقواعد التنافس الشريف⁽¹⁾.

ولئن كان حزب الأصالة والمعاصرة، وهو حزب بدون مشروع سياسي واضح ومحدد، لا يخفي رهان وجوده في الساحة السياسية، وهو مواجهة حزب العدالة والتنمية بدعوى تحديث المغرب، فإن تجذر حزب العدالة والتنمية في الأوساط الحضرية على وجه الخصوص، ونجاحه في تطبيع صورته لدى كتلتها الناجبة جعل منه طرفا محاورا لا يمكن القفز عليه، وهو ما برهنت عليه انتخابات 2011، حيث حصد الحزب أكثر من مليون صوت، وهو ضعف ما تحصل عليه حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال في هذه الانتخابات. لكن نسبة 22% من الأصوات المقبولة التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية، وهي نسبة لم يسبق لأي حزب في المغرب أن حصل عليها، لا ينبغي أن تحجب عن شمس الحقيقة، إذ هذه النسبة لا تعادل سوى 8% من التعداد الانتخابي، و5% من السكان الذين يحق لهم، لعامل السن، التصويت. أما نسبة المقاعد (33%) فبقيت بعيدة من الأغلبية النيابية الضرورية للحكم.

ومرة أخرى، تم اللجوء إلى تحالف هجين، جمع الأحزاب المحافظة المتقاربة نسبيا مثل حزب الاستقلال، بأحزاب تقدمية ذات حساسية سياسية معارضة، مثل حزب التقدم والاشتراكية، وأحزاب تقليدية متجذرة في البوادي مثل الحركة الشعبية. وهو تحالف أفقد الحكومة "المنتخبة" قدرتها على تسيير الشأن العام وفق مساحة واسعة من الحرية، حيث ظل في ذلك رئيس الحكومة في وضعية تبعية للملك الذي يواصل الإمساك بالسلطة الفعلية.

يبدو إذن أن قواعد اللعبة السياسية لم تتعدل بطريقة جوهرية في المغرب، بالرغم انفتاح النظام السياسي وقيادته لمجموعة من الإصلاحات التي تظل، بالرغم من أهميتها،

¹ - نفسه، ص 85-86.

محدودة، ولا ترقى إلى مستوى الحديث عن دولة القانون. وتبعا لذلك، يظل التحول الديمقراطي في المغرب منقوصا وغير مكتمل⁽¹⁾.

(د) مسلك الاقتصاد:

عكست مطالب حركة 20 فبراير والشعارات التي رفعت في مسيراتها وعيا متناميا بأهمية الرهان على إصلاح الأوضاع الاقتصادية كمدخل لتحقيق تنمية شاملة يستفيد فيها كل أفراد المجتمع من توزيع عادل للثروة، ولذلك اتخذت بعض مطالب الحركة وشعاراتها شكل مساءلة لأسس النظام الاقتصادية والسياسية أيضا، وداعية إلى الإسراع بفصل السياسة عن الاقتصاد بغرض خلق تحرير السوق من كل أشكال الاحتكار والاستغلال، وفتح مسالك للمنافسة الشريفة بما ينعكس إيجابا على وضعية الناس المعيشية ويسهم في تقوية الاقتصاد ومساهمته في التنمية. لذلك راهنت المقاربة الاقتصادية على دور العامل الاقتصادي في تحقيق التحول الديمقراطي، حيث الناس العاديين يقيسون جودة النظام السياسي بما يخلقه لهم من تفضيلات وإمكانات اقتصادية تنعكس إيجابا على نمط عيشهم، وتقيهم حر الفقر والهشاشة. فهل يمكن للوضع الاقتصادي ما بعد 2011 أن يمنحنا مؤشرات كافية للقول بأن المغرب يتجه رأسا نحو إنجاز تحول ديمقراطي؟

يهم أول مؤشر مهم للاقتصاد الكلي بطبيعة الحال نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد التزمت الحكومة تحقيق معدل نمو متوسط قدره 5.5% خلال الفترة 2012-2016⁽²⁾. كان يجب أن يجري الدفع بهذا الإنجاز من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الفلاحي، والذي كان يجب أن يتطور بمعدل أعلى (6%)، أكثر منه من خلال الناتج

¹ - نفسه، ص 87-88.

² - تجدر الإشارة إلى أن حزب العدالة والتنمية قد التزم في برنامجه الخاص رقما أكثر طموحا، لم يكن يلزم قط أن يكون أقل من 7%. أورده نجيب أقصبي: بين عجز الاقتصاد الكلي وعجز الديمقراطية، الاقتصاد المغربي عقد 2011، ضمن: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، سبق ذكره، ص 454.

المحلي الإجمالي الفلاحي. والحالة هذه، لم يبق نظام النمو متذبذبا فحسب، ولكن بمعدل 3.12% فقط، ومن الواضح جدا أننا نضل بعينين عن الهدف⁽¹⁾. وبالنظر إلى الالتزامات التي جرى التعهد بها، فإن ما يقرب 2 إلى 2.5% من النمو قد فقدت سنويا. وإذا علمنا أن نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تعادل نحو تسع مليارات درهم خلال الخمس سنوات الأخيرة، فإنه يمكننا أن نستنتج من ذلك أن "النقص الفائت" من حيث خلق ثروات بالنسبة للاقتصاد الوطني يمكن تقدير قيمته بنحو 100 مليار درهم. وما يدعو إلى القلق أكثر هو كون الناتج المحلي الإجمالي غير الفلاحي، والذي كان ينبغي أن يكون قاطرة للناتج المحلي الإجمالي ويسهم في استقراره، قد نما بوتيرة ضعيفة على غرار الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي. وليس هذا للأسف سوى تأكيد اتجاه ملحوظ منذ سنوات عدة، ما يجعل أي أمل في اقتصاد مغربي أقل اعتمادا على التقلبات الفلاحية وأقرب من خصائص الاقتصادات الناشئة حقيقة بعيدة المنال⁽²⁾.

أما في ما يتعلق بمعضلة البطالة فقد كان ينبغي أن ينخفض معدلها من 9% إلى 8% نهاية ولاية حكومة عبد الإله بنكيران. وبالنظر إلى الزيادة السنوية في قوة العمل يتطلب هذا الأداء خلقا صافيا من 200 إلى 250 ألف منصب شغل كل عام⁽³⁾. والواقع أن الاقتصاد لم يولد ما بين عامي 2012 و2015 سوى 35 ألف و500 منصب شغل في المتوسط، أي أقل من ربع ما كان متوقعا. ووفقا لأحداث البيانات المتاحة فإننا ربما نكون سجلنا تدميرا صافيا لـ 13 ألف وظيفة ما بين الربعين الأولين لعامي 2015

¹ - على الرغم من أن هذا المتوسط يستند إلى معدل متوقع قدره 1.3% عام 2016، والذي وضعته المندوبية السامية للتخطيط على رأس محصول للحبوب اتضح في ما بعد أنه أقل من ذلك (بالكاد 33.5 مليون قنطار، مقارنة بمتوسط يقارب 75 مليون قنطار في السنوات الخمس الماضية). وفي الواقع، إن هذا المعدل البالغ 1.3% مخفّض بمقدار 1 إلى 3 أعشار من قبل مؤسسات مختلفة، منها "بنك المغرب" (البنك المركزي المغربي).

² - نجيب أقصبي: بين عجز الاقتصاد الكلي وعجز الديمقراطية، سبق ذكره، ص 455.

³ - علاوة على ذلك، هذه هي الأرقام التي التزم بها معظم الأحزاب التي كانت ستشارك في الحكومة في برامجها الخاصة.

و2016. وبالنظر إلى معدل النمو الضعيف المتوقع لعام 2016 فمن المحتمل جدا أن وضعية سوق العمل لن تعرف أي تحسن ملحوظ إن لم تكن قد شهدت بالأحرى تدهورا ملحوظا. وهذا يعني أن معدل البطالة كان يجب أن يكون منطقيا في مستوى أعلى من ذلك الذي جرى تسجيله في عام 2016 (10%)، ومن ثم في مستوى بعيد عن الهدف المسطر ⁽¹⁾.

في الواقع، إضافة إلى العديد من التحيزات المعروفة التي تشوب حساب هذا المؤشر، فإن معدل العمالة في المغرب يستمر في الانخفاض على نحو غريب، مارا من 48.4% في عام 2012 إلى 46.3% في الربع الأول من عام 2016 (بعد أن تجاوز 54% عقدا ونصف قبل ذلك)، مسهما بذلك في الحفاظ على نحو مصطنع على معدل البطالة في مستوى أدنى. ينضاف إلى هذا الوضع المتأزم، غموض وضعية مؤشر عجز الموازنة. فإذا كان هذا المؤشر قد انخفض من دون شك من 7% إلى 4.4% بين عامي 2012 و2016، فإنه لا يزال فوق الهدف المسطر في 3% من الناتج المحلي الإجمالي. قبل كل شيء، نعلم أن هذا الانخفاض يظل هشاً لأنه يرجع أساس إلى انخفاض الأسعار العالمية، ولاسيما أسعار المنتجات البترولية وأسعار بعض المنتجات الغذائية المدعمة من الموازنة العامة للدولة من خلال صندوق المقاصة. فمن 56.4 مليار درهم في عام 2012 انخفض هذا الدعم بنحو 15 مليار في عام 2016، أي إنه قد جرى "كسب" نحو 40 مليار درهم، وما يعادل في المتوسط أكثر من 4 نقط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ويقودنا هذا إلى ملاحظتين:

الأولى، تشير إلى أن هذا التحسن النسبي في عجز الميزانية يمكن أن يكون موضع سؤال في أي لحظة حالما يختفي سببه الأساسي، أي مع ارتفاع أسعار السلع المستوردة التي لا تزال مدعمة.

¹ - نجيب أقصبي: بين عجز الاقتصاد الكلي وعجز الديمقراطية، سبق ذكره، ص 457.

الثانية، تشير إلى أنه كان في إمكان الانخفاض في عجز الموازنة أن يكون أكبر في نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذا ما كانت الوفورات في دعم الاستهلاك قد استخدمت بالكامل للحد منه على نحو أكبر.

وعلى أي حال، من الواضح أن المشاكل البنوية الكامنة وراء عجز الميزانية قديم العهد في البلاد لا تزال قيد العمل: من تصلب جزء كبير من الإنفاق العام، إلى سوء تخصيص الموارد وضروب الهدر المختلفة، إلى خدمة الدين العالية جدا، والفشل المتعدد للنظام الضريبي، وعدم كفاية الموارد العادية... إلخ، حيث إن اللجوء إلى الدين لا يزال ضرورة حتمية وأساسية⁽¹⁾. والأدهى والأمر هو أن المغرب يضطر للاقتراض دائما وعلة نحو متزايد، لا من أجل الاستثمار والاستهلاك، ولكن من أجل سداد الديون المتراكمة فحسب. ووفقا لحسابات قانون المالية لعام 2016، يمكن أن نلاحظ أنه وفقا لآخر سنة من حكومة عبد الإله بنكيران، كان ينبغي للبلاد اقتراض 70.5 مليار درهم من القروض الجديدة، وفي الآن ذاته إنفاق 69.2 مليار درهم من أجل خدمة الديون المتراكمة. وهذا وحده يمتص 35% من إيرادات الضرائب المتوقعة لتغذية ميزانية الدولة⁽²⁾.

هل من وراء هذه الأرقام ما يحملنا على التفاؤل من إمكانية وجود مناخ اقتصادي ملائم للدفع بعجلة التحول الديمقراطي نحو الأمام؟ هل يمكننا القول، وفقا لهذه الأرقام، أن الاقتصاد المغربي قد تحسن؟ وهل بات المغاربة يعيشون، أو بالأحرى غالبيتهم، حياة أفضل ويتمتعون أكثر بمساواة وإدماج أكبر؟

يجيبنا الأستاذ نجيب أقصبي عن هذه التساؤلات من خلال تقديم بعض الأرقام التي أرادها عناصر إجابة، أو قل معالم إجابة لهذا السؤال الموقر: في عام 2016، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب لا يزال يراوح مكانه حول 3000

¹ - نجيب أقصبي، نفسه، ص 458.

² - نفسه، ص 465.

دولار، ما يضعه في ما بعد المرتبة 120 من بين 200 دولة التي يعدها الكوكب الأرضي. ومن حيث مؤشر التنمية "مؤشر التنمية البشرية"، يضع المستوى الذي وصلت إليه البلاد (1/0.628) في المرتبة 126 من بين 188 دولة جرى تنقيطها وترتيبها. أما بالنسبة إلى "مؤشر الديمقراطية"، فإن "النقطة" المحصل عليها (10/4.66) تضع المغرب في المرتبة 107 من بين 167 دولة جرى تقييمها، أي في الجزء السفلي من قائمة "الأنظمة الهجينة"، ولا تبعد سوى 9 مراتب فقط عن الدول ذات "النظام السلطة". ليس هناك في ظل هذه الظروف ما يدعو إلى التباهي⁽¹⁾.

فعلا، ليس هناك ما يدعو إلى التباهي ولا حتى من يوقظ فتيل الأمل بقرب تحول ديمقراطي يخرج البلاد من وضعية الاختناق والتيه ويضعها على سكة التنمية والديمقراطية الحقّة، ففي غياب ربط حقيقي للمسؤولية بالمحاسبة وعدم استكمال ورش العدالة الانتقالية بمحاسبة الجناة المتورطين في جرائم القمع والاختطاف والاغتيال في زمن لا يمكن محوه من ذاكرة المغاربة، خاصة وأنه جزء من ذاكرة تاريخهم الراهن، بما يحمي البلد من أي ردة حقوقية وحركة ارتكاسية تدك كل ما تم بناؤه في سبيل تحقيق انتقال ديمقراطي وبناء مغرب جديد مغاير، وفي ظل غياب نخبة سياسية مواطنة تجعل المصلحة العامة ومصلحة الوطن فوق كل الحسابات الشخصية والعلاقات الزبونية وعقلية "الهمزة" التي تستثمر حتى في المآسي والأزمات التي يمكن أن يمر منها الوطن، خاصة وأنها تعودت على العطايا والإكراميات من نظام لم يستطع القطع مع أسلوب غير ديمقراطي في الحكم. أسلوب يجعل من تدوير النخب وإعادة توظيفها بما يمنح النظام استمرارية أطول، لكن من دون شرعية ديمقراطية، ما دام أن هذا التوظيف يثقل الجهاز الإداري ويعطل من فعاليته، ويرسخ قناعة لدى الناس على أن الكفاءة ليست هي شرط النجاح والارتقاء، وإنما الولاء والطاعة، وهي الثقافة التي باتت في تآكل مستمر نتيجة لتحولات كبرى يشهدها المجتمع

¹ - نفسه، ص 483.

المغربي اليوم، خاصة مع بروز جيل جديد رافض لكل الإحداثيات القديمة لتحديد هوية الذات والجماعة والوطن. ولعل رفضه للانتخابات ومقاطعته لكل تفاصيلها دليل على رفض هذا الجيل لسياسة التحكم وتدوير النخب التي ينهجها النظام انطلاقا من قواعد لعبة انتخابية متحكم فيها بشكل مسبق، واقتناعه بالديمقراطية أساسا لعقد اجتماعي بين المواطن والدولة بعيدا عن كل قيم القداسة وفروض الطاعة والولاء.

في غياب هذا كله، وأمام وضعية اقتصادية مأزومة، يصير البحث عن طريق لتحول ديمقراطي شبيها بطرق الغابة، لا تؤدي لأي مخرج. ولعل هذا الواقع هو ما جعل جون واتربوري يرى أن المغرب في سعيه نحو إنجاز تحول ديمقراطي يتحرك في دائرة مغلقة، ويعيد إنتاج ذاته بنهجه لنفس الممارسات ولو بلباس جديد. لكن رغم ذلك، تشي التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي على أكثر من صعيد، بفعل الديناميكية الداخلية وانفتاحه على العالم بفعل الإنترنت وتقنيات التواصل المتطورة، بأن هناك إرادة قوية للتغيير نابعة من الداخل قد أضحت اليوم عميقة جدا، وستؤدي حتما، عاجلا أو آجلا، إلى تجاوز العوائق والعقبات. وقد تجسدت هذه الإرادة جليا في حركة 20 فبراير كحركة احتجاجية أثبتت الأحداث التي تلتها (حراك الريف، جرادة، زاكورة.. إلخ) أن الاحتجاج في تصاعد مستمر، ولن يتوقف أبدا، إذ حركة الاحتجاج اليوم باتت تتغذى من العيش الكريم، وحفظ كرامة الذات، والحرية. هذه الأركان نعتبرها أسسا لإرساء دعائم حكم ديمقراطي وطريقا آمنا لبلوغه.

إن الاحتجاج، بعكس ما ذهب إلى توصيفه بعض الطروحات السيكلوجية، ليس تعبيرا عن هياج جماهيري مندفع ولا تعبيرا عن حالة انفجار من يأس نتيجة حرمان مبالغ، إنه بالعكس إرادة واعية بذاتها نحو الانعتاق والتحرر من نمط هيمنة وأشكال من الولاء وصور الإقصاء والاستغلال والتفاوت التي بات عالم اليوم حافلا بها. وهي إرادة لا تنفك عن حمل شمعنة الأمل في غد أفضل. في هذا الصدد، يقول عبد الله حمودي: "إن تفاؤل

الإرادة هو نبراس لنا، فهو يحتم علينا الثبات رغم كل شيء، لأن عددا متناميا من الشباب بدؤوا يعون الأسقام التي تنخر أخلاقنا ومجتمعنا. ويعد هذا الوعي سندا للمستقبل، من أجل أن نصل إلى الأمور الجوهرية في واقعنا. وسيضع الإرساء العميق للتطلعات التي جرت خلال الحراك الذي هز دول المنطقة في عام 2011، حتما، حدا للكوارث الحالية بتهيئة انتقالات ديمقراطية حقيقية"⁽¹⁾. لكن إذا لم تكف الأنظمة عن سياسة النعامة وبناء أسس الحكم على تحالفات هشة ونخب هجينة، فإن مجرى التحولات التي تعرفها المجتمعات العربية لن تحتويها سدود الترميق (Bricolage) ولا تهم التلفيق التي تكيها الأنظمة للمحتجين والمعارضين، بحيث ستكون الهزات المقبلة أشد وأشمل، ولن يكون في مقدور الأنظمة القائمة اليوم تكوين التحالفات اللازمة لضمان استمراريتها، خاصة وأن قدرتها على الضبط في عالم سائل (عصر الإنترنت) باتت أضعف من ذي قبل، وتهاوت الحصون القديمة، وما عاد بإمكان الأنظمة إخفاء فضائنها وأسرار تعاملاتها ومراسلاتها، أو تجميل استبدادها عبر شاشة إعلام تقليدي (غير رقمي)، أو من خلال كتابات وافتتاحيات مثقفي السلطة، أمام السلطة التي باتت الأجهزة التكنولوجية والثورة الرقمية توفرها، وبات المدون مثقفا جديدا، والإعلام الرقمي سلطة مضادة قادرة على إشعال فتيل الاحتجاج والثورة في أكثر من بلد كما أثبتت أحداث الربيع العربي في ارتباطها بفضائح ويكيليكس. هذا الأمر يدفعنا إلى البحث أكثر في ملامح هذا المثقف الجديد الذي يمتطي صهوة هذا الإعلام الرقمي، فما هي إذن، أدوار المثقفين أمام سيل الاحتجاج والثورة التي عرفتتها كثير من البلدان العربية والتي كان للإعلام الافتراضي دور كبير فيها؟ ألا يمكن القول بأن هذا الإعلام هو إعلان عن موت المثقف الكلاسيكي، وإعلان ببداية عصر المثقف الرقمي؟

¹ - عبد الله حمودي: عن الربيع المغربي، سبق ذكره، ص 737-738.

3- الاحتجاج وصعود نجم المثقف الرقمي:

كثيرا ما ينظر إلى المثقف بوصفه ضمير الأمة وعيونها التي تبصر بها طريقها نحو المستقبل، وتقيها من السقوط، أو تمنعها من العودة إلى الخلف عندما تلتبس المسارات وتغيب الإشارات، خاصة عند قيام الثورات، حيث يحل التيه وتنتشر الفوضى غمامتها السوداء، فيبدو المثقف منارة مضيئة، أو مصباح ديوجين، ينير الطريق ويحدد المسارات الحاسمة في زمن التيه والانعطافات الكبرى، فتكون بذلك تقديراته وتحليلاته للأحداث إشارات ملزمة بما يملك من سلطة رمزية. ولعل الحديث عن علاقة المثقف بالثورات يجد ما يبرره في المخيال الثقافي الذي يؤمن بضرورة حضور المثقف في منعطفات التاريخ ولحظاته الحاسمة، وأن التاريخ الإنساني يشهد بدوره الريادي في قيام الثورات والرجات والاحتجاجات، وصناعة الوعي بشروطها. غير أن دوره على امتداد التاريخ الإنساني ظل مثار نقاش والتباس خاصة في علاقته بالسلطة، وهنا يشير أحمد شراك إلى وجود ثلاث أطروحات -على الأقل- تتجاذب دوره ووظيفته وهي:

1.3 أطروحة البداية:

تصدر هذه الأطروحة عن موقف محدد تجاه الثقافة وأدوار المثقفين. فالثقافة هنا مسؤولية والتزام، التزام يستمد أبعاده من الواقع ومن الشروط الضرورية لتغييره أو تطويره. والمثقف هو منقذ المجتمع من التيه والظلال. إنه ديوجين عصره.

تركز أطروحة البداية على الدور الأصلي للمثقف كما يحضر في المخيال الثقافي بوصفه ضمير البشرية، يحمل هموم الناس ويناضل من أجلهم في العيش والحياة الكريمة، فتراه يتصدر نضالاتهم واحتجاجاتهم ضد كل ظلم وحيف واقصاء ويدافع عن قضاياهم العادلة والمشروعة بالقول والعمل.

إن للمثقف هنا دور طلائعي لا يرتبط فقط بميدان الفكر والتوجيه، بل هو مطالب أيضا بالعمل، فلا يقبل منه أن يقوم بدور المفكر الموجه الدافع من وراء حجاب. بل إن الاحتكاك الدائم بال جماهير، والعمل معها جنبا إلى جنب من متطلبات المسؤولية الملقاة على عاتقه. إنه السائق، وهو الوقود في نفس الآن. ثقافته مقود، وشبابه قوة محركه⁽¹⁾. إنه مثقف الميدان، أو المثقف الرسولي، أو العضوي بلغة غرامشي أو الملتزم بلغة سارتر. هذه الأطروحة ما تزال سارية مركزة على الدور العملي للمثقف في التغيير⁽²⁾.

2.3 أطروحة النهاية:

زمنيا، ارتبطت هذه الأطروحة ببداية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين. في إطار مسلسل النهايات التي عرفها الفكر الإنساني. كنهاية السرديات الكبرى، ونهاية الإيديولوجيا ونهاية الفلسفة ونهاية التاريخ ونهاية المؤلف ونهاية القراءة... هذا المسلسل من النهايات، لم يستبعد المثقف الذي صار دوره آخذا في الانكماش والتواري مع بروز دور الخبير⁽³⁾ والمتخصص الذي أفرزه عصر ما بعد الحداثة، بما هو عصر التخصص والمعرفة التقنية على وجه الخصوص. فلم يجد المثقف بدا من مسايرة العصر والركون

¹ - محمد عابد الجابري: مواقف، إضاءات وشهادات، العدد 11، الدار البيضاء، 2003، ص 57.

² - أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي، سبق ذكره ص 205.

³ - يقيم هوفشتادتر (Hofstadter) 1963 تعارضا بين المثقف والخبير على نحو التعارض بين الذكاء والعقل، ومن ثمة التعارض بين الفكر العملي والفكر النقدي أو كالتعارض بين تطبيق أفكار موجودة وخلق أفكار جديدة، أو التعارض الموجود بين وضعية مهنية (أستاذ، طبيب، عالم إلخ) والدعوة، أي الشعور الحميم والعميق برسالة يجب تحقيقها خدمة للجماعة، ومن أجل صالح الأفراد والإنسانية. وكما أشار ماركس موضحا هذا التعارض فعالم الذرة مثلا حينما يتكلم عن الانشطار النووي فهو يتحدث بوصفه عالما أو خبيرا، لكن لما يتحدث عن الاستخدام العسكري للذرة فهو يعبر عن نفسه بوصفه مثقفا. ويبرز هوفشتادتر أن التعارض بين المثقف والخبير، المهندس أو التقني ليس معناه أن المثقف حامل لفكر يوتوبي أو مقطوع عن الواقع والمؤسسات والحياة اليومية. فهو ليس نبيا أو قديسا أو راهبا، بل هو ثمرة توازن بين الالتزام والانقطاع، الالتزام بالحياة بين الناس ومع الناس، والانسحاب خارج هذا العالم (انسحاب روحي، فكري خالص وليس انسحابا ماديا) لتأمله والتفكير في شروط تغييره. ولربما تكون الجامعة المكان الأفضل لهذا المثقف. أنظر جيرار ليكليرك: سوسيولوجيا المثقفين، ترجمة: جورج كتورة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2008، ص 21-20-19.

إلى مختبرات البحث، بحثا عن رأسمال رمزي ومعرفي، بعيدا عن الانخراط في قضايا الشأن العام، الذي صار موكولا للفاعلا لسياسي من داخل التجربة وتراكم الخبرة، والاحتكاك بالناس في أوضاعهم المزرية، ومعاينة همومهم اليومية والنضال من أجل تحقيق أحلامهم الوردية..

غير أن ظهور مفهوم الخبير لا يشذ، في نظر شيرين أبو النجا، عن استراتيجية التدجين التي تعتمد الأنظمة السلطوية، وهو تدجين يمر عبر قنوات التخصص التي تسمح بضبط تدفقات المجال الثقافي وفصله عن السياسي، أو قل هي استراتيجية لتسييس الثقافة وترسيخ السلطة. تقول شيرين أبو النجا: "تكمّن خطورة العودة إلى التخصصات الضيقة في فكرة السيطرة على المجال، حيث يصبح لكل مجال فرعي متخصصه، وبالتالي لا بد من الحصول على الشرعية من هؤلاء "الخبراء"، وما عدا ذلك لا يحسب كجزء من فكر هذا المجال، من هنا تتشكل السلطة الثقافية والتراتبية المعرفية التي لا يمكن اختراقها بسهولة. بالإضافة إلى تشييد وترسيخ السلطة، أدت العودة إلى التخصصات الضيقة إلى فصل السياسي عن الثقافي.. إلا أن مفهوم الخبير كان من أوائل المفاهيم التي ثار عليها جيل جديد كان قد كسر حاجز الخوف ومعه كسر مجال التخصص، وأعلن محتجا عن سقوط "دولة الخبراء"⁽¹⁾.

3.3 أطروحة اللانهاية: الاستمرارية النقدية:

هي أطروحة دافع عنها الأستاذ أحمد شراك وما يزال، تقوم في نظره على أساس النقد والميتا-نقد للواقع السياسي والاجتماعي.. أطروحة تنطلق من الوظيفة الميتا-نقدية التي يقوم بها المثقف بعيدا عن الولاء للسلطة، غير سلطة النقد وإغراءات الحقيقة، هذا المثقف سيطلق عليه أحمد شراك "المثقف المتشاكس" الذي "يستمر في الزمن، لا يحتسي

¹ - شيرين أبو النجا: المثقف الانتقالي من الاستبداد إلى التمرد، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014، ص 60.

إلا الهامش، بعيدا عن جاذبية المؤسسة والقرار السياسي، لأن جاذبية ممارسة القرار السياسي تضع نهاية جاذبية الهامش، وتضع المثقف ضمن فعاليات المؤسسة، وبالتالي ضمن خانة الفاعل السياسي، فينتهي دوره كمثقف متشاكس⁽¹⁾. هذه الوظيفة النقدية التي يمنحها أحمد شراك للمثقف المتشاكس نجد لها حضورا-فيما يبدو لنا-عند عبد الله حمودي الذي يعتبر أن مهمة المثقف هي النقد المستمر. "ولا يكون المثقف ناقدا وفعالا إلا باحتكاكه ومشاركته الإنسانية في الحياة اليومية والمشاكل المعاشة للمجتمع الذي ينتمي إليه"⁽²⁾. وعلى المثقفين في نظره تكوين عائلات فكرية أو وداديات ثقافية لتكثيف التواصل وتعزيز النقاش فيما بينهم، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية والسياسية، وذلك من أجل التحرر من قبضة السلطوية التي تعتمد في التحكم في الناس على التحكم في التواصل والتبادل بينهم⁽³⁾.

تأسيسا على تلك الأطروحات المتباينة والمتصارعة قبل قيام ثورات الربيع العربي بما هي ثورات تأسيساتية⁽⁴⁾، تفرض الأسئلة التالية في تقدير الأستاذ أحمد شراك نفسها على الذهن باللاح:

¹ - أحمد شراك: فسحة المثقف، قبل وبعد 11 شتبر 2011، منشورات اتصالات سبو، الدار البيضاء 2006، ص 36.

² - عبد الله حمودي: الرهان الثقافي وهم القطيعة، سبق ذكره، ص 196.

³ - نفسه، ص 195-196.

⁴ - يعتبر أحمد شراك أن ثورات الربيع العربي هي ثورات تأسيساتية بمعنى أنها تشكل مبتدأ الديمقراطية في الوطن العربي كنظام سياسي وثقافي، على اعتبار أن التأسيس لغويا معناه مبتدأ الشيء وأصله، حيث الأساس أصل البناء ومبتدأه. هذا التأسيس للديمقراطية بدأ حسب الأستاذ شراك انطلاقا من الثورة على التسلط والاستبداد الذي يسم الأنظمة العربية من الماء إلى الماء، والثورة على مستوى الطبقات الجيولوجية للخوف لدى المواطن العربي. إنها ثورات تأسيساتية بمعنى أنها جعلت من التأسيس المرجع والدلالة (المجلس التأسيسي، الهيئة التأسيسية، اللجنة التأسيسية) وبمعنى أنها تؤسس أيضا لمنهج جديد ولأدوات جديدة في الثورة والاحتجاج، مثلما تؤسس عند كل مجتمع لطريقة في التغيير وبناء المؤسسات بما يضمن ترسيخ مبادئ نظام سياسي جديد، وعصر ثقافي جديد يقطع مع ممارسات الماضي الاستبدادية من جهة، ويؤسس لفهم جديد لواقع هذه المجتمعات الثائرة، انطلاقا من طرح أسئلة جديدة، وصياغة مفاهيم ومناهج جديدة من جهة أخرى، تسمح بإمكانية الحديث عن علم اجتماع عربي أو إفريقي أو حتى شرق أوسطي، مثلما

إلى أي حد يمكن الحديث عن أطروحة البداية في قيام هذه الثورات؟

ما دور المثقف الرسولي أو العضوي في قيام هذه الثورات، قبلها وأثناءها وبعدها؟

ثم إلى أي حد يمكن الحديث عن أطروحة النهاية في قيام هذه الثورات؟ هل هي ثورات قامت بدون مثقف؟ أي مثقف؟ نقصد أي نموذج؟ وهل يمكن الحديث عن نموذج مثقف. والحال أنهاستحال الحديث عن نموذج في توصيف الثورات نفسها؟ هل هذه الثورات تعبير عن آمال وأحلام المثقف الميتا-نقدي.. عن ذلك التشاكل الذي كان يعبر عنه في عصر الاستبداد؟ هل هذه الثورات تشخيص لهذا المثقف.. أم أنه يمكن الحديث عن مثقف جديد، تأسيساتي⁽¹⁾؟ احتجاجي؟ مثقف ركب صهوة جديدة على مستوى الأدوات والأفعال؟ هل يمكن الحديث عن مفاهيم جديدة في وظائف المثقفين وأدوارهم هنا والآن؟

4.3 مطارحة جديدة لأطروحة البداية:

بلا شك، تظل أطروحة البداية، أطروحة المثقف العضوي أو الملتزم، مضمرة في ثنايا المخيال الثقافي والاجتماعي، بل ومضمرة في مقاربة دور المثقف قبل وأثناء وبعد الثورات التأسيساتية. لكن رغم ذلك، يعتقد أحمد شراك أنه يمكن التمييز في أدوار المثقفين ومواقفهم تجاه السلطة وممارساتها بين فئتين عريضتين:

تجعل التساؤل عن إمكانية تطور المعرفة انطلاقاً من عولمة معكوسة في الاتجاه لا في المضمون أمراً مشروعاً. لمزيد من التفاصيل في دلالة مفهوم الثورات التأسيساتية، انظر أحمد شراك: ثورات الربيع العربي، سبق ذكره، صص 91-95.

¹ - يطرح الأستاذ أحمد شراك المثقف التأسيساتي كمفهوم جديد للتعبير عن فاعل جديد لم تشهده الثورات التي عرفها التاريخ الإنساني فيما قبل، فهذا المثقف التأسيساتي غير مرتبط بالتأسيس السياسي على نحو مجرد، بل هو مرتبط بتأسيس خطاب ولغة ووسيط تواصل. مثقف ركب صهوة الثورة الإعلامية وخبر عالم الوسائط التكنولوجية الحديثة، فعمل على توظيفها في التعبئة والحشد دون أن يعرض عن الوسائط التقليدية في تحقيق ذلك.

فئة ساندت الاستبداد بطريقة عملية في الغالب. فعملت على توظيف رصيدها المعرفي وسلطتها الرمزية في تزيين واجهات الاستبداد وتلميع صورته وإضفاء الشرعية على سياساته القمعية، فلا تجد لها مكان غير الارتواء في حضنه والتنعيم بملاذات المناصب التي يغذقها عليها. إنها فئة انتهازية يبدو فيها المثقف لقيطاً طفيلياً، ولصاً أنانياً، ربيباً للسلطوية والاستبداد، للرجعية والتخلف. خطره على المجتمع أعظم وأهول من خطر الاستبداد نفسه. ولما كان المثقف بمثابة ديناميت العصر لما يملكه من قوة معرفية ورمزية تتيح له سلطة تأثير أكبر على الجمهور، فإن دوره والتزامه الأخلاقي والاجتماعي يحتمان عليه تسخير هذه السلطة المعرفية والقدرة التأثيرية في تفجير معابد الجهل والرجعية وتحطيم أركان الاستبداد وتهديم الأوثان في الفكر والسياسة على السواء؛ حيث لا شيء يعلو عن سلطة النقد. وفي حال ما إذا تقنعت المصالح الشخصية ولبست لبوس المصالح الوطنية، لا بل حتى القومية، التي تضع الولاء للأمة فوق كل اعتبار وهيمنت على الشعور النقدي، فليس هناك مجال للحديث سوى عن خيانة المثقفين والإفلاس الأخلاقي الكامل⁽¹⁾.

في إطار سوسيولوجيا المثقفين يمكن القول، إن الاستبداد استطاع اغراء المثقفين بطرق مختلفة، وجعلهم أداة طيعة في يده، يعمل من خلالها على إخفاء وجهه البشع، لأنه يعلم جيداً أدوارهم الخطرة وأقلامهم المفجرة. وانطلاقاً من متطلبات الحياة وجاذبيتها من جهة، ومن الأمد الطويل للاستبداد في الحكم والسلطة.. جعل كثير من المثقفين يفقدون أدوارهم⁽²⁾ بارتمائهم في حضن السلطة تملقاً ومبايعة، أما البعض الآخر فيجعل من

¹ - إدوارد سعيد: خيانة المثقفين، النصوص الأخيرة، ترجمة: أسعد الحسين، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ص 89.

² - يجمل إدوارد سعيد أدوار المثقفين في ثلاثة أساسية: أولاً، ينبغي على المثقف أن يقدم سروداً مختلفة ومناظير أخرى للتاريخ غير تلك التي يوفرها المولعون بالصراع لصالح الذاكرة الرسمية والهوية القومية، الذين يرغبون بالعمل في شروط وحدات مزيفة، والتلاعب بشيطننة أو تشويه صورة السكان غير المرغوبين أو المطرودين، وتقريخ الأناشيد البطولية لكي تكتسح كل ما أمامها. ثانياً، ينبغي على المثقف العمل على تشييد ميادين من التعايش بدلاً من ميادين العراك كحصيلة

الانسحاب طريقا له، اتقاء لشر السلطة وبطشها، فيعانق لغة الصمت والبياض، أو لغة الخشب في أحسن الأحوال، وذلك حسب المقامات والحسابات. هذه الفئة التي تلوذ بالصمت عن فضاعات السلطة وفسادها لا تستحق التقدير والاحترام، بل هي تستحق التوبيخ الشديد حسب إدوار سعيد الذي كتب يقول: "...فلا شيء يستحق التوبيخ أكثر من تلك الطباع الذهنية للمثقف، التي تغري بتجنب المخاطر، أي الابتعاد عن تجنب موقف صعب ومبدئي تدرك أنه الصحيح، لكنك تقرر ألا تتخذه. فأنت لا تريد الظهور بمظهر المنغمس جدا في السياسة، وتخشى من أن تبدو مولعا بالجدل، وتحتاج إلى موافقة مدير أو شخص ذي سلطة، وتريد الاحتفاظ بسمعة طيبة كإنسان متزن، وموضوعي، ومعتدل، وتأمل أن تدعى مرة أخرى، وتستشار، وأن تكون عضوا في مجلس إدارة، أو في لجنة لها مقامها، وبالتالي أن تظل في مقام الاتجاه السائد الذي يعول عليه، وتأمل أن تحصل يوما على شهادة فخرية، أو غنيمة كبرى، لا بل حتى على منصب سفير.

إن هذه الطباع الذهنية هي العامل الأبرز دون منازع لإفساد المثقف. وإذا كان في وسع أي شيء أن يمسح حياة فكرية متقدة، ويقضي على تأثيرها، وفي نهاية الأمر يقتلها، فلسوف يكون دمج مثل هذه الطباع وترسيخها في النفس" ⁽¹⁾.

تأتي الثورات هنا محلا للمثقف، ومناسبة لفضح تحيزه ومولاته للاستبداد. فعلى سبيل المثال، مازلنا نتذكر عند قيام الثورة المصرية كيف انتقل بعض المثقفين والكتاب والفنانين أيضا من تمجيد مبارك أيام حكمه، إلى الاصطفاف بجانب ثورة 25 يناير والعمل على تمجيدها.

للجهد الفكري. وثالثا، ينبغي له أن يناضل من أجل العدالة والمساواة، حيث لا وجود لسلام دون مساواة. إن الحاجة لإعادة توزيع الثروات والصراع ضد التراكم الهائل للسلطة ورأس المال الذي يشوه الحياة الإنسانية لهو من الأدوار المهمة والطلائعية للمثقف. أنظر بهذا الصدد إدوارد سعيد: خيانة المثقفين، سبق ذكره، ص 305-306.

¹ - إدوار سعيد: صور المثقف، ترجمة: غسان غصن، مراجعة: منى أنيس، بيروت، 1996، ص 104-105.

وفئة ثانية معارضة للاستبداد، مناهضة لأساليب حكمه، رافضة الانخراط في جوقه المتملقين، فيكون مصيرها الإقصاء والتهميش والاضطهاد الذي قد يصل إلى التصفية الجسدية، رغم سياسة العصى والجزرة التي تنهجها السلطة الاستبدادية. تنطلق هذه الفئة الرافضة للاستبداد من تصور لحقيقة المثقف -كما عبر عن ذلك إدوارد سعيد- في كونه ليس عنصر تهدة ولا هو خالق إجماع، إنه إنسان يراهن بكيونوته كلها على الحس النقدي، على الاحساس بأنه على غير استعداد للقبول بالصيغ السهلة، أو الأفكار المبتذلة الجاهزة، أو التأكيدات المتملقة والدائمة المجاملة لما يريد الأقوياء والتقليديون قوله، ولما يفعلونه. ويجب ألا يكون عدم الاستعداد هذا مجرد رفض مستتر، بل ينبغي أن يعبر عن رغبة تلقائية نشطة في الإفصاح عن ذلك علنا⁽¹⁾.

ينبغي للمثقف هنا أن يحافظ دوماً على يقظته التي تجعله غير موافق على أن تقود أنصاف الحقائق والأفكار التقليدية المرء إلى حيث يريد أصحاب المصالح والمطامح من ذوي السلطة والنفوذ، ذلك أن المثقف الحقيقي في نظر عالم الاجتماع الأمريكي رايت ميلز هو الذي يقول الحقيقة عبر كشف الأفتنة وتقديم روايات بديلة للروايات الرسمية التي تروم الحفاظ على الوضع الراهن بالعمل على تبريره وإضفاء المشروعية عليه.

إن هؤلاء المثقفين لا تهمهم المراكز السياسية والاجتماعية المرموقة ولا الانضواء في تكتلات وأحلاف وهمية. لم تصنعهم أبواق الإعلام، ولم يرضوا لأنفسهم المشاركة في مسرحية مكشوفة، أو في تزيين صورة بشعة، فأبانوا عن صلابة قوية لم تتل منها العطايا والإكراميات التي كان الاستبداد غالباً ما يلبسها لبوس الاستحقاق الفكري والثقافي (الجوائز الأدبية والفكرية). فمثلاً رفض صنع الله إبراهيم جائزة مصر في عهد حسني مبارك. ورفض الكاتب الإسباني المقيم بمراكش غويتيفولو جائزة القذافي العالمية للآداب سنة 2009. ولقد أعلن صراحة رفضه للجائزة لما عرف عن نظام العقيد القذافي من بطش

¹-نفسه، ص 37.

واستبداد.. وقبله رفض الجابري رحمه الله الكثير من الجوائز العربية والانتساب إلى بعض المؤسسات الرسمية الوطنية، حتى يظل حراً في آرائه وكتاباتهِ ومنسجماً مع مواقفه⁽¹⁾ في حين لم يعلن جابر عصفور عن رفضه للجائزة (أقصد جائزة القذافي) إلا بعد أن لفضته الجماهير الثائرة. جابر عصفور الذي يعتبر آخر وزير للثقافة في عهد مبارك. ولقد عينه في هذا المنصب إبان الثورة.. إن التاريخ يسجل المواقف، ولا يضيف عليها المساحيق، بالتأكيد مهما حاول المتلونون بألوان قوس قزح⁽²⁾.

تجري محاكمة المثقفين على صعيد ممارساتهم ومواقفهم وعلائقهم في المجتمع.. كما أن محاكمتهم تكون على صعيد المتون الإبداعية والمعرفية، التي كانت تدين الاستبداد في مختلف المناشط والأوجه والميادين، سواء على صعيد الإبداع في مختلف الأجناس الأدبية أو على صعيد الأبحاث والمقالات ومختلف الدراسات والأبحاث الفكرية.. وهنا، لا تبدو الحاجة ماسة إلى التشخيص، فتاريخ الأدب والثقافة في الوطن العربي، شاهد على هذا المنحى النقدي والمعارض للممارسات الاستبدادية للأجهزة والأنظمة الحاكمة من الماء إلى الماء.

عموماً، يمكن القول إن موقف المثقفين تجاه الثورات العربية يمكن اختزاله ضمن ثلاث فئات كبرى:

– فئة عبرت عن رفضها للاستبداد على صعيد السلوكات والمواقف.

¹ – اعتذار المرحوم محمد عابد الجابري عن الانتساب إلى "أكاديمية المملكة المغربية" مرتين، مرة في عهد الملك الراحل المرحوم الحسن الثاني، ومرة في عهد الملك محمد السادس (2002) كان موقفاً فرضه الالتزام الأخلاقي للجابري تجاه إبعاد المرحوم عبد الرحيم بوعبيد والرفاق الاتحاديين عن الانتساب للمؤسسة عند إنشائها لأول مرة بقرار من الراحل الحسن الثاني، وهو إبعاد تم بإيعاز من أعضاء في الحاشية الملكية علماً أن الملك الحسن الثاني هو نفسه من كان قد استشار المرحوم عبد الرحيم بوعبيد في شأن مشروع الأكاديمية مقترحاً عليه عضويتها، ومعتمداً عليه في التعاون والبحث عن شخصيات عالمية وإقناعها بالانضمام للأكاديمية. أنظر بهذا الصدد محمد عابد الجابري: مواقف، إضاءات وشهادات، العدد، 11، سبق ذكره، ص 35-36.

² – أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي، سبق ذكره، ص 208.

- فئة عبرت عن رفضها للاستبداد على صعيد المتون الإبداعية والمعرفية.

- فئة تنبأت بزوال الاستبداد وقيام الثورات.

يؤكد الأستاذ أحمد شراك على كون هذا التقسيم لا يعدو أن يكون إجرائيا لا واقعيا، ففي كثير من الأحيان ما تتداخل هذه الفئات وتتواصل فيما بينها ⁽¹⁾. فصنع الله إبراهيم الذي رفض جائزة الدولة في عهد مبارك كموقف، جاءت إبداعاته الروائية عاكسة لموقفه من الاستبداد والتسلط.

5.3 مطارحة جديدة لأطروحة النهاية:

ذهبت كثير من المناولات إلى التأكيد على أطروحة النهاية عبر زوايا ورؤى متعددة، أخذت تلوينات وتلفيزات متنوعة يمكن رصدها في الآتي:

أ) أثناء الثورات: دور المثقفين بين الانحسار والأزمة؟

لقد مالت هذه المناولات إلى أن المثقف العربي لم يحضر إبان هذه الثورات، وظل بعيدا عن تحريكها وتأطيرها، حيث من المفروض أن يكون في المقدمة والطلية على صعيد القيادة والتدبير كما على صعيد التنظير والتأطير.. في هذا الصدد يقول محمد ضريف: "لقد كشف الحراك العربي العديد من الحقائق حول طبيعة الفعل الثقافي من جهة، ونوعية الفاعلين الثقافيين من جهة أخرى. إن الحراك العربي لم يكتف فقط بإسقاط الأقنعة حول دور المثقف حيث بدا أن دور هذا الأخير لم يكن محدودا في هذا الحراك فقط بل ناهض وشكل هو نفسه أحد العوائق التي حالت دون تفعيله" ⁽²⁾.

¹ - نفسه، ص 208.

² - جريدة المساء، عدد 1708، الأربعاء 2012/03/21، ص 9. أورده أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي، سبق ذكره، ص 209.

تستند هذه المطارحات ضمناً وعلى الأقل على ذلك الموقف التاريخي للمثقف، عبر استذكار الثورات الإنسانية، والتي وإن لم يقدها مثقفون أحياناً، فقد كانوا لها مؤطرين نظرياً وفكرياً عبر أعمالهم ومتونهم الفكرية والإبداعية. تأسيساً على هذا الملمح، فقد توارى المثقف في هذه الثورات، ولم يكن له أي دور سواء في التأطير أو الريادة أو التدبير.. بل أنها كانت ثورات يتيمة، ثورات بلا قيادة، وبدون كاريزما، وبدون فلسفة ولا إيديولوجيا ثورية، أو نظرية ثورية. إن غياب المثقف -حسب هذا الطرح- لا يتمثل فقط في عدم قيادته للثورة نظرياً وإيديولوجياً وفكرياً، بل وحتى سياسياً، بل يتمظهر كذلك في غياب أي نموذج فكري أو نظري حول الآليات المختلفة للثورة: "لم يطرح المثقف العربي نموذجاً فكرياً أو استقرائياً في أطروحاته عن آليات الثورة والتكوين النفسي للثائر"⁽¹⁾.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المناولات أو المطارحات التي ذهبت في اتجاه نفي أي دور للمثقف في الثورات العربية هو في نظر البعض قول فيه من المغالاة الشيء الكثير، وهو نتاج لخلط في التصور بين تلقائية الثورات وموقف المثقفين منها. "فالسياسي وحده من ينبغي له أن يسأل عن موقفه من هذه الثورات وموقعه داخلها، فهو القائد العملي لفعل الجماهير، وهو المنظم والموجه والقادر على بلورة الشعارات وتصريفها في الشارع، أما المثقف فيشارك فيها من موقعه الخاص؛ إنه معني بقضايا لا تختلف في الجوهر عما ينادي به الناس في الشارع، فهو أيضاً معني بالحرية والعدل والكرامة، ولكنه لا يكثر كثيراً لتفاصيل الحراك، ولا يتقيد بتكتيك الفعل السياسي. والتاريخ شاهد عندنا وفي كل الفضاء الثقافي العربي: مثقفون كثيرون ماتوا أو نفوا أو همشوا أو حرموا من أرزاقهم ولم تكثر لهم الجماهير العريضة لمصيرهم. لقد ظلوا لعقود طويلة يناضلون بالقلم والفعل وأداروا أظهرهم لكل إغراءات السلطة، ومع ذلك ظلوا أوفياء لقيمهم. وقد يكون ما يجري

¹ - د. علي الخشيباني، الثورات العربية وأزمة الطبقة المثقفة، مجلة الثقافة العربية، عدد 431، ص 3. أورده أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي، سبق ذكره، ص 209.

الآن جزءا مما زرعه هؤلاء في صمت. إن فعل المثقف لا يرى بالعين المجردة، إنه كالجداول الصغيرة التي لا ينتبه إليها أحد، ولكنها هي ما يشكل الماء الهادر للأنهار الجارفة" (1).

ب) أثناء الثورات: القراءات بين الانحسار والأزمة:

إن مجمل القراءات التي تؤكد على غياب المثقف، وعلى انحساره وأزمته، تنطلق في الحقيقة من رؤية نوسطالجية للتاريخ الإنساني، ومن تم تنطلق في عمقها من نموذج فكري مسبق، على ضوءه تقيس التحولات، وتناقش التطورات، وإذا ما كان هذا القياس غير مماثل أو غير موافق، أطلقت عليه النيران من كل جانب (2). هذه القراءات يصفها البعض بأنها تتسم بنوع من الكسل الفكري ومشدودة إلى الماضي، مقدسة لأحداثه الكبرى، جاعلة منها النموذج المثالي، دون أن تكلف نفسها عناء طرح أمثلة من قبيل: هل هذه الثورات قامت بدون مثقفين، قامت بقدرة قادر وعن طريق فاعلين سياسيين، لا علاقة لهم بالنزعة المثقفية، نقصد بدور المثقف كمدافع عن قضية/قضايا.. أم أن هذه الثورات بحكم يتمها قامت على غير منوال ولا شبيه لها في التاريخ، فهي ليست كالثورات المدوية في التاريخ الإنساني كالثورة الفرنسية والبلشفية مثلا؟ وتأسيسا على هذا اليتم فإنه يمكن الحديث أيضا-حسب أحمد شراك-عن مثقف يقيم، مثقف جديد، أفرزته هذه الثورات، يمكن نعتة بالمثقف الاحتجاجي، أو المثقف التغييري على مستوى التوصيف الابدستيمولوجي، إلا أنه استعمل وسائل جديدة، وركب صهوة جديدة في التعبئة والفعل الميداني؟

¹ - أنظر حوار سعيد بنكراد ضمن المؤلف الجماعي: المثقفون والانتفاضات العربية، وجهات نظر مغربية، إعداد وتقديم أنور المرتجي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة: الكتاب الجامعي رقم 10، الرباط، 2014، ص 49-50.

² - أحمد شراك، المرجع نفسه، ص 210.

ج) نهاية المثقف الكلاسيكي:

هل يمكن الحديث أولاً عن نهاية المثقف الكلاسيكي، أي المثقف الرسولي والعضوي سواء في قيام الثورات أو أثنائها، إلى أي حد يمكن أن ننفي دوره ووجوده؟ إن قيام الثورات لم ينف وجود المثقف العضوي، ومساهمته في الأفعال الثورية، خاصة في مرحلة الثورة الميدانية، الثورة في الواقع، سواء في تونس أو مصر أو اليمن...أو سورية.

يضرب لنا هنا الأستاذ أحمد شراك مثلاً بالثورة المصرية التي شهدت حضور شخصيات وازنة في عالم الفكر والفن والثقافة لمجموعة من الوقفات التي دعا لها شباب ثورة 25 يناير كمحمد البرادعي والدكتور أيمن نور (الوقفة الصامتة من أجل لفت الانتباه إلى قضية خالد سعيد الذي قتلته الشرطة تحت التعذيب) والإعلامية المشهورة بثينة كامل والفنان خالد أبو النجا والفنان حمزة نمرة (احلم معايا) والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح والكاتب بلال فضل والمخرج عمرو سلامة، ولا ننسى الروائي المعروف علاء الأسواني الذي شارك في الثورة المصرية عبر النزول إلى ميدان التحرير سواء بالحضور أو الاعتصام. وذلك من أجل إمداد الثورة بوقود الصمود والتحدي، باستعمال القوة الرمزية كقوة لوجيستكية، إضافة إلى الغناء الثوري والغناء التحريضي الذي شارك فيه فنانون أمثال المغنية جنات مهيد كما فعلت في الذكرى الأولى لثورة 25 يناير 2011، ثم عن طريق قراءة الشعر، أي إضفاء الطابع التحريضي على الشعر من خلال الإنشاد والإلقاء (قصيدة الشابي إذا الشعب يوماً...)، فللشعر شحنة وجدانية، وبخاصة شعر أبي القاسم الشابي الذي يسجل حضوراً في قضايا الحرية والتحرر، وبما يتميز به من سلاسة أسلوبية وإيقاع وطابع رومانسي إنساني. إن الشعر -في تقدير الأستاذ سعيد بنكراد- مثله مثل الصورة يتحكم في الانفعالات ولا يكثرث للمفاهيم، إنه شعلة تضيء ظلاماً. وخلافاً للرواية التي تدعو إلى التأمل، وتحتفي بالتفاصيل الدقيقة، ينزع الشعر نحو استثارة القوى

الانفعالية من عمقها وتحويلها إلى فعل وحركة تصير قوية كلما تلاطمت أمواج المحتجين أو الثائرين المنفعلة بقوة الكلمة المعبرة، لذلك فلا يمكن أن نتظاهر دون أن نغني، أي أن نردد شعارات تنفذ للوجدان قبل العقل، ذلك أن المفاهيم خرساء، لا تمسك بالأشياء إلا من الخارج، أما الانفعال فطاقة تعبيرية تجاهد الكلمات على ترويضها.

إن المثقفين الملتحقين الذي نزلوا بميدان التحرير قاموا بأدوار جليلة، فقد أبانوا عن انخراطهم ومساندتهم للثورة، ولقد ضحوا بأنفسهم، حيث لم يكن لأحد إمكانية معرفة مآلات الثورة، وإلى أي حد ستعلن عن نهاية السلطوية وتحرير الشعب المصري من السلطوية والفساد والاستبداد. صحيح أنه عند كل منعطف، وعند كل تغيير، تكون هناك استثناءات (مشككين ومترددین) لكن لا ينبغي اختزال الكل ووضع كل البيض في سلة واحدة. غيره أنه من المؤكد أن الخوف يحتل الصف الأول كما المطامح والامتيازات.. والمثقفون في النهاية جزء لا يتجزأ من المجتمع ومن الطبيعة البشرية، خاصة إذا فقدوا دورهم وانتصروا للمصالح والمطامح الشخصية⁽¹⁾.

بالنسبة للمغرب:

يعتقد البعض بأن المثقف المغربي ساند الحراك العربي عبر إصدار بلاغات وتدبيج بيانات تدين الاستبداد وتنتصر لحق الشعوب في الحرية الكرامة والعدالة الاجتماعية، انطلاقاً من مؤسساته الثقافية كبيت الشعر واتحاد كتاب المغرب أو بصورة جماعية، عبر توقيع عرائض وبيانات كما هو الشأن مثلاً في تلك العريضة التي تحمل عنوان: مثقفو المغرب ضد مجازر القذافي والتي تحمل 45 توقيعها (أنور المرتجي، ع الحميد عقار، ع الكريم برشيد، زهور كرام، ياسين عدنان، سعيد بنكراد، عبد العزيز بومسهولي، أحمد شراك، الزهرة رميج، حسن المودن، الحسين سحبان...) والتي نشرها أسبوعاً فقط بعد

¹ - أحمد شراك: المرجع نفسه، ص 211.

انطلاق ثورة 17 فبراير 2011. كما ساند المثقفون المغاربة المطالب العامة لحركة 20 فبراير بإصدار "البيان الديمقراطي" من توقيع مجموعة من المثقفين، فصلوا فيه جملة من المواقف والتصورات، تجاه المسألة السياسية، وتجاه المسألة الدستورية خاصة على صعيد جملة من الميادين والمنطلقات والتي حددها في:

- مبدأ المواطنة: المواطنة أساس الانتماء وأساس النظام الديمقراطي.
- مبدأ مدنية السلطة والشرعية الشعبية.
- مبدأ توزيع السلطة والفصل بين مختلف السلطات.
- مبدأ العلاقة بين الدين والدولة التي تقوم على اعتبار الإسلام دين المجتمع، وعلى الأحقية في الاجتهاد وضمان حرية المواطنين في ممارسة الشعائر الدينية.
- مبدأ اللغة والانتماء: التنصيص على التنوع اللغوي والحقوق الثقافية.
- الملكية والملك: تمتع الملك بالسلطة التحكيمية الضامنة للتوازن بين مؤسسات الدولة-والملك في النظام المغربي هو رئيس الدولة ورمز وحدتها، وضامن استقرارها واستمرارها في دائرة حدودها الحقة والساھر على احترام الدستور وعلى احترام الاتفاقيات والعهود الدولية.
- وبصفته أميرا للمؤمنين يشرف الملك على تنظيم الحقل الديني وتوجيهه.

لقد أسهب البيان في تحليل عميق لإبداء وجهة نظره من كل القضايا والإشكاليات السياسية المطروحة على صعيد المطالب الشعبية، والجدير بالتنويه أن هذا البيان جاء بعد خطاب 9 مارس 2011، حيث دعا هذا الخطاب إلى جملة إصلاحات سياسية ودستورية وإلى تأسيس لجنة ملكية من أجل صياغة دستور جديد بناء على الإنصات إلى مختلف الفرقاء السياسيين والاجتماعيين ومختلف فعاليات المجتمع المدني.

وفي ما يخص الثورة السورية هناك من انتصر للنظام ضد الجيش الحر الثوري على اعتبار أن النظام يمثل آخر قلاع الممانعة ضد إسرائيل، من خلال تبني نظرية المؤامرة التي تشكل الدفعات النظرية للدفاع عن شرعية النظام السوري ومشروعيته، وفريق آخر اختار لغة البياض، خوفا من حسم اختيارها خاصة والمشهد ملتبس وميزان القوى غير واضح، بل الأكثر من ذلك كان هناك ذهاب وإياب في المواقف، فهناك من كان من فريق الثورة، تراجع إلى صف النظام.. ولعل هذه التراجعات تعود -في نظرهم- إلى ما وقع في البلدان التي نجحت فيها الثورات، حيث يهيمن الإسلاميون على المشهد السياسي⁽¹⁾.

أما المفكر والشاعر السوري الكبير أدونيس، فكان له رأي آخر، رأي نقدي بسهامين لكل من النظام وقوى الثورة، فلا تقديس لأي كائن سياسي، خاصة وأن كثيرا من التهم تصوب نحو سلوك قوى الثورة، في ممارسة عنف وحشي لا يختلف عن ممارسة النظام.. بل ممارسات أشد ظلامية من تحطيم مآثر تاريخية وحضارية، وعلى رأسها تمثال أبي العلاء المعري.. "لقد بينت الثورة أنك لما تثور على نظام طاغ، فأنت مطالب بأن تقدم مقابل هذا الطغيان قيما ومسلقيات جديدة، وأخلاقا أخرى... أما أن تقوم بثورة تمارس أعمالا أشد سوءا من أعمال الطاغية الذي تثور عليه فهذا هو الأسوأ"⁽²⁾.

تمنع الوظيفة النقدية للمثقف الثورات من أن تنتج عبودية جديدة، وسلطوية جديدة تحت عباءة مؤسسات منتخبة، وذلك من خلال العمل على التوجيه المستمر للثورة حتى لا تقع في العنف الذي ينسف بمشروعيتها وبأحقية مطالب الثوار، ويفقدها بريق مثلها العليا التي تجذب لها التعاطف والمشاركة أيضا. هنا يقول مانويل كاستلز: " تفقد كل

¹ - نفسه، ص 214-215.

² - من حوار حكيم عنكر مع أدونيس: الشاعر السوري الكبير ل "المساء" ثاني أسوأ كابوس أن تمارس الثورة القائمة أعمالا أشد وحشية من الطاغية الذي تثور عليه. جريدة المساء، الدار البيضاء، عدد 2065، الأربعاء 2013/05/15. ص 21. أورده أحمد شراك ضمن سوسيولوجيا الربيع العربي، سبق ذكره، ص 215.

حركة (سواء كانت احتجاجية أو ثورية) طابعها كحركة ديمقراطية بمجرد أن تدخل في مواجهة عنف عسكري بعنف عسكري مثله، لتصبح ندا، وأحيانا لا ترحم المختلفين معها، كما القامعين لها. ويمكن أن تصبح أي حرب أهلية فرصة تستفيد منها الجهات الجيوسياسية الفاعلة لزيادة ممتلكاتها، تحت أي عباءة إيديولوجية، عنما يميل منافسهم إلى الاستفادة من فراغ السلطة التي تظهر في أعقاب انهيار النظام. بمعنى آخر، لا تقتل الحروب الأهلية الناس فحسب، بل تقتل أيضا الحركات الاجتماعية ومثلها العليا في السلام والديمقراطية والعدالة" ⁽¹⁾.

د) المثقف المشاكس: النقدية المستمرة:

إذا كان المثقف العضوي، المرتبط بقضايا وطنية والمعبر عنها قولاً ونظراً، بل وعلى صعيد البراكسيس (الممارسة)، بالتحامه بال جماهير في الطرقات والساحات والميادين.. فهل المثقف المشاكس يمكن اعتباره مثقفاً منتهياً؟ إن النقد والميتا-نقد صفتان لا تنتهيان سواء قبل الثورات أو أثناءها أو ما بعدها. فما قبل الثورات كان المثقف المشاكس منخرطاً في نقد الاستبداد وتعرية أصوله ومرجعياته ولمن يزينه ويسير في فلكه، كما أنه بغض النظر عن اصطفاؤه إلى جانب الثورة والثوار في الدفاع عن حقوقهم المشروعة، لم يتوقف عن ممارسة النقد على كثير من التجاوزات والهفوات. أي أنه لم ينح منحى التقديس لهذه الثورات. فما دامت فعلاً إنسانياً، فلا شك أن لها أخطاء وسقطات.. وفي دلالة هذا الحس النقدي النفاذ، يقول علي حرب: "إن النقد المثمر ليس هو نقد الآخر، وإنما هو نقد الذات بالدرجة الأولى. إنه ارتداد المرء، بالمساءلة والمراجعة، على أفكاره من البدايات والمسبقات والمسلمات التي تصنع العوائق والأزمات. بهذا المعنى يختلف النقد عن التشبيح النقدي الذي يتقنه بعض الذين لا يعرفون معنى النقد ولا نقد النقد. لأن النقد الذي تجترح معه الإمكانيات يتم بعقل مرن، متحرك، مركب، ينظر إلى الواقع بكل تعقيدته

¹ - مانويل كاستلز: شبكات الغضب والأمل، الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت، سبق ذكره، 2017، ص 117.

وتشابهه، والتباسه، وبكل حراكه وصيرورته وطفراته... بقدر ما يمارس بلغة الحوار الخصب والتداول المنتج والتركيب البناء والتحويل الخلاق والتفاعل المثمر⁽¹⁾. والمتقف المشاكس هو الذي يقوم بهذا الدور، حتى لا نسقط في استبداد معكوس ويعاد إنتاج الاستبداد بلغة أخرى وتحت معطف آخر، ويبقى المنطق هو هو. إن المتقف المشاكس، لا يعني العدمية، أي الرفض لكل شيء، وإنما الانتصار لموقف أو رؤية. مع النقد اللازم. النقد الذي يظل مستمرا عبر مختلف الأشكال والتعبيرات الثقافية (السخرية مثلا كما كان يفعل الإعلامي المصري باسم يوسف)⁽²⁾. ولا يعني هنا النقد المعارضة، بل ممارسة الميتا-نقد، أي إخضاع كل الخطابات للتفكيك والممارسات لمحك السؤال والنقد، بما في ذلك الثورات وعقائد الثوار حتى لا تتحول إلى حقائق يقينية تستعصي على الهدم والتغيير فيما بعد. وهنا فدور المتقف كما يراه أحمد شراك حاضر بطريقة أخرى، مغايرة، فليس من الضروري أن يحضر في المظاهرات ويتصدر المسيرات كما كان يفعل سارتر وفوكو وبورديو.. في فرنسا. إن لهذا المتقف تجليات في الواقع الثقافي والجمالي والفني والصحفي.. تأسيسا على هذا المنطق لم تكن الثورات العربية عفوية وتلقائية كما يدعي البعض، بل ظلت في الحقيقة موجهة بظلال هذا المتقف المتشاكس، الذي برز في صورة شباب واع، بلا عباءة إيديولوجية ولا مظلة حزبية، أطر الثورة بعيدا عن المتقف العضوي أو المتقف المعارض، بل جعل هؤلاء جميعا تحت معطفه، ويركبون في مركبته⁽³⁾.

¹ - علي حرب: ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، من المنظومة إلى الشبكة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط3، بيروت، 2013، ص 247.

² - أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي، سبق ذكره، ص 215-216.

³ - أنظر حوار أحمد شراك ضمن المؤلف الجماعي: المثقفون والانتفاضات العربية، وجهات نظر مغربية، سبق ذكره، ص 111.

هـ) المثقف التأسيسي: المثقف الجديد

لقد شكلت نهاية المثقف ككائن إيديولوجي، آخر مفهومة لدور المثقف، باعتبار أن المثقف لم يعد لا أصليا ولا رسوليا.. لقد انتهى دوره، وأصبحت المعرفة المتخصصة هي عنوان وجوده ليس إلا.. لكن هذه المفهومة الجديدة التي عرض بل نظر لها المثقف الفرنسي ريجيس دوبريه. بالنسبة للمجتمعات الغربية التي تعيش عصر الحداثة بل ما بعد الحداثة.. هل هي قادرة على استيعاب دور المثقف في المجتمع العربي ⁽¹⁾ الذي ما زال ينشد الديمقراطية والتغيير والحداثة؟ يزداد الأمر التباسا بالنسبة لهذه التوصيفة في خضم الثورات التأسيسية؟ فما طبيعة هذا الالتباس وماهي مسوغاته وما هي محدداته وحدوده؟

يفترض أحمد شراك أن النظر إلى انحسار دور النخب في حركات التحديث العربية منذ يوليو 2011 بوصفه تعبيرا مباشرا عن مقولة نهاية المثقف، يطرح إشكالات حقيقية من حيث المفهومة والتوصيف والأدوار والأدوات والأهداف.. حيث أن الثورات التأسيسية أتت على منوال مغاير، ووفق براديجمات جديدة في التحويل والتغيير. هي ثورات جديدة صنعها فاعلون أتوا من خارج الأطر والمؤسسات السائدة، القديمة والحديثة، بقدر ما تحرروا من أساطير الأولين وأقانيم المحدثين. فهم لا ينتمون إلى النخب الثقافية، ولم يتخرجوا من المدارس العقائدية، ولم ينخرطوا في الأحزاب السياسية، سواء منها التراثية

¹ - يرى جيرار ليكليرك أن وضع المثقف في العالم غير الغربي (آسيا وإفريقيا ودول المشرق العربي) مختلف تماما عن وضع المثقف في العالم الغربي؛ فولادة المثقفين غير الغربيين قد حصلت نتيجة القطيعة المفاجئة مع الثقافة المحلية (التقليدية) ونتيجة علمنة آتية من الخارج (إما نتاج لصدمة الاستعمار والاحتكاك المباشر بالأجنبي، أو عبر الرحلات العلمية التي قام بها العديد من المثقفين في اتجاه أوروبا وأمريكا)، وغالبا ما كانت تتخذ طابعا صداميا. وهكذا فالحداثة خارج الغرب قامت على فعل الاحتكاك الذي يعني العلاقة بأوروبا في قوتها وتقنياتها واقتصادها وفكرها وثقافتها، ولم تكن نتاجا لدينامية داخلية أدت إلى إحداث ثورة صناعية ومدنية وتقنية وعقلانية. وبالنتيجة، فمثقّف العالم الثالث هو ثمرة الاستعمار والإمبريالية والتحديث/ التغريب. هذا الوضع سيعقد من مهمة المثقف في مواجهة ثقافة محلية تقليدية (ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه وينتمي إليه) والعمل على غرس ثقافة الحداثة والديمقراطية التي كانت تعني لدى البعض ثقافة المستعمر المغتصب. لتعميق القراءة في هذه النقطة يرجى العودة إلى جيرار ليكليرك: سوسيولوجيا المثقفين، سبق ذكره، صص 131-135.

والدينية أو الحداثية والعلمانية. إنهم ينتمون إلى جيل جديد أفاد أفرادهم من الثورات والانعطافات والتحويلات العالمية على غير صعيد (1). وتأسيساً على هاته الموصفات، فلا شك أنها حملت ملامح مثقف جديد غير معتاد على مستوى المناولات والمطارحات.. وهو ما أسماه أحمد شراك وقتئذ بالمثقف الخبير والرقمي، فما هي أهم المحددات التي يتميز بها في سياق الثورات التأسيساتية؟

(و) المثقف الرقمي "المقام الأداتي":

تعتبر الرقمنة ظاهرة حديثة فرضها التطور الهائل في وسائط الاتصال بفضل الثورة التكنولوجية التي جعلت العالم يبدو وأنه قرية صغيرة. وقد أسهمت المنابر الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي في خلق تحولات في مختلف مناحي الحياة المعاصرة، لكونها مثلت فضاء حراً لتدفق المعلومات وحرية التعليق على الأحداث، لا بل حتى المشاركة في صنعها (مثلاً الاحتجاجات والثورات اليوم).

وقد اتخذ هذا التحول تجليات مختلفة أبرزها الواقع الافتراضي الذي أدى إلى تغيير كبير في أساليب التعبير وأنماط التواصل كما يكشف عن ذلك فضاء الإنتاج الإلكتروني الذي يتشكل من علامات ضوئية ورسائل لغوية وغير لغوية سابعة في الفضاء الإلكتروني وجوالة في عوالم افتراضية غير مادية. وهو ما جعل الجميع يوقن بأن الكثير من المياه قد بدأت في الجريان تحت الجسر وبأن هناك عالماً جديداً قيد التشكل، أساسه كائنات افتراضية لا تعترف بالحدود والمسافات. عالم صارت فيه حدود الزمان والمكان في تآكل مستمر. هذه التحولات توحى بالاعتقاد على أن الكتابة الرقمية في طريقها إلى إحداث قطيعة مع أشكال الإنتاج غير الرقمي التي بات ينظر إليها باعتبارها أشكالاً كتابية تقليدية. بل إن البعض تنبأ بموت الكتابة الورقية ما دام تاريخ أنواع الخطاب

¹ - علي حرب: ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، سبق ذكره، ص 230.

المختلفة ظل مرتبطا على الدوام بالوسائط التي تحمله، لأنها هي من تحدد طريقة قراءته والتفاعل معه. وما من شك أن تلقي الرسالة الشفاهية يختلف عن تلقي النص المكتوب. ومن الطبيعي أن يختلف تلقي الرقمي عن الطرائق المعتمدة في التفاعل مع غيره من أشكال التواصل الأخرى نظرا لاختلاف القناة الحاملة للمنتج اللغوي ⁽¹⁾. وعليه، فقد امتد هذا التحول إلى الفاعل الحقيقي في مجال الكتابة والثقافة، أي الكاتب والمثقف الذي بدأت تتآكل هو الآخر صورته التقليدية، فإذا كان المثقف الكلاسيكي كما تعود عليه المجتمع العربي، بل والعالمي يعتمد في تمرير أفكاره على حوامل معرفية ورقية (كتب، مجلات متخصصة، دوريات، جرائد حزبية أو مستقلة...) وحتى على أجهزة سمعية-بصرية، أو عبر الخطب في الملتقيات والهيئات المختلفة، فيأخذ بذلك في المخيال الثقافي صورة كاتب ومبدع وباحث ومفكر، فإن المثقف الرقمي الجديد فقد استعمل حاملا جديدا وهو الحاسوب والكتابة الرقمية، وهنا يميز الأستاذ أحمد شراك في المثقف الرقمي بين فئتين منفصلتين ومتصلتين في نفس الآن وهما:

المثقف الرقمي الخبير: وهو مثقف أبان عن قدرة فائقة في استعمال الحاسوب، بل والمناورة الرقمية، تجاه أعداء محتملين، لهم خبرة وتكوين في مجال الأمن الرقمي بالنسبة للأنظمة السياسية، سواء كأجهزة مخابراتية للنظام أو كخلايا حزبية للأحزاب الحاكمة سواء في مصر أو تونس أو حتى المغرب في إطار ما يطلق عليه بالجيش الإلكتروني.. إلا أن المثقف الرقمي الخبير، قد أبان عن ذكاء فائق وتجربة عميقة في الممارسة الرقمية مشفوعة بتكوين تقني عال قد يتجاوز درجة مهندس محنك في المعلومات (وائل غنيم في مصر مثلا).

¹ - مصطفى الغرافي: مقارنة تشخيصية لواقع القراءة بالمغرب، ضمن "الكتاب وأزمة القراءة في العالم العربي بين الورقي والرقمي"، أشغال الندوة الدولية حول "الكتاب وأزمة القراءة في العالم العربي" يومي 09 و10 ماي 2015 بمدينة تازة المغربية، تنسيق عياد أبلال، إبراهيم العمري وبوجمعة العوفي، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 59.

المثقف الرقمي المدون: إن التدوين لا ينفصل عن الخبرة، فوائل غنيم هو خبير وفي نفس الوقت مدون.. لكن رغم ذلك فالمدون هو ذاك المثقف الذي ينتمي إلى المقاومة الرقمية أو إلى الاحتجاج الإلكتروني، ويكون همه هو إنتاج خطاب رقمي استراتيجيته التواصلية الأساسية هي الاستمالة والحشد والتعبئة والتجنيد⁽¹⁾. هذه التعبئة لم تعد تعتمد كما كان الأمر في السابق على القاء الخطب في الحشود، أو توزيع المناشير والبيانات، أو توقيع العرائض، بل صارت تعبئة إلكترونية تعتمد آليات تكنولوجية متطورة وموارد رقمية مختلفة، تستثير العواطف وتستتفر الانفعالات، توجب الغضب وتوقد جذوة الاحتجاج وتنتشر عدواه في النفوس المحبطة، و تزرع الأمل في التغيير؛ فسرعة انتشار مقطع فيديو حرق الشاب التونسي "محمد البوعزيزي" لنفسه على الإنترنت وتداوله على مواقع التواصل الاجتماعي، جعلت مئات من الشباب التونسي بعد بضع ساعات من الحادث يقومون بوقفة احتجاجية أمام المبنى الحكومي الذي أحرق فيه محمد البوعزيزي نفسه، لتحترق بعد نشر ابن عم محمد البوعزيزي لتلك الاحتجاجات عبر الإنترنت رؤوس العديد من الأنظمة السياسية في الوطن العربي، موقدة بذلك شرارة الثورات العربية، ومحركة لمشاعر ملايين من المقهورين على خريطة البؤس السياسي من الماء إلى الماء، من المحيط إلى الخليج. تسمى "فيرونيك كليك" (Véronique Kleck) هذا الشكل من التعبئة التي توظف الأدوات الرقمية في تحريك العواطف ب "التعبئة الذكية"⁽²⁾ التي يمكن في ظرف وجيز أن تحدث هزات في الحقل السياسي انطلاقا من حشود وميضية⁽³⁾، تظهر كومضة البرق لتتير الطريق ثم تختفي. هذه التعبئة الذكية غيرت من طبيعة وشكل النضال، حيث أصبحنا نتحدث اليوم على ما يطلق عليه "بول فيريليو" (Paul Virilio) النضال الرقمي

¹ - أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي، سبق ذكره، ص 218-219.

² - Véronique Kleck : Numérique et Cie, Sociétés en Réseaux et Gouvernance, édition, Charles Léopold Mayer, Paris, 2006, p. 159.

³ - Idem, p. 141.

(¹) وأسهمت في خلق شبكات رقمية للمناضلين، عابرة للحدود ومتجاوزة للقارات الحاضنة للهويات، هويات الأشخاص والأوطان، التي صارت هويات رقمية في عالم افتراضي سائل، سريع التدفق، تتمحي فيه الخصوصيات الثقافية والحدود الجغرافية، والجنسية أيضا، حيث الإمساك بهوية جنس الكائن الافتراضي كالإمساك بماء دافق بواسطة غريال.

إننا اليوم بفعل هذه الرقمنة الكاسحة نعيش هويات سائلة، هويات رقمية "تفسح المجال لبروز مواطن رقمي لا يُعرف عبر لغته وجنسيته ولون بشرته؛ بل عبر مواقفه واتجاهاته وقيمه التي تبرز وحدها كملح ظاهر يعبر عن هويته الرقمية" (²)، مثلما نعيش تكتلات وأحلاف وحروب رقمية. فلقد عرفت كل الثورات العربية مدونين ومدونات لعبوا دور الطليعة الثقافية في قيام الثورات من جهة، وشكلوا كيانات متحالفة ومتضامنة بقوة بعضها مع بعض، حتى وإن لم يلتقوا في الواقع أصلا، وكانوا متفرقين في قارات العالم جغرافيا، فقد كانت تجمعهم جغرافيا الافتراضي والإنترنت. لقد شكل مدونو الثورة، بشكل خاص، قوة ضغط محلية ودولية، ومركز مساندة متواصلة من المجتمع المدني والجماعات الافتراضية في أرجاء الكون المختلفة (³). هذه المدونات هي منصات رقمية تتيح تبادل الآراء بين الجمهور، وتسمح بمشاركة المواطنين في مناقشة القضايا دون خطوط حمراء، والاعراض عن وسائل الإعلام المهيمنة والتشكيك في مصداقيتها. ولقد شهدت هذه المدونات المواطنة ازدهارا منذ بداية الألفية الثالثة، وذلك قبل الاستعمال المكثف للشبكات الاجتماعية والمدونات المصغرة مثل تويتر خلال الحملات الانتخابية. يكون المدونون في هذا السياق بمنزلة فنانيين، وصحافيين، وخبراء، ومناضلين جماهيريين،

¹- Nicolas Vanbremeersch : De La Démocratie Numérique, Edition. Le Seuil, coll. Médiathèque, 2009, p. 51.

²- حجية قاوقاو: الفضاء العمومي الإلكتروني والتعبئة السياسية الذكية، ضمن "شبكات التواصل الاجتماعي وصناعة الرأي العام في العالم العربي"، تنسيق وتقديم: عياد أبلال، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص 176.

³- جوهر الجموسي: الافتراضي والثورة، سبق ذكره، ص 176-177-178.

وسياسيين يعبرون عن آرائهم ويوجهون (بالكثير أو القليل من الصرامة) وجهات نظرهم⁽¹⁾. وهكذا فالمثقف الرقمي المدون هو مثقف جامع لكل أطراف المجتمع.

إن القدرة الفائقة التي صارت للمثقف الرقمي على التجيش والتعبئة انطلاقاً من حوامل تكنولوجية، في نظر بول جوريون تعود بالأساس إلى قدرة هذه الحوامل والآليات المتطورة على ابتداء مفهوم العقل الجمعي *cerveau collectif* ⁽²⁾ الذي ينتشر بسرعة ويهيمن على المبحرين في اتخاذ هذا الموقف أو ذاك.. وكيف أن إنجاز التحولات والثورات سيكون بسرعة شديدة عن طريق الشبكات الاجتماعية وعلى رأسها الفايبروك يقول: "في سنوات 1950-1960 كان ينبغي انتظار سنوات من أجل أن تحصل الجزائر على استقلالها؟ في 2011 كان ينبغي انتظار ثلاثة أسابيع فقط بالنسبة للشعب التونسي من أجل قلب النظام"⁽³⁾.

لعل الجاذبية والسرعة والمتعة والانتشار تشكل خصائص لافتة لهذا الحامل الجديد التي استثمرها المثقف الرقمي الجديد أيضاً استثماراً إيجابياً في تجاه الاحتجاج والتغيير والديمقراطية، رغم الانتقادات القوية لهذا الحامل ولهذا المقام الأداتي ولهذا مثقف. وهنا يوجز الأستاذ أحمد شراك هذه الانتقادات في الآتي:

القرصنة: حيث إن استعمال الأنترنت يقوى من القرصنة للإنتاجات الإبداعية والفكرية، ويضعف من الوضع الاعتباري للكاتب والمثقف.

الشعبوية: إن استعمال هذا الحامل الجديد، قد قوى من نشر الفكر الشعبوي، كما يعتقد الكثير من المثقفين.

¹ - ريمي ريفيل: الثورة الرقمية، ثورة ثقافية؟ سبق ذكره، ص 65.

² - Paul Jorion, conversation avec Régis Meyran : Laqueue Civile Numérique, Textuel, 2011, p. 75.

³ - Idem, p. 74.

الشفوية: تهيمن على الخطاب الرقمي بصفة عامة، النزعة الشفوية في التعبير وعدم الانضباط لقواعد الكتابة وشروطها كما ألمح ذات مرة إلى ذلك الناقد المغربي د. سعيد يقطين.

(ز) المثقف الرقمي: المقام الابدستيمولوجي

يتميز هذا المقام بأربع خصائص رئيسية:

- الاحتجاج المليونني: يميز بالكثافة القصوى ونبذ العنف ونهج خيار السلمية في المطالبة بالتغيير وإسقاط المستبدين.
- التغيير المغاير: إن المثقف التأسيسي هو مثقف يقبل كل التوصيفات شرط عدم التخندق في صف أو جهة واحدة غير جهة النضال والانتقال من النضال النظري إلى النضال العملي أي أنه ينتقل من الافتراضي إلى الفعل الميداني. إنه يروم إحداث التغيير لكن بطريقة مغايرة بلا إيديولوجيا ولا قيادة ولا سلطة كاريزمية.
- هامشي وميتا-ثوري: لقد اختار المثقف التأسيسي الهامش، كروية للعالم وكمارسة أيضا، فهو رائد الثورة بدون طموح سياسي، فهو يقوم بتثوير الواقع من أجل أهداف نبيلة وسامية، بعيدا عن اللهاث عن المناصب، أو اقتسام كعكة الثورة، وبعيدا عن التنافسية الانتخابية أو الرغبة في تشكيل حزام سياسي أو تنظيم سياسي. هذه الهامشية هي التي جعلته يتسم بالنقدية المستمرة.
- نزيه لا مزيف: يمكن أن نستعير من الباحث الفرنسي باسكال بونيفاس مفهومين متعارضين للمثقف، وهما من جهة أولى المثقف النزيه *intellectuelintégre* وهو ذلك المثقف الذي يوصفه بالرزانة النظرية والمصادقية الفكرية كريجيس دوبري وإدغار موران وتزفيتان تودوروف.. وهنا، يربط النزاهة بالمقام المعرفي العميق لهؤلاء ثم لمقامهم الإيديولوجي المتميز، ومن جهة ثانية المثقف المزيف *intellectuel faussaire* وهو

ذلك المثقف الذي يتميز بالمواربة والمكر. كما أن ميزانه الرمزي خفيف ويتميز بالرواج الإعلامي صوتاً وصورة أكثر من أي شيء آخر، أي مقامه الإعلامي هو المحدد الأول، أكثر من مقامه الإيديو-معرفي. غير أن النزاهة هنا تأخذ معنى مخصوصاً، فالنزاهة الفكرية التي يتميز بها المثقف التأسيسيati تشمل عدة مواصفات أهمها: الترفع عن الفكر الأحادي والانتماء الضيق لقبيلة أو حزب أو جماعة أو جنس... والترفع عن الجري وراء المناصب كما يمثلها الفاعل السياسي والمثقف الانتهازي أو الوصولي، كما تعني المواطنة الصادقة وحب الوطن كقيمة وولاء⁽¹⁾.

هكذا، يمكن القول إن جدة ثورات الربيع العربي، من حيث الأدوات التي وظفت في إشعال فتيلها، وأنماط التعبئة التي استحدثتها، والخطابات والشعارات التي أطرتها، ونوعية الفاعلين اللذين عزفوا على أوتارها لحن الحرية والكرامة، معلنين نهاية السلطوية والاستبداد، وبداية عصر جديد، ومؤسسات سياسية جديدة، وثقافة جديدة تجعل من الديمقراطية والحرية مبتدأها ومنتهأها، قد طرحت على الباحثين والمثقفين على الخصوص إعادة التفكير في طبيعة علاقة المثقف بالثورة، ودوره في تغيير عالم معولم بفعل تأثير الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال المتطورة، التي غيرت من وجه العالم وأعادت تشكيل خريطة العلاقات الإنسانية وأنماط التبادلات، ومنطق احتلال المواقع، الذي لم تعد الكفة فيه راجحة لمن يمتلك القوة والنفوذ، بل من يمتلك أكثر المعلومات والصور والمشاهد، لا بل من يمتلك أكثر فن إدارتها وتسويقها⁽²⁾ انطلاقاً من تملك ناصية العالم الرقمي الذي أعلن نهاية المثقف الكلاسيكي، والمناضل الكلاسيكي، معلناً بداية فجر جديد لمثقف/مناضل خبر هذا العالم وسبر أغوار دروبه، وتملك القدرة على ركب أمواجه العاتية وحملها على بث رياح تغيير عاصفة بأركان الفساد والاستبداد، وخلق حشود ثائرة، منشدة

¹ - أحمد شراك: سوسيولوجيا الربيع العربي، سبق ذكره، صص 221-224.

² - عبد الرزاق أبلال: الافتراضي وتحولات الفعل السياسي، ضمن "شبكات التواصل الاجتماعي وصناعة الرأي العام في العالم العربي"، تنسيق وتقديم: عياد أبلال، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص 132.

الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. هذا المثقف الذي أعاد طرح جدلية العلاقة بين الثقافي والسياسي للتفكير وفق منظور جديد، لا ينفي المثقف الأصلي والرسولي، بل يقبل بالحوار والجوار معه. ولأنه اعتلى منصة الميثاق-نقد، فقد دحر أطروحة "نهاية المثقف" وأعلن عن نهاية "نهاية المثقف"؛ فليس امتلاك الخيرات الرمزية هو ما يسمح للمثقف بالعبور لصفة التأطير والتنظير، بل تملك وسائل تكنولوجيا حديثة والقدرة على إدارتها وتوظيفها من جهة، والدفاع عن قضية سواء بالفعل أو بالنقد المتواصل هو ما يشكل الوجه الجديد لمثقف اليوم. المثقف الذي له قدرات كبيرة على التأطير والتأثير في الناس لدرجة يمكن فيها إخراج الملايين منهم إلى الشوارع والساحات العمومية للمطالبة بالتغيير. هذا المثقف يمكن أن يكون خبيراً أو مدوناً، كما يمكن أن يكون مثقفاً شفوياً. لكنه لا يرتضي البطولة أو الزعامة؛ فهو مثقف جمعي وجامع للمثقف الأصلي والمثقف النقدي وكل أطراف المجتمع.

خاتمة:

لا شك في أن أحداث الربيع العربي قد فرضت على الأنظمة السياسية العربية إعادة النظر في سياساتها وطريقة تدبيرها للصراع، مثلما فرضت على البحث الأكاديمي في المغرب وفي غيره من البلدان العربية ترتيب أولوياته وإيلاء الأهمية والمكانة التي تستحقها موضوعات الاحتجاجات والثورات والانتفاضات، فلا قيمة لبحث علمي منفصل عن واقعه، يسبح في عالم بعيد عما يجري في حياة الناس الواقعية، ولا يرتبط بشروط الراهن وإكراهاته، والمجال السياسي واحتياجاته، حيث لا يمكن تجويد الممارسة السياسية في انفصال تام عن البحث العلمي وتراكماته، ولا أن يظل هذا الأخير بعيدا عن الظواهر والموضوعات ذات الارتباط بالمجال السياسي، بدعوى إعراض الفاعل السياسي عن "خدمات الأكاديمي".

صحيح أن هذا ما يجري في واقعنا وتؤكد ممارسات الفاعل السياسي ولا تنكره، لكن لابد من مواصلة الاحراج مثلما تواصل الحركات الاحتجاجية اليوم ضغطها على السياسي من أجل إحراجه وإلزامه بتغيير ممارساته، رغم مختلف أشكال المنع والتضييق الذي يصل إلى العنف وفتح محاضر المتابعات القضائية في وجه المحتجين والزج بهم في السجون بتهم جاهزة كما تعبر عن ذلك تقارير العديد من المنظمات والهيئات الحقوقية المحلية والدولية في إطار متابعتها لمستوى وطريقة تدبير السلطات لموضوع الاحتجاجات. غير أن هذا لا يعني رسم صورة سوداوية عن واقع الممارسات الاحتجاجية لمغرب اليوم، والذي هو على قدر كبير من الاختلاف مع ما كان عليه الأمر في السابق، فإذا كانت حدة الحركات الاحتجاجية لمغرب ما قبل الاستعمار، والتي كانت تقودها القبائل ضد السلطة المركزية محكومة بالمسافة التي تفصلها عن المخزن، أي أن الاحتجاجات ظلت مرتبطة بدرجة مشاركة أو إقصاء القائمين عليها (زعماء القبائل) في تدبير الشأن العام،

والضغط من أجل اكتساب مواقع داخلية يتم بها تعويض ما يمنعون عنه على مستوى المركز، فإنها ظلت في مغرب الاستقلال عاملا مفسرا لمنطق اشتغال النسق السياسي باعتباره حصيلة تفاعل بين قوى هذا النسق على مستوى المركز والمحيط. وعليه، فطبيعة النسق السياسي لهذه المرحلة كانت تسير نحو الاحتقان بسبب التعارض الحاد بين مصالح هذه القوى المشكلة للنسق، وتلاشي جدوى التعاون، فكانت الاحتجاجات بقدر ما تنذر باحتداد الصراع بين المتنافسين (الملكية من جهة، والأحزاب المعارضة والنقابات من جهة أخرى) تبقى آلية من آليات إعادة التوازن للنسق عبر فتح قنوات التفاوض وتوسيع مساحة التعاون.

كانت الإيديولوجيا هنا عنصرا أساسيا في تغذية الصراعات بين قوى النسق السياسي الذي كان عبارة عن توازن أو تعاقد طبقي، أساسه الإيديولوجي النزعة الوطنية، لكنها نزعة متعارضة بين قوى المعارضة الآتية من الحركة الوطنية، والمتشعبة بالرغبة في التحرر وبناء مغرب مستقل فعليا عن كل تبعية أو ارتباط بالمصالح الفرنسية، وهي إيديولوجيا ظلت تتغذى من فكرة العنف الثوري وقطع أوصال الامبريالية، وبين الملكية التي ظلت متشبثة بالمحافظة على مصالحها، وهي مصالح لا تتقاطع مع قوى داخلية مستفيدة ولها امتدادات خارجية. في هذه المرحلة ظلت القوى المحركة للفعل الاحتجاجي متشعبة بفكرة العنف الثوري الذي كان خيارا لمعسكر دولي بأكمله زمن الحرب الباردة، وهو ما يفسر العنف المكثف الذي كان يميز هذه المرحلة من تاريخ الحركات الاحتجاجية بالمغرب من جهة، وقوة وزخم الحشد الجماهيري الذي كانت هذه القوى قادرة على تعبئته. غير أن دخول العولمة على مسرح الأحداث، وتعجيلها لسيرورة التحولات التي يعرفها المغرب قد غيرت من طبيعة الاحتجاجات وأساليبها وذخائر ممارساتها، فلم يعد العنف طريقا أو خيارا للضغط وانتزاع المطالب أو قمع المتظاهرين، فالوعي ارتفع والتجربة اختمرت، والوسائل التكنولوجية باتت أكثر قوة وسلطة على الفضح والتعرية، وعلى تنظيم أشكال الرفض والتعبير عن المظالم، كما أن الأساس الاجتماعي للسلطوية قد هدم تحت

ضربات هذه التحولات المتسارعة، فانتساع رقعة التحضر وتنامي الطلب الاجتماعي على خدمات المدينة، وتوسع قاعدة المستفيدين من التعليم، وتراجع معدلات الخصوبة وانحسار الزواج الداخلي وتغير بنية الأسرة المغربية، وانتشار الثقافة الاستهلاكية والإقبال على متع الحياة هنا والآن، كلها عوامل ساعدت على تعزيز قيم الفردانية والنزوع نحو الاستقلالية لدى جيل من الشباب بات يؤمن بأهمية الاحتجاج السلمي في انتزاع المطالب وتحقيق التغيير الذي لا يمكن فيه للأحزاب ولا النقابات أن تضمنه، ذلك أن النسق لم يعد ذا طبيعة سياسية بحتة، ولم تعد الأحزاب قادرة على صهر الرهانات الاقتصادية والثقافية في مشروع سياسي مندمج، يتدافع داخل النسق مع مشاريع منافسة، نظرا لثقل العولمة وسلطة السوق في إضعاف الدول القومية وإفراغ السياسة من مضمونها، إذ السياسات العمومية تبقى مرهونة بسلطة الشركات ومصالحها وقوى السوق العالمية ورهاناتها، من تم ضعف جاذبية خطاب الأحزاب والنقابات اليوم. وإذا أضفنا إلى هذه العوامل، فساد النخب وتفتيش ثقافة الربيع السياسي والتحكم في المشهد السياسي عبر استقطاب النخب وإعادة تدويرها بما يحفظ للنظام مصالحه واستمراريته، فإن تنامي التعبيرات الاحتجاجية اليوم يصير مفهوما، ويصير الوعي بقيمة الحقوق والحريات عنوان ثقافة جيل سياسي قاد حركة 20 فبراير كحركة اجتماعية ويقود حركات احتجاجية أخرى أتت بعدها (احتجاجات ساكنة طنجة ضد شركة أمانديس المفوض لها تدبير الماء والكهرباء، واحتجاجات الطلبة الأطباء، واحتجاجات الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، واحتجاجات الريف... إلخ)، مثلما تصير شعارات الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية دالة على تحول ثقافة الاحتجاج من النضال من أجل مطالب مادية إلى النضال من أجل انتزاع الحقوق وحفظ الكرامة الإنسانية، فليس بالخبز وحده يحيا الإنسان.

وإذا كانت هذه التحولات قد أسهمت في تغيير بنية ونمط الاحتجاج، فقد عكست بروز ثقافة احتجاجية جديدة تقوم على القطع مع ما راكمته الحركات الاحتجاجية في الماضي، فهي من جهة ثقافة احتجاجية جماعية، تجري وتأثرها على مستوى أفقي،

يتجاوز كل التراتيبات ويقصي منطق الزعامات، وتجعل من الافتراضي منطلقها والواقعي مسرحها دون حاجة لتنظيمات أو اعترافات، إذ هي في عمقها سياسة للاعتراف بالحق في العدالة الاجتماعية والقطع مع ثقافة الريع ومنطق الزبونية، ولذلك فهي ثقافة احتجاجية بعيدة عن الطموحات الفردية والمصالح الفئوية الضيقة.

ولئن كانت حركة 20 فبراير عنوانا لهذه الثقافة، فأقول نجمها لا يعني أبدا موتها أو انحسارها، فهذه الثقافة باقية وتتمدد، فالأهم هو انكشاف غمامة الخوف. وحتى إن استطاعت السلطة الإفلات من قبضة الاحتجاجات الصاخبة لحركة 20 فبراير من خلال الاستجابة لبعض المطالب والرهان على الالتفاف عليها في ما بعد، مثلما كان الرهان على ركوب صهوة الإسلاميين منفذا للأزمة، فإن هذا لا يعني انتصارا ولا نهاية للاحتجاجات، إذ أن طريق الاحتجاجات طويل خاصة أمام قوة واقع كوني بئيس، تنخره الأعطاب والأزمات الاجتماعية التي هي في تمدد مستمر، طريق لا تنفع معه المسكنات أو تقديم تنازلات عبر إصلاحات سطحية، فحركة الاحتجاج ستظل في تصاعد مستمر ولن تتوقف أبدا؛ فهي تروم العيش الكريم، وحفظ كرامة الذات، والحرية.

الببليوغرافيا

كتب بالعربية:

- إبراهيم حسنين توفيق: الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي، مكتبة مدبولي، مصر، 1996.
- أبلال عبد الرزاق: سوسيولوجيا الانقطاع المدرسي، تقديم: أحمد شراك، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2017.
- أبلال عياد:
- الجسد في المجتمعات العربية بين الواقع والنص، مقارنة أنثربولوجية، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2019.
- الجهل المركب، الدين والتدين وإشكالية تغيير المعتقد الديني في العالم العربي، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، بيروت، ط1، 2018.
- الحركية الاجتماعية والتحولات السوسيو مجالية، الشباب، الأسرة والوعي بالتغيير، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.
- أبو النجا شيرين: المثقف الانتقالي من الاستبداد إلى التمرد، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014.
- أشقرا عثمان: الحركة الاتحادية أو مسار فكرة تقدمية (1959-1999)، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000.
- الأطاسي سيد الدين: أبعاد الدين الاجتماعية، مشترك تحت إشراف، عبد الوهاب بوحديبة، الدار العربية للكتاب، بيروت، 1985.
- اكنينج العربي: آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر، نموذج قبيلة بني مطير (آيت نظير)، مطبعة أنفو-برانت، فاس، المغرب، 2004.

- امعمري لحبيب: التنمية والتغير الاجتماعي، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله-كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرارز-فاس، ط1، 2015.
- بلقريز عبد الإله:
- ما بعد "الربيع العربي"، أسئلة المستقبل، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، ط1، 2017.
- ثورات وخيبات، في التغيير الذي لم يكتمل، تقديم: محمد الحبيب طالب، منتدى المعارف، بيروت، ط1، 2012.
- السلطة والمعارضة، المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2007.
- بنكراد سعيد:
- الدستور المغربي الجديد، في سيميائيات الخطاب السياسي، مع ملحق خاص بقضية الدارجة، منشورات الزمن، العدد 56، الرباط، 2014.
- وهج المعاني، سيميائيات الأنساق الثقافية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2013.
- بوشنفاتي بوزيان: في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح، منشورات الحوار، دار الخطابي للطباعة والنشر، مطبعة فضالة، المحمدية، 1988.
- بوعزيز المصطفى:
- الوطنيون المغاربة في القرن العشرين، الجزء الأول، الارتباط العضوي بين السياسي والاجتماعي (1873-1999)، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2019.
- الوطنيون المغاربة في القرن العشرين، الجزء الثاني، الراديكالية والاندماج السلبي في الدولة، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2019.

- بياض الطيب:
- الصحافة والتاريخ، إضاءات تفاعلية مع قضايا الزمن الراهن، تقديم إدريس كسيكس، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2019.
- المخزن والضريبة والاستعمار، ضريبة الترتيب (1880-1915)، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011.
- حبيدة محمد: المدارس التاريخية، برلين، السوربون، استراسبورغ، من المنهج إلى التناهج، دار الأمان، الرباط، 2018.
- حرب علي: ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، من المنظومة إلى الشبكة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط3، بيروت، 2013.
- حمودي عبد الله:
- المسافة والتحليل، في صياغة أنثروبولوجيا عربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 2019.
- الحداثة والهوية، سياسة الخطاب والحكم المعرفي حول الدين واللغة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2015.
- الرهان الثقافي وهم القطيعة، إعداد وتقديم: محمد زرنين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 2011.
- حيمر عبد السلام: في سوسيولوجيا الخطاب، من سوسيولوجيا التمثلات إلى سوسيولوجيا الفعل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2008.
- خمليش عزيز: الانتفاضات الحضرية بالمغرب، دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2005.
- زيادي أحمد: انتفاضة الشاوية وأحداث الدار البيضاء سنة 1907، منشورات أمل، ط2، 2016.
- زيدان يوسف: فقه الثورة، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2013.

- السبتي عبد الأحد: النفوذ وصراعاته في مجتمع فاس، من القرن السابع عشر حتى بداية القرن العشرين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 2007.
- سبيلا محمد: دفاعا عن العقل والحداثة (حوارات)، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003.
- شراك أحمد:
- الرواية والسوسيولوجيا، في السياسة والأحواز والهوامش، كتاب شهري يصدر عن حلقة الفكر المغربي، سلسلة القراءة المواطنة، فاس، ط1، 2019.
- سوسيولوجيا الربيع العربي أو الثورات التأسيساتية، منشورات مقاربات، فاس، المغرب، ط1، 2017.
- الغرافيتيا أو الخربشات العربية على الحيطان (مقدمات في سوسيولوجيا الهامش والثورة)، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2015.
- سوسيولوجيا المغرب، المقاربة الأنجلوساكسونية، نموذج انقسامية واتربوري، مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، المغرب، ط2، 2015.
- الهدر المدرسي والمسألة الثقافية، تحقيق سوسيولوجي حول جهة فاس بولمان، منشورات جريدة حقوق الناس الصادرة عن مركز حقوق الناس، فاس، ط1، 2011.
- فسحة المثقف، قبل وبعد 11 شتبر 2011، منشورات اتصالات سبو، الدار البيضاء 2006.
- الجابري محمد عابد: مواقف، إضاءات وشهادات، العدد 11، الدار البيضاء، 2003.
- جسوس محمد: قضايا منهجية في البحث السوسيولوجي، تنسيق نجيب الخدي، منشورات الجمعية المغربية لعلم الاجتماع، مطبعة دار المناهل، 2019.
- الجموسي جوهري: الافتراضي والثورة، مكانة الأنترنت في نشأة مجتمع عربي مدني، بيروت، 2016.

- الطاهري عبد العزيز: الذاكرة والتاريخ، المغرب خلال الفترة الاستعمارية (1912-1956)، تقديم: د. جامع بيضا، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، 2016.
- عبد اللطيف كمال:
- انفجارات 2011 في العالم العربي، تحولات وآفاق، منشورات دفاتر سياسية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2017.
- العدالة الانتقالية والتحولت السياسية في المغرب، تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014.
- تحولات المغرب السياسي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006.
- العروي عبد الله: مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط4، 2008.
- العطري عبد الرحيم: سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية بالمغرب، أسئلة الثابت والمتغير، منشورات مقاربات، فاس، المغرب، 2017.
- العلمي الخمار: الخطاب حول التعليم واستراتيجيات السلطة، استراتيجيات ورهانات تعليم الفتاة، منشورات اتحاد كتاب المغرب، الرباط، ط1، 2004.
- العيادي محمد وآخرون، الإسلام في الحياة اليومية، بحث حول القيم والممارسات الدينية بالمغرب، منشورات ملتقى الطرق، المغرب، 2006.
- عيسى السورطي يزيد: السلطوية في التربية العربية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 362، أبريل 2009.
- العيسوي إبراهيم: العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014.
- فارس سيد: الاحتجاج والثورة، حركة 6 أبريل نموذجاً، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2016.
- فرزات عدنان: رأس الرجل الكبير، رواية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2011.

- فزة جمال:
- المنهجية الأنثروبولوجية بين إدوارد فسترمارك وإفانس بريتشارد، دار الأمان، الرباط، 2013.
- سوسيولوجيا التنظيمات، أسس واتجاهات، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، المغرب، ط1، 2013.
- قرنفل حسن: أصوات الفقراء، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2020.
- قطب محمد: جاهلية القرن العشرين، دار الشروق، الطبعة الثانية عشرة، القاهرة، 1992.
- الكتاني عبد الحي: مفاكهة ذوي النيل والإجادة، حضرة مدير جريدة السعادة، المطبعة الحجرية، فاس، 1908.
- لكريني إدريس: تدبير أزمات التحول الديمقراطي، مقاربة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط1، 2020.
- محسن مصطفى: في البدء كان الانتفاض! الحراك الثوري العربي بين خيارات الشعوب وحسابات النخب ومتاهات التحول الديمقراطي (حوار نقدي مفتوح)، منشورات ضفاف، بيروت، ط1، 2016.
- المصلي جميلة: الحركة النسائية في المغرب المعاصر، اتجاهات وقضايا، تقديم: عبد الهادي بوطالب ومصطفى الخلفي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2013.
- نعمة أديب: الدولة الغنائمية والربيع العربي، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2014.
- 📖 كتب جماعية:**
- النخب والانتقال الديمقراطي، التشكل والمهمات والأدوار، تحرير: مهدي مبروك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2019.
- تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغير، تحرير: محمد عفان، منتدى الشرق، 2019.

- الانتخابات والانتقال الديمقراطي، مقاربات مقارنة، تحرير: محرز الدريسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2019.
- الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، تحرير: عبد الفتاح ماضي، عبده موسى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2019.
- 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، تحرير وتقديم: مراد ديان، تمهيد: جون واتربوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.
- تقاطعات التاريخ والأنثروبولوجيا والدراسات الأدبية، أعمال مهداة إلى عبد الأحد السبتي، تنسيق: عبد الرحمان المودن، أحمد بوحسن، لطفي بوشنتوف، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2018.
- شبكات التواصل الاجتماعي وصناعة الرأي العام في العالم العربي، تنسيق وتقديم: عياد أبلال، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.
- الكتاب وأزمة القراءة في العالم العربي بين الورقي والرقمي، أشغال الندوة الدولية المنظمة يومي 09 و10 ماي 2015 بمدينة تازة المغربية، تنسيق عياد أبلال، إبراهيم العمري وبوجمعة العوفي، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.
- موجز تاريخ المغرب، (إشراف وتقديم القبلي محمد)، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، ط1، 2015.
- التاريخ الانتقالي، مآل الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2015.
- الثورة التونسية، القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية، إشراف: المولدي الأحمر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014.
- المثقفون والانتفاضات العربية، وجهات نظر مغربية (إعداد وتقديم)، جامعة محمد الخامس أكادال، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: الكتاب الجامعي رقم 10، ط1، 2014.

- الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سورية، الأردن)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2014.
 - الانفجار العربي الكبير، في الأبعاد الثقافية والسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.
 - أسئلة حول انطلاق الربيع العربي، عبد الحي مودن، عبد الأحد السبتي، إدريس كسيكس، تقديم، الطيب بن الغازي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 49، 2011.
 - الهوية الأمازيغية في المغرب، (إشراف حسن رشيق)، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2006.
 - الحركة الوطنية بمدينة سلا، النشأة، الرواد، الخصوصية، مائدة مستديرة أيام 7-8 مارس 2003، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة الأمنية، الرباط، 2004.
 - الديمقراطية والتحويلات الاجتماعية في المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 86، ط1، 2000.
 - البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 14، الرباط، 1989.
 - تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10، 1988.
 - وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، (إشراف عبد الله حمودي)، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1988.
- ✍ كتب مترجمة:**
- أرمسترونغ ب. بول: القراءات المتصارعة، التنوع والمصادقية في التأويل، ترجمة وتقديم: فلاح رحيم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009.

- أرندت حنة: في الثورة، ترجمة: عطا عبد الوهاب، مراجعة: رامز بورسلان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008.
- الأشقر جليبر: الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة بتعاون مع الكاتب: عمر الشافعي، دار الساقى، بيروت، ط1، 2013.
- أقصبي نجيب: الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية في المغرب، ترجمة وتقديم: نور الدين سعودي، مركز محمد بن سعيد آيت يدر للأبحاث والدراسات، الدار البيضاء، ط1، 2017.
- أولسون مانكور: السلطة والرخاء، تجاوز الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، ترجمة وتقديم: ربيع وهبه، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2011.
- إيكلمان ديل: المعرفة والسلطة في المغرب: صورة حياة مثقف من البادية في القرن العشرين، ترجمة: محمد أعفيف، دار النشر ملابطا، طنجة، 2009.
- إيكو أومبيرتو: العلامة، تحليل المفهوم وتاريخه، ترجمة: سعيد بنكراد، مراجعة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2010.
- باسكون بول: إرشادات عملية لإعداد الرسائل والأطروحات الجامعية، بحث في العلوم الإنسانية، ترجمة: أحمد عريف، الرباط، 1981.
- باومان زيجمونت:
- الحداثة السائلة، ترجمة: حجاج أبو جبر، تقديم: هبة رءوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط2، 2017.
- الحياة السائلة، ترجمة: حجاج أبو جبر، تقديم: هبة رءوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2016.
- بتلر جوديث: الذات تصف نفسها، ترجمة: فلاح رحيم، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2015.

- برو فيليب: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1998.
- برغسون هنري: التطور الخالق، ترجمة: محمد محمود قاسم، مراجعة: نجيب بلدي، تقديم: رمضان بسطاويسي محمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015.
- بنجلون الطاهر: الشرارة، انتفاضات في البلدان العربية ويليها بالنار، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2012.
- بنسالم ليليا، غيلنر إرنست وآخرون: الأنثروبولوجيا والتاريخ، حالة المغرب العربي، ترجمة: عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1988.
- بورك إدموند: الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار (1860-1912)، ترجمة: محمد أعيف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: نصوص وأعمال مترجمة، رقم 17، ط1، 2013.
- بورك بيتر: علم الاجتماع والتاريخ، ترجمة: داوود صالح رحمة، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ط1، 2007.
- بودون ريمون: أبحاث في النظرية العامة في العقلانية، العمل الاجتماعي والحس المشترك، ترجمة: د. جورج سليمان، مراجعة: سميرة رشا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2010.
- بورديو بيار: عن الدولة، دروس في الكوليج دو فرانس (1989-1992)، ترجمة: نصير مروة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2016.
- بيات آصف:
- ما بعد الإسلامية، الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي، (تحرير)، ترجمة: محمد العربي، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ط1، 2016.

- الحياة سياسة، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة: أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.
- تورمي سايمون: نهاية السياسة التمثيلية، ترجمة: حسام نايل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2019.
- تورين آلان:
- التفكير على نحو مغاير، علم الاجتماع ونهاية الاجتماعي، ترجمة وتقديم: عبد المالك ورد، مطبعة شمس برينت، الرباط، 2019.
- نقد الحداثة، ترجمة: عبد السلام الطويل، مراجعة، محمد سبيلا، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2010.
- براديجما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2011.
- تيلي تشارلز: الحركات الاجتماعية 1768-2004، ترجمة وتقديم، ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005.
- تيوريل يان: محددات التحول الديمقراطي، تفسير تغير أنظمة الحكم في العالم (1972-2006)، ترجمة: خليل الحاج صالح، مراجعة: سليم التل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2019.
- جاكار ألبير: الانفجار الديموغرافي، ترجمة: د. فريد الزاهي، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، كلمة، ط1، 2016.
- جنكينز ستيفن بي ومايكلرايت جون: منظور جديد للفقر والتفاوت، ترجمة: بدر الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 363، مايو 2009.
- جونستون هانك: الدول والحركات الاجتماعية، ترجمة، أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2018.

- حمودي عبد الله: الشيخ والمريد، النسق الثقافي في المجتمعات العربية الحديثة، يليه مقالة في النقد والتأويل، ترجمة: عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط5، 2014.
- دوبار كلود: أزمة الهويات، تفسير تحول، ترجمة: رندة بعث، المكتبة الشرقية، بيروت، ط1، 2008.
- دوبي فرونسوا: المواقع والحظوظ، إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية، ترجمة كنزة القاسمي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2016.
- دوتوكفيل ألكسيس: النظام القديم والثورة الفرنسية، ترجمة وتقديم: خليل كلفت، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2010.
- دوس فرانسوا: التاريخ المفتت، من الحوليات إلى التاريخ الجديد، ترجمة: د. محمد الطاهر المنصوري، مراجعة: د. جوزيف شريم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009.
- دوركايم إميل: قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: محمود قاسم، مراجعة: السيد محمد بدوي، تقديم: محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط2، 2011.
- دولوز جيل: نيتشه والفلسفة، ترجمة، أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2001.
- دولوز جيل، فليكس فليكس: ماهي الفلسفة، ترجمة ومراجعة وتقديم: مطاع صفدي وفريق الإنماء القومي، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط1، 1997.
- دومون لوي: مقالات في الفردانية، منظور أنثروبولوجي للايديولوجية الحديثة، ترجمة: د. بدر الدين عرودي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2006.
- ديبوف كورت: الثورات العربية، وجهة نظر أوروبية، ترجمة: محمد سامح، دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2016.

- ديلا بورتا دوناتيللا ودياني ماريو: الحركات الاجتماعية، مقدمة، ترجمة: نيرة محمد صبري، مراجعة: شيماء طه الريدي، مؤسسة هنداوي، 2019.
- رشيق حسن: القريب والبعيد، قرن من الأنثروبولوجيا بالمغرب، تعريب وتقديم: حسن الطالب، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، ط1، 2018.
- رشيق عبد الرحمان: الحركات الاحتجاجية في المغرب، من التمرد إلى التظاهر، ترجمة: الحسين سحبان، منتدى بدائل المغرب، ماي 2014.
- روبرت غير تيد، لماذا يتمرد البشر، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.
- روس كارن: الثورة بلا قيادات، كيف سيبادر الناس العاديون إلى تولي السلطة وتغيير السياسة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: فاضل جتكر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت عدد 446، مارس، 2017.
- ريفي دانييل: تاريخ المغرب من مولاي إدريس إلى محمد السادس، ترجمة: المهندس أحمد بن الصديق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2020.
- ريفيل ريمي: الثورة الرقمية، ثورة ثقافية، ترجمة: سعيد بلمخوت، مراجعة: الزواوي بغورة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 462، يونيو، 2018.
- ساسن ساسكيا: علم اجتماع العولمة، ترجمة: علي عبد الرزاق جليبي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014.
- سبيلمان جورج: المغرب من الحماية إلى الاستقلال، 1912-1956، ترجمة: محمد المؤيد، منشورات أمل، التاريخ الثقافية، المجتمع، 2014.
- سعيد إدوارد:
- خيانة المثقفين، النصوص الأخيرة، ترجمة: أسعد الحسين، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2011.
- صور المثقف، ترجمة: غسان غصن، مراجعة: منى أنيس، بيروت، 1996.

- سكوت جون: علم الاجتماع، المفاهيم الأساسية، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط2، 2013.
- سينغرافيلو بيير وفينير سيلفان: تاريخ العالم في القرن التاسع عشر، نسق الترجمة وراجعها: محمد حبيدة، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية (سلسلة ترجمات)، الدار البيضاء، 2020.
- صن أمارتيا: التنمية حرية، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 303، ماي 2004.
- العروي عبد الله: الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (1830-1912)، تعريب: محمد حاتمي ومحمد جادور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2016.
- عياش ألبير: المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة: عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، مراجعة: إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، دار الخطابي، الدار البيضاء، 1985.
- غراسي فالنتينا: مدخل إلى علم اجتماع المخيال، نحو فهم الحياة اليومية، ترجمة: محمد عبد النور وسعود المولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2018.
- غرتل يورغ وهكسل رالف: مأزق الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة: ماريا الدويهي، دار الساقي، بيروت، ط1، 2019.
- غيدنز أنتوني، صاتن فيليب: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة: محمود النوادي، مراجعة: سعود المولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2018.
- غيلنر إرنست: مجتمع مسلم، ترجمة: الدكتور أبو بكر أحمد باقادر، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2005.

- فروند جوليان: سوسيولوجيا ماكس فيبر، ترجمة: جورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، بدون تاريخ.
- فيال ستيفان: الكينونة والشاشة، كيف يغير الرقمي الإدراك، ترجمة: إدريس كثير، مراجعة: د. بدر الدين عرودكي، هيئة البحرين للثقافة والآثار، المنامة، ط1، 2018.
- فيرمورين بيير:
- تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة: عبد الرحيم حزل، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط2، 2014.
- مغرب المرحلة الانتقالية، ترجمة: علي آيت احما، منشورات طارق، الدار البيضاء، ط1، 2002.
- فيريليو بول: السرعة والسياسة، من ثورة الشارع إلى الحق في الدولة، مقالة في الدرومولوجيا، ترجمة وتقديم: د. محمد الرحموني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2017.
- كاستلز مانويل:
- شبكات الغضب والأمل، الحركات الاجتماعية في عصر الأنترنت، ترجمة: هايدي عبد اللطيف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2018.
- سلطة الاتصال، ترجمة وتقديم: محمد حرفوش، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014.
- كاسيرر إرنست: مدخل إلى فلسفة الحضارة الإنسانية، أو مقال في الإنسان، ترجمة: إحسان عباس، دار الأندلس، بيروت، 1961.
- كرومبتون روزماري: الطبقات والتراصف الطبقي، ترجمة محمود عثمان حداد وغسان رملوي، مراجعة: سعود المولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2016.

- كلاستر بيبير: مجتمع اللادولة، ترجمة وتقديم: د. محمد حسين دكروب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 3، لبنان، 1991.
- كورجينيان سيرجي: التسونامي السياسي، تحليل للأحداث في شمال أفريقيا والعالم العربي، ترجمة: ممدوح سيد مصطفى عزمي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2019.
- لوبروتون دافيد:
- أنثربولوجيا الألم، ترجمة: عياد أبلال وإدريس المحمدي، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.
- سوسيولوجيا الجسد، ترجمة: عياد أبلال وإدريس المحمدي، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2018.
- لوبون غوستاف: سيكولوجية الجماهير، ترجمة وتقديم: هاشم صالح، دار الساقى، بيروت، ط1، 1991.
- لوغوف جاك:
- التاريخ والذاكرة، ترجمة: جمال شحيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2017.
- التاريخ الجديد، إشراف، ترجمة وتقديم: د. محمد الطاهر المنصوري، مراجعة: د. عبد الحميد هنية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007.
- لوفو ريمي: الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة: محمد بن الشيخ، مراجعة: عبد اللطيف حسني، منشورات وجهة نظر، ط1، 2011.
- ماركس كارل: نقد الاقتصاد السياسي: ترجمة: د. راشد البراوي، دار النهضة العربية، ط1، 1969.
- ليكليرك جبرار: سوسيولوجيا المثقفين، ترجمة: جورج كتورة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2008.

- المرنيسي فاطمة: ما وراء الحجاب، الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة: فاطمة الزهراء أزرويل، المركز الثقافي العربي، ط3، 2001.
- مقدم فالنتين: العولمة والحركات الاجتماعية، ترجمة: أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2017.
- المومني بسمة: فجر العرب، شبابه وعائده الديمقراطي، ترجمة: فادي ملحم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2016.
- ناش كيت: السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة: د. حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2013.
- هابرماس يورغن، بتلر جوديث وآخرون: قوة الدين في المجال العام، ترجمة: فلاح رحيم، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2013.
- هارفي ديفيد: مدن متمردة، من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر، ترجمة: لبنى صبري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2017.
- هانسن فيليب: حنة أرندت، السياسة والتاريخ والمواطنة، ترجمة: خالد عايد أبو هديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.
- هوفر إريك: المؤمن الصادق، أفكار حول طبيعة الحركات الجماهيرية، ترجمة: غازي القصبى، دار كلمة، ط1، 2010.
- هويسنطن ويليام: الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول، تحت قيادة الجنرال نوكتيس 1936-1943، تعريب: إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة رقم 10، الطبعة الأولى، 2001-2002.
- واتربوري جون: أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة: عبد الأحد السبتى وعبد الغني أبو العزم وعبد اللطيف الفلق، منشورات مؤسسة الغني، ط3، 2014.

٧ مجلات بالعربية:

- أبلال عبد الرزاق:

- جائحة كورونا من سوسيولوجيا المخاطر إلى سوسيولوجيا الخطاب. قراءة في كتاب أحمد شراك: كورونا والخطاب، مجلة باحثون، العدد الثاني عشر، المغرب، 2020.

- الاتصال في العصر الرقمي: ثورة اتصالية أم هيمنة ثقافية؟، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد الأول، يناير 2018، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2018.

- الحركات الاجتماعية والتغير السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، العدد الأول، أكتوبر 2017.

- الافتراضي وتحولات الفعل السياسي، مجلة باحثون، العدد الأول، ملف، "شبكات التواصل الاجتماعي وصناعة الرأي العام: الثورة والثورة المضادة"، مارس 2017.

- أونيل باتريك: الدولة العميقة: المفهوم الناشئ في علم السياسة المقارن، ترجمة: الحسن مصباح، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، عدد 30، يناير 2018.

- بلعمري عادل: الفوارق الاجتماعية ودورها في ترسيخ العجز التربوي بالمجتمع المدرسي المغربي، مقارنة سوسيولوجية، مجلة باحثون، العدد الخامس، 2019.

- بنيس سعيد: المجتمع المدني والفعل الاحتجاجي بالمغرب، الأنساق المفاهيمية الجديدة، مجلة أبحاث، العدد 61-62، 2015.

- تورين آلان: الثورة أم الديمقراطية؟، ترجمة: محمد سيف، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 88، ماي-يونيو، 1988.

- حوكا بن أحمد:
- الثقافة السياسية الحضرية في الوطن العربي: العلاقة بين الاتجاه نحو الديمقراطية والاحتجاج السياسي، المستقبل العربي، عدد 458، أبريل 2017.
- التحولات الثقافية ونشأة الحركات الاجتماعية: دراسة حول دور القيم في إنكفاء السلوك الاحتجاجي عند ناشطي حركة 20 فبراير، مجلة أبحاث، العدد، 61-62، 2015.
- شقرون محمد: نظام القرابة والعائلة في المجتمع المغربي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، العدد الثالث عشر.
- الشوبكي بلال: الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات، مجلة سياسات عربية، عدد 25، مارس 2017.
- د. فارس سيد: الحركات الاجتماعية وممارسات التأطير... مقارنة أنثروبولوجية، عالم الفكر، عدد 170، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2016.
- فزة جمال: على التخوم بين السوسيولوجيا والصحافة: هل يتحول عالم الاجتماع إلى صحفي بمجرد معالجته لأحداث جارية؟، مجلة باحثون، مؤسسة باحثون للدراسات والأبحاث والنشر والاستراتيجيات الثقافية، فاس، العدد السادس، 2019.
- المرجان محمد: التحولات المجتمعية بين السياسي والاجتماعي، مجلة باحثون، مؤسسة باحثون للدراسات والأبحاث والنشر والاستراتيجيات الثقافية، فاس، العدد السادس، 2019.
- الهرماسي عبد اللطيف: مسار الفردنة في تونس بين الديناميات الاجتماعية ومشروع النخبة الحاكمة، مجلة عمران، العدد 32، المجلد الثامن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ربيع 2020.

✍️ أطاريح جامعية:

- الرجواني عصام: الديناميات الاحتجاجية بالمغرب، دراسة للسلوك الاحتجاجي للحركات الإسلامية-جماعة العدل والإحسان نموذجا-أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم

الاجتماع، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السنة الجامعية: 2018-2019.

- استاتي الحبيب: الحركات الاحتجاجية بالمغرب، حالة حركة 20 فبراير، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، 2016/2017.

📌 تقارير:

- المؤشر العربي، برنامج قياس الرأي العام العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

- الوسيط من أجل من الديمقراطية وحقوق الإنسان، حركة 20 فبراير: محاولة في التوثيق، 2015.

- التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2011).

- تقرير الخمسينية: المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006.

- التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب، 25 نونبر 2011، الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني. نسخة رقمية.

- Guide des Associations Volontaires du Secteur Social. Ministère des Affaires Sociales, 1988.

📌 مواقع إلكترونية:

Rachik Abderrahmane : Nouveaux Mouvements Sociaux et Protestation au Maroc, Programme d'études «lien social au Maroc : quel rôle pour l'état et l'ensemble des acteurs sociaux ?». Avril 2010. Fichier PDF, P.38 :

<https://ires.ma>

www.hcp.ma

www.CarnegieEndowment.org/pub

<http://www.elections.ma>

➤ **Livres et ouvrages :**

- Abdellatif Menouni : Le Syndicalisme Ouvrier au Maroc ; Edima, Casa, 1979.
- Adorno Theodor w. Horkheimer Max: La dialectique de la Raison, Fragments philosophiques, Trad de l'allemand par Eliane Kaufholz, Gallimard, 1974.
- Afchain Jean : Les Associations d'Action Sociale, Outils d'analyse et d'intervention, 2e édition, Paris, Dunod, 2001.
- Antrobus Peggy : Le Mouvement Mondial des Femmes, traduit de l'anglais par Françoise Forest, Tarik Editions, Casablanca, 2007.
- Augé Marc, Symbole, fonction, histoire. Les Interrogations de L'anthropologie, Hachette, Paris, 1979.
- Balandier Georges : Sens et Puissance, P.U.F, 1^{er} édition, Paris, 1971.
- Bennani- Chraïbi Mounia, Fillieule Olivier (dir), Résistances et Protestations dans Les Sociétés Musulmanes, Paris, Les Presses de Science Politique, 2003.
- Bennani –Chraïbi Mounia : Soumis et Rebelles : Les Jeunes au Maroc, édition, Le Fennec, Paris, 1994.
- Bourdieu Pierre : Question de Sociologie, Paris, Minuit, 1984.
- Bourdieu Pierre : La leçon sur la leçon, éditions de Minuit, Paris, 1982.
- Bréchon Pierre et Galland Olivier : L'individualisation des valeurs, Armand Colin, Paris, 2010.
- Brochier Christophe, Comprendre et pratiquer la sociologie, Raisonnement, vocabulaire et rapports d'enquêtes, Arman Colin, 2015.

- Castells Manuel : La question Urbaine, Maspero, Paris, 1972.
- Chekroun Mohamed : Jeux et enjeux culturels au Maroc, Rabat, Editions Okad, 1990.
- Claude Bringuier-Jean : Conversations libres avec Jean Piaget, Paris, R. Laffont, 1977.
- Crozier Michel, Friedberg Erhard: l'acteur et le Système, points du seuil, 1977.
- Daoud Zakia : Féminisme et Politique au Maghreb, Sept décennies de lutte, Paris, édition, EDDIF, 1997.
- Dormagen Jean-yves, Daniel Mouchard : Introduction à la Sociologie Politique, Paris, éditions de Boeck Université, 2007.
- Dubet François : Le Temps des Passions Tristes, Inégalités et Populisme, le Seuil, mars 2019.
- Duhem Pierre : La Théorie Physique, son objet, sa structure, Paris, 1906.
- Durkheim Emile : De la Division du Travail Sociale, 8ème édit, P.U.F, Paris, 2013.
- Feliu Laura : Le Mouvement Culturel Amazigh au Maroc. In L'année du Maghreb, 2004, Paris, CNRS édition, 2006
- Fillieule Olivier et Péchu Cécile: Lutter Ensemble, les théories de l'action collective. Paris, L'Harmattan, 1993.
- Elias Norbert :
- La Société des Individus, trad. Fayard, Paris, 1991.
- La Dynamique de L'Occident, Traduit de l'allemand par Pierre Kamnitzer, Archives des Sciences Sociales, Paris, édition Calmann-Lévy, 1976.
- Ernest Jünger, Traité de Rebelle ou le Recours aux Forêts, Traduit de l'Allemand Par Plard Henri, Ed, Christian Bourgeois, 1986.
- Freund Julian : Utopie et Violence, Ed, Manuel Rivière et Cie, Paris, 1978.

- Geertz Clifford : Observer l’Islam, Changement religieux au Maroc et en Indonésie, trad. De l’anglais par Jean-Baptiste Grasset, Paris, La Découverte, 1992.
- Gerte Jean & Pierre Favre (dir) : Générations et Politique, Paris, Presses de l’université de Laval, 1989.
- Guillaume Dufour Frédéric : La Sociologie Historique, traditions, trajectoires et débats, Presses de L’université du Québec, 2015.
- Hardt Michael, Negri Antonio, Multitude, guerre et démocratie à l’âge de l’empire, traduit par Nicolas Guilhot, La Découverte. Paris, 2004.
- Kleck Véronique : Numérique et Cie, Sociétés en Réseaux et Gouvernance, édition, Charles Léopold Mayer, Paris, 2006.
- Laabi Abdellatif : Un Autre Maroc, Edition de la Différence, Paris, 2013.
- Latouche Serge : L’occidentalisation du monde, 3Ed, La Découverte, Paris, 2005.
- Le Breton David : La Saveur Du Monde, Une Anthropologie des Sens, éditions Métailié, Paris, 2006.
- Marie-José, Jaubert : Slogan, mon amour, éditions, Bernard Barrault, 1985.
- Mechouat Aziz : Le Mouvement du 20 février au Maroc, Identité, organisation et discours, Presses Académiques Francophones, Allemagne, 2013.
- Montesquieu : de L’esprit des Lois, volume I, Paris, Flammarion, 1979.
- Neveu Erik : Sociologie des Mouvements Sociaux, 4-ème édition, Paris, La Découverte, 2005.
- Pascon Paul : Le Haouz de Marrakech, Tome 2, 2-éditions, Institut Universitaire de la Recherche Scientifique, Rabat, 2016.

- Paul Lebel-Jean : Alain Touraine, Sociologie de L'action. Pour une sociologie des mouvements sociaux. Paris, Edition Ellipses, 2012.
- Rachik Abderrahmane :
- La Société contre L'état, Mouvements Sociaux et Stratégie de la Rue au Maroc. Casablanca, éd. La Croisée des Chemins, 2016
- Ville et Pouvoirs au Maroc, Ed, Afrique Orient, Casablanca, 1995.
- Reboul Olivier: Le Slogan, PUF, Paris, 1975.
- Rémy Jean et Voyé Liliane : La Ville et L'urbanisation, éd. Duculot, Paris, 1978.
- Rocher Guy : Le Changement Social, Introduction à la Sociologie Générale, tome 3, Coll. Points, Paris, 1972.
- Tarde Gabriel : L'opinion et la Foule. Paris, PUF, 1989.
- Tillion Germaine : Le Harem et les Cousins, Seuil, Paris, 1964.
- Tilly Charles : Contrainte et Capital dans la Formation de L'Europe : 990-1990, Traduit de l'anglais par Denis- Armand Canal, Aubier histoires, Paris, librairie européenne des idées, 1992.
- Touraine Alain :
- Un Nouveau Siècle Politique, éditions du Seuil, Paris, 2016.
- La fin des sociétés, Paris, Le Seuil, 2013.
- Penser autrement, Fayard, 2007.
- La Voix et le Regard, Paris, Le Seuil, 1978.
- Un Désir d'histoire, Paris, 1977
- Production de la société, Paris, le Seuil, 1973.
- Sociologie de L'action, Paris, Le Seuil, 1965.
- Vanbremeersch Nicolas : De La Démocratie Numérique, Edition. Le Seuil, coll. Médiathèque, 2009.

- Valarché Jean, La Mobilité Professionnelle des Ruraux dans une Société Libre, Ed. Universitaires, Fribourg, Suisse, 1954.
- Vincienne Monique : Du Village à la Ville, (Système de mobilité des agriculteurs), Ed. Mouton, Paris, 1972.

➤ **Dictionnaires:**

- Dictionnaire de Sociologie, Edition du Club France Loisirs, Paris, 2001.
- Dictionnaire Critique de La Sociologie, P.U.F, Paris, 1981.
- Dictionnaire de Sociologie, Armond Colin, 2ème édition, 1995.

➤ **Revue et Magazines :**

- Alami M'chichi Houria: Les féminismes marocains contemporains. Pluralité et nouveaux défis, in « Nouvelles Questions Féministes », 2014/2 (vol.33).
- Boumaza Magali : Les Générations Politique au prisme de la comparaison, Quelques propositions théorique et méthodologiques, Revue internationale de politique comparée, vol. 16, no 2, 2009.
- Bourqia Rahma: Valeurs et changement social au Maroc, Quaderns de la Mediterrània 13, 2010.
- Castells Manuel : Ya-t-il une Sociologie Urbaine ?, Sociologie de Travail, N1, 1968.
- Julliard Jacques, Foule, Public, Opinion, Mille Neuf Cent, Revue d'Histoire Intellectuelle, N 28, 2010.
- Naciri Rabéa : Les Mouvements des Femmes au Maroc, in « Nouvelles Questions Féministes », 2014/2 (vol.33).
- Rachik Abderrahmane : Sciences Sociales et Violences Collectives au Maroc, Prologue, N 16, -22, 1999.

ملاحق

جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرار
فاس

اسم الباحث وصفته: عبد الرزاق أبلال
طالب باحث في سلك الدكتوراه

دليل مقابلة حول حركة 20 فبراير

تأتي أسئلة هذه المقابلة البحثية في إطار إنجاز بحث جامعي لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تحت موضوع الحركات الاحتجاجية بالمغرب من خلال نموذج حركة 20 فبراير، ولا هدف لها غير الإحاطة العلمية بهذا الموضوع، لذا فإن مشاركتكم في هذا البحث مساهمة فعالة في إغناء هذه الدراسة العلمية، تستحق منا فائق الشكر والتقدير. ونحيطكم علما أن إفاداتكم لن تطلع عليها أي جهة، ولن يتم الإفصاح عن معطياتكم الشخصية في هذا البحث.

معلومات عامة:

الاسم:

الجنس:

السن:

المستوى الدراسي:

مكان الإقامة:

المهنة:

نوع الانتماء: حزبي، نقابي، جمعي، آخر:

كنت من المشاركين في حركة 20 فبراير الاحتجاجية، هل لك أن تبين لي السياق الداخلي والخارجي الذي جاءت فيه حركة 20 فبراير؟

• ما الذي دفعك إلى المشاركة؟

• هل كان احتمال تعرضك للاعتقال والمتابعة القضائية عندك واردا؟

نعم

لا

• إذا كان خوفك من الاعتقال واردا، كيف تغلبت عليه، وفيما كنت تأمل مقابل ذلك؟

انطلقت شرارة الثورات العربية من تونس من خلال شريط فيديو يوثق لحرق شاب يبيع الخضر والفواكه لنفسه، تناقلت مختلف وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والتراسل الفوري هذا الفيديو.

• ما هو الإحساس الذي انتابك عند مشاهدتك لهذا الفيديو؟ وماذا شكلت الثورات العربية بالنسبة لحركة 20 فبراير؟

• هل ترى في الانفتاح النسبي للنظام السياسي بالمغرب خاصة مع اعتلاء الملك محمد السادس العرش، فرصة سياسية لتنامي التعبيرات الاحتجاجية ولظهور حركة 20 فبراير؟

نعم

لا

• المرجو التوضيح أكثر

• انطلقت الحركة عبر دعوة أطلقها مجموعة من الشباب على الإنترنت للتظاهر يوم 20 فبراير، ماذا شكل الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي للحركة؟

- هل كان للحركة برنامج واضح أم مجرد مطالب، أذكرها بتفصيل لو سمحت
- هل كانت الحركة بمطالبها وشعاراتها تسعى إلى استقطاب فئة أو طبقة معينة من المجتمع المغربي، أم أنها كانت مفتوحة على جميع مكونات وأطراف المجتمع المغربي؟
- هل كان مطمح الحركة الإسهام في:
إعادة بناء الفضاء العمومي.
تغيير العقلية.
- تغيير الممارسات لدى الفاعل السياسي.
- إحداث تغيير جذري في المؤسسات.
- تشكلت الحركة من قوى سياسية ودينية ومدنية متعددة، ما هي أبرز هذه القوى؟
- ما نوع التأثير الذي مارسته هذه القوى على انسجام واستمرارية الحركة في الفضاء العمومي؟ إيجابي أم سلبي.
- كيف ذلك، المرجو التوضيح.
- ماذا شكل الخطاب الملكي للتاسع من مارس 2011 بالنسبة لمطالب الحركة: استجابة، احتواء، التقاف.
- هل جاءت مضامين الدستور معبرة عن آمالكم في التغيير؟
نعم أم لا، ولماذا؟
- في نظرك، ما الذي أثر بشكل كبير في إضعاف الحركة؟
خطاب الملك للتاسع من مارس 2011.
- انسحاب جماعة العدل والإحسان.
- عوامل أخرى.
- أذكرها بتفصيل لو سمحت.
- كيف تفهم نجاح حزب العدالة والتنمية كحزب محافظ في انتخابات 2011، رغم أنه لم يكن مشاركاً في الحركة؟

- في نظرك، استمرار الاحتجاجات في مختلف مناطق المغرب، هل ترى في ذلك: نجاح لحركة 20 فبراير أم فشل ذريع لها؟
- المرجو التوضيح أكثر.
- هل يمكن اعتبار تنامي الحركات الاحتجاجية بالمغرب تعبيرا عن: أزمة اجتماعية أم ضرورة لبناء دولة الحق والقانون ومجتمع المواطنة؟
- وضح أكثر لو كان ممكنا.

الوثائق التأسيسية لحركة 20 فبراير

الفهرس

1	إهداء:
2	شكر وتقدير:
3	مقدمة:
10	الباب الأول: الحركات الاحتجاجية بالمغرب، من البناء إلى التطور
11	الفصل الأول: الحركات الاحتجاجية بالمغرب، من التمثل إلى بناء الموضوع:
12	1_ مدخل مفاهيمي:
15	أ) الحراك الاجتماعي: LA MOBILITE SOCIALE
21	ب) الحركات الاجتماعية: (LES MOUVEMENTS SOCIAUX)
26	ج) التمرد: LA REVOLTE
28	د) الانتفاضة: L'EMEUTE
30	هـ) الثورة: LA REVOLUTION
35	2_ دراسات بيبليوغرافية:
91	3_ موضوع الدراسة:
94	4_ دوافع الدراسة وأهدافها:
96	5_ إشكالية الدراسة وأسئلتها:
97	6_ فرضيات الدراسة:
99	7_ منهجية الدراسة وأدواتها:
102	8_ صعوبات الدراسة:
104	الفصل الثاني: سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية
105	1_ مفهوم الحركات الاجتماعية:
115	2_ ذخائر الحركات الاجتماعية:
126	3_ مداخل نظرية:
126	أ) نظرية السلوك الجمعي
145	ب) نظرية الحرمان النسبي:

150	ج) نظرية تعبئة الموارد:
158	د) نظرية بنية الفرص السياسية:
162	هـ) نظرية التأطير:
166	4_ الحركات الاجتماعية الجديدة: الصراع والثقافة
179	5_ خصائص الحركات الاجتماعية:
183	6_ اللاحركات الاجتماعية:
193	7_ العولمة والحركات الاجتماعية:
201	8_ تيبولوجيا الحركات الاجتماعية العالمية:
203	أ) الحركات الإسلامية:
210	ب) الحركة النسوية العالمية:
218	ج) حركة العدالة العالمية:
225	الفصل الثالث : الجذور السوسيو- تاريخية للحركات الاحتجاجية بالمغرب
226	1_ في الحاجة إلى التاريخ:
239	2_ في جاذبية القرن التاسع عشر:
244	3_ الحركات الاحتجاجية لمغرب ما قبل الاستعمار:
264	4_ الحركات الاحتجاجية لمغرب الاستعمار:
265	4 . 1 مقاومة القبائل احتجاج عفوي ضد التدخل الاستعماري:
269	4 . 2 الظهير البربري ونشأة الحركة الوطنية:
272	4 . 3 الاحتجاج العمالي والنضال الوطني:
274	4 . 4 أحداث 29 يناير 1944:
275	4 . 5 أحداث دجنبر 1952 بالدار البيضاء:
277	5_ الحركات الاحتجاجية لمغرب الاستقلال:
281	5 . 1 أحداث 23 مارس 1965:
283	5 . 2 أحداث 20 يونيو 1981:
284	5 . 3 أحداث يناير 1984:
286	5 . 4 أحداث دجنبر 1990:

6_	الانفتاح السياسي وتحولات الفعل الاحتجاجي بالمغرب:	288
6 . 1	الحركة الحقوقية:	291
6 . 2	الحركة النسائية:	293
6 . 3	الحركة الأمازيغية:	298
6 . 4	الحركة الإسلامية:	300
6 . 5	حركة المعطلين:	303
6 . 6	حركة التنسيقيات:	306
7_	مسارات الفعل الاحتجاجي:	310
	الباب الثاني: الخلفيات الاجتماعية والثقافية والسياسية لتطور الحركات الاحتجاجية بالمغرب .	337
	الفصل الأول: تحولات المجتمع المغربي وتغير بنية ونمط الاحتجاج	338
1_	في معنى التحول:	339
2_	مؤشرات التحول:	347
2 . 1	اتساع رقعة التحضر وظهور المدينة النيوليبيرالية:	347
2 . 2	انخفاض نسبة الأمية:	365
2 . 3	تراجع معدل الخصوبة:	377
2 . 4	تراجع الزواج الداخلي وتغير بنية الأسرة المغربية:	387
2 . 5	الفردانية ورفض السلطوية:	398
2 . 6	انتشار مظاهر الاستهلاك ووسائل الحياة المادية:	415
2 . 7	المصالحة مع الذاكرة السياسية:	425
	الفصل الثاني: حركة 20 فبراير بين المسار والمآل	431
1_	ظروف ولادة الحركة:	432
(أ)	السياق الخارجي:	434
(ب)	السياق الداخلي:	447
2_	هوية الحركة:	456
2 . 1	بوح الوثيقة:	459
2 . 2	ما تقوله المتغيرات الاجتماعية للمشاركين:	474

486	2 . 3 ما يقوله الشاعر:
490	(أ) الحرية:
493	(ب) الكرامة:
496	(ج) العدالة الاجتماعية:
498	2 . 4 تأويل الشهادات:
504	3 _ مكانة الافتراضي في الحركة:
512	4 _ مآل الحركة:
515	(أ) أسباب ذاتية:
517	(ب) أسباب موضوعية:
520	الفصل الثالث: ما بعد 20 فبراير: خيبات وتحولات
521	1 _ مفارقة الربيع: الديمقراطية والإسلام السياسي
524	(أ) من ثورة الياسمين إلى التسونامي الإسلامي:
527	(ب) من ربيع فبراير إلى خريف نونبر:
535	2 _ الحركات الاحتجاجية ورهانات التحول الديمقراطي
535	2 . 1 في معنى التحول الديمقراطي:
538	2 . 2 مداخل تفسيرية للتحول الديمقراطي:
538	(أ) المقاربة البنوية: ...
539	(ب) المقاربة الاستراتيجية:
541	(ج) تراث القوى الاجتماعية:
545	(د) المقاربة الاقتصادية:
547	2 . 3 الاحتجاج ومسالك التحول الديمقراطي في المغرب:
550	(أ) مسلك العدالة الانتقالية:
552	(ب) مسلك النخب السياسية:
559	(ج) مسلك الانتخابات:
562	(د) مسلك الاقتصاد:
569	3 _ الاحتجاج وصعود نجم المثقف الرقمي:

3 . 1	أطروحة البداية:.....	569
3 . 2	أطروحة النهاية:.....	570
3 . 3	أطروحة اللانهاية: الاستمرارية النقدية:..	571
3 . 4	مطارحة جديدة لأطروحة البداية:.....	573
3 . 5	مطارحة جديدة لأطروحة النهاية:.....	578
(أ)	أثناء الثورات: دور المثقفين بين الانحسار والأزمة؟.....	578
(ب)	أثناء الثورات: القراءات بين الانحسار والأزمة:.....	580
(ج)	نهاية المثقف الكلاسيكي:.....	581
(د)	المثقف المشاكس: النقدية المستمرة:.....	585
(هـ)	المثقف التأسيسي: المثقف الجديد.....	587
(و)	المثقف الرقمي "المقام الأداتي:.....	588
(ز)	المثقف الرقمي: المقام الاستيمولوجي.....	593
	خاتمة:.....	596
	البيبلوغرافيا.....	600
	ملاحق.....	625
	دليل مقابلة حول حركة 20 فبراير.....	626
	الوثائق التأسيسية لحركة 20 فبراير.....	630
	الفهرس.....	631